بسم الله الرحمن الرحيم

بخادمة الكافية

لحضرت العلامة [illegible] الحاج المولوي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مكتبة رشيدية
سرکی روڈ کوئٹہ۔
فون: ۲۶۶۲۲۶۳

رب يسر على هذا الكتاب وتمم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بيت

نوشتم تاج بسم الله برسر ◆ ز بسم الله بهتر نيست چيزے

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد۔ جنس الحمد و ماهيته قليلا كان او كثيرا۔ او جميع افراد الحمد من كل حامد ملكًا كان او انسًا جنًّا كان او وحوشا او طيورًا من الازل الى الابد بواسطة النعمة او لا **لوليه** اى مختص لائق الحمد وهو الله سبحانه **فان قيل** اللام ان كان للجنس يلزم اختصاص جنس الحمد به تعالى والمقصود اختصاص افراد الحمد لله تعا وايضًا ان لم يختص الافراد لم يختص الجنس اذ الجنس لايوجد بدونها. وان كانت للاستغراق يلزم اختصاص جميع افراد الحمد لله تعا وكثير من افراد الحمد يوجد فى غيره تعا كالمدح فى مقابلة صاحب الخد والعلم **قلنا** اللام للجنس والفائدة فى اختصاص الجنس المبالغة فى اختصاص الافراد لان الجنس لايقبل التجزى والافراد يقبله فلما اختص الجنس حصل المبالغة فى تخصيص الافراد **او نقول** اللام استغراقى واما المدح فى مقابلة صاحب الخد والعلم راجع الى حمده تعا لانه بخلقه **او نقول** الخاصة مجموع الافراد بحيثية المجموع لا فرد الجنس من افراد الحمد فلا بأس بان يوجد فى الغير واعلم ان فى هذا المقام لابد من معرفة تعميمات الاربع وتخصيص الواحد تعميم الحمد بان كان قليلا او كثيرا، تعميم الحامد جنًّا كان او انسًا او غير ذلك، وتعميم الزمان من الازل الى الابد وتعميم المتعلق اى بواسطة النعمة او لا والتخصيص بانه مختص به تعا **فان قيل** الحمد لوليه جملة واحدة كيف تسع فيها التعميمات الاربع والتخصيص الواحد **قلت** كلها مستفاد من جهات مختلفة۔ اما تعميم الحمد مستفاد من اللام الجنسى او الاستغراقى وتعميم الحامد من عدم ذكر الحامد الخاص، وتعميم الزمان من الجملة الاسمية المعدولة من الفعلية لان العدول فيها لغرض الدلالة على الدوام والاستمرار وتعميم المتعلق من مفهوم الحمد وهو قول او فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بواسطة النعمة اولا وتخصيص الواحد من اللام الجارة الموضوعة لاختصاص شئ بالمدخول۔ **لوليه** ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ وليس لغوًا من متعلقات الحمد والا يلزم حذف الخبر بدون سد المسد وجوبًا وذلك لايجوز۔ وانما ترك التصريح بالاسم الشريف رعاية للادب ومحافظة للسجع للنبى وغرابة الاسلوب فان كل جديد لذيذ۔ ولئلا يذهب الذهن الى كون غيره جديرا بالحمد ولتعليق الحمد صريحا بما يشعر بعلية الحمد وتفهم من لفظ الله ضمنا۔ **فان قيل** اضافة الولى الى ضمير الحمد غير صحيح لان الولى بمعنى المتصرف ومتصرف الحمد هو العبد لانه قائله فيلزم تخصيص الحمد بالعبد وذلك غير جائز۔ **قلنا** الولى بمعنى الحرى واللائق واللائق بجنس الحمد هو الله تعا فقط۔ افتتح كتابه اولا بالتسمية وثانيا بالتحميد اقتداءً بكتاب الله العزيز الرحيم۔ وعملا بحديث نبيه الكريم واتباعا بنهج السلف القويم۔ وثالثا بالصلوٰة عملا بالكتاب والسنة۔ الاول يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما۔ والثانى خصوصا بكرامات فاذا ذكرتم فاذكرونى معه فقال **والصلوٰة على نبيه** اى الرحمة من جانب الله او الافاضة الخير الكامل من كل جانب نازلة على نبيه **فان قيل** الصلوٰة عبارة عن

اركان مخصوصة فى اوقات مخصوصة فلاتكون هذه الجملة بيان الخير فى حقه بل بيان التزام العهدة عليه والمقصود ههنا دعاء الخير فى حقه۔ **قلنا** الصّلوٰة ههنا محمول على المعنىٰ اللغوى لا العرفى **فان قيل** الصلوٰة فى اللغة الرحمة من جانب الله تعالىٰ والاستغفار من الملك والدعاء من الانس والتسبيح والتهليل من جانب الوحوش والطيور۔ فان اريد الكل يلزم المشترك وان لم يرد الكل يلزم اهمال اللفظ وان اريد البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وان اريد البعض بسبيل الحقيقة والبعض بسبيل المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والكل باطل **قلنا** الصّلوٰة ههنا بمعنىٰ الرحمة من الله تعالىٰ ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان رحمة الله تعالىٰ مرجح بالباقى۔ **فان قيل** فعلىٰ هذا يلزم اخذ معنىً من معانى المشترك بدون القرينة وهو غير جائز۔ **قلنا** القرينة عليه كلمة علىٰ لانها لاستعلاء شئ علىٰ مدخولها ولاشك ان رحمة الله تعالىٰ مستعلية على النبى صلعم لا المعانى الباقية۔ **اونقول** من اصل الاعتراض المراد بالصّلوٰة ههنا كل المعانى على سبيل عموم المجاز، وهو ما يراد من اللفظ المعنىٰ الثالث الشامل للمعنىٰ الحقيقى والمجازى وهو افاضة الخير الكامل على النبىؐ **فان قيل** قد تقرر ان الدعا اذا عدى بعلىٰ يراد به دعاء الشر وهو غير مناسب بالمقام **قلنا** تلك القاعدة فى لفظ الدعاء صريحا والصّلوٰة دعاء ضمناً لا صريحا۔ والنبى علىٰ وزن فعيل والفعيل اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من النبأ وهو الاخبار فاصله نبيئ فاعل اعلال خطية وسمى به لانه مخبر باحكام الله تعالىٰ۔ او بمعنىٰ المفعول ان كان مشتقا من النبوّة وهى الارتفاع فاصله نبيوٌ فاعل اعلال مرمى وسمّى به لانه مرتفع على سائر المخلوق والعدول من التصريح باسم الشريف رعاية ومحافظة للسجع مع الولى۔ ولم يقل على رسوله رعاية للسجع وموافقة لقوله تعالىٰ يصلون على النبىّ وايضاً لما كان لائقا للصّلوٰة بطريق النبوة كان لائقا للصّلوٰة بطريق الرسالة بالطريق الاولىٰ لان الرسالة مرتبة فائقة بالنبوة واذا كان الحكم على الشئ بطريق الاعم فعلى الاخص بالطريق الاولىٰ **فان قيل** ضمير نبيه ان كان راجعا الى الحمد يلزم فساد المعنىٰ وان كان راجعا الى الولى يلزم انتشار الضميرين۔ **قلنا** الضمير راجع الى الولى والانتشار قبيح فى الكلام الواحد وههنا فى الكلامين۔ **او نقول** الضمير راجع الى الحمد بطريق الاستخدام وهو ما يكون معنيان للفظ واحد يراد احدهما بذكر ذلك اللفظ صريحا والأخر بارجاع الضمير اليه فلفظ الحمد له معنيان معنىً مصدرى اريد بذكر الحمد صريحا والأخر المحمود اذا كان المصدر مجهولا اريد بارجاع ضمير نبيه فيكون المعنىٰ نبى المحمود **فان قيل** المقصود الصّلوٰة على محمد والنبى غير مختص به **قلنا** اضافة النبى الى الضمير للعهد اى نبينا فلا يخل بالمقصود **وعلىٰ اٰله** واعاد كلمة علىٰ ولم يعطف على نبيه ردا لزعم الشيعة لانهم لم يجوّزوا علىٰ بين النبى واٰله واستدلوا بقولهم من ذكر على بينى وبين الأل لم ينل شفاعتى۔ ونحن نقول ليس المراد بعلىٰ كلمة علىٰ حرف جر بل المراد منه العلى الثالث بينى وبين اٰلى فهو ليس منا۔ **و اصحابه** فالأل ان كان المراد به اٰل النسبى فذكر الصحابةؓ يكون فى موضعه۔ وان كان المراد اٰل الحسبى اى الاتباع فى الدين فيتناول الاصحاب فذكر الاصحابؓ تخصيص بعد التعميم لاهتمام شان المخصص، ورد على الروافض لانهم يخصون بعض الصحابة بالصّلوٰة۔ **فان قيل** ان الاصحاب جمع صاحب على وزن فاعل والفاعل لا يجمع علىٰ افعال۔ **قلنا** لانسلم بل يجمع كاشهاد جمع شاهد۔ **او نقول** انه جمع صحِب كانمار جمع نمِر او صحْب كانهار جمع نهر ويقال الاصحاب لمن رأى النبى صلى الله عليه وسلم ولو لحظة حال حيوته وآمن به ومات على الاسلام۔ وانما تابع الصّلوٰة على الأل والاصحاب بعد النبى لقوله صلى الله عليه وسلم من ذكرنى ولم يذكر الى فقد جفانى۔ واما البعدية لان الصّلوٰة عليهما

دائرة تبعا لا استقلالا **المتأدبين بآدابه** المتخلقين باخلاقه وانما وصفوا بهذه الصفة لا الطيبين الطاهرين و عبر ذلك اشارة الى براعة الاستهلال وهو الاشعار بالمقصود قبل الشروع في المقصود اي ايراد المصنفين الفاظا في الخطبة تدل في ما هو المقصود من العلم فانهم يسمون هذا العلم بعلم الادب۔ **فان قيل** المتادبين جمع محلى باللام وآدابه جمع محلى بالاضافة والجمع المحلى بهما ان لم توجد القرينة على العهد صريح في الاستغراق فيكون المعنى كل فرد من افراد الآل والاصحاب متأدب بجميع آدابه فيلزم التسوية بينه وبينهم۔ **قلنا** جميع الآداب ليس بخارج من بينهم لان آدابه شرعه وشرعه موجود فيهم بان ثبت بعض الآداب في بعض الافراد، والبعض الاخير في بعض آخر فلا يلزم التسوية۔ **امّا بعد** اما حرف الشرط قائم مقام اسم الشرط وهو مهما وبعد ظرف مقطوع الاضافة مبني بالضم والمضاف اليه محذوف اي بعد الجمل، الثلاثة منصوب محلا بوافية متأخرة فيكون مهما يكن شئ من الاشياء فهذه فوائد وافية حذف مهما واقيم اما مقامه اختصارا وحذف فعل الشرط مع الفاعل لزوما اختصارا لتكريره۔ اذا كان لتفصيل ما اجمل والاستيناف محمول عليه والتكرير موجب الثقل فلذا حذف فعل الشرط فكان اما فهذه ثم توالى بين حرفي الشرط والجزاء فقدم بعد الجمل الثلاثة الذي هو جزء من اجزاء الجزاء وجعل قائما مقام فعل الشرط المحذوف عوضا عنه فاصلا بين ادوات الشرط والجزاء۔ ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الضم لانه حركة قوية تصلح ان تكون جبيرة للتغير الكثير وهو الحذف **فهذه فوائد**۔ **فان قيل** ان المشار اليه بهذه اما النقوش، او المعاني فان كان النقوش فلا يصلح الحكم عليها بفوائد لان الفائدة في المعاني لا في النقوش۔ وان كان الثاني فالمشار اليه لا بد ان يكون محسوسا والمعاني ليست من قبيل المحسوسات۔ **قلنا** المشار اليه بهذه النقوش وهي فوائد بواسطتين لان النقوش دالة بالالفاظ والالفاظ دالة بالمعاني والمعاني فوائد۔ او المشار اليه هو المعاني وهي محسوسات حكما لانها مدلولات الالفاظ الدالة عليها النقوش **فان قيل** هذا انما يصح لو كان الشرح موجودا وقت الخطبة لا تكون الخطبة الحاقية۔ واما ان كانت ابتدائية فلا يصح لعدم وجود النقوش والالفاظ والمعاني. **قلنا** النقوش لزيادة تمكنها في الذهن كالمحسوس على تقدير كون الخطبة ابتدائية۔ فوائد جمع فائدة وهي "آنچه گرفته شود از دانش و مال" **وافية** صفة لفوائد والتوصيف لرغبة الطلبة لا العجب والتكبر لانه غير مناسب للمصنفين **بحل مشكلات الكافية**۔ **فان قيل** الفوائد كما تحل المشكلات كذلك تحل الخفي والمجمل والكنائي۔ **قلنا** المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل۔ **فان قيل** الاشتباه من الشبهة وهي ما يشبه بحق وليس بحق فعلم ان مسائل الكافية مشابهة بالحق وليست بحق. **قلنا** الحق ذا الخفي فهو بمنزلة الباطل كما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك لا ينتقل الذهن الى الحق الخفي لخفائه **فان قيل** الكافية اسم للكتاب فلا يطابق المسمى في التذكير۔ **قلنا** التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول انها للتانيث باعتبار انها صفة للرسالة۔ **للعلامة** الجار والمجرور في محل النصب حال من الكافية اي مصنفة للعلامة لجوازها الحال منها لان المشكلات مفعول المصدر وهو الحل والكافية مضاف اليه للمشكلات ويجوز حذف المشكلات واقامة الكافية مقامها فتكون مفعولا للحل اي حل الكافية۔ والعلامة يطلق على من كان عالما على العلوم العقلية و النقلية۔ **فان قيل** اطلاقها على المصؒ غير صحيح لانه منكر۔ **قلنا** التاء للمبالغة لا للتانيث. **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يجوز اطلاقها على الله تعالى لانه اللائق بهذه المبالغة۔ **قلنا** التاء وان كانت للمبالغة لكن لا تخلو عن شائبة التانيث

والله تعالى منزه عن حقيقة التأنيث و شائبته ولا بأس في المصـ عن شائبته لانه من وُلد المؤنث. **المشتهر** فان
قيل ان كان المشتهر بصيغة اسم الفاعل فلا يساعده المعنى لان المعنى شُهرتْ يافته و هذا معنى اسم المفعول وان كان
بصيغة اسم المفعول فهو مخالف لما قاله مولانا سمرقندي انه مقروّ بالكسر. قلنا انه بصيغة اسم الفاعل بمعنى شهرت يافته
لا شهرت دهنده غيررا او نقول انه بصيغة اسم المفعول و ما قال السمرقندي مخالف للمشهور. **في المشارق والمغارب**
فان قيل العبارة لا تؤدي المعنى المراد لان المقصود اشتهاره في الارض لانه سفلي و المشارق و المغارب ناحيتان
السماء يوصف بالاشتهار فيهما علوي لا سفلي. قلنا انهما كنايتان عن جميع وجه الارض. فان قيل ان للشمس مشرقا واحدا
ومغرب واحد فلا يصح جمعيتهما. قلنا ان للشمس من اول السرطان الى اخر الجدي في كل يوم مطلعا على حدة فمجموع المطالع
ثمانون ومأة مطلع فالجمعية باعتبار المطالع كما في قوله تعالى لله المشرق والمغرب. و اما تثنيتهما باعتبار اياب الشمس
وذهابها. كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين. و اما افرادهما باعتبار الطرف كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب
الشيخ ابن الحاجب بدل من العلامة واطلق الشيخ عليه مع ان المشهور انه قتل شابا. قلنا الشيخ يطلق على
ثلاثة اشخص. على مَن اصاب الى مرتبة الكهولة وعلى من احيى السنة ويميت البدعة وعلى رئيس القوم. و
ههنا بالمعنيين الاخرين فالشيخ لقبه وابن الحاجب كنيته وعثمان محضة له. **تغمده الله بغفرانه**. جمله دعائية
للشيخ، وانما اختار تغمد على ستر لان الستر عام والتغمد خاص لانه جعل ستر السيف في الغلاف ففيه تشبيه المصـ
بالسيف في حداءة الطبيعة ففي ذكر المصـ وترك باقي الاركان للتشبيه استعارة مكنية لانها ترك جميع اركان التشبيه
سوى المشبه. وفي اثبات التغمد الذي هو من لوازم المشبه به المتروك للمشبه المذكور يكون تخيلية وقرينة بالاستعارة
المكنية. فان قيل التغمد والغفران كلاهما ستر الذنوب فان كان المضاف الى ضمير المصـ مرادا اى تغمد ذنوبه فيلزم
سببية الشئ لنفسه وان كان غير مراد فيلزم ستر ذات المغفور و المقصود ستر ذنوب المغفور لا ذاته. قلنا
المضاف مراد ولا يلزم سببية الشئ لنفسه لان التغمد ستر الذنوب مطلقا والغفران صار خاصا بسبب اضافته الى
ضميره تعالى اى تغمد ذنوبه بغفرانه اللائق بفضله الناشي من محض فضله بدون وسيلة الطاعة والعبادة
فيلزم سببية الخاص للعام. **واسكنه بحبوحة جنانه**. عطف على جملة دعائية. فان قيل اسكن من السكون
وهو ضد الحركة فلا يكون هذه دعاء الخير في حق المصـ بل يلزم تقييده. قلنا اسكن من السكنى بمعنى اقام بحبوحة.
فان قيل بحبوحة الشئ وسطه فيلزم تقييد المصـ في الوسط. قلنا البحبوحة الوسط والوسط بمعنى الخيار اى خيار
جنانه والجنان جمع جنة وهو البستان كثير الانهار والكثير الاشجار. **نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير**
جمله مستأنفة وقعت في جواب السوال اى هذه الفوائد مجتمعة ام غير مجتمعة فاجاب نظمتها الخ وانما اختار نظمتها
بجمعتها لان النظم "در رشته كشيدن جواهر را گويند" ففي هذه العبارة حصول تشبيه الفوائد بالجواهر في الصفاء والغلاء
ففي ذكر الفوائد استعارة مكنية لان الاستعارة المكنية ترك جميع اركان التشبيه سوى المشبه وفي اثبات النظم
الذي هو من لوازم الجواهر المتروكة استعارة تخييلية و قرينة بالمكنية لان التخييلية اثبات لوازم المشبه به المتروك
للمشبه المذكور وفي اضافة السلك والسمط اللذين يناسبان للجواهر الى تقرير الفوائد وتحريرها استعارة ترشيحية
لانها اثبات المناسب للمشبه به المتروك للمشبه المذكور واضافة السلك الى التقرير والسمط الى التحرير ولم يعكس

لان السمط فضلية بالنسبة الى السلك لان السمط رشة جواهر والسلك عام اى رشة و للتحرير فضلية بالنسبة الى التقرير بسيد قول على رضى الله عنه مَا قَرَأَ فَرّ وما كتب قر فاضاف الفضيل الى الفضيل والرذيل الى الرذيل ۔ **للولد العزيز** اى ارجمند، وكامياب، **ضياء الدين** لقب للولد والضياء مصدر بمعنى اسم الفاعل اى مضئ مضاف الى المفعول اى مُضئ الدين ولقب به حالة الصغر والطفولية تفاؤلا ليكون كذلك حالة الكبر يوسف علم للولد غير منصرف العلمية و وزن فعل ۔ **حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتاسف** ۔ **فان قيل** لا فائدة فى ذكر الموجبات فينبغى ان يقال عن التلهف الخ وايضا فيه خروج الفقرة الثانية عن مسنونات الفقرة الاولى ۔ **قلنا** الدعاء بحفظ الولد عنهما مع تحقق موجباتهما غير معقول فدعاءه بالحفظ عن موجباتهما مبالغة فى دعاء الحفظ عنهما ۔ **فان قيل** ان التلهف والتأسف كلاهما بمعنى واحد فذكر الثانى لغوا ۔ **قلنا** انهما وان كانا بمعنى واحد لكن ايراد الالفاظ المترادفة فى الخطبة مستحسن ۔ وقيل التلهف حزن يحصل للانسان باتيان فعل لابد من تركه ۔ كارتكاب المنهيات ۔ والتاسف حزن يحصل للانسان بترك فعل لابد من اتيانه كترك المامورات فلايكون ذكر الثانى لغوًا ۔ **وسميتها** جملة مستانفة وقعت فى جواب السوال اى لهذه الفوائد مسماة ام غير مسماة وايراد سميت نظمت بلفظ الماضى لا يدل على كون الخطبة الحاقية لاحتمال كون صيغة الماضى للتفاول او لاظهار حصول اسباب هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل ۔ **بالفوائد الضيائية** اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله ۔ **فان قيل** اذا نسب الشئ الى المركب الاضافى فنسب الى الجزء الثانى لا الى الكل ولا الى الاول كما يقال فى ابن زبير زبيرى فينبغى ان يقول الشارح رح بالفوائد الدينية ۔ **قلنا** ۔ المعتبر فى النسبة هو الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول وهو الضياء تفاولا ولايكون فى زمان الآتى مضئ الدين ولذا لم ينسب الى الاسم المحض وان كان هذه النسبة خالية عن التكليف لعدم وجود الضياء فيه والمقصود فى ابن الزبير زبير لانه رجل رفيع القدر فيحصل بالنسبة فى المنسوب ايضا رفعة القدر ۔ **لانه** اى الولد **لهذا الجمع والتاليف** ۔ **فان قيل** كلاهما بمعنى واحد فلاحاجة الى ذكرهما **قلنا** الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف الى سمط التحرير ۔ **كالعلة الغائية** كما انها باعثة محركة على وجود الشئ كذلك الولد باعث محرك على ايجاد التاليف ۔ وقال كالعلة لا عين العلة لان العلة الغائية مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود كالاضطجاع علة غائية لتركيب السرير والولد مقدم فى التصور والوجود جميعا على الفوائد ۔ **نفعه الله بها وسائر المبتدئين** ۔ **فان قيل** ينبغى ان يقول الشارح رح نفع الله لان السائر بمعنى الكل متناول للولد **قلنا** السائر من السؤر مهموز العين بمعنى الباقى فيكون ذكر الولد فى موضعه وان كان من السور اجوف واوى بمعنى الكل فيكون تعميما بعد تخصيص واختار ذلك ليحصل تكرار الدعاء فى حق الولد ۔ **من اصحاب التحصيل** بيان للمبتدئين فلايتناول الدعاء المبتدئين غير محصلين واللام فى التحصيل عوض عن حذف المضاف اليه اى تحصيل العلوم لا من اصحاب الاكساب والمراد بالعلوم العلوم العربية فلايتناول الدعاء لاصحاب تحصيل علوم الغير العربية بكيفية العربية فلايتناول لسائر العلوم غير النحو **وما توفيقى فى هذا الجمع الا بعونة بالله** و التوفيق جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الخير وضده الخذلان اى جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الغير ۔ **فان قيل** الله فاعل للتوفيق والفاعل لا يذكر بالباء لانها يدخل على الآلة والوسائل بل يذكر بكلمة من كما يقال

الضرب من زيد فينبغي ان يقول الا من الله قلنا قال كذلك موافقة للآية الكريم وما توفيقي الا بالله او نقول لا نسلم ان الباء لا تدخل على الفاعل الا ترى الى قوله تعالى كفى بالله حسيبا۔ وهو حسبي ونعم الوكيل۔ فان قيل ونعم الوكيل اما معطوف على حسبي او على هو حسبي فعلى الاول يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان قلنا انه عطف على حسبي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبي بمعنى يحسبني لان المضارع كما يكون بمعنى المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة۔ فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان فعل المدح انشائي قلنا انها مؤول بالخبرية اى هو مقول في حقه نعم الوكيل فعطف الخبر على الخبر او نقول انه معطوف على هو حسبي والمخصوص محذوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل۔ او نقول لا نسلم ان الواو للعطف لم لا يجوز للاعتراض اى مدخولها جملة معترضة فان قيل المعترضة انما يكون بين الكلامين وههنا في الآخر۔ قلنا كون المعترضة بين الكلامين ليس امرا متفقا عليه بل هو مختلف فيه۔ واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عن ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه وقيل الاول اظهار ما وجد والثاني ايجاد ما لم يوجد۔ وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين في شيء واحد۔ لان الصدق والكذب متنافيان۔ وايضا ينتقض بقولنا الله جل الهنا وآدم ابونا ومحمد نبينا۔ لانه تعين الصدق ولا يحتمل الكذب وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه تعين ههنا الكذب ولا يحتمل الصدق والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اظهار ما وجد يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات۔ أجيب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مواد النقض بدلائل الاخر لا بنفس الخبر۔ وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عن ما وجد كما قلت يضرب زيد غدا فهذا انما تقول اذا علمت بوقوع الضرب منه غدا فانك حكيت عما وجد في علمك۔ فان قيل هذا يستقيم في المضارع الغائب دون المخاطب والمتكلم لانهما لا يحكيان عن شيء۔ قلنا انهما ايضا يحكيان عما فرض في الذهن۔ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الامر ايضا من الاخبارات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك۔ قلنا سلمنا ذلك ان في الامر ايضا اظهار ما في الضمير لكن الاظهار غير مقصود في الامر بل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف المضارع لان المقصود فيه ليس الا اظهار ما ثبت في الضمير۔ والله عليم خبير

الحمد لله الذى
جل شانه على ان وفقنا بطبع شرح الكافية المسمى

بخادمة الكافيه

للحضرت العلامة امام النحوئين الحاج المولوى

ابو عبد الله عبد المنان دامت بركاتهم

١٣٩٠
التوفى بثلاث مائة وتسعون بعد الالف من هجرة النبوية نور الله مرقده
وجعل الجنة مثواه المشهور

بباباجى صاحب الاخار

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ، کوئٹہ، (بلوچستان)
فون: ٦٦٢٢٦٣

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ؕ

المجد والكبرياء مالا نهاية له لمن ليس الا له وله المن والنعماء علينا بعد انتخابنا من بين سائر المجودات باشرف الانواع واختصاصنا من بين بنی آدم بالاسلام واجتبائنا من الاصحابامة سيد الانبيآء عليهم الصلوة والسلام واصطفائنا من بين هذه الامة بعلوم الآلات والمقاصد لاسيما باب العلوم۔ اللهم اجعل الالات آلات والمقاصد مقاصد والصلوة والسلام على من عززنا محمد واله واصحابه البررة الكرام اجمعين ۔

اَمَّابَعْدُ ۔ فيلتمس خادم الطلباء العلوم النافعة ابو عبد الله المولوی عبد المنان كان الله له الآخاری قرية السواتی ریاسة ان دونکم الیها السارون هذا لنبراس يهديكم بحيثية الخادم الى الخزائن تحت الستار ابن الحاجب لهذا سماه الله تعالى بالفوائد الخادمة الكافية عليه توكلت واليه انيب ۔ ۔

رب یسر علی هذا الکتاب وتمم بالخیر یا فتاح وبك نستعین

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۝

فان قیل لِمَ لَمْ یصدر المصنف رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان یجعله جزء من کتابه و خالف من کتاب الله وکتب السلف والحدیث المشهور الوارد فی شان الحمد وهو قوله علیه الصلوة والسلام، کل امر ذی بال لم یبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم۔ **قلنا** لم یصدر رسالته بحمد الله هضماً لنفسه۔ **فان قیل** ان الحمد عبادة بترکها یحصل علو النفس وقوتها لا هضمها۔ **قلنا** للترك الحمد اعتباران احدهما انه عبادة فاذا ترك فیکون موجباً للعلو النفس وقوتها والثانیهما ترك الحمد باعتباران کتابه من حیث انه منسوب الیه لا من حیث اشتماله علی القواعد اللطیفة والعبارات النفیسة لیس ککتب السلف وان کان ککتبهم فی الواقع فیصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار یکون هضماً لنفسه لان ایراده موجب للمساوات لکتبهم وفی ترکه عدم المساوات والانخفاض۔۔ **اونقول عن کتاب** الله بان له حالتین حالة النزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصـ حالة النزول وفی حالة النزول غیر مصدر بالحمد لان اوله قوله تعالیٰ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِیْ خَلَقَ **والجواب** عن الحدیث المشهور ان المامور به فی حدیث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء کان باللسان او بالارکان او بالجنان فانتفاء الابتداء علی سبیل الکتابة لا استلزم انتفاءه مطلقاً لجواز تصدیره قولا لان انتفاء الخاص لا یستلزم انتفاء العام۔ وایضاً تصدیر الکتاب بالحمد مطلقا من السنن والمصنفون لا یترکون السنن وایضاً بدلیل قوله علیه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنین خیرا۔ **فان قیل** لما کان الابتداء فی حدیث الحمد اعم من القولی والفعلی کان ینبغی ان یکتفی فی التسمیة ایضاً بابتداء القولی۔ **قلنا** بکتابة التسمیة ثابتة بالحدیث الاٰخر وهو قوله علیه الصلوة والسلام الا من کتب منکم کتابا فلیکتب فی اوله بسم الله الرحمٰن الرحیم **فان قیل** هضماً فی قول الشارح منصوب وللنصب طرق کثیرة فما وجه نصبه۔ **قلنا** انه منصوب علی انه مفعول له لقوله لم یصدر **فان قیل** ان المفعول له لا یخلو اما للنفی او للمنفی فان کان للنفی فالمفعول له لا یجیٔ للنفی لانه علة والمعانی الحرفیة لا تکون معلولة بالعلة وان کان للمنفی فیکون هضماً قیداً فی الکلام والنفی اذا دخل علی الکلام المقید بقید فیتوجه النفی الی القید ویبقی الکلام مثبتا فیکون معنی قول الشارح لم یصدر رسالته هضماً لنفسه ان التصدیر منفی اذا کان لاجل هضم النفس۔ واما نفس التصدیر فباق ولیس ههنا التصدیر اصلاً لا لاجل الهضم ولا لغیره **قلنا** انه مفعول له للنفی المستفاد من فحوی الکلام فیکون التقدیر انتفی التصدیر هضماً لنفسه۔ **فان قیل** شرط لنصب المفعول له بتقدیر اللام وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم یوجد ههنا لان فاعل انتفی التصدیر وفاعل الهضم الشیخ فلا یصح التقدیر ولا یصح

یحصل ان العلل بالعلل مقصود ومرئی نوا المعانی الحرفیۃ لیت کک مولوی عبد الحلیم کوہستانی عفی عنہ

النصب فيه قلنا هضا مفعول له للفعل المثبت اللازم للمنفى فيكون التقدير ترك المصدر التصدير هضما لنفسه فثبت اتحاد الفاعل بينهما۔ فان قيل مقصود المصنف فى هذا الكتاب بحث عن احوال الكلمة والكلام من الاعراب والبناء وغيرهما فينبغى ان يبدأ بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات لرجوعها الى الاعراب والبناء فاشتغال المصنف بتعريفهما اشتغال بما لا يعنى۔ قلنا ان المصنف فى هذا الكتاب يبحث عن احوالهما فمتى لم يعرفا بذاتهما فكيف يبحث عن احوالهما لان معرفة ذات الشئ مقدم على معرفة احواله۔ فان قيل ان قوله لم يعرفا اما من المعرفة او من التعريف فان كان الاول فنسلم ان المعرفة بوجه ما يتوقف عليها البحث عن احوالهما لكن المعرفة بوجه ما حاصل قبل التعريف وهو التصور فى الذهن بوجه ما فلو اختار التعريف۔ وان كان الثانى فلا يصح الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة باى وجه كان۔ قلنا لم يعرفا من المعرفة بالتخفيف فيصح الملازمة لكنه اختار هذا التعريف لاداء ما هو الواجب تحصيلا له فى ضمن فرد كامل وهو التعريف وان كان له افراد اخر كالتصور بوجه ما وغير ذلك۔ او نقول انه من التعريف بالتشديد لكن المراد بالبحث البحث على توجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة موقوف على التعريف ثم اعلم ان كل مبتدئ اذا شرع فى العلم فلا بد له من معرفة امور ثلثة۔ تعريفه، وغرضه، وموضوعه فالاول ههنا علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء، وكيفية تركيب بعضها مع بعض والثانى صيانة معبر الذهن عن الخطاء فى اللفظ۔ والثالث الكلمة والكلام كما اشار اليه الشارح بقوله لانه فى هذا الكتاب يبحث عن احوالهما لان موضوع الشئ ما يبحث فيه عن احوال ذلك الشئ ولا شك ان المبحوث فى هذا الكتاب البحث عن احوال الكلمة والكلام۔ فان قيل كما يبحث فيه عن احوالهما كذلك يبحث فيه عن احوال باقى المركبات وهى ستة كما جاء فى قول الناظم: بود ترکیب نزد نحویان شش :: بیادش گیر گر خائف ز فوتی :: اضافی دان و تعدادی مزاجی جزن اسنادی وتوصیفی وصوتی۔ فينبغى ان يكون موضوع علم النحو الكلمة والمركبات الست۔ قلنا بحث باقى المركبات راجع الى بحث الكلمة لان البحث عنها اما من اعراب الجزئين او بنائهما او من اعراب احدهما وبناء الآخر والكلمة لا تخلو عن احدهما فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون موضوع علم النحو الكلمة فقط۔ لا الكلام لان بحثه ايضا راجع الى بحثها لان بحث الخ قلنا بحث باقى المركبات يرجع الى الكلمة اعرابا وبناءً ومن حيث عدم الاحتياج الى ضمير راجع فيها الى المبتدء او الموصوف وبحث الكلام لا يرجع جميعا الى الكلمة فان فيه بحثا على حدة بان الكلام اذا وقع خبرا لا بد من عائد وقد يحذف۔ فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فينبغى ان يكون علم النحو علمين لا علم واحد۔ لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم قلنا تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم اذا لم يكن بين الموضوعين والجامعة مشتركة وههنا وجدت العلة الجامعة بين الموضوعين وهى كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى كما كان موضوع علم الاصول ادلة اربعة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس ولم يكن علم الاصول علوما اربعة

لوجود العلة المشتركة بينها وهى كون كل واحد منها مثبتا لحكم شرعى۔ فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام مع ان الكلام مفيد لفائدة تامة والكلمة غير مفيدة۔ قلنا افراد الكلم اجزاء من افراد الكلام ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع مع الطبع۔ فان قيل سلم افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام لكن لا نسلم ان مفهومها جزء من مفهومه لان مفهوم الكلمة لفظ وضع الخ ومفهوم الكلام ما تضمن الخ والاول ليس بجزء من الثانى قلنا العبارة بحذف المضاف اعنى مفهوم افراد الكلمة جزء من افراد الكلام۔ او نقول العبارة بحذف الصفة اعنى مفهوم الكلمة الجزء من افراد الكلام الجزئى۔ او نقول ان العبارة بحذف صفة المفهوم فيكون التقدير المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم التفصيلى للكلام والمفهوم الاجمالى ما يعبر عن اشياء متعددة بشئ واحد كما يقال الكلمة فى جواب من قال ما لفظ وضع لمعنى مفرد۔ والمفهوم التفصيلى ما عبر عن شئ واحد باشياء متعددة كما يقال لفظ وضع لمعنى مفرد فى جواب من قال ما الكلمة فلفظ الكلمة التى هو المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم التفصيلى للكلام اعنى أخِذَ فى تعريف الكلام قوله ما تضمن الكلمتين والكلمة جزء من الكلمتين۔ فان قيل لا نسلم ان لفظ الكلمة مفهوم اجمالى للكلمة لان المفهوم امر كلى يصدق بالكثير والقليل لا يثنى ولا يجمع فكيف ثنى الكلمة فى تعريف الكلام قلنا المفهوم لا يثنى ولا يجمع اذا اريد مفهوم فقط يعنى بغير ملاحظة الافراد۔ ويثنى ويجمع اذا اريد مفهوم مع ملاحظة الافراد ولا شك ان الكلمة فى مفهوم الكلام ملحوظة مع فردى الكلمة لان كل كلام لا بد من فردى الكلمة۔ الكلمة اى مفهوم لفظ الكلمة الخالى عن ملاحظة الوحدة والكثرة بناء على ان اللام فيها للجنس۔ او مفهوم لفظه الكلمة مع ملاحظة فرد معين بناء على ان اللام فيها للعهد الخارجى والمعهود بها الكلمة الجارية على السنة النحات الواحدة باعتبار من الاعتبارين۔ اما واحدة باعتبار اللفظ والمعنى جميعا كزيد۔ او واحدة باعتبار المعنى العلمى وان كانت مركبة باعتبار اللفظ كالتراكيب الستة حين العلمية واعلم ان فى لفظ الكلمة والكلام مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما ليسا بمشتقين عن الغير ولا يشتق منهما غيرهما لان مدار الاشتقاق مبنى على ارتكاب التكلفات البعيدة۔ ومذهب البعض انهما مشتقان من الكَلْمِ بتسكين اللام وهو الجرحُ لان مدار الاشتقاق مبنى على التناسب بين الكلمات والتناسب يحصل بالاشتقاق فلا يكون المشتق غريبا۔ فان قيل كيف يشتقان من الكَلْمِ والاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا بين اللفظ والمعنى وههنا وان وجد التناسب فى اللفظ وهو الاشتراك فى الحروف الاصلية لكنه مفقود فى المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع الخ ومعنى الكلام ما تضمن الخ ومعنى الكلم الجرح۔ قلنا المناسبة بينهما فى المعنى اعم من ان يكون فى المعنى المطابقى او التضمنى او الالتزامى وههنا وان لم توجد فى المعنيين الاولين لكنها موجودة فى المعنى الثالث وهو الالتزامى والمناسبة هو التاثير لانه معنى

لازم لمعنى الكلم والكلمة والكلام لتاثير بعض معانيها في نفوس السامعين كتأثير الجرح في المجروح ولما كان تاثير بعض معانيها كتاثير الجرح في المجروح عبّر عن بعض تاثيراتها بعض الشعراء بعين الجرح وقال ع . جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان ۔ فنسب الجرح الى اللسان وهو غير قابل للجرح فيكون المراد منه ما جرى باللسان وهو غير قابل له ايضا فيكون المراد من جرح اثرا اي اثر الكلمة والكلام لكن هذه المناسبة بعيدة لانها في المعنى الالتزامي وهو معنى مجازي لا حقيقي وايضا هذه المناسبة موجودة في افراد الكلام لا الكلمة لانها غير مفيدة وايضا هي في بعض افراد الكلام وهي السيئة لا الحسنة وايضا فرق بين التاثيرين لان تاثير الجرح في المجروح من الالم وتاثير معنى الكلمة والكلام في نفس السامع الحزن فلما كان مدار هذا الاشتقاق على هذه التكلفات فلذا قال الجمهور انهما اسمان برأسهما لا مشتقان ولا مشتق منهما غيره ۔ ثم اعلم ان لفظ الكلمة مركب من اشياء ثلاثة اللام والكلم والتاء لكن الكلم معروض واللام والتاء عارضان والمعروض مقدم على العارض بالذات فقدم في البحث فقال الشارح اي فيه مذهبان فمذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور الكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة ۔ فان قيل تمر مشبه به للكلم وتمرة لا تخلو اما مشبه بها للكلم اولا فان الاول فلا يصح التشبيه لان الكلم جنس والتمرة فرد وعلى الثاني يلزم عليك البيان ۔ قلنا ان التمرة في قول الشارح مشبهة بها الشيء محذوف تقديره الكلم بكسر اللام جنس والكلمة فرد من ذلك الجنس كتمر جنس وتمرة فرد من ذلك الجنس وجنسيتها ثابتة بوجوه ثلاثة اولها ان الكلم يقع تميزا للعدد الاوسط نحو قرأت اثنى عشر كلما وتميز العدد الاوسط يكون مفردا والثاني انه يصغر بنفسه فيقال كليم ولو كان جمعا لرد حين التصغير الى المفرد والثالث قوله وَإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ فالكلم موصوف والطيب صفة له فلو كان الكلم جمعا فيكون صفته طيبة او طيبات ومذهب البعض ان الكلم بكسر اللام جمع لا جنس لانه لا يطلق على الثلثة وما فوقها وهذا امارة الجمعية ولو كان جنسا يطلق على الواحد والاثنين ايضا واما تميز العدد الاوسط فبالتاء اي كلمة واما التصغير فايضا بالتاء اي ان الكليمة واما الآية الكريمة فبتقدير بعض اي بعض الكلم الطيب ۔ والجواب عن جانب الجمهور ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين عارض واستعمالي والعوارض لا تعتبر اذ الاصل في الاجناس الاطلاق على القليل والكثير واما القول بالتميز والتغير مع التاء فمجرد تحكم ودعوى بلا دليل واما التاويل في الآية فخلاف الاصل لا يرتكب اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة كلمة ههنا فالصحيح ان الكلم جنس لا جمع لانه ليس من اوزان الجمع ۔ واما بحث اللام انها في اللغة كلمة وفي الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى وهي على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما دخلت على اسمي الفاعل والمفعول وانما يقال لهذه اللام اسمية لانها تؤول بالذي في اسم الفاعل واسم المفعول المذكرين وبالتي فيهما مؤنثين والذي والتي من الموصولات والموصولات من الاسماء وانما خص الاسمي باسمي الفاعل والمفعول لان الاسمي مشابهة بالحرفية في الصورة فيقتضي ان يكون مدخولها مفردا لان مدخول الحرفي لا يكون الا مفردا وفي المعنى موصولي يقتضي ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة ولا تكون الكلمة مفردة صورة وجملة معنى غير اسمى الفاعل والمفعول فجعلا صلة للام للشبهين وانما كانت مفردين صورة وجملتين معنى لانهما ذات شبهين، شبه بالجوامد فى عدم اختلافهما حالة الغيبة والخطاب والتكلم نحو هو قائم وانت قائم وانا قائم بدون الاختلاف كما يقال فى الجوامد بدون الاختلاف نحو هذا زيد وانت زيد وانا زيد ولو كانا كالفعل لاختلفا مثله نحو هو ضرب وانت ضربتَ وانا ضربتُ، وشبه بالفعل فى انهما حاملين الضمير كالفعل والحرف ما يدخل على غير اسمى الفاعل والمفعول وهى على قسمين زائد وغير زائد والزائد ما لا يختل المعنى الاصلى بسقوطها كما جاء فى قول علىؓ كرم الله وجهه ـ ولقد امر على اللئيم يسبّنى : فمضيت ثُمَّ قلتُ لا يعنينى ـ فاللام فى اللئيم زائدة لان جملة يسبنى صفة له والجملة تقع صفة للنكرة لا للمعرفة وهذه الزيادة على تقدير جعل يسبنى صفة للئيم وغير زائدة لو جعل يسبنى حالا منه لوجوب تعريف ذى الحال او كونه نكرة مخصوصة ـ ثم الزائد على قسمين لازم وغير لازم وكل واحد منهما اما عوض او غير عوض فمثال اللام الزائدة العوضية ثابتة فى لفظ الله تعالى فاللام زائدة لحصول التعريف بالعلمية ولازمة لاحاطة العلمية بها وعوضية لانه فى الاصل اَلْ اِلٰه فحذفت الهمزة الثانية وعوضت عنها اللام عوضا جعليا وهو جعل الكلمة موضع الاخرى لا عن خارج الكلمة ثم ادغمت اللام فى اللام ـ ومثال الزائدة اللازمة الغير العوضى كاللام فى النجم والصعق الثريا فاللام فيها زائدة لحصول التعريف بالعلمية ولازم لاحاطة العلمية بها وغير عوض لانه ليس عوضا عن شئ. ومثال اللام الزائدة الغير اللازمة العوضية فمثله الناس فاللام زائدة لحصول التعريف بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلمية و عوضية لانه فى الاصل اناس حذف الهمزة وعوض عنها اللام وادغم اللام فى النون لقرب مخرجهما ـ ومثال اللام الزائدة الغير اللازمة الغير العوضية ثابت فى قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرّا ايّاكما ان تكسبا شرّا ـ فاللام فى فيا الغلامان زائدة لان التعريف قد حصل بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلمية وغير عوضية لعدم كونها عوضا عن شئ، ثم غير الزائد ما يختل المعنى المراد فى مدخولها وهى على اربعة انواع جنسى واستغراقى والعهد الخارجى والعهد الذهنى ـ ووجه الحصر انها لا تخلو اما ان يشار بها الى مفهوم مدخولها مع ملاحظة افراد مدخولها او بدون ملاحظة الافراد فالثانى جنسى والاول لا يخلو اما فيه ملاحظة كل الافراد او بعضها فالاول استغراقى والثانى لا يخلو اما فيه ملاحظة بعض المعين او غير المعين فالاول العهد الخارجى والثانى العهد الذهنى ـ فالجنسى ما يشار بها الى مفهوم مدخولها بغير ملاحظة الافراد لا كلاً ولا بعضاً نحو الرجل خير من المرءة فاللام فى الرجل يشار بها الى المفهوم الرجل وهو مذكر من اولاد بنى آدم يتجاوز عن حد الصغر الى حد الكبر بغير ملاحظة للفرد ولا الافراد ولا يجوز ان تكون استغراقيا لانه حينئذٍ يلزم الحكم على خيرية كل فرد من افراده على كل فرد من افرادها والامر ليس كذلك اذ كثير من افراد المرءة خير من افراد الرجل كعائشةؓ وفاطمةؓ والرابعة البصرية رضى الله تعالى عنهن

له قوله ثم الخ بنصب الفرد ما عطف عليه باسم الاشارة وفى عطف المجرد على المجرد تركيب الجار معاً بخلاف عطف المفرد على المفرد ولعل رابطة فيه لم يرجع الى المجرورات فى حاشية الجمال لى نسخة العصام ١٢ عبد الحليم كوهستانى له قوله اَلْ اِلٰه الخ الالف واللام من الحكاية لا من المحكى عنه فالمعنى اصله الاله الخ كما يقال جاء فى الرجل فالحكم على رجل لانه عليه مع اللام فلا يرد الاعتراض بلزوم الجمع بين العوض والمعوض عنه ١٢ مولانا عبد الحليم كوهستانى

ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لان المقصود بهذا القول المدح لجنس الرجل لا لفرد معين معلوم في خارج او ذهن وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير المبتدء لان الذهنية في قوة التنكير واللام الاستغراقية ما يشار بها الى مفهوم مدخولها مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا فاللام في الانسان استغراقية اشير بها الى مفهوم مدخولها والحيوان الناطق مع ملاحظة جميع افراد الانسان ولا يجوز ان تكون اللام فيه للجنس لانه يلزم الحكم على خسران ماهية الانسان والخسران يصدر من الافراد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لانه يلزم استثناء التعدد من الواحد والامر يكون بالعكس وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير اسم ان وهو باطل. واللام للعهد الخارجي ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فاللام في الرسول خارجية اشير بها الى ماهية الرسول وهو، فرستاده شده، مع ملاحظة فرد معين معلوم وهو موسى على نبينا عليه السلام فيما بين المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان تكون اللام في الرسول استغراقية لان عصيان فرعون من موسى عليه السلام لا من جميع افراد الرسل لانهم غير موجودين في زمانه بل الموجود في زمانه هو الفرد الخاص ولا يجوز ان تكون جنسية لان عصيانه من فرد الرسول لا من ماهية الرسول ولا يجوز ان تكون ذهنية لان عصيانه من فرد خارج لا متصور في ذهنه، واللام الذهنية ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم نحو قوله وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ فاللام في الذئب ذهنية يشار بها الى ماهية الذئب وهو الحيوان المفترس مع ملاحظة فرد معيّن معلوم في ذهن المتكلم وهو يعقوب عليه السلام ولا يجوز ان تكون اللام في الذئب جنسية لانه محكوم عليه للاكل والاكل يصدر من الفرد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون استغراقية لان اجتماع جميع افراد الذئب باكل شخص واحد محال، ولا يجوز ان تكون خارجية لعدم وجود فرد من افراد الذئب في الخارج قادرا على اكله عليه الصلوة والسلام لان لحوم الانبياء حرام على كل شئ فان قيل اللام في الكلمة لا تخلو اما اسمي او حرفي فالاول يدخل على اسمي الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة منهما والثاني اما زائدة او غيرها فعلى الاول يلزم تنكير المبتدء وعلى الثاني اما جنسية او استغراقية او عهد خارجية او ذهنية فعلى الاول يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية يشار بها الى الماهية بغير ملاحظة الوحدة والكثرة والتاء للوحدة وعلى الثاني ايضا يلزم اجتماع المتنافيين لان الملحوظ في الاستغراقية جميع الافراد والتاء تدل على الوحدة وفي الثالث لا بد من معهود سابق ولا معهود هٰهنا وفي الرابع يلزم تنكير المبتدء وهو باطل وايضا على تقدير

له قوله فرد معين الخ المراد بالتعين تعين الوحدة لا تعين الشخص لانه غير معتبر في الذهني وايضا لا يكون معلوما ليعقوب عليه السلام بل معناه ترسم كه يك گرگ بخورد او را ۱۲ عبد الحليم كوہستانی

الاخيرين يلزم تعريف الفرد الخارجي او الذهني والتعريف للجنس¹ لا للفرد. **قلنا** اللام فيها للجنس ولا نسلم ان التاء للوحدة خصوصاً عند المصُ لانه لم يقصد الوحدة وان سلم انها للوحدة فهي مجردة عن معنى الوحدة فقط وان سلم عدم التجريد فنقول لا منافات بين الوحدة والجنس اذ يصدق احدهما بالآخر يقال هذا الواحد جنس وذلك الجنس واحد فالحاصل ان الوحدة على اربعة انواع. جنسية، نوعية، صنفية، فردية. والمنافات بين الوحدة الفردية والجنس لا بين باقي الواحدة والجنس والوحدة في الكلمة جنسية سوا. كان باعتبار اللفظ والمعنى كليهما كالكلمات اللتي كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام او باعتبار المعنى فقط كالتراكيب الست حين العلمية **او نقول** يمكن حمل اللام على العهد الخارجي والمعهود بها الكلمة المصطلحة الجارية على السنة النحاة لكن القول اللام الداخلة، على المعرفات غير الجنسية خروج عن جادة التعريف لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس. **لفظ** ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً مهملاً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً في جميع الاحيان او في بعضها او من شانه ان يتلفظ بها الانسان. **فان قيل** الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان اللفظ في اللغة الرمي فيلزم حمل صرف الوصف على الذات. **قلنا** اللفظ وان كان مصدراً لكنه نقل من معنى المصدر الى ما يتلفظ به الانسان فيلزم حمل الذات على الذات. وفي النقل مذهبان فعند البعض نقل ابتداء قبل جعله بمعنى الملفوظ ليكون استريحين عن تعدد النقل والعلاقة بين المنقول والمنقول عنه تسمية المسبب باسم السبب. وعند البعض نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قوة العلاقة لان الملفوظ اعم من ملفوظ الانسان فيكون تسمية الخاص باسم العام وعلاقة العموم والخصوص اقوى من علاقة المسبب والسبب لصحة الحمل بين العام والخاص وان كان من جانب واحد ولا يصح حمل السبب على المسبب ولا بالعكس. **فان قيل** تعريف اللفظ غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه لسان الانسان لانه مما يتلفظ به الانسان ولا يكون لفظا **قلنا** الباء في قوله ما يتلفظ به الانسان للتعدية لا للاستعانة اي ما وقع تلفظ الانسان عليه. **فان قيل** تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراده لخروج المنوي في زيد ضرب واضرب لانه يقال له لفظ وليس مما يتلفظ به الانسان **قلنا** ما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون حقيقة كزيد وضرب او حكماً كالمنوي في زيد ضرب وان لم يكن لفظاً لانه ليس من مقولة الحرف والصوت. **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون معنى من المعاني لان المعنى ايضا ليس من مقولة الحرف والصوت **قلنا** المعنى ما يوضع

---

¹ ولا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لشموله للافراد الأُخر ايضا مثلا كان المعهود اسما والتعريف شامل للفعل والحرف ايضاً ² لا يكون التعريف للافراد لشمول التعريف الفرد الواحد، وايضا لا يكون التعريف بالفرد ولا بالافراد اى لا يكون جامعا لعدم شموله للافراد الا على الاول والفرد الواحد على الثاني مع تناول المعرف للافراد والفرد ۱۲ عبد الحليم كوہستانی ۰۰۰۰۰۰ مدرس دار العلوم حقانیہ اکوڑہ

له لفظ ولم يوضع للمنوى لفظ **فان قيل** قد وضع للمنوى فى زيد ضرب لفظ هو وفى اضرب لفظ انت فيصدق عليه تعريف المعنى قلنا لا نسلم ان ذلك المنفصل موضوع لذلك المنوى بل استعير ذلك المنفصل لتعبير ذلك المنوى ليجرى التعليم والتعلم فى المنويات ولا وضع فى الاستعارات **فان قيل** لما لم يكن المنوى لفظا حقيقيا ولا المعنى فما الدليل على كونه لفظا حكميا قلنا الدليل على كونه لفظا حكميا جريان احكام اللفظ الحقيقى عليه وهو كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وبدلا كما فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فالمنوى فى اسكن مسند اليه لاسكن مؤكد لانت ومعطوف عليه لقوله وزوجك فلذا سمى المنوى لفظا حكما۔ و اعلم ان فى المعنى اللغوى للفظ استعمالات ثلثة قد يجئ بمعنى الرمى مطلقا سواء كان من الفم او غيره وقد يجئ بمعنى الرمى من الفم۔ وقد يجئ بمعنى التكلم لكن الشارح قد اختار معنى الرمى مطلقا ومثل له بقوله اكلت التمرة ولفظت النواة **فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لانه رمى مطلقا والمثال يدل على الرمى من الفم لان قوله لفظت معطوف على اكلت والاكل مختص بالفم فكذلك لفظ مختص بالفم **فاجاب الشارح** بقوله اى رميتها يعنى انه رمى مطلقا ولو كان مقيدا بالفم لقال اى لفظتها والاكل لا يكون قرينة الاختصاص بالفم لان العرب يستعملون هذا المثال فيما اذا خرجوا النواة باليد قبل ادخال التمرة فى الفم۔ **فان قيل** لما كان اللفظ باعتبار معنى اللغوى على ثلثة معان فلم اختار الشارح الرمى المطلق۔ قلنا لو كان موضوعا لاحد الاخيرين يكون استعماله فى الرمى المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز وكلاهما خلاف الاصل واذا كان موضوعا للرمى مطلقا فاستعماله فى احدهما استعمال المطلق فى الافراد۔ **فان قيل** استعمال المطلق فى الافراد استعمال المطلق فى المقيد وهو ايضا مجاز قلنا هذا مذهب البعض واما على مذهب الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة۔ **فان قيل** تعريف اللفظ غير جامع لافراده لانه خرج عنه المحذوف لعدم التلفظ به وايضا هو كالمنوى فى عدم التلفظ والثبوت فى النية فلم صار المحذوف لفظا حقيقيا و المنوى حكميا۔ قلنا ان المحذوف وان لم يكن ملفوظا فى جميع الاحيان لكنه يتلفظ به فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا۔ فان قيل الجواب مستقيم فى المحذوف بحذف الجائز واما المحذوف بالحذف الواجب فلا يتلفظ به فى وقت من الاوقات۔ قلنا كاف لاطلاق اللفظ عليه التلفظ بلا تقدير وجوده فى الخارج بخلاف المنوى فليس له لفظ موضوع فلا يمكن التلفظ عليه ولا يوجد فى الخارج ففرض وجود المحذوف فى الخارج فرض الممتنع بالاضافة وهو جائز وفرض وجود المنوى فى الخارج فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز۔ فان قيل تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه كلمات الله تعالى لان الانسان غير مصدر لها وايضا كلمات الملئكة كقول جبريل عليه السلام فى مدح رسول الثقلين۔ ان

فی الجنة نهر من اللبن ؛ لنبی وعلی وحسین حسن وایضًا كلمات الجن كقول الجن - قبر حرب …… بمكان قفر ؛ ليس بقرب قبر حرب قبر - **قلنا** الصدور من الانسان ليس بشرط فی كون اللفظ ملفوظ الانسان بل الشرط تلفظه بالفعل او بالقوة فالكلمات المنزلة الينا ملفوظ الانسان بالفعل والكلمات الغير المنزلة الينا ملفوظة الانسان بالقوة اذ من شانها التلفظ علی تقديرا لنزول الينا **فان قيل** لابد فی تعريف الكلمة من قيد زائد … لاخراج الدوال الاربع لانها وضعت لمعنی مفرد وليست بكلمات وهی الخطوط والعقود والنصب والاشارات - **فاجاب** الشارح الهندی انها خارجة بقيد لفظ فلا حاجة الی قيد زائد لاخراجها - **فان قيل** لفظ فی تعريف الكلمة جنس والخروج بالاجناس غير مسلم لانها وضعت للعموم والشمول فاجيب عن الشارح الهندی انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه فيجوز ان يجعل الجنس فصلا والفصل جنسا وههنا كذلك فاللفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والوضع فصل لخروج المركبات والوضع جنس شامل للفظ وغيره - كالدوال واللفظ فصل لخروج الدوال لكن هذا الجواب ضعيف اذ اطلاق الفصل والقيد بالجزء الاول من التعريف غير جائز **والجواب** عن الاعتراض ان اللفظ فی تعريف الكلمة جزء اول والدوال الاربع غير داخلة فيه بلا قيد ولا فصل فلا حاجة الی اعتبار قيد زائد لاخراجها كما قال المعترض لان الخروج يكون بعد الدخول وايضًا لا يكون قبله شیء مشتمل عليها حتی يخرج بلفظ ويكون فصلا كما قال الشارح الهندی **فان قيل** ان الكافية ماخوذة من المفصل فلم خالف عن المفصل حيث قال فيه لفظة وقال المصؒ لفظ **قلنا** هذه المخالفة للنكتة حيث ان صاحب المفصل قصد الوحدة فی اللفظ لكونه كلمة والمصؒ لم يقصد الوحدة فی اللفظ كما قصد وحدة المعنی فثمرة الخلاف تظهر فی التراكيب الست حين العلمية فعبد الله كلمة عند المصنف لوجود وحدة المعنی وليست بكلمة عند صاحب المفصل لعدم وجود وحدة اللفظ - **فان قيل** فعلی هذا لا يجیء المطابقة بين المبتدء والخبر فی التذكير والتانيث - **قلنا** ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروط بشرط ستة الاول ان الخبر لابد ان يكون مشتقا فلا يرد الاعتراض بقوله الكلمة لفظ لعدم الاشتقاق - والثانی ان يكون حاملا لضمير المبتدأ فلا يرد بقوله زَينب وسَقر ومَاء وحَجور ممتنع - والثالث ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد بقوله هی اسم وفعل وحرف - والرابع ان لا يكون الخبر فعيلا بمعنی المفعول فلا يرد بقول المرأة جريح وقتيل والخامس ان لا يكون الخبر اسم التفضيل المستعمل بمن فلا يرد بقوله الصلوٰة خير من النوم - والسادس ان لا يكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا يرد بقوله المرأة حائض طالق **فان قيل** علی وجود هذه الشرائط يجب المطابقة وعند عدمها وان لم تكن واجبة لكنها مستحسن فينبغی ان يقول

قوله الوضع

لفظة. قلنا لم يقل لفظة لان الاختصار اولى ولفظ اخصر من لفظة وانما قال الشارح بصيغة اسم التفضيل لان المحذوف هو التاءات الثلاثة من لفظة ووضع ومفرد على تقدير الرفع لانه لو قال لفظة لقال وضعت مفردة بالتاء فى الكل ولا شك فى طوالته **وضع** الوضع تخصيص شئ بشئ لفظا كان او غيره كالدوال الاربع بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول اى اللفظ فى الاطلاق او غيره فى الاحساس فهم منه الشئ الثانى وهو المعنى. فان قيل ان المراد بالتخصيص لا يخلو اما تخصيص اللفظ باللفظ فعلى الاول يخرج من تعريف الوضع الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بمعنى واحد كالعين وعلى الثانى يخرج الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان ذلك المعنى غير مختص باحدهما كما يفهم من القعود كذلك يفهم من الجلوس قلنا المراد كلاهما لكن الخاصة مجردة عن الجزء السلبى فيكون المعنى الوضع وجد ان للفظ لمعنى او معنى فى لفظ سواء كان يوجد اللفظ لمعنى آخر اولا او يوجد المعنى فى اللفظ آخر اولا. فان قيل خرج عن تعريف الوضع الالفاظ القرآنية لانها لا يفهم منها معناها بالاطلاق عند الجاهل وايضا يخرج الالفاظ الغير المسموعة للمخاطب لعدم فهم المخاطب معناها لعدم السمع. قلنا قيد علم بوضع الالفاظ وقيد سمع مرادان فى التعريف. فان قيل يخرج عنه الاطلاق الثانى والثالث لانه لا يفهم منه معنى الثانى والثالث والا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فيكون المعنى التفت الى الشئ الثانى. فان قيل فعلى هذا يلزم تحصيل الحاصل قلنا ان المراد بالالتفات الالتفات الجديدة فان قيل ينبغى ان يراد بالفهم الفهم الجديد لئلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا الالتفات امر بادى النظر غير قار الذات فحصوله ثانيا مع بقاء الالتفات السابق لا يعد تحصيل الحاصل والفهم امر دقيق النظر وقار الذات فحصوله ثانيا مع بقاء الفهم السابق تحصيل الحاصل فان قيل خرج عن تعريف الوضع الحرف لا يفهم من اطلاقه معناه بدون ضم ضميمة. قلنا المراد بالاطلاق فى تعريف الوضع الاطلاق الصحيح والاطلاق بالحرف بغير ضم ضميمة غير صحيح لكن هذا الجواب ضعيف اذ يلزم فيه تقييد اطلاق المطلق بقيد الصحة بغير الضرورة. فالاولى فى الجواب ان يقال المراد بالاطلاق استعمال اهل اللسان الالفاظ فى معانيهم ومحاوراتهم وبيان مقاصدهم وهم لا يستعملون الحروف بلا ضميمة فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد وهو الصح فان قيل هذا الجواب ايضا مشتمل على القيود الزائد وهى فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والاستعمال فى المعانى قلنا هذا معنى الاطلاق والمعانى لا يسمى قيودا.

قوله المعنى

المعنى واعلم ان فى المعنى الاصطلاحى للمعنى مذاهب ثلثة الاول ان المعنى المقصود فقط والثانى المقصود بالشئ والثالث المقصود باللفظ فالاول اعم مطلقا والثالث اخص مطلقا والثانى متوسط بينهما وخير الامور اوسطها

فلذا قال الشارح المعنى ما يقصد بشئ لفظا كان او غيره فالتصورات الذهنية قبل التعبير معنى على المذهب الاول لا الاخيرين وبعد التعبير بشئ معنى على الاولين لا الاخير وبعد التعبير باللفظ معنى على المذاهب كلها۔ فان قيل المعنى لا يخلوا اما صيغة اسم مفعول فلا يوافقه لفظه وان كان صيغة مصدر او ظرف فلا يوافقها العبارة اذ المعنى المقصود فى هذه العبارة الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم لا انه وضعت لنفس القصد او مكان القصد او زمان القصد قلنا انه صيغة اسم مفعول لكنه مخفف عن معنوى بان يعل فيه اعلال مرمى ثم حذف الياء المدغمة وابدلت كسرة النون بالفتحة وابدلت الياء المدغمة فيها الفا لتحركها وما قبلها ثم حذفت وافتتاح الالف لالتقاء الساكنين مع التنوين۔ او نقول ان المعنى صيغة ظرف او مصدر ميمى لكن لما تعذر معناهما يؤلان باسم المفعول كما يقال هذا ضرب الامير اى مضروب الامير وهذا مركب فارة اى مركوب ومشروب عذب اى معذوب والعلاقة بين المصدر واسم المفعول الكلية والجزية وبين الظرف واسم المفعول الفضلية۔ فان قيل ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لانه ماخوذ فى مفهوم الوضع لان المراد بالشئ الثانى المعنى۔ قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فالوضع تخصيص شئ فقط لان تجريد الالفاظ عن بعض الموضوع له عند تعذر الموضوع له واجب بحيث متى اتى على الكل فيتعذر كما ههنا يتعذر من حيث الاستدراك كما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلاً فاسرى هو السير فى الليل فلما ذكر الليل بعده جرد عن معنى الليل واستعمل فى السير فقط فان قيل ذكر الوضع مغنى عن ذكر اللفظ اذ هو ماخوذ فى مفهوم الوضع اذ المراد بالشئ الاول هو اللفظ قلنا ان الوضع مجرد عن الشئ الاول ايضا فيكون المعنى الوضع تخصيص فقط فان قيل ما الباعث على المصنف حيث ذكر المعنى بعد الوضع قبله ولم يكتف بالمعنى واللفظ الماخوذين فى ضمن الوضع واستعمل لفظ الوضع فى جزء الموضوع له مجازا مع ان عدم الاكتفاء غير مناسب لمنصب الاختصار والمجاز غير مناسب لمقام التعريف قلنا اللفظ فى التعريف جنس والاصل فى الاجناس التصريح ولم يكتف بالضمنى والمعنى فى التعريف قيد خرج والاصل فى القيود المخرجة التصريح ولم يكتف بالضمنى فبقيد الوضع خرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص ولم يذكر الشارح هذا الاعتراض فى بحث الوضع واخر الى بحث المعنى مع انه فائدة الوضع لئلا يتوهم الوضع التجريدى فيها فلما اخر علم انه ليس فيها وضع غير تجريدى لان التجريد يكون بعد ذكر المعنى وبقيد المعنى خرج الحروف الهجاء لانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى۔ فان قيل لم

لايجوز ان يكون غرض التركيب معناها قلنا المعنى مايفهم من اطلاق اللفظ وغرض التركيب لا يفهم من اطلاق حروف الهجاء فان قيل يخرج عن تعريف الكلمة بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اٰخر ولم يوضع لمعنى كلفظ الاسم فى مقابلة زيد عمر ضارب مضروب ولفظ الفعل موضوع فى مقابلة ضرب دحرج ولفظ الحرف فى مقابلة من والى۔ **قلنا** المعنى مايتعلق به القصد اى قصد المتكلم وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره۔ **فان قيل** قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام بازاء زيد قائم ضرب زيد۔ **قلنا** هذه الالفاظ بالنسبة الى معانيها مركبة لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاءها مفردة وانما اورد هذا الاعتراض فى بحث المعنى مع انه يرد على قيد الافراد لانه شريك مع الاعتراض الاول فى الجواب الثانى والاعتراض الاول وارد على بحث المعنى فاورده فى بحث المعنى۔ **او اجيب** عن الاشكالين ليس ههنا لفظ موضوع للفظ آخر مفردا كان او مركبا بل الالفاظ موضوعة بازاء مفهوم كلى والالفاظ افراد المفهوم الكلى لا انها موضوعة لها الالفاظ كما ان الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى الخ فزيد وعمرا افراده ولفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى الخ وضرب ودحرج افراده ولفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى الخ ومن والى افراده ولفظ الكلام والجملة موضوعان لما تضمن كلمتين بالاسناد وزيد قائم وضرب زيد افراده۔ **فان قيل** هذه القاعدة ان كل لفظ موضوع للمعنى لا للفظ الحرف تنقض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فالوضع فيها عام لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة۔ قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين فمذهب المتأخرين انها موضوعة للجزئيات بواسطة المفهوم الكلى اما وضعها للجزئيات ...... فلان المراد بها الجزئيات فوضعها ايضًا للجزئيات۔ واما واسطة المفهوم الكلى فلان الجزئيات غير متناهية بعضها موجودة وبعضها معدومة وبعضها حاضر وبعضها غائب والشرط فى الموضوع له ان يكون معلوما عند الوضع فلا يمكن الوضع بازائها فتعلم بواسطة المفهوم الكلى كالمرءة للجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى جزئى من ذلك المفهوم الكلى فمذهب المتقدمين ان امثال الضمائر موضوعة للمفهوم الكلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ذلك المفهوم الكلى۔ اما وصفها للمفهوم الكلى فلان الشرط فى الموضوع له ان يكون منضبطا وهو المفهوم الكلى والجزئيات غير منضبطة واما استعمالها فى الجزئيات فلان المفهوم الكلى لاوجود له الا فى ضمن الجزئيات

بحث المفرد

فیکون التعبیر عندهم کل شئ مفرد مذکر محسوس بحس البصر فلفظ هذا مثلا موضوع لذلک المفهوم الکلی بشرط استعمالها فی الجزئیات فالحاصل ان المفهوم الکلی هو الموضوع له لامثال الضمائر والجزئیات مستعملة فیها عند المتقدمین وعند المتاخرین الجزئیات هی الموضوعة لها والمفهوم الکلی واسطة لمعلومیة الجزئیات لکن مذهب المتقدمین ضعیف لان استعمال امثال الضمائر فی الجزئیات یکون عندهم من قبیل مجاز المتروک الحقیقة دائما والله اعلم بالصواب ۔ **مفرد** ۔ صورته مع قطع النظر من جریان احد الاعرابات الثلثة تصلح ان تکون مرفوعة او منصوبة او مجرورة فالجر علی ان یکون صفة لمعنی ما لا یدل جزء لفظه علی جزئه اما لا یکون له جزء اصلا کواو الحرف العاطفة وهمزة الاستفهام او یکون له جزء لکن لا یدل علی جزء المعنی کزید او یکون له جزء دال علی جزء المعنی لکن لا یدل علی جزء المعنی المقصود کعبد الله حین العلمیة فالحیوان یدل علی جزء المعنی المقصود لکن الدلالة علی ذلک المعنی المقصود غیر مقصودة کحیوان ناطق حین العلمیة فالحیوان یدل علی الحیوان والناطق یدل علی الناطق لکن تلک الدلالة علی ذینک غیر مقصودة اذ المقصود هو دلالة مجموع الحیوان الناطق علی مجموع الحیوان الناطق مع هذا التشخص لا دلالة الحیوان بالحیوان والناطق بالناطق فان قیل توصیف المعنی بالمفرد غیر صحیح اذ فیه توهم توصیف المعنی بالمفرد قبل الوضع والامر لیس کذلک اذ الافراد والترکیب بعد الوضع لا قبل الوضع۔ وهذا الاعتراض مبنی علی القاعدة وهی انه اذا نسب الفعل او شبهه الی الشئ بالوقوع ویکون ذلک الشئ مقیدا بقید فیکون ذلک الشئ مقیدا بذلک القید قبل نسبة الفعل وشبهه ایضا کما یقال ضربت زیدا قائما فالضرب منسوب الی زید بالوقوع وهو مقید بقید القیام فلا بد ان یکون مقیدا بقید القیام قبل نسبة الضرب الیه فهنا نسبة الوضع الی المعنی بالوقوع والمعنی موصوف بصفة الافراد فعلم انه موصوف بصفة الافراد قبل الوضع ایضا والامر لیس کذلک اذ الافراد والترکیب بعد الوضع لا قبل الوضع قلنا ان المصؒ اختار ههنا مجازا بالمشارفة بانه سیوضع اللفظ للمعنی المفرد او المرکب فیصف بهما بعد الوضع فوصف بذلک الوصفین قبل الوضع باعتبار ما یؤل الیه او مرفوع علی انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا یدل جزئه علی جزء معناه کما مر فان قیل ما النکتة فی ایراد المصؒ احد وصفی اللفظ جملة وهو الوضع والآخر مفردا وهو المفرد قلنا کانت النکتة فیه تقدم الوضع رتبة علی الافراد ولذا اتی فی الوضع بصیغة الماضی الدال علی التقدم الزمانی فیستعار التقدم الزمانی للدلالة علی تقدم الرتبی للوضع ولم یأت فی الافراد بصیغة الماضی فلم یقل افرد وایضا لم یقل کلاهما باسم المفعول ای موضوع مفرد ولم یقل کلاهما بالمضارع ای یضع ویفرد دلالة علی تقدم الوضع علی الافراد وذلک یعلم من طریق المصؒ لا من طریق آخر۔ او منصوب علی

انه حال من الضمير المستكن فی وضع او من المعنیٰ **فان قیل** نصبه غیر صحیح لعدم موافقة قاعدة رسم الخط معه لان قاعدة رسم الخط ان یکتب بعد المنصوب المنون الالف والالف ههنا غیر مکتوب **قلنا** کتابة الالف مشروط بشروط ستة الاول ان الاسم منصوبا یقینا وههنا غیر یقینی لاحتمال الرفع والجر فیه کما عرفت فلا یکتب الالف لیذهب الذهن الی کل اعراب ممکن فیه والثانی ان لا یکون الاسم متلبسا باللام فلا یکتب فی ضربت الرجل. ولا غیر منصرف فلا یکتب فی ضربت احمد. ولا مضافا فلا یکتب فی ضربت غلام رجل ولا متلبسا بتاء التانیث فلا یکتب فی ضربت جاریةً. ولا مقصورا الفه منقلبة عن الیاء فانه یکتب بالیاء دلالة علی الاصل کما فی قوله وجدت رضی. **فان قیل** نصبه علی الحالیة عن المعنیٰ غیر صحیح لوجوه الاول ان الحال مبین هیئة الفاعل والمفعول والمعنیٰ لیس بفاعل ولا مفعول. والثانی ان عامل الحال وذی الحال متحد وعامل ذی الحال ههنا اللام الجارة وعامل الحال وضع والثالث ان ذا الحال اذا کان نکرة فتقدیم الحال علیه واجب فینبغی ان یقول مفرد المعنیٰ **قلنا** ان المعنیٰ مفعول به لوضع بواسطة حرف الجر فالحال من المفعول به المنصوب محلا بوضع فاتحد العامل ایضاً لا یرد الثالث لان تقدیم الحال علی ذی الحال اذا لم یکن مجرورا وههنا مجرور. **فان قیل** نصب مفردا علی الحالیة غیر جائز لانه لا بد ان یکون زمان الحال وعامل ذی الحال متحدا وههنا لیس کذلک لان الوضع مقدم علی الافراد کما عرفت. **قلنا** الوضع وان کان مقدما علی الافراد بالذات لکنه مقارن له بحسب الزمان بان یوضع اللفظ للمعنیٰ فذلک المعنیٰ بلا فاصل اما یجیٔ له الافراد او الترکیب وذلک المقارنة الزمانیة کافیة لصحة الحالیة فقید الافراد لاخراج المرکبات کلامیة او غیر کلامیة. **فان قیل** تعریف الکلمة غیر جامع لافرادها وغیر مانع عن دخول غیرها. اما الاول فلخروج مثل الرجل وقائمة وبصری وکذلک التثنیة والجمع لان کلها من افراد الکلمة بدلیل توحید اعرابها وتوحید الاعراب یدل علی توحید الکلمة مع ان جزئها یدل علی جزء معانیها فیخرج بقید الافراد. واما الثانی فلدخول مثل عبد الله علما لانه لیس من افراد الکلمة بدلیل تعدد الاعراب وتعدد الاعراب یدل علی تعدد الکلمة مع انه لفظ وضع لمعنی مفرد لان جزئه لا یدل علی جزء معناه فینبغی ان یترک قید الافراد **قلنا** لا بأس بخروج امثال الرجل لانها مرکبات لان جزئها یدل علی جزء معانیها وتوحید اعرابها لا یدل علی توحیدها لان احد اجزائهما حرف والحرف شدید الاتصال والامتزاج مع الکلمة المتصل بها ذلک الحرف فلشدة الاتصال والامتزاج یعد امثال الرجل کلمة واحدة واعربت باعراب واحد. **والجواب** عن الثانی انه لا بأس بدخول عبد الله لانه کلمة لان جزئه لا یدل علی جزء معناه وتعدد اعرابه لا یدل علی ترکیبه لانه علم والمعتبر فی الاعلام الوضع السابق وفی الوضع

السابق يعني قبل العلمية مثل عبد الله معرب بالاعرابين فبعد الوضع السابق ايضًا يعرب بالاعرابين **فان قيل** ان المقصود في النحو رعاية الالفاظ وتصحيحها فما الباعث على المصؐ حيث اهمل جانب اللفظ بدخول ما هو لائق الخروج وهو عبد الله لتركيبه في اللفظ وبخروج ما هو لائق الدخول وهو امثال الرجل لتوحدها في اللفظ ومال الى جانب المعنى بعكس ذلك الامر وذلك الامر المذكور يلزم من ذكر قيد الافراد۔ **قلنا** فعل ذلك الامر وذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في النحو غير متروك بالكلية لانه يبحث فيه عن الالفاظ الموضوعة للمعنى لا مطلق الالفاظ۔ **فان قيل** ان الكافية ماخوذة من المفصل وفي الكافية خلل باعتبار ......

الوجهين من حيث الدخول والخروج ففي المفصل ايضًا خلل باعتبار الوجهين والخلل باعتبار الوجهين عبارة الخ

الوجهين في عبارة ذلك العمدة غير لائق۔ **قلنا** في عبارة المفصل خلل باعتبار الوجه الواحد وهو الخروج لائق الدخول بذكر قيد الافراد واما الخلل بدخول لائق الخروج غير موجود لانه عرف الكلمة بانها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فبذكر لفظة خرج عبد الله لانه ليس بلفظة واحدة واخرج امثال الرجل بقيد الافراد فيكون الخلل في عبارته من حيث الخروج لا من حيث الدخول ولو لم يخرج ذلك بان ترك الافراد لكان انسب لغرض علم النحو **واجيب** عنه بذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في علم النحو ليست متروكة بالكلية والرعاية المعنوية مقتضية لخروج الامثال. **فان قيل** ينبغي ان يقول المصؐ لفظة لخروج عن التعريف عبد الله فيكون الخلل في عبارة المصؐ ايضًا بوجه واحد وهو خروج لائق الدخول۔ **قلنا** عبارة المفصل غير مستحسن في نفسه لانه ان اريد من الوحدة المفهومة من التاء الوحدة الحقيقية فيدخل فيه الكلمة التي كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام وغيرها ويخرج ما سواها وان اريد بها الوحدة النوعية وهي ما يكون واحدا باعتبار من الاعتبارات ولا شك ان عبد الله ايضًا واحد باعتبار معناه العلمي فندخل فيه ايضًا **فان قيل** ان الدلالة لا تخلو اما معتبرة في مفهوم الكلمة او غير معتبرة فان كانت معتبرة فيكون تعريف المصؐ قاصرا لعدم ذكر الدلالة فيه وان كانت غير معتبرة فذكر الدلالة في تعريف المفصل مستدرك. **قلنا** الدلالة معتبرة وتعريف المصؐ غير قاصر لانه ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة لان الوضع خاص والدلالة عام فمتى تحقق الوضع الخاص تحقق الدلالة العامة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع. فان قيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة كذلك الدلالة مستلزمة للوضع فذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف المفصل مستدرك قلنا الوضع مستلزم للدلالة لا بالعكس لان العام يوجد في ضمن الخاص ووجود العام غير مستلزم لوجود الخاص لامكان العام انه موجود في ضمن خاص آخر۔ **واعلم** ان الدلالة على ثلثة اقسام۔ عقلي، وطبعي، ووضعي وكل واحد منها اما لفظي او غير لفظي۔ فمثال العقلي اللفظي، كدلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ۔ ومثال الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على وجود النار، ومثال الدلالة الطبعية اللفظية كدلالة اَحْ اُحْ على وجع الصدر۔ ومثال الدلالة الطبعية

الغير اللفظية كدلالة العرق الضارب على ضعف المزاج او قوته. ومثال الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق. ومثال الدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها **ثم** الدلالة الوضعية على ثلثة اقسام. ۱ دلالة مطابقية، ۲ دلالة تضمنية، ۳ دلالة التزامية. فالاول دلالة كل المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والثالث دلالة اللفظ على خارج المعنى الموضوع له اللازم لذلك الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والمقصود للمستعمل في العلوم تلك الدلالة الوضعية اللفظية، والله اعلم بالصواب. **لما فرغ** المصنفؒ عن تعريف الكلمة شرع في تقسيمها لان لكل شئ وجودين وجود ذهني ووجود خارجي فالاول يعلم بالتعريف والثاني بالتقسيم فجمع المصنفؒ بين التعريف والتقسيم لتعلم الكلمة[له] ذهنا وخارجا فقال. **وهي** اي الكلمة باعتبار المفهوم منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة. **اسم وفعل و حرف**. **فان قيل** ضمير هي لا تخلو اما راجع الى الكلمة او الى مفهومها فان كان راجعا الى الكلمة فيصح حمل الاسم عليه لانها اسم بقرينة دخول اللام عليها والحاق التاء بها وكونها مبتدء ولا يصح حمل الفعل والحرف عليه وايضًا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره، وايضًا يلزم تقسيم الالفاظ والتقسيم يجري في المفهومات والمعاني وان كان راجعا الى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث **قلنا** الضمير راجع الى الكلمة والحمل والتقسيم باعتبار المفهوم، **فان قيل** هي مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره فان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذا لا يجوز لان المبتدأ منحصر في الخبر وانحصار العام في الخاص غير صحيح. و ان كان العطف مقدمًا على الربط يلزم حمل الاخبار المتعددة على شئ واحد وذا غير جائز، وايضًا ينبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لاتحاد الحكم و اقتضاء الاعراب واحد وهو الخبرية وايضًا هذا مقام الحصر لا بد من ادوات الحصر فينبغي ان يقال وما هي الا اسم وفعل وحرف وايضًا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى من رعاية المرجع لان الخبر داخل في كلام الضمير والمرجع خارج عنه لان رعاية الداخل اولى من رعاية الخارج فينبغي ان يقول المصؒ هو اسم الخ وايضًا الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموع الاسم والفعل والحرف كلمة لا كل واحد منها والامر ليس كذلك اذ كل واحد منها كلمة عليحدة **فاجاب الشارح** الهندي ان هي مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير وهي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة وقوله اسم وحرف مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان هي مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها اي عن الاخبار بلفظ واحد وهو منقسمة وفيه حكم واحد وضمير واحد فلذا عبر الشارح عنها بمنقسمة الى

[له] وايضًا تلك الاقسام موضوعات في المسائل فلا بد من التقسيم اليها لتحصيل الموضوعات المسائل ۱۲ مولانا عبد الحليم كوهستاني

هذه الاقسام الثلثة ـ وحمل الاخبار المتعددة على شئ واحد جائز اذا صلح الواحد لذلك وههنا كذلك و الجواب عن الثاني ان اجري الاعراب على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح لصلاحية كل جزء للاعراب والجواب عن الثالث ان تقدم العطف على الربط من ادوات الحصر ان كان معنويا فادوات الحصر لفظية ومعنوية والثاني موجود ههنا. والجواب عن الرابع انه يجوز الاتيان بامر جائز وان لم يوجد المانع من مقابلة الاولى والجواب عن الخامس ان هذا الحكم فيما اذا كان التقسيم من قبيل الكل الى الجزء فالكل يصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء مثل سكنجبين ماء وعسل وخل وتقسيم الكلمة الى الاقسام من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات والكلي كما يطلق على مجموع الجزئيات كذلك يطلق على كل واحد منها فان قيل دليل المصؒ دليل الحصر يقتضي دعوى الحصر وهو غير موجود قلنا دعوى الحصر مقدر تقديره منقسمة الى هذه الاقسام الثلث ومنحصرة فيها. **لانها اما ان تدل** ـ فان قيل الماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في التعريف ولا في التقسيم فيلزم مخالفة الدليل عن المدعى قلنا المذكور في التعريف الوضع والوضع يستلزم الدلالة و كانت الدلالة ماخوذة في التعريف ـ فان قيل الضمير في قوله لانها اسم ان وقوله اما ان تدل في تاويل دلالتها خبرها والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات فاجاب بعض الشراح بتقدير المضاف في جانب الاسم تقديره لان حالها اما ان تدل لكن هذا الجواب مخدوش لان فيه تقديرا قبل الحاجة واجاب بعض الشارحين بتقدير المضاف في جانب الخبر تقديره لانها ذو اما ان ...... تدل لكن هذا الجواب مخدوش لانه مخالف عن مقتضى ان لان ان[1] لرفع الذات وبتقدير ذو نفاد الذات فاجاب بعض الشارحين ان قوله ان تدل بتاويل الدلالة مصدر مبني للفاعل تقديره لانها اما دالة. لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم المجاز في جانب المجاز فاجاب الشارح بقوله اما من صفتها ان تدل فان تدل الى آخره بتاويل دلالتها مبتدأ او من صفتها مع متعلقها خبرها والمبتدأ مع الخبر خبر ان لكن يرد على هذا الجواب انه يلزم حمل المصدرين ان تدل والصفة على الذات **قلنا** حمل صرف الوصف على الذات غير جائز اذا كان المصدر ان جملة ففي الجملة الخبرية لا بد من عائد لانه محمولة متحد الذات مع المبتدأ. **على معنى كائن في نفسها** ففي تقدير كائن، رد على بعض الشارحين لانهم قالوا ان في نفسها ظرف لغو متعلق بان تدل لان الاصل في الظرف ظرف لغو لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق ووجه الرد ان في لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة على او الباء فان قيل ينبغي ان يكون كلمة في بمعنى على او الباء لجواز استعمال بعض الحروف الجارة موضع البعض قلنا فعلى هذا يلزم المجاز في التعريف فان قيل التقدير ايضا خلاف الاصل قلنا التقدير شائع كثير وفي خبر كائن رد على بعض الشارحين

---

[1] يعني الغرض من كلمة ان ارادة المصدر ونفي الذات وبتقدير ذو يفوت ذلك الغرض ١٢ مولانا عبد الحليم

الآخرين لانهم قالوا ان فى نفسها ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذى الحال وهو ان تدل وهو خبر لقوله لانها والمبتدأ والخبر شئ واحد وهذا القول بمعنى الجنس فى التعريف فلا يوجد ويلزم الخروج اے خروج الحرف بالجنس **فان قيل** مدخول فى ظرف لما قبلها وظرفية الكلمة للمعنى غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والكلمة ليست بواحدة منهما **قلنا** الظرف على قسمين حقيقى وتشبيهى والكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا لكنها ظرف تشبيهى كما ان الظرف مشتمل على المظروف غير محتاج فى استقرار المظروف فيه الى شئ آخر كذلك الكلمة الاسمية والفعلية مشتملة على معناهما غير محتاجة فى الدلالة على معناها الى انضمام كلمة اُخرى مثل الحرف **فالحاصل** ان معنى الاسم والفعل معنى مستقل بالمفهومية يفهم من اللفظ الموضوع له بدون انضمام كلمة اُخرى ومعنى الحرف غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مضموما مع معنيين آخرين فلا بد ان يضم مع داليه دالين آخرين عليهما **او لا** اے من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل تدل على معنى فى غيرها **فان قيل** قوله او لا يشتمل على قسمين احدهما ان لا يدل على معنى اصلا والثانى ان لا يدل على معنى فى نفسها بل يدل على معنى فى غيرها فقول المصـ الثانى الحرف يصدق على المهمل والحال ان المهمل ليس من اقسام الكلمة **قلنا** المنفى بقوله او لا الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى فى نفسها **الثانى** . **فان قيل** الثانى صفة الكلمة فينبغى ان يقول الثانية **قلنا** الثانى صفة للمحذوف اے القسم الثانى **الحرف** . كمن والى فانهما دالان على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء لكنهما لا يفهمان استقلالا بل يفهمان مع متعلقيهما اعنى المبتدأ منه والمبتدأ به والمنتهى والمنتهى به فلا بد ان يضم مع داليهما دالين آخرين على متعلقيهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة وسمى الحرف بالحرف لانه فى اللغة الطرف كما يقال جلست حرف الوادى اے طرفها ثم نقل سمے به الكلمة المقابلة للاسم والفعل لانها ايضا فى الطرف اے فى الكلام **فان قيل** الحرف كما يقع فى اول الكلام نحو ان زيدا قائم كذلك يقع فى وسطه نحو زيد فى الدار **قلنا** المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل لا ذكره فى اول او آخره **فان قيل** الحرف غير مستقل وهما مستقلان فكيف يقابل غير المستقل مع المستقلين **قلنا** المراد بالمقابلة كونهما عمدة فى الكلام يقعان مسندا ومسندا اليه وكونه غير عمدة فى الكلام حيث لا يقع مسندا ولا مسندا اليه فى الكلام بل يكون الجزء الفضلة الكلام **والاول** اے القسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها **اما** من صفتها **ان يقترن** ذلك المعنى المدلول عليها بنفسها فى الفهم عنها **فان قيل** ضمير يقترن اما راجع الى الاول او الى الاول فهو عبارة عن الكلمة والاقتران صفة المعانى وان رجع الى المعنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم خلو

جملة خبرية عن عائد المبتدأ قلنا انه راجع الى المعنى وهو وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر معنى لانه يفهم من القسم الاول من الكلمة والجواب عن الثانى ان ارجاع الضمير الى المدلول كارجاع الضمير الى الدال فلا تكون الجملة الخبرية خالية عن العائد فان قيل ضمير يقترن اما راجع الى المعنى المطابقى فلا يصح توصيفه بالوصفين يعنى الكائن بنفسها والمقترن لان المعنى المطابقى للفعل غير كائن فى نفس الكلمة الفعلية لان النسبة فيها غير مستقل لان المركب من المستقل غير مستقل وايضا غير مقترن لان احد اجزائه الزمان وهو لا يقترن بالزمان وان كان راجعا الى التضمنى فلا يخلو اما الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه يلزم اقتران الزمان بالزمان وآما النسبة فلا يصح توصيفه بكائن فى نفسه لانه غير مستقل وآما الحدث فيصح توصيفه بالوصفين لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا الضمير راجع الى المعنى المدلول عليه بنفسها وهى الحدث لتعذر ارادة باقى المعانى فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان قيل تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معنى المصادر وهو الحدث مقترن به لوجود الحدث فيه قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم واقتران معنى المصادر بالزمان فى الوجود لا فى الفهم اذ المصادر موضوع للحدث بلا زمانٍ فقط لا للحدث مع الزمان بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث مع الزمان فيكونان مقترنين فى مفهوم الكلمة الفعلية صاحبين فيه فان قيل ان تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول اسم الفاعل فيه فى هذا التركيب نحو زيد ضارب ابوه عمرا الآن او غدا او امس فمعنى الحدث الذى يفهم منه مقترن بالزمان فى الفهم قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن لفظ دال بالحدث وهذا الاقتران فى الفهم عن كلمة أخرى وهو الآن او غدا او امس فان قيل التعريف غير مانع لدخول الآن او امس او غدًا والماضى والاستقبال لاقتران معانيها باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن هذه الكلمات قلنا المراد بالاقتران يدل بمادته على الحدث وبالهيئة على الزمان وهذه الكلمات تدل بمادتها على الزمان فمعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان ومعنى هذه الالفاظ عين زمان فقط لا الحدث مع الزمان باحد الازمنة الثلثة وضعا والواحد اعم من ان يكون صريحا كما فى الماضى والامر او ضمنًا كالمضارع اولا ے او من صفتها عدم الاقتران بالزمان فى فهم معناها القسم الثانى وهو الدال على المعنى المستقل الغير المقترن بالزمان الاسم. فلا بد ههنا من بيان صيغته ومعناه اللغوى ووجه تسميته بالاسم ففى هذه الثلاثة اختلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين اصله سُمُوٌ ناقص واوى حذف الواو ونقل سكون الميم الى السين واجتلبت الهمزة فصار اسما واما معناه اللغوى فالاستعلاء ثم نقل منه جعل اسما لكلمة مقابلة للفعل والحرف واما وجه التسمية بالاسم فلاستعلاءه على اخويه حيث يتركب من نوعه الكلام بغير احتياج الى الفعل والحرف وهما محتاجان فى جزئيتهما للكلام الى الاسم وعند

الكوفيين اصله وسم مثال واوی حذف الواو واجتلبت الهمزة وأما معناه اللغوی فالعلامة واما وجه تسميته بالاسم لانه علامة على معناه فان قيل الفعل والحرف ايضاً علامتان على معناهما فلم لم يسمياه بالاسم قلنا الاطراد فی وجه الاسامی غير شرط ومذهب البصريين اولٰی من الكوفيين لان امثلة الاشتقاق كلها تدل على كون الاسم ناقصا واويا لان ماضيه سمى ومضارعه يسمٰی والجمع اسماً وتصغيره سُمَیّ وان كان مثالا فماضيه وسم ومضارعه يوسم وجمعا وسام وتصغير وسيم وليس فليس

والقسم الاول الدال على المعنى المستقل المقترن باحد الازمنة الثلثة **الفعل** سمی الفعل الاصطلاحی بالفعل لان الفعل فی اللغة اسم للحدث ثم نقل منه ووضع للفعل الاصطلاحی المقابل للاسم والحرف فيكون تسمية الكل باسم الجزء وتسمية المشتمِل باسم المشتمَل وتسمية الدال باسم المدلول وقد علم بذلك ای بوجه حصر الكلمة فی الاقسام الثلاثة هذه جملة مستأنفة اوردت فی مدح الدليل لترغيب الطلبة فی حفظه لاشتماله على الفائدة تبين انحصار الكلمة فی الاقسام الثلاثة ومعلومية حدودها والواو للعطف على المخصوصين موصوف فيها المفهوم صفت من سكوت المصؒ قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذی يفيده الدليل بعد دليل الحصر ای علم انحصار الكلمة به وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال ای التقدير الثانی ۱۲ منه والعامل لان زمان العلم بالحدّ مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدّ مؤخر عن نفس الانحصار ووجه الحصر ولم يقل وقد عرف لان العلم يستعمل فی ادراك الامر الكلی والمركب والمعرفة تستعمل فی ادراك الجزئی والبسيط وههنا ادراك المركب من الجنس والفصل فان قيل ان الاشارة يكون الى المحسوس ووجه الحصر ليس من المحسوس وايضًا الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغی ان يقول بهذا موضع ذلك۔

أُجيبُ عن الاول ان وجه الحصر لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثانی انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد ونقول ان دليل ای جامع الافراد ومانع عن دخول الغير ۱۲ الحصر وان كان قريبا بالنظر الى الانتهاء لكنه بعيد بالنظر الی الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب اشارة الى القرآن فان قيل العلم يقتضی المفعولين فما مفعولاه قلنا احدهما بذلك والآخر قوله كلواحد منهما. فان قيل انه يتعدى اليهما بنفسه فلا يصح ازدياد الباء قلنا انها زيدت لتقوية العمل فان قيل زيادة حرف الجر لتقوية العمل فی معمول شبه الفعل جائز لا فی معمول الفعل لانه قوی العمل بنفسه قلنا عن اصل الاعتراض ان قوله بذلك متعلق بعلم وقوله حد كلواحد منها يراد به انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا او ان مع الاسم والخبر قائم مقام

مفعولی علم ثم اقیم حد کلواحد منہما مقام ان مع اسمہا وخبرہا فان قیل اضافة الکل الی واحد لا یخلوا اما لامیة او بیانیة او ظرفیة ولا یجوز الاول لانه یقتضی المغائرة ولا مغائرة ههنا لان الکل لاحاطة افراد واحد وایضا انه یقتضی اظہار اللام لا یصح ههنا لان الکل لازم الاضافة فلو ظهرت اللام انفك عن الاضافة ولا سبیل الی الثانی لانه یقتضی صحة الحمل ولا یصح الحمل لان الواحد جزء الکل ولا یصح حمل الجزء علی الکل ولا الی الثالث لانه یقتضی الظرف ولا ظرف ههنا لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا قلنا انها لامیة لان الکل بمعنی الافراد ای افراد واحد منها فیکون الواحد کلیا لانه صادق علی الاسم والفعل والحرف ولا شک فی التغائر بین الکلی والجزئی وایضا یصح اظہار اللام ههنا لان الافراد لیست بلازمة الاضافة او اُجیبُ انه لا یجب صحة اظہار اللام فی اللامیة بل یکفی ثبوت الاختصاص الذی هو معنی اللام ولذا قال المص رح بمعنی اللام لا بتقدیر اللام لان المقدر قد یذکر والمعنی لا یذکر ومعلومیة حدودها ثابت لانه علم به ان الاسم یدل علی معنی مستقل غیر مقترن بالزمان والفعل یدل علی معنی مستقل مقترن والحرف یدل علی معنی غیر مستقل فان قیل کیف یفهم الحدود من الدلیل لانه لابد فی الحد من الجنس والفصل والدلیل غیر مشتمل علیهما قلنا ان الضمیر فی قوله لانها راجع الی الکلمة وهی امر مشترك بین الاقسام الثلاثة فیکون بمنزلة الجنس والحرف ممتاز عن الآخرین بعدم الاستقلال المفهوم من اوّلا الاول والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران المفهوم من اوّلا الثانی والفعل ممتاز من الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فقد علم بذلك حد کل واحد منها فان قیل اطلاق الحد علی هذه المفهومات غیر جائز لان الحد مشتمل علی ذاتیات المحدود وذاتیات المحدود عبارة عن الامور الایجابیة والدلیل مشتمل علی الایجابیة کما فی الفعل والسلبیة کما فی الاسم والحرف قلنا ان المراد بالحد ههنا مصطلح اهل النحات لا مصطلح اهل المعقول والحد عند النحات عبارة عن المعرف الجامع المانع سواء کان بالامور الایجابیة او سلبیة او نقول العدم المحض لا یقع ذاتیا للشئ واما عدم المضاف یصیر ذاتیا للشئ وهو ههنا مضاف ای عدم الدلالة وعدم الاقتران فان قیل ما الوجه للمص حیث اتی بامور ثلثة الاشارة الی حد کل واحد منها فی ضمن دلیل الحصر والتنبیه علی حد کلواحد منها بقوله وقد علم والتصریح فیما بعد بتعریف کلواحد منها ولم یکتف باحد الامور الثلثة قلنا لله در المص حیث نظر الی تفاوت مراتب طبائع الناس فاشار الی حدودها فی دلیل الحصر بالنسبة الی الذکی ونبه بحدودها بقوله وقد علم بالنسبة الی المتوسط وصرح فیما بعد بتعریف کلواحد منها بالنسبة الی الغبی والدر فی الاصل اللبن ولانه خیر کثیر ثم استعمل فی مطلق الخیر الکثیر مجازا ونسب ذلك الخیر الکثیر الی الله لان العرب اذا ذکروا شیئا وحصل منه الحیرة والتعجب ینسبون ذلك الشئ الی الله تعالی اذ لا یقدر علیه غیره ثم اذ هو منشأه ومظهر للعجائب فلا یرد ان الدر بمعنی اللبن

فلا يصح اضافته الى المصدر لان اللبن للعزة لا للمذكور **الكلام** ولم يعطف على ما سبق لئلا يتوهم تبعية الكلمة
بل هو موضوع النحو استقلالا وهو في اللغة اعم من الاصطلاحي اي ما يتكلم به فيصدق على المهمل والموضوع
والمفرد والمركب اسناديا كان او غيره ولم يذكر معنى اللغوي للكلمة لانهما مشتركان في هذا المعنى فذكر
ههنا ولم يذكر هنالك لان الشيئين او اكثرهما اذا احتاج الى بيان واحد فدأب الشارح ان يذكره في السابق
واكتفى باللاحق او ان واكتفى عن السابق فان **قيل** هذا التعريف لا يصدق على كلام الله تعالى لانه يطلق على ما
يذكره في اللاحق ۲
بين الدفتين وما بين الدفتين متضمن للجمل والسور لا انه متضمن للكلمتين قلنا المراد بالكلام مصطلح النحاة
او وقاية ۳
اطلاق الكلام على كلام الله تعالى مصطلح العوام ما اي لفظ تضمن الكلام واحدا واحدا من اجزائه كلمتين حقيقة
او حكما فالكلمة الحقيقية ما يكون الوضع والافراد والتلفظ فيها حقيقة والحكمي ما ينتفي فيه احد هذه الاشياء
بل كان حكما فان قيل كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الشئ او الكلام او الكلمة او اللفظ فعلى الاول يصدق على القرطاس
المنقوش فيه زيد قائم فانه متضمن للكلمتين ولا يسمى الكلام وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وعلى الثالث
يلزم تعريف الكلام بجزءه وعلى الرابع يصدق على نعم واقعا في جواب من قال اقام زيد فانه متضمن للكلمتين
اي قام زيد وليس بكلام بل هو حرف قلنا كلمة ما عبارة عن اللفظ بقرينة ان الكلمة والكلام نوعان من اللفظ
والماخوذ في تعريف النوع مَقسِمُهٗ ولا يصدق التعريف على نعم لانه مؤول بالكلمتين لا انه متضمن لقام زيد
تضمن الكل للاجزاء لان نعم ليس بكل وليس قام زيد جزئيه فان **قيل** ضمير تضمن راجع الى ما وهو الكلام
فيكون متضمنا وكلمتين ليس الا الكلام فيكون متضمنا فيلزم كون الشئ الواحد متضمِنا ومتضمَنا وذلك غير جائز **قلنا**
المتضمن بصيغة اسم الفاعل هو مجموع اللفظ والمتضمن بصيغة اسم المفعول كل واحد من الكلمتين والكل مغائر
عن الاجزاء فيكون المعنى تضمن ذلك اللفظ المجموع كل واحد من الكلمتين فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن و
المتضمَن فان **قيل** لا يصدق التعريف على قولك زيد ابوه قائم لانه كلام وليس بمتضمن للكلمتين بل للكلمة
والجملة **قلنا** الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة كزيد قائم او حكما كما في المثال المذكور لان الخبر مؤول بتاويل
المفرد اي قائم الاب فان قائم المضاف خبر والمضاف اليه اعني الاب خارج عنه ولان النسبة في تلك المركبات مجملة
فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد فان **قيل** لا يصدق التعريف على جسق مهملة لانه كلام وليس متضمنا
كلمتين لان المسند اليه فيه مهمل ليس بكلمة **قلنا** ان الكلمتين اعم حقيقة او حكما والمسند اليه ههنا وان كان مهملا لكنه
مؤول بهذا اللفظ ففي الاول الافراد حكما وفي الثاني الوضع حكما فان **قيل** لا يصدق التعريف على اضرب ولا تضرب فانهما
جملتان مع انهما ليسا متضمن للكلمتين بل الموجود فيهما الفعل فقط **قلنا** الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة او

(۴ تضمن)

ـه كذا في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات   مقصود   يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المبهم ۲؟

حكمًا وههنا الفعل كلمة حقيقة والفاعل ضمير مستكن فيه والضمير المستتر ملفوظ حكمًا ففى الضمير المستكن التلفظ حكما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى **فان قيل** الجار والمجرور اذا وقع فى كلام القوم لا بد فيه من الاعراب المحلى فما هو **قلنا** الاعراب المحلى فيها النصب بناءً على انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تضمنا **فان قيل** صفة الجار والمجرور باعتبار المتعلق فالمتعلق اما التضمن المذكور او تضمنا المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف **قلنا** متعلقه ليس كلاهما بل متعلقه امر آخر صفة للموصوف المحذوف اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه ثم حذف الصفة التى هو متعلق الظرف مقامه فاعرب باعراب المفعول المطلق وسمى باسمه لنيابته مناب المفعول المطلق فبقى العبارة بسبب اسناد الخ ثم حذف السبب لان البناء للسببية تدل عليها فلا حاجة له ثم حذف احدى الكلمتين الذى هو مضاف اليه للاسناد وعوض عنه اللام فى الاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ففى كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله مايتناول المهملات والموضوعات والمفردات والمركبات كلامية او غير كلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية وبقى المركبات الكلامية خبرية وانشائية **فان قيل** لم خالف المصؒ عن صاحب المفصل حيث يعلم من تعريف المصؒ ان ضربت زيد اقائما مجموعه كلام اذ هو متضمن للكلمتين ولم يقيد التعريف بقيد فقط فزيدا قائما ايضًا من اجزاء ذلك الكلام ويعلم من تعريف صاحب المفصل ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الأخرى ويسمّٰى جملة ايضًا فالمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين وبينهما ضمير فصل يفيد وجه المسند اليه فى المسند **قلنا** قيد فقط مراد فى تعريف المصؒ فيكون زيدا قائما ايضًا خارجان عند المصؒ او نقول ان الفعل مع المتعلقات بمنزلة كلمة واحدة والفاعل كلمة اخرى او نقول الحصر المستفاد من تعريف المفصل بالنسبة الى اقل من كلمتين لا بالنسبة الى الاكثر **فان قيل** كما يبحث فى هذا الكتاب من الكلام كذلك يبحث فيه من الجملة فينبغى ان يعرف الجملة ايضًا **قلنا** ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وتعريف احد المترادفين تعريف الآخر حيث قال صاحب المفصل الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى ويسمّٰى جملة ايضًا وقال صاحب اللباب فى تعريف الكلام تركيب الكلمتين او ما يجرى مجريهما بحيث يفيد السامع يسمّٰى كلاما وجملة وكلام المصؒ ايضًا ناظر الى الترادف لان من جعل الكلام اخص من الجملة قيد الاسناد بكونه مقصود الذاته اى لنفسه

وصاحب التسهيل خص الكلام من الجملة حيث عرفه الكلام ما تضمن الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فعلى هذا يكون بين الكلام والجملة عموم وخصوص فكل كلام جملة لا العكس فالجملة الواقعة خبراً او صفة او حالا جملة لا كلام لان الاسناد فيها غير مقصودة لذاته بل لبيان حال المبتدأ والموصوف وذى الحال وذكر فى حواشى الهندية ان المراد بالاسناد فى كلام المص ايضًا اسنادا مقصودا لذاته لكن فيه تقييد المطلق بغير ضرورة ولمّا فرغ المصنف من تعريف الكلام شرع فى تقسيمه فقال **ولا يتاتى** اے لا يحصل **ذلك** اے الكلام **فان قيل** لا يصح نسبة الاتيان الى الكلام لانه من صفات ذى الروح والكلام من قبيل الالفاظ وهى الاعراض **قلنا** ان الاتيان بمعنى لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **فان قيل** لِمَ لم يكتف بارجاع الضمير جمع عرض وهو قائم بالغير فى لا يتاتى الى الكلام مع ان الشئى اذا ذكر مرة اظهارا يذكر ثانيا اضمارا تخفيفا **قلنا** لم يكتف بالضمير لئلا يتوهم ارجاع الضمير الى التضمن والاسناد فيلزم تقسيم الحد وتقسيم المحدود اولى من تقسيم الحد وهذا الوهم ثابت فى الضمير لان ارجاع الضمير الى القريب اولى ولا يثبت فى ذلك لانه يشار بها الى البعيد وهو الكلام وهما قريبان **الا فى اسمين** **فان قيل** كلمة فى ظرف لما قبله وهو الكلام والاسمين ايضًا كلام فيلزم ظرفية الشئى لنفسه **قلنا** الكلام عام من الاسمين فيكون ظرفية الخاص للعام فالمعنى لا يحصل ذلك الكلام العام الا فى ضمن هذا النوع الخاص وهو اسمين **فان قيل** ينتقض بغلام زيد فانه اسمين وليس بكلام **قلنا** المراد بالاسمين الذين احدهما مسند او الآخر مسند اليه وغلام زيد ليس كذلك **او فى ضمن اسم و فعل** **فان قيل** ينتقض بضربك فانه اسم وفعل مع انه ليس بكلام قلنا المراد بالاسم هو المسند اليه والمراد بالفعل هو المسند والفعل ههنا ليس بمسند والكاف ليس بمسند اليه وقال فى بعض النسخ الكافية او فى فعل واسم فتقديم الاسم باعتبار الاصل لتوقف الفعل بالفاعل وتقديم الفعل باعتبار الواقع لان الفعل فى الجملة الفعلية مقدم على الاسم **فان قيل** ما الوجه للمصؒ حيث اتى بادوات الحصر فى تقسيم الكلام لا الكلمة قلنا حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة عقلى (لان الشئ اذا دار بين النفى والاثبات والعقل مجوز   لقسم آخر يسمّى حصرا استقرائيا) اذ العقل غير مجوز للقسم فلا حاجة الى ادوات الحصر وحصر الكلام فى القسمين استقرائى والعقل مجوز لاقسام أخر فمس الحاجة الى ادوات الحصر وانما يكون العقل مجوز اللاقسام الستة فى الكلام فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها موافق الجنس وثلثة منها مخالف الجنس كما يجتمع فى قول الناظم۔ اسم اسم فعل فعل حرف حرف؛ اسم فعل اسم حرف فعل حرف؛ لكن الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولا بد للاسناد من المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى الاسمين او اسم وفعل امّا فى الحرف والحرف فالمسند والمسند اليه كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل

والحرف المسند موجود والمسند اليه مفقود فى الاسم والحرف ان فرض الاسم مسندا اليه فالمسند مفقود وان فرض مسندا فالمسند اليه مفقود فبقى الكلام منحصرا فى القسمين فان قيل حصر الكلام فى القسمين باطل لان الكلام يتركب من الاسم والحرف كما فى يا زيد قلنا يا زيد مؤول بتاويل ادعو زيدا فالكلام مركب من الفعل والاسم الذى هو المنادى فى ادعو فان قيل ياء حرف غير مستقل وادعو جملة مستقلة فكيف تقوم غير المستقل مقام المستقل قلنا هذا الامر سماعى لا دخل للقياس فيه او نقول ان للجملة اعتبارين احدهما مفهومى وهى الكلام ما تضمن الخ والاخر مصداقى وهى زيد قائم لانه فرد الكلام فاعتبار الاول غير مستقل لان مفهومه مركب من المستقل وهو لفظ تضمن كلمتين وغير المستقل وهو الاسناد والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابع للاخص الارذل وهى سماعى وباعتبار الثانى مستقل لان النسبة تصير شرطا وقيدا والشرط والقيد يكونان خارجين فاقامت ياء مقام ادعو باعتبار الاول لا الثانى فيكون اقامة غير المستقل مقام غير المستقل فان قيل لما كان ياء وادعو كلاهما غير مستقلين فلم لا تقوم ياء مقام ادعو وحدها مع انه مع لا تكون اقامة ياء بدون انضمام زيد قلنا الامر كذلك لكن لما قال الكن ياء حرف النداء وزيد المنادى وبين حرف النداء والمنادى شدة الاتصال لهذا لا تقوم وحدها مقام ادعو بدون انضمام زيد والله اعلم بالصواب ولما فرغ من بيان موضوع النحو وهى الكلمة والكلام شرع فى بيان اقسام الموضوع الاول وهى الكلمة فقال **الاسم ما دل** اى كلمة دلت فان قيل كلمة ما ان كان عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الدوال الاربع فانها شئ دل الخ وليس باسم وان كان عن اللفظ فيصدق التعريف على زيد قائم فانه لفظ دل على معنى آه وليس باسم بل هو جملة وان كان عبارة عن الاسم فيلزم اخذ المحدود فى الحد وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لان ضمير دل مذكر وما عبارة عن الكلمة قلنا انه عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ معنى من معانى لفظ مشترك بغير القرينة قلنا القرينة موجودة وهى ان الاسم قسم من الكلمة والجنس فى تعريف الكلمة مقسمه وايضا الماخوذ فى التعريف الجنس القريب للمحدود وهو الكلمة واما الشئ واللفظ فهما من الاجناس البعيدة **على معنى كائن فى نفسه** وفى تقدير كائن وجره رد على النحاة كما مر فان قيل ضمير فى نفسه اى وتعريف النوع منه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وما تقدم ذكره امور ثلثة. الاسم والكلمة والمعنى فان كان راجعا الى الاسم يلزم اخذ المحدود فى الحد وايضا لا يطابق التفصيل مع الاجمال لان الضمير فى نفسها فى دليل الحصر راجع الى الكلمة لا الاسم وايضا يلزم المخالفة بين صاحب الكافية وصاحب المفصل لانه راجع الضمير الى المعنى لا الاسم وايضا يلزم ظرفية الاسم للمعنى والظرف اما زمان او مكان والاسم ليس بواحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف لانه لما رجع الضمير ههنا الى المحدود ففى تعريف الحرف ايضا الى المحدود فيكون المعنى الحرف كلمة دلت على معنى كائن

فی غیرھا ای غیر الحرف وھو لا یدل علی معناہ فکیف یدل علی معنی فی غیرھا وان کان راجعا الی الکلمۃ فلا یطابق الراجع مع المرجع فی التذکیر والتانیث وایضاً یلزم المخالفۃ عن صاحب المفصل لانہ رجع الی المعنی وایضا یلزم ظرفیۃ الکلمۃ للمعنی والظرف زمان اومکان والکلمۃ لیست بواحدۃ منھما وایضاً لا یصح تعریف الحرف لان المعنی یکون ھکذا الحرف مادل علی معنی فی غیر الکلمۃ والدلالۃ علی معنی فی غیر الکلمۃ الموضوعۃ لہ محال وان کان راجعا الی المعنی فیلزم المخالفۃ عن النہج طریقۃ السابق وظرفیۃ الشئی لنفسہ وتعریف الحرف لا یصح لان کینونۃ المعنی فی غیر المعنی لا معنا لہ قلنا ان الضمیر راجع الی الکلمۃ ای الی مادل وھو عبارۃ عن الکلمۃ واما تذکیر الضمیر فبناء علی لفظ الموصول کما قالہ الشارح وما لھما واحد واما ظرفیۃ الکلمۃ للمعنی فالظرف علی قسمین حقیقی وتشبیہی فالکلمۃ وان لم یکن ظرفا حقیقیا لکنہا مشابہۃ مشا للظرف الحقیقی کما ان الظرف مشتمل بالمظروف ولم یحتج الی شئ آخر کذلک الکلمۃ دالۃ علی معناھا ولم تحتج الی انضمام کلمۃ اخری وصح تعریف الحرف لانہ لما کان المراد بالمعنی ھہنا المعنی المستقل فکان المراد فی تعریف الحرف المعنی الغیر المستقل فیکون المعنی الحرف مادل علی معنی فی غیرھا ای علی معنی غیر المستقل ولا شک ان الحرف یدل وضعا علی المعنی الغیر المستقل اونقول الضمیر راجع الی المعنی ولا یلزم المخالفۃ عن النہج السابق لان مآل الارجاعین واحد وھو الاستقلال بالمفہومیۃ ولا یلزم ظرفیۃ الشئی لنفسہ اذ کلمۃ فی بمعنی النظر والاعتبار یعنی فی ظرف للاعتبار المقدر فیکون المعنی الاسم مادل علی معنی کائن باعتبارہ فی نفسہ ونظرہ فی نفسہ لانہ یصلح ان یکون محکوما ومحکوما علیہ وصح تعریف الحرف ایضاً لان معناہ الحرف مادل علی معنی کائن باعتبارہ فی غیرہ ونظرہ فی غیرہ ای یحصل بضم غیرہ ولا یصلح ان یکون محکوما ومحکوما علیہ فان قیل لما قدر الاعتبار فعلی ھذا یلزم التقدیر فی التعریف وھو غیر جائز قلنا اذا نسب الشئی الی النفس بکلمۃ فی فتقدیر الاعتبار فیہ شائع کما فی قولک الدار فی نفسھا حکمھا کذا ای الدار باعتبارھا فی نفسھا ای ذاتھا مع قطع النظر عن قربھا الی المسجد والسوق وفی وسط البلد اوطرفہا حکمھا ای قیمتھا کذا ای عشرین دینارا مثلا فان قیل تشبیہ المعنی بالدار غیر صحیح لان قولہ علی معنی فی نفسہ فی مقابلۃ قولہ علی معنی فی غیرہ ای ذلک تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرھا حکمھا کذا اذ الدار لا یتبع الغیر تابع لھا قلنا التشبیہ لا یقتضی الاشتراک فی جمیع الوجوہ بل فی بعضھا وھو موجود بانہ کما کان فی الخارج موجود قائم بذاتہ کالجوھر وموجود قائم فی غیرہ کالعرض کذلک المعقول فی الذھن علی قسمین مدرک قصدا ومدرک طبعا وآلۃ لملاحظۃ غیرہ فالاول معنی الاسم والفعل والثانی معنی الحرف ثم القصد علی قسمین المقصود لغیرہ کالوضوء للصلوۃ والمقصود لنفسہ کالصلوۃ والمراد ھہنا الثانی کما قال الشارح ملحوظا

لہ ولا یلزم المخالفۃ عن صاحب المفصل لان کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ علی تقدیر ارجاع الضمیر الی الکلمۃ وکینونۃ المعنی فی نفس المعنی علی تقدیر ارجاع الضمیر الی المعنی عبارۃ عن استقلال المعنی بالمفہومیۃ کما قال الشارح الخ

في حد ذاته اي مقصودا لحصول نفسه لا آلة لتعرف احوال الغير فان **قيل** تعريف الاسم لا يكون جامعا لخروج اسماء اللازم الاضافة والموصولات لان معنى الكل باعتبار ضم الغير وهو المضاف اليه والصلة **قلنا** المراد بقوله ملحوظا في حد ذاته ان لا يكون آلة لتعرف احوال الغير ولا شك ان الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات ليست بآلة لتعرف احوال المضاف اليه والصلة وايضا هو المقصود لصلاحيته محكوما ومحكوما عليه ومدرك تبعا وهو على قسمين احدهما ان لا يكون ملابسا بالقصد اصلا والثاني ان يقصد لشئ آخر والمراد ههنا الثاني بان يكون آلة لملاحظة احوال الغير ولا يصح لان يحكم عليه او به لان الشرط في المحكوم عليه والمحكوم به ان يكونا مقصودين ملحوظين في ذاتهما والمعنى الحرفي ليس كذلك و **لما** فرغ الشارح من بيان معنى الاسمي والحرفي بطريق الكلي شرع في بيان معناهما في مثال جزئي فقال فالابتداء اذا لاحظه العقل قصدا غير تابع للغير۔ اي آغاز كردن كان معنى الاسم مصدرا مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مع هذا المعنى معنيين اخريين وهما المبتدأ منه والمبتدأ به الخاصين فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه فان **قيل** لا فرق بين الابتداء مصدرا وبين الابتداء الذي هو مدلول من اذ كل واحد منهما محتاج الى المبتدأ منه والمبتدأ به وتوقف تصورهما اليهما **قلنا** توقف الابتداء الى متعلقيه على قسمين۔ احدهما تصور المتعلقات مع الابتداء اجمالا وتبعا وثانيهما تفصيلا فالاول غير مضر في الاستقلال والثاني مضر فيه ففي الابتداء الاسمي الاول وفي الحرفي الثاني لان الاسم موضوع لمعنى كلي عام اي الابتداء بشئ ما في شئ ما و يلزم معه تصور متعلقاته وافراده المخصوصة اجمالا من غير حاجة الى ذكرها مفصلا لافادة اصل المعنى وانما يذكر لافادة معنى التركيبي والابتداء الذي هو مدلول مَن معنى خاص جزئي من ذلك المعنى العام اعني الابتداء من شئ معين في شئ معين وخصوصية ذلك المعنى الخاص لا يحصل الا بضم ذكر المتعلقات المخصوصة تفصيلا لافادة اصل معنى مَن فان **قيل** اذا لاحظ الابتداء بهاتين الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ الواحد مستقلا وغير مستقل وبينهما منافات وايضا اذا كان الابتداء مستقلا فينبغي ان يكون كلمة مَن ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء **فاجاب** الشارح بقوله وحاصل الجواب ان الاستقلال من جهة وعدم الاستقلال من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي وهو آغاز كردن مع قطع النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات ذلك المعنى الكلي وجزئيات المفهوم الكلي آغاز كردن في فعل خاص من مكان خاص فالاستقلال من جهة الاول وعدم الاستقلال من جهة الثاني فلا منافات فان قيل ان صاحب

المفصل رجع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى والمصرح الى الكلمة وما هذا الا مخالفة عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه **فاجاب الشارح** واذا عرفت حاصل الجواب لا مخالفة بينهما اذ مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحدٍ هو الاستقلال بالمفهومية **فان قيل** لما كان مرجعهما الى امر واحد فلم جزم المصرح في الايضاح شرح المفصل بالارجاع الى المعنى واعم المصرح في هذا الكتاب من المعنى والكلمة **قلنا** رأى المصرح في الكافيه مطابقة تعريف الصريح للاسم وهو قوله الاسم ما دل الخ بالتعريف الضمني المستفاد من وجه الحصر في ان الضمير فيه راجع الى الكلمة كذلك فيه وجاز ان يرجع الى المعنى لقربه وتذكيره وجزم بالارجاع الى المعنى في المفصل لعدم وجود دليل الحصر فيه حتى يطابق الضمير في التعريف معه **فان قيل** تعريف الاسم غير جامع وتعريف الحرف غير مانع اذ دخل فيه الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو ولا يتم معناه بدون الحال وفوق لا يتم معناه الا بانضمام ما تحت وبهذا القياس تحت وقدام وخلف **قلنا** لا نسلم ان معنى ذو صاحب مال وكذا غيره بل معاني الاسماء اللازمة الاضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذو صاحب شئ لا صاحب مال ومعنى تحت شئ لا تحت شجر ويلزم منها تصور المتعلقات اجمالًا وتبعًا وذلك غير مضر في الاستقلال **فان قيل** لا نسلم ان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية والا لم يلزم اضافتها الى متعلقات مخصوصة **قلنا** لزوم اضافتها الى متعلقات مخصوصة عادة واستعمالا لا وضعًا وانما اختير واستعمل في المتعلقات المخصوصة لا في العامة لتعين المضاف اليه لا لاجل فهم اصل المعنى وهي المدلولات الكلية اذ الغرض من وضع تعين المضاف اليه **فان قيل** ان المعنى في تعريف الاسم لا يخلو اما ان يراد به المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او اعم من الكل والكل باطل اما بطلان الاول فبوجهين احدهما خروج الاسماء المشتقة مثل الضارب اذ المعنى المطابقي له الذات والحدث والنسبة وكان مركبا من المستقل وغيره والمركب من المستقل وغير المستقل **قلنا** النسبة في الاسماء المشتقة مستقلة لانها لذاتها داخلة في مفهوم الاسماء المشتقة واما في الفعل فغير مستقل لانها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل وثانيهما خروج الفعل عن تعريف الاسم بقوله في نفسه لانه لا يدل على المعنى بنفسه باعتبار المعنى المطابقي لانه غير مستقل فيلزم اخراج المخرج بقوله غير مقترن واما الثاني فلخروج الاسماء البسيطة عن تعريف الاسم اي الاسماء التي لا جزء لمعانيها كالمصادر مثل قَتْلٌ وَضَرْبٌ واما الثالث فمهجورة في التعريفات واما الرابع فلورود ما ورد بالخاص اذ لا وجود للعام بدون الخاص **قلنا** ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى من المطابقي والتضمني لا الالتزامي لانه مهجور في التعريف لكن الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث لا الزمان والا يلزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج بقوله بنفسه فاخرج بقوله غير مقترن بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظه الدال عليه **فان قيل** ما

الباعث فی عدم استقلال معنی الافعال المطابقی واستقلال معنی الصفات المطابقی مع ان علة عدم الاستقلال موجود فی کلیهما وهی النسبة قلنا ان فی النسبة مذهبین احدهما مذهب المیزان والآخر مذهب النحاة فمذهب المیزان ان استقلال النسبة وعدم الاستقلال باعتبار المعتبر فان اعتبر مستقلة فهی مستقلة کما فی الصفات وان لم یعتبر استقلالها فهی غیر المستقل کما فی الافعال ومذهب النحاة ان عدم استقلال النسبة فی الافعال بالوجوه الاول انها وضعی فی الافعال وعارضی فی الصفات والثانی انها تفصیلی فی الفعل هی معنی حرفی وفی الصفات اجمالی هی معنی اسمی والثالث هی معتبرة الی ذات داخل فی مفهوم الصفات والی ذات خارج فی الافعال لان المنسوب الیه خارج عن مفهوم الافعال فان قیل ان الشرط والجزاء کمبتدء او خبر فعلی هذا لا یصلح ان یکونا محکوما به وعلیه قلنا هذا عند علماء المیزان اما عند النحاة فالشرط کمبتدء للخبر بل هو قید للحکم فی الجزاء وان کانا کمبتدء وخبر کما هو مذهب المیزان فاستقلال النسبة فیهما باعتبار المعتبر **غیر مقترن** بحسب اصل الوضع فی الفهم عن لفظ الدال **فان قیل** تعریف الاسم غیر جامع لافراده لخروج اسماء الافعال منه لانها مقترنة بعضها بالماضی وبعضها بالاستقبال وغیر مانع عن دخول الغیر فیه لدخول الافعال المنسلخة فیه مثل افعال المقاربة وافعال المدح والذم وافعال التعجب قلنا المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول غیر مقترنة لان بعضها منقولة عن المصادر الاصلیة بنقل الصریح او غیر الصریح فالاول ما استعمل مصدرا کروید فانه استعمل مصدرا ومفعولا مطلقا فی قوله تعالٰی ... امهلهم رویدا والثانی ما لم یستعمل مصدرا بنفسه لکنه استعمل مصدرا ما یوازنه کهیهات فانه لم یستعمل بنفسه مصدرا لکنه علی وزن قوقات مصدر قوق وبعضها منقولة عن المصادر الغیر الاصلیة نحو صه فانه فی الاصل صوت وبعضها منقولة عن الظروف نحو امامک زیدا وبعضها منقولة عن الجار والمجرور نحو علیک زیدا فلیس بشیء منها الدلالة علی احد الازمنة الثلثة واقترانها باحدها باعتبار الوضع الثانی وکذا خرج الافعال المنسلخة عن الزمان لاقتران معانیها بالزمان بحسب اصل الوضع کما یدل علیه تسمیتها بالافعال المنسلخة الزمان لان الانسلاخ من الزمان بعد التلبس بالزمان باحد الازمنة الثلثة المخصوصة ای الماضی والحال والاستقبال والواحد اعم صریحا کان او ضمنا فان قیل الترکیب التوصیفی لاسماء العدد بمنزلة الترکیب الاضافی لاسماء العدد وفی الترکیب الاضافی استعمال العدد مخالف القیاس بان یذکر العدد للمعدود المؤنث ویؤنث للمعدود المذکر فینبغی ان یقول الازمنة الثلث بتذکیر العدد لتانیث المعدود وهو الازمنة قلنا تذکیر العدد وتانیثه باعتبار مفرد المعدود ومفرد المعدود اعنی الزمان مذکر فانث العدد فان قیل تعریف الاسم غیر جامع لخروج صبوح وغبوق لاقتران معنیهما بالزمان الصباح فی الاول والمساء فی الثانی قلنا المراد بالازمنة الازمنة المخصوصة وهی الحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قیل خرج عن التعریف لفظ الماضی والحال والاستقبال

لاقترانها باحد الازمنة الثلثة المخصوصة فيكون كالفعل قلنا ان معانيها نفس الزمان لا المعانى المقترن بالزمان ومعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان فان قيل تعريف الاسم غير مانع عن دخول الغير لدخول المضارع فيه لان معناه الحدث غير مقترن باحد الازمنة بل بالزمانين وهما الحال والاستقبال قلنا لا نسلم ان معناه مقترن بالزمانين بل مقترن باحدهما اذ المضارع موضوع للحال حقيقة واستعماله فى الاستقبال مجاز او على العكس بناء على المذهبين وان سلم الاشتراك فى الزمانين كما هو مذهب البعض فاذا دل المضارع بالزمانين دل على واحد فى ضمنهما فعلى الاولين خرج المضارع بلا شك وعلى الثالث يخرج ايضًا اذ الواحد فى زمن الاثنين فان قيل الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان فى الذهن فكيف يدل على زمان آخر فى هذه الحالة قلنا لا يقدح فى الدلالة على المعين الدلالة على آخر والا لبطلت المشتركات كالعين مثلًا فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه قلنا بين الارادة والدلالة بعد لان الدلالة صفة اللفظ و اللفظ يدل على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط وايضًا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا او لا بخلاف الارادة فانها تقيد بكون المعنى مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا يكون الا بالذهن وهو بسيط ولما فرغ المصؒ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة الاسم به لان للاسم وجودين وجود ذهنى ووجود خارجى فالاول يعرف بالتعريف والثانى يعرف بذكر الخواص **ومن خواصه** اى خواص الاسم فان قيل ذكر المصؒ خواص الخمس فلا يصح عليها اطلاق صيغة جمع الكثرة والخواص جمع الكثرة قلنا ذكر المصؒ صيغة جمع الكثرة اشارة الى كثرة الخواص غير منحصرة فى الخمس المذكورة لان تاء المتحركة للتانيث وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضًا من خواصه ولم يذكر الكل لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعدد الخمس وخص هذه الخمس بالذكر لشهرتها واتى بمن التبعيضية اشارة الى ان ما ذكره المصؒ بعضها والخواص جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره فان قيل ان قوله ولا يوجد فى غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد فى غيره قلنا انه تفسير لجزء سلبى او تصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من الجزء السلبى واستعماله فى الجزء الايجابى فان قيل تعريف الخاصة دورى لانها من الخصوص ومعرفة المحدود يتوقف على معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها يختص وهو من الاختصاص فيكون الخصوص فى جانب المحدود موقوفا على الاختصاص الذى فى جانب الحد والاختصاص الذى فى جانب الحد موقوفا على الخصوص المحدود قلنا لا دور لان المحدود موقوف على الاختصاص فى بيان المعنىٰ الاصطلاحى لانه وقع فى التعريف والحد يعنى الاختصاص موقوف على المحدود يعنى الخصوص فى المعنى اللغوى والاشتقاق فان قيل تعريف الخاصة لغير مانع لصدقه

مه المراد بالمعنى الاصطلاحى واللغوى معنى المخصوص والمحدود بالجملة ان المحدود بالمعنى الاصطلاحى موقوف وبالمعنى اللغوى الموقوف عليه للحكم عبد الحليم عفى عنه ۱۲

على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك انه ليس بشئ
منها خاصة لانها عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلنا اصطلاح
النحوى فى الخاصة غير اصطلاح المنطقى او نقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قيل لما
كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد دخول اللام من خواص لانه غير محمول على الاسم
قلنا انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبتدء اعنى الدخول وارادة المشتق اعنى المدخول ثم الخاصة
على قسمين شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان واما شاملة لجميع افراد ما
هى خاصة له كالكتابة بالفعل للانسان والمراد ههنا الخاصة الغير الشاملة لجميع افراد الاسم لامتناع
دخول اللام على الاعلام والمضاف بالاضافة المعنوية واسماء الاشارة والضمائر والموصولات وكذا الجر
والتنوين لا يدخلان على غير المنصرف والمبنى وكذا الاضافة لا تصح فى جميع الاسماء كما لا توجد فى الاعلام
وباقى المعارف وكذا الاسناد اليه لا توجد الى اسماء الافعال. دخول اللام اے لام التعريف فلا يرد بلام
الامر والابتداء. فان قيل ينبغى ان يقول المصنف حرف التعريف ليشمل قوله عليه السلام فى جواب رجل
من قبيلة حميرية اذ قال له صلى الله عليه وسلم أَمِنَ امْبِرِ امْصِيَامُ فى امْسَفَرْ فقال ليس من امبر امصيام فى امسفر
وهذا من اظهر معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث اقدره الله تعالىٰ فى مطابقة جوابه صلى الله عليه و
سلم لسوال السائل فى الخفاء والمعايا كما قيل له صلى الله عليه وسلم كَمْ فى كَمْ من كَمْ على كَمْ فقال صلى الله
عليه وسلم موافقا لسؤاله اثنين اے فرض وواجب فى اثنين اے فى الليل والنهار من اثنين اى الله ورسوله
على اثنين اى الجن والانس قلنا لم يتعرض المصنف لبيان التعريف لعدم شهرته او هو بدل من اللام فان قيل ينبغى
ان يقول الالف واللام لانهما آلة التعريف باجتماعهما قلنا فههنا ثلثة مذاهب مذهب سيبويه. والخليل
والمبرد فمذهب السيبويه ان اللام وحدها اداة التعريف لانه ضد التنكير واداته حرف واحد وهو التنوين
فاداة التعريف ايضا حرف واحد وهو اللام وزيدت الهمزة على اللام لدفع الابتداء بالساكن ولم تتحرك
بحركة الكسرة لئلا يلتبس باللام الجارة ولا بالفتحة لئلا تلتبس بلام الابتداء ولا بالضمة لانها اثقل الحركات
فلا تناسب مع امر لاكثر الاستعمال ومذهب الخليل ان اداة التعريف أَلْ مجموعة لانه ضد التنكيك و
اداته هل مجموعة فكذا اداته أَلْ مجموعة واما سقوط الهمزة لنيابة الجزء مقام الكل ومذهب المبرد ان اداة
التعريف هى الهمزة فقط لان التعريف ضد التنكيك واداته الهمزة فاداته ايضا حرف واحد وزيدت اللام معها
للفرق بين همزة الاستفهام والتعريف ولم يعكس لان الاستفهام مناسب للاختصار لان المستفهم يسرع فى الكلام
ليصل الى سمع الجواب سريعا وانما كانت اللام خاصة للاسم لان حرف التعريف موضوعة لتعين معنى مستقل

بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والجواب لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل علیه لکن تضمنا لا مطابقة **والجر** اے من خواصه دخول الجر اذ هو اثر حرف الجر فی المجرور به سواء کان حرف الجر لفظا نحو مررت بزید او تقدیرا کما فی الاضافة المعنویة ودخول حرف الجر فی المجرور لفظا او تقدیرا مختص بالاسم فکذا اثره ایضًا مختص به لئلا یلزم مخالفة الاثر عن المؤثر الکسبی وانما قیل الکسبی لانه جاز المخالفة عن المؤثر الطبعی کمخالفة الضوء عن الشمس اذ هی فی السماء وهو فی الارض وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضع لافضاء معنی الفعل الی الاسم فلا یدخل الا علیه فان قیل الدلیل لا یطابق المدعی لان المدعی اختصاص... مطلقا الجر سواء کان اثر حرف الجر ولا والمعلوم من الدلیل اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر فبقی الجر الذی لیس اثر حرف الجر کما فی الاضافة اللفظیة لانهم غیر قائلین بتقدیر حرف الجر فی الاضافة اللفظیة قلنا الاضافة اللفظیة فرع للاضافة المعنویة والمعنویة مختص بالاسم فکذا اللفظیة مختص بالاسم اذ لو عممت الاضافة اللفظیة بان توجد فی الاسم والفعل او خص بالفعل لخولف الفرع عن الاصل **والتنوین** ای من خواصه دخول التنوین بجمیع اقسامه وهو ما قال الناظم تنوین پنج قسم است اے یار من بگیر۔ اول تمکن است عوض ثالث تنکیر۔ دیگر مقابلات ترنم برادرم۔ این پنج یاد کن که شوی شاه بینظیر۔ الا تنوین الترنم اما تنوین التمکن فیدل علی کون مدخولها باقیا علی حالة اصلیة فی الاسم وهو الانصراف وهو صفة خاصة للاسم والفعل والحرف لا یقعان منصرفین فلا یحتاجان الی علامة الانصراف وهو تنوین التمکن واما تنوین التنکیر فعلامة التنکیر فیلحق بالاسم فرقا بین تعریفه وتنکیره والفعل والحرف لا یقعان لا معرفة ولا نکرة فلا حاجة لهما الی علامة التنکیر مثاله صهْ بالسکون معناه اسکت سکوت الآن وصهٍ بالتنوین معناه اسکت سکوتا ما فی وقت ما واما تنوین العوض فانه عوض عن المضاف الیه کالتنوین فی یومئذٍ ای یومئذٍ کان کذا والفعل والحرف لا یضافان الی شیء لم یحذف عنهما الاسم الذی یضافان الیه حتی عوض عنه التنوین فیهما واما تنوین المقابلة فانها تدخل علی جمع المؤنث السالم عوضا عن النون الذی فی جمع المذکر السالم ولما لم یجمع الفعل والحرف فلم یدخله تنوین المقابلة واما تنوین الترنم فلیس مخصوصا بالاسم بل یدخل علی الاسم کما فی عتاباً والفعل کما فی اصاباً والحرف کما فی قدٍ الاوّلان فی قول الشاعر ع۔ اقل اللوم عاذل والعتاباً ٭ وقولی ان اصبت لقد اصاباً والثالث فی قوله الشاعر ع۔ افد الترحل غیر ان رکابنا ٭ لما تزل برحالنا وکان قدٍ، ویدخل علی اقسام الکلمة کلها لتحسین الانشاء **ومنها الاسناد الیه** اے کون الشیء مسندا الیه فان قیل الاسناد الیه والاضافة معطوفان علی اللام فیکون المعنی دخول الاسناد والاضافة والدخول ذکر الشیء فی الاول واللحوق فی الآخر وهما امران معنویان غیر قابلین لذکر الشیء فی الاول او الآخر قلنا انهما امر نوعان معطوفان

على الدخول لانهما مجروران معطوفان على مدخول الدخول فان قيل ضمير اليه راجع الى الاسم فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بالفعل والحرف فالحكم عليه بقوله ومن خواصه لغو لانه يفيد ما يفيد المبتدأ قلنا ان الاسم ملحوظ بلحاظين لحاظ العام بانه شئ ولحاظ الخاص بانه اسم فالحكم عليه وان لم يصح بلحاظ الخاص لكنه صحيح بلحاظ العام اى كون الشئ مسند اليه كالانسان فالحكم عليه بالحيوانية غير مفيد ان كان ملحوظا بانه حيوان ناطق ومفيد ان كان ملحوظا بانه جسم فان قيل الاسناد نسبة بين المسند و المسند اليه يوجد فى ضمنهما فان كان المسند من خواصه فالفعل ايضا يكون مسندا وان كان المسند اليه من خواصه فينتقض بقوله تعالى وَاِذَا قِيْلَ لَهُمْ اٰمِنُوْا مسند اليه لقيل قلنا المراد به المسند اليه وامنوا مؤول بتاويل اللفظ اى واذا قيل لهم لفظ امنوا فان قيل كيف يصح عد المسند اليه من الخواص لانها من الاوصاف والمسند اليه ذات قلنا المراد به كون الشئ مسند اليه كما هو رأى النحوية وانما كان مسند اليه من خواص الاسم لان الفعل قد وضع مسندا اليه لزم خلاف وضعه وايضا يلزم قيام العرض بالعرض

ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا يوجد بدونهما فان كان المضاف من خواصه ينتقض بقوله مررت بزيد فانه فعل مضاف الى الاسم وان كان المضاف اليه من خواصه فينتقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فينفع فعل وقع مضاف اليه قلنا المراد منها المضاف لكنه بتقدير حرف الجر واما بظهور حرف الجر فليس من خواصه كما فى مررت بزيد او نقول المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواصه ويوم ينفع الصادقين مؤول بتاويل نفع الصادقين فان قيل لما كان المراد منها المضاف فلا يصح عده من الخواص على مذهب النحوى لانها من الاوصاف والمضاف ذات قلنا المراد به كون الشئ مضافا وانما اختص الاضافة بالاسم لان اللازم مع الاضافة تعريف او تخصيص وتخصيص وكلها لازمة مع الاسم فكذا الاضافة لئلا يلزم مخالفة اللازم من الملزوم وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى وجه الحصر ان الاسم لا يخلو اما مركب مع الغير او لا فالثانى مبنى كالاسماء المعدودة المفردة مثل زيد وعمر بالوقف والاول اما مع تحقق العامل او لا فالثانى مبنى ايضا كالاسماء المعدودة المضافة مثل غلام زيد بسكون المضاف والاول لا يخلو اما مشابه لمبنى الاصل او لا فالاول مبنى ايضا و الثانى معرب .... فان قيل قوله هو مبتدأ وقوله معرب ومبنى خبره فان قدم الربط على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذلك غير جائز لان المبتدأ[1] منحصر فى الخبر وانحصار العام فى الخاص غير جائز وان قدم العطف على الربط يلزم حمل الخبرين المتعددين المتباينين على

---

[1] لان المبتدأ الخ فان قيل ان حصر المبتدأ فى الخبر لا يكون الا فى المحصورة الكلية لا فى المهملات كقولنا الحيوان انسان ولا سور الكلية ههنا بل مهملة فى حكم الجزئية فيكون اكتفى بعض الاسم معرب وبعضه مبنى ولا مضائقة فيه قلنا لان المهملة على قسمين مهملة المحاورات ومهملة العلوم والمسائل فالاولى فى حكم الجزئية والثانية فى حكم الكلية لان قواعد الفن كلية فكون المعنى كل اسم معرب ومبنى ۱۲ عبد الحكيم

شئ واحد وهو باطل وايضًا ان قدم العطف فيكونان خبرا واحدا فينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبر تيه وايضًا هذا مقام الحصر فينبغى ان يورد ادوات الحصر اے وما هو الا معرب ومبنى وايضًا الجمع بحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك بل كل واحد منهما اسم على حدة فاجاب الشارح الهندى ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف اے قسمان ولورد عليه انه لا يجئ المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الافراد والتثنية فاجاب الشارح الهندى ان قسمان تثنية وكل تثنية مؤل بتاويل المفردة المكررة اى قسم وقسم لكنه مخدوش اذ التثنية موضوعة لمجموع الاثنين لا لمفرد و لمفرد وقوله معرب ومبنى مرفوعان على انهما خبر لمبتدأ محذوف اى احدهما معرب وثانيهما مبنى لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه حذف اركان الكلام فالاولى فى الجواب ان قوله هو مبتدأ ومعرب ومبنى خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط فمجموع الاخبار بمنزلة خبر واحد وفيه ضمير واحد وحكم واحد ويعبر عنه بلفظ واحد ولذا عبر الشارح عنهما بقسمان وان قلت يلزم حمل الاخبار المتعددة المتبائنة على شئ واحد قلنا التبائن فيما بينهما لا بالنسبة الى المبتدء لانهما نوعان منه وان قيل ينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لاقتضاء وحدة جهة الاعراب وهى الجزئية قلنا لو اجرى على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وان قلت ينبغى ان يورد ادوات الحصر قلنا انها اعم لفظا كان او معنًى وههنا معنى لان تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنى وان قلت ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك قلنا هذا انما يرد لو كان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء فالكل يطلق ويصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء جزء مثل السكنجبين ماء وعسل وخل بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئيات والكلى كما يطلق ويصدق على مجموع الجزئيات كذلك يصدق على كل جزئى جزئى كما يصح اطلاق الحيوان بالانسان **فالمعرب** الفاء للتفصيل بعد الاجمال فان قيل قسم الشئ اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضًا فلا يصح كون المعرب قسما من الاسم قلنا المراد بالمعرب الذى هو قسم من الاسم ولا شك ان المعرب الاسمى قسم من مطلق الاسم المركب اى الاسم المركب ولم يورد ضمير الفصل مع تعريف الخبر لعدم التباس الخبر بالصفة لان المعرب فى جانب المحدود والمركب فى جانب الحد والمحدود والحد لا يكونان موصوفا وصفة بل مبتدأ[عه] وخبر فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول الامر فيه نحو اضرب لانه مركب مع المنوى ولم يشبه مبنى الاصل لانه يلزم تشبيه الشئ لنفسه قلنا المحدود والحد كلاهما صفتان للاسم لا مطلق المعرب ولا مطلق المركب بقرينة

[عه] قوله بل مبتدأ آه لان التعريف عبارة عما يحمل على المعرف تصورا كما هو معتبر فى محله ۱۲ عبد الحكيم عفى عنه

بحث الاسم فان قيل كيف يصح تعريف الاسم المعرب وتوصيفه بالمركب لانه قسم من الكلمة والماخوذ فى تعريفها الافراد فالاسم ايضًا يكون مفردا قلنا ان للمركب معنيين المعنى اللغوى اى المضموم مع الغير والاصطلاحى وهو المركب من الكلمتين والمنافى للاسم الثانى لا الاول والمراد ههنا الاول لا الثانى بقرينة وقوعه فى تعريف الاسم وبقرينة وقوع مع صلته لان صلة المركب الاصطلاحى كلمة من فان قيل فعلى هذا لم يتناول التعريف لبعلبك فانه معرب غير منصرف باعتبار الجزء الثانى مع انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قلنا انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قبل العلمية وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل اى يضم مع العامل بالمعنى اللغوى فان قيل التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع المضاف اليه وغير مشابه بالمبنى الاصل مع انه مبنى فاجاب عنه الشارح الهندى ان المراد بالغير هو العامل وزيد ليس بعامل فى الغلام لكن هذا الجواب ضعيف لانه خرج عنه المبتدأ والخبر لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه وليس احدهما عاملا فى الآخر على مذهب الجمهور ولا مركب مع العامل المعنوى اذ تركب اللفظى مع المعنوى محال فاجاب الشارح بان المراد بالتركيب تركيبا يتحقق معه عامله والمراد بالغير اعم من العامل وغيره فدخل فيه المبتدأ والخبر لتركيب كل منهما مع الآخر وتحقق العامل المعنوى مع ذلك التركيب وخرج منه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع زيد لكنه لم يتحقق معه عامله اذ هو من الاسماء المعدودة المضافة والاسماء المعدودة مبنية مضافة كانت او مفردة عند المصرح **الذى لم يشبه** اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول سائر المبنيات فيه سوى الاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات اذ المشابهة لمبنى الاصل موجودة فى هذه الثلاثة وهى الاحتياج لا فى الباقية فتكون غير مشابهة ولم تعرب بل هى مبنية قلنا المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ذكر المناسبة فى مقابل المعرب وهو المبنى بقوله المبنى ما ناسب مبنى الخ والمناسبة تحصل باحد الامور الستة وكل المبنيات لا تخلو عن تلك المناسبة فان قيل تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لخروج غير المنصرف عنه اذ هو مشابه بالفعل الماضى فى كون كل منهما فرعا مع انه معرب وايضًا المراد بالمناسبة اما خاصة او مناسبة ما فالاول غير معلوم وعلى الثانى ينبغى ان يكون الاسم المعرب ايضًا مبنيا لمشابهته مبنى الاصل فى كون كل منهما كلمة قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة فى منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف لمبنى الاصل غير مؤثرة فى منع الاعراب بل مؤثرة فى منع الجر والتنوين وعن الثانى ان المراد بالمناسبة المؤثرة المناسبة الخاصة وهى ما ذكر صاحب المفصل فى بحث المبنيات من انها احد الامور الستة فاطلب هناك

ومناسبة الاسم المعرب للاسم المبنى فى اشتراك الجنس ليست من تلك الامور **مبنى الاصل** اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فان قيل تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لخروج اسم الفاعل لانه مشابه بالمضارع وهو مبنى الاصل لان اصله مبنى وهو الماضى اوالاصل فى الافعال البناء وهذا بناء على ان المبنى اسم مفعول مضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله فيكون المعنى معنى اصله او مضاف الى الظرف فيكون المعنى فى الاصل قلنا هذا انما يرد لوكان اضافة المبنى الى الاصل لامية وليست كذلك بل هى بيانية وبين المبنى والاصل عموم وخصوص من وجه فوجد شرط اضافة البيانية واما اتحاد المضاف من المضاف اليه فليس بكلية بل هو بطريق التغليب والمبنى الاصل امور ثلثة اتفاقًا وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف والجملة عند صاحب المفصل فالاسم جنس شامل لكل من الاسماء وقوله المركب فصل خرج به الاسماء المعدودة المفردة وبقوله تركيبا يتحقق معه عامله خرج اسماء المعدودة المضافة كغلام زيد وبقوله لم يشبه مبنى الاصل خرج الاسماء المركبة مع تحقق العامل فيها التى ناسب باحد المناسبات الستة مع المبنى الاصل فان قيل الكافية ماخوذة من المفصل فلم ذكر المصؒ قيد التركيب ولم يذكره صاحب المفصل قلنا صاحب المفصل قد اعتبر فى كون الاسم معربا اصطلاحيا مجرد صلاحية الاسم للاعراب وذلك يحصل بانتفاء المشابهة وان كان الاسم غير مركب والمصؒ قد اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل وذلك لا يحصل الا بالتركيب فلذا اخذ المصؒ قيد التركيب فى تعريفه فان قيل لم عدل المصؒ عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا فى تعريفهم تقديم الشئ على نفسه لان الاختلاف لما كان عرضا من المعرب كان موضوعه آخر المعرب واذا كان تعريفا له كان موضعه مقدم المعرب فيلزم تقديم ما اختلف آخره الخ بما اختلف آخره الخ وذلك غير جائز وايضا تعريفهم غير جامع لافراده لانه لا يتناول الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عواملها ابتداء اذ هى معربة ولم يوجد الاختلاف فيها بل فيها حدوث الاعراب وانما اختار الجمهور ذلك التعريف لانه رسمى علامة له لا حقيقة له **وحكمه** اى من جملة احكام المعرب والآثار المترتبة عليه من حيث هو معرب فان قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب استغراقية او جنسية فيلزم الكذب لانه يكون بعض الاسماء المعرب بغير حكم لاختلاف كالاسماء المعدودة اذا ركبت مع عاملها ابتداء فحكمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا اضافة الحكم الى ضمير المعرب عهدية ولذا عبر الشارح عنه بكلمة من التبعيضية فيكون المعنى من حكمه فان قيل من التبعيضية تدخل على الجمع والحكم مفرد قلنا هذا المفرد بمعنى الجمع

فلذا قال الشارح من جملة احكامه اى بعض احكامه وزاد قوله جملة لتكون العبارة على وجه التفصيل بعد الاجمال ولاشك ان الاختلاف بعض احكامه واختار بيان حكم الاختلاف من بين سائر الاحكام اشارة الى وجه العدول من تعريف الجمهور للمعرب فان قيل الحكم بمعنى نسبة احدى الكلمتين الى الأخرى ايجابا وسلبا فيكون التقدير المعرب الاختلاف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الحكم عند النحوى بمعنى الاثر والمعنى المذكور عند المنطقيين ولذا قال الشارح وآثاره فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المعرب غير صحيح لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ فيضاف الى مؤثره والاختلاف صادر عن العامل لا عن المعرب قلنا تلك الاضافة لادنى مناسبة وهى ان هذا الاثر وان كان اثر العامل لكنه واقع ومرتب على المعرب فيكون من قبيل اضافة اثر المؤثر الى المؤثر فيه فان قيل لا نسلم ان حكمه الاختلاف لان الاختلاف غير موجود فى فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب وحكمه رفع والمفعول معرب وحكمه نصب والمضاف اليه معرب وحكمه جر لا الاختلاف فى الكل قلنا الاختلاف حكمه بقيد حيثية اى هو معرب من حيث هو معرب لا من حيث هو فاعل او مفعول او مضاف اليه ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب فان قيل التثنية والجمع معربان مع ان آخرهما وهو النون لم تختلف باختلاف العوامل بل مكسورة دائما فى التثنية ومفتوحة فى الجمع قلنا المراد بالآخر من حرف المعرب والنون فيهما ليست باخرهما بل هى كلمة مستقلة فان قيل ينتقض هذا الحكم بقولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فانه معرب ولم يختلف آخره وهو الدال قلنا الاختلاف فى الآخر اعم من ان يكون ذاتا او صفة وههنا وان لم يحصل ذاتا لكنه حصل صفة والاختلاف الذاتى تبدل حرف بحرف فى الاسم الذى اعرب بالحرف والاختلاف الصفتى تبدل حركة بحركة فى الاسم الذى اعرابه بالحركة فان قيل الاختلاف الذاتى منقوض بالتثنية والجمع فى حالتى النصب والجر لانهما معربان ولم يختلف آخرهما وهو الياء والاختلاف الصفتى منقوض بغير المنصرف لانه معرب ولم يختلف آخره فى حالتى النصب والجر بل هو بحالة واحدة وهى الفتحة وايضا بجمع المؤنث السالم فانه مكسور فى الحالتين قلنا الاختلاف الذاتى والصفتى كلاهما اعم من ان يكونا حقيقة او حكما وههنا وان لم يوجد حقيقة لكنه وجد حكما لان الياء بعد العامل الجار علامة الجر حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما والفتحة فى غير المنصرف بعد العامل الناصب علامة النصب حقيقة وبعد العامل الجار وعلامة الجر حكما والكسرة فى جمع المؤنث

فيكون التقدير اه فان قيل لو كان الحكم بمعنى النسبة يكون التعليل نسبة المعرب اختلاف قلنا عبارات الاستاذ العامة بحذف المضاف اى نسبة المعرب الاختلاف فان قيل فعلى لا يصح التفريع بقوله فيلزم الحمل لان النسبة ليست بذات قلنا مراد الاستاذ بالذات ليس مقابل العرض بل المراد بالذات بالامر به المبنى الذى هو الاختلاف المبدأ وحمل المبدأ على ما قام به لا يصح الا بالمواطات اعنى بدون واسطة ذو وله وفيه ۱۲

السالمؒ بعد العامل الناصب علامة النصب حکما فالحقیقی ما یکون الاعراب فی الاحوال الثلاثة مختلفا ولا یکون بعض الاحوال تابعا للبعض والحکمی ما لا یکون الاعراب فی الاحوال الثلاثة مختلفًا بل بعضها تابع للبعض **باختلاف العوامل** ای بسبب اختلاف العوامل الداخلة علیه فی العمل قلنا لا نسلم ان الاختلاف حکم المعرب لانه یوجد فی المبنی ایضًا کما اذا قال السائل اجاء زید فقال المجیب مَنُ بضم النون متابعة لضم زید وهکذا فی حالتی النصب والجر فان مَنُ مبنی واختلف آخره **باختلاف العوامل** ای المؤثرات وهی حرکات دال زیدٌ قلنا المراد بالعوامل العوامل الداخلیة علیه والحرکات الدال غیر داخلة علی مَنُ لان زیدا مذکور فی قول السائل ومَنُ مذکور فی قول المجیب فان قیل ینتقض بقولنا ان زیدا مضروب وانی ضربت زیدا وانی ضارب زید فان عامل زید مختلف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة ولم یختلف آخر زید قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی هذه الصور بل الاختلاف فیها فی الذات فان قیل الاختلاف فی العمل ایضًا موجود لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات قلنا المراد باختلاف العمل ان یعمل بعض منها خلاف الآخر من الرفع والنصب فان قیل العوامل جمع عامل لا یجمع علی فواعل قلنا لا نسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الکلمة لان العامل اما الاسم او الفعل والحرف وکلها کلمة او نقول ان فاعل الصفة لا یجمع علی فواعل والعامل جعل اسمًا عند النحوی لمأة اشیاء کما قال ناظم العوامل **لفظا او تقدیرا** فان قیل انهما منصوبان فبایُّ وجه نصبهما قلنا نصبهما علی التمیز عن نسبة یختلف الی آخره او منصوبان علی المصدریة **فان قیل** کیف یصح النصب علی المصدریة والفعل غیر مشتمل علیهما **قلنا** انهما بحذف المضاف ای اختلاف لفظ او اختلاف تقدیر ثم حذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه واعطی له اعراب المضاف واسم المضاف ولم یتعرض الشارح الی النصب علی الصفة بانه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف ای اختلافا لفظا وتقدیرا لانه یحتاج الی خلاف الاصلین حذف وهما الموصوف وجعل اللفظ بمعنی الملفوظ او المصدر فان قیل النصب علی المصدریة ایضًا محتاج الی خلاف الاصل وحذف المضاف قلنا فی الحال محذور آخر وهو لزوم الفصل بین الحال وصاحبه بقوله **باختلاف العوامل** وجواز الفصل مختلف فیه **فان قیل** لا نسلم ان حکم المعرب الاختلاف لعدم وجود الاختلاف لا فی العوامل ولا فی الاخر اذا رکب الاسماء مع عاملها ابتداء بل حکمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا ان للمعرب احکاما کثیرة احدها الاختلاف والحدوث حکم آخر من الاحکام التی لم تذکر فالحاصل ان الاختلاف خاصة غیر شاملة بجمیع الاسماء المعربة ثم اعلم ان الاختلاف فی آخر الاسم اما ذاتا او صفة وکل واحد منهما حقیقة او حکما وکل واحد منهما اما لفظا او تقدیرا فمثال الاختلاف الذاتی الحقیقی کما فی قولك جاءنی ابوك

م . لانها مؤثرات فی حرکات من لان اسم الاستفهام حرکاته موافقة لحرکات المستفهم عنه ۱۲

ورأيت اباك ومررت بابيك ومثال الذاتى الحكمى اللفظى كما فى التثنية والجمع ومثال الصفتى اللفظى الحقيقى
كقولك جاءنى زيد الخ ومثال الصفتى اللفظى الحكمى جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ومثال الذاتى
الحقيقى التقديرى جاءنى ابو القوم الخ ومثال الذاتى الحكمى التقديرى جاءنى مسلما القوم الخ ومثال الصفتى
الحقيقى التقديرى كما فى جاءنى فتى الخ ومثال الصفتى الحكمى التقديرى كما فى جاءنى موسىٰ ورأيت موسىٰ و
مررت بموسىٰ الاعراب ما حركة او حرف علة ساكنة وهو حرف مبانى بقرينة شهرة الاعراب انه حرف او
حركة اختلف آخره به من حيث هو معرب ذاتًا او صفة لفظا او تقديرا حقيقة او حكما فان قيل
تعريف الاعراب[1] غير مانع عن دخول الغير فيه لصدقه على العامل والمعنى المقتضى فان كلا منهما سبب
لاختلاف آخر المعرب وليسا باعراب قلنا كلمة ما عبارة عن حرف او حركة لا عن مطلق الشئ فخرج العامل
والمعنى المقتضى اذ هما ليسا بحرف او حركة فان قيل دخل فيه الحرف العامل لانه حرف يختلف آخر
المعرب به مع انه ليس باعراب قلنا المراد بالحرف الحرف العلة الساكنة او الحرف المبانى لا المعانى و
الحروف العاملة حروف معانية لا مبانية لكن هذا الجواب ضعيف لان كلمة ما فى التعريف جنس والمقصود
فى الاجناس العموم والشمول فالخروج بها غير مسلم فالاولى فى الجواب ان كلمة ما باقية على عمومه بمعنى
شئ ولا يدخل العامل والمقتضى فى التعريف اذ الباء فى قوله به سببية للاختلاف والمتبادر من السبب السبب
القريب والسبب القريب لاختلاف آخر المعرب اعراب لان العامل سبب لاختلاف آخر المعرب بالواسطتين
وهما المعنى المقتضى والاعراب والمعنى المقتضى سبب للاختلاف بواسطة واحدة وهو الاعراب والاعراب
سبب لاختلاف آخر المعرب بغير الواسطة فان قيل دخل فى تعريف الاعراب حركة غلامى لانه حركة
اختلف بها آخر المعرب لان اصله غلام مع انها ليست اعرابا قلنا قيد الحيثية مراد فى التعريف فيكون
التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب واختلاف الغلام بهذه الكسرة ليس من حيث هو انه معرب بل من
حيث انه قبل ياء المتكلم اذ الياء يقتضى الكسرة ما قبلها ولذلك صار الاعراب تقديريا فان قيل تعريف
الاعراب غير جامع لافراده لخروج الاعراب بالحركة لانه اعراب ولا يختلف به آخر المعرب وهو محل الاعراب
كما فى جاءنى زيد قلنا اختلاف آخر المعرب اعراب اعم من ان يكون ذاتا كما فى الاعراب بالحرف او صفة كما فى
الاعراب بالحركة وههنا وان لم يكن ذاتا لكنه صفة فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لخروج الاعراب
التقديرى اذ لا يختلف به آخر المعرب قلنا الاختلاف فى آخره اعم من ان يكون لفظا كما فى الاعراب اللفظى او
تقديرا كما فى الاعراب التقديرى فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لافراده لخروج اعراب غير المنصرف
والتثنية وجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم اذ لا يختلف به آخرها فى حالتى النصب والجر قلنا الاختلاف

---

[1] قوله فان قيل آه اقول فى الجواب عنه التعريف مانع لان المعنى الحقيقى والعامل وان بقيا فيما اختلف آخره به على تقدير بقاء كلمة ما على عمومه لكنهما خرجا بقوله ليدل على المعانى المعتورة عليه والضمير فى ليدل من تمام التعريف وله دخل فى المانعية ۱۲ مولوى عبد الحليم ۱۲

فی اٰخر المعرب اعم من ان یکون حقیقۃ وهو ما یکون فی الاحوال الثلاثۃ وبعضها لیس بتابع للبعض او حکما وهو ما لا یکون فی الاحوال الثلاثۃ بل یکون بعضها تابعًا للبعض کما فی هذہ الاسماء وانما هذہ یختلف اٰخرها اختلافا حکمیا لان الفتحۃ بعد العامل الناصب فی غیر المنصرف علامۃ النصب حقیقۃ وبعد الجار علامۃ الجر حکما والکسرۃ فی جمع المؤنث السالم والیاء فی التثنیۃ وجمع المذکر السالم بعد العامل الجار علامۃ الجر حقیقۃ وبعد العامل الناصب علامۃ النصب حکما للمناسبۃ بین النصب والجر فی الدلالۃ بالفضلۃ فان قیل قولہ لیدل لا یخلو اما داخل فی التعریف اولا فان کان داخلا فلا بد من بیان شیٔ محترز عنہ بہ لان القیود الماخوذۃ فی التعریفات للاحتراز وان کان غیر داخل فذکرہ ههنا مستدرک قلنا انہ غیر داخل بدلیل قول المصؒ فی امالی الکافیہ لیس هذا من تمام الحد وقولہ لیدل ظرف مستقر متعلق بوضع المقدر المفهوم من فحوی الکلام یعنی وضع الاعراب لیدل الخ فهذا جملۃ مستأنفۃ لا تعلق لها بالتعریف لکن هذا الجواب ضعیف لانہ متصل بالتعریف وایضًا الاصل فی الظرف ظرف لغو فالحق فی الجواب انہ داخل فی التعریف والقیود الماخوذۃ فی التعریفات لا یلزم ان یکون للاحتراز بل کثیرا ما تکون لفائدۃ اخری والفائدۃ فی ذکرہ التنبیہ علی فائدۃ اختلاف وضع الاعراب فکان السائل سئل ما الفائدۃ فی اختلاف وضع الاعراب فقال المصؒ لیدل الخ لانہ خارج عن الحد متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع المقدر اذ خروجہ عن الحد امر بعید اذ هو متصل بہ وتعلقہ بامر خارجی عنہ ایضًا بعید اذ الاصل فی الظروف الظرف اللغو واذا اجتمع البعدان یسمی لغایۃ البعد لیدل الاختلاف او ما بہ الاختلاف ففی تعدد المرجع اشارۃ الی اختلاف المذهبین مذهب المتقدم ومذهب المتاخر فمذهب المتقدم ان الاعراب عبارۃ عن نفس الاختلاف لان الاعراب ضد البناء والبناء عبارۃ عن عدم الاختلاف فیکون الاعراب عبارۃ عن الاختلاف ومذهب المتأخر ان الاعراب عبارۃ عن ما بہ الاختلاف اذ الاعراب علامۃ والاصل فی العلامۃ ان تکون محققۃ موجودۃ والمحقق الموجود ما بہ الاختلاف لا الاختلاف لکن المذهب الثانی اولی من الاول لانہ ان کان الاعراب نفس الاختلاف فیلزم وجود بعض الاسماء المعربۃ بدون الاعراب کما ان الاسماء المعدودۃ اذا رکبت مع عاملها ابتداء فهی معربۃ والاختلاف فیها لان الاختلاف عبارۃ عن تبدل حرکۃ بحرکۃ ولم یوجد فیها **علی المعانی** وهی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ ففی تفسیر المعانی بالفاعلیۃ الخ رد علی الشارح الرضی حیث قال ان المعانی عبارۃ عن کون الاسم عمدۃ وکون الاسم فضلۃ بلا واسطۃ او بالواسطۃ ووجہ الرد ان المعانی لو کانت عبارۃ عن کونین المذکورین یلزم التدافع فی کلامی المصؒ لان المفهوم من قولہ فی علی المعانی حینئذ یکون الکونین المذکورین والمفهوم من قولہ فالرفع علم الفاعلیۃ ان المعانی

عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة عليه** فان قيل الاعتوار اخذ جماعة شيئًا واحدا بعد الواحد لا بالاجتماع والاخذ متعد بنفسه فينبغى ان يقول المصّ المعتورة اياه بغير على فاجاب الشارح الهندى انه على صيغة اسم المفعول والقاعدة ان الفعل المتعدى وشبهه اذا اخذ منه المجهول او اسم المفعول يصير لازما فيصح تعديته بعلى لكن هذا الجواب ضعيف لان الاصل اسناد الفعل وشبهه الى الفاعل واذا كان المعتورة بصيغة اسم المفعول يلزم الاسناد الى المفعول وذا خلاف الاصل **فالحق** فى الجواب ان يقال انه بصيغة اسم الفاعل واما تعديته بعلى لتضمنه معنى الورود والاستيلاء وهما يتعديان بعلى كما يقال ماء ورد على النجس نجس واستيلاء المومنين على الكفار فكذا يتعدى الاعتوار بعلى والتضمين ما ذكر الفعل وشبهه ويراد منه معنى الفعل الآخر وشبهه بقرينة صلة الفعل الآخر ويوضع المتضمَن موضع المتضمِن ويكون المتضمِن من متعلقات المتضمَن فيكون التقدير على المعانى الواردة او المستولية على اسم المعرب اعتوارا اى سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل لم وضع الاعراب مختلفا ولم يجعل له علامة واحدة كالرفع فى الاحوال الثلاثة او النصب او الجر قلنا الاعراب علامة على المعانى المعتورة وهى متعاقبة متناوبة غير مجتمعة بعضها بعضها مع بعض فينبغى ان يكون علاماتها ايضًا متعاقبة متناوبة غير مجتمعة فى العلامة الواحدة فوضع نفس الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضعه مختلف لاختلاف تلك المعانى وبسبب ذلك الاختلاف وقع الاختلاف فى آخر المعرب فان قيل للاسم المحلة ثلاثة اوله واوسطه وآخره فلم خص الاعراب بالآخر۔ قلنا الاسم دال بالمسمّى والاعراب دال على صفة المسمى وهى الفاعلية الخ والصفة متاخرة عن الموصوف فالدال بالصفة ينبغى ان يكون مؤخرا عن الدال بالموصوف فان قيل لم اعل فى المعتورة مع وجود قاعدة الاعلال قلنا انه محمول على المتعاور ولم يوجد فيه قاعدة الاعلال فصحح فى المعتورة ايضا ووجه الحمل ان فى المعتورة فعل من الجانبين والموضوع لهذا المعنى باب التفاعل والاعراب فى اللغة ماخوذ من اعرابه اذا اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح او ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت **فان قيل** تسمية الاعراب الاصطلاحى بالاعراب بمعنى الاول صحيح لوجود المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى فان الاعراب الاصطلاحى ايضًا موضح للمعانى المقتضية للاعراب وبالمعنى الثانى غير صحيح لان الاعراب الاصطلاحى مصحح لا مفسد قلنا الهمزة فى الاعراب بالمعنى الثانى للسلب فيكون الاعراب بمعنى الثانى سلب الفساد ولا شك ان الاعراب الاصطلاحى مزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض والهمزة للسلب كما جاء فى قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم من ابغضنی فهو مؤمن ومن احبنی فهو کافر **وانواعه** ای انواع اعراب الاسم ثلثة. رفع. ونصب وجر فان قیل حصر انواع الاعراب فی هذه الانواع الثلاثة غیر صحیح لوجود نوع رابع للاعراب وهو الجزم **قلنا** اضافة الانواع الی الاعراب عهدیة والمعهود بها انواع اعراب الاسم والجزم نوع من اعراب الفعل **فان قیل** انواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره فان کان العطف مقدما علی الربط فیکون المجموع خبرا واحدا فینبغی ان یجری الاعراب علی جزء واحد لان مقتضی الاعراب واحد وهو الخبریة وایضا هذا مقام الحصر لابد من ادوات الحصر وان کان الربط مقدما علی العطف یلزم حمل الواحد علی المتعدد وذلک غیر جائز **فاجاب الشارح** الهندی ان انواعه مبتدأ والخبر محذوف وهو ثلاثة وقوله رفع ونصب وجر مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف تقدیره احدها رفع وثانیها الخ لکن هذا الجواب ضعیف اذ فیه یلزم حذف ارکان الکلام فالاولی فی الجواب ان یقال ان انواعه مبتدأ ورفع الخ خبره والعطف مقدما علی الربط والعطف اذا قدم علی الربط یکون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ویعبر عنها بلفظ واحد ولهذا قدر الشارح لفظ ثلثة واما اجراء الاعرابات الثلاثة علی کل جزء فلان کل جزء صالح للاعراب فلو اجری علی جزء واحد یلزم الترجیح بلا مرجح وایضا تقدیم العطف علی الربط من ادوات الحصر وان کان معنویا وانما انحصر الاعراب فی الانواع الثلثة لان الاعراب دال علی المعانی المعتورة وهی ثلاثة فالدال ایضا ثلثة وتختص هذه الاسماء بالحرکات والحروف الاعرابیة ویطلق الضمة والفتحة والکسرة علی الحرکات الاعرابیة والبنائیة الاول علی القلة والثانی علی الکثرة والضم والفتح والکسر بدون التاء مختص بالحرکات البنائیة فیکون بین الرفع والنصب والجر وبین الضم والفتح والکسر تباین وبین الرفع الخ وبین الضمة الخ بالتاء عموم وخصوص من وجه یقتضی ثلثة مادات فمادة الاجتماع الحرکات الاعرابیة ومادة الافتراق من جانب الرفع الخ الحروف الاعرابیة ومادة الافتراق من جانب الضمة الخ الحرکات البنائیة وبین الضمة بالتاء الخ والضم بغیر التاء الخ عموم وخصوص مطلق یقتضی مادتین فمادة الاجتماع الحرکات البنائیة ومادة الافتراق من جانب الضمة بالتاء الخ الحرکات الاعرابیة وسمی الرفع به لارتفاع الشفتین حین التلفظ به اولانه علامة الرفیع والعمدة وسمی النصب به لانتصاب الشفتین حین التلفظ به اولانه علامة لما ینتصب عن الکلام بل هو فضلة وسمی الجر به لانجرار الفک السفلی حین التلفظ به اولان عاملة یجر الفعل وشبهه الی مدخوله لما فرغ المصنف عن بیان تقسیم الاعراب الی الانواع شرع فی تقسیم الانواع الی مدلولاتها فقال **فالرفع** حرکة کان او حرفا فالفاء للتفصیل و

التعميم لدفع التوهم ارادة المحركات من الرفع لانها المتبادر منه **علم الفاعلية** اے علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما **فان قيل** العلم يجئ على معان ثلاثة بمعنى المكان المرتفع كما فى قوله تعالى فى البحر كالاعلام وهذا المعنى غير مستقيم فى هذا المقام وبمعنى ما وضع لشئ معين غير متناول غيره بوضع واحد وهذا المعنى غير صحيح لان علم الشئ يحمل عليه كما يقال هذا الرجل زيد ولا يصح الحمل ههنا فلا يقال الفاعل رفع لان الفاعل اسم والرفع حرف او حركة فلا يجئ الاتحاد فى الوجود بين المحمول عليه وهو شرط بينهما وايضا لا يصح حمله على الرفع لانه من قبيل اطلاق النقيض بالنقيض لان العلم اسم والرفع حركة او حرف وايضًا العلم قد يتناول الى غير مسماه باوضاع متعددة والرفع لا يتناول غير الفاعل اصلاً وبمعنى العلامة ولا يصح ارادة هذا المعنى لانه يلزم اخذ معنًى من معانى المشترك بدون القرينة وهو غير جائز **قلنا** المراد به العلامة والقرينة عليه تعذر المعنيين الأُخريين. **فان قيل** المتبادر من الياء فى الفاعلية الياء النسبتية وهى ما تؤل بالمنسوب والمنسوب يقتضى الموصوف والمنسوب والمنسوب اليه فالمنسوب موصوفه والمنسوب اليه ما يكون ملحقا به الياء فيكون التقدير علم الشئ المنسوب الى الفاعل والشئ المنسوب الى الفاعل فعل او شبهه فالرفع علامة لهما والامر ليس كذلك. **قلنا** الياء والتاء مصدريتان وهو ما يجعل ملحوقهما خبرا للكون المحذوف فيكون التقدير علامة كون الشئ فاعلا **فان قيل** لما كان الرفع علامة الفاعل فلا يصح ايراده فى باقى الاسماء المرفوعة **قلنا** الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والاول ما يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من الكلام والثانى ما يكون احدهما كالمبتدأ والخبر واسم ما ولا **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يقول فالرفع علم الفاعل بدون الياء والتاء **قلنا** المتبادر من الفاعل ذاته وذاته فى جاءنى زيد موجود فى رأيت زيدًا ايضًا والرفع غير موجود فعلم ان الرفع علامته وصف الفاعلية وهذا الوصف لا يحصل الا بالحاق الياء والتاء المصدرية **والنصب** حرف او حركة **علم المفعولية** علامة كون الشئ مفعولاً حقيقةً او حكمًا الاول كالمفاعيل الخمسة والثانى الملحقات بها فى الفضلية اے عدم كونها مسندا او مسندا اليه كالحال والتميز **والجر** حركة او حرفا **علم الاضافة** اے علامة كون الشئ مضافا فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف و المضاف اليه وهى امر معنوى والجر يجرى على امر لفظى فكيف يكون الجر علم الاضافة قلنا الاضافة مصدر مبنى للمفعول فالمراد به المضاف اليه وهو امر لفظى **فان قيل** المضاف اليه ذات وذاته فى غلام زيد كائن فى جاءنى زيد والجر فيه غير موجود **قلنا** المضاف اليه كون الشئ مضافا اليه فالمراد بالاضافة كون الشئ مضافا اليه لا صرف الوصف ولا صرف الذات ولا يراد منه كون الشئ مضافا لان الجر مقابل للرفع والنصب فمحله ايضًا مقابل لمحلهما والمقابل لمحلهما هو المضاف اليه لا المضاف اذ المضاف يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فان

قيل التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلو عن نكتة فما النكتة فى الحاق الياء المصدرية بالفاعل و المفعول لا بالاضافة **قلنا** ان الاضافة مصدر بنفسها فلم تحتج الى الحاق الياء والفاعل والمفعول ليسا بمصدرين فمصدريتهما لا تحصل الا بالحاق الياء والتاء وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل باعتبار الانواع لانه نوع واحد والنصب خفيف و المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة سوى الجر فجعل علامة له **والعامل** اى عامل الاسم لفظيا كان او معنويا **ما به يتقوم المقتضى للاعراب** اى شئ بسببه يحصل معنى من المعتورة على المعرب المقتضية لاعرابه كما فى جاءنى زيد جاء عامل حصل به معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيتُ زيدًا عامل حصل به معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها۔ وفى مررت بزيد الباء عامل حصل به معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها۔ **فان قيل** تعريف العامل غير جامع لافراده لخروج عامل المضارع عنه اذ لم يحصل به فى المضارع معنى من المعانى **قلنا** اللام فى العامل عهدية والمعهود بها عامل الاسم بقرينة البحث فان قيل تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوى والمراد من العامل لفظى لانه قوى قلنا العامل اعم لفظيا كان او معنويا اذ حصل به كون الشئ مسندًا او الآخر مسندًا اليه وهذا المعنى هو المقتضى لرفع الشيئين فان قيل ما النكتة فى تقديم الجار والمجرور على الفعل المتعلق فى تعريف العامل وفى التاخير من الفعل فى تعريف الاعراب قلنا حصول المعنى المقتضى مختص بالعامل فقدم الجار و المجرور ليدل التقديم على الحصر والاختصاص لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص واختلاف آخر المعرب غير منحصر فى الاعراب اذ يحصل بالعامل والمعنى المقتضى ايضًا فلم يتقدم الجار والمجرور على الفعل كيلا يدل على حصر الاختلاف فى الاعراب **فان قيل** يتقوم من القيام ونسبة القيام تكون الى ذوات الاجسام والمعنى ليس من ذوات الاجسام **قلنا** يتقوم بمعنى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه حرف المضارعة اذ هو شئ حصل به معنى فى المضارع وهو مشابهة باسم الفاعل فى عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مقتضى لاعراب المضارع وليس بعامل قلنا اللام فى المعنى للعهد الذهنى والمعهود بها معنى من المعانى المعتورة وذلك المشابهة ليس منها لما فرغ المصنف من بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى انواع الاسم المطلق شرع فى بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى الانواع المقيدة بالحركة او بالحرف او بالحقيقة او بالحكمى باعتبار مواضع مختلفة من الاسم فقال **فالاسم المفرد** فالفاء لتفصيل

المحل الذى لم تكن مثنى ولا مجموعا لا لفظاً ولا معنى **المنصرف** لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل
المفرد مقابل للمضاف فينتقض به اذ المضاف ايض معرب بهذا الاعراب كما فى جاءنى عبد الله الخ قلنا ان المفرد
مقابل للامور الاربعة مقابل لمطلق المركبات كما فى تعريف الكلمة ومقابل للمضاف وشبهه كما
فى بحث المنادى ومقابل للجملة كما فى بحث التميز ومقابل للتثنية والجمع وههنا مقابل لهما بقرينة
قوله فيما بعد المثنى الخ **فان قيل** ينتقض هذه القاعدة بالاسماء الستة لانها مفردات بهذا
المعنى بانها لم تكن مثنى ولا مجموعة ولم تعرب بهذا الاعراب **قلنا** المراد من المفرد المفرد لفظا ومعنى
والاسماء الستة وان كانتا مفردة لفظاً لكنها مثناة معنى لكون معانيها منبئة عن التعدد كالتثنية
والجمع والجمع المكسر بناء واحده احترز به عن الجمع السالم لان اعرابه ليس كذلك المنصرف
لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه **فان قيل** توصيف الجمع المكسر غير صحيح لان التكسير فى المفرد
لا فى الجمع **قلنا** هذا نعت بحال متعلق الموصوف لا بالموصوف والنعت بحال المتعلق ما يكون المعنى
النعتى ثابتا فى متعلق الموصوف ولا شك ان التكسير ثابت فى بناء واحد الجمع والواحد من متعلقات
الجمع **فان قيل** مبنى المتون على الاختصار فينبغى ان يقول المص فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان
قلنا لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى وهو المعطوف يعرب بالضمة
رفعاً اى حالة رفع **والفتحة** نصباً اى حالة نصب **والكسرة** جراً اى حالة جر او اعراب رفع واعراب
نصب واعراب جر او حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى
ان يكتفى المص بالضمة والفتحة والكسرة **قلنا** لم يكتف بذلك لئلا يتوهم بنائهما لانهما تستعمل فى الحركات
البنائية ايض فضم قوله رفعا الخ لدفع التوهم **فان قيل** ينبغى ان يقول بالرفع والنصب والجر **قلنا**
لم يقل كذلك لئلا يتوهم اعرابهما بالحروف لانها تستعمل فى الحروف الاعرابية ايض **فان قيل** ان قوله
رفعا ونصبًا منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأى وجه نصب **قلنا** نصبها على الظرفية فان قيل القول
على الظرفية غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والرفع الخ ليس منهما قلنا نصبها على الظرفية على
تقدير مضاف اى حالة رفع الخ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه
او نقول نصبها على المصدرية فان قيل نصبها على المصدرية غير صحيح لان الشرط فى المصدر ان
يشتمل المعنى المذكور عليها من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا الفعل المذكور مشتمل بالاعراب لا
بالرفع الخ قلنا نصبها على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف اى اعراب رفع الخ ثم حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه **او نقول** نصبها على الحالية فان قيل النصب على الحالية

غير صحيح لان الحال محمول على ذي الحال ولا يصح الحمل ههنا لانهما اسمان والرفع والنصب والجر الحروف الاعرابية والحركات الاعرابية وايضًا لا تحصل المطابقة بين الحال وذي الحال في التثنية والافراد قلنا انها حالة من الضمير المستكن في الظرف الراجع اليهما لكن المصدر بتاويل اسم المفعول فيكون التقدير حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين وانما خص هذا النوع من الاعراب بهذين النوعين من الاسم لمناسبة هذا الاعراب بهذين الاسمين في الاصالة لان المفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر اصل بالنسبة الى الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغاير بين المفردات والجموع والتغاير التام موجود في الجموع المكسرة والمفردات لا بين المفردات والجموع السالمة لصحة بناء واحدها فيها وهذا الاعراب ايضًا اصل من وجهين الاول ان هذا الاعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف لان الاعراب علامة والاصل في العلامات ان تكون خارجة عارضة والاعراب بالحركة خارج وعارض والحرف والثاني ان هذا النوع من الاعراب مختلف في الاحوال الثلثة وليس البعض تابعا للبعض والاصل في الاعراب ان تكون كذلك فاعطى اصل الاعراب للاصل من الاسم **جمع المؤنث** السالم بناء واحده المصطلح في اصطلاح النحاة منصرفا او غير منصرف لان اعرابه هو المذكور في المتن حين الانصراف كما في مسلمات جمع مسلمة او عدم الانصراف كما سمي بمسلمات امرأة واحدة **فان قيل** ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست بجمع المؤنث لتذكير مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب وسنون وارضون وقلون وثبون كل واحد منها جمع المؤنث السالم لتانيث مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بجمع المؤنث السالم ما هو في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا فدخل المرفوعات الخ وخرج سنون الخ يعرب **بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا** وانما اعرب جمع المؤنث السالم بهذا النوع من الاعراب لانه فرع جمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا في جمع المؤنث السالم ليجري الفرع على وتيرة الاصل **فان قيل** لما اعرب جمع المذكر السالم من الحروف والمؤنث السالم من الحركات فيلزم مزية الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف قلنا اعراب الحركة في جمع المؤنث السالم للضرورة وعدم وجدان حرف صالح للاعراب في آخره وفي اجتلاب حروف آخر في آخره للاعراب زيادة التكليف **او نقول** الاعراب بالحركة اصل في المفردات وفي الجموع الاعراب بالحرف اصل فيكون المذكر معربًا باصل الاعراب والمؤنث بفرعه **غير المنصرف** بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرًا فالجر فيه تابع للنصب

لانه مشابه للفعل فى وجود الفرعيتين كما وجد فى الفعل فرعيتان افتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر كذلك فى غير المنصرف اذا وجد العلتان وجد فيه الفرعيتان لان لكل علة فرعية فيشبه الفعل فى وجود الفرعيتين لما فرغ المص من بيان الاعراب بالحركة حقيقة او حكما شرع فى بيان الاعراب بالحروف وقدم الاسماء الستة على سائر مواضع الاعراب بالحروف لان الاعراب فيها حقيقى و الباقى حكمى والحقيقى اولى بالتقديم من الحكمى فقال **اخوك وابوك حموك** **فان قيل** التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلو عن النكتة فما النكتة فى اضافة حموك الى الكاف المكسورة الباقى الى المفتوح **قلنا** الحَمُ قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة وضمير المرأة مكسور **وهنوك** والهَنُ عبارة عن العورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة نحو فلان وسيع الدبر وطويل الذكر والفاعلية والمفعولية والزنى والسرقة وغير ذلك **وفوك** اجوف واوى اصله فوهٌ بدليل جمعه بالافواه فحذف الهاء حذفا غير قياسى فبقى الكلمة المعربة بالحرفين آخرها واو ضعيف ابدلت بالميم لمناسبة بينهما فى الشفوية لانه لو لم تبدل بالميم لابدلت بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحذف لالتقاء الساكنين وهو التنوين فتبقى كلمة معربة بالحرف الواحد وذلك غير جائز فلما اضيف حذف التنوين ورد الميم الى الاصل وهو الواو لزوال علة الابدال بالميم وهى خوف الحذف كما عرفت فصار الواو اعرابا وضم ما قبل الواو لمناسبة الواو **وذو مال** وهو لفيف مقرون اصله ذَوَوٌ على وزن فرس حذف الواو الاخيرة تخفيفا فصار ذَوَ ثم اسكنت الواو للخفة لكثرة الاستعمال ثم عوض عن التغير الكثير فيه الحركة القوية وهى الضمة وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لان ذو وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم الجنس **مضافة الى غير الياء المتكلم** فان قيل ان قوله مضافة منصوب وللنصب طرق كثيرة فباى وجه نصبت قلنا نصبها على الحالية عن الاسماء الستة **فان قيل** الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والاسماء وقعت فى التركيب مبتدأ **قلنا** انه حال عن الضمير المستكن فى الظرف الراجع الى المبتدأ **فان قيل** فعلى هذا يلزم تقديم الحال على العامل المعنوى لان الظرف عامل معنوى **قلنا** لا نسلم ان الظرف عامل معنوى لان العامل المعنوى ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام بل هو مفهوم من فحوى الكلام ومتعلقات الظروف من المقدرات فيكون الظرف عاملا لفظيا والتقديم عليه جائز كما هو مذهب الشارح الجامى وان سلم انه عامل معنوى كما هو مذهب المص لان العامل المعنوى عنده ما لا يكون له حصة فى اللفظ ولا شك ان المتعلق ليس له حصة فى اللفظ **فنقول** العامل المعنوى على قسمين ظرف وغير ظرف فالحال لا تتقدم على العامل المعنوى

غير الظرف بالاتفاق فلا يقال قائما هذا زيد وفي الظرف اختلاف بين سيبويه واخفش فسيبويه لا يجوزه اصلا لان العامل المعنوي ضعيف فلا يتقدم معموله عليه وايض يلزم الاضمار قبل الذكر ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه ح لا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضًا حصل له قوة بالاعتماد على المبتدأ فعبارة المص رح محمولة على مذهب الاخفش او نقول عبارة المص محمولة على التقديم والتاخير ولذا اخر الشارح الحال عن الظرف وانما قيد اعرابها على الاضافة لان مفرداتها تعرب على الحركات الثلث في الاحوال الثلث وقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو اضيفت الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات التقديرية **بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا** **فان قيل** ينتقض هذه القاعدة بمصغراتها وتثنيتها ومجموعها بالجمع السلامة لانها من الاسماء الستة ولم تعرب بهذا النوع من الاعراب **قلنا** اعرابها كما كان مقيدًا بقيد الاضافة كذلك مقيدا بقيد موحدة او مكبرة لان اعراب المثنى والمجموع منها كاعراب باقي التثنيات والمجموع واعراب المصغرات منها بالحركات لان ما بعد ياء التصغير يكون متحركا وجوبًا لاتمام وزن فعيل وحرف الاعراب ساكن وجوبا فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في العبارة فلم لم يصرح بها قلنا لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة ولم يكتف في قيد الاضافة بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اعرابها بهذا الاعراب بالاضافة الى الكاف والامر ليس كذلك كما في ابو زيد وابوه **قلنا** لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضًا بالحروف لئلا يلزم بين الاحاد وبينهما منافرة ووحشة تامة مع ان بينهما مناسبة في الاشتقاق وانما اختاروا لدفع الوحشة الاسماء الستة لا زائدة منها ولا ناقصة لان لكل من التثنية والجمع احوالا ثلثا فجعل في مقابلة كل حال اسمًا على حدة وانما اختص بهذا الدفع هذه الاسماء الستة دون غيرها لمشابهتها بالمثنى والمجموع في معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها **فان قيل** كما وجد الحرف الصالح للاعراب في اواخرها كذلك وجد في آواخر سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم مع انها ليست بمعربة بهذا الاعراب بل هي معربة بالحركات **قلنا** اعادة المحذوف مسموع عن العرب عند الاعراب فيها لا في غيرها **فان قيل** عبارة المص مشتمل على اللغو والاستحالة فلان قوله اخوك الخ ذكرت بالواو فالحكم عليها بالواو لغو وبالالف والياء محال **قلنا** الاسماء الستة معربة بهذا الاعراب مع قطع النظر عن خصوصية الواو والكاف اذ ربما يحكم على فرد معين ويراد به الحكم على نوعه كما تقول زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع **المثنى** اي ما صدق عليه لفظ المثنى او ما يلحق بالمثنى وهو **كلا وكلتا مضافا الى مضمر** اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر فان قيل المراد من المثنى اما لفظه او ما صدق عليه لفظ فالاول معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

لكن حركاته تقديرية فى آخره الف مقصورة غير قابل للحركة وان كان الثانى فذكر كلا واثنتان مستدرك اذ هما ايضًا ما صدق عليه لفظ المثنىٰ **قلنا** المراد به ما صدق عليه لفظ المثنى وكلا الخ ليس من افراد المثنى لان معناهما وان كانت معنى التثنية لكن لهما مفرد من لفظهما وللمثنى مفرد من لفظه بل هما من ملحقاته **فان قيل** مضافا حال والحال اذا وقع بعد المعطوف والمعطوف تكون حالا منهما فلا يتحقق المطابقة بين الحال وذى الحال فى الافراد والتثنية وايضًا يفهم منه ان اعراب المثنىٰ بهذا النوع من الاعراب مقيد بقيد الاضافة والامر ليس كذلك **قلنا** انه حال من كلا فقط **فان قيل** الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وكلا مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ **قلنا** ان كلا فى اللفظ وان وقع مبتدأ لكنه مفعول مالم يسم فاعله فى المعنى لفعل معنوى يفهم من فحوى الكلام فيكون التقدير ويعرب المثنىٰ وكلا او حال عن الظرف قدم على مذهب الاخفش ويلى الى متعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم فى صورة التاخير وانما قيد اعراب كلا بقيد الاضافة لان لكلا اعتبارين اعتبار لفظه واعتبار معناه فباعتبار الاول مفرد اذ ليس له مفرد وباعتبار الثانى مثنىٰ اذ معناه مثنىٰ فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل فروعى فيه جانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن حركاته تقديرية اذ فى آخره الف ساكن غير قابل للحركة سقطت لالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع فروعى جانب معناه الذى هى الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع **واثنان واثنتان بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا جمع المذكر السالم** بناء واحده المصطلح فى اصطلاحهم وملحقاته **وهى اولو** جمع ذو لا عن لفظه **وعشرون واخواتها** اے نظائرها السبع **بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرا** **فان قيل** اعراب جمع المذكر غير متناول لافراد جمع المذكر اذ خرج المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اذ هى جموع مذكر لتذكير مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذ النوع من الاعراب ومتناول لافراد جمع المؤنث لتانيث مفرداتها مع انها معربة بهذ النوع من الاعراب **قلنا** المراد بالجمع المذكر السالم هو المصطلح وهو ما جمع بالواو والنون سواء كان مفرده مذكرا نحو مسلمين جمع مسلم او مؤنثا نحو سنين جمع سنة **فان قيل** المراد بالجمع المذكر افراده لا لفظه فذكر اولو وعشرون مستدرك لانهما ايض من الجموع **قلنا** لا نسلم انهما من الجموع بل هى من ملحقات الجموع اذ لا مفرد لها من لفظهما **فان قيل** لا نسلم انه لا مفرد لها اذ عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة **قلنا** لا نسلم ان عشرين جمع عشرة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير من المفرد وليس ثلاثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق ثلثين على

التسعة اذ هي ثلثة مقادير من المفرد وايضًا هذه الالفاظ تدل على عدد معين وليس تعين العدد في الجموع فان قيل لما عرب التثنية والجمع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب بالحركة قلنا انهما فرعان لواحد والاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب وايضًا في آخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما فان قيل اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي الواو ونصبهما بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان الحروف ثلثة ولكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فيكون المجموع ستة احوال فلو اعطى كل الحروف للتثنية فبقي الجمع بلا اعراب ولو اعطى لهما لوقع الالتباس بينهما فقسمت الحروف عليهما بان اعطوا الالف للتثنية حالة الرفع لانه الضمير المرفوع في تثنية الافعال نحو ضربا يضربان واعطوا الواو للجمع حالة الرفع لان الضمير المرفوع في جمع الافعال نحو يضربون وضربوا واعطوا الياء لهما حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بحركة ما قبل في التثنية لخفة الفتحة وكثرة استعمال التثنية وكسروا ما قبل الياء في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا حالة نصبهما على حالة جرهما لمناسبة بين النصب والجر في الدلالة على فضلة في الكلام لما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع اللفظي والتقديري الذين اشير في تقسيمه اليهما بقوله لفظًا او تقديرًا فيما سبق وقدم التقديري لانه اقل مواضع ثم بين اللفظي بقوله واللفظي فيما عداه اختصارًا في الكلام فقال التقديري اے تقدير الاعراب فيما اے كائن في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه وامتنع ظهوره في لفظه **فان قيل** ان التقدير موجود في قوله تعالى وَاسْئَلُوْا الْقَرْيَةَ اے اهل القرية مع ان تعذر الاعراب غير موجود وايضًا البحث عن مطلق التقدير مستلزم للخروج عن البحث **قلنا** اللام ههنا والمعهود بها تقدير الاعراب لا غير او عوض عن حذف المضاف اليه اے تقدير الاعراب وانما جعل الشارح عبارة المص من حذف المضاف اليه لا من قبيل حذف الموصوف اے الاعراب التقديري كما فعله بعض الشارحين لان في تقدير الشارح حذف المضاف اليه فقط وفي تقديرهم حذف الموصوف وياء النسبة والقلة في الحذف اولى من الكثرة **فان قيل** كلمة ما عامة بمعنى شئ فيتناول مبني الاصل فان الاعراب فيه متعذر وليس بمقدر **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم المعرب بقرينة البحث ومبني الاصل ليس باسم معرب **فان قيل** ضمير تعذر لا يخلو اما راجع الى ما الموصولة او الاعراب فعلى الاول يلزم فساد المعنى وعلى الثاني بقي الصلة بلا عائد الى الموصول **قلنا** الضمير راجع الى الاعراب والعائد الى الموصول محذوف تقديره تعذر الاعراب فيه فان قيل التعذر ما يكون الوصول اليه بكلفة ومشقة فالمثال لا يطابق المثل

لان فی مثل عصا وغلامی لا یمکن الوصول الی الاعراب مطلقا وایضا ذکر الاستثقال بعد التعذر مستدرک لانهما بمعنی التعسر قلنا المراد بالتعذر الامتناع تحصل المطابقة بین المثال والممثل وایضا لم الامتناع فی الاستثقال **فان قیل** لما امتنع الاعراب فیهما فینبغی ان یکونا مبنیین **قلنا** الممتنع فیهما ظهور الاعراب فی لفظهما لا تقدیره والمبنی ما امتنع فیه کلاهما **کعصا** والمراد به کل اسم کان فی آخره الف مقصورة ... موجودة کالعصی او محذوفة لالتقاء الساکنین کعصًا وانما قدر الاعراب فیه لان الالف ساکن وضعًا لا یقبل الاعراب فی الصورتین **وغلامی** والمراد به کل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم ففیه مذاهب ثلثة الاول انه معرب بالاعراب التقدیری حالة الرفع والنصب واللفظی حالة الجر والثانی انه مبنی والمختار عند المص بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلها ولذا قال **مطلقا** ای فی الاحوال الثلث لانه لما اشتغل آخر المضاف بالکسرة لمناسبة الیاء قبل دخول العامل امتنع ان یدخل علیه حرکة اخری لتعذر دخول العامل علیه موافقة للکسرة او مخالفة لها لئلا یلزم اجتماع حرکتین مختلفین ذاتا او صفتا علی واحد وهو غیر جائز **او استثقل** ای تقدیر الاعراب فی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه وذلک الاستثقال فی الاسم المعرب الذی کان فی آخره یاء مکسور ما قبلها سواء کانت الیاء محذوفة بالتقاء الساکنین **کقاض** او غیر محذوفة کالقاضی **رفعا وجرا** ای فی حالتی الرفع والجر فالنصب علی الظرفیة لا فی حالة النصب لان الضمة والکسرة تثقلان علی الیاء دون الفتحة لانها خفیفة **فان قیل** تعذر الاعراب فی مثل عصا واستثقاله فی مثل قاض لا یخلو اما قبل الاعلال او بعد الاعلال فعلی الاول ینبغی ان یکون الاعراب فی کلیهما مستثقلین اذ فی آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو یقبل الحرکة الا ان الاعراب ثقیل علیه وعلی الثانی یلزم ان یکون فی کلیهما متعذرا لان الیاء غیر ملفوظة فی قاض فلا فرق بین عصا وقاض فالحکم بالتعذر فی عصا وبالاستثقال فی قاض تحکم عه **قلنا** ان التقدیر للتعذر فی مثل عصا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال ای قبل الحذف فالالف غیر قابل للحرکة فیکون متعذرا واما بعد الاعلال فالمحذوف کالملفوظ والتقدیر للاستثقال فی قاض ایضا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان الرفع والجر ثقیل علی الیاء واما بعد الحذف فلان المحذوف کالملفوظ **ونحو مسلمی فان قیل** ان قوله مسلمی معطوف علی قاض فیدخل تحت الکاف فیکون کلمة نحو مستدرک لاتحاد معناهما **قلنا** انه معطوف علی مجموع قوله کقاض فلا یکون تحت الکاف

عه قوله ان التقدیر الخ اقول ان المراد بالتعذر والاستثقال وقت دخول العامل یعنی حین توجه الاعراب ودخول العامل علی عصا بعد الاعلال وعلی قاض قبل الاعلال لان موجب الاعلال فی عصا مطلق الحرکة وهی لا تتوقف علی العامل بل هی مقدمة علی العامل وموجب الاعلال فی قاض خصوصیة الحرکة اعنی الضمة والکسرة وخصوص الحرکة مخصوص علی اخصل ...

مولانا عبد الحکیم

فلا يلزم الاستدراك **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يعطف مسلمى على قاض بدون نحو موافقا لقوله كعصا وغلامى **قلنا** فى زيادة نحو اشارة الى ان هذا النوع من الاعراب التقديرى من جهة الاستثقال مغاير عما قبلها لان قاض من قبيل الاعراب بالحركة وهذا من قبيل الاعراب بالحرف فتقدير الاعراب للثقل على قسمين قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف واما تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولذا لم يجد فيه لفظ التشبيه والمراد بمسلمى كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم **رفعاً** فالتقدير فيه فى حالة الرفع دون النصب والجر فلان فى حالة الرفع اصله مسلموى اجتمع الواو والياء والاول منهما ساكن فانقلبت الواو ياءً وادغمت الياء فى الياء والقلب يخرج الشئ عن حقيقته وفى حالة النصب والجر ادغام الياء فى الياء والادغام لا يخرج الشئ عن حقيقته لان الياء المدغمة تسمى ياءً بعد الادغام ولم يذكر المصؒ تقدير الاعراب بالحرف فى الاحوال الثلاث كما فى جاءنى ابو القوم الخ لقلته واللفظى اى الاعراب المتلفظ به كائن فيما اى فى الاسم الذى عداه اى سوى المذكور من مواضع التعذر والاستثقال **فان قيل** تخصيص الاعراب اللفظى بما عدا المذكور غير صحيح لان الاعراب اللفظى كما يكون فى غير المذكور كذلك يكون فى المذكور لان الاعراب اللفظى اعم من ان يكون حقيقة كما فى غير المذكور او حكماً كما فى المذكور لان الضمة والفتحة والكسرة المفروضة فى المذكور لفظا حكميا لدلالتها على الفاعلية الخ **قلنا** ان الاعراب اللفظى يطلق على الحقيقى والحكمى اذا لم يؤول باسم المفعول واذا اول باسم المفعول يراد منه الحقيقى لاصطلاحهم فلذا قال الشارح المتلفظ به واول باسم المفعول المؤيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما بين تعريفه **فان قيل** ضمير ما عداه البارز راجع الى التعذر والاستثقال لا الى كلمة ما تعربهما فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** انهما مأول بتاويل ما ذكر وهو مفرد لما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة غير المنصرف يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها فاكتفى بتعريف غير المنصرف فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما مع استجماع شرائطهما فيه اثرا **فان قيل** كلمة ما عامة بمعنى شئ فدخل فى التعريف ضربت لوجود العلتين فيه وهما التانيث والوصف وهو الضرب وليس غير منصرف **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم وضربت فعل **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول حضار وتمار الاسمين لوجود العلتين اى التانيث والعلمية فيهما مع انهما ليسا غير منصرفين **قلنا** ان المراد من الاسم الاسم المعرب وهما مبنيان **فان قيل** تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول المنصرف لانه دخل فيه قائمة لوجود العلتين فيهما وهو التانيث

والوصفية مع انها منصرف لا غير منصرف **قلنا** المراد بالعلتان العلتان المؤثرتان والتانيث بدون العلمية غير مؤثرة **فان قيل** لما وجد فی الاسم العلتان المؤثرتان فتوصيفهما بالمؤثرتان يدل على ان كل واحد منهما مؤثر فی منع الصرف فينبغی ان يكتفی وجود احدهما **قلنا** المراد بالمؤثرتان باجتماعهما لا بانفرادهما **فان قيل** تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه نوح ولوط لانه اجتمع فيهما علتان مؤثرتان بالاجتماع وهما العجمة والعلمية مع انهما منصرفان **قلنا** المراد بالعلتان المؤثرتان مع استجماع شرائطهما والشرط للعجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وهو غير موجود فيهما **فان قيل** لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة شرط للعجمة لانها توجد بدونهما كما فی نوح ولوط ووجود المشروط بدون الشرط محال **قلنا** ان هذين الشرطين شرطان لتاثير العجمة فی منع الصرف لا لذات العجمة **من تسع** اے من علل تسع قدر الشارح رح الموصوف لتسع اشارة الى ان هذه العبارة من قبيل التركيب التوصيفی وهو قوله او علة واحدة ورد على الشارح الرضی فانه جعله من قبيل التركيب الاضافی ای تسع علل ووجه الرد مخالفة... العبارتين **او علة واحدة منها** اے من تسع علل **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما** بان تؤثر احدها تاثيرهما **فان قيل** نسبة تقوم الى العلة الواحدة غير صحيح لان القيام ينسب الى ذی الاجسام والعلة من قبيل الاعراض **قلنا** المراد بالقيام التاثير لا المكث بالقدمين المستعمل فی ذی الاجسام **وهی** اے العلل التسع مجموع ما فی هذين البيتين **فان قيل** ضمير هی راجع الى العلل التسع مبتدأ وعدل الى آخره خبره فان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل اخبار المتعددة على الواحد من حيث اللفظ وذلك غير جائز وايضا المقام مقام الحصر فلابد من ادوات الحصر وايضا ينبغی ان يجری الاعراب على جزء واحد لاتحاد مقتضی الاعراب وهو الجزئية وان كان الربط مقدمًا على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد من حيث المفهوم **قلنا** الخبر محذوف وهو قوله مجموع ما فی هذين البيتين وقوله عدل الخ خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير وذلك المجموع ع:

عَدلٌ وَوَصفٌ وتانيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا اَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهٰذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ
واولهما مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبٌ

فان قيل كلمة ثم للتراخي فيعلم منه ان علية الجمع والتركيب بعد العلل السابقة وليس كذلك **قلنا** العدول في هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي لان بتقدير الواو يلزم نقصية المصرع الثاني عن الاول **فان قيل** ان زائدة اما بالرفع صفة النون او بالنصب حال منه لا سبيل الى كل واحد منهما اما الى الاول فلعدم المطابقة بينهما في التعريف والتنكير واما الى الثاني فلان الحال اما عن الفاعل او المفعول والنون لا فاعل ولا مفعول فاجاب الشارح الهندي انه مرفوع على انه صفة النون واللام زائدة بقرينة تنكير اخواته لكن هذا الجواب ضعيف لان القول بزيادة اللام خلاف الظاهر لانه خلاف وضع اللام فالاولى في الجواب انه منصوب حال من النون وهو في اللفظ خبر لكنه فاعل معنى لفعل معنوي وهو تمنع يفهم من البيت السابق موانع الصرف الخ فيكون التقدير تمنع النون الصرف حال كونها زائدة قال صاحب غاية التحقيق ان قوله الف مرفوع على انه فاعل ظرف او مبتدأ خبره الظرف المقدم والفعلية او الاسمية حال من النون او من ضمير زائدة فرد الشارح بانه على التوجيه يفهم زيادة النون فقط لا الالف والحال انهما زائدتان ولذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين فالاولى ان يجعل الالف فاعلا لزائدة والظرف متعلق بزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما حسما لان القاعدة اذا ذكر في موضع اسم مشتق يجري على الغير ثم ذكر الظرف وما بعده اسم فاعله اريد به اشتراك ما بعد الظرف لما قبل الظرف وتقدم ما بعد الظرف لما قبل الظرف في وصف منه المشتق كما في قولك جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فان هذا المثال يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه على زيد في هذا الوصف وانما اريد هذا المعنى لان قبل تقتضي المجانسة بين الشيئين كما في قولهم زيد قبل عمر وعلم زيد قبل علم عمر ففي الاول المجانسة في الذات وفي الثاني المجانسة في الوصف ولا مجانسة بين زيادة الالف والنون فلوحظ مع النون وصف الزيادة ايضًا ليحصل المجانسة وقوله وهذا القول تقريب اورد لفوائد ثلثة الاول ترغيب الطلباء في حفظ البيتين فيكون المعنى ذكر العلل بالنظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر والثاني جواب سوال ان المؤثر في منع الصرف اما مجموع البيتين او كل واحد منهما فان كان الاول فينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما لان العلة هو المؤثر والمؤثر هو المجموع لا كل واحد منهما وان كان الثاني فالمؤثر اذا كان احدهما فلا حاجة الى الآخر فاجاب ان هذا القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي

اطلاق اسم الكل على الجزء لا تحقيقي يعني المؤثر في منع الصرف هو المجموع والقول على كل واحد منهما قول مجازي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان والثالث للرد على بعض النحاة فان بعضهم جعلوا الاسباب تسعة كما في المتن وبعضهم اثنين الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو النقل من الفعلية الى الاسمية نحو ضرب وشمر لانهما الحكاية من وزن الفعل والتركيب فيما عداه وبعضهم جعلوها احد عشر التسعة هي المذكور في المتن والعاشر مشابهة الف التانيث كالف اشياء وارطى فالاول مشابه الف حمراء في امتداد الصوت والثاني مشابه الف حبلى في القصر ولم يكونا عين علامة التانيث لان الاشياء جمع شئ فيكون الهمزة اصلية لا علامة التانيث لان العلامة تكون زائدة واما ارطى مؤنثه ارطاة بالتاء فلو كان الالف للتانيث لم تدخل التاء عليه والحادي عشر اعتبار الاصل في مثل احمر علما بعد التنكير عند سيبويه فالاثنان في غاية القلة واحد عشر في الكثرة والتسعة متوسطة بينهما فقال والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب والرد على القائل بالاثنين ينبغي ان يكون السببية التركيب فقط لا الحكاية لان وزن الفعل ليس مؤثرا الا بعد التركيب بالعلمية والوصفية وعلى القائل باحد عشر ان مشابهة الالفين داخل في الالفين ورعاية الاصل داخل في الوصفية الاصلية ثم ذكر امثلة العلل على ترتيب ذكر ما في البيتين فقال **مثل** عمر مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب فان قيل** كما تصلح طلحة مثالا للتانيث كذلك تصلح ان تكون مثالا للمعرفة فذكر زينب بعدها مستدرك **قلنا** في ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** للجمع **ومعد يكرب** مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي اثر المرتب على غير المنصرف الذي ليس بجمع المؤنث السالم من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **فان قيل** الحكم عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ فيكونع المعنى غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين وهذا الحمل غير صحيح لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات **قلنا** ان الحكم ههنا بمعنى الاثر بقرينة اصطلاح النحويين لان الحكم عندهم بمعنى الاثر **فان قيل** اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان اثر الشئ يصدر عنه وعدم دخول الكسرة والتنوين اثر العلتين في غير المنصرف لا اثر غير المنصرف **قلنا** اضافة الحكم الى ضميره لادنى مناسبة وهي ان غير المنصرف مشتمل على علتين فيكون من قبيل اضافة اثر

ع قوله فيكون المعنى غير المنصرف الخ العبارة بحذف المضاف اي اسناد غير المنصرف الخ المراد بالذات ما قام به الوصف المبتدأ كما تقدم ۱۲ مولانا عبد الحليم عفي عنه كوهستاني ۱۲

المشتمل الى المشتمل وايضًا وقع عليه ومرتب عليه **ان لا كسرة فيه ولا تنوين تمكن** واما جمع المؤنث السالم وان كان غير منصرف بسبب العلمية كعرفات يدخل عليه الكسرة والتنوين لان الممنوع فى غير المنصرف تنوين التمكن وتنوينه للمقابلة لا للتمكن وانما لم يدخل عليه الكسرة والتنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد فى الاسم العلتان حصل فيه الفرعيتان فيشبه الفعل فى وجود الفرعيتين كما فى الفعل فرعيتان بالنسبة الى الاسم افتقاره الى الاسم وهو الفاعل واشتقاق من المصدر فمنع منه الاعراب الذى منع من الفعل وهو الجر والتنوين وانما كان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان يكون مخلوط بلسان آخر واذا خلط بلسان آخر فيكون المخلوط فرعا لغير المخلوط والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوصف المختص بنوع آخر واذا وجد فى نوع الوزن المختص بغيره يكون فرعا لوزنه الاصلية، **فان قيل** ان الفرعتين يجدان فى غير المنصرف عند البصريين لا عند الكوفيين لان عندهم المصدر مشتق من الفعل مع ان عدم الانصراف فى بعض اسماء المعربة ثابت بوجود الفرعيتين عندهم ايضًا فكيف يجد الفرعيتان فيه لعدم اشتقاق الفعل من المصدر بل المصدر مشتق من الفعل عندهم **قلنا** لا نسلم انهم قائلون باشتقاق المصدر من الفعل بالحقيقة بل بطريق المناظرة مع البصريين ومناظرتهم لا يخرج الفعل عن الاشتقاق من المصدر فى الواقع او نقول ان سلم ان المصدر مشتق من الفعل عندهم فى الواقع لكن لا نسلم ان الفرعيتين ينتفى فى الفعل بل ثابتان فيه عندهم لان افتقاره الى الفاعل ظاهر والآخر اعلال فيه لان الاعلال فيه مرض وكل مرض تكون علة على المريض واعل فى المصدر باعلاله فتجد الفرعيتان فى الفعل ايضًا عند الكوفيين ولهذا اتفقوا مع البصريين بعدم انصراف بعض الاسماء المعربة بوجود الفرعيتين فيه لما فرغ المصنف من بيان اسباب منع الصرف وهى خمسة الضرورة الشعرية الداعية الى صرفه والتناسب كذلك وتنكير العلمية المؤثرة ودخول اللام والاضافة فقال **ويجوز صرفه** اے غير المنصرف **فان قيل** صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز كيف يشتمل لهما قول المصنف ويجوز صرفه مع ان الجواز والامكان عبارتان عن شئ غير واجب ولا ممتنع **قلنا** المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون المعنى ان منعه من الصرف ليس بضرورى وصرفه اما ضرورى كما فى ضرورة الشعر واما غير ضرورى كما فى التناسب فيكون الجواز شاملاً

لهما ثم اعلم ان الامكان على قسمين امكان خاص وامكان عام فالاول ما فيه سلب الضرورة من الجانبين مثل الممكنات موجودة بالامكان الخاص بسلب الضرورة عن الجانبين فوجودها وعدمها سواء والثانی ما فیه سلب الضرورة من جانب واحد وهو على قسمين احدهما امكان العام المقيد بجانب الوجود فتسلب الضرورة عن جانب العدم واما وجوده اما ضروری کما فی الواجب واما غیر ضروری کما فی الممکن وثانيهما امكان العام المقيد بجانب العدم فتسلب الضرورة عن جانب الوجود واما عدمه اما ضروری کما فی الممتنع واما غير ضروری کما فی الممکن وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط فان قيل غير المنصرف عند المصؒ ما فيه العلتان او واحدة تقوم مقامهما وبالضرورة والتناسب لا يزول العلتان فكيف يجوز الصرف المنافی للعلتين قلنا المراد بالصرف جعله فی حکم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة او نقول ان المراد بالصرف معناه اللغوی وهو التغير لا الاصطلاحی والضمير فی صرفه راجع الى حكمه فيكون المعنی ويجوز تغیر حکمه والاول اولی من الجواب الثانی لان البحث فی اسباب منع الصرف لا فی حکم فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف ولذا اورد الشارح هذا الجواب بلفظ قيل لانه يفيد الضعف للضرورة والضرورة على قسمين الضرورة لوزن الشعر وهو موافقة احد المصراعين للآخر فی عدد الحروف والضرورة لرعاية القافية وهو موافقة الحرف الاخير من احد المصراعين الى الآخر فی الحركة ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما الاحتراز عن الانكسار وثانيهما عن الانزحاف فان غير المنصرف اذا وقع فی الشعر ربما يلزم من منع صرفه انكسار فی الشعر يخرجه عن الوزن وانزحاف يخرجه عن السلامة مثال الاول قول فاطمة رضی الله تعالى عنها فی مرثية رسول الله صلى الله عليه وسلم۔ ع

ماذا على من شم تربة احمد ۞ ان لا يشم مدى الزمان غواليا ۞ صبت علی مصائب لو انها ۞ صبت على الايام صرن لياليا ۞ فمصائب صيغة منتهى الجموع غير منصرفة فلو لم تدخل التنوين عليها يلزم الانكسار فی الشعر وهو قلة حروف هذا المصرع من الثانی يخرج عن الوزن ومثال الثانی قوله الشافعی رحمه الله فی مدح الامام الاعظم رحمه الله تعالى اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۞ هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة فان قيل الاحتراز عن الزحاف ليس بضروری فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن الزحافات الممكنة الاحتراز عنها

امر ضروری عند الشعراء لرعاية القافية فی قوله. شعر

سلام علی خیر الانام وسید || حبیب اله العلمین محمد
بشیر نذیر ہاشمی مکرم || عطوف رأوف من یسمی باحمد

فانه لو فتح دال احمد لا یخل بالوزن ولکنه یخل بالقافیة فان حرف الروی فی سائر الحروف الدال المکسورة **او للتناسب** اے ویجوز صرفه لحصول التناسب بینه وبین المنصرف اذ التناسب بین الکلمات امر اهم عند النحاة وان لم یصل الی حد الضرورة **مثل سلاسلا واغلالا** فالسلاسل صرف لمناسبة الاغلال المنصرف الذی یلیه وقد یصرف لتناسب المنصرف الذی لم یلیه کقوله تعالی قواریرًا علی قرأة التنوین فانه صرف لتناسب آواخر الآی فانها کالقوافی یعتبر توافقها وتجانسها **فان قیل** المقصود بالمثال صرف سلاسل فینبغی ان یذکر بدون اغلال **قلنا** هذا امثال مجموع غیر المنصرف الذی والمنصرف الذی صرف غیر المنصرف لتناسبه **وما یقوم** اے العلة الواحد التی تقوم **مقامها** اے مقام العلتین من العلل التسع علتان مکررتان قامت **کل** واحدة منهما مقام العلتین احدهما **الجمع** البالغ الی صیغة منتهی الجموع فلا یرد برجال وانما یقوم الجمع مقامهما لتکرار الجمعیة فیه حقیقة او حکمًا اما حقیقة فلانه قد جمع فی بعض الصور کرتین کاکالیب جمع اکلب والاکلب جمع کلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عیم جمع انعام والانعام جمع نعم واما حکما فی الجموع التی توافقها فی عدد الحروف والسکنات کمساجد ومصابیح وثانیهما **الفا التانیث** المقصورة والممدودة **فان قیل** اضافة الالف الممدودة الی التانیث غیر صحیح لان الف الممدودة فی حمراء لمد الصوت لا للتانیث وعلامة التانیث الهمزة المنقلبة عن الالف **قلنا** الالف لما لم یفارق من الهمزة فیصح اضافة الالف الی التانیث **او نقول** الالف قد یطلق علی المتحرک وقد یطلق علی الساکن وانما تقومان مقام العلتین لانها لازمتان للکلمة فلا یقال فی حبلی حبل وفی حمراء حمر فیکون لزومها للکلمة بمنزلة تانیث آخر فصار التانیث مکررا **فان قیل** التاء اذا وقعت فی العلم تکون لازمة لا تفارق عنه مع انها لا تقوم مقام العلتین کما فی طلحة **قلنا** لزوم الالفین للکلمة وضعا ولزوم التاء بعارض العلمیة واللزوم العارض لم یقو قوة اللزوم الوضعی لما فرغ المصنف من بیان الاسباب علی وجه الاجمال شرع فی تفصیلها فالفاء للتفسیر فی قوله **فالعدل** اے کون الاسم معدولا **خروجه** ای کون مادة الاسم المعدول مخرجا **عن صیغته** ای عن صورة الاسم المعدول عنه **الاصلیة** ای التی تقتضی

الاصل والقاعدة ببقاء الاسم على تلك الصيغة لكن خرج عنها بخروج غير قياسية الى صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بان تكون الاولى داخلة تحت القاعدة والثانى غير داخلة تحت الاصل والقاعدة مع بقاء المادة الاصلية فى المعدول ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه وذلك الخروج على قسمين **تحقيقا** اى خروجا كائنا عن اصل محقق **او تقديرا** اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض واعلم ان العدل فى اللغة جاء على خمسة معان بمعنى الميلان ان وقعت صلته الى نحو فلان عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه وبمعنى الصرف ان كان صلته كلمة فى نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وبمعنى البعد ان كان صلته كلمة من نحو عدل الجمل من البعير اى بعد الجمال من البعير وبمعنى الاستواء ان كان صلته بين نحو عدل الامر بين ذا وكذا اى استوى الامر ذا وكذا والمراد ههنا الصرف اى التغير لانه مناسب بالمعنى الاصطلاحى لان فيه تغير الاسم عن الصيغة الاصلية **فان قيل** عد العدل من اسباب منع الصرف غير جائز لانه وزن الفعل من اوزان المشبهة اى الصفة المشبهة فيكون ذاتا مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف وايضا لا يصح حمل الخروج عليه **قلنا** ان وزن الفعل مشترك بين صفة المشبهة والمصدر وههنا بمعنى المصدر فيكون صرف الوصف فيصح عده من اسباب منع الصرف وحمل الخروج عليه لان كلا منهما مصدر **فان قيل** العدل صفة المتكلم لانه بمعنى بيرون آوردن والخروج صفة اللفظ لانه بمعنى بيرون آمدن فكيف يصح حمل الخروج عليه لانه يلزم حمل احد المتبائنين على صفة متبائن آخر **قلنا** العدل مصدر مبنى للمفعول اى المعدول فيصح الحمل لان المعدول ايضا من صفات اللفظ **فان قيل** فعلى هذا لا يصح عد العدل من اسباب منع الصرف لان المعدول ذات مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل صرف الاوصاف وايضا يلزم حمل المصدر اللازمى على المتعدى وايضا يلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا والكون مصدر لازمى فيلزم حمل المصدر اللازمى على المصدر اللازمى **فان قيل** ضمير خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد **قلنا** الضمير راجع الى الاسم بقرينة ان البحث فى الاسماء **فان قيل** الخروج

عه قوله فكيف الخ اقول وايضا كيف يصح عده من اسباب منع الصرف لانه صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب عنه العدل مصدر مجهول والاعتراض مبنى على المصدر المعلوم فيكون المعنى بيرون آوردہ شدن وهو صفة اللفظ فان قيل على هذا يلزم حمل مصدر المعلوم اللازمى اعنى الخروج على المصدر المجهول المتعدى اعنى العدل وايضا المصدر المجهول غير قار والذات واسباب منع الصرف من الامور القارة فلا يصح عدها منها ايضا قلنا المراد بالمصدر المجهول هو الحاصل المجهول وهو الامور القارة فيصح عده منها فيكون المعنى بيرون آوردن وسلوك والمراد بالخروج الخروج الكائن فى الاخراج بمعنى الحاصل بالمصدر المجهول فيصح تفسير العدل بالخروج ۱۲ مولانا عبد الحليم عفى عنه ۱۲

مصدر والعدل حاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشئ بالكون فالمراد منه الحاصل بالمصدر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وهو غير جائز لعدم الاتحاد في ما صدقا عليه **قلنا** الخروج مؤول بكون الاسم مخرجا **فان قيل** في تفسير الخروج بالمخرج نظر لان الخروج لازمي والمخرج متعد وايضًا الخروج مصدر المجرد والمخرج اسم المفعول من المزيد فكيف يصح تفسير الخروج بالمخرج **قلنا** فسر عن مصدر المجرد وباسم المفعول من المزيد دفعا لاعتراض الشيخ الرضي ان تعريف العدل بالخروج غير جائز لان العدل متعد لابد فيه من اعتبار اخراج المتكلم فالعدل الاخراج لا الخروج فاجاب الشارح الخروج على قسمين خروج في نفسه وخروج في ضمن الاخراج والاول لازمي والثاني متعد والمراد ههنا الثاني فالمصدران مبنيان للمفعول صفتان للفظ مؤولان بحاصل المصدر وهو الكون **فان قيل** الاسم عبارة عن المادة والصورة والصيغة ايضًا عبارة عنهما فيلزم خروج الكل عن الكل وهو غير جائز لان الخروج يقتضي سبق الدخول والكل غير داخل في الكل فكيف يخرج عنه **قلنا** المراد بالصيغة هي الصورة فقط **فان قيل** فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا عبارة المص محمول على حذف المضاف اى خروج الاسم فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا خروج الجزء عن الجزء باطل اذا لم يكن احد الجزئين مشتملا على الاخر وههنا الصيغة مشتملة على المادة كما ان مادة عمر الكائنة في عامر مخرجة عن صورة عامر ولباسه وتلك الصورة واللباس مشتمل على تلك المادة فكما يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن الكل فكذلك يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن المشتمل فان قيل لابد في كل التعريف ان يكون جامعا لافراده ومانعا عن دخول الغير وتعريف العدل لا يكون مانعا لدخول المشتقات فيه لانها ايضًا مخرجة عن الاصل وهو المصدر ولا يقال لها المعدولات قلنا صيغة المعدول مغايرة عن صيغة المعدول عنه مغايرة لفظية مع اتحاد المعنى وصيغة المشتقات مغايرة من صيغة المصدر مغايرة لفظية ومعنوية **فان قيل** تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لدخول الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانهما مخرجان عن الصيغة الاصلية وهي يدي ودمو مع اتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل تغير صورة مع بقاء المادة والمادة غير باقية **فان قيل** تعريف العدل لا يكون جامعا لافراده لخروج ثلث ومثلث المعدولان عن ثلثة ثلثة لعدم بقاء المادة فيهما لحذف التاء **قلنا** المراد بالمادة المادة الاصلية والتاء زائدة كما ان سحر بوزن فعل معدول عن السحر باللام فالمادة باقية واللام زائدة فان قيل كيف يصدق الحد عليه لان المعدول فرع مخروج عن الاسم والسحر فرع والسحر فرع سحر لان التعريف فرع التنكير فيكون المعدول

اصلا والمعدول عنه فرعا قلنا الصورة الاصلية اعم حقيقة او حكمية والصورة المعرفة باللام اصلية حكما لان اللام كالجزء من الكلمة **فان قيل** تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المغايرة القياسية فيه كمدعو ومرمى لانهما مخرجان عن اصلهما وهو مدعوو ومرموى مع بقاء المادة واتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل خروج الاسم عن الصيغة اخرى مغايرة عن الاولى بكون الاولى داخلة تحت الاصل والقاعدة دون الاخرى وفى المغايرة القياسية كلتا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة اما الاولى فلان اسم المفعول من المجرد على وزن مفعول واما الثانى فلان الواوين او الواو والياء اذا اجتمعا لاتدغم الاولى منهما فى الثانية منهما **فان قيل** ان تعريف العدل غير مانع لدخول المغايرات الشاذة فيه مثل الجموع الشاذة كاقوس وانيب لان الاقوس جمع قوس وانيب جمع ناب اصله نيب والقياس فى وزن فَعْلٍ وفَعَلٍ من الاجوف واويا كان او يائيا ان يجمع على افعال كالثوب على اثواب ولما لم يجمع القوس والناب على اقواس وانياب بل على اقوس وانيب فعلم انهما معدولان من الاقواس والانياب ولا يسميان معدولين والاولى داخلة تحت القاعدة لا الثانية مع بقاء المادة واتحاد المعنى بل يسميان بالجموع الشاذة **قلنا** لا نسلم ان اقوسا وانيبا مخرجان عما هو القياس فيهما بل جمع القوس والناب ابتداءً على اقوس وانيب على خلاف القياس ولذا يسمى بالجموع الشاذة وهذه الاجوبة كلها من الشارح اوردها لدفع الاعتراضات وقد قال بعض الشارحين فى اجوبته لاحاجة فى تصحيح تعريف العدل الى هذه التكلفات لانه قد جوز بعض المنطقيين تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميز ذلك الشئ عن بعض ما عداه لا عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان اذا قصد تميز الانسان عن بعض ما عداه وهو النبات والجماد لا عن جميع ما عداه فلا بأس فى كون تعريف الانسان عاما منه فكذا المقصود فى تعريف العدل تميز العدل عن باقى الاسباب بانه ليس فيها الخروج وقد حصل ذلك بذلك التعريف فلا بأس فى كون تعريف العدل عاما منه ودخول المذكورات فيه وذلك الجواب ضعيف اذ لو كان المقصود تميز العدل عن باقى العلل فلا حاجة الى ذكر قيد الاصلية لحصول ذلك المقصود بدونه وايضا المقصود فى بيان العدل وباقى الاسباب تميز المنصرف وغير منصرف وذا لا يحصل الا بخروج كل ما عداه اذ لو بقى المشتقات والمغايرات القياسية ينبغى ان يكون الصفات غير منصرفة للعدل والوصفية والمغايرات الشاذة والاسماء المحذوفة الاعجاز ينبغى ان يكون غير منصرفة حين العلمية للعدل والعلمية ولم يقل بذلك احد **تحقيقا** او تقديرا منصوبا على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف وهو مفعول مطلق للخروج فى قوله خروجه لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع

الفعل فيكون التقدير فالعدل ان يخرج خروجا تحقيقا او تقديرا ففيه اشارة الى تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري في تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقي خروج محقق عن اصل محقق والخروج المحقق ما يكون العلم بالعدل مقدما على العلم بمنع الصرف والنحاة اخرجوا حين منع الصرف عن العدل السابق المحقق كما في امثلة العدل العدل التحقيقي وليس من اعتباراتهم وفرضياتهم والعدل التقديري خروج مقدر عن اصل مقدر له مفروض والخروج المقدر ما يكون العلم بمنع الصرف مقدما على العلم بالعدل ولا يكون العدل سابقا كما في امثلة العدل التقديري بل يكون من اعتباراتهم وفرضياتهم لضرورة بسبب منع الصرف بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقيا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج في الثاني كان اعتباريا فلو كان في الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف والدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان العدل والخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب المحققين ان العدل التحقيقي خروج اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروج اعتباري عن اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيهما اعتباري لكن الفرق باعتبار الاصل فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقي وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديري لان العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا عن العلم بالحكم فلو كان الخروج في العدل التحقيقي تحقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية والجواب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقيا وتقديرا صفة الخروج بحال متعلقه لا بحاله وكذا تقسيم العدل التحقيقي والتقديري بحال متعلقه وهو الاصل لا بحاله وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقي ما وجد الدليل على وجود الاصل من غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع لكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج اذ يجوز ان يكون الاصل موجودا والفرع موجودا من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاسم كما في اقوس وانيب كثلث ومثلث مثالان للعدل التحقيقي لوجود الدليل على اصلهما غير منع الصرف ومنع الصرف ايضا دليل داع لذلك الاصل لانهما لما وجدا في كلام العرب غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصف والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف اضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي لان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل

غير منع الصرف ولا شك ان الدليل فيهما ايضًا وجد على وجود الاصل غير منع الصرف وهو معناهما مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة **فان قيل** معنى التثنية والجمع ايضا مكرر فينبغي ان يكونا معدولين عن لفظ مكرر والامر ليس كذلك **قلنا** لا تكرار في معنى التثنية والجمع لان مفهوم التثنية مجموع المركب من المفرد ومثله ومفهوم الجمع مجموع المركب من المفرد والاكثر المماثل له فيكون معانيهما تعدد الاجزاء لا ان معناهما مكرر وكذا يجري العدل التحقيقي في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف لوجود السمع كما في قوله تعالى مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ وفي ماوراءهما الى عشار ومعشر خلاف فعند البعض ما فوقها قياس على ما تحتها الجامع ان كلا منهما من اصول الاعداد وعند البعض لايقاس ما فوقها على ما تحتها لعدم السماع والصواب مجيئتها **فان قيل** لانسلم ان مثنى وثلث ورباع معدولة عن لفظ مكرر بل عن مفرد وهو اثنان وثلثة واربعة والالزم اباحة نكاح ثمانية عشر امرأة **قلنا** التكرار لا يستلزم التعدد لجواز كون الثاني بدلاً عن الاول او تاكيدا له **فان قيل** نعم لكن يلزم اباحة نكاح تسعة نسوة على ان الواو للجمع المطلق **قلنا** لا[ع] يلزم منه اباحة ما فوق الاربع لان جميع اسماء الاعداد اذا قوبل بجمع الناس يكون المقصود من المقابلة ثبوت الخيرة للناس بين تلك الاعداد لا الجمعية كما في قولهم خذ من مالي درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة **فان قيل** ان المعتبر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها والوصفية في ثلثة عارضية لانها اسم لمرتبة معينة من العدد وهي ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة فاذا اجري على المعدود بان وقع صفة عنه لايراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد اذ لابد بين الموصوف والصفة من الاتحاد في الوجود ولا اتحاد بين العدد والمعدود فلذا يراد منه الذات المتصفة بالعدد ليتحد في الوجود فكانت عارضية والمعتبر هو الوصف الاصلي لا العارضي **قلنا** الوصفية في ثلثة ثلثة وان كانت عارضية لكنها صارت اصلية في المعدول وهو ثلث لاعتباره في الموضوع له لان العدل بمنزلة الوضع الثاني **فان قيل** لما صار الوصف في المعدول عنه عارضا وفي المعدول اصليا فلا يتحد معناهما والشرط في العدل اتحاد المعنى

[ع] قوله لايلزم الخ اقول معنى المعدول والمعدول عنه واحد فتكون تلك الالفاظ بمنزلة اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لكن العدد المكرر وقع في القرآن بعد المقسوم على النكرة والعدد المكرر اذا وقع بعد المقسوم في كلام العرب يكون المقصود منه تعيين مقدار سهام ذلك المقسوم كما اذا قيل خذوا من تلك الدراهم اثنين اثنين يكون لكل واحد اخذ الاثنين ولو قيل خذوا منها اثنين لايجوز ان يأخذ كل واحد منهم اثنين بل لجميعهم اثنان ۱۲ مولانا عبد الحليم كوهستاني عفي عنه

بين المعدول والمعدول عنه **قلنا** المعتبر الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه فی اصل معناهما وهو الوصفية مع قطع النظر عن كونهما اصلية وعارضية **وآخر** هذا مثال آخر للعدل التحقيقی لوجود الدليل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف ومنع الصرف ايضًا دليل عليه لانه لما وجد فی كلام العرب الخ والدليل الآخران اخر جمع اخرى والاخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل والقاعدة فی اسم التفضيل ان يستعمل باحد الامور الثلثة اللام او الاضافة او كلمة من فلما لم يستعمل اخر فی قولهم جاء نی نسوة اخر باحد من تلك الامور فعلم انه معدول من احدها فعند البعض معدول عن الاخر وعند البعض معدول عن آخر من ولم يذهب احد الى انه معدول عن الاضافة لان المضاف اذا قطع عن المضاف اليه فيجب فی المضاف التنوين او البناء او الاضافة مثل اضافة الاولى نحو حينئذٍ وقبل ويا تيم تيم عدی وليس فی اخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين **فان قيل** لانسلم ان اخر اسم التفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءنی آخر زيد ای غير زيد **قلنا** انه فی الاصل اسم التفضيل لانه بمعنى اشد تاخيرا فی الاصل ثم نقل منه الى معنى غير بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قيل** العدل كما يكون فی اخر كذلك يكون فی سائر الجموع المؤنثة مثل نصر وضرب جمع نصرى وضربى فلا وجه لتخصيص اخر بالذكر وايضا العدل كما يكون فی جمع المؤنث كذا فی المؤنث الواحدة كما فی قولك جاءنی امرأة اخرى وكذا فی مذكرها مثل جاءنی رجل اخر لان الكل معدول عن اللام او من الاضافة فلا وجه للتخصيص بجمع المؤنث **قلنا** سلمنا ان العدل ثابت فی الكل لكن تخصيص آخر لدفع وهم وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل فی معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من او الاضافة واما نصر وضرب فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثانی انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة الى العدل لان فی اخرى وجود الالف المقصورة واما فی الآخر فلوجود السببين غير العدل وهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلی **فان قيل** فی عدل اخر عن احد الامرين نظر اما فی كونه معدولا من الآخر باللام فمن وجهين الاول ان اخر لو كان معدولا منه يجب ان يكون مبنيا لتضمنه معنى الحرف وهو اللام لان المعدول يكون متضمنا المعنى المعدول عنه لان العدل هو التغير فی اللفظ فقط دون المعنى والثانی انه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون آخر معرفة فلو تقع صفة للنكرة والحال انه يقع صفة للنكرة واما النظر فی كونه معدولا عن آخر من فبالوجهين المذكورين بينهما وايضًا يجب

المطابقة بين المعدول والمعدول عنه فى الافراد والتثنية والجمع ولامطابقة ههنالان آخر من مفرد والاخر جمع فيكون ههنا خمس اعتراضات والجواب عن الاربع الاول ان الشرط فى المعدول ان يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه الاصلى لامعناه العرضى الذى ثبت بالعارض كالتعريف باعتبار دخول اللام عليه وكمعنى من باعتبار عروضه فاخر متضمن لمعناه الاصلى وهوالوصف فقط فلايكون مبنيا ولامعرفة والجواب عن الخامس المطابقة بين اخر واخر من موجودة لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع وجمع هذا امثال للعدل التحقيقى لوجود الدليلين على الاصل المعدول عنه منع الصرف لانه لما وجد غير منصرفا فى كلام العرب الخ والدليل الاخر ان جمع جمع جمعاء وهومؤنث اجمع والقياس فى فعلاء افعل ان تجمع على فُعُلٍ ان كانت صفة كحمراء على حمر وان تجمع على فعالى وفعلاوات انكانت اسما كصحراء على صحارى اوصحراوات وجمع ليس بواحد منها فعلم انها معدولة عن جمع ان كانت باقية بمعنى الصفة اوعن جماعى او جُمعاوات ان كانت اسما بمعنى الكل للتاكيد فان قيل عدم انصرافه مسلم لوكان معدولا عن جمع لوجود السببين فيه العدل والوصفية وان كان معدولا عن جماعى اوجمعاوات فعدم انصرافه غير مسلم لعدم تحقق السببين لانهما اسمان قلنا ان افعل الاسمى محمول على الصفتى بناءً على الوضع لان وزن افعل موضوع للصفة واستعمالها فى الاسمية باعتبار التاكيد عارض ولا اعتبار له فان قيل لما وجد جمع فى كلامهم جمعا على خلاف القياس فلم حكموا بانه معدول عما هو القياس ولم لايجوز ان يكون جمعا شاذا كافوس وانيب قلنا الداعى لاعتبار العدل منع صرف الاسم وهوموجود فى جمع فاعتبروا فيها العدل عما هوالقياس وغيرموجود فى اقوس وانيب فلم يعتبروا فيهما العدل عما هو القياس بل جمع مفردهما عليهما ابتداءً ولذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لايسمى شاذا فان قيل لم لايجوز ان يكون الجمع الشاذ معدولا عما هوالقياس لكن سمى بالجمع الشاذة لمخالفتها عن قاعدة الاسم المعدول قلنا ليس للاسم المعدول قاعدة حتى يلزم لمخالفتها عنها تسمية الجمع بالجمع الشاذ فعلم ان تسميتها بالشاذ لجمعيتها على خلاف القياس او تقديرا اے خروجا كائنا عن اصل مقدر والاصل المقدر ما يكون الداعى الى تقديره منع الصرف لاغير فان قيل ان الداعى الى التقدير امور ثلثة احدها منع الصرف و الثانى عدم وجود العلة الاخرى والثالث عدم صلاحية الاخرى غير العدل قلنا ان

المراد بالداعي الوجودي وهو منع الصرف لا داعي العدمي والآخران عدميان **فان قيل** الداعي الوجودي ايضًا غير منحصر في منع الصرف اذ الداعي قد يكون الحمل على النظائر كقطام وغلاب وحضار وتمار **قلنا** المراد بالداعي الوجودي الذي يكون سببا لمنع الصرف لا لسبب البناء والحمل على النظائر كعمر وزفر فانه لما وجدا في كلام العرب غير منصرفين ولا بد لغير المنصرف من العلتين ولم يوجد فيهما علتين غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التقديري لان العدل التقديري ما لم يوجد الدليل فيه على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان هٰهنا ايضًا لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول عن عامر وزفر عن زافر **ومثل باب قطام** المعدولة عن قاطمة وانما زاد المثل مع انه معطوف على عمر وهو تحت الكاف فيفيد مثل ما يفيد الكاف اشارة الى ان اعتبار العدل في عمر مغاير عن قطام لان العدل في عمر لتحصيل سبب منع الصرف وفي قطام للحمل على النظائر وانما زاد الباب مع ان لفظ مثل يفيد ما يفيد الباب اشارة الى ان لفظ مثل لمجرد اشتراك قطام مع عمر في كون العدل التقديري فيهما ولفظ الباب لافادة العموم من المضاف اليه وغيره **فان قيل** المراد بباب قطام كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فالعدل كما يوجد في هذا النوع من الفعال كذلك يوجد في فعال الامري كنزال وفي فعال الصفتي كفساق وفي فعال المصدري كفجار وفي فعال العلمي من ذوات الراء كحضار وتمار فلم خص ذكر فعال العلمي من غير ذوات الراء **قلنا** مقصود المصؒ تقدير العدل في المعرب الغير المنصرف بقرينة قوله في تميم فان المعرب غير المنصرف عندهم فعال العلمي من غير ذوات الراء واما فعال الامري والصفتي والمصدري فمبنية اتفاقًا واما العلمي من ذوات الراء فمبنية عند الحجازيين واكثر بني تميم فلذا خص ذكر فعال العلمي من غير ذوات الراء **فان قيل** لا حاجة الى اعتبار العدل في هذا النوع عند بني تميم لوجود السببين فيها غير العدل العلمية والتانيث **قلنا** اعتبر بنو تميم فيها العدل حملا على ذوات الراء مثل حضار وتمار وانما اعتبروا في ذوات الراء فانه لما وجدوها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو المشابهة بفعال الامري في وجود العدل فلما اعتبروا العدل في ذوات الراء المبنية فاعتبروا في غير ذوات الراء المعربة حملا على ذوات

الراء وان لم يحتج فيهما الى العدل لتحقق السببين فيها غير العدل **فان قيل** ذكر باب قطام ليس محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وههنا قدر للحمل بالنظائر **قلنا** لا نسلم ان الكلام في العدل الذي يكون سببا لمنع الصرف بل في العدل الذي اعتبر في غير المنصرف سواء كان لمنع الصرف او للحمل على النظائر **فان قيل** لما اعتبر العدل في باب قطام فتحقق فيه ثلثة اسباب فينبغي ان يكون مبنيا كذوات الراء **قلنا** البناء في ذوات الراء ليس من الاسباب الثلثة عندهم بل الراء حرف ثقيل مكرر في المخرج فناسب التخفيف والبناء اخف لان السلوك على طريق واحد اسهل من السلوك على طريق مختلفة **الوصف** **فان قيل** لم لم يعرف المصنف الاسباب التسعة غير العدل **قلنا** انها مبنية في مواضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع معين في هذا العلم وقدمه على سائر العلل لانه غير مشروطة بخلاف البواقي وانما رتبها على ترتيب المذكور لرعاية الاجمال واورد الاجمال على ذلك الترتيب لرعاية الوزن **فان قيل** عد الوصف من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من قبيل الاوصاف في الاسم والوصف اسم بنفسه لا انه وصف فيه لانه عبارة عن اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **قلنا** الوصف عبارة عن كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **فان قيل** تعريف الوصف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الرحمان والرحيم لانهما يدلان على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الرحمة **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انهما يدلان على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع ثم استعمل في ذات المعينة لغلبة الاسمية على الوصفية كما في اسود وارقم ثم اعلم ان الوصف على قسمين اصلي بان وضع للمعنى الوصفي كاحمر موضوع لما فيه الحمرة وعارضي بان وضع لمعنى اسمي ثم عرض له المعنى الوصفي في الاستعمال مثل اربع موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد وهي ما فوق الثلاث تحت الخمسة وهذا معنى اسمي لا وصفية فيه وقد تعرض له المعنى الوصفي اذا وقع صفة للمعدود كما في المثال المذكور يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فيكون المعنى مررت بنسوة موصوفة بصفة الاربعية والمعتبر في سبب منع الصرف الاصلي لاصالته لا العارضي لعروضه ولذلك قال المصنف **وشرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف لا شرط ذات الوصف لانه موجود بدون كونه في

الاصل کما فی اربع **ان یکون** ای کون الوصف وصفا **فی الاصل** ای فی الوضع لا فی الاستعمال سواء بقی علی الوصفیة الاصلیة او زالت عنه فان قیل الاصل اذا ذکر فی مقابلة الوصف یراد به الموصوف فیکون المعنی وشرطه ان یکون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف العارضی ایضًا فینبغی ان یکون سببا لمنع الصرف وایضا الاصل عبارة عن قاعدة وقانون والوصف العارض ایضا بقاعدة وقانون لان العدد اذا جری علی المعدود لا یراد منه نفس العدد بل یراد منه الذات المتصفة بصفة ذلک العدد فینبغی ان یکون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالاصل الوضع لان الاصل ما یبتنی علیه الشئ والدلالات الثلث متفرعة علی الوضع لاعتبار الوضع فی مفهوماتها **فان قیل** ظرفیة الوضع للوصف غیر صحیح لان الظروف علی قسمین زمان ومکان والوضع لیس منهما **قلنا** ان کلمة فی بمعنی عند ای شرط لتاثیر الوصف فی سببیة منع الصرف ان یکون عند الوضع سواء وجد عند الاستعمال اولا **فلا تضره الغلبة** ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة غیر مضرة بان تخرجه عن سببیة منع الصرف لا عدم الضرر مطلقا لانه یزول عن العموم ویختص اطلاقه ببعض الافراد **فان قیل** لا نسلم ان الغلبة غیر مضرة الا تری انه لو سمی بالاسود الرجل الابیض کان غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل لا للوصفیة **قلنا** المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده والرجل الابیض لیس من افراد الاسود **فان قیل** فعلی هذا لو سمی بالاسود الرجل الاسود ینبغی ان یکون غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل لاختصاص الوصف ببعض افراده مع انه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل **قلنا** المراد بالاختصاص الاختصاص بالنوع لا بالتشخص وایضا المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده ولا یحتاج ذلک الوصف فی الدلالة علی ذلک البعض الی قرینة کالاسود موضوع لکل ما فیه السواد ثم کثر استعماله فی الحیة السوداء ویراد منه الحیة السوداء ولا یحتاج الی ذکر قرینة واذا سمی به غیر الحیة یحتاج الی قرینة وهو الموصوف نحو عندی رجل اسود او غیره نحو اسود من الرجال **فلذلک** ای المذکور من اشتراط اصالة الوصفیة وعدم مضرة الغلبة **فان قیل** ذلک من اسماء الاشارة یشار به الی مفرد المذکر والمذکور ههنا شیئان اشتراط اصالة الوصفیة وعدم مضرة الغلبة فلا تطابق بین اسم الاشارة والمشار الیه **قلنا** الامران المذکوران بتأویل المذکور مفرد صرف اربع فی قولهم **مررت بنسوة اربع** لعدم وجود شرط تاثیر الوصفیة وهو الاصالة فی الوصفیة **وامتنع اسود وارقم** من

الصرف لوجود الشرط فیهما وهو الاصالة فی الوصفیة وعدم مضرة غلبة الاسمیة علی الوصفیة اذا صار اسمین للحیة الاول للحیة السوداء والثانی للحیة التی فیها سواد وبیاض وأدهم اذا صار اسما للقید من الحدید لما فیه من الدهمة اعنی السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفیة الاصلیة لغلبة الاسمیة لکنها بحسب اصل الوضع اوصاف **فان قیل** الوصف الاصلی غیر کاف لمنع الصرف لما ان الوصف اذا صار علما للتشخص لما تم لا یکون سببا لمنع الصرف **قلنا** لم یهجر استعمالها فی معانیها الاصلیة بالکلیة لاختصاصها بافرادها فاختصت بالنوع والحاتم بالتشخص والوصف یزول بالعلمیة للتشخص ولا یزول بالعلمیة للنوع وان استعملت هذه الاسماء فی معانیها الوصفیة الاصلیة فلا اشکال فی منع صرفها للوزن الفعل والوصف فی الاصل والحال **و ضعف منع افعی** اسما للحیة **فان قیل** هذه الاسماء منصرف عند المصؒ لا محالة فینبغی ان یقول وامتنع منع افعی لان الضعف لاینافی الجواز **قلنا** هذا الاعتراض انما یرد لو کان الضعف مسندا الی المصؒ بل الضعف مسند الی غیره فیکون التقدیر وضُعِّفَ مَنْعُ مَنْ مَنَعَ افعی لا منع المصؒ اذ المنع عنده ممتنع لان الشرط فی الوصف هو القطع بکونها وصفا عند المصؒ ولا قطع بکونها وصفا فی الاصل **فان قیل** لما لا قطع بکونها اوصافا ولا قطع بکونها غیر اوصاف فی الاصل فلم اختار الصرف علی عدم الصرف **قلنا** انما اختار الصرف علی منع الصرف لان الاصل فی الاسماء الانصراف واما وجه منع افعی علی زعم وصفیته لتوهم الاشتقاق من الفعوة وهی الخبث فیکون معنی افعی ذات من له الخبث وایضا ضعف منع **اجدل** اسما للصقر بناء علی زعم وصفیته لتوهم اشتقاقه من الجدل وهو القوة فیکون معنی اجدل ذات من له القوة وایضا ضعف **اخیل** اسما للطائر ذی خیلان بناء علی زعم وصفیته لتوهم اشتقاقه من الخال وهی النقطة السوداء فیکون معنی اخیل ذات من له الخال **التانیث** اللفظی الحاصل **بالتاء** **فان قیل** التانیث المعنوی ایضا بالتاء المقدرة فکیف یکون مقابلا للتانیث بالتاء **قلنا** المراد بالتانیث بالتاء التانیث اللفظی الحاصل بالتاء والمعنوی مقابل للفظی وانما قید بالتاء لان الف التانیث قائم مقام السببین لا شرط له **شرطه** ای التانیث فی سببیة منع الصرف **العلمیة** ای علمیة الاسم المؤنث لا علمیة التانیث لانه وصف محض معنی لا یکون علما لانه من قبیل الالفاظ وانما شرط العلمیة للتانیث ولا یجمع مع سبب آخر لیصیر التانیث لازما للکلمة لان الاعلام محفوظة عن التغیر بقدر الامکان و

ايضا ان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **والتانيث المعنوى كذلك** اى كالتانيث اللفظى بالتاء **فان قيل** تشبيه المعنوى باللفظى غير صحيح لان علامة التانيث فى اللفظى ظاهر ملفوظ وفى المعنوى مقدر مفروض **قلنا** التشبيه فى اشتراط العلمية فيهما **فان قيل** لما كان المعنوى مشابها باللفظى فذكره منفصلا غير مناسب بل ينبغى ان يقال التانيث لفظيا كان او معنويا شرطه العلمية **قلنا** بينهما فرق بان العلمية فى اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى لجواز منع الصرف واما شرط وجوبه احد الامور الثلثة كما اشار اليه المصنف بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اى وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة **الزيادة على الثلاثة** اى زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب **او تحرك الاوسط** مثل سقر **والعجمة** مثل ماه وجور وانما شرط لتاثير المعنوى وجوبا احد الامور الثلثة لان الاسم لو لم يكن كذلك لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط عربيا والثلاثى خفيف بالنسبة الى الزائد عليه وساكن الاوسط خفيف بالنسبة الى متحرك الاوسط والعربى خفيف بالنسبة الى العجمة فحصل فيه غاية الخفة فتعارض الخفة ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وبسبب منع الصرف فلابد ان يكون مصونا من المعارض واذا كان فى الاسم احد الامور الثلثة فيكون ثقلها معينا لثقل احد السببين **فان قيل** المفهوم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يخلو عن الثقل والثقل غير ظاهر فى العدل والوصف والعلم **قلنا** الثقل اعم من ان يكون بالقلب او باللسان وفى الفعل الاصطلاحى موجود بالقلب لتوقف تصوره بالامور الثلثة وفى وزن الفعل لمشاكلة الفعل الاصطلاحى وفى العدل ايضا بالقلب لتوقف تصوره الى المعدول عنه والاغلب فى الوصف والعلم ان يكونا زائدا على الثلاثة كالمشتقات **او نقول** ان الحكم على الاسباب بالثقل تغليبا **فان قيل** منع الجر والتنوين لاجل ان غير المنصرف مشابه للفعل فى وجود الفرعيتين ولا دخل فى منع الصرف للثقل والمفهوم من هذا الكلام ان الثقل مؤثر فى منع صرفه **قلنا** لا نسلم ان الثقل غير مؤثر فى منع الصرف لان المشابه بالفعل من وجهين احدهما فى الفرعيتين والثانى فى الثقل كما ان الفعل ثقيل فى المعنى فاذا وجد فى الاسم علتان فوجد فيه ثقلان لان لكل علة ثقل فيشبه الفعل فى الثقل **فهذا يجوز صرفه** بالامكان الخاص فتسلب الضرورة عن الجانبين اما الصرف فنظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث

المعنوی وهو احد الامور الثلاثة المذکورة واما عدم الصرف فنظرا الی وجود السببین فیه **وزینب وسقر** علما الطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمین للبلدتین **ممتنع** صرفها لوجود السببین فیها مع شروط الوجوب الزیادة فی الاصل وتحرك الاوسط فی الثانی والعجمة فی الثالث والرابع **فان سمی به مذکرا** ای بالمؤنث المعنوی مذکر **فشرطه** فی سببیة منع الصرف **الزیادة علی الثلاثة** لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث الزائل بالعلمیة للمذکر قائم مقام تاء التانیث **فان قیل** ان مثل کلاب ورباب مونث معنوی اذا سمی بهما المذکر منصرف مع وجود الزیادة فیهما قلنا المراد بالتانیث المعنوی ما لم یکن منقولا عن المذکر فخرج نحو کلاب لان تانیثه بتاویل الجماعة وذلك غیر لازم لجواز تاویله بالجمع لا تانیثه لنفس اللفظ فلا یعتبر وکذا یخرج نحو رباب لانه منقول عن المذکر لانه فی الاصل اسم للمذکر وهو السحاب ثم جعله علما لامرأة **فقدر** وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل **منصرف** لان التانیث الاصلی زال بالعلمیة للمذکر من غیر اقامة حرف الرابع مقامه **وعقرب** مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل **ممتنع** صرفها للعلمیة والتانیث الحکمی لان التانیث المعنوی وان زال بالعلمیة للمذکر لکن الحرف الرابع قائم مقام التانیث لان الحرف الرابع فی الرباعی والحرف الخامس فی الخماسی والسادس فی السداسی سادس التاء فی الاسماء المؤنثة المعنویة السماعیة لان موضع التاء فی کلامهم فوق الثلثة بدلیل عدم ظهور التاء فی تصغیرها اذ لا یقال عقیربة لانه الجمع بین العوض والمعوض عنه **المعرفة** فان قیل عد المعرفة من اسباب منع الصرف غیر جائز لان اسباب منع الصرف من قبیل الاوصاف فی الاسم الغیر المنصرف والمعرفة ذات غیر المنصرف لا انها وصف فیه قلنا المراد من المعرفة التعریف حقیقة علی ان المعرفة مصدر میمی او مجاز اذا کان اسما من قبیل ذکر المحل وارادة الحال منه **فان قیل** لما کان المراد منه التعریف فلم لم یقل التعریف **قلنا** لم یقل التعریف توافقا للاجمال ولم یقل فی الاجمال

له قوله المعرفة الخ یرد ان المعرفة مصدر صفة المتکلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب انها مصدر مجهول وهو صفة اللفظ ویرد علیه المصدر المجهول غیر قار والاسباب من الامور القارة والجواب عنها انها حاصل بالمصدر وهو من القارة یرد علیه یعلم منه ان کون الاسم معروفا سبب منع الصرف مع ان العلم المشتمل علی التانیث غیر منصرف وان لم یکن معلوما لاحد والجواب عنه المراد بالمعرفة المعنی الاصطلاحی دون اللغوی یرد علیه انها بالمعنی الاصطلاحی ذات یعنی ما وضع لشیٔ بعینه وهو اللفظ نفسه لا صفته والاسباب من اوصاف اللفظ والجواب المراد بالاصطلاحی الحاصل بالمصدر المجهول الا … : الاصطلاحی دون المعنی الحقیقی الاصطلاحی وهو کون الاسم معرفة اصطلاحیة فاغتنم والتفکر واستغفر ۱۲ عبد الحلیم عفی عنه

لضرورة الشعر **شرطها** اے شرط تاثیرها فی منع الصرف **أن تکون علمیة** اے کون هذا لنوع من جنس التعریف ان کان الیاء مصدریة او منسوبة الی العلم ان کان الیاء للنسبة **فان قیل** الیاء فی العلمیة مصدریة وهی ما تجعل الشئی الملحوقة به خبر الکون محذوف وان المصدریة ایضا تفید الکون فیکون التقدیر شرطها کونها کونها علما فیلزم تکرار الکون فی العبارة وهو شنیع **قلنا** العلمیة مؤولة بتاویل هذا النوع من جنس التعریف وهو التعریف العلمی **او نقول** الیاء نسبیة ای شرطها منسوبة الی العلم بان تکون حاصلة فی ضمن العلم من قبیل حصول العام فی ضمن الخاص وانما جعلت مشروطة بالعلمیة لان التعریف الحاصل فی الاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لایکون سبباً لمنع صرفها لانها من قبیل المبنیات ومنع الصرف من قبیل احکام المعربات وبینهما منافات واما التعریف باللام والاضافة یجعل غیر المنصرف منصرفا فکیف یکون سببا لمنع الصرف فلم یبق من المعارف سببا لمنع الصرف الا التعریف العلمی **فان قیل** لم جعل المصرح المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یجعل العلمیة سببا ابتدأ أقصر للمسافة کما فعله کشاف **قلنا** بسببیة الاسباب لفرعیتها وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة لان المعرفة مقابلة بالذات والعلم مقابل للنکرة بواسطة ان العلم نوع من المعرفة **فان قیل** هذ الحکم منقوض بما بعد فی قوله وما فیه علمیة مؤثرة فیعلم منه ان السبب العلم **قلنا** ان هنالک جری علی اصطلاح الغیر وهو محمول علی المجاز بان یراد بالعلم التعریف العلمی **العجمة** **فان قیل** عد العجمة من اسباب منع الصرف غیر جائز لان الاسباب من قبیل الاوصاف والعجمة ذات لا نه لفظ هو غیر المنصرف **قلنا** المراد بالعجمة کون اللفظ موضوعا من غیر العرب لا عین اللفظ ولتاثیرها فی سببیة منع الصرف **شرطان** شرطها الاول **ان تکون علمیة** اے کونها منسوبة الے العلم ولم یجعل الیاء مصدریة لان العلمیة لیست نوع العجمة کالمعرفة **فی اللغة العجمیة** بان تکون محققة فی ضمن العلم فی العجم **فان قیل** جعل العجمة مؤثرة فی قالون مع انه لم یکن علما فی العجمة بل اسم جنس لمطلق الجید فی لغة العجم ثم نقل الی لغة العرب وسمی به احد رواة القراء السبع لجودة قراته **قلنا** العلم فی کلام العجم اعم من ان یکون حقیقیا کابراهیم او حکما کقالون لا نه لما نقل من العجم الی العرب بلا تغیر من ادخال اللام والتنوین فکانه علم فی العجم لان الغرض من العلمیة عدم تغیر اللفظ العجمی وقد

حصل فيه وانما جعلت مشروطة بالعلمية لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فتضعف فيها العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام ان سمي به لا يصير غير منصرف لعدم العلمية في العجم لا حقيقة لانه اسم جنس في العجم ولا حكما لتصرفهم مثل تصرفاتهم بابدال الكاف بالجيم و الشرط الثاني احد الامرين **تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة** لانها لو لم تكن كذلك لكانت ساكن الاوسط ثلاثية فحصلت فيها الخفة التي تعارض ثقل احد السببين فلا يصلح لسببية منع الصرف **فان قيل** الكلام في الالفاظ العجمية وهو ثقيلة على لسان العرب فكيف يحصل الخفة المعارضة لثقل احد السببين **قلنا** ان الاسم العجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الاوسط مشابهة لكلام العرب ويصير كانه خارج عن كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب لان اكثر كلامهم على قصر ويراعون الاوزان الخفيفة **فنوح منصرف** لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط **فان قيل** حال العجمة كحال التانيث المعنوي في عدمية العلامة وفي التانيث المعنوي جواز الامرين الانصراف وعدمه فينبغي ان يجوز الامران في العجمة ايضا **قلنا** التانيث المعنوي وان كان امرا معنويا لكن التاء تظهر في بعض تصرفاتهم كما في التصغير فله نوع قوة فيجوز اعتبارها وعدم اعتبارها اما العجمة فليس لها العلامة اصلا فلا يعتبر اصلا مع سكون الاوسط **فان قيل** قد اعتبرت العجمة فيما سبق في ماه وجور مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر ههنا **قلنا** اعتبارها في ما سبق لتقوية السببين الاخيرين التانيث والعلمية لئلا يقاوم سكون الاوسط ثقل احدهما فلا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن في ديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما لوجود تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم فان قيل لم خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول بقوله فلجام منصرف كما فرع الشارح قلنا انما خص التفريع بانتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نوح للاختلاف فيه ولذا قدم انصرافه مع انه تفريع على الانتفاء والاولى تقديم تفريع الوجودي وهو شتر وابراهيم على العدمي وهو نوح لانه المقصود بالاظهار والمقصود مقدم على غير المقصود واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة

والسلام ممتنع من الصرف الا ستة محمد صلی الله عليه وسلم وصالح ع وشعيب ع وهود ع لكونها عربية ونوح عليه السلام ولوط عليه السلام لخفتها كما قال الناظم نظم: ؛

گر همی خواهی که یابی نام هر پیغمبرے
تا کدام است نزد نحوی منصرف لاینصرف
صالح ع هود ع محمد ع با شعیب نوح و لوط ع
این همه دان منصرف دیگر همه لاینصرف

الجمع **فان قيل** عد الجمع من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من اوصاف غير المنصرف والجمع عينه لا وصفه قلنا المراد بالجمع جمعية الجمع وهی وصفه **شرطه** اے شرط الجمع فی قيامه مقام السببين لا شرط ذاته لوجود الجمع بدون صيغة المنتهی الجموع كرجال **صيغة منتهی الجموع** - والمنتهی مصدر ميمی بمعنی المضارع والمراد بالجموع ما فوق الواحد فيكون المعنی صيغة ينتهی اليها ما فوق الواحد وهی الصيغة التی كان اولها وثانيها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان اولهما مكسور كمساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح وسميت هذه الصيغة بصيغة منتهی الجموع لانها لا تجمع جمع التكثير مرة اخری لانها جمعت فی بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهی تكسيرها المغير للصيغة ويجوز جمعيتها بجمع السلامة فانه غير مغير للصيغة كايامن جمع اليمن يجمع علی ايامنين وصواحب جمع صاحبة علی صواحبات وانما شرطت صيغة منتهی الجموع للسببية لتكون صيغتها مصونة من التغير فتؤثر **فان قيل** تعريف صيغة منتهی الجموع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه كمالات وصحاری لان اولهما وثانيهما مفتوحان وفی المواضع الثالث الف مع انهما ليسا من افراده **قلنا** صيغة منتهی الجموع هی التی بعد الالف حرفان اولهما مكسور فخرجا عن حده فان قيل ينتقض برجال لانه لا يجمع جمع التكسير مرة اخری ولا يسمی بصيغة منتهی الجموع قلنا انه وان لم يجمع بنفسه لكنه علی وزن فعال وهو يجمع كحمار علی حمر وكتاب علی كتب واما صيغة منتهی الجموع فليس لها وزن مفرد قد جمع **فان قيل** تسمية هذه الصيغ منتهی الجموع غير صحيح لانها تنقضی عن مرجعيتها وهی تجمع بجمع السلامة كايامن بايامنين و

عـلـه قوله الجمع المراد به الحاصل بالمصدر المجهول الاصطلاحی بمثل تقدير السابق فی المعرفة اے كون الاسم جمعا اصطلاحيا ۱۲ من لاناعبد الحليم ۱۲۰۱۲

ايضًا الجموع جمع يقتضي تكرار الجمعية الى مرات ثلثة والحال ان الجمعية فيها غير مكررة الى مرات ثلثة قلنا المراد بانتهاء الجمع انتهاء جمع التكسير وهي لا تجمع بجمع التكسير مرة اخرى وعن الثاني المراد بالجموع ما فوق الواحد بمعنى اللغوي لا الاصطلاحي **بغيرها** اي كون صيغة منتهى الجموع متلبسة بغير هاء اي بلا هاء **فان قيل** ينبغي ان يكون فوارة منصرفا لانه مع الهاء وفرازنة غير منصرفة لعدم كونها بالهاء والامر بالعكس **قلنا** المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء في فوارة اصلية و فرازنة مع الهاء المنقلبة حال الوقف والمراد بالهاء تاء التانيث واطلاق الهاء عليها مجازا باعتبار ما يؤول اليها فخرج به فرازنة لكونها بالتاء ودخل فوارة لعدم كونها بالتاء وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كفرازنة كانت على زنة المفردات كطواعية وكراهية فيدخل في قوة الجمعية فتور وخلل فلا تكون سببا لمنع الصرف **فان قيل** ينبغي ان يقول المصـ بغير هاء ولا ياء النسبة لئلا ينتقض بنحو مدائني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء **قلنا** لا حاجة الى اخراجه فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل لان ياء النسبة لا تلحق بالجموع بل ردت الى المفردات حين الالحاق فعلم انها مفرد الجمع مدائن وهو لفظ آخر **فان قيل** كلمة اما في قوله اما فرازنة لا تخلو اما للتفصيل او للاستيناف فالاول يقتضي الاجمال فيما سبق ولا اجمال ههنا واما الثاني فيقع في اوائل الكتب وههنا في الوسط **قلنا** كلمة اما للتفصيل والاجمال وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مفهوم مما سبق من قوله بغير هاء ان الجمع على قسمين احدهما بغير الهاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها **كمساجد** مثال لما بعد الالف حرفان **ومصابيح** مثال لما بعد الالف حروف ثلثة اوسطها ساكن وثانيهما مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء كما اشار اليه المصـ بقوله **اما فرازنة** مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء **فمنصرف** فان قيل مطابقة الخبر المشتق مع المبتدأ لازم في التذكير و التأنيث فينبغي ان يقول المصـ اما فرازنة فمنصرفة قلنا ان المنصرف صار اسما اي الذي ليس فيه علتان فيجوز اعتبار الاسمية او نقول المراد بفرازنة لفظة **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون غير منصرفا للعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه **قلنا** تنوينه للمناسبة ومشاكلة للمسمى **وحضاجر** جواب سوال تقديره ان حضاجر علم لجنس الضبع ويطلق

على الواحد والكثير فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب بل هي شرط للجمعية والشرط غير مؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب المصنفؒ بقوله وحضاجر **علما للضبع** فان قيل علما منصوب على الحالية والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وحضاجر مبتدأ لا فاعل ولا مفعول قلنا انه حال عن ضمير منصرف في قوله غير منصرف الراجع الى حضاجر **فان قيل** فعلى هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو غير جائز لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فمعموله ايضا لا يتقدم على المضاف بالطريق الاولى **قلنا** ان غير ليس بمضاف في الحقيقة لانه بمعنى لا والحرف لا يصلح للاضافة او نقول انه حال عن المبتدأ على مذهب ابن مالك فان قيل الحال قيد لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضاجر ليس مقيدا بالعلمية لانه بعد التنكير ايضا غير منصرف **قلنا** الحال على قسمين مقيدة وموكدة والاول قيد للعامل والثاني ليس قيد للعامل والمراد ههنا الثاني لا الاول **غير منصرف** لكن لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه منقول عن الجمع** لانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس اي من جنس عظيم البطن فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قيل لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية الاصلية لوجود السببين غير العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا **فان قيل** لما كانت الجمعية اعم من الحالية والاصلية فلم اكتفى في اعتبار الجمعية الاصلية بقوله لانه منقول عن الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف **قلنا** لم يقل كذلك لئلا يتوهم المتوهم ان الجمع كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية **فان قيل** قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحال والاصلي فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب المصؒ **وسراويل** الحاصل انه مختلف في صرفه ومنعه فاذا صرف فلا اشكال واذا منع من الصرف فقد اجيب بجوابين كما قال المصؒ فهو **اذا لم يصرف وهو الاكثر** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال **فقد قيل** في التفصي عن هذا الاشكال **انه اسم عجمي** ليس بجمع لا في الحال

لان الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه** من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل فعلى هذا لا يصح حصر الاسباب في التسع بل صارت عشرة احدهما الحمل على النظائر قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي من حيث الوزن لا على زيادة سبب آخر على التسعة وهو الحمل بالموازن وانما حمل على الموازن لانه اعجمي غير متوطن وغير الموطن يتبع المتوطن **وقيل** هو اسم جنس **عربي** يطلق على الواحد والكثير فليس تحقيقا ولكنه **جمع سروالة تقديرا** فرضا فانه لما وجد في كلامهم غير منصرف والوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا انه جمع سروالة حفظا لقاعدتهم وسروالة ايضا مفروضة فكان كل قطعة من السراويل لتسمى بالسروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وانما فرضوا جمعيته ولم يحمل على موازنه من الجموع العربية كما في الجواب الاول لانه اذا كان عربيا كان مثل الجموع في العربية ومتوطنا والمثل لا يتبع المثل ففرضوا الجمعية **واذا صرف فلا اشكال** لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف **فان قيل** عدم صرف سراويل غالب وصرفه مغلوب فينبغي ان يقول المصنف وان صرف لان كلمة اذا تستعمل في الشرط المقطوع الكثير وان تستعمل في الشرط المشكوك القليل **قلنا** كلمة اذا في موضع الاول على ما هو الاصل لانه الغالب وفي الثاني واقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل في مشكوك الوجود والمغلوب لندرة مشكوك الوجود **فان قيل** وان نفي اشكال منع الصرف بسراويل حين صرفه لعدم الجمعية لكن ورد اشكال آخر وهو انه اذا كان منصرفا ينبغي ان يكون اناعيم ومصابيح ايضا منصرفين لان الجمع اذا صار على وزن المفردات لا يكون سببا لمنع الصرف كما ان فرازنة خرجت عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفردات وهي الطواغية والكراهية **قلنا** ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة مفردات العربية وسراويل مفرد عجمي والجواب على مذهب من قال انه عربي ان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفرد العربي اذا لم يكن المفرد على ذلك الوزن نادرا والمفرد على وزن سراويل نادر لما فرغ المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية في حضاجر وسراويل شرع في بيان حكم الجمع بدون الوزن الذي في الاصل على صيغة منتهى الجموع ثم خرج عن وزن فقال **ونحو جوار** والمراد بها كل جمع منقوض على فواعل واويا كالدواعي اويائيا كالجواري والمعاني **رفعا وجرا** منصوبان على الظرفية باعتبار المضاف

المحذوف تقديره في حالتي الرفع والجر واقيم المضاف اليه مقام المضاف فيكون منصوبين مثله والعامل فيه المماثلة المستفادة من الكاف في قوله كقاض فيكون التقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجر بقاض **فان قيل** تشبيه جوار بقاض غير صحيح لان جوار جمع وقاض مفرد ولا مشابهة بين المفرد والجمع **قلنا** تشبيه جوار بقاض في الحكم فيكون المعنى حكمه كحكم قاض **فان قيل** تشبيه جوار بقاض ايضا غير صحيح لان حكم قاض الانصراف اتفاقًا وحكم جوار الانصراف على مذهب وعدم الانصراف على آخر **قلنا** التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة لا في الصرف و منع الصرف **فان قيل** التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة ايضا غير صحيح لان صورة جوار على وزن فواع وصورة قاض على فاع **قلنا** صورة جوار مثل صورة قاض في حذف الياء وادخال التنوين عليه اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها لعدم الاعلال فيها واما في حالة الرفع والجر ففيه ثلثة مذاهب فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال او بعد الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة **فان قيل** كما ان الاعلال مقدم على منع الصرف كذلك يكون مقدما على الصرف لانه ايضا من احوال الكلمة فكيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفا قبل الاعلال **قلنا** ملاحظة الصرف مقدم على الاعلال كيلا يخلو الاسم قبل الاعلال عن الصرف وعدم الصرف والا لزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين فقدم الصرف على الاعلال لا منع الصرف ليبقى الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة على حالة اصلية للكلمة وهي الصرف لا على حالة غير اصلية ان قدم منع الصرف على الاعلال واما بعد الاعلال لان الشرط في الجمع ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي غير باقية بعد الاعلال وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا قبل الاعلال او بعد الاعلال اما قبل الاعلال لبقاء صيغة منتهى الجموع واما بعد الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** لما كان غير منصرف فينبغي ان يمتنع التنوين عليه **قلنا** الممنوع من غير الصرف التنوين الصرفي لا العوض وهو العوضي وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال وبعد الصرف بعد الاعلال اما الصرف قبل الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة المقدم

على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة واما منع الصرف قبل الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** الصيغة قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ماكان فلم تركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه **قلنا** صيغة منتهى الجموع وان كانت قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الاعلال وبعد الاعلال وان كانت باقية مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع **التركيب** **فان قيل** التركيب صفة يوجد فى اللفظ المركب فكيف يكون سببا لمنع الصرف الذى يوجد فى الاسم المعرب الغير المنصرف الذى هو من قبيل المفردات **قلنا** التركيب صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب العلمية فهو يوجد بعد العلمية فى المفردات واطلاق التركيب عليه باعتبار الاصل **فان قيل** تعريف التركيب غير جامع لافراده لخروج التركيب الاسنادى والاضافى والتوصفى لعدم كون الكلمتين فيها كلمة واحدة **قلنا** لا ضير فى خروجها لعدم كونها من افراد المحدود وهو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا مطلق التركيب **فان قيل** لما كان المحدود هو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب الذى جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما **قلنا** الحصر ممنوع لجواز ان يتنقل اولا الى المعنى الجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلمى ثم ينتقل الى المعنى الجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته فلا يوجد التركيب الا بها لا ان العلمية قيد له حتى يقتضى وجوده بدونها **فان قيل** تعريف التركيب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه النجم وبصرى لانهما كلمة واحدة مع انه ليس بموثر فى منع الصرف **قلنا** المراد بالكلمتين ان لا يكون احدهما حرفا لان الحرف يكون كالجزء من الكلمة الاخرى لشدة اتصال الحرف بالكلمة لعدم استقلاله فى التلفظ به بغير الكلمة فلا تاثير لتركيبه **شرطه فى سببية منع الصرف العلمية** اى كون الاسم المركب علما ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف **وان لا يكون متلبسا باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ضد الصرف اعنى منع الصرف **ولا مشتملا باسناد** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فانها فى حال العلمية باقية على الحركة التى كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير تفوت تلك الدلالة

فالحاصل[ص] ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى الجملة موجودا فيه مثلا لو كان لشخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيد صار آخر زيد مبنيا ليدل على انه ضارب ولو كان معربا ابدل الضم بالفتح بسبب العامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع واذا كان التركيب الاسنادي من قبيل المبنيات ويوجد في الاسماء المبنية فكيف يوجد في الاسم المعرب المنصرف **فان قيل** كما ان الشرط في التركيب ان لا يكون اسناديا كذلك الشرط ان لا يكون تعداديا ولا صوتيا نحو خمسة عشر و سيبويه لبنائهما فلم لم يتعرض لنفيهما **قلنا** لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بما ذكر في بحث المبنيات انهما من قبيل المبنيات ولم يذكر بناء الاعلام المشتملة على الاسناد فلا بد من اخراجها **فان قيل** لم لم يذكر التركيب التوصيفي مع انه ايضًا مبني حين العلمية **قلنا** انه داخل في الاضافي لان الصفة قيد للموصوف والمضاف اليه قيد للمضاف او داخل في الاسنادي لان الاوصاف قبل العلم اخبار والاخبار بعد العلم اوصاف **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب صنم فجعلا علما للبلدة تسمية للمبني باسم الباني الحقيقي او الزعمي العياذ بالله وليس بينهما نسبة اصلا ويسمى التركيب الذي هو سبب لمنع الصرف بالتركيب الامتزاجي **الالف والنون** فان قيل عد الالف والنون من الاسباب غير صحيح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات قلنا عدهما من الاسباب بسبب زيادتهما ومشابهتهما بالفي التانيث والزيادة والمشابهة من الاوصاف لان في سببيتهما خلاف فذهب بعض النحاة الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وذهب بعضهم الى انهما سبب لمشابهتهما بالفي التانيث في عدم قبول التاء والراجح هو القول الثاني لوجود الزيادة في ندمان مع انه منصرف لقبول التاء **ان كانتا في اسم جامد** فان قيل عطف قوله او صفة على اسم غير صحيح لانها ايضًا اسم والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وايضًا يلزم التناقض لانه يكون المعنى ان كانتا في اسم فشرطه العلمية وان

ص قوله فالحاصل ان الجملة الخ خلاصة الكلام على وجه ينكشف المرام ان الجملة تصير علما للشخص المشابه لمن حكيت عنه بتلك الجملة اولا فتكون تلك الجملة من باب الاستعارة المصرحة كتسمية الرجل الشجاع بالاسد ولا يجوز التغير في اللفظ المستعار والا لما تبقى الاستعارة لانها استعمال

قيد ان الاعلام المشتملة على الاسناد من باب الامثال لان الامثال جمع مثل وهو عبارة عن القول المشهور بين الناس المشابه ما استعمل فيه لما اورد ذلك الكلام فيه اولا في اخراجها ١٢ مولانا عبد الحليم عفي عنه

كانتا فی اسم فشرطه انتفاء فعلانة **قلنا** المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل الوصف المشتقة لا الاسم المقابل الفعل والحرف المتناول للجامد والمشتق **فشرطه** اے شرط الالف والنون و شرط ذلك الاسم فی امتناعه من الصرف **العلمية** ای علمية ما فيه الالف والنون ليلزم زيادتهما مع الكلمة اوليمتنع دخول التاء عليهما فيتحقق مشابهتهما بالفی التانيث فی منع دخول التاء **فان قيل** ضمير شرطه راجع الی الالف والنون وهما امران فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فان قيل فعلی هذا ينبغی ان يفرد الضمير فی قوله فان كانتا فی اسم قلنا ان للالف والنون اعتبارين باعتبار الذات امران وباعتبار السببية الواحد فتثنية الضمير فی ان كانتا باعتبار الذات وافراد الضمير فی شرطه باعتبار السببية او نقول ان الضمير راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لكن هذا الجواب ضعيف لان الشروط السابقة شروط الاسباب لا شروط الاسماء المشتملة علی الاسباب **كعمران او كانتا فی صفة فشرطه انتفاء فعلانة** يعنی امتناع دخول التاء عليه ليبقی مشابهتهما بالفی التأنيث فان قيل ان كان المراد انتفاء فعلانة بفتح الفاء ينبغی ان لا ينصرف عريان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فتح الفاء وان كان المراد انتفاء فعلانة بضم الفاء ينبغی ان لا ينصرف ندمان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء الضم قلنا المراد بانتفاء فعلانة انتفاء التاء سواء كان بفتح التاء او ضمها واما عريان وندمان قابلان التاء فينصرفان **وقيل شرطه وجود فعلی** ووجود فعلی فی المؤنث ليس مقصودا بالذات بل مقصود هذا القائل ايضًا انتفاء التاء لانه متی كان مؤنثه فعلی بالالف لا يكون فعلانة فيبقی مشابهتهما بالفی التانيث فان قيل لما كان مقصود هذا القائل انتفاء التاء فلم لم يكتف بقوله فشرطه انتفاء فعلانة وايضًا ينبغی ان يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق لانتفاء فعلانة فيه قلنا مقصود القائل الاول انتفاء التاء مطلقا سواء كان الانتفاء موكدا بامر لفظی اولا ومقصود القائل الثانی بانتفاء التاء ايضا لكن موكدا بوجود امر لفظی وهو الالف لان التأنيث الالفی مستلزم انتفاء التاء فيكون رحمان منصرفا عند هذا القائل لعدم انتفاء المؤكد فيه بامر لفظی لعدم وجود مؤنثه فعلی بالالف **ومن ثمه** اے ومن اجل المخالفة فی الشرط **اختلف فی** انصراف **رحمان** وعدم انصرافه لانه صفة خاصة لله تعالی لا يطلق علی غيره تعالی ليس له مؤنث لا بالتاء ولا بالالف فعلی المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء التاء و منصرف علی الثانی لعدم

وجود الشرط وهو الالف **دون سكران** وليس الاختلاف فی منع صرف سكران بل هو غير منصرف اتفاقا لوجود الشرطين علی المذهبين لان مؤنثه سكری بالالف ووجود الالف مستلزم لانتفاء التاء **و** دون **ندمان** اے ليس الخلاف فی صرف ندمان بل هو منصرف اتفاقا لعدم وجود الشرط علی المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء ووجود المؤنث بالتاء مستلزم لانتفاء الالف وهذا الحكم اذا كان ندمان بمعنی النديم مشتقا من المنادمة واما اذا كان بمعنی النادم مشتقا من الندم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمی لا ندمانة كما قال الناظم ؛ نظم ؛ ؛

ندمان منصرف که بود از منادمت | تانیث او بتا بود معنیش ندیم
ور از ندم بود بالف دان مونثش | قابل بانصراف شدن نیست مستقیم

وزن الفعل فان قيل عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لا يصح لان وزن الفعل يوجد فی الفعل فكيف يكون سببا لمنع الصرف الاسم وايضا اضافة الوزن الی الفعل بمعنی اللام يفيد اختصاص الوزن بالفعل فلا حاجة الے ذكر قوله فشرطه ان يختص به قلنا المراد به كون الاسم علی وزن يعد من اوزان الفعل لا انه يختص به فالاضافة محمول علی اصل النسبة بالفعل لا علی زيادة الاختصاص بالفعل **شرطه** فی سببية منع الصرف احد الامرين **اما ان يختص** ذلك اے وزن الفعل فی اللغة العربية **به** اے بالفعل غير موجود فی الاسم العربی ابتداءً الا منقولا عن الفعل فان قيل ان وزن الفعل لا يخلو اما موجود فی الاسم فلا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فی غيره واما غير موجود فی الاسم فكيف يكون سببا لمنع الصرف فی الاسماء قلنا انه موجود فی الاسم لكن لا ابتداءً بل نقلا عن الفعل فالخصوصية بالنسبة الی الابتداء والوجود فی الاسم بالنسبة الی النقل والبقاء فان قيل ان بقم و شلم من اوزان الفعل مع انهما موجودان فی الاسم ابتداءً لان بقم اسم صبغ معروف وهو العندم ليس منقولا عن الفعل و شلم اسم موضع فی الشام غير منقول عن الفعل قلنا المراد بالاختصاص هو الاختصاص فی اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية **كشمر** بصيغة الماضی المعلوم من التشمير بمعنی دامن برچيدن ثم نقل من الفعل و

وجعل علما الفرس حجاج ابن يوسف لمناسبة بينهما فى المعنى الالتزامى وهو السرعة فى السير **وضرب** على صيغة الماضى المجهول من المجرد اذا جعل علما لشخص يكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما اختص المثال بالماضى المعلوم من المزيد والمجهول من المجرد لان المعلوم من المجرد لو جعل علما لا يكون غير منصرف لعدم اختصاصه بالفعل لانه كما يوجد فى الفعل كذالك يوجد فى الاسم نحو سحر شجر ثم حجر مدر بقر **او يكون** غير مختص لكن يكون **فى اوله** اى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل فان قيل ضمير اوله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدرى لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة وايضا لا يصح اضافة الاول اليه لان الاول يكون للفظ لا للمعنى قلنا الضمير الى وزن الفعل لكن يراد منه ما كان على وزن الفعل بطريق الاستخدام لانه يذكر وزن الفعل ويراد منه كون الاسم الخ وبارجاع الضمير اليه يراد منه ما كان على وزن الفعل او نقول الضمير راجع الى ما كان على وزن الفعل فان قيل مدخول فى يكون ظرفا للغير والاول لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة اذ الاول هو الحرف الزائد فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا مدخول فى محذوف مضاف الى الاول اى فى جانب الاول فيكون ظرفية العام للخاص **زيادة** اى زيادة حرف على ان يكون الضمير راجعا الى وزن الفعل بمعنى المصدرى او حرف زائد من حروف اتين على ان يكون الضمير راجعا الى ما كان على وزن الفعل **كزيادته** اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل **غير قابل للتاء** القياسية بالاعتبار الذى امتنع عن الصرف ذلك الوزن للفعل لاجل ذلك الاعتبار لان التاء المتحركة مختصة بالاسم فيخرج الوزن بلحوقها عن اوزان الفعل فان قيل ينتقض باربع لانه غير منصرف اذا صار علما للعلمية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء للمعدود المذكر كما يقال اربعة رجال قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهى ما تلحق للمؤنث والتاء فى اربعة غير قياسية لانها تلحق فى العدد للمعدود المذكر ولم يقيد المصؒ التاء بقيد القياسية لظهور هذا القيد لان الشئ اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل فى التاء هى القياسية فان قيل ينتقض باسود فانه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء القياسية لانه يقال اسودة للحية السوداء قلنا المراد بعدم قبول التاء بالاعتبار الذى امتنع وزن الفعل من الصرف بذلك الاعتبار ومنع اسود من الصرف باعتبار الوصفية الاصلية ومؤنثه بذلك الاعتبار يكون بالالف مثل سوداء لا بالتاء واما قبول التاء فباعتبار

غلبة الاسمية العارضية **ومن ثم** اے من اجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الشرطين فيه الزيادة فى الاول وعدم قبول التاء لان مؤنثه ..... حمراء بالالف لا بالتاء فان قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط قلنا الشرط ههنا بمعنى العلة والوضوء شرط محض **والصرف يعمل** لقبوله التاء لمجيئ يعملة للناقة القوية فى العمل و ليس كما يقال ناقة يعملة جمل يعمل لما فرغ المص عن اسباب منع الصرف شرع فى بيان اسباب الصرف بعد المنع فقال **وما فيه علمية مؤثرة** اے كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية بسبب آخر واحترز بالعلمية عن الاسم الذى ليس فيه العلمية نحو ثلث ومثلث فانه غير منصرف البتة لعدم العلمية فيهما حتى اذا نكر صرف واحترز بالمؤثرة عن العلمية تجامع الفى التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية فان قيل ان قوله ما فيه علمية مؤثرة قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية فتفيد ان بعض الاسم غير المنصرف اذا نكر صرف والامر ليس كذلك قلنا المهملة على قسمين مهملة العلوم ومهملة المحاورات والمجالس فالثانية فى قوة الجزئية والاولى فى قوة الكلية لان قواعد الفن كلية والمراد ههنا الاولى لا الثانية **اذا نكر صرف** ثم العلم اذا كان علم الجنس فطريق التنكير ان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة بذلك العلم كما يراد من زيد فرد واحد من المسمى بزيد واذا كان علم شخص فطريق التنكير فيه ان يراد من العلم الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اے لكل مبطل محق **لما تبين** اے لدليل التزامي ظهر حين بيان اسباب منع الصرف **من انها** اے العلمية **لا تجامع مؤثرة سببا الا ما** اى السبب الذى **هى** اى العلمية **شرط فيه** والسبب المشروط بالعلمية احد الامور الاربعة التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والالف والنون المزيدتان فى الاسم **الا العدل ووزن الفعل** فان قيل فى كلام المصؒ استثناء شيئين من امر واحد بلا عاطف وذا لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المستثنى منه و المستثنى الثانى بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف فالمعطوف يقوم مقام المعطوف عليه فلا يلزم الفصل قلنا المستثنى منه امران مطلق السبب والمقيد فالاستثناء الاول من المطلق والثانى من المقيد وهو ما بقى من الاستثناء الاول فالتقدير لا تجامع العلمية سببا غير ما هى شرط

فيه وهو ايضا احد الامور الاربعة الوصف والعدل والجمع ووزن الفعل الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما كما في عمر واحمد لكن ليست بشرط كما في ثلث واحمر **فان قيل** ينبغي ان يعطف العدل ووزن الفعل على ما هي شرط فيه بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل تحت الاستثنائين تحت حرف الاستثناء الواحد ويحصل الاختصار ايضًا **قلنا** النكتة في الفصل وتكرار حرف الاستثناء اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه اذ تاثير العلمية في المعطوف عليه بالسببية مع الشرطية وفي المعطوف بالسببية المحضة **وهما متضادان** جواب سوال ان العلمية اذا اجتمعت مع العدل ووزن الفعل فاذا نكر بقي سببان وهما العدل ووزن الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين فاجاب المص بقوله وهما متضادان فلا يجتمعان مع العلمية في اسم واحد لان الاسماء المعدولة بحسب الاستقراء محصورة في الاوزان الستة ليس وزن من اوزان الفعل المعتبرة في سببية منع الصرف بذلك الاوزان الستة وهي ما جمع في قول الناظم ــــ اوزان عدل را بتمامی تو شش شمر ؛ مَفعَلُ فُعَلُ مثالهما مثلث وعمر فعل است هم چو امس فعال است چون ثلث ؛ دیگر فعال دان تو قال فعل سحر

فلا يكون اے لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط **معها** اے العلمية **الا احدهما** فقط لا مجموعهما فان قيل الضمير في قوله لا يكون لا يخلوا اما راجع الى مطلق السبب او الى كليهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب حسا لان العلمية تجمع مع التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون ايضا وعلى الثاني لا يطابق الراجع مع المرجع في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان الضمير لا يرجع الى المذكورات بل يرجع الى امر دائر بين مجموع الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم صادق على احدهما ويصدق على مجموعهما ايضا **فان قيل** ان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان المنفي بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا احدهما لا مجموعهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ايضا **قلنا** الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغيير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم وان لم يغيرا من حيث المعنى المصداق الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا زينب وهند وفاطمة وجميلة ولا يكون له نسوة غير هذه الاربع فههنا ثبت

استثناء الكل من الكل ومن نفسه ايضا من حيث المصداق المعنى لكن المغائرة بين المستثنى والمستثنى منه ثابت من حيث اللفظ لان لفظ النساء عام يتناول مفهومه الى الاربع وغيره لانه جمع يطلق على الثلث وما فوقه ولفظ المستثنى خاص بالاربع فعلى هذه القاعدة لا يرد الاعتراض على كلمة التوحيد ان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلوا اما من الحق اومن الباطل اومن كليهما فعلى الاول يلزم استثناء الشئ عن نفسه وعلى الثانى يلزم الكذب حسا لوجود الآلهة الباطلة كالصنم وعلى الثالث يلزم الكذب لان الآلهة الباطلة باق في النفي والحال انه موجود قلنا ان النفي يتوجه الى الآله الحق والاستثناء ايضًا من الحق للاله الحق ويلزم استثناء الشئ من نفسه من حيث المصداق واما من حيث اللفظ فلا يلزم فلان لفظ الاله عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم الواجب الوجود والتغير بحسب المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصدقا عليه واحد وهو المعبود فقط فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية **بقي بلا سبب** فيما هي شرط فيه فان قيل فوات العلمية لا يستلزم فوات سبب آخر الا ترى ان التانيث في طلحة لا يزول بتنكيره قلنا العلمية زالت بالتنكير بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية فيفوت من السبب الاخر وصف السببية لفوات شرط تاثيره لا ذات السبب **او على سبب واحد** فيما هي ليست شرطا فيه فان قيل لا نسلم ان بينهما تضاد لان اصمت بكسرتين علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت فقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول من اُصمُتُ بضمتين قلنا هذا الامر غير متحقق لجواز وروده اصمت بكسرتين وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفى في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه وههنا لا يقتضى المنع العدل لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء بعض افراد العلم التي سمى في الاصل اوصاف عن هذه القاعدة فان في انصرافه خلاف كما قال المصنف **وخالف سيبويه الاخفش** المشهور الذى هو تلميذه فان قيل سيبويه استاد الاخفش فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن قلنا لما كان قول التلميذ اظهر من الاستاد وموافقا للقاعدة سابقة جعل المصنف قوله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لخالف وسيبويه مفعوله وقدم على الفاعل لتعظيم الاستاد فلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاد قلنا لا يجوز هذا الاحتمال لان اعتبار مفعول له لخالف وشرط نصبه تقدير اللام وشرط تقدير اللام ثلثة

احدها ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا او فاعل الاعتبار سيبويه فعلم ان فاعل خالف ايضا سيبويه وايضا يلزم اصالة قول سيبويه وهو مخالف عن القاعدة المحققة عندهم فى انصراف **مثل احمر علما اذا نكر** فان قيل المتبادر من احمر كل ما على وزن افعل فخرج سكران ودخل فيه افعل التاكيد كاجمع واسم التفضيل الغير المستعمل بمن فان الخلاف ثابت فى الاول دون الاخريين فانهما منصرفان بالاتفاق قلنا المراد باحمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فدخل فى مثل احمر سكران لقوة الوصفية فيه قبل العلمية وخرج افعل التاكيد نحو اجمع لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل فى التاكيد لا ذات يتصف بالكل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله فى معنى التفضيل وهو لا يحصل الا بكلمة من فصار كافعل اسما فى عدم الاستعمال بمن وان كان مع من فهو غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبارا** اے خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره **للصفة الاصلية بعد التنكير** فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما لا مانع منه لا باعث على اعتبار الوصفية الاصلية فينبغى ان ينصرف لان الاصل فى الاسماء الانصراف قلنا الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما فان قيل لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فى اسود وارقم اعتبارها فى احمر لان الوصفية فى اسود وارقم لم تزل بالكلية بل فيهما غلبة الاسمية على الوصفية والغلبة غير مزيلة للوصفية بالكلية وفى احمر زالت بالكلية لانه صار علما والعلم يزول عنه الوصفية بالكلية قلنا لا نسلم ان الوصفية فى احمر زالت بالكلية لجواز ان يسمى بالاحمر ذات من له الحمرة لكن هذا الجواب ضعيف لان المقصود الاهم فى الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك نراها مجردة عن المعنى الاصلى وهو الزيادة فى العمارة فى زيد وعمرو وذهب الاخفش الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فان قيل لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى فى احمر بعد التنكير ينبغى ان يعتبر فى حاتم حال العلمية لاستوائهما فى الوصفية الزائلة فيمتنع حاتم للوصف والعلمية فاجاب المصنف عن جانب سيبويه بقوله **ولا يلزمه** اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما اعتباره الوصفية الاصلية فى **باب حاتم** والمراد بباب حاتم كل علم كان

وصفا فى الاصل مع بقاء العلمية **لما يلزم** فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار المتضادين** الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **فى حكم واحد** وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف الوصفية فى احمر واسود وارقم مع سبب آخر فان قيل التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين حقيقة لكنه شبيه به فاعتباره هنا غير مستحسن **وجميع الباب** اى باب غير المنصرف لما فرغ المصنف عن بيان انصراف بعض الاسماء الغير المنصرفة وهى ما فيه علمية مؤثرة ومن بيان مؤثر واحد فى الصرف وهو التنكير شرع فى بيان انصراف جميع اسماء الغير المنصرفة سواء كان احد اسبابها العلمية اولا وفى بيان مؤثرين فى الصرف وهما اللام والاضافة **باللام** اى بدخول لام التعريف **او بالاضافة** اى اضافة غير منصرف الى غيره **ينجر** اى يصير مجرورا **بالكسرة** اى بصورة الكسرة لفظا او تقديرا فان قيل الباء فى قوله باللام سببية ومدخول الباء السببية من الاوصاف واللام ذات فكيف يكون سببا للانجرار بالكسرة قلنا مدخول الباء محذوف تقديره بدخول اللام والدخول من الاوصاف فان قيل احمد فى قوله المال لاحمد مدخول اللام ولا ينجر بالكسرة قلنا اللام عوض عن المحذوف تقديره بدخول لام التعريف فان قيل احمد فى غلام احمد مضاف اليه مع انه لا ينجر بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة غير المنصرف الى الغير لا اضافة الغير اليه فان قيل الجر ممنوع بغير المنصرف فكيف يصح قوله ينجر لان بين منع الجر وجريان الجر تضاد قلنا ينجر متضمن لمعنى يصير وهو للانتقال من حال الى حال فيكون المعنى ينتقل غير المنصرف بواسطة اللام والاضافة من حال منع الجر الى دخول الكسر لا انه مجرور حال منع الجر فان قيل الكسر بدون التاء من القاب الحركات البنائية فكيف يثبت الانجرار بالكسر قلنا المراد بالكسرة صورته وذاته لا صفة البنائية فان قيل مررت بالحبلى وبحبلى كم معرف باللام والاضافة مع انه لا ينجر بالكسرة قلنا الكسر اعم من ان يكون لفظيا او تقديرا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يكتفى بقوله ينجر قلنا انجرار غير المنصرف يكون بالفتح والفتح غير ممنوع عنه حتى جاز له بواسطة اللام والاضافة فان قيل ينبغى ان يكتفى بقوله ينكسر قلنا الكسر يطلق على الحركات البنائية والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغى ان يقول ينصرف فلا يحتاج الى تلك التكلفات قلنا فى انصراف غير المنصرف باللام والاضافة

خلاف النحاة وفي انجراره بالكسر اتفاق النحاة وايراد العبارة على وجه متفق عليه اولى من مختلف فيه وبيان الخلاف ان بعض النحاة ذهب الى انصرافه مطلقا بقي العلتان اولا فان زالت العلتان فانصرافه ظاهر وان بقي العلتان فعدم انصرافه لمشابهة الفعل ولما ضعفت المشابهة بدخول اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله وهو الصرف في الاسماء فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا بقي العلتان اولا فان بقي العلتان فظاهر وان زالتا فرد الهما عارضي فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان لا يدخله الكسر قلنا الممنوع من الغير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر بتبعية التنوين فلما ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر وانما منع من غير المنصرف بالاصالة التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافرا كاملا لان التنوين لقطع الكلمة والفعل موصول مع الفاعل ثم التنوين يتبع حركة حرف آخر الكلمة فاذا سقط التنوين الذي هو الاصل في المنع سقط معه تابعه وهو الحركة تبعا وانما اختار الكسر لانها وسط وايضا ان الكسر لازم التنوين لان في كل موضع يدخل التنوين يدخل الكسر كالاسم وذهب بعضهم الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او احديهما كان منصرفا وبيان زوال العلتين ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في العجمة وان لم تكن شرطا زالت احديهما كما في احمد وان لم تكن العلمية هناك كما في احمر بقيت العلتان وهذا المذهب موافق لتعريف غير المنصرف والله اعلم بالصواب **المرفوعات** يجوز فيه وجوه اربعة البناء بالسكون على انها كلمة تورد لمجرد الفصل لما بعدها مما قبلها لا محل لها من الاعراب كالاسماء المعدودة او رفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي المرفوعات هذه او على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذه المرفوعات او على انه مبتدا ما بعده خبره فان قيل المرفوعات لا تخلو اما جمع مرفوع او مرفوعة وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان المرفوعات جمع المؤنث السالم ومفردة مؤنث واما الثاني فلان المرفوعات والمنصوبات صفات الاسماء والاسماء مذكر وصفة المذكر مذكر قلنا ان المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لكن المرفوع صفة الاسم والاسم مذكر غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل تجمع قياسا بالالف والتاء كايام معدودات ومعدودات جمع معدود وهو صفة

عه قوله واما الثاني الخ وايضا لا يمكن ان تجمع مرفوعة بتلك الجمع لان الشرط فيه جمع المذكر بالواو والنون ولا يمكن ان يجمع مرفوع بالواو والنون لان الشرط فيه العقل ۱۲ عه قوله المرفوعات جمع المرفوع الخ فان قيل كيف يصح هذا الجمع مع ان المرفوع لا مذكر له والشرط في هذا الجمع ان يجمع المذكر بالواو والنون قلنا هذا الشرط في المؤنث نفسه وهذا مشابهة المؤنث فلا شرط فيه ۱۲ مولانا عبد الحليم عفي عنه

اليوم وهو مذكر غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل يجمع قياسا على الالف والتاء **هو المرفوع** الدال عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان قيل هو لا يخلو اما يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يطابق الراجع مع المرجع في الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وعلى الثانى يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن المرفوعات ويجوز رجاع الضمير الى المرجع الضمنى كما فى قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ للتقوى فضمير هو راجع الى العدل الذى ذكر فى ضمن اعدلوا لان العدل جزء مدلول اعدلوا فان قيل لما كان الضمير راجعا الى المرفوع وهو مفرد المرفوعات فيلزم تعريف الفرد وهو غير جائز قلنا المرفوعات كما يدل على الفرد كذلك يدل على الجنس فالمراد بالمرفوع الذى دل عليه الجمع من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فالملحوظ جنس المرفوع اى شئ له ربط لافراد المرفوع فان قيل لم لا يجوز ان يرجع الضمير المذكر الى المرفوعات بتاويل المذكور او لرعاية الخبر قلنا ان رجع الضمير الى المرفوعات بهذين الوجهين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ فى الجموع الافراد والتعريف للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد لا بعضها موجود وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب لا يمكن التعريف بمقابلتها فان قيل لما كان المحدود جنس المرفوع والحد ايضا جنس لم ذكر المرفوعات بصيغة الجمع قلنا لما قال المصنف رح فالرفع علم الفاعلية سابقا وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم المتوهم انحصار المرفوع فى نوع واحد وهو الفاعل فاورد … صيغة الجمع دلالة على كثرة الانواع ودفعا للوهم المذكور **ما** اى اسم **اشتمل** ذلك الاسم اشتمال الموصوف بالصفة **على علم الفاعلية** اى علامة كون الاسم والفاعل اعم حقيقة او حكما والعلامة على كون الاسم فاعلا امور ثلثة الضمة فى المفردات والالف فى التثنيات والواو فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم فان قيل كلمة ما فى ما اشتمل اما موصولة او موصوفة فان كانت موصولة فلا بد من الضمير الفصل لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فهو موضع ضمير الفصل وايضا يلزم انتقاص الحد لان الموصول مع الصلة شئ واحد ان فرض الجنس فقد الفصل وان فرض الفصل فقد الجنس وايضا يفوت الاصالة لان الاصل فى الخبر التنكير وان كانت موصوفة بمعنى شئ فالتعريف

للمه لان التعريف للافراد لا يكون مانعا وبالافراد لا يكون جامعا ١٢ منه لان بين الصلة والموصول مساواة لان الصلة بيان الموصول وبين الجنس والفصل لا بد من العموم والخصوص والصفة المتصفة اخص من الموصوف ١٢ عبد الحليم عفى عنه

غير مانع لدخول الحرف الآخر من المعرب كدال زيد لانه شئ اشتمل على الرفع ولا يقال له مرفوع لانه صفة الاسم وايضا دخل فيه المضارع لاشتماله على الرفع وليس بمرفوع قلنا كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم منكر فخرج الحرف الآخير والمضارع لانهما ليسا باسم فان قيل كلمة ما موضوعة لغير ذوى العقول مشتركة بين الموصولية والموصوفية وبين اسم وشئ آخر فارادة الموصوفية منها والاسم منها يكون اخذ احد معانى المشترك وهو لا يجوز بدون القرينة قلنا القرينة بالموصوفية وقوعها فى موضع الخبر والاصل فى الخبر التنكير والقرينة بالاسم وقوعها فى تعريف المرفوع لانه قسم من الاسم والمعتبر فى تعريف القِسْمِ المُقَسَّم لان المعتبر فى التعريفات الجنس القريب والجنس القريب اى القسم مقسمه فان قيل المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء او اشتمال الظرف على المظروف والاسم لا يكون كلا للعلامة ولا ظرفا لها قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة فان قيل الاسم ليس بموصوف والعلامة ليست بصفة لان الصفة تحمل على الموصوف والعلامة لا تحمل على الاسم لعدم الاتحاد فى المصداق قلنا الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة فى التبعية لا عينهما فكما ان الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة قائمة بالاسم لا توجد بدونه فان قيل التعريف غير جامع لافراده فانه خرج منه موسى فى جاءنى موسى لانه ليس بموصوف بالعلامة قلنا العلامة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا تقديرية **فان قيل** خرج منه هذا فى جاءنى هذا لانه مرفوع وليس بمشتمل على العلامة لا لفظا ولا تقديرا فاجاب الشارح الرضى والهندى المراد بالموصوفية موصوفية الاسم المعرب بالرفع اللفظى والتقديرى لا المحلى لانه يوجد فى المبنيات لكنه ضعيف اذ المصنف يبحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا وهى مبنى فالحق فى الجواب العلامة اعم من ان تكون لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم يوصف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى ان يكون الاسم فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

فمنه الفاء لتفصيل انواع المرفوعات والمعنى الجزى الاول من جزئى المرفوع المتصل بجنس المرفوع **الفاعل** فان قيل كلمة من لا تخلو اما ابتدائية فلا بد فى مقابلتها كلمة الى نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما تبعيضية فهى تدخل على الجسم نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وايضا يقتضى ان يكون الشئ الآخر جزء من مدخوله والفاعل ههنا ليس جزء المرفوع بل جزئى واما بيانية وهى بمعنى الذى بتقدير هو فيكون المعنى فالذى هو المرفوع الفاعل فيلزم فساد المعنى قلنا كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين اتصالية وغير

اتصالية فمن الابتدائية الاتصالية ما يقصد بها كون مدخولها امرا كليا ينتزع منه الجزئيات لا كون مدخولها مبدأ منه لشئ وعلامتها ان تدخل بامر كلي وما بعده امرا — جزئي ومن الابتدائية الغير الاتصالية ما يقصد بها كون مدخولها مبدأ منه وكلمة الى ضرورية في مقابلة الثانية لا الاولى والمراد ههنا الاولى لا الثانية والضمير اما راجع الى جنس المرفوع او الى ما في ما اشتمل وفي كل من الارجاعين الحسنان والقبحان اما الحسنان في الاول فارجاع الضمير الى المقصود بالذات وموافقة الضميرين اعني هو ومنه والقبحان فيه ارجاع الضمير الى المرجع الضمني والآخر ارجاع الضمير الى المرجع بعيد اما الحسنان في الثاني فارجاع الضمير الى المرجع الصريحي والآخر الى القريب واما القبحان فيه وارجاع الضمير الى غير المقصود والآخر انتشار الضميرين لان الضمير المرفوع الى المرفوع والمجرور الى كلمة ما والانتشار غير مستحسن لانه مخل الى الفهم وقدم الفاعل على سائر انواع المرفوع لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لوجهين لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان الاصل في اجزاء الجملة الارتباط والفعل للفعلية مقتض للارتباط من اول الامر ولان عامله قوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لوجهين لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتق والفاعل يحكم عليه بالمشتق فقط والجواب عن الجمهور ان الاصل في الفاعل ايضا التقديم لكنه اخر دفعا للالتباس بينه وبين المبتدأ ولم يعكس لان عامل الفاعل قوي يعمل في معموله سواء وقع في مرتبته اولا وعامل المبتدأ ضعيف يعمل في معموله اذا وقع بالترتيب وعن الثاني ان الفاعل ايضا يقع محكوما عليه لكل حكم جامد نحو نعم الرجل ومشتق نحو قام زيد **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما **اسند اليه** اي نسب اليه **الفعل** بالاصالة اي الفعل الاصطلاحي صورة والفعل اللغوي معنى مثبتا كان او منفيا محققا او مقدرا خبريا او انشائيا مع بقاء الرفع عبر عن كلمة بالاسم لان المعتبر في تعريف القسم المقسم ومقسم الفاعل اسم وفسر بالنكرة اشارة الى موصوفيته لوقوعه موقع الخبر والاصل في الخبر التنكير **فان قيل** ينقض بقولهم اعجبني انْ ضربتَ زيدا **قلنا** الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا حكما لان ان ضربت مؤول بضربك زيدا **فان قيل** التعريف غير جامع لخروج فاعل شبه الفعل والافعال الناقصة لعدم الاسناد اليهما لان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى الخ ولا فائدة في هذا الاسناد قلنا المراد من الاسناد النسبة فذكر الاخص واريد الاعم **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول عمرو في قام زيد وعمرو لانه اسند اليه الفعل

ولم يقل له فاعل قلنا ان المراد بالاسناد هو الاسناد بالاصالة لا بالتبع وعمرو مسند اليه بالتبع فان قيل قد ذكر الاسناد مطلقا فارادة الاسناد المقيد بالاصالة تقييد المطلق بلا قرينة قلنا القرينة بالتقييد ذكر التوابع لان توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لو كانت داخلة فيها فذكر ما بعدها لغو **فان قيل** المراد بالفعل لا يخلو اما اللغوى الحدث او الاصطلاحى وهو النسبة والحدث والزمان فان كان الاول فذكر شبه الفعل مستدرك لانه ايضًا فعل لغوى وايضًا لا يصح ارجاع الضمير فى شبهه اليه لان شبه الفعل مشابه للفعل الاصطلاحى لا اللغوى وان كان الثانى فهو كذب حسا لان الصادر من الفاعل هو اللغوى لا الاصطلاحى **قلنا** المسند الى الفاعل فعل اصطلاحى صورة واللغوى معنى فلا يرد اونقول عبارة المص محمول على الاستخدام وهو ما كان للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحا والآخر يراد بارجاع الضمير اليه فهنا للفعل معنيان لغوى واصطلاحى فاللغوى اريد من ذكر الفعل والثانى اريد بارجاع ضمير شبهه اليه مثاله ثابت فى قول الشاعر ؎

اذا نزل السماء بارض قوم ⁘ رعيناه ولو كانوا غضابا

فللسماء معنيان مجازيان المطر والمنبت فاريد الاول بلفظه بقرينة نزل والثانى بارجاع ضمير رعيناه اليه بقرينة رعيناه **او شبهه** اوالفاعل ما اسند اليه ما يشبهه فى العمل كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف **وقدم** الفعل او شبهه تقديما وجوبا نوعيا الواو للحال والماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة وههنا مقدرة ولم يظهر لئلا يلزم تكرار النقش وافرد ضمير قدم لجواز ارجاع ضمير الواحد الى ما هو متعدد باو عليه اى على ذلك الاسم فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ فى هذا التركيب كريم من يكرمك فان كريم مسند الى كلمة من لانه مسند الى ضمير راجع الى من والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه حقيقة ومقدم على من مع انه مبتدأ لا فاعل قلنا المراد بالتقديم الوجوبى وتقديم كريم على من تقديم جوازى لجواز من يكرمك كريم ايضا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى قولك فى الدار رجل لان الظرف مسند الى المبتدأ وهو رجل لانه مسند الى ضميره والاسناد الى ذلك الشئ حقيقة والظرف مقدم عليه

وجوبا لان المبتدأ اذا كان نكرة يجب عليه تقديم الخبر الظرف للتخصيص مع انه ليس بفاعل بل هو مبتدأ قلنا المراد بالتقديم التقديم الوجوبی النوعی وهذا التقديم الوجوبی الضروری يعنی نوع ما اسند الی الفاعل واجب التقديم عليه ولنوع ما اسند الی المبتدأ غير واجب التقديم عليه بل يجب التقديم فی بعض الافراد كما كان المبتدأ نكرة **علی جهة قيامه به** ای اسنادا واقعا علی طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل بان يكون علی صيغة الفعل المعلوم او علی حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل او الصفة المشبهة **فان قيل** ان قوله علی جهة قيامه به جار ومجرور وكل جار ومجرور اذا وقع فی محل لابد فيه من الاعراب المحلی فما الاعراب المحلی فيه **قلنا** الاعراب المحلی فيه النصب علی المصدرية فان قيل النصب علی المصدرية غير صحيح لان الفعل غير مشتمل عليه قلنا النصب فيه علی المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف ای اسنادا فان قيل صفتية الجار والمجرور باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلوا اما اسند المذكور او اسند المحذوف فعلی الاول يلزم تقديم الصفة علی الموصوف وعلی الثانی يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف وكلاهما غير جائزين قلنا متعلق علی جهة ليس الامران المذكوران بل امر آخر فيكون التقدير اسنادا واقعا علی جهة قيامه به **فان قيل** تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل فی مثل مات زيد وطال عمر لان المتبادر من القيام القيام بمعنی الحدوث والموت والطول ليسا بحادثين صادرين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه علی صيغة المعلوم او علی حكمها سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به بدون الصدور منه فان قيل عمدة هذا الفن المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعنی علی جهة فلم ذكر المص هذا القيد قلنا الاحتياج الی هذا القيد علی مذهب من لم يجعل المفعول ما لم يسم فاعله داخلا فی الفاعل كالمص لاخراجه عن تعريف الفاعل واما علی مذهب من جعله داخلا فی الفاعل كصاحب المفصل فلا بد من ترك هذا القيد ليدخل فيه **مثل زيد فی قام زيد** مثال لما اسند اليه الفعل **و** مثل ابوه فی **زيد قائم ابوه** مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل** ای الاولی وما ينبغی فی الفاعل عند عدم المانع ان **يلی الفعل** المسند اليه بان يكون بعد الفعل متصلا به ولا يكون شئ آخر من معمولات الفعل مقدما عليه لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنی اما لفظا فبدليل اسكان اللام فی

في ضربت لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم يكن كالكلمة الواحدة مع الفعل لا يسكن اللام كما في اتصال المفعول به نحو ضربك، واما معنى فلان الفعل لا يوجد بدون الفاعل وجزء الشئ يلي الشئ **فان قيل** ان الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عن القاعدة غير جائز فينبغي ان يكون ضربك زيد ممتنعا **قلنا** الاصل ههنا بمعنى الراجح والاولى لا بمعنى القاعدة **فان قيل** ينتقض بضربك زيد لانه ليس ايلاء الفاعل فيه اصلا بل ممتنع **قلنا** الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل عند عدم مانع الايلاء وههنا وجد المانع من الايلاء وهو اتصال ضمير المفعول بالفعل فقدم المفعول عليه لئلا يلزم انفصال الضمير وهو خلاف المفروض فان قيل كما ان الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل كذلك الى شبهه قلنا المراد بالفعل المسند الى الفاعل وهو اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الخاص وارادة العام لكن لم يذكر شبه الفعل اكتفاء بالاصل فان قيل الايلاء بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الفعل او بعد الفعل والحال ان قبلية الفاعل على الفعل ممتنع كما فهم من التعريف قلنا المراد بالايلاء ان يكون بعده فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ضرب عمرا زيد على الاصل لبعديته عن الفعل قلنا المراد بالبعدية البعدية مع الاتصال والفاعل ههنا ليس متصلا بالفعل فليس على الاصل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون قام الرجل على الاصل لتقدم اللام على الفاعل قلنا معنى الايلاء ان لا يقع بين الفعل والفاعل شئ من معمولات الفعل مقدما على الفاعل واللام ليس من معمولات الفعل **فلذلك** الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز** الحاق الضمير بالمفعول الراجع الى الفاعل المتأخر **نحو ضرب غلامه زيد** لتقدم مرجع الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز **وامتنع** الحاق الضمير بالفاعل الراجع الى المفعول المتأخر **نحو ضرب غلامُه زيدا** لتاخير مرجع الضمير لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانهما يجوزان ذلك كما جاء في قول الشاعر. ع

جزى ربه عني عدي ابن حاتم ∴ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ∴

فربه فاعل الفعل وضميره راجع الى المفعول المتأخر وهو العدي فلو لم يجز لما وقع في الشعر قلنا هذا الاضمار قبل الذكر لضرورة الشعر فلا يقاس عليه حال سعة الكلام او نقول ان الضمير راجع الى مصدر فعل المذكور فيكون التقدير جزى رب الجزاء لما فرغ المصنف عن بيان

اصالة تقديم الفاعل وجواز تاخيره شرع فى بيان مواضع وجوب تقديمه بعارض فقال **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا** منصوب على التميز عن نسبة انتفى الى الاعراب **فيهما** اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة **والقرينة** اى الامر الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فههنا اربع صور احديهما انتفائهما فيهما نحو ضرب موسى عيسى وثانيتهما وجودهما فيهما نحو ضربت زيدا هند وثالثهما وجود الاعراب فقط نحو ضرب زيدا عمرو ورابعتها وجود القرينة فقط لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى ففى الصورة الاولى وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للبس ولا يجب فى الصورة الثلاثة الاخيرة لعدم الالتباس **فان قيل** ينبغى ان يكتفى المصنف بذكر القرينة بدون الاعراب اذ القرينة شاملة للاعراب اذ كل واحد منهما دال على الفاعل والمفعول **قلنا** لا نسلم انها متناولة للاعراب لانه امر دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقرينة بعكسه لان الموضوع لا يسمى انه قرينة على الموضوع له فان قيل ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور لكن المفعول غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صراحة وفى ضمن الامثلة ايضا والمفعول مذكور فى ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **او كان الفاعل مضمرا متصلا** بالفعل بارزا كان او مستكنا الاول ضربت زيدا والثانى زيد ضرب غلامه بشرط تاخير المفعول عن الفعل فلا يرد بمثل زيدا ضربت ان الفاعل ضمير متصل بالفعل ولم يجب تقديم الفاعل لان المفعول اذا قدم على الفعل قدم على الفاعل بالطريق الاولى **او وقع مفعوله** اى مفعول الفاعل **بعد الا** فان قيل هذا منقوض بقوله ما ضرب الا عمرا زيد فان المفعول فيه وقع بعد الا ولم يجب تقديم الفاعل عليه قلنا ههنا صور ثلث فتقديم الفاعل واجب بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول فى صورتى التقديم والتاخير فمثال وجوب تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيد الا عمرا ومثال وجوب تاخير الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد واما اذا قدم المفعول مع الا فلا يلزم تقديم الفاعل لعدم انقلاب حصر المطلوب فى هذه الصورة **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه** اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصورة اما فى الاولى فللتحرز عن الالتباس واما فى الثانية فلما فات الاتصال

والانفصال واما فی الثالثة فلئلا ینقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب زید الا عمرا انحصار ضاربیة زید فی عمر مع جواز^{عه} کون عمر مضروبا لشخص آخر فلو قدم المفعول بشرط الاوسط الا ویقال ماضرب عمرا الا زید فیفهم منه انحصار مضروبیة عمر فی زید مع جواز کون زید ضاربا لشخص آخر لان الحصر فی مدخول الا واما فی الصورة الرابعة فالحصر فی الجزء الاخیر فلو اخر الفاعل لانقلب الحصر المطلوب قطعا لما کان الاصل فی الفاعل التقدیم وقد یجب تاخیره بعارض فاشار المص الی مواضع وجوب تاخیره فقال **واذا اتصل به** ای بالفاعل **ضمیر مفعول** نحو ضرب زیدًا غلامه **او وقع الفاعل بعد الا** فان قیل ینقض هذه القاعدة بنحو ماضرب الا زید عمرا فان الفاعل قد وقع بعد الا ولم یجب تاخیره قلنا تاخیر الفاعل لازم بشرط توسط الا بین الفاعل والمفعول فی صورة التقدیم والتاخیر وههنا قدم مع الا فلا یجب التاخیر لعدم انقلاب الحصر المطلوب اذ الحصر فی مدخول الا وهو زید قدم او اخر **او وقع معناها** نحو انما ضرب عمرا زید **او اتصل مفعوله به** ای بالفعل بان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل فان قیل ینقض بنحو ضربتک لان المفعول ضمیر متصل بالفعل ولم یجب تاخر الفاعل فاجاب المصؒ **وهو** ای الفاعل **غیر متصل** بالفعل نحو ضربک زید **وجب تاخیره** ای تاخیر الفاعل عن المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الثانیة والثالثة فلئلا ینقلب الحصر المطلوب واما فی الرابعة فلمنافات الاتصال لما کان الاصل فی العامل الذکر لان الابقاء علی الاصل اصل وقد یحذف علی القلة اشار المص الی قلة الحذف بایراد قد المفیدة للتقلیل فی المضارع فقال **وقد یحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقیام قرینة** ای وقت حصول قرینة دالة علی تعین المحذوف فان قیل حذف الفعل بحث عن الفعل فینبغی ان یذکر فی بحث الفعل وذکره ههنا خروج عن البحث وایضًا کما یحذف الفعل کذلک شبه الفعل قلنا المراد بالفعل الرافع للفاعل اعم من ان یکون فعلا او شبهه من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم

عه قوله مع جواز کون عمر الخ فان قیل هذا منقوض بقولنا ما خلق الله تعالی علی احسن الصورة الا یوسف لامتناع کون یوسف مخلوقا لشخص آخر قلنا ان الا تدل علی انحصار شیٔ آخر فی مدخوله المتصل ولا تدل علی انحصار مدخوله المتصل فی شیٔ آخر ولیس المراد الا تدل علی عدم انحصار مدخوله المتصل فی شیٔ آخر فمراد الاستاد بجواز کون عمر مضروبا لشخص آخر الجواز بالنسبة الی کلمة الا یعنی ان الا لا یمنع الجواز بان الا لا تدل علی الانحصار ولا تدل علی عدم الانحصار سواء کان فی نفس الامر منحصرا اولا ۱۲ مولانا عبد الحلیم کرهستانی عفی عنه

وذكر الفعل للاصالة لا للحصر به وايضا هو رافع للفاعل فيكون من متعلقات الفاعل والبحث عن متعلقات الشئ بحث عنه فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل اللام فى قوله لقيام علية ومدخلها علة لما قبلها فعند وجود العلة وهى القرينة وجود المعلول وهو الحذف ضرورى والامر ليس كذلك اذ القرينة مجوزة للحذف لا موجبة له وايضاً يلزم التناقض فى كلام المصرح لان جواز يدل على عدم الوجوب قلنا اللام بمعنى الوقت كما جاء فى قوله تعالى أَقِمِ الصلوة لِدُلُوكِ الشمس اے وقت دلوك الشمس او نقول اللام علتية لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة للمعلول وموجبة مستلزمة للمعلول والمراد ههنا الاول ولا شك ان القرينة علة مجوزة مصححة للحذف فحينئذٍ لا يلزم التناقض فان قيل نسبة القيام الى القرينة غير جائز لان القيام ينسب الى الاجسام والقرينة من الاعراض قلنا القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل الرفع فى الفاعل قرينة على حذف الفعل لانه اثر لا بد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر ملفوظًا علم انه محذوف قلنا المراد بالقرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق الحذف لا على تعيين المحذوف **جوازا** اے حذفا جائزا فان قيل ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق كثيرة فما وجه النصب قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق فان قيل شرط المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا يحذف مشتمل على حذف لا على جواز قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل لو صيف حذفا بجوازا غير صحيح لانه يلزم حمل المبتدأ المغاير على الآخر لان الحذف عبارة عن الاسقاط من اللفظ والجواز عبارة عن الامكان متسوى الطرفين قلنا ان جواز مصدر مبنى للفاعل فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل ان حذفا صرف الوصف وجائز ذات مع الوصف فيلزم حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف وذلك غير جائز لعدم الاتحاد بينهما فى ما صدقا عليه قلنا حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف غير جائز اذا لم يكن صرفا الوصف من افراد ذات مع الوصف وهى الحذف من افراد الجائز اذ الجائز قد يكون افراد قد يكون حذفا **فى مثل زيد** متعلق بحذفا فان قيل الحذف فى مثل زيد كذب حسا قلنا المدار بمثل زيد كلما كان جوابا للسوال محقق **لمن قال من قام** والحذف فيه موجود فان قيل جاز ان يكون قام علم وزيد مرادف له فيكون معنى من قام من زيد فلا يوجد الفعل فى السوال قلنا ليس المراد من قام كونه علما بل المراد منه الماضى المشتق من القيام فيجوز فى جواب هذا السوال زيد بحذف قام بقرينة السوال لان المذكور فى السوال

كالمعاد فی الجواب للمطابقة بینهما ویجوز قام زید بذکره لان القرینة لیست موجبة للحذف فان قیل ما الوجه ان هذا الترکیب من باب حذف الفعل والباقی فاعل ولم یکن من باب حذف الخبر والباقی مبتدأ قلنا لو کان من باب حذف الخبر یلزم حذف کل الجملة والتقلیل فی الحذف اولی من التکثیر فان قیل فعلی هذا لا یطابق الجواب السوال لان السوال جملة اسمیة والجواب فعلیة قلنا ان السوال وان کان اسمیة صورة ولکنه فعلیة حقیقة لان من قام فی الاصل اقام زید ام عمر ام بکر لکن لما تعذر السوال من کل فرد اورد فی ضمن امر کلی وهو کلمة من و کذلک یحذف الفعل جوازا فیما کان جوابا لسوال مقدر کما فی قول الشاعر فی مرثیة یزید ابن نهشل ع:

لیبک یزید ضارع لخصومة
ومختبط مما تطیح الطوائح

فان قیل المثال لا یطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل ولیس حذف الفعل لانه یحتمل ان یکون لیبک علی صیغة المعلوم ویزید بالنصب مفعوله وضارع فاعل لیبک فلا یکون مما نحن فیه **قلنا** فی البیت احتمالات ست الاول ان قوله لیبک علی صیغة المجهول ویزید مرفوع علی انه مفعول ما لم یسم فاعله وضارع فاعل فعل محذوف والثانی ان یزید منادی حذف حرف ندائه وضارع مفعول ما لم یسم فاعله لیبک والثالث ان یزید مفعول ما لم یسم فاعله وضارع بدل منه بدل الغلط والرابع ان ضارع منادی حذف حرف ندائه والخامس ان ضارع خبر مبتدأ محذوف ای الباکی ضارع والسادس ان لیبک مبنی للفاعل ویزید بالنصب مفعول به وضارع فاعل لیبک والمثال بناء علی الاحتمال الاول لا علی الخمسة الآخیرة فقوله ضارع بمعنی عاجز ذلیل فاعل فعل محذوف وهو یبکیه والقرینة علیه السوال المقدر وهو من یبکیه لان لیبک صیغة مجهولة والصیغة المجهولة منشاء التردد والابهام والتردد والابهام منشاء السوال فیکون التقدیر ولیبک یزید فکان السائل سال من یبکیه فاجاب ضارع ای یبکیه ضارع ثم حذف یبکیه بقرینة السوال **فان قیل** اللام فی قوله لخصومة لا یخلو اما متعلق لیبک المقدر واما متعلق بضارع فان کان الاول فاللام فی قوله لخصومة اجلیة وهی ما یجعل المدخول علة لما قبلها

؎ قوله مما تطیح الخ فان قیل الفاعل والمفعول ما لم یسم فاعله ما لم یعلم تعلق الفعل صدورا او وقوعا به قبل الذکر من نفس الفعل والطوائح قد علم تعلق تطیح به قبل الذکر من نفس الفعل فیکون من قبیل ذکر ضرب ضارب وهو لا یجوز قلنا المراد بالطوائح البلیات التی من شانها لیس الا الاهلاک ویکون الاهلاک من لوازمها ولم یعلم تعلق تطیح بالمهلکات الکنائیة بل المعلوم هو التعلق بنفس المهلکات والجواب بان اللام موصول هو فاعل لا یجدی نفعا لان بیان الموصول لا یکون الا بالجملة ۱۲ مولانا عبد الحلیم عفی عنه

والخصومة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثانی يلزم عمل اسم فاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف اے شخص ضارع فان قيل الاعتماد بالموصوف المحذوف لا يكتفى للعمل قلنا للظرف كافية ادنى رائحة من الفعل آونقول اللام متعلق بليبك و اللام وقتية وقوله مختبط معطوف على ضارع وكلمة من اجلية وما مصدرية اولت تطيح بتاويل الاطاحة وهو الاهلاک والطوائح جمع مطيحة من غير القياس كلواقح جمع ملقحة فاعل الفعل والمفعول محذوف فيكون المعنى ويبكيه مختبط اے سائل بلا وسيلة من اجل اهلاك المهلكات امواله وما يتوسل به الى تحصيل الاموال لانه كان المعطى للسائلين بلا واسيلة **و** قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اى حذفا واجبا **فى مثل قوله تعالى وان اَحَدٌ مِنَ المشركين اِستجارَكَ** والمراد به كل موضع حذف الفعل فيه ثم فسر لرفع الابهام الناشی من الحذف سواء كان هذه الآية الكريمة اوغيره نحو ان احد من الضارب بين ضربک فاحد فاعل لفعل محذوف وجوبا لوجود القرينة وساد مسد اما القرينة فهی دخول حرف الشرط على الاسم لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس هنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما ساد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون التقدير وان استجار احد من المشركين استجارك ثم حذف المفسر واقيم المفسر مقامه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر **فان قيل** الجمع بينهما جائز كما فی قولک جاءنی رجل ای زيد **قلنا** الجمع ممتنع اذا كان الابهام ناشيا من الحذف والابهام ههنا لنكارة رجل **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء **قلنا** لا يجوز رفعه بالابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم **وقد يحذف** اے الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده لان النسبة فی مفهوم الفعل ماخوذ الى الفاعل فان حذف الفاعل وحده يلزم وجود النسبة فی الفعل بدون الطرفين وهو غير جائز واذا حذف الفعل حذفت النسبة فيه ايضاً فلا يلزم وجود النسبة بدون الطرفين **فی مثل نعم** جوابا **لمن قال اقام زيد** فحذفت الجملة الفعلية وهی قام زيد لوجود قرينة السوال وليس بواجب لعدم وجود سد المسد **فان قيل** ينبغی ان يكون هذا الحذف واجبا لقيام نعم فی مقام الجملة **قلنا** ان نعم حرف لا يصلح ان يكون قائما مقام الجملة اذ غير المستقل لا يقوم مقام المستقل واما اقامة يا مقام ادعوا سماعی لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لما كان هذا التركيب من باب حذف الفعلية لم لا يجوز ان يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب حذف الاسمية

لہ من باب حذف الاسمية ای نعم زيد قام قلنا لو كان من باب حذف الفعلية يكون الجواب

لايجئ المطابقة بينهما والمطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع** فان قيل البحث عن التنازع خروج عن البحث لان البحث فى احوال الفاعل والتنازع صفة الفعلين قلنا فرغ المصنف عن احوال الفاعل الذى لاتنازع فيها شرع فى الفاعل الذى فيه التنازع فلايكون الا من احوال الفاعل **فان قيل** فعلى هذا لايصح بحث التنازع فى المفعول **قلنا** التنازع فيه لاطراد الباب واذا تنازع اى توجه بحسب المعنى بشرط صحة وقوع الاسم الظاهر موقعا يصح ان يقع فيه الاسم معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدلية **الفعلان** اى العاملان او اكثر منهما **فان قيل** ان نسبة التنازع الى الفعلين غير صحيح لانه فى اللغة جنگ کردن بایک دیگر وهذا المعنى يتصور فى ذوى الارواح لا فى غيره والفعلان غير ذى الروح **قلنا** المراد بالتنازع ههنا التوجه **فان قيل** توجه العاملين لايكون الا بعد التركيب وبعده لايكون الاسم الا معمولا لاحدهما فكيف يتصور التنازع فيه وايضا التوجه لايكون الا فى ذى الروح **قلنا** المراد بالتوجه التوجه بحسب المعنى والتصور فى القلب قبل التركيب ويعبر عنه بالمعارضة فيكون المعنى اذا تعارض الفعلان فان قيل لما كان المراد من التوجه بحسب المعنى ينبغى ان يجرى التنازع فى الضمير المتصل ايضا لوجود توجههما اليه بحسب المعنى قلنا المراد انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه بشرط ان يصح وقوع اسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما والضمير المتصل غير واقع فى موقع يصلح فيه معمولية لكل واحد منهما لانه اما متصل بالاول فهو معمول للاول واما متصل بالثانى فهو معمول للثانى فلا يتصور التنازع فيه **فان قيل** لما كان الاسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما فيلزم توارد المؤثرين على اثر واحد **قلنا** ان الاسم بحسب التصور قبل التركيب يصلح معموليتهما على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل التنازع كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل نحو زيد كريم شريف فى الفاعلية وزيد معطى ومكرم عمرا فى تنازع شبه الفعل فى مفعولية الاسم فتخصيص التنازع بالفعل باطل قلنا المراد بالفعلان العاملان من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان قيل لما كان المراد منهما العاملان فلم لم يذكر العاملان قلنا اقتصر على ذكر الفعل لاصالته فى العمل **فان قيل** تخصيص التنازع بالعاملين غير مستقيم لان التنازع كما يجرى فى العاملين كذلك يجرى فى اكثر منهما كما فى قولهم كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت لهذه الافعال الخمس تقتضى مفعولية قولهم على ابراهيم **قلنا** ذكر العاملين ليس لاجل الحصر بهما بل اكتفى المصنف على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع اذا كان فى اكثر

من الفعلين بأیّ طریق یقطع فأجاب مولانا عبد الغفور الاول كالاول والبواقی كالثانی او الأخیر كالثانی والبواقی كالاول **ظاهرا** ای اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** ای بعد الفعلین اذا المتقدم علیهما او المتوسط بینهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق للعمل قبل ذكر الثانی واحترز بالظاهر عن الضمیر اما الضمیر المتصل كالجزء مما یتصل به فجزء الكلمة لا یصلح ان یكون معمولا لكلمة اخرى واما الضمیر المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ففیه ثلثة مذاهب فعلى الكسائی یقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء یعملان معا وعلى مذهب الجمهور وان تصور فیه التنازع لكن لا یمكن قطعه بما هو طریق القطع عندهم وهو الاضمار فی الاول عند البصریین وفی الثانی عند الكوفیین لان الاضمار اما بدون الا او مع الا فعلى الثانی یلزم اضمار الحرف والحرف لا یصلح والاستتار وعلى الاول یلزم فساد المقصود اثبات الفعل وهذا یفید نفی الفعل **فان قیل** ظاهرا منصوب وطرق النصب كثیرة فما وجه النصب **قلنا** نصبه على المفعولیة لقوله تنازع **فان قیل** تنازع باب تفاعل وهو لازم فكیف ینصب منه ظاهرا **قلنا** باب التفاعل على قسمین احدهما ما یكون منقولا عن المفاعلة التی تتعدى الى مفعول واحد فیصیر لازما لانه یقتضی فاعلین ففاعل المفاعلة ومفعولها فاعلین للتفاعل فبقی لازما كتضارب زید عمرا ومنقول من ضارب المتعدی الى الواحد والثانی ما یكون منقولا عن المفاعلة التی تتعدى الى الاثنین فاذا أخذ منه التفاعل ففاعل المفاعلة ومفعولها الاول یكونان فاعلین للتفاعل لانه یقتضی الفاعلین كتجاذبنا الثوب فیكون التقدیر نازع فعلی فعلا ظاهرا فاذا نقل الى تنازع فصار فعل فعلا فاعلا لتنازع فصار التقدیر تنازع الفعلان وبقی ظاهرا منصوبا على المفعولیة وانما قدر الشارح متعلق بعدهما واقعا ولم یجعله ظرفا الظاهر لانه نقل عن معنى الوصفیة المقابل للخفی الى الاسم الظاهر المقابل للضمیر فیكون جامدا غیر صالح للتعلق والعمل ولو ابقی على الوصفیة یلزم الفساد فی المعنى اذ هذا القید اورد للاحتراز عن الضمیر وذا لا یحصل بالظاهر المقابل للخفی لان ظهور الضمیر یكون بعدهما ایضا كما فی ما ضرب واكرم الا انا **فقد یكون تنازع الفعلین فی الفاعلیة** بان یكونا متفقین فی اقتضاء الفاعلیة الاسم الظاهر سواء كان الفاعل حقیقة او حكما مثل مفعول مالم یسم فاعله **مثل ضربنی واكرمنی زید وقد یكون تنازعهما فی المفعولیة** بان یكونا متفقین فی اقتضاء المفعولیة الاسم الظاهر والمفعول اعم حقیقة او حكما فیشمل المفعول به بواسطة حرف الجر **مثل ضربت واكرمت زیدا وقد یكون تنازعهما فی الفاعلیة و**

المفعولية **فان قيل** التنازع اذا وقع فى الفاعلية والمفعولية يحصل الاختلاف فلا حاجة الى قوله مختلفين **قلنا** التنازع فى الفاعلية والمفعولية يتصور على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية الاسم ومفعولية الاسم الآخر بان يكون المتنازع فيه امرين فهذه الصورة ليس قسما ثالثا من التنازع مقابلا للاوّلين بل هى اجتماع القسمين الاوّلين اذ الثالث ما يكون الفعلان فيه مختلفين فى الاقتضاء وهما متوافقان فى الاقتضاء نحو ضرب واهان زيد عمرا وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذالك الاسم الظاهر بعينه بان يكون المتنازع فيه امر واحد وهذا هو القسم الثالث المقابل للاوّلين فذكر المص قوله **مختلفين** اى حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء لتخصيص هذه الصورة بالارادة **فان قيل** ان قوله مختلفين حال وهو يقتضى العامل وذى الحال نماهما **قلنا** العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان فاعل يكون نفس الضمير ويستفاد منه معنى الفعل لاعتبار المرجع ولا يكون عامل مختلفين التنازع المذكور بقوله واذا تنازع لبعده والفصل الكثير فلا يسبق الذهن الى كون تنازع عاملا فى مختلفين واما ذو الحال فهو الفعلان المفهومان من ارجاع ضمير يكون الى مصدر تنازع اى تنازع الفعلين ويجوز الحال من المضاف اليه لانه فاعل المصدر ولم يكن العامل قوله يكون لعدم اتحاد عامل ذى الحال والحال **فان قيل** ما الوجه للمص حيث اورد المثالين للقسمين الاوّلين ولم يورد مثال القسم الثالث **قلنا** انما لم يورد له مثالا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاوّل وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث فلا حاجة الى ايراد مثال للقسم الثالث وايضا مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فاجمله المص ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باختيار بعض الصور وهذا يتصور على ستة عشر صورة ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين فصرح الشارح بالاربعة بتقديم رافعهما وتاخير ناصبهما والاسم الظاهر منصوب واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذالك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا بان يتقدم الناصب على الرافع **فيختار** النحاة البصريين **اعمال** الفعل **الثانى** فانه اقرب الطالبين الى المعمول والحق للقريب ثم للبعيد مع تجويزهم اعمال الاوّل **ويختار** النحاة **الكوفيون الاوّل** اى اعمال الفعل الاوّل لانه اسبق الطالبين والسبقية من

اسباب الترجيح وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت الثانى** كما هو مذهب البصريين وبدأ بمذهبهم لانه هو المذهب المختار الاكثر استعمالا **اضمرت الفاعل فى الفعل الاوّل** اذ يقتضى الاوّل الفاعل لانه اذا اعمل الثانى فلقطع التنازع فى الاوّل طرق ثلثة الحذف فى الاوّل او الاظهار للاوّل او الاضمار فى الاوّل فان حذف الفاعل للاوّل يلزم حذف الفاعل وان اظهر يلزم التكرار فاذا لم يجد الحذف والاظهار وجب الاضمار ويجوز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير فى ما بعد فيكون الاسم الظاهر معمولا للثانى وتفسيرا للضمير الاوّل **على وفق الاسم الظاهر** الواقع بعد الفعلين اى على موافقة الاسم الظاهر فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه مرجع الضمير والضمير موافق للمرجع فى هذه الامور **فان قيل** قد علم من قوله اضمرتَ ان الجمهور ليسوا بقائلين على الحذف فلاحاجة الى قوله **دون الحذف** **قلنا** صرح بقوله دون الحذف ولم يكتف بما علم ضمنا ليترتب عليه خلافا للكسائى لانه لولم يقل دون الحذف فعلم ان خلاف الكسائى عن الجمهور فى الاضمار لكن لا يعلم انه يحذف او يظهر وانما لايحذف لانه لايجوز حذف الفاعِل **فان قيل** ينقض باضرِبَنّ واِضرِبْ وضُرِبَ زيدٌ قلنا لايجوز حذف الفاعِل بدون سد المسد وههنا وجد سد المسد وهو الضمة والكسرة ومفعول مالم يسم فاعله **خلافا للكسائى** فانه يحذف لانه لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اظهر يلزم التكرار وان اضمر يلزم الاضمار قبل الذكر واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف **وجاز اعمال الثانى** مع اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل كما هو مذهب الجمهور وانما قال قوله وجاز مع انه يعلم من قوله فان اعملت الثانى ليترتب عليه قوله **خلافا للفراء** فان عنده لايجوز اعمال الثانى عند اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل لانه لو اعمل الثانى والاوّل يقتضى الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلثة الاضمار كما هو مذهب الجمهور وهو الشنيع او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى وهو الاشنع فيجب عنده اعمال الفعل الاوّل ليخلوا عن الاشنع والشنيع وعنه روايتان آخريتان احدهما تشريك الرافعين فعلى هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد والثانى اعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاوّل بعد الاسمعه الظاهر فى صورة تاخيرا لناصب

عه فى صورة رافعهما كما فى صورة التاخر الخ فالمثال الاوّل للاوّل والثانى للثانى فى العبارة ۱۲

نحو ضربنی واکرمنی زید و ضربنی واکرمت زیدا هو وجواب الجمهور الی الکسائی والفراء ما عرفت **وحذفت المفعول** ان اقتضی الاوّل المفعول اذ لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اضمر یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة[عه] وان ذکر یلزم التکرار واذا لم یجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وحذف المفعول جائز **ان استغنی** عنه والاستغناء فی ماعدا افعال القلوب **والا** وان لم یستغن عنه **اظهرت** بان یکون الفعلان المتنازعان من افعال القلوب نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لانه لو اضمر فی الاوّل یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة وان حذف عنه یلزم حذف احد مفعولی افعال القلوب وذالك غیر جائز **وان اعملت الفعل الاوّل** کما هو مختار الکوفیین **اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی** ان اقتضاء نحو ضربنی واکرمنی زید فزید معمول لضرب واضمر فی اکرمنی ضمیر راجعا الی زید لتقدمه رتبة وان اخر لفظا واضمرت المفعول فی الفعل الثانی ان اقتضاه **علی المذهب المختار** ولا تحذفه وان جاز حذفه لئلا یتوهم ان مفعول الفعل الثانی مغایر الاسم المذکور ولیس الفعلان من باب التنازع فلا یکون المتکلم الملفوظ مطابقا للمقصود المتکلم اذ مقصود المتکلم بیان مکارم الاخلاق بانی مکرم للذی ضربنی فمکرم للذی اکرمنی بالطریق الاولیٰ وذالك المقصود لا یحصل الا اذا کان المتنازع فیه اسما واحدا **الا ان یمتنع مانع** الاستثناء متعلق بکلا الامرین فیکون المعنی اضمرت علی المختار وحذفت علی غیر المختار الا ان یمتنع مانع من الاضمار والحذف **فتظهر** المفعول وذالك المانع فیما اذا کان الفعلان من افعال القلوب نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا فلما اعمل حسبنی فجعل الزیدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاوّل فی حسبتهما قطعا لاوّل التنازع واظهر المفعول الثانی وهو منطلقین لمانع من الاضمار والحذف اما الحذف فلعدم جواز حذف احد المفعولین للافعال القلوب اما المانع من الاضمار فانه لو اضمر مفردا ویقال حسبنی وحسبتهما ایاه الزیدان منطلقا خالف المفعول

[عه] قوله فی الفضلة الخ لعل مراد الاستاد بلزوم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة بدون التفسیر المحض فیما بعد والا فاضمار قبل الذکر فی الفضلة لیس یمتنع مطلقا بل یجوز بشرط التفسیر المحض بحیث لم یذکر التفسیر بدون لحاظ التفسیر کما فی ربه رجلا وقوله تعالی فقضاهن سبع سموات وبالجملة الاضمار قبل الذکر یجوز فی العمدة بمطلق التفسیر وفی الفضلة بالتفسیر المحض ۱۲ عبد الحلیم عفی عنه

الاوّل وان اضمرت مثنی ويقال حسبنی وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا خالف المرجع فلما لم يجز الحذف والاضمار وجب الاظهار **فان قيل** لا تنازع فی المثال المذكور لان الفعل الاوّل يقتضی المفعول الثانی مفرد الافراد الاوّل والثانی مثنی لتثنية الاوّل فلا يتوجهان الی امر واحد **فانما** ان التنازع بين الفعلين باعتبار ان كلا منهما يقتضی كون المفعول الثانی ذاتا ما متصلا بالانطلاق من غير ملاحظة^عه التثنية والافراد ولما استدل الكوفيون على اولويته اعمال الفعل الاوّل بقول امرأ القيس ـه

ولو انما اسعی لادنی معيشة ÷ كفانی ولم اطلب قليل من المال

فان كل واحد من كفانی ولم اطلب متوجه الی قليل والاوّل يقتضی الرفع بالفاعلية والثانی النصب بالمفعولية وامرأ القيس افصح شعراء العرب اعمل الاوّل فلو لم يكن اعمال الاوّل اولی لما اختاره **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون الاعمالان متساويين فلا يلزم من اعمال احد المتساويين اختياره **قلنا** يلزم كذالك اذ لا قائل من النحاة بتساوی الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال **وقول امرأ القيس كفانی ولم اطلب قليل من المال ليس منه** ای من باب التنازع **لفساد المعنى على تقدير**^عسه توجه الفعلين الی قليل لان البيت على تقدير التنازع يستلزم عدم السعی الی قليل وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافی لكل منهما لان القاعدة فی كلمة لو ان تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاءً او معطوفا عليه احدهما منفيا والمنفی من ذالک مثبتا فعلم ان مفعول فعل ثانی محذوف

عه قوله من غير ملاحظة الخ لان التنازع فی المرتبة الاولی من الذهن والقطع فی المرتبة الثانية منه والافراد والتثنية والجمع فی المرتبة الثالثة من التلفظ ١٢ عبد الحليم عفی عنه

عسه قوله على تقدير توجه الخ حاصله ان قوله ولم اطلب على تقدير التنازع لا تخلوا اما معطوف على الشرط و اما حال من ضمير كفانی المنصوب واما حال من ضمير اسعی المرفوع واما مرفوع معطوف على مجموع الشرطية واما استيناف والكل باطل لان على الاوّل يلزم الحكم باستلزام السعی بعدم الطلب وهو نقيضه وعلى الثانی والثالث والرابع يلزم تقييد الكفاية بالنقيضين اعنی السعی وعدم الطلب لان كل واحد من الشرط والحال قيد وعلى الرابع عدم الطلب قيد للسعی وهو قيد لكفاية وقيد قيد الشیٔ قيد ذالك الشیٔ وعلى الرابع يلزم تقييد السعی بنقيضه ايضا وعلى الخامس والسادس يلزم الاستدراك لان مضمونه مال الشرطية بقانون لو المنافات مع البيت الثانی ١٢ مولانا عبد الحليم عفی عنه المدرس بمدرسه دار العلوم حقانيه اكوره ختک من مضافات پشاور ÷

وليسا من باب التنازع كما يدل عليه البيت الثانی عه

ولكن ما اسعے لمجد مؤثل ÷ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ÷

مفعول ما لم يسم فاعله مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله **فان قيل** عدم التسمية الفاعل يدل على عدم وجود الفاعل والفعل لا يوجد بدون الفاعل وايض باب سمی يسمی متعد الی مفعولين والقاعدة فی الفعل المتعدی الی المفعولين اذا اخذ منه المجهول فالمفعول الاوّل يقوم مقام الفاعل ويبقى الثانی منصوبا وليس ههنا المفعول المنصوب **قلنا** المراد من عدم تسمية الفاعل عدم ذكر الفاعل يدل على وجوده فی الاصل ثم الحذف ولما كان لم يسم بمعنی لم يذكر فلا يقتضی المفعولين لانه بهذا المعنى متعد الی مفعول واحد **فان قيل** ان مفعول ما لم يسم فاعله نوع عليحدة من المرفوعات فلم لم يفصله عن الفاعل بقوله ومنه كما فصل المبتدأ بقوله ومنها المبتدأ **قلنا** لشدة اتصاله بالفاعل حتی سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** ای فاعل ذالك المفعول **فان قيل** الشرط فی التعريف ان يكون صادقا علی جميع افراد المحدود وعلى تقدير كلمة كل لا يصدق على فرد من افراد المحدود لان زيد فی ضرب زيد مفعول ما لم يسم فاعله وليس كل مفعول حذف فاعله بل واحد وايضا التعريف للجنس وبالجنس وعلى تقدير كلمة كل يكون للجنس بالافراد لان كلمة بل لاحاطة افراد المضاف اليه **قلنا** كلمة كل خارجة عن الحد والحد مدخول الكل واوردها لظهور عه انطباق الحد مع المحدود **فان قيل** ضمير فاعله لا يخلوا اما راجع الی الفعل فيلزم خلو الجملة الصفتية عن عائد الموصوف وهو المفعول وان كان راجعا الى المفعول فلا يصح اضافة الفاعل اليه لان الفاعل للفعل لا للمفعول **قلنا** الضمير راجع الى المفعول واضافة الفاعل اليه لادنی ملابسة وهو انه فاعل فعل متعلق بالمفعول **اقيم هو** ای المفعول **مقامه** ای مقام الفاعل فی اسناد الفعل وشبهه اليه وانفصال الضمير لغرض تاكيد المتصل المستتر فی

عه كما يدل عليه الخ فان قيل كلمة لكن تقع بين الكلامين المتغائرين الغير المتنافيين والكلام السابق ههنا لا يخلوا اما مثبتان بالعطف على مدخول لو واما منفی بالعطف على مجموع الشرطية او الاستيناف فعلى الاوّل لا تغاير وعلى الثانی يلزم المنافات قلنا لكن فی غير محله بل محله لم اطلب وهو عطف على الخبر او لدفع توهم كون عدم السعی لادنی معيشة للصبر والزهد فی الدنيا والاستغراق فی تعالی مولانا عبد الحليم عفی عنه

عه قوله واوردها الخ حاصله ان كلمة كل داخل على مجموع التعريف لا على مفعول وحده فيكون المعنى مفعول ما لم يسم فاعله كل فرد من افراد هذا التعريف ولان يفرك على افراد هذا التعريف خارجا عن المعرف حتى لا يكون التعريف مانعا من دخول الغير فيكون كل دال على مانعية التعريف ١٢ مولانا عبد الحليم عفی عنه كوهستانی ١٢ -

لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى والوزن الغريب الخروج من الضمة الى الكسرة او من الكسرة الى الضمة لكن الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود وهو دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى يحصل بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وانما كان فُعِلَ وزنا غريبا لانه لا يوجد فى كلامهم على هذا الوزن الا وُعِل ودُئل وهما شاذان وانما كان يُفعَل على وزن غريب لانه لم يوجد فى كلامهم اسم على هذا الوزن الا يرقع وجندب وهما شاذان **فان قيل** لا تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لا يصح فى شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واذا كان عامله شبه الفعل فشرطه تغير صيغة اسم الفاعل الى اسم المفعول وذكر الفعل للاصالة **فان قيل** لا يتناول هذا الشرط لمفعول ما لم يسم فاعله للافعال المزيدة نحو افتعل واستفعل ويستفعل ويفتعل لعدم تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل **قلنا** المراد بفعل او يفعل فعل ماضى المجهول والمضارع المجهول سواء كان من المجرد او من المزيد من ذكر الخاص وارادة العام او من قبيل ذكر العلم لان فعل ويفعل علمان للموزون وارادة الوصف المشتهر منه وهو الخاص المجهول والمضارع المجهول **ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت** لانه مسند الى الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل لزم كون الثانى مسندا ومسندا اليه وذلك غير جائز واما اسناد المصدر الى فاعله فغير تام فلا يلزم كون الضرب فى اعجبنى ضرب زيد عمرا مسندا او مسندا اليه بالاسناد التام **ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت** لانه مسند الى الثانى اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل واسناد الفعل الى المفعول ما لم يسم فاعله ايضا تام لزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه باسناد تام وذالك غير جائز **والمفعول له بلا لام والمفعول معه كذلك** اى مثل المفعول الثانى والثالث فى عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول له فلان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل لفات النصب والاشعار **فان قيل** ينقض يضرب للتاديب فان قوله للتاديب مفعول له ووقع موقع الفاعل **قلنا** المراد بالمفعول بلا لام واما مع اللام فوقوعه جائز موقع الفاعل لان المشعر بالعلية هو اللام لا النصب **فان قيل** النصب فى المفعول فيه مشعر بالظرفية فينبغى ان لا يقع موقع الفاعل **قلنا** الظرفية تفهم من ذات المفعول فيه لانه زمان او مكان فلا يفوت الاشعار بالظرفية

بفوات النصب **فان قيل** النصب فى المفعول به مشعر بايقاع الفعل عليه مع انه يقع موقع الفاعل **قلنا** صيغة المجهول وضعت لايقاع الفعل عليه فلا حاجة الى النصب و اما المفعول معه فلانه المذكور بعد الواو فلو اقيم مقام الفاعل بلا واو فلا يعلم كونه مفعولا معه ولو اقيم مع الواو فالواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل **واذا وجد المفعول به** فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها مع الفاعل **تعين** المفعول به **له** اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة مشابهة المفعول بالفاعل فى توقف تصور الفعل عليهما فكما ان الضرب لا يتصور بدون ٢ المضروب اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر عنه بخلاف ظرف الزمان والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاحتياج اليهما ليس كالاحتياج اليه **لقول ضرب زيد** باقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير** ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة والفائدة فى وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة فى تعريف الظرفين وتعيين الجار والمجرور حيث لم يقع واحد منها نكرة لدلالة الفعل عليها **فى داره** جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها **فتعين** للاقامة موقع الفاعل من بين المفاعيل **زيدا وان لم يكن** اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به **فالجميع** اى جميع ما سوى المفعول به **سواء** فى جواز وقوعها موقع الفاعل **و** المفعول **الاوّل من باب اعطيت اولى** فى اقامته مقام الفاعل **من المفعول الثانى** لان فى الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه آخذ والثانى ماخوذ فجعل ما فيه معنى الفاعل قائما مقام الفاعل اولى من جعل غيره قائما مقامه **فان قيل** كما ان اقامة الاوّل من باب اعطيت اولى مقام الفاعل كذالك فى باب كسوت زيدا ثوبا نحو كسى زيد ثوبا لم خص باب اعطيت **قلنا** المراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاوّل واولوية اقامة الاوّل مقام الفاعل عند الامن من الالتباس بان يصلح الاوّل للآخذية لا الثانى واما عند عدم الامن من اللبس بان يصلح كل واحد للآخذية فيجب اقامة الاوّل مقام الفاعل نحو اعطى زيد عمرا والله اعلم بالصواب **ومنها المبتدأ والخبر** فى بعض النسخ ومنه اما الاوّل وهو ارجاع الضمير الى المرفوعات فلانه لما طال العهد وطرأ الغفلة للسامع من الضمنيات وهو المرفوع فلم يرض بارجاع الضمير الى الضمنيات بل رجع الى الصريح وهو المرفوعات واما الثانى فلموافقة قوله فمنه الفاعل **فان قيل**

٢ الضارب كذالك لا يتصور بدون

كلمة من ههنا تبعيضية لعدم صحة ابتدائيتها وتبعيضيتها مسلمة على النسخة الاولى لدخولها على المتعدد وغير مسلمة على الثانية لعدم دخولها على المتعدد **قلنا** العبارة بحذف المضاف فيكون التقدير ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فتكون داخلة على المتعدد **فان قيل** الاحتياج الى تقدير المضاف لصحة من التبعيضية فى النسخة الثانية والتبعيضية صحيحة فى الاولى بدون التقدير فما الحاجة الى تقدير الجملة فى الاولى **قلنا** قدر المضاف فى الاولى موافقة للثانية او ليشمل العبارة على التفصيل بعد الاجمال **فان قيل** فعلى هذا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع فى النسخة الثانية **قلنا** تذكير الضمير باعتبار ما اضيف اليه المرجع وانما ذكر كلمة منه فى نوعى المرفوع اعنى الفاعل والمبتدأ ولم يكتف بذكرها فى نوع واحد كما فى المنصوبات لان دابه ان يذكرها فى النوع الذى هو الاصل من البواقى والنوع الاعلى فى المنصوبات واحد وهو المفعول المطلق و النوع الاصلى فى المرفوعات مختلف فيه الفاعل عند الجمهور والمبتدأ عند البعض فلذا ذكر فى المنصوبات فى نوع واحد وفى المرفوعات فى النوعين **فالمبتدا** الفاء للتفصيل دخلت على التفصيل بعد الاجمال **هو الاسم** جامدا كان او مشتقا نحو الضارب صيغة اسم فاعل صريحا كان او تاويلا نحو وان تصوموا خير لكم **المجرد عن العوامل اللفظية** المؤثرة فى المعنى اى الخالى عن جنس العامل اللفظى المؤثر فى المعنى **فان قيل** التجريد يقتضى تلبس الاسم بالعوامل اللفظية ولا وذالك غير لازم فى كونه مبتدأ كما اذا تحقق الاسناد بين زيد وقائم قبل دخول العوامل بل يكونان من الاسماء المعدودة **قلنا** التجريد بمعنى عدم وجدان العوامل وخلوها سواء كان بالتجريد او بدونه كما فى الاسماء المعدودة **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول اسم ان فيه نحو ان زيدا قائم لانه خال عن العوامل وليس بمبتدأ **قلنا** اللازم فى العوامل جنسى واللام الجنسى اذا دخل على الجمع تبطل معنى الجمعية ويراد منه الجنس لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية تدل على مفهوم المدخول فقط والملحوظ فى الجمع الافراد مع المفهوم وذالك اجتماع المتنافيين وزيد ليس بخال عن جنس العامل **فان قيل** التعريف غير جامع لافراده لان بحسبك فى قولك بحسبك درهم مبتدا وليس بخال عن العوامل اللفظية **قلنا** المراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا فى المعنى كما يكون فى اللفظ والباء وان كانت موثرة فى اللفظ غير مؤثرة فى المعنى لانها زائدة ليس لها متعلق تفضيه الى مدخولها **مسندا اليه** حال من الضمير المرفوع فى المجرد فقوله الاسم جنس شامل لكل الاسماء وقوله المجرد الخ فصل خرج به اسم كان وان وغيرها وقوله مسندا اليه احتراز عن الخبر والقسم

الثانی من المبتدأ فانهما لایکونان الا مسندین او **والصفة** **فان قیل** اقرشی فی اقرشی زید مبتدأ مسند به و لیس بصفة **قلنا** الصفة اعم ان تکون مشتقة کضارب او جاریة مجریها کالمنسوب والقرشی منسوب **الواقعة بعد حرف النفی** کما ولا او الف الاستفهام ونحوه کهل و انما اشترط وقوعها بعدهما لان الاسم الذی وقع بعدها فاعل لها فان لم تقع بعدهما یلزم عملها بدون الاعتماد ولم یشترط اعتمادها علی المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذی الحال لانها حین اعتمادها علیها تکون خبرا و صفة اوصلة اوحالا فلا تکون القسم الثانی من المبتدأ لکن اشتراط وقوعها بعدهما لیس بامر اتفاقی بل جاز ابتدائیتها عند سیبویه بغیر وقوعها بعدهما مع قبح ومع حسن عند الاخفش کما فی قول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم؛ فخیر صیغة اسم تفضیل وقعت مبتدا ونحن فاعله بدون حرف النفی والاستفهام **فان قیل** لم لایجوز ان یکون نحن مبتدا وخیر خبرا مقدما فلا یلزم اعمال اسم التفضیل بدون الاعتماد ولا یصلح استدلال الاخفش علیه **قلنا** لوکان کذلک یلزم الفصل بین اسم التفضیل ومعموله وهو منکم باجنبی وهو المبتدأ وهو غیر جائز لان اسم التفضیل ضعیف فی العمل فلا یعمل مع وجود الفصل **فان قیل** لوکان نحن فاعلا یلزم الفصل ایضا بین اسم التفضیل ومعموله بنحن **قلنا** ان الفاعل کالجزء من المسند فلا یلزم الفصل بالاجنبی والجواب عن الاخفش یتصور ههنا باربع صور کون الصفة مبتدأ ونحن فاعلها کما هو مذهب الاخفش لکنه ضعیف مثبت لانه یلزم اعمال الصفة بدون الاعتماد وکون خیر خبر مقدما ونحن مبتدأ مؤخرا لکنها لم تثبت للزوم الفصل بین اسم التفضیل ومعموله بالاجنبی لان المبتدأ اجنبی من الخبر من حیث العاملیة و المعمولیة علی الاصح تتعین کون الصفة اما خبرا عن نحن المحذوف والمذکور تاکید للضمیر المستکن فی الخبر الراجع الی نحن ای المبتدأ او تاکید الفاعل بمنزلة الفاعل فلا یلزم الفصل بالاجنبی واما خبرا عن نحن المذکور لکن معمول اسم التفضیل وهو منکم محذوف ومنکم المذکور مفسر له فیکون التقدیر علی الاوّل فنحن خیر نحن عند الناس منکم وعلی الثانی فخیر منکم نحن عند الناس منکم **رافعة لظاهر** **فان قیل** ان راغب فی قوله تعالی اَرَاغِبٌ اَنْتَ عَنْ آلِهَتِیْ یَا اِبْرَاهِیْمُ مبتدأ مسند به و لیس برافع للظاهر بل للضمیر و هو انت **قلنا** الاسم الظاهر اعم حقیقة اوجار مجری الاسم الظاهر وانت جار مجراه لان الضمیر المنفصل کالظاهر فی الاستقلال فی التلفظ فقوله اوالصفة جنس شامل لکل الصفات خبرا کانت اوغیره و قوله الرافعة عن مالم

تقع بعدها نحو قائم زيد او زيد قائم و قوله رافعة احترازعن الصفة التى وقعت بعدهما لكن تكون رافعة للضمير نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان لم يجز تثنيتهما لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وُحِّدَ ابدا **مثل زيد قائم** مثال للقسم الاوّل من المبتدا **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى **واقائم الزيدان** مثال للصفة الرافعة بعد حرف الاستفهام **فان طابقت** اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى و الاستفهام **فان قيل** ضمير طابقت لايخلوا ما راجع الى الصفة المذكورة الملحوظة مع القيدين او بدونهما فعلى الثانى ينبغى ان يجرى امرانِ فى قائم زيد و ليس كذالك بل تعين فيه كون الاسم الظاهر مبتدا مسند اليه وقائم خبرا ولايجوزان يكون قائم مبتدا مسند به و ما بعده فاعله لئلا يلزم اعمال شبهه الفعل بلا اعتماد وعلى الآوّل يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كانت الصفة رافعة لظاهر فيكون الظاهر معمولا للصفة فتعين كون الصفة مبتدأ مسند ايه وما بعدها فاعلها ولم يجز كون ما بعدها مبتدأ لان المبتدا يكون مجردا عن العوامل اللفظية قلنا الضمير راجع الى الصفة التى وقعت بعد حرف النفى اوالف الاستفهام مع قطع النظرعن الرافعية **مفردا** اى اسما مفردا مذكورا بعدها واحترز به عن الصفة التى طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان فانه تعين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسند اليه ولايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا ابه لانها ليست برافعة لظاهر لانها لو كانت مسندة الى الظاهر لم يجز تثنيته **جاز الامران** كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعده فاعل سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ مسند اليه والصفة خبرا مقدما عليه واعلم ان ههنا اربع صور لان الصفة اما مطابقة لما بعدها اولا فان كانت مطابقة لما بعدها فى الافراد فيجوز فيها الوجهان لعدم المانع منهما واما مطابقة فى التثية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه و لايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها لانه لوكان فاعلا لها لم يجز تثنية الصفة وان كانت غير مطابقة لما بعدها فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى نحو اقائم الزيدان او مجموعا نحو اقائم الزيدون فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها ولايجوزان يكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم تطابق الراجع فى الصفة مع المرجع واما ان تكون الصفة تثنية وما بعدها مفردا وهذا مجرد احتمال عقلى ليس له وجود فى الخارج **والخبر هو الاسم المجرد** عن العوامل اللفظية **فان قيل** تعريف الخبر لايكون مانعا عن دخول الغير لدخول المضارع فيه نحو يضرب زيد فانه

المجرد المسند به المغائر من الصفة المذكورة مع انه ليس بخبر قلنا ان المراد بالمجرد هو الاسم المجرد ويضرب فعل لان الكلام فى مرفوعات الاسم المسند به فان قيل المسند متعد بنفسه فالمستكن فيه راجع الى المجرد مفعول ما لم يسم فاعله فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان المسند متضمن للوقوع وهو لازم فتعديته باعتبار المتضمن فيكون التقدير اى ما يوقع به الاسناد المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ المسند اليه فقوله المجرد جنس شامل للمبتدأ بقسميه والخبر وقوله المسند به احتراز عن القسم الاوّل من المبتدأ وقوله المغائر احتراز عن القسم الثانى من المبتدأ ويجوز ان يراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ مقدرا فى نظم الكلام وتجعل الباء فى به بمعنى الى والضمير يرجع الى المبتدأ فيخرج القسم الثانى من المبتدأ بقوله المسند به ويكون قوله المغائر تاكيد للخروج لان الاصل فى القيود المخرجة التصريح فلم يكتف بالخروج الضمنى واعلم ان فى عامل المبتدأ والخبر مذاهب ثلثة فمذهب الجمهور ان عاملهما هو الابتداء فان قيل ان عاملهما اما لفظ الابتداء او معناه فان كان لفظه عاملا فهو كذب لعدم لفظ الابتداء كما ترى فى الامثلة وان كان معناه فهو موجود فى المبتدأ فلا يصح عامليته فى الخبر لانه ليس فى اوّل الكلام ومبدئه قلنا المراد به تجريد الاسم عن العوامل اللفظية والتجريد موجود فى كليهما فان قيل التجريد هو الخلو عن العوامل اللفظية وهو امر عدمى غير موجود بنفسه فكيف يؤثر فى غيره الرفع قلنا العامل فى الحقيقة هو المتكلم اما العوامل النحوية اوردها المتكلم علامة على تاثره والعدمى يصلح ان يكون علامة على وجود شئ آخر كخلو المصر من السلطان امر عدمى لكنه علامة على صطبا السلطان فان قيل التجريد موجود فى الاسماء المعدودة نحو زيد قائم بوقفهما وليس بعامل فيهما قلنا التجريد على قسمين احدهما للاسناد بان يكون احد الاسمين مسندا اليه والآخر مسندا والثانى للعد لا لتحقق الاسناد والمراد ههنا هو الاوّل لا الثانى واما مذهب غير الجمهور فقد قال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ لا فى الخبر والمبتدأ فى الخبر لانه عدمى يعتبر عامليته فى المبتدأ للضرورة والضرورة موجودة فى المبتدأ لعدم وجود شئ آخر وغير موجودة فى الخبر لوجود امر لفظى وهو المبتدأ وان جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور فليس فى الحقيقة لان المؤثر فى الحقيقة المتكلم وهما علامتان ولا شك ان كل واحد منهما علامة لرفع الآخر وعند الجمهور المتكلم عامل حقيقته والابتداء علامة لرفعهما كما عرفت **واصل المبتدأ** اى الاولى وما ينبغى فى المبتدأ عند عدم المانع **التقديم** اى تقديم المبتدأ على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات من الذوات

غالبا والخبر حال من الاحوال غالبا والذوات مقدم على الحال طبعا فقدم عليها وضعا وذكرا ليطابق الوضع الطبع **فان قيل** الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عنها غير جائز فينبغى ان لا يجوز فى الدار زيد **قلنا** الاصل ههنا بمعنى الاولى والراجح **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله فى الدار رجل اذ ليس فيه تقديم المبتدأ اولى بل امتنع تقديمه **قلنا** اصالة التقديم عند عدم المانع وههنا المانع موجود من التقديم وهو تنكير المبتدأ محضا **ومن ثم** اى من اجل ان الاصل هو التقديم لفظا **جاز** الحاق الضمير بالخبر الراجع الى المبتدأ المؤخر **نحو فى داره** لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تاخر لفظا **وامتنع** الحاق الضمير بالمبتدأ الراجع الى ما فى حيز الخبر **نحو صاحبها فى الدار** لتاخر المرجع الضمير لفظا ورتبة وذالك غير جائز لما كان الاصل فى المبتدأ التعريف وقد جاز تنكيره على القلة فاشار المص الى الجواز القليل بايراد لفظ قد فى المضارع المفيد للتقليل فيه فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** وان كان الاصل[ع۱] فيه التعريف لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب الكثير الوقوع فى كلام العرب الحكم بالامور المعينة وذالك اى وقوع المبتدأ نكرة لا يكون مطلقا بل **اذا تخصصت بوجه ما** من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب الى المعرفة فى قلة الشركاء لقرب الشئ حكم يبين الشئ فيصلح وقوعها مبتدأ كصحة وقوع المعرفة مبتدا[ع۲] **مثل قوله ولعبد مومن خير من مشرك** فعبد نكرة وقعت مبتدأ متناولة للمومن والكافر فلما وصفت بالمومن خرج الكافر فقلت شركائه فصح وقوعها مبتدأ ومثل الآخر للنكرة المخصصة وقعت مبتدأ كرجل وامرأة فى قولهم **ارجل[ع۳] فى الدار ام امرأة** فانهما نكرتان وقعتا مبتدأ وتخصصتا بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام عالم بكون احدهما فى الدار لكن يسأل المخاطب عن تعيينه لان السوال بالهمزة وام عن التعين بعد العلم بحصول احدهما فى الدار **فان قيل** علم المتكلم

ع۱ قوله لعدم الفائدة فى الاخبار عن المجهول ۱۲ ع۲ قوله مثل الخ اى كل تركيب وقع فيه النكرة مبتدا قد خصصت بالصفة المذكورة عبد فى هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ خصصت بالصفة المذكورة عبد الحليم عفى عنه

ع۳ قوله ارجل الخ اى كل تركيب وقعت النكرة فيه مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من جعل ام عديلا لهمزة الاستفهام رجل وامرأة فى هذا التركيب نكرتان وقعت مبتدئتين قد تخصصتا بالصفة المستفادة من جعل ام عديلا لهمزة الاستفهام لان ام المتصلة مع الهمزة موضوع لتعيين احد الامرين بعد علم السائل المتكلم على احدهما لا على التعيين فكان المتكلم قال اى من رجل وامرأة معلوم لى كون احدهما فى الدار لا على التعيين المستقر فى الدار لى استفيدت تلك الصفة من عبارة المتكلم فلا يورد بان المعتبر هو التخصيص عند المخاطب دون المتكلم

امر ذهنی قائم به والمبتدأ امر لفظی فکیف یحصل التخصیص لامر لفظی بامر ذهنی لدار قلنا ذالك الامر الذهنی مؤول باللفظی کانه قال ای من الامرین المعلوم کون احدهما فی الدار کائن فیها فکان التخصیص فی الحقیقة التخصیص بالوصف فخرج به غیر المعلوم فی الدار ومثال الآخر للنکرة المخصصة وقعت مبتدأ اکاحد فی قولهم ما احد خیر منك فاحد فیه نکرة وقعت مبتدأ علی مذهب التمیم وتخصصت بوقوعها فی حیز النفی لان النکرة اذا وقعت فی حیز النفی تفید عموم الافراد وشمولها ایاها فنفی الجزئیة عن جمیع الافراد لاحد سوی المخاطب فان قیل التخصیص عبارة عن قلة الشرکاء فکیف یحصل التخصیص بالعموم لمکان التنافی بینهما قلنا التخصیص ههنا بمعنی رفع الاشتباه لا بالمعنی المصطلح والمنافات بینهما بالمعنی المصطلح فان قیل التمرة فی قول امیر المؤمنین عمرؓ ردًا لایجاب کعب الاحبار فی جنایة المحرمین علی جرادة درهما حین سئلوا عنه اری دراهمکم کثیرة یا اهل حمص تمرة خیر من جرادة فالتمرة وقعت فیه مبتدأ بلا مخصص من حرف النفی وغیر ذالك قلنا النکرة اذا وقعت فی حیز النفی تصح ابتدائیتها قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی الاثبات وقصد بها العموم تصح ابتدائیتها فیکون المعنی تصدق بکل فرد من افراد التمرة خیر من جرادة وبدل عن جنایتها ومثال الآخر للنکرة المخصصة اذا وقعت مبتدأ مثل شرّ فی قولهم شرّ اهر ذا ناب فشر نکرة وقعت مبتدأ تخصصت بما تخصص به الفاعل فلیس فیه تخصیصه بنفسه بل باعتبار الفاعل فان قیل تخصیص الفاعل بتقدیم الفعل ولا تقدم ههنا قلنا وان لم یوجد التقدیم ههنا لکنه وجد فی المشبه به فالتخصیص باعتبار المشبه به فان قیل فی ای شیء تشبه الفاعل قلنا هذه الاسمیة تستعمل فی موضع الفعلیة وهی تفید تخصیص الفاعل فکذا هذا مثل ما اهر ذا ناب شر فالمستکن فی اهر راجع الی غائب ما

ع قوله تفید العموم الخ لان النکرة موضوعة عند البعض للماهیة وعند البعض للفرد المنتشر یوجد بوجود فرد ما وینتفی بانتفاء جمیع الافراد فعلم انها تفید العموم فی سیاق النفی دون الاثبات وایضا قبل النفی تحتمل الماهیة وبعض الافراد وجمیع الافراد وبعده تعین الجمع فقط فیکون التخصیص بمعناه ۱۲ مولانا عبد الحلیم عفی عنه

س قوله شرّ اهر الخ ای کل ترکیب وقعت النکرة مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التعظیمی او من تقدیم الحکم باعتبار الاصل شر فی هذا الترکیب نکرة وقعت مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التنوین التعظیمی او من تقدیم الحکم باعتبار الاصل لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر ولا ادوات للحصر سوی تقدیم ما حقه التاخیر فعلم انه فی الاصل اهر ذا ناب شر بانه بدل من ضمیر اهر ثم قدم للحصر وجعل مبتدأ ۱۲

فاعل مبدل منه وشر بدله وبدل الفاعل فی حکم عین الفاعل والفاعل یخصص بتقدیم الحکم فکذا بدله ثم انتزع البدل عن معنی البدلیة وقدم للحصر والاختصاص لان تقدیم ماحقه التاخیر یفید الحصر والاختصاص فحصل التشبیه بین الاسمیة والفعلیة ولیس شر فاعلا لاهر لان تقدیم الفاعل علی الفعل غیر معهود فان قیل تقدیم البدل ایض غیر جائز علی المبدل منه والعامل قلنا انه انتزع عن معنی البدلیة ولایجوز[1] انتزاع الفاعل عن معنی الفاعلیة فان قیل ان المهر للکلب لا یخلوا امابنباح معتاد فهو علی قسمین اما لمجیئ الحبیب فهو خیر واما لمجیئ العدو فهو شر واما بنباح غیر معتاد وهو مایتشاوم به الناس فیکون شرا فقط لاخیر فعلی الاوّل یصح القصر بالنسبة الی الخیر ولایصح القصر فی الثانی لان القصر والحصر بشئ لاخراج شئ آخر ولیس شئ آخر ههنا قلنا الحصر ههنا بوصف مقدر ای شر عظیم لاحقیرا هر ذا ناب فیکون الشر علی قسمین فیصح الحصر لاخراج الحقیر ومثال الاخر للنکرة المخصصة کرجل فی قولهم فی الدار رجل فرجل نکرة وقعت مبتدأ وتخصصت بتقدیم[2] الخبر لانه اذا قیل فی الدار علم ان مایذکر بعده موصوف بصحة الاستقرار فی الدار وخرج غیر المستقر فیها فان قیل ینبغی ان یقع رجل فی قائم رجل لان قائم ایض یدل علی ان مایذکر شئ موصوف بصفة القیام قلنا لایجوز ان یحصل التخصیص بتقدیم الخبر غیر الظرف لان فیه احتمال الابتدائیة علی مذهب الاخفش کما فی قائم زید ولیس الاحتمال فی الخبر الظرف لانه لایقع مبتدأ مسندا الیه لانه غیر خال عن العوامل اللفظیة والمبتدأ المسند به خال عنها فتقدیم الخبر الظرف یعین کون مابعده مبتدأ والظرف خبرا بخلاف غیر الظرف فانه لایعین کونه خبرا ومابعده مبتدأ ومثال الآخر النکرة المخصصة مثل سلام فی قولهم سلام علیک فسلام نکرة تخصص[3] بالنسبة الی المتکلم اذ هذه الاسمیة معدولة عن الفعلیة اذ اصله سلمت سلاما علیک فحذف الفعل وعدل الی الرفع لقصد الدوام والاستمرار لاقتران الفعلیة باحد الازمنة الثلاثة والاسمیة غیر مقترنة فلما کان السلام فی الاصل منصوبا الی المتکلم لاتحاد فاعل الفعل ومصدره ففی الاسمیة ایض منسوب الی المتکلم فاعتبر فی حالة الرفع تقیدا اعتبر فی حالة النصب فکانه قیل سلامی علیک فان قیل هذا عین المعرفة بالاضافة فکیف یصح تمثیل النکرة المخصصة قلنا انه فی قوة قولنا سلام من قبلی علیک واعلم ان التخصیص امابنقل اشتراک

---

[1] ولایجوز الخ لاستحالة بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف بقاء الشئ بلا بدل ۱۲ مولانا عبدالحلیم عفی عنه [2] بتقدیم الخبر الخ ای بالصفة المستفادة من تقدیم الخبر ۱۲ [3] قوله تخصیص الخ ای بالصفة المستفادة من نسبته الی المتکلم ۱۲

الافراد او يقطع الاشتراك فالاوّل فيما اذا حصل بالصفة حقيقة كما فى المثال الاوّل او حكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالكل ستّة امثلة خمسة بالاوّل وواحد بالثانى واعترض ابن الدهنى بالمصان مدار الصحة الاخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة لا بالتخصيصات المذكورة التى تحتاج فى توجيهاتها الى التكلفات المذكورة اما التكلف فى الاوّل فلان المعتبر هو التخصيص الفردى بالصفة وهذا نوعى واما فى الثانى فلان التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما فى الثالث فلانه فيه صرف تخصيص المصطلح وهو قلة الشركاء الى غير المصطلح وهو العموم ورفع الاشتباه واما الرابع فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم وليس ههنا تقدم واما فى الخامس فالتخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما فى السادس ففيه اعادة معنى ثابت فى حال الرفع على ما كان فى حال النصب فالاخبار عن النكرة موقوف بالفائدة فان كان فيه فائدة يصح نحو كوكب انقض الساعة والافلا نحو رجل قائم لعدم الفائدة لعلم المخاطب بقيام رجل ما قلنا نعم لكن كان مواد المفاد غير ممتاز عن غير المفاد فاعتبروا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والافلا ولما كان الخبر المعرف فى ما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اراد المصان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون** وفى ايراد قد على المضارع اشارة الى ان كون الخبر جملة لعدم موافقة ركنى الكلام فيه بخلاف المفرد فان فيه موافقة ركنى الكلام فى الافراد وهو خلاف الاصل **جملة** اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى خبر الفعلية وانما كان جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يحصل بالمفرد كذلك يحصل بالجملة ولما كانت الخبر الجملة مستقلة بنفسها غير مرابطة بغيرها والخبر يكون مربوطا بالمبتدأ **فلا بد** فى الجملة الواقعة خبرا **من عائد** للربط بالمبتدأ والعوائد اربعة اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او اللام فى نحو نعم الرجل زيد اذا كان المخصوص مبتدأ والفعلية خبرا مقدما عليه او وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ الواقع ضمير شان نحو قل هو الله احد او عين الضمير فى جملة وقعت صفة لانها ليست من ضروريات الموصوف فلا يحصل الارتباط بالموصوف الا بعائد قوى وهو الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكفى فيه عائد ما وان كان ضعيفا وجعلت عائد الجملة الحالية الواو والضمير لان الحال من الفضلات فلا بد من عائد قوى مؤيد بالواو وجعل عائد الجملة

الصلة ضميرا وانت من ضروريات الموصول تقتضي مطلق العائد لا القوى لكنها مثل الصفة في التقييد **وقد يحذف العائد** عند وجود القرينة على الحذف اذا كان ضميرا لا غير لعدم انسياق الذهن الى حذف غير الضمير نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان منه بدرهم الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما **وما وقع** اى الخبر الذى وقع **ظرفا** زمانا او مكانا او جارا ومجرورا **فان قيل** الظرف حقيقة في الزمان والمكان ومجاز في الجار والمجرور فان اريد به كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدهما فتخصيص الحكم باحدهما باطل **قلنا** اُرِيدَ به كلاهما على سبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى ثالث يكون المعنى الحقيقي والمجازي من افراد ذالك المعنى فيكون المعنى وما وقع الخبر محتاجا الى المتعلق وهو متناول للحقيقي والمجازي **فالاكثر** وهم البصريون **على انه** اى الخبر الظرف **مقدر** اى مؤول **بجملة** بتقدير الفعل فيه **فان قيل** حمل التقدير على الظرف غير صحيح لانه مذكور غير مقدر وايضا يعلم من تقدير الجملة ان المحذوف هو الجملة وليس كذلك بل المحذوف الفعل وفاعله مستتر في الظرف **قلنا** ليس المراد بالمقدر ههنا مقابل المذكور بل المراد منه خلاف الظاهر من قبيل الذكر الاخص وارادة العام لان المؤول عبارة عن خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر وغيره والقرينة عليه الباء لانها تقع صلة للتاويل لا للتقدير **فان قيل** الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة **قلنا** بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة وذالك الفعل المقدر اما من الافعال العامة وهى ؎ افعال عموم نزد ارباب عقول ٭ كون است وجود است ثبوت است حصول ٭ عند عدم القرينة بفعل خاص وعند وجود القرينة به يقدر بحسب اقتضاء المقام واختار الكوفيون تقدير شبه الفعل ووجه البصريين ان متعلق الظرف عامل فيه فاذا وجب التقدير فتقدير الاصل العامل وهو الفعل اولى ووجه الكوفيين ان الظرف وقع موقع الخبر والاصل في الخبر الافراد ليوافق ركنا الكلام في الافراد فاذا وجب التقدير فتقدير شبه الفعل اولى ليحصل الافراد لما كان الاصل في المبتدأ التقديم وتاخيره ايض جائز وقد يجب ذالك التقديم بعارض اشار المص الى ذالك العارض **واذا كان المبتدأ مشتملا على ما** اى معنى وجب له **صدر الكلام** كالاستفهام **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل من فان من في المثال بنفسه مبتدأ الا انه مشتمل على لفظ له صدر الكلام قلنا هذا الاعتراض انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ وليس كذلك بل هو عبارة عن المعنى ولا شك ان من مشتمل

على معنى الاستفهام وله صدر الكلام **مثل من ابوك** **فان قيل** المثال غير مطابق للممثل لان ابوك مبتدأ ومن خبره و وجب تقديمه لاستحقاق الصدارة فيكون هذا المثال داخلا في ضابطة وجوب تقديم الخبر **قلنا** هذا المثال بناء على مذهب سيبويه وعنده من مبتدأ الواجب التقديم وابوك خبره واما على مذهب غيره فابوك مبتدأ ومن خبره واجب التقديم ووجه غيره ان ابوك معرفة ومن نكرة فجعل النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة غير جائز ووجه سيبويه ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة بعد التاويل لانه موول بهذا ابوك ام ذالك لكنه لما تعذر السوال من كل فرد اورد في ضمن امر كلي وهو من والجواب عن جانب الجمهور ان جعل المعرفة الصورية مبتدأ اولى من جعل المعرفة التاويلية مبتدأ والجواب عن جانب سيبويه ان من مستحق للصدارة وجعل مستحق الصدارة مبتدأ اولى من جعل غير مستحق الصدر مبتدأ **اوكانا معرفتين متساويين في التعريف** اولا **فان قيل** لو اكتفى بقوله اوكانا متساويين لكان شاملا للمعرفتين والنكرتين مع الاختصار **قلنا** لو اكتفى بالمتساويين لخص حكم وجوب التقديم بالمتساويين والامر ليس كذالك بل التقديم واجب في نفس المعرفتين نحو زيد المنطلق **فان قيل** هذه القاعدة منتقضة بابوحنيفة ابو يوسف فانهما معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ وهو ابو يوسف وايضا في قولهم بنونا بنو ابنائنا **قلنا** وجوب التقديم عند عدم القرينة والقرينة على الابتدائية الجزء الثاني في كلا المثالين موجودة وعدم صحة الحكم على تقدير الجزء الاوّل مبتدأ **اوكانا متساويين** **فان قيل** التقديم واجب في مثل غلام رجل صالح خير منك مع انهما ليسا بمتساويين لان المبتدأ تخصص بالاضافة والصفة والخبر تخصص بامر واحد وهو منك **قلنا** المراد بالمساوات في نفس التخصيص لا في المقدار **مثل افضل منك افضل مني** **اوكان الخبر فعلا له** واحترز به عما اذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قائم ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الفاعل غير زيد **مثل زيد قام** **وجب تقديمه** اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الصورة الاولى حفظا للصدارة واما في الصورة الثانية والثالثة رفعا للالتباس واما في الرابع فئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل في صورة افراد الفعل مثل زيد قام او ببدل في صورة تثنية الفعل وجمعه نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او بعين الفاعل على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تثنية الفاعل وجمعه وليسا بضميرين فاعلين للفعل كالتاء في ضربت هند **واذا تضمن** لما كان الاصل

في الخبر التاخير وقد يجب تقديمه بعارض فاراد المص ان يشير الى ذالك فقال **الخبر المفرد** صورة
فان قيل المثال لايطابق الممثل لان الممثل هو الخبر المفرد واين في المثال ظرف والظرف مقدر
بجملة قلنا المراد بالخبر المفرد صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غيرها **ما له** اى معنى
وجب له **صدر الكلام مثل اين زيد** فاين اسم متضمن للاستفهام خبر عن زيد مفرد
صورة وان كان جملة بحسب الحقيقة عند البصريين واحترز بخبر المفرد عن الخبر الجملة المتضمنة
لما له صدر الكلام مثل زيد اين ابوه فلا يجب تقديم الخبر اذ لايبطل بتاخيره عن المبتدا
صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في الجملة **اوكان الخبر بتقديمه مصححا له** اى للمبتدأ
من حيث انه موقوف في صحة الابتدائية الى تقديم الخبر فان قيل ان قام زيد قام مصحح
للمبتدأ لكونه خبرا عنه مع انه وجب تاخيره لاتقديمه قلنا المراد بالمصحح ماهو مصحح له
بالتقديم **مثل في الدار رجل** فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بالتقديم فلو اخر بقي المبتدأ
نكرة غير مخصوصة للمبتدأ بالتاخير **اوكان لمتعلق الخبر** فان قيل المتعلق بفتح اللام ومتعلق
الخبر مبتدأ فكان المعنى اوكان للمبتدأ **ضمير في المبتدأ** فيلزم فساد المعنى قلنا المتعلق بكسر
اللام اى لجزء الخبر كالتمرة في المثال او المتعلق بفتح اللام بناء ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل
متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر فان قيل ينقض بقولهم على الله عبده متوكل فان في
جانب المبتدأ وهو عبده ضميرا الى متعلق الخبر وهو على الله ولم يجب تقديم الخبر وهو متوكل
قلنا ان المراد بالمتعلق هو التابع للخبر تبعية يمتنع معها تقديم الخبر على التابع **مثل على التمرة**
مثلها زبدا فضمير مثلها راجع الى التمرة هو متعلق الخبر اى جزء الخبر وهو المجموع وتابع للخبر
تبعية يمتنع معها تقديم الخبر وهو المجموع على ذلك التابع الجزئ لان الكل لايتصوران يتقدم
على الجزء لان المتقدم والمتقدم عليه مغاير في الذات وذات الجزء داخل في الكل وليس
بمغائر عنه بخلاف وعلى الله لانه متعلق بالخبر وهو متوكل لكن جاز تقديم ذلك المتعلق لانه
جاز تقديم ذلك المتعلق لانه ظرف والظروف تتقدم على متعلقاتها **اوكان خبرا عن ان**
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ فان قيل ان المراد بالخبر عن
ان لايخلوا اما عن لفظ ان او عن اسم ان فالاول غير صحيح لانه حرف لايصلح الابتدائية و
على الثاني يلزم الخروج عن البحث لان البحث في خبر المبتدا واسم ان ليس مبتدا قلنا
المراد بالخبر ليس خبرا عن ان ولا عن اسمها بل من مجموعهما المؤول بالمفرد مبتدأ ولذا نسب الخبر

الی ان فانه مصحح للجملة مبتدأ و للخبر خبرا ولولاه فلا یصح ابتدائیة الجملة فکیف یصح خبریة الخبر **مثل عندی انك قائم وجب تقدیمه** ای تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور اما فی صورة الاوّل لئلا یفوت صدارة ما له صدارة الکلام بالتاخیر واما فی الثانیة فلئلا یبقی النکرة بلا تخصیص بالتاخیر واما فی الثالثة فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر بتاخیر الخبر واما فی الرابعة فلئلا تلتبس ان المفتوحة بالمکسورة فی اللفظ لامکان الذهول عن الفتحة لخفائها فی الاداء او فی الکتابة علی التاخیر **وقد یتعدد الخبر** لانه حال من احوال المبتدأ و ربما یکون لشیٔ واحد احوال کثیرة و ذالك التعدد قد یکون جائزا و قد یکون واجبا فالاوّل فیما یتم معناه باحدهما دون الخبر الآخر مثل زید عالم عاقل والثانی ما لم یتم معناه بدون الآخر نحو الابلق اسود وابیض **فان قیل** کلمة اذا دخلت علی المضارع تفید التقلیل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه کثیر غیر قلیل مثل زید قائم وعمرو قاعد **قلنا** قلة تعدد الخبر بالنسبة الی عدم التعدد المخبر عنه و ذالك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنی ویستعمل ذالك علی وجهین بالعطف مثل زید عالم وعاقل وبغیر العطف **مثل زید عالم عاقل** واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فی الحقیقة خبر واحد ای من مقصود المتکلم اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسها و فی هذه الصور ترك العطف اولی لعدم التعدد فی الحقیقة وجواز العطف عند البعض نظرا الی صورة التعدد **فان قیل** لما کان التعدد متنوعا الی العطف وغیره فلم خص المص المثال بالتعدد بغیر العاطف **قلنا** ان مراد المص بقوله وقد یتعدد الخبر بغیر العاطف لعدم الخفاء فی التعدد بالعاطف لوجود الواسطة وایض المتعدد بالعاطف لیس خبرا بل هو من توابعه او نقول ان المراد بالتعدد اعم لکن الاقتصاد بمثال غیر عاطف لعدم الحقائیة او لانه لیس خبرا بل من التوابع **وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط** وهو سببیة الاوّل للثانی **فان قیل** قد دخل الفاء بالخبر فی قوله تعالی وما بکم من نعمة فمن الله مع ان الاوّل وهو لصوق النعمة بالمخاطبین لیس سببا للثانی وهو الصدور من الله بل الامر بالعکس **قلنا** معنی الشرط اما سببیة الاوّل للثانی او للحکم بالثانی ولا شك ان حصول النعمة للمخاطبین سبب لان یحکم انها صادرة من الله فلما کان المبتدأ متضمنا لهذا المعنی فیکون مشابها للشرط فی سببیة للخبر کسببیة الشرط للجزاء **فیصح دخول الفاء فی الخبر** **فان قیل** المتکلم لا یخلوا ما ان یقصد هذا المعنی او لا فان قصد دلالة اللفظ

علی هذا المعنی یکون دخول الفاء فی الخبر واجبا وان لم یقصد فعند دخولها واجب فکیف یصح قوله فیصح لعدم شموله للواجب وغیر الواجب قلنا قول المص بالنظر الی مجرد تضمن المبتدا معنی الشرط من غیر النظر الی قصد الدلالة واما عند القصد وعدمه فکما قلت یحصل ههنا ثلث صور **وذالك** المبتدأ المتضمن معنی الشرط اما **الاسم الموصول بفعل اوظرف** فان قیل صلة الموصول جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان فکیف یصح قوله الموصول بفعل اوظرف قلنا المراد بالفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق من قبیل ذکر الجزء وارادة الکل لکن الظرف اذا وقع صلة فمؤول بالفعل اتفاقا لان صلة الموصول لا تکون الاجملة واشترط فی الصلة کونها فعلیة اوظرفیة لااسمیة لیتأکد مشابهة الشرط لان الشرط لایکون الافعلا فان قیل قد دخل الفاء فی الخبر فی قوله تعالی ان الموت الذی تفرون منه فانه ملاقیکم مع ان المبتدأ لیس باسم موصول قلنا وفی حکم الموصول الموصوف بالموصول المذکور **والنکرة الموصوفة بهما** باحدهما فان قیل قد دخل الفاء فی الخبر فی قولهم کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فله درهم مع ان المبتدأ لیس بنکرة موصوفة باحدهما قلنا وفی حکم النکرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف الی هذه النکرة **مثل الذی یاتینی** مثال الموصول بالفعل او کل رجل **فی الدار** مثال الاسم بالظرف **فله درهم وکل رجل یاتینی** مثال الاسم الموصوف بالفعل او کل رجل **فی الدار** مثال الاسم الموصوف بالظرف **فله درهم ولیت ولعل** من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا علی المبتدأ الذی یصح دخول الفاء فی خبره **مانعان** عن دخول الفاء فی الخبر لان صحة الدخول باعتبار مشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وهما مزیلان تلک المشابهة لانهما تخرجان الکلام من الاخبار الی الانشاء والشرط والجزاء من قبیل الاخبارات وذالك المنع **بالاتفاق** من النحاة فان قیل کما انهما مانعان کذالك باب علمت وکان ایضا مانعان فما وجه تخصیصها بیان مانع الاتفاق قلنا التخصیص بالنسبة الی باقی الحروف المشبهة بالفعل وانها غیر مانعة بطریق الاتفاق الا بالنسبة الی جمیع ما عداهما **والحق بعضهم** فی المنع عن دخول الفاء فی الخبر **ان مکسورة بهما** وجه البعض ان کلمة ان للتحقیق والشرط والجزاء للتردید فبینا فیان فلا یجتمعان لکنه غیر صحیح عقلا ونقلا اما عقلا فلانه لا یخرج الکلام من الخبریة الی الانشائیة واما نقلا فکما فی قوله تعالی ان الموت الذی تفرون منه فانه ملاقیکم وقوله تعالی ان الذین کفروا

وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق البعض ان المفتوحة ايضا ولكن بهما فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قلنا ان ملحق المكسورة سيبويه فاعتبر بقوله واورد من ذهب للرد بقوله بعضهم لانه للضعف وملحق المفتوحة ولكن غير سيبويه فلم يعتد بقوله ولم يورد مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما في المكسورة فما عرفت من الآيتين واما المفتوحة فكقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه واما في لكن فكما في قوله الشاعر ع

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية **جوازا** اي حذفا جائزا ولم يذكر المص المبتدأ المحذوف بالحذف الواجبي لغاية قلته وهو في موضعين احدهما في المخصوص لفعل المدح او الذم على قول من قال انه خبر مبتدأ محذوف والثاني فيما اذا قطع النعت عن المنعوت المجرور بالرفع فيكون النعت خبر المبتدأ المحذوف وجوبا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف هذا المبتدأ ليعلم انه في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم اذ تلك المعلومية تحصل بصورة الافراد لانه لو ذكر المبتدأ لا يعلم انه في الاصل صفة لان الجملة لا تقتضي الارتباط بغيري **فان قيل** ينبغي ان لا يقطع عن المنعوت حتى يعلم انه صفة قلنا[عه] ان في القطع تغير المالوف وهو للنكتة والنكتة فيه زيادة المدح او الذم وفي الصفة نفس المدح او الذم لا لزيادة **كقول المستهل** اي المبتدأ المحذوف في قول المستهل الرافع صوته عند الابصار للهلال **فان قيل** المثال لا يوافق الممثل لانه حذف المبتدأ وليس في قول المستهل حذفه قلنا ان الكاف بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ المبتدأ القول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة في ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل **الهلال والله** **فان قيل** الهلال والله مقولة الرائي للهلال لا مقولة المستهل لانه اسم للصبي رفع صوته عند الولادة قلنا نعم المستهل بحسب الوضع مختص به ثم اتسع استعماله في كل رافع صوته ولا شك ان رائي الهلال يرفع صوته عند رؤية الهلال فيكون التقدير هذا الهلال والله ثم حذف هذا القرينة الحالية وهي اجتماع الناس لرؤية الهلال **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون هذا التركيب من باب حذف الخبر لا من باب حذف المبتدأ اي الهلال هذا قلنا على تقدير حذف

[عه] قوله قلنا الخ اقول ان المقصود من القطع تنبيه على ان تلك الصفة صفة مادحة او ذامة او ترحمية لا المخصصة والموضحة او المؤكدة في الاصل فان قلت كيف يحصل بذا التنبيه قلنا لان الصفة المخصصة والموضحة والمؤكدة لا يجوز قطعها لبقاء الموصوف مخفيا بعد القطع فاذا قطع يعلم انها مادحة او ذامة او ترحمية وهذا هو المراد بالرفع والنصب على المدح والذم والترحم ۱۲ مولانا عبد الحليم عفي عنه

الخبر يفوت مقصود المتكلم لان مقصوده تعيين الشي اولا بالاشارة ثم الحكم على ذالك الشئ بالهلال فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال لانه تعيين الهلال بالاشارة **فان قيل** المقصود بالمثال الهلال فقط فلم ذكر الله **قلنا** انما اتى المص بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا لان عادتهم القسم لئلا ينكر القوم ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف بفعل محذوف اي رايت الهلال فلا يكون المثال نصا في حذف المبتدأ اوحين اتيان القسم لايجوز الوقف فيعلم الرفع فيكون مما نحن فيه **وقد يحذف الخبر جوازا** اي حذفا جائزا لقيام قرينة بغير اقامة شئ مقامه **مثل** الخبر المحذوف جوازا في قولك **خرجت فاذا السبع فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لان الخبر هو اذا لانه مكان يصلح للخبرية عن السبع قدم للاتساع في الظروف **قلنا** المثال بناء على المذهب الصحيح وهو مذهب صاحب اللباب عنده اذا ظرف زمان لا يصلح للخبرية عن السبع لان السبع ليس بزمان بل هو ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير خرجت فاذا السبع واقف **فان قيل** فينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وهو الافراد واذا للمفاجات يدخل على الجملة الاسمية وعدم صحة الحمل وسد المسد وهو اذا **قلنا** ان المتقدم لا يقوم مقام المتاخر **و** قد يحذف الخبر عند وجود القرينة **وجوبا** اي حذفا واجبا **فيما التزم في موضعه** اي موضع الخبر **غيره** اي غير الخبر **فان قيل** كلمة ما ان كانت عبارة عن الخبر فيلزم الشئ لنفسه وان كانت عبارة عن غيره فالجملة خالية عن العائد اليه **قلنا** كلمة ما عبارة عن تركيب فيكون ظرفية الكل للجزء والعائد محذوف اي فيما التزم فيه في موضعه غيره وذلك يجئ في اربعة ابواب اولها المبتدأ الذي بعد لولا **مثل لولا زيد لكان كذا** اي لولا زيد موجود لقرينة وسد المسد اما القرينة لان لولا لامتناع الشئ الثاني لوجود الاول فيدل على الوجود واما سد المسد فجواب لولا قائم مقامه وهذا عند البصريين وعند الكسائي الاسم الواقع بعدها مرفوع بالفاعلية لفعل محذوف اي لولا وجد زيد وعند الفراء لولا اسم فعل رافعة له بنفسها فلا يكون مما نحن فيه **فان قيل** ينقض بقول الشافعيؒ۔

ع ولولا الشعر بالعلماء يذري ⁂ لكنت اليوم اشعر من لبيدي

فان يذري خبر وقع بعد لولا ولم يحذف **قلنا** وجوب الحذف عند كون الخبر عاما ويذري من الافعال الخاصة لان لولا تدل على الوجود وهو من العامة ولا تدل على فعل من الافعال الخاصة وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا وشرط في المبتدأ مصدريته لان الاحوال الآتية لا تجري في غير المصدر

سواء كان ذلك المصدر مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال من احدهما او كليهما او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر فمثال الاول ذهابي راجلا والثاني ضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به **ومثل ضربي زيدا قائما** او قائمين ومثال المصدر التاويلي المنسوب بالطريق المذكور ان ذهبت راجلا وان ضرب زيد قائما بصيغة المجهول وان ضربت زيدا قائما او قائمين ومثال اسم التفضيل الى ذلك المصدر صريحا او تاويلا نحو اكثر ذهابي راجلا الى آخر الامثلة فالمجموع[عـ١] اثنا عشر مثالا وفي تقدير الخبر اربعة من اهب فمذهب البصريين ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وانما زاد كان في التقدير ليحصل عامل الحال اذ لا يصح عاملية المبتدء اذ حينئذٍ تكون الحال وانما زاد اذا ليحصل المناسبة بين النائب والمنوب لان في الحال ايضا معنى الظرفية ثم حذف الخبر وهو حاصل وجوبا لوجود قرينة وسد المسد اما القرينة على نفس الحذف استعمال المفردات محذوفا وعلى تعيين المحذوف تقييد الاخبار من الضرب بقيد القيام لان تقييده به لا يمكن الا بعد الحصول واما سد المسد فهو الحال لان الحال قائم مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر واعترض الرضي ان في هذا التقدير تكلفات كثيرة حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وذا غير موجود والعدول من الناقصة الى كان التامة والظاهر عكسها لوجود المنصوب بعدها واقامة الحال المنصوب مقام الظرف القائم مقام الخبر المرفوع فالاظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه اذا كان الحال عن مفعول المصدر ضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن فاعل المصدر ثم حذف ذو الحال الذي هو مفعول يلابس والقرينة عليه امران احدهما ان يلابس فعل متعد يقتضي المفعول فلما لم يكن في اللفظ علم انه محذوف والآخر ان الحال يدل على ان يكون بعد يلابس ذو الحال فيكون عاملهما واحدا ثم حذف يلابس الذي هو الخبر والعامل في الحال واقيم الحال المعمول مقام عامله والجواب عن الرضي ان في هذا التقدير تقدير فعل الخاص وفي تقدير الاول تقدير الفعل العام وهو اولى من الخاص اذ فيه تردد ذهن السامع لكثرته اما حذف اذا مع الجملة المضاف اليها فكثيرة كما ان الفاء في قوله فلابد من عائد جزئية والشرط محذوف فتقديره واذا كانت الجملة مستقلة بنفسها فلابد من عائد ولا حاجة الى العدول لان كان الناقصة كما كانت من افراد كان كذلك التامة وظهور الناقصة ممنوع اذ لم يسمع المنصوب

[عـ١] قوله فالمجموع الخ هذا مبني على جعل المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل او المفعول كليهما والحال بعده عن الفاعل او المفعول او كليهما مثالا واحدا والمصدر التاويلي المنسوب الى الفاعل والمفعول او كليهما والمفعول او كليهما مثالا واحدا فاسم التفضيل المضاف الى القسم الاول مثالا واحدا والمضاف الى الثاني مثالا واحدا والا فثلاثة في القسم الاول وثلثة في الثاني وثلاثة في اسم التفضيل المضاف الى الاول وثلثة في اسم التفضيل المضاف الى الثاني فمجموع ترتقي الى العشرين ١٢ مولانا عبد الحليم عفي عنه مدرس دار العلوم حقانية اكوره

بعد ذلك المصدر النكرة ولو كان خبرالسمع تعريفه مرة ايضا واما وقوع الحال المنصوب مقام الخبر المرفوع وان لم يوجد غير هذا المقام لكن مع المناسبة العاملية والمعمولية والثانى مذهب الكوفيين فالتقدير عندهم ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ودليلهم ان قلة الحذف اولى من الكثرة وفى هذا التقدير قلة الحذف وايضا على هذا التقدير يكون الحال من معمولات المذكور والمعدوم لا يزاحم الموجود لكن مذهبهم ضعيف اذ على هذا يلزم حذف الخبر بغير سد مسد وايضا يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او الاضافة اذا استعمل ولم يوجد قرينة التخصيص بالبعض يكون نصا فى الاستغراق اذ فى التخصيص بالبعض يلزم الترجيح بلا مرجح والثالث مذهب الاخفش فمذهبه ان الخبر محذوف هو مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون التقدير ضربى زيدا ضربه قائما ودليله ان فى هذه الصورة قلة الحذف وقلة الحذف اولى من الكثرة وايضا الاصل ان يكون المحذوف من جنس الملفوظ واشترط كون المصدر مضافا الى ذى الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لكن مذهبه ضعيف اذ المصدر ضعيف العمل لا يعمل اذا كان محذوفا وايضا ان المصدر حين العمل فى قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصول حرفى فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع حذف بعض اجزاء الصلة وبقاء بعضها وذلك غير جائز والرابع مذهب ابن درستويه وابن باشا ان هذا المبتدأ بمعنے الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنے الفعل اذ معنے ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما اذ الحصر فى ضربى زيدا قائما مستفاد من الاستغراق وفى ما اضرب زيدا الا قائما باداة الحصر **قلنا** قياس هذا المبتدأ على القسم الثانى من المبتدأ غير صحيح لان المبتدأ ههنا مضاف الى ياء المتكلم والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يفيد فائدة تامة واما القسم الثانى من المبتدأ وان كان شبه الجملة لكنه يفيد فائدة تامة واما كونه بمعنے الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقته وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة بان يكون الخبر لفظ مقرون وعطف على ضمير مقرون بتقدير المنفصل راجع الى المبتدأ شئ بالواو التى كانت بمعنے مع واشترط فى الواو كونها بمعنے مع ليوجد القرينة على الخبر المحذوف لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع الزمان والمكان نحو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون معنے الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنے مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المومنين انتم والساعة فى قرن فان ههنا لا يدل على الاقتران **مثل كل رجل وضيعته** اى كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر وجوبا لوجود

القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان الواو بمعنى مع فيدل على المقرون لان صلة المقرون كلمة مع واما قائم المقام فهو المعطوف قائم مقام الخبر المحذوف فان قيل المعطوف لا يخلو اما معطوف على المبتدأ او على ضمير مقرون المحذوف فعلى الاوّل يكون المعطوف مقدما على الخبر فكيف يقوم مقام الخبر المتاخر وعلى الثاني يلزم عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا تاكيد بالمنفصل وذالك غير جائز قلنا المعطوف قد عطف على الضمير الراجع الى المبتدأ فيكونان متحدين بالذات فلذا قال الشارح وعطف على المبتدأ او يكون مؤخرا عن الخبر باعتبار عطفه على الضمير وقد اكد بالضمير المنفصل المقدر فيكون التقدير مقرون هو وضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم يعني يكون المبتدأ معينا للقسم بحيث ينتقل الذهن من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وقوله قسمي امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف الخبر لعدم شهرته في القسم وذلك مثل قولك لعمرك لافعلن كذا اى ببقاءك قسمي اما اقسم به فان قيل ان عمر اما هو يذكر في مقابلة الزيد فيكون علما لشخص والقسم به غير جائز فكيف يكون مثالا لمبتدأ مقسم به قلنا المراد به ما هو مرادف للبقاء فان قيل مرادف البقاء العمر بضم العين وهو بضم العين قلنا العمر والعمر كلاهما بمعنى واحد ولا يستعمل باللام المفتوحة التاكيدية الا المفتوح لان القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله يقتضى التخفيف بفتح العين فان قيل لعمرك بمعنى بقائك مبتدأ وقوله قسمي خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان عمرك صفة المخاطب وقسمي صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المخاطب وذالك غير جائز فلنا قسمي مؤول بمعنى ما اقسم به ثم حذف الخبر وهو قوله قسمي حذفا وجوبا لوجود القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان عمر اغالبا يستعمل في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم واما الثاني فجواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واشباهها من الحروف الخمس الباقية وفي مرفوعية خبرها مذهبان فمذهب الكوفيين انه مرفوع بالعامل المعنوى كما كان مرفوعا به لانها حروف ضعيف عن العملين ومذهب البصريين انه مرفوع بتلك الحروف لانها شابهت بالفعل مطلقا لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والخماسية والادغام لوجود نون الوقاية بها واخرها كالفعل واما معنى فلان معنى هذه الحروف ملزومات لمعاني الافعال مثل معنى ان وان التحقيق الجزئي ويلزم له التحقيق الكلي وهو حقيقت وقس عليه الباقي وايضا تشبه بالفعل المتعدى خاصة في اقتضاء الشيئين الاسم والخبر كالفعل المتعدى يقتضى الفاعل والمفعول فعملت فيهما نصبا ورفعا مثل الفعل المتعدى هو اى خبر ان واخواتها الشئ المسند

الى شئ آخر فالموصوف للمسند الشئ لا الاسم لئلا يخرج الخبر الذى وقع جملة والمراد بالمسند المسند الى شئ لانه ان اريد به المسند الى اسمها يلزم الاستدراك[1] فى قوله بعد دخولها لانه ذكر لاخراج يقوم فى ان زيدا يقوم ابوه وهو يخرج بقوله المسند الى اسمها لانه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان بعد دخول احد **هذه الحروف** عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميع ماعداها عنه **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول ماليس بخبر ان فيه كالمضارع فى قوله ان زيدا يقوم ابوه لانه المسند بعد دخول ان وليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى الاسم وهو مسند الى الفاعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لانه اورد لخروج يقوم وباقى المسند فى ذالك التركيب وهو قد خرج بقوله المسند فلا حاجة الى قوله بعد دخول هذه الحروف واجاب الشارحين ان المراد بالمسند الاسم المسند وهو الفعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه الاحتياج الى تاويل الجملة بالمفرد حيث وقعت خبرا وذالك غير لازم فاجاب الشارح ان المراد بدخول هذه الحروف ايرادها على الاسم والخبر لايراث الاثر فيهما لفظا ومعنى واثرها فيهما لفظا بان تجعل الاسم منصوبا لفظا وتقديرا او محلا والخبر مرفوعا لفظا وتقديرا او محلا ومعنى بان تجعل مدلول الخبر ثابتا لمدلول المسند اليه وذالك التاثير ثابت فى مجموع الجملة لا فى يقوم فقط لان الجملة مرفوع المحل على الخبرية لا يقوم وحده **مثل** قائم فى قوله **ان زيدا قائم** فانه مسند بعد دخول احد هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدأ** اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه وشرائطه عند عدم المانع اما الاقسام فكونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة واما الاحكام فكونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا واما الشرائط فالجملة اذا وقعت خبرا فلابد من عائد وقد يحذف عند العلم بالمحذوف **فان قيل** لانسلم ان امره كامر خبر المبتدأ لان كلمات الاستفهام تصلح وقوعها خبرا للمبتدأ فيقال من زيد واين ابوك ولا تصلح وقوعها خبر الباب ان فلا يقال ان من زيدا وان من اباك **قلنا** امر خبر ان كامر خبر المبتدأ عند عدم المانع وههنا وجد المانع من خبرية كلمات الاستفهام هذه الحروف لان كلمات الاستفهام للشك وهذه الحروف للتحقيق وبينهما تناف فلا تدخل عليها وايضا كل منهما هو المقتضى للصدارة فتقديرهما يفوت صدارة الآخر **الا فى تقديمه** استثناء من وجوه التشبيه والجار والمجرور فى المستثنى المستثنى منه متعلق بالمماثلة المعنوية المستفادة من الكاف فى قوله كامر خبر المبتدأ فيكون التقدير وامره كامر خبر

---

[1] قوله يلزم الخ لان المسند الى اسماء الحروف لايكون الا بعد دخول الحروف فذكره اوله بعد دخول هذه الحروف مستدرك ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

المبتدأ في الاقسام والاحكام والشرائط الا في تقديم الخبر على الاسم فانه لا يجوز وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ لانه اعطى لهذه الحروف العمل الفرعي للفعل فلو تصرف في معموليهما بتقديم ثانيهما يلزم بطلان العمل الفرعي والمساوات مع الفعل في تصرف المعمولين **فان قيل** الضمير في تقديمه اما راجع الى المبتدأ او الى خبران فعلى الاول يلزم انتشار الضميرين وعلى الثاني لا يصح اضافة التقديم اليه فان حكم التقديم غير متحقق في خبران **قلنا** الضمير راجع الى خبران لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه **الا ان يكون الخبر ظرفا** استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كون الخبر ظرفا فان حكم خبران كحكم خبر المبتدأ في التقديم جوازا فيما اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا فيما اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك التقديم للتوسع في الظروف لا في غيرها **خبر لا التي** والصلة محذوفة يكون التقدير التي استعملوها في محاوراتهم والموصول مع الصلة الصفة الاولى لكلمة لا والظرف اي قوله **لنفي الجنس** باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية لها والعبارة بحذف المضاف اي النفي صفته الجنس فلا يرد ان المنفي في لا رجل قائم هو القيام لا الرجل بنفسه ولم يقل النفي صفة الجنس اذ الاكثر في خبر لا هو الفعل العام نحو لا رجل موجود ونفي الوجود من الرجل مستلزم لنفي الرجل بذاته هو الشئ المسند الى شئ آخر شامل لخبر المبتدأ وغيره وقوله **بعد دخولها** يخرج ما عدا خبر لا **نحو لا غلام رجل ظريف** وانما عدل من المثال المشهور في جانب الاسم والخبر الى غير المشهور في جانبهما فان المشهور الاسم هو النكرة المفردة وفي الخبر الظرف نحو لا رجل في الدار **قلنا** هذا العدول لنكتة ان في المثال لابد ان يكون صريحا في الممثل وفي الدار كما في يصلح الخبرية كذلك يصلح الصفتية على ان الخبر محذوف لعدم ظهور الاعراب في الدار ولجواز وجوه الثلاثة في صفة اسم لا المبني المفرد ومثال المتن صريح في الممثل لان ظريفا مرفوع لفظا وغلام رجل معرب منصوب فلا يجوز ارتفاع الصفة على الظاهر لان جواز ارتفاع الصفة في اسم لا المبني لا المعرب **فيها** اي في الدار **فان قيل** الجار والمجرور اما متعلق بظريف او لحال من ضميره والظرافة لا تتقيد بالظرف ولا بحال دون حال **قلنا** قوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال من ضميره **فان قيل** المقصود بيان مثال خبر لا وهو حاصل بقوله ظريف فما الحاجة الى قوله فيها **قلنا** انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وايضا اتى بالمثالين لان خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول لغير

الظرف والثانی للظرف **بحذف كثيرا** ای خبر لا هذا حذفا كثيرا اذ كان من الافعال العامة لدلالة النفی علیه نحو لا اله الا الله ای لا اله موجود الا الله وانما دل النفی على العام لان النفی يقتضی المنفی فاذا لم يوجد القرينة على خصوص المنفی حمل على عمومه اذ عدم القرينة على الخاص بعينه قرينة على العام اذ فی اختیار واحد من الخاص دون الآخر ترجیح بلا مرجح **وبنو تميم لا يثبتونه** ای لا يظهرون خبر لا فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب لان عمل لا للمشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا ومعنى قوله لا يثبتونه لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا **فان قيل** اذا لم يثبتوه فكيف يصح قولهم لا اهل ولا مال اذ الحكم يفهم من التركيب وليس ههنا تركيب **قلنا** ان معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل وانتفى المال على ان لا اسم فعل بمعنى انتفى فالكلام من اسم الفعل والفاعل **فان قيل** اسم الفعل اذا كان بمعنى الماضی فيكون لازما فلا يصح النصب فيما بعده **قلنا** الفاعل فی لا ضمير مبهم والاسم المنصوب بعدها تميز عن الضمير **فان قيل** لا نسلم انهم لا يثبتونه الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم **قلنا** على التقدير بن يعنی ان كانوا لا يثبتون بمعنى لا يظهرون او بمعنى الحقيقی وهو عدم الاثبات اصلا يحملون ما يرى خبرا على الصفة محمولا على المحل دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتين بليس فان قيل** تشبيه ما ولا بالفعل غير صحيح لانهما حرفان وليس فعل **قلنا** التشبيه فی معنى النفی والدخول على المبتدأ والخبر لا فی الذات ولهذا تعملان عمل ليس **هو المسند اليه** جنس شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه وقوله **بعد دخولهما** يخرج ما سوى اسم ما ولا **مثل ما زيد ولا رجل افضل منك فان قيل** التغير اذا وقع فی العبارة لا يخلو عن نكتة فما النكتة فی دخول ما على المعرفة ولا على النكرة **قلنا** عمل ما ولا لاجل مشابهة ليس ومشابهة ما بليس قوی عن مشابهة لا بليس اذ ليس للنفی الحالی وما ايضا له ولا للنفی مطلقا فلما قل مشابهة لا قل عملها بان تعمل فی النكرة فقط وما تعمل فی النكرة والمعرفة كليهما وعملية ما ولا مذهب الحجاز واما بنو تميم فلا يعملون لهما اصلا ولهم دليل عقلی ونقلی اما العقلی فلفوات الشرط للعمل فيهما الاختصاص بنوع واحد وهما لا يختصان بنوع فكما يدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال نحو لا يضرب ما يضرب واما النقلی فقول الشاعر ع

و مهفهف کالغصن قلت له انتسب ✻ فاجاب ما قتل المحب حــرام

ای برفع حرام وهو خبر ما لکن مذهب الحجازيين اولى من مذهب بنی تميم لان التنزيل

ورد على لغتهم قال الله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا بنصب بشرا وَمَا هُنَّ اُمَّهَاتِهِمْ بكسر تاء الامهات لانها جمع المؤنث السالم نصبه بالكسر **وهو** اى عمل ليس **فى لا** دون ما **شاذ** اى قليل لنقصان مشابهة لا بليس لنفى الحال ولا لنفى مطلقا فاذا قلت المشابهة قل العمل بان يختص عمله باحد نوعى الاسم وهو النكرة ولم يختص بالمعرفة وان حصل المقصود وهو قلة العمل لانه مسموع فى النكرة فاقتصر على مورد السماع نحو قول الشاعر

ومن صد عن نيرانها ※ فانا ابن قيس لا براح

والخبر محذوف اى لا براح لى ولا يجوز ان تكون لا فى هذا البيت لنفى الجنس لعدم جواز الرفع فى اسم لا لنفى الجنس ما لم يتكرر نحو لا حول ولا قوة ولا تكرار فى البيت لما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها وخفتها فقال **المنصوبات** بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف الخبر اى هذه المنصوبات او مبتدأ محذوف الخبر اى المنصوبات هذه او الخبر قوله ما اشتمل الى آخره او مبنى على السكون على ان المنصوبات وقع غير مركب مع غيره بل اورد لمجرد الفصل بين ما قبلها وما بعدها لا محل لها من الاعراب وهى جمع المنصوب لا المنصوبة لان المنصوب صفة الاسم وهو مذكر غير عاقل ويجمع صفة المذكر لغير العاقل بالالف والتاء قياسا كايام معدودات فلا يرد ان المنصوب ان كان جمع المنصوب فالمذكر لا يجمع بهذا الجمع وان كان جمع المنصوبة فالمنصوب صفة الاسم فلا يطابق بين الموصوف والصفة **هو** اى المنصوب فى ضمن المنصوبات فلا يرد ان الضمير ان كان راجعا الى المنصوبات فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وان كان راجعا الى مفرده وهو المنصوب يلزم الاضمار قبل الذكر لانه غير مذكور فقيل فى الجواب انه راجع الى مفرده والمذكور اعم صريحا كان او ضمنا **فان قيل** لما كان الضمير الى المنصوب فيلزم تعريف الفرد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس **قلنا** الضمير راجع الى المنصوب الحيث بحيثية الجنس لا بحيثية الافراد فالجمع دال عليه من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد **فان قيل** ينبغى ان يرجع الى المنصوبات بتاويل المذكور والتذكير لرعاية الخبر فما الباعث على ارجاعه الى المرجع الضمنى **قلنا** ان رجع الى ما بهذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملفوظ فى الجمع الافراد **فان قيل** لما كان المراد هو المنصوب والمعرف ايضا هو المنصوب فلم قال المنصوبات ولم يقل المنصوب قلنا ذكر صيغة الجمع للدلالة على الانواع والافراد لتوهم بكون المنصوب نوعا واحدا **ما** اى عن اسم عبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج حروف او اخر الاسم عن المنصوب لانها ان

اشتملت على علم المفعولية لكنها لا تعد من المنصوبات لانها من صفات الاسماء لا الحروف **اشتمل** ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء كيلا يخرج المنصوب الذى كان نصبه بالحركة لان الحركة ليست بجزء من الاسم **فان قيل** اطلاق الموصوف بالاسم والصفة بالحركة غير جائز لان الصفة محمولة على الموصوف والحركة لا تحمل على الاسم فلا يقال الاسم حركة **قلنا** اطلاق الموصوف والصفة عليهما باعتبار قيام الحركة على الاسم ولا توجد بدونه لا بمعنے الحمل **على علم** اى العلامة لا بمعنے المكان المرتفع ولا بمعنے العلم المصطلح لفساد المعنى **المفعولية** على علامة كون الاسم مفعولا فالياء مصدرية لا نسبتية كما مر فى المرفوعات سواله وجوابه ولم يقل على علامة لوصف المفعولية لا لذات المفعول ولا يوجد وصف المفعولية بدون الحاق الياء والتاء المصدريتيان والمفعول اعم من ان يكون حقيقة كالمفاعيل الخمس او حكما كالملحقات بها وعلامة المفعول امور اربعة الفتحة فى المفردات وجموع التكثير لفظا وتقديرا ومحلا التى لا يعتبر قيامها مقام الكسرة فلا ينقض بفتحة غير المنصرف حالة الجر اذ هى قائمة مقام الكسرة والكسرة فى جمع المؤنث السالم التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة فلا ينتقض بكسرة جمع المؤنث السالم حالة الجر والالف لفظا او تقديرا فى الاسماء الستة التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة لا الضمة فخرجت الالف فى تثنية الاسماء الستة اذ هى قائمة مقام الضمة والياء فى التثنية وجمع المذكر السالم التى اقيمت مقام الكسرة **فمنه** اى الجزئى الاول من جنس المنصوب والمتصل به على ان الضمير راجع الى الحد وهو المنصوب والجزئى الاول من جنس ما اشتمل على علم المفعولية على ان الضمير راجع الى كلمة ما فى الحد وقد مر سواله وجوابه فى المرفوعات

المفعول المطلق قدمه على سائر المنصوبات لانه اصلها اذ الفاعل الذى هو اول مقتضيات الفعل صار فاعلا بايجاده واحداثه وسمى مفعولا مطلقا لانه يصح اطلاق لفظ المفعول عليه بمعنى اللغوى وهو كرده شده بغير تقييده بقوله به او له او معه او فيه لانه كرده شده بذاته لفاعل الفعل بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق لفظ المفعول بمعنى اللغوى وهو كرده شده عليها بدون التقييد باحدها فلا يقال زيدا فى ضربت زيدا مفعول اى كرده شده للمتكلم بل يقال مفعول به لان ذاته ليس بفعل المتكلم بل فعل به فعل الضرب وقس عليه المفاعيل الباقية واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل واما اطلاق المفعول الاصطلاحى على مفعول ما لم يسم فاعله مع اسناد الفعل اليه باعتبار ما كان ولا بالفعل **وهو** اى المفعول المطلق اسم **ما** اى حدث **فعله فاعل فعل** اى قام ذلك المعنى الحدثى بفاعل فعل ويصح اسناد

ذلك المعنى الحدثي الفاعل ذلك الفعل **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يقول وهو ما بترك لفظ الاسم **قلنا** انما ذكر لفظ الاسم ليكون التعريف جامعا ومانعا ولو لم يذكر الاسم لدخل فيه الحدث الذى ليس بمفعول مطلق لانه من قبيل الالفاظ والحدث من قبيل المعانى وخرج اسم ذلك الحدث المسمى بالمصدر والمفعول المطلق لانه ليس مما فعله فاعل فعل **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة لان المفعول المطلق فيها اى فى تلك الامثلة ليس مما فعله فاعل فعل مذكور **قلنا** المراد بفعل الفاعل اياه قيام معنى ذلك المصدر به سواء كان ذلك المعنى الحدثي صادرا من الفاعل كالضرب والمشى فى ضربت ضربا ومشيت مشيا او لم يصدر كالامثلة المذكورة فان قيل التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فى قوله ما ضربت ضربا او ضُرِب زيد ضربا بصيغة المجهول لان الاول منفى فعله والثانى ليس بطريق القيام بالفاعل بل بطريق الوقوع بالمفعول **قلنا** المراد بقيام الحدث به ان يكون مسندا الى الفاعل اعم حقيقيا كان او حكميا سواء كان الاسناد بطريق الايجاب والسلب او بطريق القيام بالفاعل الحقيقي او الوقوع بالحكمى **مذكور** صفة للفعل اى الفعل المذكور قبل ذلك الحدث ذكرا حقيقة فيما كان الفعل مذكورا بعينه نحو ضرب ضربا او حكما فيما كان الفعل مقدرا نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب **بمعناه** صفة ثانية للفعل **فان قيل** الجار والمجرور يتعلق بكائن او كون الفعل بمعنى المفعول المطلق محال لان معنى الفعل كل ومعنى المفعول المطلق جزء منه فكيف يكون الكل بمعنى الجزء **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة وليس كك بل هو متعلق بفعل خاص وهو المشتمل فيكون المعنى مشتمل ذلك الفعل بمعنى المفعول المطلق من قبيل اشتمال الكل بالجزء قوله فعله فاعل فعل جنس شامل لكل المصادر اذ لا تخلو عن احداثها وقيامها واسنادها الى الفاعل وقوله مذكور خرج المصدر الذى لم يذكر فعله معه نحو الضرب واقع على زيد وقوله بمعناه يخرج تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فان تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل المذكور لكن معنى الفعل المذكور ليس بمشتمل على معناه **فان قيل** تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به فى قولك كرهت كراهتى لان كراهتى اسم حدث فعل فاعل الفعل المذكور وهو متكلم والفعل مذكور قبله مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء مع انه مفعول به **قلنا** للكراهة اعتبارين اذا ذكر باعتبار انه اسم حدث قائم بالفاعل والفعل المذكور المشتق منه يكون مفعولا مطلقا واذا ذكر باعتبار انه وقع عليه فعل المذكور فيكون الكراهة اسما لفعل السوء وليس بمصدر مشتق منه الفعل فعلى هذا الاعتبار لا يكون مفعولا

مطلقا **وقد يكون** المفعول مطلق **للتاكيد** اذا لم يكن فى مفهومه زيادة على الحدث المفهوم من الفعل **والنوع** ان دخل على بعض انواع الحدث ونوعية الحدث قد يكون بالوزن الخاص او بالاضافة او بالصفة **والعدد** ان دل على عدد الفعل **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجِلسة** بكسر الجيم للنوع بالوزن الخاص وجلوس القارى للنوع بالاضافة وجلوسا طويلا للنوع بالصفة **وجَلسة** بفتح الجيم للعدد **فالاول** اى الذى للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة بالتعداد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد **بخلاف اخويه** حال كون المفعول له المطلق متلبسا بمخالفة اخويه فانهما يثنيان ويجمعان **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه فان قيل** ضمير لفظه اما راجع الى الفعل او المفعول المطلق فان كان الثانى فكون المفعول المطلق بدون لفظه محال وان كان راجعا الى الفعل فالمفعول المطلق بدون لفظه الفعل ايض محال لاشتراط ذكر الفعل معه كما مر فى التعريف **قلنا** ضمير لفظه راجع الى الفعل وغير صفة بمعنى مغائر لا بمعنى النفى فيكون المعنى وقد يكون المفعول المطلق مغايرا عن لفظ فعله مغايرة مادية **نحو قعدت جلوسا** او بابية نحو انبته الله نباتا **فان قيل** لم خالف المص مذهب سيبويه فانه لا يجوز مغائرة المفعول المطلق من الفعل وان وقع المغايرة فى اللفظ فسيبويه يقدر له عامل من جنس المفعول نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله انبت نباتا **قلنا** مذهب سيبويه فى هذا المقام غير مستحسن لانه منقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئا فشيئا مفعول مطلق لقوله لا يضرونه ولا يقدر له عامل من جنسه لعدم وجود الفعل من هذا الجنس واجاب سيبويه بانه صفة بمعنى القليل لموصوف محذوف اى لا يضرونه ضرا شيئا اى ضرا قليلا لكنه منقوض بقولهم حلفت يمينا فانه مصدر لحلفت و ليس من جنسه فعل حتى يقدر لها فلذا قال وقد يكون بغير لفظه مع اتحاد المعنى **وقد يحذف الفعل** اى الناصب للمفعول المطلق لما كان الاصل فى الاشياء الذكر والحذف يجيئ بعارض القرينة قليلا فلذا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل فى دخولها على المضارع وقال وقد يحذف الفعل **فان قيل** حذف الفعل بحث عنه فلزم خروج البحث لانه فى مفعول المطلق وايض تخصيص الحذف بالفعل غير صحيح لانه يحذف شبه الفعل ايض **قلنا** المراد بالفعل الناصب من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام وذكر الخاص لاصالته فى العمل وايض هو عامل فى المفعول المطلق والبحث عن متعلقات الشىء بحث عن ذالك الشىء **لقيام قرينة جوازا** اللام بمعنى الوقت ظرف ليحذف لا للتعليل اى يحذف وقت قيام قرينة لانه لو كان للتعليل لوجب الحذف لان وجود المعلول عند وجود

المعلول عند وجود العلة ضرورى والحذف غير واجب عند وجود القرينة فعلم ان اللام بمعنى الوقت ظرف ليحذف او اللام للتعليل لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة وموجبة مستلزمة ووجود القرينة مجوزة للحذف وان لم يكن موجبة مستلزمة ونسبة القيام الى القرينة لا يصح اذا كان بمعناه لانه يستعمل فى ذوات الاجسام والقرينة من الاعراض لكنه بمعنى الحصول من ذكر الملزوم وارادة اللازم وجواز منصوب على المصدرية ليحذف باعتبار الموصوف المحذوف اى حذفا جوازا والمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلا يلزم حمل المبدأ على المبدأ اے حذفا جائزا **كقولك لمن قدم** من سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق وناصبه محذوف اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف قدمت بقرينة حال القادم **فان قيل** اطلاق المفعول على خير صحيح اذ خير اسم التفضيل والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا **قلنا** اطلاق المفعول المطلق على خير اما باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف اليه ان اسم التفضيل له حكم المضاف اليه لانه جزء من المضاف اليه كافضل جزء من الناس فى زيد افضل الناس وقدوم الخير ايضا فرد من مطلق القدوم **ووجوبا** اى يحذف ناصبه حذفا وجوبا **سماعا** اى سماعيا هو ما يكون موقوفا على السماع ولا يكون له قاعدة حتى يقاس عليه غير موضع السمع **نحو سقيا** اى سقاك الله سقيا **ورعيا** اى رعاك الله رعيا يستعملان فى موضع الدعاء **وخيبة** اى خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب **وجدعا** اى جدع جدعا وهو قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد **وحمدا** اى حمدت حمدا **وشكرا** اى شكرت شكرا **وعجبا** اى عجبت عجبا وانما وجب حذف العامل اذ لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف الفعل سماعا **فان قيل** ينتقض بقولهم حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا **قلنا** هذا من كلام المولدين[1] وليس من فصحاء او نقول وجوب الحذف فيما اذا كان المصدر مستعملا باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان ياتى المص باللام بان يقول حمدا له **قلنا** امثلة المص ايضا باللام لكن ترك اللام للاختصار وقال شارح الرضى كل مصدر نسب الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد به بيان النوع فيحذف عامل ذلك المصدر سواء كان هذه المصادر او غيرها لان الجار والمجرور متعلق بذلك المصدر فيكون قائما مقام الفعل فى العمل فحذف الفعل وجوبا لقيام قرينة وهو نصب المعمول وسد المسد المصدر بمعونة حرف الجر **فان قيل** فعلى هذا لا يصح عدها من المواضع سماعية بل صارت قياسية قلنا واضع هذه القاعدة الشارح الرضى والمص مقدم على زمانه فعد هذه الامثلة من اسماعى فى زمان المص وقياسية فى

---

[1] قوله المولدين ما يكون من الاب او الام احدها عربى والآخر عجمى ١٢

زمن الرضى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا**[1] اى قياسيا وهو ما يكون مسموعا من العرب ويكون له قاعدة يقاس عند وجودها امثلة اخرى ولا يكون منحصرا بمواضع السمع **فى مواضع** فان قيل ينبغى ان يذكر المص صيغة جمع القلة لان ما ذكر المص سبعة مواضع قلنا ذكر صيغة جمع الكثرة لان الحذف غير منحصر فى المواضع المذكورة الا ترى انه يحذف العامل فى المصدر التوبيخى نحو الناس قياما وانت قعود وليس من المواضع المذكورة **منها** اى من مواضع وجوب حذف العامل **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع ذلك المفعول **فان قيل** ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول المطلق او عن المواضع فان كان عبارة عن المفعول المطلق يلزم حمل غير الموضع على الموضع وان كان عبارة عن الموضع فالصلة خالية عن عائد الموصول لان ضمير وقع راجع الى المفعول المطلق **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن العبارة بحذف المضاف اى موضع ما وقع فحصل حمل الموضع بالموضع **مثبتا** فان قيل المثال غير مطابق للممثل لانه مصدر بالنفى قلنا المثبت على قسمين مثبت بنفسه او اريد اثباته بالا التى هى ناقضة للنفى وهو المراد ههنا احترز بقوله مثبتا عن نحو ما زيد بسيرا فانه لا يجب حذف ناصبه لان الباعث على الحذف عدم صحة الحمل وهو فى الموجبة واما فى السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على حذف الفعل **بعد نفى او معنى** نفى لانه لو لم يكن بعد النفى نحو زيد سيرا لا يجب حذفه لفوات سد المسد وهو ما ولا **داخل** ذلك النفى او معنى النفى **على اسم** طالب للخبر وانما اشترط دخولهما على الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فلا يكون من باب حذف الفعل بل هو مذكور **لا يكون** المفعول المطلق **خبرا عنه** لان الاسم لو كان بحيث يكون المفعول المطلق خبرا عنه بان لا يكون ذاتا نحو ما سيرى الا سير شديد فلا حاجة الى حذف الى الناصب بل هو مرفوع على الخبرية لان خبر ما ولا مرفوع اذا انتقض النفى بالا وانما وصف السير بالشدة لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه وحمل الشئ على نفسه **او وقع** المفعول المطلق **مكررا** فان قيل ينقض بقوله تعالى دكت الارض دكا دكا فانه مفعول مطلق وقع مكررا ولم يحذف ناصبه **قلنا** المراد بوقوع المفعول المطلق مكررا فى موضع الخبر عن الاسم الطالب للخبر ولا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ودكا دكا غير واقع عن الاسم المذكور وانما ادرج هذه الضابطة مع الاول فى منها واحد لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا** اى تسير سيرا **وما انت الا سير البريد** اى تسير سير البريد فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما داخل

---

[1] قوله اى قياسا الخ السماعى ما لا يكون مندرجا تحت القاعدة ويكون منضبطا بمجرد السماع من العرب والقياسى ما يكون مندرجا تحت القاعدة ولا يمكن انضباطه بالسماع نحو رفع الفاعل ونصب المفعول ۱۲

على اسم وهو انت الذى يطلب الخبر والمفعول المطلق لايكون خبرا عنه لانه لا يقع خبرا عن الجثث والاعيان فيحكم العقل فى ذلك الموضع بحذف الخبر لتصحيح الحمل لكن الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ فعلم ان المحذوف من باب سار يسير سيرا ولم يحذف سائر اسم الفاعل لان الاصل فى العمل الفعل فلماس الحاجة الى تقدير العامل فتقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل فيكون التقدير تسير سيرا ثم حذف الفعل وجوبا لوجود القرينة وهو نصب المعمول وسد المسد هو المعمول بمعونة الا وانما واورد مثالين لما وقع مثبتا بعد نفى لان المفعول المطلق اما مفرد كالاول او مضاف كالثانى او نكرة كالاول او معرفة كالثانى او فعل للمبتدأ كالاول او فعل لمن يشبه بفعله فعل المبتدأ كالثانى **فان قيل** سير البريد لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه فعل لفاعل فعل وسير البريد فعل البريد لا المخاطب **قلنا** هو مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقى فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا مثل سير البريد **وانما انت سيرا** مثال لما وقع بعد معنى نفى **وزيد سيرا سيرا** مثال لما وقع مكررا اى زيد يسير سيرا سيرا ثم حذف بقرينة النصب واقامة المعمول بمعونة التكرار وشرط التكرار للمعونة **ومنها** اى من المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **ما وقع** اى موضع مطلق وقع **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** وفى تقييد تفصيله لاثره احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة لا لاثر مضمونها نحو زيد يسافر سفرا لقريب او لبعيد وفى تقييد الجملة احتراز عن ما اذا وقع تفصيلا لاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما يتادب تاديبا او يهلك هلاكا فانه تفصيل لاثر الضرب فقط وفى تقييد المتقدم احتراز عن المؤخرة نحو اما منا او فداء فشد الوثاق فان هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت فى كلامهم قليلا فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه والمراد بمضمون الجملة مصدر الجملة المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد باثره غرضه المطلوب من مضمون الجملة والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة مثل قوله تعالى **فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء** فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء وهما محتملان فى الجملة غير معمولين ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منًا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ثم حذف الفعل لزوما لوجود قرينة هى نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لان العامل محتمل او متولد من الجملة المتقدمة والمراد به كل تركيب ان يطلب الفعل عن الفاعل المخاطب بصيغة الامر ثم يذكر فائدة ذلك الفعل بصورة المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقًا للفعل المحذوف كما فى قوله كل الطعام فاما نوما بعد واما كسبا بعد تقديره فاما تنوم نوما بعد الاكل واما تكسب كسبا ثم حذف

حذف الفعل لزوما لوجود القرينة هو نصب المعمول واقامة المفعول المطلق مقام العامل المحذوف بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانها محتملة بين العاملين المحذوفين **ومنها ما وقع** اى موضع مفعول مطلق **وقع للتشبيه** فان قيل كيف يقع المفعول المطلق للتشبيه لان المفعول المطلق امر لفظى والتشبيه امر معنوى نسبة بين المشبه والمشبه به قلنا التشبيه مصدر مبني للمفعول وصلته محذوف اى به فيكون التقدير لان يشبه به امر آخر وانما اشترط كون المفعول المطلق مشبها به ليدل على المحذوف وهو يصوت لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه به وهما الصوتان فيدل على المحذوف لان المحذوف من جنس الملفوظ ما امكن واحترز به عن قوله لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه فان قيل صوت حسن ليس مفعولا مطلقا بل هو بدل عن صوت اوصفة له باعتبار صفة الحسن فلاحاجة الى اخراجه بقيد التشبيه قلنا فيه مذهبان مذهب سيبويه انه بدل اوصفة كما ذكرت ومذهب الخليل انه بالنصب على انه مفعول مطلق لكنه لم يحذف فعله وجوبا بل جوازا **علاجا** حال عن ضمير فى وقع راجع الى المفعول المطلق اى حال كون المفعول المطلق دالا على فعل من افعال الجوارح فان قيل علاجا نسبة بين الطبيب والمريض فلا يصح حمله على المفعول المطلق قلنا المراد بالعلاج فعل من افعال الجوارح لا المعنى المذكور فالحاصل الافعال على قسمين احدهما الذى يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال الجوارح والثانى ما لا يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال القلب كالمحبة والارادة والرغبة وغير ذلك مما يصدر من القلب لا دخل فيه للجوارح واحترز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فزهد الصلحاء وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه لكن ليس بفعل من افعال الجوارح بل الزهد بمعنى ترك الرغبة فى امور الدنيا وهو فعل القلب وان كان اثره يظهر فى الجوارح وانما اشترط كون المفعول المطلق فعلا من افعال الجوارح لقوة ظهور التشبيه لانه فى افعال الجوارح ظاهر من غير الجوارح **بعد جملة** واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه وفعل من افعال الجوارح لكنه ليس بعد الجملة واشترط كون المفعول المطلق بعد الجملة لئلا يقع المقرر مقام الجملة المحذوفة **مشتملة** تلك الجملة **على اسم كائن بمعناه** احترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا للتشبيه علاجا بعد جملة لكن الجملة غير مشتملة على اسم بمعناه وانما اشترط اشتمالها على ذلك الاسم الكائن بمعناه ليدل على الفعل المحذوف لانه ايضا بمعناه فيكون المحذوف من جنس الملفوظ **وعلى صاحبه** الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على صاحبه ولكن الجملة غير مشتملة على صاحبه وانما اشترط اشتمالها على صاحب الاسم

لتكون مناسبة فى الاشتمال على من قام به معنى الحدث مع الجملة المحذوفة **نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار** **فان قيل** اطلاق المفعول المطلق على صوت حمار غير صحيح لان المفعول المطلق مصدر والمصدر ما يكون فى آخره فى الفارسية دَنْ يا تَنْ ومعنى الصوت بانگ قلنا المجرد مستعمل بمعنى المزيد اى صوت يصوت تصويتا **ومررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى** وانما اورد مثالين لان المفعول المطلق ينقسم الى النكرة كالاول والى المعرفة كالثانى اوالى انه اعم من ان يكون مصدرا كالثانى اولا بل يستعمل استعمال المصدر كالاول او الى انه من افعال ذوى العقول كالثانى او غيره كالاول **ومنها** اى من تلك المواضع **ما** موضع مفعول مطلق **وقع مضمون جملة** اى مضمونها الالتزامى لا مضمونها التضمنى كما فى الضابطة السابقة احترز به عن نحو قهقريا فى قولهم رجع قهقريا فانه مفعول مطلق وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وانما اشترط وقوعه مضمون جملة لتكون النيابة مع المناسبة **لا محتمل لها غيره نحو له علىّ الف درهم اعترافا** فان اعترافا مفعول مطلق وقع مضمونا التزاميا للجملة وليس لها احتمال غير الاعتراف لان كلمة على فى تلك الجملة للزوم المقربه على النفس فلا يحتمل الانكار **ويسمى هذا** النوع من المفعول المطلق **تاكيد لنفسه** اى بالتاكيد لنفس المفعول المطلق وزاتدلا لا مر مغائر من المفعول المطلق **فان قيل** ان الاعتراف فى المثال المذكور يوكد الاعتراف الذى يفهم من الجملة فيكون مغايرا لان الاعتراف الذى هو المصدر هو صريح والاعتراف المفهوم من الجملة ضمنى والضمنى مغائر من الصريح **قلنا** المراد بالمغائرة التى تكون فى الضابطة الثانية لا المغايرة فى الصراحة والضمنية بان لا يكون معه احتمال شئ آخر فيكون التقدير على الف درهم اعترفت اعترافا فحذف اعترفت لوجود القرينة وهو نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف **ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره** اى غير المفعول المطلق **نحو زيد قائم حقا** اى حق حقا بمعنى ثبت ثبوتا او وجب وجوبا ثم حذف الفعل لوجود قرينة وهى نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المناسبة للعامل لانها محتمل له ولغيره مقام العامل المحذوف وانما احتمل لغيره لانه جملة خبرية تحمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد الغيره **فان قيل** اللام اذا وقعت صلة التاكيد يكون مدخول اللام موكدا فيكون الغير الموكد والتاكيد للغير محال لان الموكد والموكد متحدان فى الذات لا متغايران **قلنا** الحقان احدهما صريح والآخر ضمنى يفهم من الجملة متحدان بالذات فيصح تاكيد احدهما الصريح للآخر الضمنى

ومتغايران بالاعتبار لان الحق الذى يفهم من الجملة باعتبار مقارنته مع الباطل لان كليهما محتملان للجملة ويغاير الحق لعدم مقارنته مع الباطل لان الجملة محتملة لهما وحقا ليس بجملة فلما كانا مغايرين فيصح قوله تاكيدا لغيره او نقول ان اللام ليست صلة للتاكيد بل هو علة للتاكيد والموكد محذوف فيكون المعنى ويسمى تاكيدا لنفسه وهو الحق الضمنى لاجل دفع غيره وهو باطل اے الباعث على التاكيد دفع الغير لاجل الغير فان قيل لما كان معنى قوله لغيره لدفع غيره فيكون معنى قوله لنفسه لدفع نفسه ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيد لنفسه اے الباعث على التاكيد لنفسه تكريره وتكثيره **ومنها ما وقع مثنى** فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه التثنية والمثال لبيك فانه للتكرير والتكثير لا التثنية قلنا المراد بالتثنية صورتها لا معناها و اشترط صورتها لتكون اقامة المعمول مقام العامل بمعونة صورة التثنية وتكرار المعنى فان قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالىٰ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ۔ فان كرتين مفعول مطلق لارجع لاتحاد معناهما ولم يحذف فعله مع انه بصورة التثنية قلنا قيد الاضافة مراد فى الضابطة اى مثنى مضافا وكرتين غير مضاف فان قيل لابد ان يقيد بقيد الاضافة لاخراج كرتين فاجاب الشارح الهندى ان قيد الاضافة مراد المص لكن لم يذكره اكتفاءا بالمثال لان لبيك مضاف لكن هذا الجواب ضعيف لان المثال يذكر لتوضيح الممثل بعد تمام الممثل بالقيود ففى جعل المثال من متممات القاعدة تكلفات فان قيل فعل الشارح الجامى هذا لتكلف فى قوله ابوك واخوك الخ حيث قال الشارح ولم يقل المصؒ مكبرة موحدة اكتفاءا بالمثال فكيف امتنع ههنا فالجواب عن الشارح المثال على نوعين احدهما ما كان على صورة المثال بان يكون مدخول مثل او نحو او الكاف والثانى ما لا يكون بصورة المثال فهو يكون من بيان نفس القاعدة وما يكون بصورة المثال فجعله من متممات القاعدة تكلف وههنا من قبيله والجواب عن جانب الشارح الهندى مثل لبيك وان كان بصورة المثال لكنه داخل فى القاعدة لانه منصوب صفة للمثنى وليس بمرفوع خبر المبتدأ محذوف فاخذ قيد الاضافة منه ليس بتكلف

مثل لبيك اى الب لك البابين اى اقيم بخدمتك اقامة طويلة كثيرة متوالية غير منقطعه ولب بالمكان اى قام بالمكان فان قيل لبيك لا يخلوا ما من المجرد او المزيد فان كان الثانى فاللفظ لا يساعده لانه خال من الزوائد وان كان الاول فالمعنى لا يساعده لان المعنى التكثير وهو معنى المزيد لا المجرد قلنا انه مصدر المزيد اصله الب لك البابين ثم حذف الفعل بقرينة وسد المسد وحذف لام الجر للاختصار واتصل ضميرا لمجرور بالمضاف وحذف النون من المضاف ورد المصدر

الى الثلاثی المجرد الزوائد وادغم الباء فی الباء فصار لبيك او نقول انه مصدر المجرد لكن معناه معنی المزيد **وسعديك** ای اسعدك السعادين ای اعينك اعانة كثيرة ثم حذف الفعل واقيم المعمول مقام العامل بمعونة التكرار والتكثير واضيف المصدر الی الضمير وسقط النون بالاضافة ورد المصدر الی الثلاثی بحذف الزوائد **المفعول به** ای منها المفعول به **هو اسم ما وقع عليه** ای تعلق به بلا واسطة حرف الجر **فعل الفاعل** اے فعل اعتبر اسناده اولا الی فاعل حقيقی او حكمی **فان قيل** التعريف غير جامع لخروج لفظ زيد فی ضربت زيدا فانه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع علی مدلوله مع انه مفعول به وغير مانع لدخول المدلول فيه لانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس بمفعول به لانه من قبيل الالفاظ والمدلولات من قبيل المعانی **قلنا** العبارة بحذف المضاف الی كلمة ما ای المفعول به اسم ما والباعث علی تقدير الاسم شيئان كون المفعول به من قبيل الالفاظ وايضا النحاة يجرون صفات المدلولات المطابقية علی دَوَالها وانما لم يصرح بالاسم اكتفاء بما سبق فی تعريف المفعول المطلق **فان قيل** التعريف غير جامع لخروج اياك فی اياك نعبد لانه مفعول به مع انه غير واقع فعل العُبّاد عليه لانه لم يقع فعل العباد علی الله **قلنا** المراد بالوقوع التعلق من قبيل ذكر الخاص وارادة العام **فان قيل** فعلی هذا دخل فيه زيد فی مررت بزيد لانه تعلق به فعل المرور وليس بمفعول به فی الاصطلاح بل يسمی جارا ومجرورا **قلنا** المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر واما بواسطة الجر فيسمی جارا ومجرورا **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول مفعول ما لم يسم فاعله فيه نحو ضُرِب زيدا فانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس مفعولا به **قلنا** المراد بالفعل ما اسند اولا الی الفاعل ثم وقع علی المفعول وضرب غير مسند الی الفاعل **فان قيل** فعلی هذا اخرج من التعريف درهما لان اعطی بصيغة المجهول لم يسند الی الفاعل مع ان درهما يسمی مفعولا به **قلنا** الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا واعطی مسند الی الفاعل الحكمی وهو مفعول ما لم يسم فاعله **فان قيل** مبنی المتون بالاختصار فينبغی ان يقول المصؒ ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل **قلنا** المراد بفعل الفاعل المعتبر اسناده الی الفاعل لاخراج مفعول ما لم يسم فاعله وذلك المعنی لا يفهم الا باضافة الفعل اوالفاعل فذكره ضروری فقوله اسم ما جنس وقوله وقع عليه خرج جميع الاسماء وقوله الفاعل خرج به مفعول ما لم يسم فاعله **نحو ضربت زيدا** فان قيل المثال لا يكون الا مدخول نحو وهو جملة لا مفعول به قلنا العبارة محمول بالمسامحة ای من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء ای زيدا فی المثال المذكور **وقد يتقدم** المفعول به جواب سوال ان المفعول به من معمولات الفعل كالفاعل والفاعل لا يتقدم عليه فكذا المفعول

به فاجاب المصنف قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل واسم الفاعل واسم المفعول لقوتها فى الفعل فيعمل متقدما ومتاخرا وذلك التقديم اما جوازا فيما يتضمن معنى الاستفهام والشرط نحو زيدا ضربت واما وجوبا فيما اذا تضمن المفعول به معنى الشرط او الاستفهام نحو من رأيت ومن تكرم فاكرم فان قيل ينقض بقولهم من البران تكف لسانك فلسانك مفعول به لتكف ولم يجز تقديمه عليه قلنا جواز التقديم فيما لم يوجد مانع من التقديم وههنا وجد المانع لان ان موصول حرفى والصلة لا يتقدم على الموصول فمعمول الصلة لا يتقدم على الموصول بالطريق الاولى وايض الفعل مؤول بتاويل المصدر فلسانك فى الواقع معمول المصدر ومعموله لايتقدم عليه لضعف عمله فلا يعمل فى المعمول المتقدم **وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به** فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك شبهه فاجاب ان المراد بالفعل العامل من قبيل ذكر الخاص وارادة العام وذكر الخاص للاصالة لا للحصر **لقيام قرينة** مقالية او حالية **جوازا** مثال الاولى **نحو زيدا لمن قال من اضرب** فزيد مفعول به عامله محذوف وهو اضرب بقرينة المقام وهى سوآل السائل لان المذكور فى السوال كالمعاد فى الجواب ليطابق الجواب السوال ومثال الثانى مكة للمتوجه الى مكة اى اتريد مكة فحذف الفعل بقرينة الحالية وهى توجهه اليها **ووجوبا فى اربعة مواضع** فان قيل تخصيص الحذف فى اربعة مواضع باطل لانه يحذف وجوبا فى المنصوب بالمدح والذم والترحم والاغراء ايض مثال لمنصوب بالمدح الحمد لله الحميد اى اعنى الحميد والاغراء اخاك اى الزم اخاك قلنا تخصيصها بالذكر ليس للحصر بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع **سماعى** وهو ما يقصر بمواضع مسموعة لا يجاوزعنها وليس له قياس وقاعدة يقاس عليه امثلة اخرى **نحو امرأ ونفسه** اى اترك امرأ ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه لا يخلوا اما معطوف على امرأ فيلزم عطف الشئ على نفسه وان كان تاكيد يلزم الفصل بين التاكيد والموكد بحرف العطف قلنا انه معطوف ولا يلزم عطف الشئ على على نفسه لانه عبارة عن المال ويسمى بالنفس لان المال وقاية للنفس او تاكيد والفصل بحرف العطف بين الموكد والموكد جائز نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو قوله تعالى **وانتهوا خيرا لكم** فان قيل المثال غير مطابق للممثل لان الممثل ما كان عامله محذوفا وهو مذكور وهو انتهوا قلنا انتهوا ليس بعامل فى خيرا والا يلزم فساد المعنى لان الله لا ينهى العباد عن الخير فعلم ان معمول انتهوا محذوف وعامل خيرا محذوف تقديره انتهوا عن التثليث واقصد وخيرا لكم **واهلا وسهلا** اى اتيت فان قيل اهلا مصدر بمعنى عمارت كردن فلا يصح مفعوليته لاتيت لانه فعل حسى يقتضى المفعول الحسى وعارة

کردن من المعانی **قلنا** اهلا مصدر بمعنی اسم المفعول وهو الماهول وهو وصف یقتضی الموصوف فیکون المعنی اتیت مکانا ماهولا ثم فسر من غیر المشهور بالمشهور ای معمورا لاخرابا او نقول اهلا بمعنی اقارب لا اجانب وسهلا ای وطئت سهلا من البلاد لاحزنا **والموضع الثانی** من تلك المواضع الاربعة التی یجب فیها حذف العامل الناصب للمفعول به حذفا وجوبا قیاسا الذی وقع **المنادی** فی اللغة صیغة اسم المفعول بمعنے ندا کردہ شدہ اورا وفی الاصطلاح **هو المطلوب اقباله** ای توجهه الیك بوجهه حقیقة او حکما او بقلبه فان قیل التعریف غیر مانع لانه دخل فیه مدلول زید فی یا زید فانه شئ طلب اقباله ولا یقال له منادی وغیر جامع لخروج لفظ زید فی یا زید فانه منادی ولم یطلب منه الاقبال لعدم وجود اقباله **قلنا** العبارة بحذف الموصوف او المضاف تقدیره هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله **فان قیل** الاقبال ضد الادبار فطلب الاقبال لا یکون الا من المنادی المدبر فلا یتناول التعریف المنادی المقبل لانه لیس مطلوب الاقبال للزوم تحصیل الحاصل فیه **قلنا** المراد بطلب الاقبال طلب التوجه وهو اعم من ان یکون بوجهه کما فی المنادی المدبر او بقلبه کما فی المنادی المقبل **فان قیل** تعریف المنادی غیر جامع لافراده لخروج یا سماء ویا جبال ویا ارض لانها من افراد المنادی ولیست مطلوبة الاقبال لا بوجهه ولا بقلبه لعدم قبول اثر النداء فیهن **قلنا** التوجه اعم من أن یکون حقیقة کیا زید او حکما کما فی الامثلة المذکورة لانها اولا منزل من له صلاحیة النداء ثم دخل علیها حرف النداء فتکون مطلوبة الاقبال حکما فان قیل لما کان الاقبال اعم من الحقیقی والحکمی فینبغی ان یدخل المندوب فی المنادی الحکمی فلم لم یدخل فی تعریفه بل ذکر تعریفه وبحثه فیما بعد **قلنا** ان المندوب لیس من افراد المنادی الحکمی اذ دخول حرف النداء علیه لمجرد التفجع لا لقصد النداء وفی الامثلة المذکورة لقصد النداء لا لتفجع علیها فلو لم یکن حرف النداء فیها للنداء الحکمی یکون لغوا فلذا ذکر فی بحث علیحدة **فان قیل** دخول الامثلة فی المنادی الحکمی وخروج المندوب منه مجرد تحکم اذ المندوب ایضا منادی مطلوب اقباله حکما علی التفجع والشوق کما اذا قلت یا محمد فکانك تنادیه وتقول له فانا مشتاق الیك فالاولی ادخاله تحت المنادی وایضا یفهم من قول سیبویه دخوله تحت المنادی حیث قال وانتصاب المنادی محلا اذا کان مفردا معرفة یا زیدا ومندوبا نحو یا زیداه **قلنا** لما کان المندوب کثیر الدوران فی کلام العرب فالاولی جعله فی باب علیحدة واما امثلة المذکورة فقلیلة فلا بد ان یدخلها فی المنادی الحکمی **بحرف** من الحروف الخمسة الندائیة **نائب مناب**

ادعوا واحترز به عن نحو لیقبل زید فان زیدا مطلوب اقباله باللام ای لام الامر لفظا او تقدیرا

فان قيل لفظا اوتقديرا منصوبان وللنصب طرق كثيرة فما طريق نصبهما قلنا انهما مفعولان مطلقان للمطلوب باعتبار الموصوف المحذوف اى طلبا لفظا اوتقديرا بحذف ياء النسبة لفظيا اوتقديريا لصحة الحمل فان قيل توصيف الطلب باللفظى والتقديرى غير صحيح لان الطلب امر معنوى نسبة بين الطالب والمطلوب وهما صفتان للفظ قلنا انهما صفتان للطلب باعتبار حال متعلقه وهو آلة الطلب فيكون المعنى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد اوتقديرا بان تكون آلة الطلب محذوفة نحو يوسف اعرض عن هذا او مفعول مطلق لنائب بحذف ياء النسبة وبحذف الموصوف اى نيابة لفظية اوتقديرية بان يكون ناصبه ملفوظا او مقدرا كما فى المثالين المذكورين او منصوب على انه كل واحد حال من الضمير فى اقباله الراجع الى المنادى فان قيل الحال محمول على ذى الحال ولا يصلح الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا المصدران مبنيان للمفعول فيكون المعنى حال كون المنادى ملفوظا اومقدرا الاول يا زيد والثانى الا يا اسجدوا فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والضمير مضاف اليه فلا يصح الحال منه قلنا جاز الحال من المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او مفعولا يجوز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه وههنا الاقبال مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب وجاز حذفه واستتار الضمير المضاف اليه فى المطلوب فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فيكون حكمه كحكمه فان قيل عد المنادى من المواضع المذكورة غير صحيح اذ عامله هو حرف النداء مذكور معه قلنا فى عامل المنادى مذاهب ثلثة الاول مذهب سيبويه انه منصوب على انه مفعول به للفعل المحذوف اذ اصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لزوما لكثرة استعماله ولافادة حرف النداء فائدته وهو الطلب وهذا هو المذهب المختار عند المص والثانى مذهب المبرد فعنده المنادى منصوب بحرف النداء لقيامه مقام الفعل والثالث مذهب ابى على فعنده حرف النداء من اسماء الافعال الناصبة للمنادى فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من باب حذف العامل وعلى المذاهب كلها يا زيد جملة مجازا عند سيبويه والمبرد وحقيقة عند ابى على فجزاء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وليس المنادى احد جزأى الجملة على المذاهب كلها وحرف النداء قائم مقام ادعو الفعل والفاعل مقدر عند المبرد وكلاهما مذكوران اذ حرف النداء اسم فعل والفاعل فيه الضمير المستتر عند ابى على و

يبنى المنادى فان قيل المنادى من المنصوبات والبناء بالضمة والفتحة عليه بعارض فينبغى ان يقدم بيان النصب عليهما قلنا قدم بيان البناء على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما فان قيل علة الاختصار لتقديم البناء والخفض والفتح مسلم

لكن علة قلتها من النصب غير مسلم لانه واحد وهذه الاشياء امور ثلثة فكيف يكون الامور قليلة من امر واحد قلنا كل واحد من الامور الثلثة واحد باعتبار الذات والمحل لان بيانه واحد واما النصب فواحد باعتبار الذات ومتعدد باعتبار المحل لانه اما مضاف او مشبه به او مفرد غير معرفة او مضاف غير معرفة **على ما يرفع به** اى يبنى المنادى على حرف وهو الالف او الواو او على حركة وهى الضمة التى يرفع بها فان قيل ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى فيلزم اجتماع البناء والاعراب فى المنادى المفرد المعرفة وذلك غير جائز لانه يلزم اجتماع النقيضين فى محل واحد فى حالة واحدة قلنا ضمير يبنى راجع الى المنادى وضمير يرفع الى الاسم فيكون المعنى على الحرف او الحركة التى يرفع الاسم باحدها لكنه ضعيف اذ يلزم خروج البحث اذ البحث فى المنادى لا فى مطلق الاسم فالاولى فى الجواب ان ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى لكن الرفع فى غير صورة النداء والبناء فى صورة النداء ووقت دخول حرف النداء او نقول ان يرفع مسند الى الجار والمجرور لا ضمير فيه ان كان المنادى **مفردا** فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه مفرد والمثال بالتثنية والجمع قلنا المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشبها به فالمفرد مقابل للمضاف وشبهه ههنا فالتثنية والجمع داخلان فى المفرد **معرفة** فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه معرفة والمثال يا رجل نكرة قلنا المعرفة اعم سواء كان قبل النداء كيا زيد او بعد النداء مثل يا رجل فههنا اربع صور ان وجد القيد ان فيكون مبنيا وان فقد القيد ان نحو يا حسن الوجه والافراد نحو يا عبد الله او التعريف نحو يا رجلا فيكون منصوبا فان قيل ينبغى ان يكون المنادى المفرد المعرفة معربا منصوبا لانه مفعول به وهو من المنصوبات قلنا بناءه لوجهين احدهما وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابه للكاف الحرفيه الخطابية فى ذلك لفظا ومعنى وثانيهما كونه مثل كاف الاسمية فى الافراد والتعريف فيكون مشابهة المنادى كاملة للضمير فى ادعوك فيكون مبنيا مثله بخلاف باقى الانواع فاذا لم تكمل مشابهته به لم يكن مثله فى البناء وبنى على ما يرفع به لانه لو بنى على الفتح يلزم الالتباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدل الياء بالالف وحذف الالف واكتفى بفتح ما قبلها نحو يا غلام ولو بنى على الكسر لا التبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وحذف الياء واكتفى بكسر ما قبلها نحو يا غلام **مثل يا زيد** مثال للمعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال للمعرفة بعد النداء مبنيا بالضمة **ويا زيدون** مثال لما بنى على الواو **ويخفض** اى نحو المنادى بالحركة نحو يا لزيد او بالحرف نحو يا لزيدون **فان قيل** ان الخفض متعد صفة الخافض يكون المعنى ويخفض الخافض المنادى فيلزم الخروج من البحث والثانى ان الخفض يستعمل فى الحركة فلا يتناول المستغاث مجرورا بالحرف نحو يا لزيدين قلنا المراد بالخفض

الانجرار وهولازم صفة المنادى فلا يلزم الخروج عن البحث وهواعم من ان يكون بالحرف اوالحركة **بلام الاستغاثة** فان قيل اللام حرف من حروف المعانى والحروف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليست من معانى اللام قلنا ان الاضافة لادنى ملابسة اى لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة اليه فالاستغاثة صفة المدخول فسمى الداخل بصفة المدخول واضيف الداخل الى صفة المدخول فان قيل اللام تجئ لمعان كثيرة فاىّ المعنى مراد ههنا وايضا ما لوجه فى تعيين اللام للاستغاثة من سائر الحروف الجارة **قلنا** اللام للاختصاص دخلت على المنادى لان مقصود المنادى اختصاص المنادى المستغاث بالدعاء وهذا المعنى لا يحصل من باقى الحروف الجارة **مثل يا لزيد** فان قيل لام الاستغاثة لام جارة وهى مكسورة موافقة لحركة المؤثر مع اثره فلم فتحت **قلنا** انما فتحت لئلا يلتبس المنادى المستغاث له وقت حذف المستغاث لان اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة فان جاءت الكسرة فى المستغاث ايض يلزم الالتباس ولم يفرق بينهما بالعكس لان المستغاث واقع موقع الضمير والمستغاث له غير واقع واللام تفتح اذا دخلت بالضمائر لان وضع الضمائر للاختصار والخفة فحققوا اللام الداخلة عليها بالفتحة اوفتحت لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى الضمائر الغائبة والباقية محمولة عليها طرد اللباب **فان قيل** ينقض بقوله يالزيد ولعمرو فان عمرا مستغاث ولم يفتح فيه اللام بل هى مكسورة قلنا الفتحة للفرق بين المستغاث والمستغاث منه وقد حصل الفرق بينهما بالعطف لان المعطوف بالمستغاث لا يكون الا مستغاثا فكسرت بالاصل **فان قيل** لوكان العطف على المستغاث موجبا للكسر فينبغى ان يكسر فى يا لزيد ويا لعمرو مع ان اللام فيه مفتوح **قلنا** العطف على المستغاث موجب للكسر بدون ياء وان كان بالياء فلا بد من فتح اللام اذ هو مستغاث مستقل لانه معطوف بالمستغاث اذ العطف للمجموع من الياء والمنادى بالمجموع منهما وانما اعربت لان بناء المنادى للمشابهة بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم قويت الاسم وتضعف مشابهته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلامى التعجب والتهديد الاول يا للماء ويا للدواهى والثانى يا لزيد لاقتلنك فلم تركهما المص وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما على وجه الكلية قلنا ان هاتين اللامين لام الاستغاثة لوجود خاصة لام الاستغاثة فيهما كانّ المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد ان يحضر ويصلح معى بالدية حتى استريح من الم الحزن وطعن الطاعنين وكان المتعجب منه ليحضر معا حتى يقضى منه العجب ويخلص من الحيرة او نقول ان المنادى فى قولهم يا للدواهى محذوف تقديره يا قوم اعجبوا للماء وللدواهى لكن القول بحذف المنادى بتقدير الكسر ظاهر وبتقدير فتح اللام مشكل لان الفتحة بلام

المنادى لا بغيره قلنا لما حذف المنادى نسيا منسيا فاقيم المستغاث له مقامه فاعطى له حكم المنادى وهو فتح اللام **ويفتح** المنادى فان قيل مقابلة الفتح بالنصب غير صحيح لانه ايض بالفتح قلنا المراد بالفتح البناء فيكون المعنى ويبنى المنادى بالفتح **لالحاق الفها** اے وقت الحاق الالف للاستغاثة على ان اللام بمعنے الوقت وليس علة للبناء لان علة البناء وقوع المنادى موقع الضمير او لاجل الحاق الف الاستغاثة بآخره على ان تكون اللام للعلة ولا شك ان الالحاق وان لم يكن علة لنفس البناء لكنه علة لخصوص البناء بالفتح لان الالف تقتضى فتح ما قبلها **ولا لام فيه** لان اللام تقتضى الجر فى المنادى والالف تقتضى الفتح بالفتحة البنائية فبين اثريهما تناف فلا يجوز الجمع بين مؤثريهما ايض ولا يكون الجر تقديريا والفتحة لفظية لعدم القائل بتقدير الاعراب فى هذه الصورة لان تقدير الاعراب فى الاسم الذى كانت فى آخره الف من نفس الكلمة ووضعها وهذه الالف ليست وضعية بل عارضية لاجل الاستغاثة مثل يا زيداه بالحاق الهاء بآخره للوقف اذ لو وقف على الالف فيكون من اقصر والمقصود فى الاستغاثة امتداد الصوت وذا لا يحصل الا بسكون بعد الالف وخص الهاء لاصطلاحهم بذلك **وينصب** بالمفعولية **ما** المنادى **سواهما** تثنية سو المنادى المعرفة والمنادى المستغاث باللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله حتى يبنى كما فى المفرد المعرفة والمستغاث **فان قلت** فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام وبالالف وضمير سواهما تثنية قلت الضمير راجع الى القسمين الاولين من التقسيم الاول وهما المفرد المعرفة والمستغاث باللام او بالالف لا انه راجع الى الاقسام الثلثة الحاصلة من التقسيمين الاول والثانى فان قيل المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغى ان لا ينصب لفظ فتى فى يا فتى القوم لانه ليس منصوبا لفظا بل تقديرا وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا فينتقض بمثل يا يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس معربا لا لفظا ولا تقديرا بل مبنى لان الظروف المضافة الى الجملة تكون مبنية بالفتح وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا او محلا فعلى هذا دخل فيه المنادى المفرد المعرفة لانه ايض منصوب محلا فلا يصح قوله وينصب ما سواهما قلنا المراد بالنصب النصب اللفظى او التقديرى لا المحلى فخرج المنادى المفرد المعرفة والمستغاث لعدم النصب اللفظى او التقديرى فيهما وخرج يا يوم ينفع الصادقين الخ لان النصب فيما سواهما مقيد بقيد وهو ما اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبنى قبل النداء

لاضافته الى الجملة فان قيل يذكر المثال لتوضيح الممثل فالواحد كاف فلاحاجة الى تعدد الامثلة قلنا تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل لان ماسوى المنادى المفرد المعرفة اما بانتفاء القيدين مثل يا حسنا وجهه واما بانتفاء القيد فهو لا يخلو اما ان يكون مضافا **فمثل يا عبد الله** او مشبها بالمضاف والمشبه بالمضاف مالا يتم معناه بدون انضمام شئ آخر كما ان طالعا لايتم بدون انضمام الجبل اوغيره **مثل يا طالعا جبلا** واما بانتفاء القيد الثانى **مثل يا رجلا** مقولا **لغير معين** ولم يذكر المص مثالا للقسم الاول صريحا اكتفاءا بالضمنى لانه فى ضمن المثال الثانى لانه ان اريد منه معين فيكون مثالا لانتفاء القيد الاول وان اريد به غير معين يكون مثالا لانتفاء القيدين **فان قيل** ان يورد الامثلة ماسوى المستغاث ايض كما اورد الامثلة لماسوى المفرد المعرفة **قلنا** لاحاجة الى ايراد امثلة اخرى لان هذه الامثلة ماسوى المستغاث ايض **فان قيل** ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا فى جبلا مع انه غير معتمد على شئ **قلنا** المثال مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين واعتماد الصفة عند هولیس بشرط بعملها اونقول انه معتمد على حرف النداء وهو من المعتمدات كما قال صاحب الالفية شعر كفعله اسم فاعل فى العمل ⁂ ان كان عن مضيه بمعزل ⁂ اَوْوَلِیَ استفهاما اوحرف نداء ⁂ اوجاء صفة اومسندا ٭ اونقول انه معتمد على موصوف مقدر **فان قيل** الموصوف المقدر لا يخلو اما نكرة مثل يارجلا طالعا جبلا فلا يطابق الصفة بالموصوف لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا الظريف وايض لايطابق المثال مع الممثل لانه شبه مضاف والمثال مفرد وان قدر الموصوف معرفة نحو يا رجل طالعا جبلا فلا يطابق المثال مع الممثل لانه مفرد والممثل شبه مضاف قلنا انه معتمد على موصوف مقدر معرف مشبه بالمضاف فيكون التقدير يا ايها الطالع جبلا وای شبه مضاف لان معناه لا يتم بدون انضمام الصفة ثم حذف الموصوف للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتى التعريف بلا فاصلة ثم ينصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف فان قيل ان رجلا بالنصب لا يحتمل التعيين فيكون قيد لغير المعين مستدركا قلنا لغير معين اى لفظ غير معين باعتبار المتعلق وهو مقولا توقيت لنصب رجل لا تقييد له اى لا صفة فيكون حاصل المعنى نصبه وقت مقوليته لغير معين **وتوابع المنادى** فانقيل لِمَ افرد المصنف توابع المنادى وتوابع اسم لا لنفى الجنس بالذكر ولم يدخل فى التوابع الآتية **قلنا** لما كان توابع الاسماء الباقية تابعة للفظها او محلها ولم تكن ذوات جهتين وتوابعهما ذوات الوجهين الرفع والنصب كماستعرف فلذا قال **وتوابع المنادى** ففى اضافة التوابع الى المنادى احتراز عن توابع غير المنادى فانها لا يجرى الحكم الآتى فيها وهو ترفع وتنصب بل هى تابعة المتبوع

للفظا ومحله **المبنى** على ما يرفع به وفى توصيف المنادى بالمبنى احترازعن توابع المنادى المعرب فانها تابعة للفظه وفى تقييد البناء على ما يرفع به احترازعن توابع المنادى المستغاث بالالف لانها تنصب فقط لان لفظ المتبوع ومحله كليهما يقتضيان نصب التوابع **المفردة** حقيقة اوحكما وفى توصيف التوابع بالمفردة احترازعن توابع المنادى المبنى المضافة لانها منصوبة فقط وفى تعميم المفردة عن الحقيقى والحكمى اشارة الى دخول توابع المضافة بالاضافة اللفظية او المشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الوجهين **فانقلت** ما الوجه ان المضافٌ باضافة اللفظى والمشبهه بالمضاف اذا وقعا عين المنادى لهما حكم المضاف بالاضافة المعنوية وهو النصب واذا وقعا توابع المنادى فلهما حكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين **قلنا** لهما شبهين شَبه بالمفرد فى انتفاء التعريف كما لا يوجد التعريف فى المفرد بدون الادوات كذلك لا يوجد فيهما او فى انتفاء الاضافة المعنوية كما لا توجد فى المفرد كذلك لا توجد فيهما وشبه بالمضاف بالاضافة المعنوية فى عدم الاتمام فكما لا يتم المضاف بدون المضاف اليه كذلك لا يتمان بدون انضمام شئ آخر فيعمل بشبهيهما فاذا وقعا عين المنادى فاعتبر شبه الاضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالاضافة المعنوية واذا وقعا تابعين للمنادى فاعتبر شبه المفرد فيكونان مرفوعين ومنصوبين مثله ولم يعكس الامر لانه لو اعتبر شبه المفرد حين وقوعها منادى فيصبران مبنيين بالضمة مثله فيخرج الاسم عن الاصل وهو الاعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تابعين فلا يبنيان لان التوابع معرفة مفردة او مضافة **فانقيل** التوابع خمسة فلم ذكر المصنف البعض وترك البعض وقيد البعض بالقيد **قلنا** لما لم يجر الحكم الآتى وهو ترفع وتنصب فى التوابع كلها بل بعضها ولم يجر على الاطلاق فيما هو جار فيه بل فى بعضها لابد من القيد بين التوابع الجارى فيها هذا الحكم وترك البعض وصرح بالقيد فى التوابع التى هو محتاجة الى القيد فقال **من التاكيد المعنوى** فان التاكيد اللفظى فيه مذهبان ان يكون مبنيا مثل المتبوع نحو يا زيد زيد وان يكون مرفوعا ومنصوبا مثل يا زيد زيدٌ زَيدًا **فانقيل** لما لم يجر جواز الوجهين فى اللفظى فلم لم يقيد بالمعنوى **قلنا** المختار عند المصنف المذهب الثانى فيكون التاكيد مطلق جائز الوجهين **والصفة** مطلقا **وعطف البيان** ايضا **والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه** بان يكون معرفا باللام فبقى البدل والمعطوف لايكون

معرفا باللام فحكمهما سياتی حملا **علی لفظه** الظاهر او المقدر كما فی يا فتی العاقل **فان قيل** كيف يجوز الرفع فی تابع المنادی المبنی لان تابع المبنی تابع لمحله فينبغی ان ينصب فقط وايضاً اذا كان التابع محمولا علی بناء لفظه فينبغی ان يبنی بالضم مثل المتبوع وايضًا ينبغی ان يكون مكسورا فی مثل يا هٰؤلاء الكرام ولان لفظ المتبوع مكسور **قلنا** تابع المبنی تابع لمحله اذا كان بناء المبنی اصليا وبناء المنادی عارضيا يوجد وقت دخول حرف النداء ولا يوجد عند عدمه فلما كان البناء عارضيا فيشبه المعرب وتابع المعرب تابع للفظه ولم يبنی بالضم مثل المتبوع لبعده عن حرف النداء ولعدم وقوعه موقع الضمير بل تلك الضمة مثل الرفع فی الحصول بالعامل فصارت رفعا فی التابع **فان قيل** لم اعتبر شبهه بالرفع فی حصوله بالعامل ولم يعتبر حقيقتها وهی ضمة البنائية **قلنا** ان اعتبرت فيلزم البناء فی التابع فيلزم خروج الاسم عن الاصل وهو الاعراب وآما هٰؤلاء الكرام فمستثنی عن هذه القاعدة لان صفات الاسماء المبهمة يجي حكمها **وتنصب حملا علی محله** لان الحق فی تابع المنادی المبنی ان يكون تابعا لمحله والمنادی ههنا منصوب المحل علی المفعولية **مثل** يا تميم اجمعون اجمعين فی التاكيد و **يا زيد العاقل والعاقل** فی الصفة واقتصر المصنف علی مثال الصفة ردا علی الاِصْمِعِیْ حيث قال لا يجوز كون المنادی موصوفا لانه واقع موضع الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فكذا الواقع موقعه ووجه الردان وقوع الشئ موقع الغير لا يقتضی الموافقة بينهما فی سائر الاحكام ويا غلام بشر بشرا فی عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ فی المعطوف المعرف باللام **والخليل** استاذ سيبويه **فی المعطوف** المذكور **يختار الرفع** مع تجويزه النصب لان المعطوف فی الحقيقة منادی مستقل مغائرٌ عن المعطوف عليه بالذات ومقصود بالدعاء لان النداء الی المعطوف والمعطوف عليه كليهما واستقلاله ومقصودية لا يعلم من النصب اذ هو فی سائر التوابع بل ينبغی ان يكون المعطوف بحركة كانت فی المنادی المستقل وهی الضمة لكن الضمة فيه اثر حرف النداء وهو ممتنع بالمعطوف بواسطة اللام فصارت رفعا وابو عمرو بنِ علاء النحوی القارئ البصرة يختار فيه **النصب مع** تجويزه الرفع لان المعطوف لما امتنع عليه حرف النداء بواسطة اللام فلا يكون منادی مستقلا بل يكون تابعا وتابع المبنی تابع

لمحله ومحله النصب **وابوالعباس المبرد ان كان** المعطوف المذكور **كالحسن** ای كاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه **فان قيل** المعطوف المذكور هو الحارث وهو مغائر عن مدلول الحسن **قلنا** المراد به اسم الحسن لا مدلوله **فان قيل** ليس اسمه كاسم الحسن لانه علی صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة صفة مشبهة **قلنا** المراد بمثلية له فی جواز نزع اللام لا فی المدلول والذات والصيغة **فكالخليل** ای فابوالعباس مثل الخليل فی اختيار رفعه **فان قيل** فكالخليل جزاء الشرط والجزاء لا يكون الاجملة وهو جار و مجرور مفرد **قلنا** الكاف اسمی بمعنی المثل خبر لمبتدأ محذوف وهو فابو العباس **فان قيل** لا نسلم انه مثل الخليل لانه لم يسبق مثل الخليل احد **قلنا** وجه التشبيه اختيار الرفع لا علمه وانما اختار الرفع لامكان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه **والا فكابی عمر فان قيل** الفاء جزائية يقتضی الشرط والجزاء وهما لايكونان الا جملتين والا حرف لا يصلح للشرطية والكاف لايصلح للجزائية **قلنا** والا فی الاصل وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق ثم حذف فعل الشرط مع المتعلقات بقرينة قوله ان كان وادغم النون فی لم وَغُيِّر لم بابدال ميمه بالالف لان لم عامل لا يحذف معموله و يحذف عن لا لانه غير عامل واما كابی عمر فالكاف اسمی بمعنی المثل خبر لمبتدأ ای فابوالعباس مثل ابی عمر فی اختيار النصب لامتناع جعله منادی مستقلا لانه يلزم اجتماع آلتی التعريف بلا فاصلة **واعلم** ان الاعلام بالنسبة الی دخول اللام علی ثلثة اقسام جائز الدخول وواجب الدخول ممتنع الدخول فالثالث الاعلام الجوامد شخصية او جنسية كزيد واسامة والثانی ما صار علما مع اللام مثل الله جل جلاله والنجم والصعق والثريا والاول ما كان فی الاصل مصدرا او اسما مشتقا فيجوز الدخول نظر الی الوضع الاصلی وعدم دخوله نظر الی التعريف الطاری مثل الحارث **والمضافة** ای وتوابع المنادی المبنی علی ما يرفع به المضافة بالاضافة المعنوية **تنصب** لانها اذا وقعت منادی تكون منصوبة لان المنادی المضاف منصوب فاذا وقعت توابع تكون منصوبة بالطريق الاولی لبعدها عن حرف النداء

موضع الضمير مثل يا تيم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة و يا رجل اباعبدالله فى عطف البيان و اما المعطوف المعرف باللام لا يجئ مضافا بالاضافة المعنوية لوجوب تجريد المضاف عن التعريف **والبدل والمعطوف غير ما ذكر** **فان قيل** غير صفة عن المعطوف وهو معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله فى الابهام لانه لا يختص بذات دون ذات فلا يطابق الصفة الموصوف **قلنا** هذا اذا لم يكن للاسم الذى اضيف اليه غير ضدّ واحد واذا كان له ضد واحد فيتعرف غير بالاضافة اليه وههنا المضاف اليه ما ذكر اى المعطوف المذكور وهو المعرف باللام فضده غير المعرف باللام فيكون معرفة مطابق للموصوف **حكمه** **فان قيل** الضمير راجع الى البدل والمعطوف فلا يطابق الراجع مع المرجع **قلنا** المرجع مأول بتاويل كل واحد منهما اى حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** بدخول حرف النداء **فان قيل** البدل والمعطوف ايضا منادى فيلزم تشبيه شئ بنفسه **قلنا** المراد بالمستقل ما دخله حرف النداء فيكون تشبيه احد النوعين بالآخر لا تشبيه شئ بنفسه لان البدل هو المقصود بالذكر فى الكلام والمبدل منه كالطوطية لذكره فكأنّ حرف النداء داخل على البدل والمعطوف منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فلذا لهما حكم المستقل **مطلقا** اى زمانا مطلقا او حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بزمان افرادهما او اضافتهما او شبه اضافتهما او نكارتهما **فان قيل** مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأىّ وجه منصوب **قلنا** انه منصوب على الظرفية باعتبار موصوف محذوف اى زمانا مطلقا او منصوب على الحالية من الضمير المجرور فى حكمه لانه فاعل للمصدر وهو الحكم العامل فى الحال فالبدل مثل يا زيد عمرو يا زيد اخا عمر يا زيد طالعا جبلا يا زيد رجلا صالحا وذلك امثلة المعطوف ايضا بزيادة الواو **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على ما يرفع به فينتقض بيا زيد ابن عمرو فان فيه جواز الضمة وَ اَوْلَوِيَّةِ الفتحة فاجاب المص بقوله **والعلم** الخ حاصل الجواب ان وجوب ما يرفع به فيما عدا هذه الصورة لان المص اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افرادها مخالفا عنها ذكر ذلك البعض بمنزلة

الاستثناء منها وايضًا العام اذا قوبل بالخاص فالمراد بالعام ماسوى افراد الخاص **والعلم** اى العلم المنادى المبنى على الضم فبقيد الاول احترازعن نحو يارجل ابن عمر لان فيه تعين الضم وبقيد الثانى الخ احترازعن جائنى زيد ابن عمر لانه فيه تعين الرفع لكونه غيرمنادى وبالثالث عن ياعبد الله ابن عمر لتعين النصب فيه لان جواز الضمة لايكون الا فى المبنى على الضم **الموصوف بابن** مجرد عن التاء او ملحوق بها بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه احتراز عن يا زيد الظريف ابن عمر لتعين الضمة فيه لكون الواسطة بينهما **مضافا** اى حال كون ذلك الابن مضافا **الى علم** آخر فبقيد الاضافة احتراز عن يا زيد الابن الظريف لتعين الضمة فيه لكونه غير مضاف وبقيد العلم احتراز عن يا زيد ابن الرجل **فان قيل** لاحاجة الى قيد أخر لاختيار الفتحة فى مثل يا زيد ابن زيد مع انه ليس مغائرا عن الاول **قلنا** انهما وان اتحدا فى اللفظ لكن مسمى كل واحد منهما مغائر عن الأخر او **نقول** هذا الاعتراض انما يرد لوكان صفة للعلم مقرونا بالتنوين واَمّا اذا كان مضافا اليه للعلم بلا تنوين اى الى علم شخص أخر فلا يرد الاعتراض فعلم المنادى اذا كان جامعا لهذه الصفات يجوز بنائه على مايرفع به بناء على القاعدة لكن **يختار فتحه** لان كل منادى جامع لهذه الصفات كثير الوقوع وكثرة الوقوع تقتضى التخفيف فخففوه بالفتحة ولم يخفف بالسكون لكون الفتحة الحركة الاصلية لكونه مفعولا به **فانقيل** قد تقرر فيما سبق ان نداء المعرف باللام ممتنع فينتقض بيا ايها الرجل فانه فيه نودى المعرف باللام فاجاب المص **واذا نودى** فالحاصل نداء المعرف باللام ممتنع بلا فصل وههنا مع الفصل وايضا قوله واذا الخ اشارة الى وسيلة جواز النداء الى المعرف باللام **واذا نودى** اى اذا اردت نداء **المعرف باللام** **فانقيل** الجزاء مرتب بمعنى الشرط يعنى مؤخر عن وجود الشرط وههنا الجزاء لفظ قيل والقول عين النداء لا انه مؤخر عن النداء **قلنا** ان الشرط فى الواقع اريد المتضمن لِنُوْدِيِ وهو مَتَضمّن لان النداء فعل اختيارى للانسان وكل فعل اختيارى للانسان يكون مسبوقا بالارادة **قيل** مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط اَىُّ مع هاء التنبيه بين حرف

النداء والمنادى المعرف باللام لئلا يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة **و يا هذا الرجل** بتوسط هذا **و يا اى هذا الرجل** بتوسط الامرين وانما تعينت هذه الاسماء المبهمة للزيادة لان قصد المتكلم النداء الى المعرف باللام وذلك القصد يعلم من زيادة اسم مبهم لان النداء لايقع الا على معلوم لا على مبهم ولو زيد اسم معلوم فيوهم السامع انه منادى لا المعرف باللام المؤخر وزيدت هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى وعينت الهاء للجبيرة لانها مشاركة لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه **فانقيل** لما كان الاسم المبهم منادى فالمعرف باللام يكون صفة له وفى الصفة المنادى المفرد المعرفة جواز الرفع والنصب فينبغى ان يكون المعرف باللام ايضا جواز الوجهين فاجاب المصنف **و التزموا** اى العرب **رفع الرجل** مثلا وان كان حقه كذلك **لانه المقصود بالنداء** فالتزم رفعه لانه موافق للحركة البنائية التى علامة المنادى فتدل على كونه مقصودا بالنداء **فانقيل** فعلى هذا يلزم التناقض والتدافع **قلنا** هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى المبهم يعنى جاز الوجهان فى صفة المنادى الا اذا كان المنادى اسما مبهما ففى صفته تعين الرفع **فانقيل** لما كان المعرف باللام مقصودا بالنداء فينبغى ان يجرى فى توابعه الوجهان فاجاب المصنفؒ **و توابعه** نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل ذو المال **لانها توابع المنادى المعرب** وجواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى **فانقيل** نداء المعرف باللام ممتنع بدون التوسط فينتقض بقولهم يا الله فاجاب المصؒ **وقالوا يا الله** بناء على قاعدة تُجَوِّزُ اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امركونِ اللام عوضا عن محذوف لزومها للكلمة لان اللام بهذين الامرين تصير من اجزاء الكلمة و ذلك الامرين غير موجود بدون لفظ الله لا انه فى الاصل اَلِاٰلَهَ حذفت الهمزة الثانيه وعوض عنها اللام ولزمت الكلمة بالعلمية ولهذا قال خص **خاصة** وَاَما النجم وان كانت فيه لازمة لكنها غير عوضية وَاَما الناس وان كان اللام فيه عوضية لكنها غير لازمة واما دخول حرف النداء بالمعرف باللام فى قوله ومن اجلك يا التى تيمتِ قلبى

وانت بخيلة بالوصل عنى مع كونها غير عوضية شاذ ؤ فى قول الشاعر فيالغلامان اللذان فرا ۞ اياكما تكسبان شرا ۞ مع كونهما غير لازمة غير عوضية اشذ شذوذا **فان قيل** قد قلتم ان المنادى المضاف منصوب فينتقض ذلك القول بيا تيم تيم عدى لانه مضاف الى عدى المذكور او المحذوف ولم يعين فيه النصب فاجاب بقوله **ولك** اى وجاز لك **فى مثل يا تيم تيم عدى** **فان قيل** اضافة المثل الى يا تيم ان كان بيانيه يخرج يا حَىُّ حَىُّ عدى لان المضاف والمضاف اليه فى البيانية متحدان فى الذات ويا حى حى عدى ليس عين يا تيم يا تيم عدى وان كان لامية فيخرج يا تيم تيم عدى لان المضاف مراد فى الامية والمضاف اليه غير مراد ودخل يا حى حى عدى وان كانت ظرفية فالمضاف اليه غير ظرف **قلنا** المراد بالمثل القاعدة الكلية تتناول المضاف والمضاف اليه جميعا وهى كل تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وَوَلِىَ الثانى اسم مجرور بالاضافة وهذا التركيب متناول لكليهما **فان قيل** لا نسلم ان المنادى مفرد اذ هو مضاف الى العدى المذكور او المحذوف **قلنا** المراد بالمفرد صورة وافراد الاول يعلم من الفصل وافراد الثانى يعلم من الاول لانه تاكيد لفظى للاول والتاكيد اللفظى بعينه تكرار الاول **الضم والنصب فى الاول** فقوله الضم والنصب فاعل الظرف المقدم او مبتداء خبره الظرف المقدم اَمّا الضم فلانه منادى مفرد معرفة كما يعلم من الفصل وَاما النصب فلانه اما مضاف الى عدى المذكور كما هو مذهب سيبويه اوالى عدى المحذوف كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف يكون منصوبا **فان قيل** كيف يضاف الى عدى المذكور لوجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه **قلنا** تيم الثانى تاكيد لفظى للاول وهو عين الاول فالفصل به كلا فصل **واعلم** ان اصل هذا التركيب يا تيم عدى تيم عدى بالتكرار فعند سيبويه حذف عدى الثانى دفعا للتكرار فبقى يا تيم عدى تيم فقطع تيم الثانى عن الاضافة والمضاف اذا قطع عن الاضافة فيجب فيه احد الامور الثلاثة اما البناء بالضمة كما فى قبلُ وبعدُ او التنوين عوضا عن المحذوف كما فى يومئذٍ او اضافة مثل الاضافة الاولى فقدم سيبويه التيم المقطوع عن العدى بالعدى الاول يحصل له صورة الاضافة وجعل تاكيد الاول

وعند المبرد يحذف عدى الاول لدفع التكرار لان فى حذف الثانى تكليف التقدم و التاخر وتكليف الفصل بين المضاف والمضاف اليه وأمّا فى التيم الثانى فتعين النصب لانه اما تابع مضافٍ كما هو مذهب سيبويه او تابعٌ مضافٌ كما هو مذهب المبرد وعلى كلى التقديرين يقتضى النصب وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم ؛ لا يلقينكم فى سوئة عمر ؛ والمنادى **المضاف الى ياء المتكلم** افرده بالذكر يعنى دخوله فى المذكور الجريان وجوه فيه ما ليس بجار فى غيره **يجوز فيه** **فان قيل** يجوز فعل يقتضى الفاعل وهو مفرد و قوله يا غلامى جملة لا تصلح ان تكون فاعلا و ايضًا ان قوله يا غلامى تفصيل يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا وايضًا المصنف فى بيان القواعد الكلية و يا غلامى جزئى من الجزئيات **قلنا** قوله يا غلامى مضاف اليه لمثل محذوف والمثل بيان لمبيَّنٍ محذوف وهو وجوه فاعل يجوز فيكون التقدير **يجوز فيه** وجوه اربعة مثل يا غلامى الخ فوجوه فاعل للفعل واربعة اجمال للتفصيل ومثل بيان العموم والكلية ثم حذف المبيّن اختصارا وهو وجوه اربعة واقيم المبيّنُ مقامه و هو مثل ثم حذف المثل المضاف واقيم مضاف اليه مقامه أحدها فتح الياء مثل **يا غلامىَ** وهو الاصل و ثانيها سكون الياء مثل **يا غلامى** لانه الاخف وثالثها اسقاط الياء والاكتفاء بكسرة ما قبلها نحو **يا غلامِ** وهذا الوجه اذا كان قبل الياء كسرة فلا يرد انه لا يجوز فى يا فتاى لانتفاء الكسرة فيما قبلها ورابعها قلب الياء الفا والكسرة فتحة نحو **يا غلاما** **فان قيل** ينقض بقولنا يا عدوى فانه مضاف الى الياء ولا يجوز فيه الوجهان الاخيران بل يجوز فيه الاولان فقط **قلنا** جواز الوجهين الآخرين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف والقلب لا فى المطلق **فان قيل** حصر الوجوه فى الاربعة غير مستقيم لوجود الخامس وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة عن الالف **قلنا** لم يذكر المص هذا الوجه لشذوذه **و** يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم **بالهاء** فى هذه الوجوه كلها **وقفا** اى فى حالة الوقف فرقا بين الوقف والوصل لانه لو وقف على الياء المفتوحة سكنت للوقف فلا يعلم انها سكنت

للوقف او ساكنة فى حالة الوصل اذ هى وجه من وجوه الاربعة وهكذا فى باقى الوجوه **وقالوا** اى العرب فى محاوراتهم **يا ابى و يا امى** بالوجوه الاربعة المذكورة مع زيادة وجوه آخر عليها لان ندائهما كثير فاختاروا فيهما كثرة الوجوه للتخفيف كما اشار اليها بقوله **و يا ابتِ و يا امتِ** بابدال الياء بالتاء لمناسبة بينهما لان تاء التانيث و ياء الاضافة كلمتان مستقلتان تلحقان فى آخر الاسم وجاز الحاق تاء التانيث بالمذكر نحو طلحة وقولك حمامة ذكر و رجل ربعة و غلام يفعة ونحو عَلّامة وشاة للمذكر والمؤنث **فتحا وكسرا** اى حال كون التاء مفتوحة فان الياء المفتوحة قلبت بالتاء المفتوحة للموافقة او مكسورة لتبقى فى العوض شائبة للمعوض عنه فانهما مصدران مبنيان للمفعول لصحة الحمل و منصوبان على الحالية من التاء اذ هو جزء المفعول لقالوا وعاملهما قالوا **فان قيل** كما يجوز الفتحة والكسرة كذلك يجوز ضمة التاء لانه جار مجرى المفرد المعرفة فلم يذكرها **قلنا** لم يذكرها لقلة هذا الوجه **و بالالف** اى وقالوا بالالف بعد التاء يا ابتا يا امتا جمعا بين العوضين **دون الياء** بعد التاء فلا يقال يا ابتى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز **و يا ابن ام و يا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى** فى جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيقال يا ابن أُمِّيَ يا ابن عَمِّيَ يا ابن أُمِّيْ يا ابن عَمِّيْ و يا ابن أُمِّ يا ابن عَمِّ يا ابن أُمَّا يا ابن عَمَّا **فان قيل** هذا الاختصاص اما بالنظر الى المضاف وهو الابن او بالنظر الى المضاف اليه وهو الام والعم فعلى الاول يخرج البنت مع انها ايضا كذلك ويدخل يا ابن خال يا ابن اخ مع انه لا يجرى فيه هذا الحكم وعلى الثانى يدخل فيه يا غلام ام و يا غلام عم مع انه لا يجرى فيهما هذا الحكم **قلنا** الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اضافى الى ما سوى البنت و بالنظر الى المضاف اليه حقيقى اى بالنسبة الى جميع ما عدى الام والعم **و قالوا يا ابن ام يا ابن عم** بزيادة وجه آخر الذى هو شاذ فى المنادى المضاف الى ياء وهو حذف الالف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة وغير شاذ ههنا لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان الترخيم من خصائص النداء فشرع

فشرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى واقع **فان قيل** ان الجواز بمعنى امكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين يعنى وجوده وعدمه غير ضرورى مع ان المنادى اذا وقع فى الشعر فالترخيم فيه ضرورى فلا يتناول الجواز له **قلنا** انه بمعنى واقع والوقوع عام من الجواز والوجوب فالجواز فى النثر والوجوب فى ضرورة الشعر والحاصل ان الجواز ههنا بمعنى امكان العام المقيد بجانب الوجود فيسلب الضرورة عن جانب العدم اى عدم الترخيم ليس بضرورى واما وجود الترخيم فهو اما ضرورى كما فى الضرورة الشعر او غير ضرورى كما فى الضرورة **فان قيل** ان قوله جائز حكم من احكام الترخيم تقديم التعريف على الحكم حكم تقديم الحكم على التعريف **قلنا** تقديم التعريف اذا كان مقصودا بالبحث ههنا الترخيم مقصودا لان المقصود بالبحث المنادى والبحث عن الترخيم ضمنى **و هو فى غيره** اى غير المنادى واقع **ضرورة** **فان قيل** قوله وفى غيره معطوف على المنادى لان اضافة الترخيم الى المنادى ظرفية فيكون التقدير والترخيم فى غير المنادى ضرورة فلا يصح الحمل اذ الضرورة ليست بترخيم **قلنا** قوله فى غيره ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو واقع خبر لمبتدأ وهو قول الشارح وهو قوله ضرورة منصوب على انه مفعول له لواقع محذوف فيكون التقدير وهو **فى غيره** واقع **ضرورة** لضرورة الشعر **فان قيل** شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرط تقدير اللام ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وههنا لم يتحد اذ فاعل الواقع الترخيم و فاعل الضرورة المتكلم **قلنا** ضرورة مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم وفاعل الترخيم المتكلم فعامله لفظ الترخيم والمصدر العامل حين العمل فى قوة الفعل فيكون التقدير وان يرخم الشاعر فى غيره ضرورة **وهو** اى الترخيم مطلقا **حذف فى آخره** اى آخر الاسم او ترخيم المنادى حذف فى آخره اى المنادى والترخيم فى اللغة التليين يقال رخم الكلام اى لان وسهل وسمى به لانه بعد الحذف بالترخيم يلين وسهل وفى الاصطلاح ما قال المص **فان قيل** ضمير هو لا يخلو اما الى الترخيم المطلق فيلزم الخروج عن البحث لانه فى ترخيم المنادى واما الى ترخيم المنادى فيبقى ترخيم غير المنادى بلا تعريف **قلنا** الضمير الى ترخيم مطلق والبحث عنه باعتبار بعض

الافراد وهو ترخيم المنادى او الى ترخيم المنادى و يعلم تعريف ترخيم غير المنادى بالمقائسة **تخفيفا** اے لمجرد التخفيف لا لعلة صرفية اعلالية مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فلا يرد ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لان الحذف للتخفيف موجود فى آخر الاسماء المنقوصات كما فى داع ورام ولم يسمى ترخيما اذ هو بالاعلال والترخيم بغير الاعلال **وشرطه** اے شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول بان الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى **فان قيل** ضمير شرطه ان كان راجعا الى ترخيم المنادى فشروط الآتية مسلمة وان كان راجعا الى مطلق الترخيم فشروط الآتية غير مسلمة اذ الشروط الآتية مشروط ترخيم المنادى اذ شرط ترخيم غير المنادى هو الضرورة فقط لا ان لا يكون مضافا الخ **قلنا** الضمير المجرور اما راجع الى ترخيم المنادى او الى مطلق الترخيم لكن شرطه باعتبار بعض الافراد وهو ترخيم المنادى امور اربعة ثلثة منها عدمية واحدها وجودى قدر الشارح امور اربعة فى جانب الخبر وهو قول المص ان لا يكون مضافا لئلا يلزم حمل الاخص على الاعم وقدر قوله وثلثة منها عدمية دفعا للوهم ان الشروط بعضها عدمى وبعضها وجودى فلم قدم المص العدمى مع ان الوجودى اشرف من العدمى فاجاب انه ثلثة اكثر والعزة للتكاثر وهى **ان لا يكون مضافا** لا حقيقة ولا حكما **فان قيل** ينقض بقولنا يا طالعا جبلا فانه ليس بمضاف مع انه لا يجوز الترخيم فيه **قلنا** ان المضاف اعم من ان يكون مضافا حقيقيا كما فى الاضافتين او حكميا كما فى المشبه به وهو ما لا تيم معناه بدون انضمام شئ آخر فى المثال المذكور ولم يقل مفردا مكان الا يكون مضافا ليعبر عن شروط العدمية بامر عدمى وانما اشترط عدم الاضافة اذ لا يمكن الحذف من المضاف لانه ليس آخر جزء من جزء المنادى نظرا الى المعنى ولا يمكن الحذف من المضاف اليه لانه ليس آخر جزء من اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ و الترخيم لا يكون الا فى الآخر **وَ ان لَا يكون مستغاثا** لا باللام ولا بالالف امّا الاول لعدم ظهور اثر النداء فيه وهو النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص النداء وامّا الثانى فلان زيادة الالف فى آخره لمد الصوت والحذف

ينافيه **فانقيل** شروط العدمية اربعة احدها ان لا يكون مندوبا فلم لم يذكر المص **قلنا** البحث فى ترخيم المنادى والمندوب خارج عنه عند المص وان دخل فيه فالزيادة فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع والحذف مناف للزيادة **و ان لا يكون جملة** لان المسمى بالجملة المنقولة الى العلم تبقى صورة الجملة فيها بحالها لان الغرض الاكثرى من التسميه بها افهام اتصاف المسمى بما يُعْنٰى منها وذا لا يفهم الا اذا كانت اجزائه باقية ولو تغير لم يفهم منها معناها الاصلى المقصود فى العلم والشرط الرابع الوجودى احد الامرين وهو اما كون المنادى **علما زائدا على ثلثة احرف** اما اشتراط العلم لكثرة ندائه فيقتضى التخفيف الترخيم وايضا العلم مشهور حروفه فيكون فيها حروف البقى منه دليل على ماحروف البقى منه واما اشتراط الزيادة لانه لوكان ثلاثيا لم يرخم فيه لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **فانقيل** ينبغى لا يرخم العلم ولو كان زائدا اذ الاعلام لا تتغير **قلنا** عدم تغيرها فى غير صورة ترخيم المنادى **واما اسما متلبسا بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا لان وضع التاء على الزوال فيكفى فيه ادنى مقتض للسقوط وكيف لا يسقط حيث وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحروف الاصلية **فانقيل** لِمَ لَمْ يشترط المص الزيادة فى المؤنث مثل العلم لئلا يبقى مثل ثبة وشاة على اقل ابنية المعرب بعد سقوط التاء بالترخيم **قلنا** لم يشترط المص الزيادة لان التاء ليست داخلة فى حروف اصلية اسم المؤنث لانها كلمة برأسها كما اشار الشارح اليه بقوله ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة **فانقيل** قد يقال فى يا صاحب يا صاح مع انه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث **قلنا** هذا الترخيم شاذ ووجه اختيار الشذوذ كثرة نداء الصاحب والكثرة مقتضية للتخفيف ولما فرغ المص من شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بالترخيم فقال **فان كان فى آخره** اى آخر المنادى **زيادتان** **فانقيل** مدخول فى ظرف وآخر المنادى زيادتان والزيادتان ليس شئ الا آخرتان فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف **قلنا** لا نسلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل هو ظرفية العام للخاص اذ آخر المنادى قد يكون فيه زائدتان او غير زائدتين كائنتان **فى حكم الزيادة الواحدة** بانهما

زيدتا معًا وان زيد احدهما اوّلا ثم زيد الآخر ثانيا لم يحذف منه الاخير مثل ثمانية و مرجانة **كاسماء ومروان** **فانقيل** المثال الاول غير مطابق للمثل اذ ليس فى آخر اسماء زيادتان لانه جمع اسم على وزن افعال فالهمزة اصلى بدل من الواو **قلنا** الاسماء حين الترخيم علم لبنت ابوبكرؓ الصديق رضى الله تعالى عنهما ففيه مذهبان مذهب سيبويه انه علم منقول من الصفة على وزن فعلاء مشتقة من الوسامة بمعنى الحسن ومذهب غير سيبويه انه على وزن اَفْعَالٍ جمع اسم والمختارة عند المصؒ مذهب سيبويه فيكون مثالا للزائدتين فى الآخر اذ التسمية بالصفات اظهر من التسمية بالجموع **او** كان فى آخره **حرف صحيح** اصلى حقيقة كان الصحيح او حكما **فانقيل** ينقض بنحو سعلات فان آخره صحيح قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالصحيح الاصلى والتاء زائدة **فان قيل** ينقض بنحو مدعو ومرمى اذ ليس آخرهما صحيحا مع ان المحذوف فيهما حرفان **قلنا** الصحيح اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا وههنا وان لم يكن حقيقيا لكنه حكميا اذ حرف العلة اذا وقع فى مقابلة الفاء والعين واللام فيكون له حكم الصحيح اذ الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة **قبله مدة** زائدة **فانقيل** ينقض نحو مختار فان فى آخره صحيحا قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالمدة المدة الزائدة والالف فى مختار منقلبة عن الحرف الاصلى الحكمى **وهو اكثر من اربعة احرف** كمنصور وعمار ومسكين واحترز به عن سعيد وثمود وعماد و شرط الاكثرية من الاربعة لئلا يلزم من حذف الحرفين فى الرباعى عدم بقائه على ان اقل ابنية المعرب **حذفتا** اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلانه لما زيدتا معا حذفتا معا ليوافق الرفع الوضع واما فى الثانى فلانه لما حذف الصحيح حذف المدة ايضا لئلا يرد المثل المشهور صُلْتَ على الاسد وبُلْتَ عن النقد **وان كان مركبا** غير اضافى والاسنادى **حذف الاسم الاخير** مثل يا بعل فى يا بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة علیحدہ صارت بمنزلة الجزء عن كلمة اخرى **وان كان غير ذلك** **فان قيل** ان ذلك من الاسماء الاشارة المفردة و المذكور امور ثلثة فلا يطابق الاشارة مع المشار اليه

فينبغي ان يقول غير هؤلاء **قلنا** الامور الثلثة مؤولة بتاويل المذكور من الاقسام الثلاثة **فحرف واحد فان قيل** فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو موصوف وصفة **قلنا** انه مفعول ما لم يسمى فاعله لفعل محذوف وهو يحذف فيكون جملة ولم يقل الشارح يحذف المبتداء ليكون اسمية اى المحذوف حرف واحد ليوافق سائر الجزءات في الفعلية ولم يقل الشارح حذف بصيغة الماضي اى حذف حرف واحد لان الفاء لا تدخل على الماضي وانما حذف حرف واحد لعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار **وهو** اى المنادى المرخم **في حكم** المنادى **الثابت** بجميع اجزائه **فان قيل** لا نسلم ان المرخم في حكم المنادى الثابت بل عينه فلا تغائر بينهما **قلنا** المراد بالثابت الثابت بجميع اجزائه والمرخم ليس بثابت بجميع اجزائه فحصل التغائر **على** الاستعمال **الاكثر فيقال يا حار** بكسر الراء في يا حارث **و يا ثمو** بواو متطرفة بعد الضمة في يا ثمود **و يا كرو** بواو متحركة بعد فتحة في كروان لان المرخم لما كان في حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على الحالة التي قبل الترخيم وهي الكسرة في الاول وصحة الواو في الثاني والثالث لعدم موجب الاعلال قبل الترخيم **فان قيل** المحذوف كالملفوظ فيما اذا كان الحذف لعلة موجبة والترخيم ليس بعلة موجبة **قلنا** الترخيم علة قياسية مطردة فالمحذوف به كان كالمحذوف لعلة موجبة **وقد يجعل** المنادى المرخم **اسما براسه** كانه لم يحذف منه شئ **فيقال يا حارُ** بالضم **و يا ثمى** بالاعلال و يا كرا لان المرخم لما كان اسما برأسه فله حكم نفسه لا حكم اصله فيكون مضموما في الاول لان المنادى المفرد المعرفة مبني بالضم ويبدل الواو و بالياء في الثاني لوقوعها في طرف بعد ضمة ويبدل الواو بالالف في الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها لرفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو **وقد استعملوا صيغة النداء** يعني خاصة **فان قيل** صيغة النداء حروف النداء ولا يستعمل في المندوب غير الياء **قلنا** صيغة النداء مطلق ينصرف الى الياء خاصة لشهرته ولا يدخل عليه غير الياء لانها اشهر صيغ النداء فكانت اولى بالتعميم **في المندوب فان قيل** لما كان الياء من صيغ النداء فينبغي ان لا تستعمل في المندوب

لئلا يلتبس احدهما بالآخر **قلنا** لا التباس لان المنادى مطلوب الاقبال والمندوب المتفجع عليه فيفهم المراد بقرينة المقام ثم المندوب على المعنى اللغوى ميت يبكى عليه احد و يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه وفى اصطلاح النحاة **هو المتفجع** عليه وجودا او عدما فالمتفجع عليه عدما ما يفتجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمفتجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة و الويل اللاحقة للنادب لفقد الميت بيا اووا **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لافراده لخروج المتفجع عليه وجودا نحو المصيبة والحسرة اذ التفجع منه لا عليه **قلنا** المراد كلاهما اذ كلمة على ليست صلة التفجع بل بنائية فيكون المعنى **هو الذى تفجع** بناء على وجوده وعدمه او **نقول** ان كلمة على بمعنى اللام الاجلية اى المتفجع لاجله فيشملها جميعا **و اختص بوا** جواب سوال لما استعمل الياء فى المندوب فاين الفرق بينهما وايض يلزم الالتباس بينهما فاجاب المص بقوله واختص بوا **فان قيل** لا نسلم انه مختص بوا لانه كما استعمل بوا يستعمل ايض بيا **قلنا** الاختصاص متضمن لمعنى الامتياز فيكون المعنى ممتازا عن المنادى بوا اما الياء فهى مشتركة بين المندوب والمنادى **وحكمه فى الاعراب و البناء حكم المنادى** اى مثل حكمه لا عين حكمه فلا يرد انه يبقى المنادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض لا يقبل النقل من المنادى الى المندوب اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى **فان قيل** لا نسلم ان حكمه حكم المنادى لان المنادى اذا كان نكرة غير معينة يكون منصوبا ولا يقع المندوب نكرة لانه لا يندب الا المعروف **قلنا** حكمه حكم المنادى اذا وقع فى صورة قسم من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب واذا لم يقع فى صورة قسم من اقسامه كالنكرة فلا ياخذ حكم ذلك القسم **و لك زيادة الالف فى آخره** لاظهار الندبة على الكمال بمد الصوت وخص الالف من بين اختيها وان حصل مد الصوت بهما ايضا لانها اخف و زيادتها اكثر منهما **فان خفت اللبس** اى التباس ذلك اللفظ الخاص عند زيادة الالف بغيره عدلت من الالف الى حرف مد مجانس لحركة

آخر المندوب كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة **قلت واغلامكيه** لاوا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب وقلت **واغلامكموه** فى ندبة غلام جمع مخاطبين لا واغلامكماه لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطبين **فان قيل** الجزاء لازم للشرط والقول بواغلامكيه غير لازم لخوف الالتباس لجوازان يقال فى ندبة امة مخاطبة واامتكيه لا امتكاه لالتباسه بندبة امة مخاطبة **قلنا** ان الجزاء محذوف وهو عدلت واما قلت فجزاء شرط محذوف كما قال اشاراذا اردت الخ لان المراد بهذا القول العدول الى حرف مد سواء كان هذا القول او غيره **وجاز لك الهاء** اى الحاق الهاء **فى حال الوقف** لاظهار هذه المدات **فان قيل** اسناد الجواز الى الهاء غير صحيح لان الجواز يسند الى مقدور المتكلم وحدثه والهاء ليس من مقدوره وحدثه **قلنا** العبارة بحذف المضاف اى الحاق الهاء والالحاق من احداثه **ولايندب الا الاسم المعروف** المشهوروان لم يكن علما ليعذر النادب فى ندبة **فان قيل** ينقض بقولنا وامصيبتاه لانه نكرة **قلنا** شهرة المندوب شرط فى المتفجع عليه عند ما لا الوجودى وقولنا وامصيبتاه وجودى **فلا يقال وارجلاه** لعدم شهرة هذا اللفظ فى مندوب خاص **وامتنع** الحاق الالف بصفة المندوب والاعتراض والجواب كما مر **وازيد الطويلاه** لان جواز الحاق الالف بآخر المندوب وآخر المضاف اليه للمندوب آخر المندوب وآخر صفة المندوب ليس آخر المندوب لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف علامة الاتمام والموصوف والصفة ليسا بكلمة واحدة ولذا لم يحذف من بينهما علامة الاتمام **خلافا ليونس** فان عنده يجوز الحاق المدات بآخر الصفة وله دليلان عقلى ونقلى اما العقلى لان اتصال الصفة بالموصوف انقص لفظا اكمل معنى من اتصال المضاف مع المضاف اليه لاتحاد الذاتى فى الاول لا الثانى فلما جاز الالحاق فى الثانى جاز فى الاول واما النقلى فان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجواب عنه ان منظور النحويين اتصال اللفظى لا المعنوى وهو موجود فى التركيب الاضافى لا فى التوصيفى وعن النقلى انه شاذ **او نقول** هذا مثال الصفة لوكان جمجمتى بتشديد الياء اصله جمجمتين اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون بالاضافة فالمضاف

والمضاف اليه موصوف والشا متيناه صفة ولوكان بتخفيف الياء لكان مثالا للمضاف والمضاف اليه اصله جمجمتين سقطت النون بالاضافة الى الشا ميتيناه فيكون الالحاق فی آخر المضاف اليه **ويجوز حذف** حرف **النداء** عند قيام قرينة فی جميع الاوقات **الا مع اسم الجنس** ای الاوقت كونه مقارنا مع نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم تعرف كيا رجلا لان نداء النكرة لم يكثر مثل نداء العلم فلوحذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن الى كونها منادى **والاشارة** فلم يحذف منه لانه كاسم الجنس فی الابهام **والمستغاث والمندوب** لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافی لهما فَحُذِفَ حرف النداء من العلم مع الابدال كلفظ اللهم اوبغير بدل نحو **يوسف اعرض عن هذا** ای يا يوسف بقرينة مقام الخطاب لان الخطاب يكون بالضمائر لابالظواهر لان الظواهر كلها غوائب ويكون بالغوائب بواسطة حرف النداء ولما لم يوجد فعلم انه محذوف وايضا لولم يكن يوسف منادی يكون مبتداءً واعرض خبره والجملة الانشائية لا تقع خبرا الابتاويل بعيد ويحذف من لفظة ایٌ لان هذه الصورة مختص بالمنادی اذاكان موصوفا بذی اللام او موصوفا بموصوف ذی اللام فالاول نحو **ايها الرجل** والثانی نحو **ايهذا الرجل** ويحذف من المضاف الى المعرفة نحو غلام زيد افعل كذا ومن الموصولات نحو من لايزال محسنا احسن اِلَیّ بقرينة مقام الخطاب او بعدم صلاحية الانشاء للخبر واَمّا نداء المضمرات فشاذ فلا يقال اياك لاجتماع الخطابين فی الضمير الخطاب والباقی محمول عليه **فان قيل** قد قلتم ان حرف النداء لايحذف من اسم الجنس فينتقض بليل ومخنوق وكرا فی قول امرأة امرئ القيس اَصْبِحْ لَيْلُ وفی قول رجل واقع فی الليل على نائم مستلق فخنقه وقال اِفْتَدِ مَخْنُوْقُ وفی رقية الصائدين الكروان اَطْرِقْ كرا فان الليل والمخنوق والكروان اسماء اجناس وحذف منها حرف النداء فاجاب المص بقوله **وشذ** حذف حرف النداء من اسم الجنس فی قولهم **اَصْبِحْ لَيْلُ** ای صر صُبْحًا يا لَيْلُ وفی قولهم **افتد مخنوق** ای يا مخنوق وفی قولهم **اَطْرِقْ كَرَا** ای يا كرا وهی رقية يصيدون بها الكروان وتمامه اطرق كرا اطرق كران النعامة فی القری وفيه شذوذات ثلثه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم و جعل المرخم اسما برأسه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا** **فان قيل** المثال لا يطابق المثل لعدم حذف حرف النداء والمنادى فى الآية لان إلّا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية وادغم النون فى اللام و الياء حرف مضارعة والمضارع منصوب بسقوط النون بان المصدرية **قلنا** فى الآية قرأتان قرءة بتشديد الّا و قرأة بتخفيف اَلَا فالمثال بناء على قرأة التخفيف على انه حرف تنبيه و يا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم اسجدوا مقصود بالنداء والقرينة بالحذف امتناع دخول حرف الفعل **الثالث** من المواضع التى وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها **ما اضمر عامله** اى مفعول به قدّر عامله **فان قيل** ان اريد من كلمة ما مفعول به يلزم حمل غير الموضع على الموضع لان الثالث صفة للموضع وان اريد بها الموضع فيصح الحمل لكن يلزم خلو الصلة عن عائد الموصول لان الضمير فى قوله قدر عامله راجع الى المفعول به لا الى الموضع **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول به والمضاف محذوف اى موضع ما اى موضع مفعول به **فان قيل** ان اريد من كلمة ما المفعول به فيلزم تعريف الاخص بالاعم وهو قوله كل اسم الخ فلا يكون مانعا عن دخول الغير لصدق التعريف على المفعول فى قولك يوم الجمعة صمت فيه لانه اسم عدة فعل الخ مع انه ليس مفعولا به وان اريد بكلمة ما المفعول مطلق يلزم الخروج عن البحث لانه فى المفعول به لا فى مطلق المفعول وايضا لا يصح عده من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به **قلنا** انها عبارة عن المفعول به والمراد بالاسم المفعول به من قبيل ذكر الاعم وارادة الخاص فيكون مانعا عن دخول يوم الجمعة صمت فيه **اونقول** انها عبارة عن المفعول مطلقا والبحث عنه وعده من المواضع التى يجب فيها حذف الناصب للمفعول باعتبار بعض الافراد **على شرطية التفسير** **فان قيل** الشرطية وزن فعيل وهو اما بمعنى فاعل او مفعول فللاول يكون شارطة وهو غيرموجود والثانى يكون مشروطة فيلزم فساد المعنى اذ كلمة على بنائية فيكون المعنى تقدير العامل بناء على المشروط بل هو بناء على الشرط اذ المشروط ههنا هو التقدير فيلزم

الاتحاد بين المبنى والمبنى عليه **قلنا** الشريطة ههنا بمعنى الشرط بقرينة قول النحويين فى هذا المقام اضمر عامله على شرط التفسير **فان قيل** فعلى هذا اضافة الشريطة الى التفسير لعدم المغائرة بينهما وبين المضاف والمضاف اليه لابد من المغائرة **قلنا** المغائرة لازمة بينهما فى الاضافة اللامية وههنا بيانية فالمضاف اليه هو التفسير بيان للمضاف وهو الشرط فيكون المعنى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو زيدا ضربته وانما لم يقل ابتداء ضربت زيدا مع انه اصل غير محتاج الى الحذف ولا الى التفسير **قلنا** اختار المتكلم الحذف اولا ثم التفسير ثانيا ليحصل فى الكلام التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الشئ اولا اجمالا ثم التفسير ثانيا اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا وانما لم يقل ضربت زيدا ضربته بابقاء العامل الاول احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر لان المفسر يقال لما رفع الابهام ولا ابهام بدون الحذف **فان قيل** ينتقض بقولنا جائنى رجل اى زيد ففيه جمع بين المفسر والمفسر **قلنا** الجمع بينهما ممتنع اذا كان الابهام حاصلا من الحذف وفى مادة النقض حاصل من ذكر رجل وهو غير ممتنع **فان قيل** ينتقض بقوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رئيتهم لى ساجدين فانه فى الاية الكريمة جمع بينهما فعلم انه غير ممتنع **قلنا** الجمع ممتنع بينهما اذا كان المفسِّر مفسرا محضا وهو الذى اُوتِىَ بعد تمام الجملة الاولى كضربته فى قولك زيدا ضربته وههنا اتى بالفعل الثانى قبل اتمام الجملة الاولى لان لى ساجدين من متعلقات الجملة الاولى بانه مفعول ثان لرئيت الاولى **وهو ما** اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم بعده فعل او شبهه** سواء كانت بعدية الفعل مع الاتصال بالاسم نحو زيدا ضربته او غير متصل به بل كان جزءه الكلام الذى وقع بعده فلا يخرج عن التعريف نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **مشتغل** ولم يقل مشتغلان مع تثنية الموصوف وهو الفعل او شبهه لان المراد بالمتعدد واحد الامرين لا مجموع الامرين فيصح افراد الصفة وافراد الضمير **عنه** ان العمل فى ذلك الاسم **بضميره** اے بعمل الفعل فى ضمير ذلك الاسم **او فى تعلقه** الاسم **فان قلت** ان للمشتغل معنيين حقيقى ومجازى فان اريد منه المعنى الحقيقى

وهو التسليط فيصح تعديته بالباء لا بعن لان الباء صلة التسلط عن وان اريد منه المعنى المجازى وهو الاعراض والفراغ فعلى العكس واريد منه كلاهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قلت** الجمع بين الحقيقة المجاز ممتنع بدون القرينة وجائز مع القرينة وههنا وجد القرينة عليهما وهى صلهما **بحيث لو سلط عليه** اى على عمل ذلك الاسم لمجرد رفع ذلك الاشتغال **فان قلت** التعريف غير مانع لدخول المبتدأ فيه فى مثل زيد ضربته لصدق التعريف عليه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه لانه فعل متعد مع انه مبتداء **قلت** المراد بالتسليط بمجرد رفع ذلك اشتغال بان المانع من العمل فى ذلك الاسم ذلك التسلط لا غيره والمانع عن العمل ضربته فى زيد امور ثلثة التسلط بالضمير وعمل عامل المعنوى ورفعه اى فلا يكون ما اضمر عامله **هو** اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه وا والتاكيد بالمنفصل ولم يكتف بالضمير المستتر فى سلط ليصح عطف او مناسبة المستتر **او مناسبه** سواء كان بالترادف او اللزوم **لنصبه** اى لنصبه هذين الامرين ذلك الاسم على المفعولية فقول المصنف اسم جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعده فعل او شبهه خرج به نحو زيد ابوك وقوله مشتغل بضميره احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه مفعول مقدم ولا يكون ما اضمر عامله لعدم الاشتغال بالضمير وبقيد بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته المانع فيه امور ثلثة كما عرفت وبقيد لو سلط خرج نحو زيد ذهب به اذ لو سلط عليه ذهب او مناسبه لاينصب كما ستعرف وبقيد المفعولية لما فرغ من التعريف شرع فى الامثلة فقال **نحو زيدا ضربته** **فان قلت** المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد المثال **قلت** التعدد باعتبار تعدد الممثل لان الفعل الواقع بعد الاسم لا يخلوا اما ان يكون مشتغلا بالضمير او المتعلق فان كان مشتغلا بالضمير فاما ان يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مناسبه بالترادف او اللزوم وان كان مشتغلا بالمتعلق فاما مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مرادفه او لازمه فالمجموع ستة امثلة لكن اورد للمشتغل بالضمير ثلثة امثلة ولما لم يتصور فى المشتغل بالمتعلق الا تسلط الفعل المناسب باللزوم فالمجموع اربعة **فان قلت** المشتغل بالمتعلق موخر فى الاجمال عن الضمير فينبغى ان يؤخر مثاله عن امثلة الضمير فى التفصيل **قلت** قدم زيدا ضربت غلامه على زيدا حبست عليه

ليقع الافعال المعلومة مقدمة على المجهول **نحو زيدا ضربته** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط الفعل بعينه لان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولا يلزم خلاف المفروض **وزيد مررت به** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالترادف وهو جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ولم يسلط بنفسه لان مررت لازم لا يعمل النصب ولم يتعد بالباء ايضًا لانه يعمل الجر لا النصب ولم يسلط مناسبه باللزوم وهو مشيتُ لانه لازم ايضًا لا يعمل النصب **وزيدا ضربت غلامه** مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو آهنت لان ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد ولم يسلط بعينه مع ان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولم يسلط المرادف وهو اَلَمْتُ اَوْ وَجَعْتُ زيدا لئلا يلزم خلاف المفروض **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو لابست لان حبس الشئ على الشئ يستلزم ملابسة المحبوس مع المحبوس عليه ولم يسلط بنفسه ولا المرادف وهو قيدتُ وسجنت لانه مجهول لا يعمل النصب

ينصب زيد فى هذه الامثله **بفعل مضمر يفسره ما بعده** اى ضربت تفسير لضمير المفعول لا للفاعل وهو كلمة ما يعنى ان الفعل المفسَّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر **وجاوزت** يعنى ان الفعل المفسَّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربت غلامه آهنت المقدر **ولابست** يعنى الفعل المفسَّر الناصب لزيد فى زيدا حبست عليه لابست المقدر **فان قلت** ان ما اضمر عامله من المنصوبات وجوبا فلا يصح فيه الصور الخمس ما سوى وجوب النصب **قلت** هذه الصور الخمس جار فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى ما اضمر عامله على اليقين وهو ما وقع بعد حرف الشرط او التحضيض والمواضع الاخر تصلح ان يكون الاسم مبتداء او ما اضمر عامله فالاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير إمّا واجب الرفع او واجب النصب او مختار الرفع او مختار النصب او مستوى الامرين والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال **ويختار الرفع** فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير **بالابتداء فان قلت** الباء للاستعانة والابتداء عبارة عن العامل المعنوى وهو عامل فى المبتداء

والخبر كلاهما فيكون الرفع فى الاسم المذكور على الخبرية والامر كذلك لان الاسم المذكور اما منصوب على انه ما اضمر عامله او مرفوع على انه مبتداء **قلت** الباء للسببية والابتداء مصدر مبنى للمفعول اى بسبب كونه مبتداء **عند عدم قرينة خلافه** اى الرفع وهو النصب مثل زيد ضربة **فان قلت** لايطابق المثال الممثل لانه ما يكون عديم قرينة النصب وفى المثال المذكور وجدت قرينتا النصب والرفع كلاهما آما قرينة الرفع فى زيد تجرده عن العوامل اللفظية وآما قرينة النصب وجود ماله صلاحية التفسير **قلت** المراد بعدم القرينة عدم قرينة مرجحة للنصب وآما قرينتى الصحة فموجود وهو التجرد للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته من الحذف آو يختار الرفع **عند وجود** القرينة المصححة والمرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع **اقوى منها** اے من قرينة مرجحة للنصب **كاما** الداخلة على الاسم المظانى مقارنته مع فعل **غير الطلب** بان لايكون الفعل المشتغل عنه انشائيا لانه لوكان انشائيا فيختار النصب نحو اما زيدا فَاضْرِبه لانه لوكان مرفوعا فما بعده خبره والانشاء لايقع خبرا الا بتاويل بعيد اى مقول فى حقه اضربه نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالقرينتان المصححتان التجرد ووجود ماله صلاحية التفسير والقرينتان المرجحتان عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع وهذه القرينة اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع ودخول اما على الفعل قليل نادر لانها لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ **واذا** اى مثل اما اذا الداخلة على الاسم المظانى الكائنة **للمفاجات** فى كونها اقوى قرائن الرفع من النصب والمفاجات ملاقات الشئ بالشئ بدون شعور احدهما بالآخر مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاتية قرينة مرجحة للرفع وهو اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع على تقدير الرفع ودخول اذا المفاجاتية على الفعلية على التقدير النصب قليل نادر **فان قلت** اختيار الرفع بعد اذ يقتضى جواز النصب بعده والنصب بعده غير جائز لعدم صحة وقوع

الفعل بعده بدليل قول المصنف فی بحث الظروف و تلزم بعد اذ المفاجات الاسمية **قلت** المراد باللزوم غلبة الاسمية بعدها كاَنَّ لغلبة الاسمية بعدها اطلق اللزوم عليها فلاينا فی معها النصب ولما فرغ المص من بيان مواضع اختيار الرفع فی الاسم المظانی شرع فی بيان مواضع اختيار النصب وهی ثمانية فقال **ويختار النصب** فی الاسم المظانی **بالعطف** الباء للسببية ای بسبب عطف جملة التی وقع الاسم المظانی فيها **على جملة فعليه** متقدمة **للتناسب** مفعول له بظهور اللام من القسم الاول ای لحصول رعاية التناسب بين الجملتين المعطوفة والمعطوفة عليها فی كونهما فعليتين لان التناسب بين الجملتين امر مهم عندهم وان لم يصل الی حد الضرورة والوجوب نحو خرجت فزيدا لقيته **فان قلت** قد وجدت قرينتی صحة الرفع وهو التجريد وصحة النصب وهو وجود ماله صلاحية التفسير وايضا وجدت القرينتان المرجحتان لهما عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب والسّلامة عن الحذف مرجحة للرفع والمتساويتان اذا تعارضتا فتساقطا فلايكون هذا المثال من مواضع اختيار النصب **قلت** نعم بوجود القرائن لكن القرينة المرجحة للنصب اقوی من الرفع لان الحذف وانكان خلاف الاصل لكنه كثير غير مكروه والمخالفة بين الجملتين فی الاسمية والفعلية مكروه وان كان جائز **او بعد حرف النفی** اے ويختار النصب فی الاسم المظانی اذا وقع بعد حرف النفی نحو ما زيدا ضربته ولازيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا **فانّ قلت** لم ولما ولن من حروف النفی ولا يصح اختيار النصب فيما بعدها **قلت** المراد من حروف النفی مَا ولَا واَن وليس المراد لم ولما ولن لانها من العوامل المضارع ولايقدر معمولها لضعفها فی العمل فيعمل فی احد المعمولين وهو المذكور الاصل **و بعد حرف الاستفهام** همزةً كانت بلا استقباح اَوهل بالاستقباح مثال الهمزة ازيدا ضربته ومثال هل مثل هل زيدا ضربته وانما كان دخول الهمزة بالاسم وان كان بعد الاسم فعل غير مستقبح لان الهمزة قوی فی الاستفهام لايراد منها معنی غير الاستفهام فهی اعم من هل فيدخل فی ما يدخل هل ولا يدخل هل واَما هل فليس قويا فی الاستفهام لانها قد يراد

منها معنى قد للتحقيق نحو قوله تعالىٰ هل اتىٰ على الانسان اے قد اتى وقد من خواص الفعل فهل ايضا من عواشق الفعل فلا يدخل على اسم بعده فعل لان هل يقتضى تعانق الفعل فلا يتسلى بالاسم وان دخل بالاسم فيقبح **وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان** اے الشرط والجزاء نحو اذا عبد الله تلقيٰه فاكرمه۲ **وفى ما قبل الامر والنهى** وانما قدر كلمة ما مع قبل لان النصب انما يكون فى الاسم المظانى لا فى الامر والنهى لكن يرد على هذا التقدير حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو قبل وبقاء البعض وهو الامر والنهى وهو غير جائز لان الصلة موضح للموصول ولا يجوز حذف بعض الموضح وايضا يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف على اعراب المضاف واعراب المضاف وهو النصب فى قبل لم يجر فى الامر والنهى بل بقى على جره **قلنا** ان كلمة ما موصوفة صفة قبل المضاف اليهما لمانع وهو انجرار فى نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه **اذ هى** اے المواضع المذكورة من قوله بعد حرف النفى الى آخره **مواقع الفعل** هذا علة لاختيار النصب **فان قلت** لما كانت المواضع المذكورة مواقع الفعل فينبغى ان يجب النصب ليقع الفعل فيها **قلنا** ان المراد ان وقوع الفعل فيها اكثر واغلب فلا ينافى الرفع على القلة ليقع الاسم فيها اما حرف النفى فموضع الفعل لانه ينفى الفعل لا الذات فدخوله بالفعل اولىٰ من الاسم سواء كان الفعل لفظا او تقديرا اما حرف الاستفهام والشرط بدلان على التردد والتشكك وهما فى الافعال لا فى الاسماء واما قبل الامر والنهى لانه لو لم يقدر الفعل فى زيدا اضربه فبقى مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد **وكذلك يختار النصب فى الاسم المظانى عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر فان قلت** لا يلزم الالتباس لان المفسر وهو خلقناه فى حال نصب الاسم فلا يحتمل الصفة لكل شئ وصفية خلقناه فى حال الرفع فلا يحتمل المفسر والتركيب لا يحتملهما معا فكيف يلزم الالتباس **قلنا** المراد بالمفسر الخبر اے يلزم الالتباس بين الخبر والصفة حال رفع الاسم لان كل شئ اذا كان مرفوعا يحتمل ان يكون خلقناه خبرا لكل شئ فيكون معنى

الآية كل شئ مخلوق لله وهذا المعنى المقصود و يحتمل ان يكون خلقناه صفة لكل شئ و بقدر باعتبار المتعلق خبره فيكون المعنى كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر ففى هذا التوصيف توهم بعض الاشياء غير مخلوق لله كما هو المذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد كالصوم والصلوة فى الخير والربوا والسرقة والزنى فى الشر فانهم يقولون ان العبد خالق لها لئلا يلزم نسبة القبح الى الله تعالى فى افعال قبيحتهم والله تعالى منزه عن نسبة القبح **قلنا** على مذهبهم يلزم تعدد الخالقين والخالق واحد للخير والشر ولا يلزم القبح لله تعالى فى تخليق الشر لان القبح فى الكسب لا فى التخليق والكاسب للشر هو العبد فلما كان فى رفع كل شئ احتمال معنى الصحيح بتقدير خبرية خلقناه و احتمال المعنى الفاسد بتقدير صفتية خلقناه والنصب خال عن احتمال معنى الفاسد لان فى النصب الحكم على مخلوقية كل شئ لله فيكون النصب اولى من الرفع **فان قلت** لما كان المراد من المفسر الخبر لم اطلق المفسر على الخبر **قلت** لان المفسر مبحوث بالبحث والخبر غير مبحوث بالبحث والعلاقة ان ذات خلقناه خبر فى حال الرفع يكون مفسرا فى حال النصب **فان قلت** ينبغى ان يكون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب **قلنا** ههنا خوف اللبس لا عين اللبس اذ الخبر يوافق المقصود والصفة لا يوافق فلا تكون مساوية مع الخبر **ويستوى الامران** اى الرفع والنصب **فان قلت** فعلى هذا يلزم توارد الحركتين المختلفتين على محل واحد وهو الاسم المظانى **قلت** الاستواء فى الاختيار لا فى الوجود فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت **فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته** **فان قلت** اضافة مثل الى الجملة اما لامية واما بيانية واما ظرفية فعلى الاول يدخل مثله وهو قوله تعالى والشمس تجرى لمستقر لها والقمر قدرناه و يخرج المضاف اليه وان كان الثانى فعلى العكس لان المضاف داخل فى الامية دون المضاف اليه وعلى العكس فى الثانى وان كان الثالث فيقتضى الظرفية وهى معدومة **قلنا** المراد بهذا التركيب ما وقع الاسم المظانى فيه و عطف ذلك التركيب الواقع الاسم المظانى فيه على جملة ذات وجهين اسمية خبرها فعل اى اسمية باعتبار الكبرى و فعلية باعتبار الصغرى فيتناول هذه القاعدة للمضاف والمضاف اليه كليهما ففى الرفع تكون الجملة معطوفة على الكبرى فيحصل التناسب بين الجملتين

فى الفعلية **فانقلت** النصب غير صحيح اذ بتقدير النصب يعطف على الصغرى والصغرى مشتمل على ضمير راجع الى المبتدأ وليس فى المعطوفة ضمير يرجع الى المبتدأ **قلنا** بتقدير العطف على الصغرى العائد محذوف فى المعطوفة تقديره وعمرا اكرمة عنده اوفى داره **فان قلت** السلامة من الحذف مرجحة للرفع فينبغى ان يكون هذا التركيب من صور اختيار الرفع **قلنا** ان النصب يرجحه قرب المعطوف عليه على تقدير النصب فيكونان مستويان اذ القرينتان المتساويتان اذا تعارضتا فتساقطا **فانقلت** لا تفاوت فى القرب والبعد بين الصغرىٰ والكبرىٰ لانتهاء كل منهما بميم قام **قلنا** عدم تناولتهما باعتبار المنتهى لان منتهيهما الميم واما باعتبار المبتدأ فالصغرىٰ اقرب من الكبرى لان مبتداء الكبرى الزاء فى زيد ومبتداء الصغرى القاف فى قام والقاف اقرب من الزاء الى المعطوفة ولما فرغ من مواضع اختيار النصب شرع فى مواضع وجوب النصب فقال **ويجب النصب** فى الاسم المظانى بعد **حرف الشرط** والمراد به ان ولو فان اما ايضًا من حروف الشرط لكنه حكمه ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب والنصب مع الطلب **وبعد حرف التحضيض** لوجوب دخولهما على الفعل حقيقا او تقديرا **نحو ان زيدا ضربته ضربك والازيدا ضربته** ولما فرغ من مواضع اختيار الرفع والنصب ووجوب النصب شرع فى مواضع وجوب الرفع فقال **وليس مثل ازيد ذهب به منه** اى من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه وان صدق عليه جزء الاول من التعريف بانه اسم بعده فعل مشتغل بالضمير وايضًا وقع بعد حرف الاستفهام فيكون مختار النصب لكنه لا يصدق عليه جزء الثانى من التعريف وهو بحيث لو سلط الخ يعنى شرط الاضمار ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط وذهب به لازم لا يعمل النصب وان سلط مع الباء لا يعمل النصب ايضًا بل يصير مجرورًا **فانقلت** ذهب بعد تعديته بالباء بمعنى همزة الإِفْعال ينبغى ان يسلط اذهب فيكون التقدير اَذْهِبَ زيد ذهب به **قلنا** مرادف ذهب به مع الباء اُذهب بصيغة المجهول وهو لا يعمل النصب ايضًا **فان قلت** فليقدر مناسب ذهب به باللزوم وهو اَذْهَبَ بصيغة المعلوم فيكون التقدير اَاَذهب احد زيدا

لان المعلوم لازم للمجهول او يقدر يلابس تقديره يلابس زيدا احدٌ بالذهاب به او يلابس زيد الذهاب به و يلابس لازم لِذُهِب به لان اِذْهَابَ الْمُذْهِبِ لِلْمُذْهَب يستلزم ملابسة اذهاب المذهِب مع المذهَب فلما صح هذا الازمان **فَلِاَىِّ وَجْهٍ** جعل هذا التركيب من مواضع وجوب الرفع **قلنا** الشرط فى المفسِّرُ المفسَّر اتحاد المسند اليه لِذُهب به الجار والمجرور والمسند اليه للمفسر احد او الذهاب به **فالرفع** الفاء جزاء للشرط المحذوف اى واذ لم يكن من باب الاضمار فرفع زيد واجب على الابتدائية ونصبه غير جائز بالمفعولية فلايكون مختار النصب لوقوعه بعد الاستفهام **وكذا** اى مثل ازيد ذهب به فى عدم كونه من باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله تعالىٰ كل شئ فعلوه فى الزبر** اے فى صحائف اعمالهم فلايرد ان الزبور اسم للكتاب المنزل على داؤد عليه السلام وهو كتاب واحد فلا يصح جمعية فاجاب الشارح ان الزبور ههنا جمع باعتبار معنى الصحائف لا علم للكتاب وليس كل شئ من باب الاضمار لان الشرط فيما اُضْمر عامله ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط عليه ولايمكن التسليط ههنا لانه صار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر لايخلوا ما متعلق بفعلوا فسد المعنى قطعا لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم بل هے محلا لفعل كرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم و اَن كان صفة لشئٍ فيلزم المحظورين الفصل بين الموصوف والصفة بالمفسّر وفوت المعنى المقصود اذا المقصود ان كان كل شئ مفعول لهم كائن فى الزبر وهذا المعنى يحصل اذا كان كل شئ مبتداء مرفوع والجملة الفعليه بعده صفة والجار والجرور فى محل الرفع خبره وهذا المعنى موافق لقوله تعالى لايغادر صغيرة ولاكبيرة الا احصيها وقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر وان نصب لفات المعنى المقصود اذ يصير المعنى ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم لانه جاز ان يكون فى صحائف اعمالهم شئ ليس مفعولا لهم ككتب بسم الله فى راس الصحيفة گزشتہ كتب بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ فى راس كتبنا **فاَن قلت** قد تقرر فيما سبق ان الاسم المظانى اذا وقع قبل الامر يختار النصب فيه فالظاهر ان قوله

تعالیٰ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما من هذا القبيل اذ الزانية والزانى وقع فى مظان الاضمار والفعل الواقع بعده مشتغل بالمتعلق وهو كل واحد منهما ولو سلط عليهما و يقال اجلد والزانية والزانى لنصبهما على المفعولية مع ان القراء اتفقوا على رفعهما **قلنا** هذه الآية قد خرجت من قاعدة الاضمار لحيلة النحاة اذ لم تحلوا للاخراج من الاضمار يلزم اتفاق القراء على وجه غير مختار وهو الرفع فقال فى بيان الحيلة **ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء** فيه مرتبطه **بمعنى الشرط** **فان قيل** ان قوله ونحو مبتدأ الفاء مبتدأ ثان وقوله بمعنى الشرط باعتبار المتعلق وهو مرتبطه خبر المبتدأ ثان والجملة خبر المبتدأ الاول وليس فيه عائد فاجاب ان العائد محذوف وهو فيه ومعنى الربط ان تجعل الفاء مدخولها مربوطا معلقا بالشرط القبلى ان وجد يوجد فوجد ون عَدَمَ فَعُدِمَ واضافة المعنى الى الشرط بيانية فالمعنى ان وجد الزانى فوجد الجلد وان لم يوجد الزانى وهو السبب فلم يوجد الجلد وهو المسبب **عند المبرد** **فان قلت** معنى الشرط هو سببية الاول للثانى او تعليق الثانى بالاول وهذا المعنى يقتضى ادوات الشرط ولم يوجد ههنا لا اسماء الشرط ولا حروف الشرط فكيف تكون الفاء مرتبطة بمعنى الشرط **قلنا** ان اللام فى الزانى والزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلة كالشرط فى السببية والخبر كالجزاء السببية بمعنى الداخلة على الخبر الدالة على تلك السببية مرتبطة بمعنى الشرط فى المسببية الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء والشرط فيما اضمر عامله ان يكون ما بعد الاسم ممكن التسليط عليه **فان قلت** هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالیٰ واما اليتيم فلا تقهر واذا جاء نصر الله فسبح وربك فكبر وثيابك فطهر ففى كل هذه المواضع المواضع ما بعد الفاء عامل فيما قبل الفاء فليكن هذه الآية ايضا من قبيل هذه الآى وليكن ما قبل الفاء معمولا لما بعد الفاء منصوبا به ممكن التسليط **قلنا** ما بعد الفاء لا يعمل فى ما قبل الفاء اذا كانت الفاء سببية غير زائدة واقعة موقعها اے داخلة على الجزاء غير مقدم عليه من معمولاته لغرض كما فى

هذه الآية واما فى مواد النقض ليس مثل هذه الفاء اذ الفاء فى فسبح زائدة ليست سببية وفى البواقى غير واقعة موقعها اذ معمول مدخولها قدم عليها لغرض وهو الفصل بين آلتى الشرط والجزاء فى الاول والحصر والاختصاص فى الاخريين لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص اوالآية **جملتان عند سيبويه فانقلت** الشرط والجزاء فى قول المبرد المذكور ان ايضا جملتان **قلنا** المراد بالجملتان فى قول سيبويه الجملتان المستقلتان والشرط والجزاء غير مستقلتين بل احدهما مرتب على الأخر فانقيل كيف قال سيبويه الآية جملتان بل الزانية والزانى المعطوف والمعطوف عليه مبتداء فاجلدوا خبره فيكون جملة واحدة **قلنا** المعطوف والمعطوف عليه مبتداء محذوف المضاف وخبره ايضا محذوف فتقديره وحكم الزانية والزانى فيما سيتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اُورِدَتْ لبيان الحكم الموعود وجزء الجملة لايعمل فى جزء جملة اُخرى فلا يكون الآية داخلة فى باب الاضمار على شريطة التفسير لامتناع التسليط **والا فانقلت** الفاء فى قوله فالمختار جزائية يقتضى الشرط القبلى وما تقدم ههنا الا وهو حرف استثنائية **قلنا** الا ليست حرف استثناء بل هو مركب من انِ الشرطية ولمِ الجحدية وفعل الشرط محذوف فالتقدير وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد اولم تكن الآية جملتين كما هو مذهب سيبويه فتكون الآية داخلة فى قاعدة النصب بالاضمار فالمختار فيهما حينئذ النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء بالرفع فيهما الموضع الرابع من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير اى موضع التحذير فالعبارة بحذف المضاف فلا يرد ان التحذير ليس بموضع فيلزم حمل غير الموضع بالموضع وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو قرينة وسد المسد فى القسم الاول هو المعطوف وفى القسم الثانى تكرار المحذر منه فالاول معمول نائب مناب الفعل المحذوف بمعاونة التكرار **فانقلت** التكرار ينافى ضيق الوقت **قلنا** المنافى شئ آخر والتكرار ليس الاعين المطلوب والمقصود وهو اى التحذير فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ **فانقلت** هو

مبتدأ و معمول صفة موصوف محذوف ای اسم معمول خبره والخبر محمول علی المبتدأ و لا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل الذات علی صرف الوصف **قلنا** العبارة محمولة علی الاستخدام وهو ما يكون لشئ معنيان يراد احدهما بذكر اللفظ الصريح والآخر بارجاع الضمير اليه فللتحذير معنيان لغوی وهو المعنی المصدری ای تخويف شئ عن شئ و تبعيد شئ عن شئ واصطلاحی منقول عن ذلك المعنی المصدری ای تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ و اصطلاحی منقول عن ذلك المعنی المصدری وصار اسما لمفعول بتقدير بعد اواتق فالحمل باعتبار المعنی الاصطلاحی **معمول** ای اسم عمل فيه النصب خرج به ضمير اتق لانه مرفوع بالمفعولية خرج به الطريق الطريق أَذْيًا لانه منصوب علی التميز **فان قلت** هو مبتداء معمول خبره ولا يصح الحمل لان التحذير هو اسم المفعول بعد اواتق والمعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة **قلنا** المراد بالمعمول هو المعمول فيه فحذف فيه كما حذف فی المشترك فيه و يقال المشترك و يقال فی المفرغ فيه المفرغ **بتقدير اتق فان قلت** المحذر او المحذر منه معمول لاتق مقدرا لا لتقدير اتق فينبغی ان يقول باتق بدون قوله بتقدير **قلنا** هذا العبارة محمول علی القلب ای باتق مقدرا خرج به اتق الطريق الطريق بذكر اتق لانه ليس تحذيرا **تحذيرا** اما منصوب علی المفعول المطلق والعامل محذوف ای حذر ذلك الاسم المعمول تحذيرا ای للتحذير والجملة علی كلا التقديرين صفة لذلك الاسم المعمول **مما بعده** ای مما بعد ذلك الاسم المعمول او **ذكر المحذر منه مكررا** **فان قلت** المستتر فی ذكر فاعله والمحذر منه مفعوله فالمستتر يقتضی المرجع و لا مرجع ههنا **قلنا** انه علی صيغة المجهول مسند الی المفعول فلا ضمير فيه **فان قلت** ان او حرف عطف يقتضی المعطوف عليه ولم يوجد ههنا **قلنا** ان ذكر المحذر منه معطوف علی حُذّر او ذكر المقدر **فان قلت** العطف علی ذلك المقدر غير صحيح لان المعطوف فی حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه صفة لاسم فالمعطوف عليه مشتمل بالعائد الی الموصوف والمعطوف غير مشتمل **قلنا**

المعطوف ايضا مشتمل على العائد اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لكنه وضع الظاهر موضع المضمر لغرض وهو ان التحذير فى النوع الثانى هو

المحذر منه لا المحذر **مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** فاياك فى المثالين اسم عُمِلَ فيه النصب على المفعولية بتقدير بعد محذر مما بعده **فان قلت** الظاهر ان المثال الاول مثال الاول نوعى التحذير والثانى للثانى والثانى للثانى بغير صحيح لان التحذير فى النوع الثانى محذر منه مكرر واياك محذر لا محذر منه ولا مكرر **قلنا** هذان مثالان لاول نوعى التحذير وهو المحذر واورد مثالين لنوع مع ان التوضيح يحصل بمثال واحد لان التحذير اذا كان محذرا فلابد من ذكر المحذر منه بعده لا يقاظ الغافل فالمحذر منه اما اسما صريحا كالاول او تاويلا كالثانى **فان قلت** الاسد معطوف على اياك والمعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه محذر فالمعطوف كذلك فلا يوجد المحذر منه **قلنا** ان المحذر منه محذوف وهو من الاسد بقرينة قوله والاسد اذ التقدير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف بَعِّدْ لضيق الوقت وحذف النفس لعدم الاحتياج وابدل ضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله والاسد فى اجزاء المعطوف وحذف من نفسك فى اجزاء المعطوف اكتفاء باياك فى المعطوف عليه فبقى اياك والاسد **فان قلت** ان التحذير اى لا اسم المحذر فى المعطوف عليه النفس وتحذيره مسلم وفى المعطوف الاسد وحذف الارنب وتحذيرهما غير مسلم لان تبعيد النفس من الاسد مقدور الانسان وتبعيد الاسد من النفس غير مقدور الانسان **قلنا** الاسد والحذف فى جانب المعطوف والمعطوف عليهما جميعا المحذر منه لان هذا التركيب فى الاصل بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من الاسد بالتكرار ولما كان التكرار شنيع فقلب فى اجزاء المعطوف ونقل المحذر الى موضع المحذر منه وصار مدخول من ونقل المحذر منه الى موضع المحذر وجعل مدخول

الواو فصار بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وحذف الارنب هو ضرب الارنب بالعصا فى الحرم قاله عمرؓ للمحرم وان تحذف الارنب وانما نهى عنه لانه يقتله فلا يحل له **والطريق الطريق** مثال الثانى نوعى التحذير والعامل المحذوف اتق تقديره اتق الطريق الطريق ثم حذف اتق لضيق الوقت لوجود قرينة هو النصب و سد المسد هو المعمول بمعاونة التكرار **ثم اعلم** ان المصنف قد قال بتقدير اتق وتقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لازم لا يقتضى المفعول ولا يعمل النصب و عمله فى النوع الثانى لانه من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر مع بقاء اثر التعدية ويُوصلُ الفعل بالمفعول وهو المجرور بعد حذف الجر ايضا ولا يمكن حذف حرف الايصال فى النوع الاول لانه مسموع فى الثانى فلا يقاس عليه غيره و لانه لو كان من باب الحذف والايصال فى الاول لصار التقدير بعد من نفسك الاسد لصار النوع الاوّل النوع الثانى لان مدخول من هو المحذر منه لا المحذر فاجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المص ذكر اتق والمراد به بعد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فرده به الشارح بقوله وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الانتقاء من الطريق لا على تبعيد الطريق لانه غير مقدور المخاطب فالصواب ان يقول المص بتقدير بعد او اتق والجواب عن جانب المص ان بعد واتق متلازمان فذكر احدهما يستلزم ذكر الآخر فيكونان مرادان كانه قال بتقدير اتق وبعد فيقدر بعد فى جميع افراد النوع الاول لان المعنى على التبعيد المقدور و فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك **فان قلت** هذا المثال ليس من النوع الاول للتكرار ولا من الثانى لانه محذر لا المحذر منه فان معنى هذا التركيب بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ويعترض انه ايضًا محذر لان المحذر منه هو مدخول من **قلنا** ان من تعليلية وما مصدرية تاول الفعل بالايذاء وفاعله محذوف فيكون التقدير بعد نفسك لاجل ايذائها اياك كالاسد **فان قيل** لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج من النوعين اما خروجه من النوع

الاول لانہ محذر منہ لا محذرا ذ ليس بعدہ ما يحذر منہ و اما خروجہ من النوع الثانی لان التحذير فيہ مکرر وھو غير مکرر مع انہ تحذير ايضا اذ المعطوف بالمحذر تحذير **قلنا** لا ضرر فی خروجہ لانہ من التوابع والتوابع کلھا خارجة عن الحدود بدليل ذکرھا فی ما بعد او **نقول** ان الاسد ليس بمعطوف على التحذير اذ التقدير الاصلی فی المعطوف وبعد نفسك من الاسد فالاسد فی المعطوف والمعطوف عليہ کليھما محذر منہ مدخول من التحذير الاسم المنصوب ھو المحذر واللہ اعلم بالصواب **و نقول** ھذا شروع فی بيان کيفية ذکر المحذر منہ ان کان التحذير محذرا فان کان التحذير محذرا فالمحذر منہ اما اسم صريح او تاويلی فان کان الاول فلذکرہ طريقان الواو ومن لا يجئ فيہ تقدير من وان کان الثانی فلذکرہ طرق ثلثة الواو ومن وتقدير من **اياك من الاسد** بذکر من کما کنت تقول اياك و الاسد بالواو **و من ان تحذف** بذکر من کما کنت تقول اياك و ان تحذف بالواو وتقول فی المثال الاخير **اياك ان تحذف بتقديرين** لان حذف حرف الجر عن اَنْ و اَنَّ قياس لان ان حرف موصولة طويلة بصلتھا لکونھا مع الجملة التی بعدھا فی تاويل الاسم فلما طال لفظ ما ھو فی الحقيقة اسم واحد اجازوا فيہ الاختصار و التخفيف بحذف حرف الجر **ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من** وشذوذہ مع غير اَنْ و ان واما حذف حرف الجر فی المفعول فيہ و لہ بالشروط الآتية فی بحثھما فجائز وھھنا ممتنع لعدم وجود الشرط **فان قلت** الشرح مخالف عن المشروح اذ قول المصـ لامتناع يدل على عدم جواز تقدير من وقول الشارح وشذوذہ يدل على جواز بسبيل القلة **قلنا** المراد من الشاذ ما يکون مخالفا عن القياس و الاستعمال جميعا کالمجُد بضم الجيم وھذا الشاذ لاينافی الامتناع **فان قلت** فليکن بتقدير العاطف **قلنا** حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان و ان کما عرفت وشاذ کثير فی غيرھما کما فی شاذا الذی خالف القياس فھو شاذ بالنسبة الی القياس ووافق الاستعمال فانہ کثير بالنظر الی الاستعمال واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

كما فى قوله تعالىٰ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت **المفعول فيه** اى من المنصوبات المفعول فيه **وهو ما فعل فيه فعل** اى حدث مذكور تضمنا او مطابقة والتضمن اما فى ضمن الفعل المذكور او المقدر او فى ضمن شبه الفعل المذكور او المقدر وذُكِرَ الفِعْلُ من حيث انه فُعِل فيه فعل مذكور لا انه وقع عليه فعل مذكور فقوله ما فعل فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان والمكان كلها لانها لا تخلوا عن ان يفعل فيها و بقيد المذكور خرج نحو يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة لا محالة يفعل فيها فعل مِنْ عَبْدٍ لكن الفعل المفعول فيه غير مذكور فلا يكون مفعولا فيه بل يكون مبتدأ و بقيد الحيثية خرج نحو شهدت يوم الجمعة لان ذكر الفعل فيه لوقوعه عليه لا لوقوعه فيه **فان قلت** كلمة ما عبارة من الزمان والمكان بقرينة قوله من زمان او مكان فلا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اى لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلان اسماء الزمان والمكان مفعول فيه و لم يفعل فيها فعل بل فُعِلَ الفعل فى مدلولاتها واما الثانى فلان مدلولات اسماء الزمان والمكان فعل فيها فعل مع انها ليست مفعولا فيها بل دوالها **قلنا** العبارة بحذف المضاف وكلمة ما عبارة عن زمان او مكان تقديره هو اسم ما فعل فيه الخ **فان قلت** المقصود من التعريف تحصيل صورة غير حاصلة من المحدود وههنا حصل من الحد ما حصل من المحدود لان اللام فى المفعول فيه موصولية فوضع كلمة ما الموصولة فى الحد فى موضعها ووضع فعل فيه موضع مفعول فيه **قلنا** الحد مقيد بقيد زائد لم يفهم من المحدود وهو مذكور وهذا القدر كان للتغائر بين الحد والمحدود **فان قلت** المتبادر من الفعل الاصطلاحىُ وهو مركب من النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان مما لا يفعل **قلنا** المراد من الفعل اللغوى وهو الحدث بقرينة قوله فُعِل **فانقلت** التعريف غير جامع لافراده لخروج يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة لانه من افراد المحدود وليس الحدث مذكورا فيه **قلنا** ذكر الحدث اعم مطابقة كصومى يوم الجمعة دائمًا او تضمنا كما فى مثال النقض **فان قلت** الحد

غير جامع لخروج يوم الجمعة فى جواب متى صمت لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا **قلنا** المذكور اعم فى ضمن الفعل اللفظى او المقدر وههنا المقدر **فان قلت** خرج يوم الجمعة فى انا صائم يوم الجمعة لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا فى ضمن الفعل اللفظى او التقديرى **قلنا** التضمنى اعم فى ضمن الفعل او شبهه **فان قلت** قد خرج يوم الجمعة فى جواب متى انت صائم **قلنا** شبه الفعل اعم ملفوظا او مقدرا وههنا مقدر تقديره انا صائم يوم الجمعة ثم حذف بقرينة السوال **فان قلت** التعريف غير مانع من دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به فى قولك شهدت يوم الجمعة لصدق التعريف عليه مع انه مفعول به لا مفعول فيه وانما صدق التعريف عليه لانه فُعِل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة لايكون الا فيه **قلنا** قيد الحيثية مراد فى التعريف اى ذكر الفعل من حيث ان الفعل واقع فيه وذُكِرَ شهدت ههنا للوقوع عليه لا للوقوع فيه **فان قلت** لما كان قيد الحيثية مرادا فيه خرج به يوم الجمعة يوم طيب لان ذكر يوم الجمعة لحمل يوم طيب عليه لا الوقوع ما فعل فيه فيكون ذكر قيد مذكور بعد قيد الحيثية مستدرك **قلنا** ذكر قيد مذكور لزيادة الانكشاف تصريحا وقيد الحيثية غير مصرح **من زمان او مكان** **فان قلت** كل قيد ماخوذ فى التعريف لابد له من بيان ما احترز به وقد تم التعريف بما سبق جمعا ومنعا فيكون ذكر من زمان او مكان بلا فائدة **قلنا** هذه الكلية غير لازمة اذ ربما يذكر قيد فى التعريف وليس للاحتراز عن شئ بل لافادة فائدة اخرى وذكر ههنا لافادة امور ثلثة بيان كلمة ما وقعت فى التعريف وتقسيم المفعول فيه للقسمين زمانى ومكانى وتمهيد لبيان حكم كل منهما مغائر من الآخر **وشرط نصبه** اے نصب المفعول فيه **تقدير فى** اذ التلفظ بفى يوجب الجر فى المفعول فيه **فان قيل** له خالف المص عن سائر النحويين حيث قالوا وشرطه تقدير فى وقال المص وشرط نصبه تقدير فى **قلنا** المفعول فيه عند المص على قسمين منصوب بتقدير فى ومجرور بظهور فى لصدق التعريف عليهما واما عند

عبر المص المفعول فيه ماهو منصوب بتقدير في وما هو بظهور في فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فيكون تقدير في شرط ذات المفعول فيه عند غير المص فقالوا شرطه تقدير في و عند المص شرط نصبه تقدير في لا شرط ذاته **وظروف الزمان كلها** مبهما كان او محدودا و المبهم مالايكون له حد معين كالدهر والحين والزمان والمحدود ما له حد معين كاليوم و الشهر والسنة **تقبل ذلك** اے تقدير في وان كان الاصل فيه ذكر في نحو صمت دهرا وسافرت شهرا لان المبهم جزء مفهوم الفعل والفعل يعمل في جزئه بلا واسطة حرف الجر كالمفعول المطلق فيعمل في المفعول فيه ايضا والمحدود محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية اے في الذات **وظروف المكان ان كان مبهما** غير معين **قبل ذلك** اے تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الابهام نحو جلست خلفك **والا** اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا **فلا** اے لايقبل بتعدير في نحو جلست في المسجد اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة **فان قلت** ينبغي ان يحمل على الزمان المحدود لاشتراكهما في وصف المحدودية او المكان المبهم لاشتراكهما في الذات **قلنا** على هذا يلزم الاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير و ذلك غير جائز **وفسر المكان المبهم بالجهات الست** وهے امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ولما في معناها كالعلو والسفل والجنوب والشمال وانما كانت مبهمة لان امام زيد مثلا متناول لجميع الامكنة التى تقابل وجه زيد الى انقطاع الارض **فان قلت** تفسير المكان المبهم غير متناول لبعض الظروف الجائز النصب بتقدير في كما يقال زيد عندك ولديك ودونك وسوى فاجاب المص وحمل على المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولدى وشبههما لابهامهما** **فان قلت** لا يطابق الضمير التثنية مع المرجع لانه امور ثلثة **قلت** ذكر في بعض النسخ لابهامها بتانيث الضمير فلايرد الاعتراض و بعض النسخ بتثنية الضمير بارجاع الضمير الى عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

الشبه لان حكمه حكمهما **فانقلت** يجوز فى لفظ مكان تقدير فى ونصبه نحو جلست مكانك مع انه معين محدود غير مبهم فاجاب المم **ولكنا** احمل على المكان المبهم فى تقدير فى وجواز نصبه **لفظ مكان** وان كان معينا لكنه محمول عليه **لكثرته** اے بعلاقة كثرة الاستعمال مثل كثرة استعمال الجهات لا بعلاقة الابهام **ويرد** فى حمل عند ولدى والشبه استعارة المستعير ويجاب عنه ان وجه الحمل الابهام متحد بين عند ولدى والجهات الست والزمان المبهم ووجه الحمل اذا اتحد بين المحمول والمحمول عليه لمحمول عليه ذلك المحمول فيكون المحمول الاخير محمول على اصل المحمول عليه فلا يلزم استعارة المستعير وايضا يحمل عليه **ما بعد دخلت** لكثرة الاستعمال لا للابهام **على الاصح** اے على مذهب الاصح واحترز عن بعض النحات فانهم يقولون انه مفعول به وعلى المذهب الاصح انه مفعول فيه والاصل فيه استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال ويرد ايرادان من جانب البعض على الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه لان خاصة المفعول فيه ان ياتى بعد تمام الفعل بالمفعول ولاشك ان معنى دخلت لا يتم بدون الدار وبعد تمام الفعل بالمفعول يقتضى المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فعلم ان مابعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه وايضا ليس فيه خاصة المفعول فيه اذ خاصة المفعول فيه ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بالوقوع فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له و لغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار جاز ان يقال ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك اذ داخل البلد يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد اذ الدخول يقتضى سبق الخروج وهو غير خارج من البلد فلما لم يكن فيما بعد دخلت خاصة المفعول فيه فيكون مفعولا به اجيب عن الاول ان الدخول فعل لازم لا يقتضى المفعول اذ الدخول وزن فعول ووزن فعول لازم غالبا كالقعود والجلوس والدخول فمفعول فيه للفعل اللازم يجئ بعد تمام الفعل بالفاعل وعن الثانى ان الخاصة

المذکورة للمفعول فیه لفعل لیس فی مفهومه نسبة من الخارج الی الداخل و من الداخل الی الخارج و فی مفهوم دخلت نسبة من الخارج الی الداخل **و ینصب** ای المفعول فیه **بعامل مضمر** بلاشریطة التفسیر کما قلت یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت **و بعامل مضمر علی شریطة التفسیر** نحو یوم الجمعة صمت فیه والتفصیل فیه بعینه کما مرفی ما اضمر عامله من اختیار الرفع فی قولك یوم الجمعة صمت فیه اذ المرجحة فی جانب الرفع السلامة من الحذف ولم یوجد المرجحة من جانب النصب واختیار النصب فی قولك ما یوم الجمعة صمت فیه لوقوعه بعد النفی واذا یوم الجمعة صمت فیه لوقوعه بعد اذا الشرطیة ومثال لبس المفسر بالصفة کل یوم صمت فیه فی الصیف اذ کلٌ قرینة العموم وهو یحصل فی النصب یقینا وفی الواقع ایضا یحصل العموم الموافق لکلمة کل اذا کان فی الصیف بدلا من فیه و صمت خبر کل یوم وان کان صمت فیه صفة یوم و فی الصیف خبر کل یوم فهذا ینافی عموم کل ویستوی الامران فی مثل زید سار و یوم الجمعة سرت فیه ای معه ویجب النصب فی اِنْ یوم الجمعة سرتَ سرتُ فیه واللّٰه اعلم بالصواب **المفعول له هو ما فعل لاجله** ای لاجل قصد تحصیله او بسبب وجوده **فعل** ای حیث **مذکورا** ای ملفوظ حقیقة اوحکما فقوله اسم ماجنس شامل للمحدود وغیره وخرج بقوله لاجله سائر المفاعیل مفعولا مطلقا او به او فیه او معه وبقوله مذکور خرج نحو اعجبنی التادیب لعدم ذکر الفعل الذی فعل لاجله معه فقوله هو ما ای اسم ما فالعبارة بحذف المضاف لیدخل التادیب و یخرج مدلوله فان قلت ان المفعول له ان کان علة للفعل فیصح التمثیل الاول لان التادیب علة للضرب ولا یصح التمثیل الثانی لان الجبن معلول لا علة وان کان معلولا فیصح التمثیل الثانی لا الاول قلنا المراد کلهما کما اشار الشارح بقوله لاجل تحصیله او بسبب وجوده ویسمی القسم الاول علة غائیة والقسم الثانی معلولا لان العلة الغائیة ما تکون باعثا علی الفعل مؤخرا عن الفعل کالتادیب باعثا علی الضرب مؤخرا عن الضرب

فان قلت التاديب هو عين الضرب لا انه مؤخر عن الضرب لان التاديب والضرب كلاهما فعل الضارب فاذا حصل الضرب حصل التاديب قلنا المراد بالتاديب هو التادب وهو فعل المضروب حصل بعد تاديب الضارب بالضرب فيكون مؤخرا والمفعول له فى القسم الثانى معلول للفعل لانه مقدم بالفعل فان قلت المتبادر من الفعل الاصطلاحى وهو مركب من الزمان والنسبة والحدث والاولان غير قابلان للفعل فاجاب بانه المراد به اللغوى وهو الحدث وهو قابل للفعل ثم المذكور مشتق من الذكر وهو العلم والكتاب وهو غير مراد ههنا فسر بالملفوظ فان قلت خرج منه المفعول له بقول المجيب تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فان الحدث غير قلنا المذكور اعم من ان يكون حقيقة مثل ضربي تاديبا لزيد اوحكما كما كان مقدرا مذكور فى المثال المذكور وخرج بقوله مذكور التاديب فى قوله اعجبنى التاديب لان الفعل الذى فعل لتحصيله غير مذكور فان قلت هو مذكور فى الجملة كما ضربت زيدا وانما يورد هذا الاعتراض لان المذكور غير مقيد بقوله معه قلنا قيد معه مراد بعد مذكور ثم لما لم يقيد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه يرد عليه انه مذكور معه كما فى ضربت زيدا تاديبا فاجاب ان المراد معه فى التركيب الذى هو فيه فان قلت انهما مذكورات فى تركيب واحد ويرد هذا الاعتراض لعدم تقييده بعمله فاجاب ان المراد بذكره معه ايراده للعمل فيه **مثل ضربته تاديبا** مثال المفعول له من القسم الاول وهو ما فعل لاجل حصوله فعل مذكور وهو الضرب ويترتب عليه فان قلت الترتب بالشئ يكون مؤخرا عن الشئ والتاديب والضرب واحد اذ ضرب شخص بالعصا هو التاديب قلنا انهما وان كانا متحدين ذاتا متغائرين اعتبارا اذ استعمال آلة الضرب فى محل معين اذا اعتبر مؤثرا لما يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثرا للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى تاديبا او نقول ان المراد من التاديب التادب وهو قبول الادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب فان قيل فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل الضرب والمفعول له فينبغى ان لا يجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التاديب

وقعدت عن الحرب جبنا مثال للقسم الثانى من المفعول له وهو ما فعل لوجوده فعل لان القعود انما وقع لوجود الجبن **خلافا للزجاج** فان قلت ان خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فمن اى طريق منصوب هو قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يخالف على صيغة المجهول فان فى المعلوم يلزم النسبة المخالفة الى الجمهور وذلك غير جائز والجملة خبر المبتدأ المحذوف فيكون التقدير والقائل يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج **فانه** اے المفعول له **عنده** اے عند الزجاج **مصدر** مفعول مطلق ثم يرد كيف يقول انه مفعول مطلق و المفعول المطلق مصدر للفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب فاجاب الشارح من غير لفظ فعله فان قيل المفعول المطلق اذا كان مغائر اللفظ فعله فيلزم اتحاد المعنى وايضا يصح تاويله بعين فعله فكيف التاويل ههنا قلنا التاويل يصح ههنا اما فى جانب العامل او فى جانب المفعول ادبته بالضرب تاديبا التاويل فى جانب العامل فى المثال الاول وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا واما التاويل فى جانب المعمول ضربة ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيسمى باسمه واعرب باعرابه والجواب عن جانب الجمهور ان صحة تاويل نوع بنوع لا تستلزم دخول النوع المؤول فى حقيقة النوع المؤول به الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف نحو جائنى زيد زيد راكبا اى وقت الركوب ولا تخرج الحال عن الحالية ولا تدخل فى الظرف ثم اعلم ان المفعول له على قسمين مجرور بظهور حرف الجر نحو ضربته للتاديب و منصوب بتقدير حرف الجر لصدق التعريف عليهما هذا عند المص و عند الجمهور على قسم واحد ما كان بتقدير حرف الجر منصوبا فيكون تقدير حرف الجر شرط ذات المفعول له عند الجمهور فيقولون شرطه تقدير اللام وعند المص تقدير حرف الجر شرط نصبه لا شرط ذاته ولذا قال المص **وشرط نصبه تقدير اللام** لان ظهور اللام يوجب الجر فى المفعول له فان قلت المفعول له كما يجئ بلام التعليل كذلك يجئ بكلمة من والباء وفى مثال الاول خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الثانى فبظلم

من الذين هادوا حرمنا ومثال الثالث كما فی قوله علیه الصّلوٰة والسّلام ان امرأة دخلت النار فی هرة ای لاجل هرة حبستها فلم خصلت اللام بالتقدیر **قلنا** الغالب فی تعلیلات الافعال اللام فلا یقدر غیرها اذ لایذهب الذهن کون غیر اللام مقدر العدم تشهیر غیر اللام و انما **یجوز حذفها** **فان قلت** مبنی المتون بالاختصار فینبغی ان یکتفی بارجاع الضمیر فی یجوز الی تقدیر اللام ولم یذکر فاعل یجوز وهو الحذف **قلنا** لم یکتف بارجاع الضمیر الی التقدیر اذ مفهوم التقدیر مرکب من شیئین الاسقاط من اللفظ والابقاء فی النیة والاسقاط من اللفظ الذی هو فار من الاصل محتاج الی الشروط الاٰتیة لان النکتة للفار والابقاء فی النیة الذی هو قار علی الاصل لان الاصل فی الاشیاء الابقاء علی حاله غیر محتاج الی الشروط الآتیة فصرح بالجزء المحتاج وان اکتفی بالضمیر فیوهم ان کلا الجزئین محتاج الی الشروط الآتیة والجواز بمعنی الامکان الخاص یسلب الضرورة عن الجانبین فیجوز حذف اللام کما جاز ذکر اللام **اذا کان المفعول له فعلا** ای کان المفعول له دالا علی الحدث المطابقی لانه ان کان عینا فلا یجوز تقدیر اللام جئتك للسمن **لفاعل الفعل المعلل به** ای اتحد فاعل الفعل والمفعول له لانه ان لم یتحد فاعلهما فلا یجوز تقدیر اللام نحو جئتك لمجیئك ایای **ومقارنا له** ای للفعل المذکور **فی الوجود** بان اتحد زمان وجودهما نحو ضربته تادیبا اذ زمان الضرب والتادیب واحد اذ لا مغائرة بینهما الا بالاعتبار لان الضرب اذا اعتبر موثرا لها یسمی بالضرب واذا اعتبر مؤثرا للاخلاق الحسنة یسمی بالتادیب او یکون زمان وجود احدهما بعض من زمان وجود الاٰخر فاما زمان الفعل جزء من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا واما زمان المفعول له جزء من زمان الفعل نحو شهدت الحرب ایقاعا للصلح بین الفریقین وان لم یتحد زمانهما ولا زمان احدهما جزء من زمان الآخر نحو اکرمتك الیوم لوعدی بذلك امس فلا یجوز تقدیر اللام وانما اشترط هذه الشرائط الثلاثة لتقدیر اللام اذ بهذه الشرائط یشبه المفعول له المفعول المطلق والفعل یعمل فی المفعول

المطلق بلا واسطة حرف الجر فكذا فيه وان اختل منها شرط فلم يشبه به فلا يعمل فيه بغير حرف الجر **المفعول معه** واعلم ان الفعل اذا اسند الى الفاعل فلا يخلوا امّا بالاصالة او بواسطة الواو فالاول يسمى بالفاعل والثانى لا يخلوا امّا ان يكون ما بعد العاطف مشاركا للمعطوف عليه فى الفعل مع اتحاد الزمان والمكان او مشاركا فى الفعل فقط بدون اتحاد الزمان والمكان فالاول يسمى بالمفعول معه والثانى هو المعطوف ثم اعلم ان فى المفعول معه لابد من امور ثلاثة المعنى اللغوى والاصطلاحى وحل التركيب واشار المصنفؒ الى الثانى بقوله هو مذكور الخ والمعنى اللغوى هو ما يكون مصاحبا للفاعل فى صدور الفعل او للمفعول فى وقوع الفعل عليه وامّا حل التركيب فاللام موصولية و مفعول صيغة مفعول ومعه مفعول ما لم يسم فاعله له والضمير المجرور الى الموصول **وان قلت** مفعول ما لم يسمى فاعله من المرفوعات فكيف يجوز نصبه **قلنا** قد جوز بعض النحاة اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على حالة اكثرية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبين فاعل تقطع وترك بالنصب لانه منصوب غالبا على الظرفية وهذا الجواب شريف جدا امّا الشرافة لموافقة قول الله تعالى واماجدًا لانه خال عن التكلف كما فى الجواب الثانى وقيل فى الجواب ان مع ليس مفعول ما لم يسمى فاعله لان مع للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ولانه لوكان نائب الفاعل يكون مرفوعا ولفظه منصوبا فيلزم الشئ الواحد مرفوعا و منصوبا فالاولى ان يقال فى الجواب ان نائب الفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر مفعول و يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان بين للزوم الظرفية لا ينوب مناب الفاعل فاسند حيل الى ضمير راجع الى مصدر حيل اى حيل هو اى الحيلولة فيكون المعنى ههنا الذى فُعِلَ فِعْلٌ بمصاحبته **فان قلت** المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لما عرفت **قلنا** هذا الشرط فى لفظ المصدر الصريح فهو ماخوذ فى مفهوم الفعل فلو اقيم مقام الفاعل لايفيد فائدة جديدة وفى ذكر الفاعل والمفعول ما لم يسمى فاعله

فائدة جديدة اذ النسبة فی مفهوم الفعل اليهما داخلة وهما خارجان منه وههنا نائب الفعل الضمير وهو غير داخل فی مفهوم الفعل فحصل فائدة جديدة وان كان الراجع والمرجع متحدين فی الصدق **هو مذكور بعد الواو** احترازعما وقع غير الواو من الحروف العاطفه لانها لا تدل علی معنی المصاحبة **لمصاحبة** ای المفعول معه **معمول فعل** فاعلا كان نحو استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم واللام متعلق بمذكور وعلة له اذ المصاحبة معنی الواو ولا يحصل الابذكرها **لفظا** ای لفظيا كان الفعل **او معنی** اے او معنويا فالاول كما فی المثالين المذكورين والثانی كما فی مالك وزيدا ای ما تصنع **فان قلت** التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه اذ هو ايضا مذكور بعد الواو **قلنا** المعطوف خارج عن التعريف بقيد المصاحبة اذ المصاحبة تحصيل باشتراك ما بعد الواو لما قبل الواو فی الفعل مع اتحاد الزمان والمكان بان يصدر الفعل عنهما او يقع الفعل عليهما فی زمان واحد ومكان واحد والمعطوف مشارك للمعطوف عليه فی الفعل ولا تدل علی المصاحبة بينهما فی الفعل فی زمان ومكان واحد **واعلم** ان فی عامل المفعول معه خلافا بين جمهور النحاة وعبد القاهر فعند الجمهور عامله فعل او معناه لانه اصل فی العمل فنسبة العمل الی غير الفعل مع وجوده غير جائز وعند عبد القاهر عامله الواو لانه قريب الی المفعول معه من الفعل قال الاخفش العامل عمل فی الواو اذ هو بمعنی مع فهو اسم لكن صورته صورة حرف نقل اعراب نصبه الی مدخوله كما فی الا للصفة **فان قلت** لما كان الواو بمعنی مع فلم وضعت الواو موضعه **قلنا** لانه اخصر **فان قلت** الفاء ايضا اخصر كالواو فلم رجحت الواو **قلنا** الاصل فی الواو ان يكون عاطفة بمعنی الجمع وهو يناسب المعية اما الفاء فللتعقيب لا يناسب المعية **فان كان** اے وجد اشار الشارح بانه فی مثل هذا المقام يجوز كونه ناقصا وتاما ففی الموضع الاول اشار الی ناقصية وفی الثانی الی كونه تاما **الفعل** **فان قلت** قد خرج عنه زيدا فی قولك عمرو ضارب هو وزيدا فانه مفعول معه وليس ههنا فعل **قلنا** المراد من الفعل **لفظا** منصوب علی التميز عن نسبة كان الی الفعل والغرض من هذه المسئلة

امتياز مواضع المفعول معه والمعطوف اذ كلاهما بعد الواو واعراب المعطوف عليه والمفعول معه منصوب فقط فلا بد من معرفة الامتياز بينهما فى المواضع فقال فان كان الخ **وجاز العطف** **فان قلت** ان العطف جائز فى مثل ضربت زيد او عمرا و لم يجز فيه الوجهان بل تعب فيه النصب بالعطف **قلنا** الجواز بمعنى انه لم يجب وههنا العطف واجب لان الاصل فى الواو العطف والعدول عن العطف الى النصب على انه مفعول معه للتنصيص على معنى المصاحبة وفى المثال المذكور لايمكن التنصيص لايعلم انه منصوب على العطف او على انه مفعول معه فبقى النصب على الاصل الذى هو العطف **فانقلت** العطف فى مثل جئت وزيدا لم يجب ولم يجز فيه الوجهان بل تعين كونه مفعولا معه **قلنا** الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص الذى فيه سلب الضرورة عن الجانبين بمعنى انه لم يجب ولم يمتنع وفى الصورة الاولى واجب وفى الثانى ممتنع لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد او الفصل غير جائز **فانقلت** ما الفرق بين هذا التركيب وبين كفاك وزيد درهم فان نصب زيد الايعلم انه من جهة العطف اومن جهة انه مفعول معه فينبغى ان يكون العطف ايضا فيه واجبا مع انه مفعول معه **قلنا** سلمنا لكن الضمير فى كفاك وان كان فضلة لكنه متصل بالفعل فصار كالجزء منه فلا ينتقل الذهن الى العطف بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول معه **فالوجهان** **فانقلت** فالوجهان جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة والوجهان العطف والنصب على كونه مفعولا معه **نحو جئت انا وزيد** بالرفع و زيدا بالنصب على المفعولية **والا** اى وان لم يجز العطف **فانقيل** قوله والا مستثنى عن قوله وجاز الذى بمعنى لم يجب فهو مستثنى عن الوجوب فيكون التقدير وان وجب العطف تعين النصب وتعين النصب على كونه مفعولا معه عند امتناع العطف لا عند وجوب العطف وايضا المثال لايطابق الممثل لان الممثل لوجوب العطف والمثال لامتناع العطف **قلنا** والامستثنى عن جاز الذى بمعنى لم يجب ولم يمتنع فيكون التقدير فى المستثنى **والا** وان لم يجز العطف فالمستثنى من ظاهر لفظ جاز لا من المفهوم الذى بمعنى لم يجب اذ هو متناول للصورتين جئت وزيدا جئت انا وزيد العدم وجوب

العطف فيهما والحال ان تعين النصب عند امتناع العطف لا عند عدم وجوب العطف لتساوى الامرين فى الصورة الثانية فيكون المستثنى عن قوله ولم يمتنع ايضا فصار المعنى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب** نحو **جئت و زيدا** لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير الفصل بالمنفصل او غيره جائز فتعين النصب فيه لعدم جواز وجه سواه **وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف** نحو **ما لزيد و عمرو** والفعل المعنوى ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام بل يفهم من سياق الكلام وهو ههنا يصنع لان لام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع و تعين العطف لان ما بعد الواو لو كان منصوبا يلزم عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى وهو غير جائز بلا حاجة لجواز وجه آخر وهو العطف **فان قيل** فى كلام المص تناقض لان المفهوم من قوله وجاز العطف المساوات العطف وعدم العطف لان الجواز عبارة عن تساوى الطرفين والمفهوم من قوله تعين العطف وجوب العطف وعدم جوازا لنصب **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجواز محمولا على الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين بل الجواز ههنا محمول على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيسلب الضرورة عن جانب العدم فعدم العطف ليس بضرورى سواء كان وجود العطف ضروريا اولا فلذا قال الشارح لم يمتنع **فان قلت** ان كان قوله معنى خبر كان فلا يصح حمله على الفعل لانه مصدر وهو لا يحمل الا على افراده والفعل ليس من افراد المصدر **قلنا** معنى صفة لموصوف محذوف اى امرا معنويا بحذف ياء النسبة فيكون الفعل من افراد الامر المعنوى **والا** اى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب** **فان قلت** والا ههنا بمعنى لم يجب وعدم وجوب العطف لا يستلزم تعين النصب كما فى جئت انا وزيد وانما كان لم يجز العطف بمعنى لم يجب لانه مقابل لجاز المذكور الذى بمعنى وجب فيكون وان لم يجز العطف بمعنى لم يجب العطف فيرد الاعتراض المذكور **قلت** وان لم يجز العطف مقيد بقيد بل امتنع وفى جئت انا وزيد لم يمتنع العطف ولذا لم يتعين النصب

نحو **مالك وزيدا او ما شانك وعمرا** والعطف ههنا ممتنع لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يبق وجه سوى النصب **فان قلت** ينبغي ان يعطف في المثال الثاني عمرا على الشان والعطف على الظاهر جائز فلم يتعين النصب **قلنا** وان عطف على الشان فيكون التقدير وما عمرو فيلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو والمقصود السوال عن شانهما لان **المعنى ما تصنع** او مايماثله فان معنى المثالين الاخرين ما تصنع وزيدا و معنى المثال الاول ما يصنع زيد و عمرو **فان قلت** لان المعنى جار و مجرور يقتضى المتعلق و دليل يقتضى المدعى و هما غير موجودين **قلنا** انهما مقدران فالتقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان الخ فالفعل المعنوى مالا يكون مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من فحوى الكلام وههنا كذلك لان اللام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع فالمشعر على المعنى الفعلي في المثالين الاولين اما الاستفهامية وحرف الجر الطالبان للفعل و في المثالين الاخيرين شيئان مالا استفهامية والشان الذى بمعنى المصدري اى بمعنى الفعل والصنعة لان شانك بمعنى فعلك و صنعتك **لما فرغ** المص عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان الملحقات بالمفاعيل فقال **الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به** من حيث هو فاعل او مفعول به فكلمة ما عبارة عن اللفظ شامل لكل الالفاظ بقيد يبين هيئة خرج ما يبين الذات كالتميز و بقيد اضافتها الى الفاعل او المفعول به خرج صفة المبتدأ نحو زيدن العالم اخوك وبقيد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول به فان صفة الفاعل او المفعول به تدل على هيئتهما سواء وقعا فاعلا او مفعولا اولا لان الصفة قيد الذات والحال قيد الذات وعاملها فالحال مبين الهيئة التى حصلت للفاعل وقت الصدور وللمفعول وقت الوقوع **فان قلت** ينبغي ان لا يصلح حالية لسمين او عالم في قولك جائني زيد سمينا او عالما و رئيت زيدا سمينا او عالما لان العلم والسمانة حاصل لهما قبل كونهما فاعلا وبعد كونهما فاعلا و مفعولا و لا يتقيدان بوقت

المجئ والروية كما يقيد الركوب بوقت المجئ فى جائنى زيد راكبا **قلنا** الحال قيد الذات اى ذى الحال والعامل ففى وقت ثبوت الحال الذى الحال معنى الفاعلية والمفعولية ملحوظا سواء كان زمان الحال والعامل متحدا كالمجئ والركوب اوزمان العامل جزء من زمان الحال كما فى المثالين المذكورين **فان قيل** التعريف للايضاح وكلمة او للترديد والتشكيك فبينهما تناف **قلنا** كلمة او للتنويع وما قال الشارح ان هذا الترديد على سبيل منع الخلو اى الترديد على قسمين ترديد فى الحد وترديد فى المحدود ولمنافى للتعريف الترديد فى الحد لا فى المحدود ثم اعلم ان الحال على قسمين مفرد وجملة والمفرد على سبعة اقسام محققة ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومؤطات ومؤكدة ومنتقلة **فان قلت** التعريف غير جامع لخروج ضرب زيد عمرا راكبين لان كلمة او لاحد الامرين والحال فيه للامرين **قلنا** كلمة او ههنا لمنع الخلو لا الجمع **لفظا او معنى** اے سواء كان الفاعل او المفعول لفظيا او معنويا والفاعل اللفظى ما يكون عامله لفظيا بان يكون جزء من الكلام وملفوظا حقيقة مثل جائنى زيد راكبا اوحكما كالمقدر مثل زيد فى الدار قائما والفاعل المعنوى ما يكون عامله معنويا والعامل المعنوى ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام ومنطوقه بل يفهم من فحوے الكلام يعتبر لصحة الحالية نحو هذا زيد قائما فان اشير وانبه المفهومين من لفظ هذا انبه من الهاء واشير من ذا ليصير زيد مفعولا لهما ويصير قائما حال منه لا ملفوظين ولا منطوقين ولا جزئين من الكلام وان لم يعتبر افزيد خبر لا يصح الحال منه **فان قلت** تعريف الحال غيرجامع لافراده لخروج الحال غير جامع لافراده لخروج الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا وعن المفعول معه نحو جئت انا و زيدا راكبا وعن المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او مفعولا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فيكون المضاف اليه ايضا مفعولا بعلاقة صحة القيام او يكون المضاف اليه الكل والمضاف جزء فاعل او مفعول فالمضاف اليه ايضا يكون فاعلا او مفعولا

بعلاقة الجزئية والكلية وكلها ليست فاعلا ولا مفعولا به فآجاب الشارح الهندی هذا الاعتراض انما یرد لوکان یبیّن بصیغة المعلوم وهَیئة بالنصب وبه من متعلقات المفعول لِمَ لا یجوز ان یکون یبین علی صیغة المجهول من التفعیل او علی صیغة المعلوم من التَّفَعَّلَ وهیئة بالرفع علی انه مفعول مالم یسمی فاعله او فاعل للثانی والجار والجرور متعلق بتبین لا بالمفعول فیکون المفعول اعم من ان یکون مفعولا مطلقا او مفعولا معه فیدخل الحال عنهما لکن هذا الجواب ضعیف بوجوه الاول ان المفعول لما کان اعم ولم یکن الجار والمجرور من متعلقات المفعول فدخل فیه الحال عن المفعول فیه والمفعول له ولم تجئ الحال منهما والثانی انه یلزم تعلق الجار والمجرور بالبعید والثالث ارجاع الضمیر فی متعلق الصلة لا فی نفس الصلة والرابع انه علی هذا الجواب وان دخل الحال عن المفعول المطلق والمفعول معه لکن لا یدخل عن المضاف الیه فالاولی فی الجواب عن الاعتراضات الواردة ان المفعول والفاعل اعم من ان یکونا حقیقة او حکما فیدخل فی التعریف الحال عن الکل اما الحال عن المفعول المطلق فان ضربت الضرب بمعنی احدثت الضرب شدیدا فیکون داخلا فی المفعول الحکمی بالتاویل وآما الحال عن المضاف الیه بعلاقة صحة القیام کما فی بل نتبع ملة ابراهیم حنیفا فان حنیفا حال عن ابراهیم وهو المضاف الیه لکنه مفعول به لان مضافه مفعول نتبع ویصح اقامة مقام المضاف کما یقال بل نتبع ابراهیم فیکون مفعولا حکما وآما الحال عن المضاف الیه بعلاقة الکلیة والجزیة وان لم یکن بینهما علاقة صحة القیام کما فی قوله تعالی ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحین فان مصبحین حال من المضاف الیه وهو هؤلاء لکنه مفعول مالم یسمی فاعله حکما لانه مضاف الیه للدابر والدابر اسم ان لکنه مفعول مالم یسمی فاعله حکما لانه مرجع ضمیر مقطوع ودابر الشئ جزء الشئ فلما کان الدابر المضاف الی هؤلاء وجزئه مفعول مالم یسمی فاعله فیکون الکل هو هؤلاء ایضا مفعول مالم یسمی فاعله بعلاقة الکلیة

والجزئية فيصح الحال عن هؤلاء **فان قيل** لابد ان يكون عامل الحال وذي الحال متحدا والاتحاد ههنا مفقود لان عامل هؤلاء الدابر المضاف و عامل مصبحين مقطوع لان عاملها الفعل اوشبهه او معناه والدابر اسم جامد ليس بواحد منها **قلنا** ان مقطوعا عامل فى الضمير حقيقة و فى الدابر حكما باعتبار المرجعية لذلك الضمير وفى هؤلاء حكما لانه كلٌ للدابر فعامل الجزء عامل فى الكل فاتحد بهذا الاعتبار عامل الحال وصاحب الحال **فان قيل** لما كان كون الاسم مرجعا لضمير الفاعل والمفعول كافيا لصحة الحالية واتحاد العامل ينبغى ان يصح الحال عن المبتداء فى زيد ضربته قائما فى كون قائما حال عن زيد لانه مفعول باعتبار انه مرجع للمفعول و معمول لعامل الراجع حكما وليس كذلك بل قائما حال عن ضمير المفعول لا عن زيد **قلنا** جاز اتحاد العامل اعتبارا وكون العامل اعتبارا فى الاية الكريمة للضرورة لعدم صحة الحال عن ضمير مقطوع لعدم المطابقة ولا ضرورة فى جعل قائما حالا من المبتدأ لوجود المفعول به صريحا فلا حاجة الى جعل المبتدأ مفعولا معنويا باعتبار انه مرجع للضمير المفعول **مثل ضربت زيدا قائما** مثال للفاعل والمفعول الملفوظين حقيقة لان فعلهما لفظى يقتضى فاعلية التاء و مفعولية زيد من غير اعتبار معنى خارج عن الكلام كما فى المعنوى **و زيد فى الدار قائما** مثال الفاعل اللفظى الملفوظ حكما و هو الضمير المستكن فى الظرف لان الضمير المستكن ملفوظ حكما و عامله ايضا ملفوظ حكما لان المتعلق المقدر من قبيل الملفوظ الحكمى **وهذا زيد قائما** مثال للمفعول المعنوى وهو زيد لان عامله معنوى المستفاد من هذا يستفاد من هاء هذا انبه زيدا و من ذا يشير زيدا **فان قيل** لا فرق بين هذا و فى الدار فى ان كل واحد منهما ليس بعامل فى نفسه بل باعتبار امر خارج و هو اشير و انبه فى هذا وثبت فى الدار فما الوجه ان هذا عامل معنوى و فى الدار لفظى **قلنا** لم يقصد من هذا اشير وانبه حتى يكونا من اجزاء الكلام الفعلية بل الكلام جملة اسمية و فى الدار غير تام اذ هو محتاج الى المتعلق فالمتعلق من اجزاء الكلام فالاول ملحوظ معتبر للضرورة و هى صحة الحالية لا الجزئية الكلام فيكون

امرا خارجا عن الكلام و الثانى من اجزاء الكلام فيكون داخلا لا خارجا و اعلم ان فى تعريف العامل المعنوى اختلافا بين المص والشارح فعامل المعنوى عند المص مالا يكون له حصة فى اللفظ مقدرا كان او مستفادا من الغير و عند الشارح العامل المعنوى ما لا يكون مصرحا و لامقدرا فى نظم الكلام فالمقدر عامل معنوى عند المص لعدم حصته فى اللفظ و لفظى عند الشارح اذ المقدر عنده لفظى فالمثال الاول لفظى اتفاقا والثالث معنوى اتفاقا والثانى محل الاختلاف لفظى عند الشارح معنوى عند المص **وعاملها** اے عامل الحال **اما الفعل** الملفوظ نحو ضربت زيدا قائما او المقدر نحو زيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** **فان قيل** شبه الفعل مايعمل عمل الفعل فهو متناول لمعنى الفعل لانه ايضا يعمل فذكر معناه بعده مستدرك **قلنا** شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه اے حروف الفعل موجود فيه وحروف الفعل فى العامل المعنوى غير موجود لان حروف اشير غير موجود فى هذا **فان قيل** فعلى هذا خرج عن تعريف شبه الفعل الظرف واسم الفعل لانهما يعملان كله و حروف الفعل غير موجود فيهما **قلنا** حروف الفعل فى الظرف موجود باعتبار المتعلق والنيابة كما قال الشارح اذا كان مقدرا بالفعل واما اسماء الافعال القياسى فحروف الفعل موجود فيها كنزال و تراك واما السماعى فمحمول عليها فشبه الفعل اما اسم الفاعل نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من فحوى الكلام بغير التصريح والتقدير به نحو هذا زيد قائما و كالنداء نحو يا زيد قائما والتمنى ليتك عندنا مقيما انكان حالا عن اسم ليت والترجى نحو لعله فى الدار قائما انكان الحال عن تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذى الحال وهو يحصل بالنكرة والتعريف زائد بالغرض **فان قيل** الغرض من الخبر حكم على المبتدأ وهو يحصل بالخبر النكرة فينبغى ان لايجوز تعريفه **قلنا** الخبر ركن اصلى فى الكلام فلا باس بان يكون زائد الحروف واما الحال ففضلة فينبغى ان لايوجد راسا فى الكلام وان وجد فيجب ان يكون قليل

الحروف بان لا يدخل عليه اللام **وصاحبها معرفة غالبا** فان قيل كلام المص مشتمل على التناقض لان قوله وصاحبها معطوف على ضمير تكون وقوله معرفة معطوف على قوله نكرة فتكون مع اسمها و خبرها جملة خبر مبتدأ وهو قوله و شرطها فشرطها يقتضى كون صاحب الحال معرفة دائما لان المشروط لا يوجد بدون الشرط و غالبا يقتضى كون صاحب الحال معرفة فى اكثر المواد لا فى جميع المواد فيلزم التناقض فاجاب الشارح الهندى ان قوله و صاحبها مرفوع على الابتدائية و معرفة مرفوع على الخبرية وتلك الاسمية معطوفة على اسمية قبلها اعنى و شرطها ان تكون نكرة فالمعطوفة لا تكون داخلة تحت الشرط لان الداخل فى المعطوف قيد يكون قبل المعطوف عليه لا نفس المعطوف عليه لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه صرف العبارة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ فيه عطف على البعيد والعطف على القريب اولى من البعيد و ضمير تكون قريب من الشرط فالاولى فى الجواب و صاحبها مرفوع على انه معطوف على اسم تكون و معرفة منصوب معطوف على خبر تكون فيكون داخلا تحت الشرط ولا يلزم التناقض لان قوله غالبا مفعول فيه وقيد غالبا للاشتراط المفهوم من قوله و شرطها لا لقوله و صاحبها معرفة يعنى لا يراد اعرفية صاحب الحال فى جميع المواد حتى يلزم التناقض بل يراد اشتراط صاحب الحال معرفة فى غالب المواد فيكون معنى العبارة ايراد الحال مشروط فى غالب المواد بكون صاحب الحال معرفة لا فى جميع المواد فالحاصل ان مواد وقوع الحال على قسمين غالب وغير غالب فالغالب مشروط بكون صاحب الحال معرفة وغير غالب لا يكون مشروطا بكون صاحب الحال معرفة بل يكون نكرة مخصصة كما فى المواضع الخمسة الاول ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائنى رجل عن بنى تميم فارسا او نكرة مغنية عن التعريف كغناء المعرفة لاستغراقها جميع افرادها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حال من كل امر لا من ضمير حكيم لانه حينئذ يكون صاحب الحال معرفة لا نكرة مخصصة او كان ذو الحال نكرة واقعة فى خيز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا اوكان ذو الحال نكرة واقعة بعد الا ناقضة للنفي نحو ما جائني رجل راكبا **فان قيل** لا يطابق المثال مع الممثل لان ذى الحال ههنا وقع قبل الا لا بعد الا **قلت** ان كلمة بعد سهو من قلم الناسخ والنسخة الصحيحة قبل الا او **نقول** انه واقع بعد الا لان التقدير هكذا ما جائني رجل بحال من الاحوال الا رجل راكبا اوكان ذو الحال نكرة مقدما عليه الحال نحو جائني راكبا رجل وانما شرط كون صاحب الحال معرفة او نكرة مخصصة لكونه محكوما عليه للحال فى المعنى و المحكوم عليه لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة **فان قلت** قد انتقض قاعدة تنكير الحال بقول الشاعر ؎ وارسلها العراك فان العراك حال من الضمير المنصوب مع انه معرفة باللام ومررت به وحده فان وحده حال من الضمير المجرور مع انه معرفة بالاضافة و فعلته جهدك فان جهدك حال من الضمير المخاطب مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المص بقوله **وارسلها العراك** ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال **فان قيل** نسبة ارسل الى ضمير الحمار الوحشى غير صحيح لان الارسال فعل ذوى العقول **قلنا** المراد بالارسال البعث فيكون المعنى بعثها العراك **فان قلت** البعث هو الحيوة بعد الممات فهو خاصة الله تعالى فلا يصح نسبة الى الحمار الوحشى **قلنا** المراد بالبعث التخلية اى خلى حمار الوحشى سبيل الاتن الى جانب الماء العراك اى حال كونها مجتمعة ولم يشفق من الاشفاق بمعنى الخوف لا بمعنى الشفقة على نغص الدخال اى على عدم اتمام شرب بعض بسبب دخول بعضها فى بعض فالنغص عبارة عن عدم اتمام شرب بعض البعير بسبب دخول بعض البعير فى بعض فالاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب **فان قلت** الدخال يستعمل فى الابل فلا يصح استعماله فى الاتن **قلنا** المراد ههنا مطلق مداخلة بعض شئ فى بعض من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق او العبارة بحذف المضاف اى على نغص مثل نغص الدخال فيكون من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير **و مررت به وحده و نحو مثل فعلته جهدك متاول** بالنكرة باعتبار الوجهين الاول ان العراك ووحده وجهدك مفعول مطلق لافعال محذوفة والجملة وقعت

حالا والمصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والثانى ان تلك المصادر وانكانت صورها معرفة لكنها موضوعة موضع النكرات كما ان المضاف بالاضافة اللفظية معرفة صورة ونكرة معنى فهى فى قوة اسم الفاعل النكرة اى معتركة ومنفردا او مجتهدا **فانكان صاحب الحال نكرة** محضة ولم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة نحو جائنى رجل وزيد راكبين **وجب تقديمها** لتخصيص النكرة بتقديم الحال لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر والمبتدأ اذا كان نكرة فيجب تقديم الخبر عليه للتخصيص فكذا الحال تقدم على ذا الحال النكرة لتخصيصه وايضا قدم الحال عليه لئلا تلتبس الحال بالصفة فى حالة نصب ذى الحال نحو رئيت رجلا راكبا ثم قدم فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب نحو جائنى راكبا رجل **فانقلت** قد انتقضت بالحال فى المواضع الخمسة المذكورة فان ذا الحال فيها نكرة ولم تقدم الحال عليه **قلنا** المراد نكرة محضة وفى المواضع الخمسة المذكورة مخصصة والنكرة المحضة ما لم تكن فيها شائبة تخصيص **فانقلت** ان ذا الحال اذا كانت نكرة ثم قدم الحال عليه فلا يبقى نكرة محضة فلا يصح اطلاق النكرة المحضة عليه لان التقديم من وجوه التخصيصات فينبغى ان لا يكون تقديم الحال واجبا عليه **قلنا** المراد بالتخصيص المنفى ما سوى التقديم بقرينة قوله وجب تقديمها لان التخصيص اذا كان حاصلا بالتقديم فكيف يجب تقديم الحال **فانقلت** ينقض بقولنا جائنى رجل وزيد راكبين لم يقدم الحال مع تنكير ذى الحال **قلنا** وجوب التقديم فى الحال التى لم تكن مشتركة بين المعرفة والنكرة فى مادة النقض مشتركة لان الغرض الاصلى فى التقديم دفع التباس الحال بالصفة وفى صورة الاشتراك لا يلزم الالتباس لان راكبين لا يصلح صفة لاحدهما ولا لهما **ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اذ لضعفه لا يعمل فى معمول مقدم والعامل المعنوى ما لا يكون له حصة فى اللفظ وهو على قسمين اما مقدر او مستفاد من فحوى الكلام هذا عند المص والعامل المعنوى عند الشارح ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا

فى نظم الكلام فعنده اللفظى على قسمين لفظى مصرح و مقدر **فان قلت** ينقض هذا بقولك زيد قائما كعمرو قاعدا اذ عامل قائما التشبيه المستفاد من الكاف و قدم قائما عليه **قلت** هذه القاعدة منحصرة بما سوى مواضع الضرورة الى التقديم و ههنا ضرورة للتقديم اذ كلما وقع حالان مختلفان من ذى الحالين مختلفين باعتبارين مختلفين وجب ان يلى كل من الحالين الى ذى الحال اذ فى التاخير كما يقال زيد كعمرو قائما قاعدا يلزم الاشتباه والالتباس فلا يعلم ان اى الحالين من اىّ ذى الحال **بخلاف الظرف** **فان قلت** ان المخالف عنه للظرف اما العامل المعنوى او ضمير تتقدم الراجع الى الحال فان كان الاول فالظرف لا يخلو اما داخل فى العامل اللفظى كما هو مذهب الشارح او داخل فى العامل المعنوى كما هو مذهب المصنف فان كان داخلا فى العامل اللفظى فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف الذى هو عامل لفظى مخالف عن العامل المعنوى حيث تتقدم الحال على الظرف فيرد ان تخصيص الظرف بالذكر باطل لان الحال كما تتقدم على العامل اللفظى الظرفى كذالك تتقدم على العامل اللفظى غير الظرف و ان كان داخلا فى العامل المعنوى فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل بخلاف الظرف الذى هو عامل معنوى مخالف عن العامل المعنوى حيث تتقدم الحال على الظرف الذى هو عامل معنوى فيلزم التناقض و ان كان الثانى فالظرف ايض لا يخلو اما عامل لفظى او معنوى فان كان لفظيا فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف الذى هو عامل لفظى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى لا فى تقديم الظرف على العامل المعنوى و ان كان معنويا فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى بخلاف الظرف الظرف الذى هو عامل معنوى مخالف عن الحال فان الظرف الذى هو عامل معنوى يتقدم على العامل المعنوى فيلزم تقديم الشئ على نفسه وهو باطل **قلنا** المخالف عنه للظرف العامل المعنوى و الظرف داخل فى العامل اللفظى **و ان قلت** تخصيص الظرف بالذكر باطل لان الحال تتقدم على كل عامل لفظى ظرفيا كان او غيره **قلت** تخصيص الظرف

بالذكر لبيان الاختلاف فى الظرف فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى اتفاقا وتتقدم على العامل اللفظى غير الظرفى اتفاقا وفى تقديم الحال على العامل اللفظى الظرفى اختلاف فعند سيبويه غير جائز مطلقا تقدّم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وغير مقدم نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد للاضمار قبل الذكر فى الفضلة فى الصورتين واعمال شبه الفعل بغير اعتماد فى الصورة الثانية وجائز عند الاخفش فى الصورتين لان الاعتماد ليس بشرط عنده ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وان كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فلا يجوز ان يكون المخالف عنه للظرف العامل المعنوى لمكان التناقض اَوْ **نقول** ان المخالف عنه للظرف ضمير تتقدم الراجع الى الحال والظرف داخل فى العامل اللفظى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل لفظى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى و**انقلت** على هذا المعنى يلزم الخروج عن البحث **قلت** لما قال المص ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى وكان فى الحال معنى الظرفية فتوهم المتوهم ان الظرف ايضاً لا يتقدم على العامل المعنوى فدفع ذلك الوهم بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم لتوسع النحات فى الظروف او داخل فى العامل المعنوى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل معنوى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى و**انقلت** يلزم تقديم الشئ على نفسه **قلت** العامل المعنوى على قسمين ظرف وغير ظرف وتقدم احد القسمين على الآخر لا يسمے بتقدم الشئ على نفسه كتقدم المعرب على المبنى لا يسمى تقديم الشئ على نفسه والله اعلم بالصواب ولا تتقدم الحال على ذو الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فانقلت المضاف اليه لا يقع ذا الحال نحو غلام زيد فلا يتصور تقديم الحال فكيف يصح نفى التقديم عن الحال اذ نفى الشئ يقتضى تصور وجود ذلك الشئ **قلت** المضاف اليه يقع ذا حال اذا كانت الاضافة لفظية او معنوية فيما يصح اقامة المضاف اليه مقام المضاف فان كان مجرورا بحرف الجر بالاضافة لم تتقدم الحال على ذى الحال المجرور نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد لان الحال تابع لذى الحال و

فرعه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم فرعه وتابعه بطريق الاولى وَ ان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين فالاولون يمنعون التقديم للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولذا قال **على الاصح** و الكوفيون يجوزون التقديم بدليل عقلى ونقلى امَا النقلى فلان حروف الجر مُعِدَّة للفعل اللازم كما يعد بهمزة الافعال و تضعيف التفعيل و هما من اجزاء الفعل فكذا من اجزاء الفعل فمجرورها فى الحقيقة منصوب لتعديتها الفعل اليه فذهبت راكبة بهندًا فى قوة اذهبت راكبة هندًا والجواب عن طرف البصريين عن هذا الدليل العقلى ان الدليل غير مطابق للمدعى لعمومه مطلق الحرف الجر سواء كان باء او غيرها والدليل خاص بالباء اذ تعدية حرف الجر كهمزة الافعال والتضعيف مختص بالباء لا يوجد فى غيرها وليس فى الباء فى كل موضع بل اذا وقع بعد باب ذهب يذهب و فى احسن بزيد عند الاخفش وايضا ينبغى لهم ان يجوزون تقديم الحال على المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه مرفوع او منصوب فى الحقيقة فلم حكموا بالامتناع فى الاضافة مطلقا وبالجواز فى حروف الجر و اما الدليل النقلى فقوله تعالىٰ وما ارسلنٰك الا كافة للناس فكافة حال عن الناس المجرور باللام وقدم والجواب عن طرف البصريين ان كافة حال عن الكاف **و ان قلت** لا يجئ المطابقة بين الحال وذى الحال فى التذكير والتانيث **قلت** التاء فى كافة للمبالغة لا للتانيث **او نقول** ان كافة منصوب على انه صفة مفعول مطلق محذوف اى رسالة كافة او مصدر بنفسه لفعل محذوف تقديره الا ان تكون كافة **فان قلت** لما صح هذه الاجوبة فلم قال الكوفيون بالحال عن الناس والتقدير خلاف الاصل ولم قال المص الاصح لانه مقابل الصحيح ولم يبق مذهبهم صحيحا على هذه الاجوبة **قلنا** ان هذه الاجوبة كلها تكلف و تعسف اما التكلف فى الجواب الاول فلان تاء المبالغة غير معلوم الوقوع فى غير فَعَّال وفَعُولٍ ومفعال والاستدلال بكافية و شافية غير سديد لان التاء فيهما ليست للمبالغة بل للتانيث باعتبار الموصوف اى رسالة كافية وشافية والتكلف فى الجواب الثانى احتياج الى التقدير والتقدير خلاف الاصل ففى الاول

احتياج الى تقدير الموصوف وفى الثانى الى العامل وايضً كون المصدر على هذا الوزن نادرا كالعاقبة والعافية والكاذبة فمع هذه التكلفات فى عدم كونه الكافة حالا من الناس احتمل كونه حالا من الناس فكان صحيحا غير اصح **وكل ما دل** اى لفظ دل **على هيئة** اى صفة جامدا كان الدال نحو هدى للمتقين اذا كان هدى حالا من ضمير فيه او مشتقا نحو راكبا فى جائنى زيد راكبا **صح ان يقع حالا** بغير تاويل الجامد بالمشتق والغرض من هذا المسئلة رد على جمهور النحات حيث شرطوا الاشتقاق فى الحال وان كان الحال جامدا يؤل بالمشتق ومنشأ اشتراطهم المشتق فى الحال كثرة وقوع الحال مشتقا ووجه الرد ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول فاذا حصل ذلك البيان بالجامد فلا حاجة الى التاويل بالمشتق **مثل** بسرا و رطبا فى قولهم **هذا بسرا اطيب منه رطبا** فبسرا ورطبا جامدات وقعا حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى تاويلهما بالمبسر والمرطب والجمهور يُأوِّلُونَهَا بهما **فان قلت** كيف يأول لون البسر والرطب المجردان باسم الفاعل المزيد وايضً البسر والرطب والطيبة صفات للتمرة والمبسر والمرطب صفتان للنخل فكيف يصح تاويل صفة التمرة على صفة النخل نعم يصح هذا التاويل لو كان هذا اشارة للنخل و يابى عنه البسر والرطب والطيبه لانها صفات لما على النخل لا للنخل **قلنا** لما كان اسم الفاعل من المجرد اى الباسر والراطب غير مسموع ومن المزيد مسموع كما فى قولهم البسر النخل فهو مبسر فوضعو المسموع موضع المصنوع والجواب عن الثانى ان المبسر والمرطب صفتان للنخل اذا كانت همزة الافعال للتعدية بل هى للصيرورة وهى ما تضمن بها ماضى الافعال لمعنى صار ووضع المتضمن موضع المتضمنُ يكون مجردة من متعلقات المتضمَّن فيكون التقدير البسر النخل اى صار ما على النخل بسرا فالمجرد والمزيد كلاهما صفتان للتمرة واسناد المزيد الى النخل مجازا من قبيل اسناد صفة الحال الى المحل ثم العامل فى رطباً اطيب باتفاق النحات وبسرا خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة العامل فى بسرا اسم

الاشارة لان اسم التفضيل بضعف عمله لا يعمل فى ما قبله و مذهب المحققين ان عامله اسم التفضيل و تقدمه بناء على قاعدة تجوّز التقدم وهى اذا وقعت الحالان المختلفان من ذى الحالين المختلفين وجب ايلاء كل من الحالين الى ذى الحال اذ فى التاخر يلزم الاشتباه والالتباس فبسرا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل فيلى الحال اليه **فان قيل** قد اعتبرت حيثية المفضل فى المشار اليه بهذا بعد اضمار طيب فينبغى ان يلى الحال الى ضمير اطيب ويقال هذا طيب بسرا منه رطبا و اما ايلاء الحال الى هذا فهو امر مشترك بين المفضل والمفضل عليه **قلنا** لما كان الضمير فى اطيب بالنسبة الى الظاهر وهو المرجع كالعدم فاقيموا الظاهر مقام المضمر فى حق ايلاء الحال اليه و رطبا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل عليه فيلى الحال الى ضمير منه ومذهب العامة غير صحيح بالاعتبارين اما اعتبار الاول فلان الحال قيد لعاملها و الاشارة غير مقيد بوقت البسرية لامكان الاشارة الى التمر اليابس او البسر او الرطب فلا يتحد زمان الاشارة والبسرية و اما الاعتبار الثانى لانه يصح ان يقع موضع هذا اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا فحينئذ اطيب عامل فكذا فيما نحن فيه والله اعلم بالصواب والبسر ما فيه حلاوة و بقى فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة مع الليونة والرطبية والتمر ما فيه حلاوة صرفة مع اليبوسة **وقد تكون الحال جملة** اذ المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول و ذلك كما يحصل بالمفردات يحصل يحصل بالجمل ولكن لا مطلقا بل حال كونها **خبرية** لان الحال يثبت لذى الحال و حكم بذى الحال والجملة الانشائية لا يصح كونها محكوما بها الشئ قوله **فالاسمية** **فان قلت** الفاء على الانحاء اى الانواع ۱۲ فما هى من الانواع **قلت** هى تفصيلية او جزائية والاجمال والشرط مقدران فالتقدير ولما كانت الجملة مستقلة بنفسها غير رابطة لغيرها والحال مربوطة لذى الحال فاذا وقعت الجملة حالا لا بد من رابط يربطها بذى الحال والرابط هو الواو والضمير والجملة لا تخلوا اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا

مثبتا او منفيا فيكون خمس جمل فالفاء فی قوله **فالاسمية** تفصيلية او جزائية ای الاسمية الواقعة حالا متلبسة **بالواو والضمير معًا** ركنا كان الضمير او غير ركن نحو جئت وانا راكب وجئت وغلامی راكب اذ الاسمية مؤكدة فی الاستقلال فلابد ان يكون الرابط فی غاية القوة وهو الواو والضمير معا اما نفس الاستقلال الاسمية لاشتمالها على المسند والمسند اليه واما تاكيد استقلالها لان جزء اولها غير مقتضی للربط لانه خال عن الحدث المسند **او متلبسة بالواو** وحدها بلا ضعف لان الواو تقع فی اول الكلام وجوبا فتدل على الربط من اول الامر فجاز الاكتفاء بها نحو قوله عليه السّلام كنت نبيا وآدم عليه السّلام بين الماء والطين والاسمية حال من المستكن فی نبيا **فان قلت** يعلم من الحديث ان وجود نبينا صلى الله عليه وسلم مقدم على وجود آدم عليه السّلام وليس كذلك **قلت** معناه كنت نبيا فی عالم الارواح لا فی عالم الاجساد وفيه ان النبی هو انسان مبعوث الى المكلفين بتبليغ الاحكام فاطلاق الانسان على الروح غير جائز وايضا عالم الارواح ليس بعالم التكليف بالاحكام **قلنا** هذا التعريف للنبیّ فی عالم الاجساد واما تعريف مطلق النبیّ سواء كان فی عالم الاجساد او الارواح فهو مُبَلِّغٌ بالاحكام مبعوث بها ولاشك ان روحه المطهر مُبَلِّغٌ بحقيقة الاحدية الى الارواح ويجاب عن الثانی ان الارواح لا تخلوا عن التكليف لكن تكليفها ليس كتكليف عالم الاجساد فی تفصيل الاحكام الا ترى الى سجود آدم عليه السّلام والى قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى فمعنى الحديث نبوتی حاصل قبل وجوده بالجسم لا فی نبی فی الارواح وآدم عليه السّلام وكل نبی نبی فی عالم الاجساد لا فی الارواح **فان قلت** لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا من ضمير حق فی قوله هو الحق لا شك فيه ولا تجوز فيها **قلنا** الربط بالواو وجائزة فی الاحوال المنتقلة لا فی المؤكدة اذ الفصل بين المؤكد والمؤكد غير جائز بالواو والحال فی مادة النقض مؤكدة **او متلبسة بالضمير** وحده **على ضعف** لان الضمير لا يدل على الربط من اول الامر لعدم وجوب وقوعه فی اول الكلام فلابد من الواو بالصحيح نحو كلمته فوه الى

فِيَّ اى مضمومة الى فى حال من الفاعل فالعائد ياء المتكلم او المفعول فالعائد ضمير الغائب المجرور **والمضارع المثبت** اے الجملة الفعلية التى وقعت حالا وفعلها يكون مضارعا مثبتنا متلبسة **بالضمير وحده** لانه مشابه بالاسم الفاعل الذى يستغنى عن الواو نحو جائنى زيد يسرع اے سارعا **وما** اى الجمل التى كانت **سواهما** اے سوى الاسمية او الفعلية المشتملة على المضارع المثبت وهى الفعلية المشتملة بالمضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى متلبسة **بالواو والضمير معا او باحدهما** بلا ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية وامثلتها جائنى زيد وما يتكلم غلامه وبلا واو نحو جائنى زيد ما يتكلم غلامه او بلا ضمير نحو جائنى زيد وما يتكلم عمرو جائنى زيد وقد خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج ثم فى احد هذه الصور بيان كما قال المص **ولا بد فى الماضى المثبت** وقع حالا **من** دخول لفظه **قد** لان قد وضعت لتقرب زمان الماضى الى زمان الحال حقيقةً اى اريد بالماضى الذى دخل به قد الماضى القريب الى الحال لا البعيد منه ولا المتوسط واذا وقع الماضى المثبت حالا لابد من دخول قد ليدل على قرب الماضى الذى وقع حالا الى زمان العامل تجوّزا وانما كان هذا المعنى مجازى بالاستعمال قد فى جزء المعنى الموضوع له وهو القرب وجود عن جزء الآخر وهو زمان الحال او كان معنى مجازيا لان قد موضوعة للقرب الخاص وهو قرب زمان الماضى الى زمان الحال واستعمل فى مطلق القرب وهو قرب زمان الماضى الذى وقع حالا الى عامل الحال ماضيا كان نحو جائنى زيد وقد ركب غلامه او مضارعا نحو يجئ زيد وقد ركب غلامه **فانقلت** زمان الحال متحد مع زمان العامل ومقارن بزمان العامل فاذا وقع الماضى حالا والعامل مضارعا لابد من ايراد قد ليريد من الماضى الماضى القريب الى المضارع الدال بالحال فيقارن الزمانين واذا كان العامل ماضيا فاتحد زمان الحال والعامل فلا حاجة الى ايراد قد **قلنا** المتبادرُ من الماضى الماضى البعيد من الزمان الحال او المتوسط لا لقريب الى الحال فلا يقارن الزمانان فاذا دخل به قد اريد به القريب الى الحال فيقارن الزمانان

١/ من الماضى الذى وقع حالا ماضية بالنسبة الى العامل الماضى ايضا [illegible]

و انما كان ماضيه بالنسبة الى العامل لانه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ مقيد بالقيد لا بد ان يكون ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل او شبهه ايضًا فمضية الماضى حالا مقدم على مضية الماضى عاملا فلا يقارن الزمانان و قيد بالماضي المثبت لانه لو كان منفيا فيستمر نفيه الى زمان العامل فيقارن بغير دخول قد **ظاهرة** نحو جائنى زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** نحو قوله تعالىٰ جاؤكم حصيرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم منصوبان على انهما حالان من قد او خبران لكان المحذوف والغرض من التعميم رد على مذهب سيبويه و المبرد فانهما لا يجوزان تقدير قد فسيبويه يأول الآية بقوما حصرت صدورهم فيكون الماضى صفة الحال المحذوف و عند المبرد الماضى وقعت جملة دعائية

و يجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر **راشدا مهديا** اے سر راشدا مهديا فحُذِف سر بقرينة حال المخاطب او مقَالية كراكبا فى جواب السوال كيف جئت فجاز فى جواب هذا السوال راكبا بحذف جئت و جاز جئت راكبا بذكر جئت ومن امثلة القرينة المقالية قوله تعالىٰ ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اے بلى نجمعها قادرين على ان نسوى بنانه وراشدا مهديا منصوبان بان يكونا حالين مترادفين من ضمير سر او حالين متداخلين بان يكون الاول حالاً من ضمير سر والثانى حالا من ضمير الاول او الثانى منصوب على انه صفة الاوّل **و يجب** حذف العامل فى بعض الاحوال الموكدة التى وجد فيها شرائط الحذف الثلاثة والحال المؤكدة مالم تنتقل من صاحبها غالبا كالعطوفية لا تنتقل عن الاب غالبا وايضا الحال المؤكدة وتكون قيدا للعامل كما فى قولك هو الحق لاشك فيه اذ بتقدير شك كما هو للكفار ايضًا حق والحال المنتقلة ضد المؤكدة فى التعرفين كراكبا فى جائنى زيد راكبا ينتقل غالبا عن ذى الحال ويكون قيدا للمجئ **مثل زيد ابوك عطوفا** فان عطوفا حال مؤكدة للمدلول الا التزامى لمضمون جملة اسمية وصاحب الحال و عاملها محذوف اى **احقه** وجوبا لقيام قرينة وسد المسد اما القرينة فان الخبر وهو ابوك اذا ثبت للمبتدأ يفهم منه ثبت يثبت وحق يحق فيدل

على معنى الثبوت والحقيقة واما سد المسد هو الحال المعمول قائم مقام العامل المحذوف بمعاونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانه المدلول الالترامى للجملة المتقدمة **فان قيل أَحِقُّ** لا يخلوا اما من المجرد بفتح الهمزة او من الافعال بضم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح اما الاول فيدل على الثبوت باليقين لانه مجرد خال عن زيادة الثبوت واما الثانى فيدل على الاثبات والاحقاق والمقصود ههنا التحقق لا الاحقاق لان الموضوع للمبالغة هو التفعل لا الافعال **قلنا** المراد هو الاول من باب حق يحق بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة بمعنى المزيد هو التفعل والمجرد يجئ بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصويتا فيكون مجازا بابيًّا مع اتحاد اللفظ اى المادة اوالمراد هو الثانى لكن الافعال بمعنى التفعل فذلك هو المجاز البابى مع اتحاد المادة واللفظ اوالمراد ان الاحقاق بمعنى اثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة لانه مزيد يدل على زيادة المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب فالحاصل ان للمجرد معنى واحدا وهو التحقق وهو الثبوت على اليقين وللمزيد معنيين وهما التحقق والاثبات وكلها معان مجازية **فان قلت** ضمير احقه اما الى زيد واما الى ابوته فعلى الاول لا يصح مفعولية لان الثبوت والتحقق لا يقعان على الذات بل يقعان على الصفات لان مفعولهما هو المقدور والمقدور الصفات دون الذات وعلى الثانى الضمير غير مطابق للمرجع وايض يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف لان عطوفا فعول بمعنى العاطف **قلنا** الضمير الى زيد ونسبة الثبوت اليه مجاز لانه المشتمل على الابوة وهذا التقدير مذهب سيبويه وعند صاحب المفتاح التقدير يُحْنِيْ عطوفا مِنَ الحَنِيْ بمعنى نرم شدن وهذا حق التقديرات ووجه الاحقية خلوه عن الاعتراض المذكور فى احق واخذ المصنف على مذهب سيبويه لان فى تقديره تقدير الفعل العام وتقدير الفعل العام اولى من تقدير الفعل الخاص ويحنى من الافعال الخاصة **وشرطها** امور اربعة فالعبارة بحذف المضافات اى شرط وجوب حذف عامل الحال لان الشرط للاحداث والمعانى والحال من قبيل الالفاظ ان تكون **مقررة** اى مؤكدة

واحترز بهذا القيد عن المنتقلة فان الحذف فيها وان كان جائزا كما فی قولك راكبا فی جواب السائل كيف جئت ای جئت راكبا لكنه لم يجب لفقد شرط التاكيد لمضمون جملة واحترز بهذا القيد عن الحال المؤكدة لبعض اجزاء الجملة كتاكيد العامل فی قوله تعالیٰ انا ارسلناك للناس رسولا فان رسولا حال مؤكدة لارسل فقط لا للجملة وهی ارسلنا لان كون الشخص رسولا يقتضی الارسال لا ارسال الله انكان الرسول محمولا علی المعنی اللغوی فلا يجب حذف العامل وانكان الرسول محمولا علی المعنی الاصطلاحی وهو النبی فايضا لا يجب حذفه لانه موكد لمضمون الفعلية لا الاسمية فيخرج بقيد **اسمية** احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف العامل لان ذلك الجزء فی الاولی مذكور فی المرتبة الاولی وهو الفعل فی الفعلية وهو عامل فلا حاجة الی تقدير العامل الاخر نحو قوله تعالیٰ شهد الله فقائما فيه حال موكد ولم يحذف عاملها والشرط الرابع ان يكون عقد الجملة من الاسمين لا يصلح احدهما للعاملية كما فی مثال المص واحترز به عن نحو قولك الله شاهد قائما بالقسط اعلم ان الحال علی سبعة اقسام محققه ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومتواطية ومنتقلة وموكدة فالاول ما يكون معنی الحالی ثابتا لذی الحال بدون فرض الفارض وبغير اعتبار المعتبر مثل جائنی زيد راكبا والثانی ما يكون معنی الحالی ثابتا لذی الحال بفرض الفارض واعتبار المعتبر كما فی قوله تعالیٰ فادخلوها خالدين والثالث ما يكون الاحوال متعددة وذو الحال واحد مثل سر راشد مهديا والرابع ما كان الحال الثانی حالا من ضمير فی الحال الاول كما فی المثال المذكور والخامس ما يكون الحال توطية لتوصيف ذی الحال كما فی قوله تعالیٰ انا انزلناه قرآنا عربيًا لعلكم تعقلون والسادس ما يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو جائنی زيد راكبا والسابع ما لا يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا **التميز** فی اللغة مصدر مبنی الفاعل ای مميز للابهام الجنسی السابق وفی اصطلاح النحاة **ما يرفع الابهام** ای الاسم الذی يرفع الابهام فلا يرد ان التعريف غير مانع لصدقه علی غير المحدود كما فی قولك قطع رزق فلان ای مات لان مات يرفع الابهام عن قوله قطع رزقه لانه مبهم بانه قطع بسبب الفقر او المرض او الموت مع انه ليس بتميز

لانه من الاسماء المنصوبة وهو الفعل فكلمة **ما** عبارة عن الاسم وهو الجنس قوله **يرفع الابهام** فصل خرج به البدل لانه يترك المبدل منه ويراد به معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له فصل آخر خرج به قرينة المشترك واوصاف المبهمات وعطف البيان لانها ترفع الابهام لكن ليس ذلك الابهام فى المعنى الموضوع له **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه قرينة المشترك نحو رأيت عينا جارية فجارية يرفع الابهام فى المعنى الموضوع له وهو ما وضع المبهم لمعان واجناس كثيرة بوضع واحد كلفظ رطل موضوع بوضع واحد لاجناس الموزونات ولفظ عشرون موضوع بوضع واحد لاجناس المعدودات وغير ذلك من المقادير ولفظ المشترك وضع بوضع واحد لمعنى واحد ثم وضع لمعنى آخر ففى كل وضع معنى واحد غير مبهم بل الابهام ثبت فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له لا نفس الموضوع له فالصفة ترفع ذلك الابهام الاستعمالى لا الوضعى **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه اوصاف المبهمات نحو هذا متناول لكل محسوس ويسمى وصفا لا تميزا **قلنا** فى اوصاف المبهمات وامثال الضمائر مذهبان مذهب المتقدمين فامثال الضمائر موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات وانما وضعت لمفهوم كلى لان الشرط فى الموضوع له ان يكون معلوما للواضع حين الوضع والمفهوم الكلى معلوم لانه امر واحد والجزئيات غير معلوم عند الوضع لان بعضها موجود عند الوضع وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب فلا يمكن وضعها بمقابلتها فبالضرورة وضعت للمفهوم وانما استعملت فى الجزئيات لان المفهوم الكلى لا وجود له الا فى ضمن الجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لذلك المفهوم الكلى ومستعمل فى الجزى بان يراد منه الجزى واما مذهب المتاخرين فامثال الضمائر موضوعة للجزئيات بلحاظ المفهوم الكلى وانما وضعت للجزئيات لان المراد منها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات واما لحاظ المفهوم الكلى لان الجزئيات غير منضبط غير متناه لا يمكن الوضع بمقابلتها بغير آلية المفهوم الكلى فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى

جزئی منه بلحاظ المفهوم الكلی ومذهب المتأخرين اولی من مذهب المتقدمين لان امثال الضمائر يكون عندهم من قبيل المجاز متروك الحقيقة دائما فالحاصل لا ابهام فی المعنی الموضوع له لامثال الضمائر لانها موضوع لمفهوم كلی وهو امر واحد عند المتقدمين او موضوعة لكل جزئی جزئی عند المتأخرين لا ابهام فيه ايض لكن الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه عند المتقدم و من تعدد الموضوع له عند المتأخر لا من نفس الموضوع له والتميز ما يرفع الابهام هو ما وضع لاجناس كثيرة بوضع واحد من نفس الموضوع له فقط **فان قلت** التعريف غير مانع لصدقه بعطف البيان مثل ابی حفص عمر فان عمر رفع الابهام من ابی حفص وليس بتميز بل هو عطف بيان **قلت** ان عمرو حفصا اسمان لمسمی واحد وموضوعان لشخص معين لا ابهام فيه بل عمر ازال خفاء عدم اشتهار ذلك المسمی بذلك الاسم ابی حفص فخرج عن تعريف التميز **عن ذات** لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن وصف الموصوف وذی الحال نحو رطل بغدادی فان فی رطل ابهامين من حيث الوصف كبرا وصغرا ومن حيث الذات والجنس باعتبار موزون الرطل فاذا اريد به رفع ابهام وصفه اُوْتِیَ بصفة او حال فيقال عندی رطل بغدادی او بغداديا واذا اريد به رفع ابهام ذاته وجنسه باعتبار الموزون اُوْتِیَ بتميز فيقال عندی رطل عسلا او زيتا **مذكورة او مقدرة** مجرورتان علی انهما صفتان لذات واشارة الی تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فی قوة طاب شئ منسوب الی زيد نفسا فنفسا يرفع عن ذلك الشئ المقدر وانما كان هذا التركيب فی قوة هذا التركيب لان نفسا تميز يقتضی الابهام السابق ولا ابهام سابقا لا فی المنسوب ولا فی المنسوب اليه فعلم من التميز ان طاب وان كان فی الظاهر منسوب الی زيد لكن فی المعنی منسوب الی شئ مقدر من متعلقات زيد و متعلقات زيد امور كثيرة وقع الابهام فيها فرفع ذلك الابهام بالتميز **فان قلت** لما كان الشئ فاعلا لطاب فلم نسب الی زيد فی اللفظ **قلت** نسب الی زيد فی اللفظ ليكون تفصيلا بعد الاجمال وليكر المدح

فی حق زید ولد المریقل طاب نفس زید **فالاول** ای القسم الاول من التمیز وهو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة **یرفعه عن مفرد فان قیل** المثال لایطابق الممثل لانہ مفرد والمثال تثنیة وجمع **قلنا** المفرد ههنا مقابل الجملة والمضاف فالتثنیة والجمع مفردان بهذا المعنى **فان قیل** فی کلام المص تناقض لان المفهوم من قوله یرفع الابهام المستقر فی المعنى الموضوع له ان الامر المبہم هو المعنى الموضوع له والتمیز یرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن ذات ان الامر المبهم هو الذات والتمیز یرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن مفرد مقدار وغیر مقدار ان الامر المبهم مفرد مقدار وغیر مقدار والتمیز یرفع الابهام **قلنا** هذه الثلاثة متحدة بالذات لان المعنى الموضوع له عبارة عن الاجناس عنهما المختلفة وکذلك الذات عبارة عن الاجناس وکذلك المفرد المقدار المراد به المقادیر هی الاجناس المختلفة **مقدار** صفة مفرد صیغة آلة ای ما یعلم به قدر شئ ویبین به قدر شئ **غالبا** ظرف مکان مبهم منصوب بتقدیر فی ای فی غالب المواد واکثرها **فان قلت** فی عبارة المص تکرار لان الاول عبارة عن التمیز الذی یرفع الابهام عن ذات مذکورة و قوله عن مفرد مقدار وهو لا یکون الا ذات مذکورة فیلزم التکرار وایضا فی عبارة المص ظرفیة الشئ لنفسه **قلنا** لان رفع الابهام عن مفرد مقدار مظروف فی غالب المواد وغالب المواد لیس مفرد مقدار ویلزم ظرفیة الشئ لنفسه **قلنا** لا تکرار ولایلزم ظرفیة الشئ لنفسه لان رفع الابهام عن ذات مذکورة عام عن مفرد مقدارا وفی غیر مقدار فذکر الخاص بعد العام لا یکون تکرارا بل تفصیلا بعد الاجمال واما الثانی فلان رفع الابهام عن ذات مذکورة مطلقا سواء کان فی المفرد المقدار او فی غیره یتحقق فی ضمن هذا الرفع الخاص وهو رفع الابهام من المفرد المقدار فیلزم ظرفیة الاخص للاعم ولا شك ان العام یوجد فی الخاص **فان قیل** المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى التعدد وغیر ملائم لمنصب الاختصار **قلنا** الممثل وهو المفرد المقدار خمسة کما فی هذا البیت نظم ؎ پنج اند جان من تو مقادیر را شناس ؛ کیل هست وزن عدد ذراع است هم قیاس ۔ ثم المفرد المقدار جنس **اما تحقق فی ضمن عدد** من قبیل تحقق العام

فی ضمن نوع عدد **نحو عشرون درهما** فدرهم تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو عشرون وهو مفرد ليس مضافا ولا مشابها له ولا جملة لكنه مبهم باعتبار المعنى الجنسی المجازی وهو المعدود بالعشرين فدرهما تميز رفع ذلك الابهام وظهر نوع من المعدود الجنسي المعنے المجازی لعشرين **واما فی** ضمن غيره اے غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فزيتا تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو رطل وهو اسم تام بتنوين عامل نصب زيتا مفرد ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف ولاجملة ولامشابه به ولكنه مبهم باعتبار المعنے الجنسی المجازی وهو الموزون بالرطل تحته انواع الموزون فزيتا يرفع الابهام عنه بان يظهر نوع من الموزون الجنسی و **نحو منوان سمنا** فسمنا تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو منوان وهو اسم تام بنون التثنية عامل نصب سمن مفرد ليس مضافا ولامشابها له ولا جملة ولا مشابه به مقدار يعلم به قدر الموزونات لكنه مبهم باعتبار معناه الجنسی المجازی وهو الموزون بالمنوان متناول لانواع الموزونات فسمنا يرفع الابهام وظهر به نوع من الموزون الجنسی وكالكيل نحو قفيزان برا بالتقرير المذكور وكالزراع نحو ذراع ثوبا بالتقرير المذكور وكالمقياس۔ **نحو على التمرة مثلها زبدا** **فان قيل** المثال لايطابق المثل لانه مفرد ومثلها مضاف غير مفرد **قلنا** زبدا تميز عن المضاف وهو المثل لانه مبهم لا عن نسبة الاضافية والمراد بالمفرد المقابل للنسبة الاضافية لا المضاف فالمضاف داخل فی المفرد فزبدا تميز يرفع الابهام عن ذات مذكورة وهو المثل وهو اسم تام بالمضاف اليه عامل نصب زبدا **مفرد** لانه خال عن النسبة ولكنه مبهم باعتبار معناه الجنسی المجازی وهو المقيس الممثل تحته انواع المثل فزبدا رفع ذلك الابهام الجنسی وظهر نوع واحد من ذلك الانواع **فان قلت** لا نسلم ان التميز فی هذه الامثلة يرفع الابهام من هذه المقادير لعدم الابهام فی لفظ هذه المقادير ولا فی المعنی الموضوع له لان الموضوع له فی عشرين عدد معين فوق التسعة عشر وتحت العشرين

والواحد والموضوع له فی رطل نصف المن وفی منوان اثنان من المن وفی مثل مقدار التمرة فلا شك ان التميز يرفع الابهام ولا ابهام فی هذه الاسماء التامة ولا فی معناها **قلنا** المراد بالمقادير المقدورات فی هذه الصور لان المراد بالعشرين المعدود به والرطل الموزون به والمنوان الموزون بهما والقفيزان المكيل بهما وذراع المذروع به ومثل المقيس بالتمرة وانما كان المراد بالمقادير المقدرات لان التميز الواقع بعدها يقتضی الابهام ولا ابهام فی لفظ هذه المقادير ولا فی معناها الحقيقی لها فعلم ان التميز تميز للمعنی المجازی المناسب للمعنی الحقيقی والمناسب للمقادير المقدورات **فان قلت** التميز يرفع الابهام الكائن فی المعنی الموضوع له للاسم التام والمقدرات ليست معانی هذه الاسماء التامة كماتری **قلنا** المقدرات وان لم تكن معانیَ للمقادير حقيقة لكنها معان مجازية للمقادير بوضع نوعی فی المجازات لان كل لفظ اذا قرن بقرينة صارفة فهو معين لمعنی مناسب للمعنی الموضوع له وههنا كذلك لان لفظ رطل قرن بقرينة صارفة وهی زيتا من الموضوع له وهو نصف المن الی معنی مناسب وهو الموزون للمعنی الموضوع له لان الموزون مناسب للوزن فعند ذكر قرينة صارفة عن الوزن يراد به الموزون لان المميز والمميز متحدان ذاتا والرطل من قبيل الوزن وزيتا من قبيل الموزون فاذا اريد من الرطل الموزون فاتحدا ذاتا وبغير ذكر القرينة يراد به نفس الوزن مثل الرطل نصف المن **فان قيل** امثلة المفرد المقدار خمسة فلم ذكر البعض وترك البعض وهو الذراع والكيل وكرر البعض وهو مثال الوزن **قلنا** المقصود الاصلی للمص التبيينه علی بيان ما يتم به المفرد وهو الاسم التام الناصب للتميز والمتممات امور اربعة التنوين كما فی رطل زيتا ونون التثنية كما فی منوان سمنا ونون الجمع كما فی عشرين درهما والاضافة كما فی علی التمرة مثلها زبدا وقد بين المص متممات الاسم فی هذه الامثلة فلو ذكر ذراع ثوبا لكرر مثال التنوين ولو ذكر قفيزان برا لكرر مثال نون التثنية **فان قلت** متمم الاسم انما كان حرفا اخيرا للاسم وتلك المتممات الاربعة خرجت عن الاسم **قلنا** متمم الاسم ذاتا هو حرف الآخر ومتمم الاسم حالا و

فان قلت لو ذكر مرتع منوان سمنا قفيزان برا لكان مثالا لنون التثنية ومثالا للكيل ... مثال الكيل والمعدود ومثال الوزن فهنا ذكر منوان سمنا لكثر استعماله وشهرته

هيئة وتلك المتممات متممات حال الاسم وهيئة لان معنى تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة ان لا تمكن اضافته معها ولا شك ان الاسم مستحيل الاضافة معها اما مع النونين والتنوين فانهما تدل على انقطاع الملحق به عما بعد والمضاف متصل لما بعد فبين اجتماع علامتى الاتصال والانقطاع تناف وآما مع الاضافة لان المضاف لايضاف ثانيا وآنما كان الاسم التام بهذه الاشياء عاملا فى التميز مع ان العامل اما الفعل اوشبهه والاسم التام اسم جامد خال عن الحدث لان الاسم مع الابهام الجنسى اذا تم بالاشياء المذكورة فالاسم شابه الفعل فى الوقوع موقع الاول والمتمم شابه الفاعل فى الوقوع موقع الثانى والتميز الآتى يشبه المفعول فى الوقوع موقع الثالث والفعل اذا تم بالفاعل يقتضى نصب المفعول كذلك الاسم التام بهذه الاشياء مع الابهام الجنسى يقتضى نصب التميز فآن قيل كثير من الاسماء تام بمعنى انه مستحيل الاضافة كالمعارف باللام او العلم ولا ينصب التميز منها مثلا لا يقال عندى الراقود خلافالراقود مبهم الجنس باعتبار المظروف فيه وتام لانه لايظاف المعرف باللام ولا يجوز نصب التميز وهو الخل عنه قلنا هذه المتممات الاربعة انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم واللام وانكان متمما بهذا المعنى لكن لايقع فى آخر الاسم فلايشابه الفاعل والاسم لايشبه الفعل فلاينصب التميز **فيفرد** التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **انكان** التميز **جنسا** وله تعريفان الاول مايتشابه اجزائه مع الكل فى اطلاق الاسم كالماء والتمر والزيت والضرب تطلق على القليل والكثير منها **والثانى** مايقع مجردة عن التاء على القليل والكثير كالامثلة المذكورة وان كان مع التاء فلايكون جنسا صحيح الاطلاق على الكثير بل يكون اسم جنس صحيح الاطلاق على فردٍ فردٍ من ذلك الجنس كتمرة وضربة فالتميز الجنسى اذا صح اطلاقه على القليل والكثير فلاحاجة الى تثنية وجمعية **الا ان يقصد الانواع** مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فيفرد التميز فى جميع الاوقات انكان جنسا الا وقت قصد الانواع لان ان ناصبة مصدرية اولت مدخولها بتاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع انكان المستثنى من جنس

المستثنى منه كما هو حال المفرغ ان يكون فى المتصل لا فى المنقطع **فانقيل** تميز الجنسى كما يجمع وقت قصد الانواع كذلك يثنى وقت قصد التثنية والمفهوم من صيغة الجمع جواز جمعية وقت قصد الانواع لا النوعين **قلنا** الانواع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضًا **فانقيل** تخصيص قصد الانواع بالاستثناء غير صحيح لانه كما يثنى ويجمع وقت قصدهما كذلك يثنى ويجمع وقت قصد الاعداد فينبغى ان يقول المص الا ان يقصد الانواع والاعداد كما يقال طاب زيد جلستين اوجلسات كذلك جاز يطاب زيد جلسةً اوجلسات **قلنا** المراد بالانواع حصص الجنس سواء كان بالقيودات الكلية فهى الانواع او بالقيودات الشخصية الفردية فهى الاعداد وانما يثنى ويجمع التميز الجنسى لان لفظ الجنسى مفرد لا يدل على الانواع وان دل على القليل والكثير فلابد وقت قصدهما كونه موافقا للمقصود **ويجمع فى غيره** اے يورد التميز على ما فوق الواحد جواز الا وجوبا حيث لم يقصد الوحدة فى غير التميز الجنسى **فانقيل** ان التميز الغير الجنسى كما يجمع يثنى ايض فلابد ان يقول المص ويثنى ويجمع فى غير الجنس **قلنا** ويجمع متضمن لمعنى يورد والجمع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد **فانقيل** لايجمع فى مقام الافراد بل يفرد كما يقال عندى عدل ثوبا فقوله ويجمع ليس على ما ينبغى **قلنا** تثنية التميز الغير الجنسى يفرد حين قصد الافراد ويثنى حين قصد التثنية ويجمع حين قصد الجمعية فيقال عدل ثوبا اوثوبين اواثوابا **ثم ان كان بتنوين اوبنون التثنية** **فانقيل** ضمير كان لايخلوا اما ان يرجع الى التميز او الى المفرد المقدار فعلى الاول يلزم مخالفة المقصود لان المقصود اتمام المفرد المقدار عليهما لا اتمام التميز وعلى الثانى يلزم انتشار الضمائر لان ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى التميز **قلنا** ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى المفرد المقدار والجار يتعلق بالمقدار اى تاما بتنوين وانتشار الضمائر باطل فى كلام واحد لا فى غيره فلا يلزم خلاف المقصود او **نقول** الضمير راجع الى التميز والجار يتعلق بمتلبس فيكون المعنى ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد المقدار **فانقلت** التميز متلبس بتنوينه لا بتنوين المفرد المقدار **قلت** لما تم المفرد المقدار بهما

اقتضى التميز فكانه متلبس بهما **جازت الاضافة** اے اضافة المفرد المقدار الى التميز **فان قلت** كيف يجوز الاضافة لان المضاف مغائر للمضاف اليه بالذات والمميز والمميز متحدان بالذات **قلت** المغائرة فى الاضافة اللامية وههنا بيانية والمضاف اليه فى الاضافة البيانية عين المضاف وانما جازت الاضافة لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع حصول التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت ومنوا سمن **والا** اے وان لم يكن تاما بالتنوين اوبنون التثنية بل يكون تاما بنون الجمع او الاضافة **فلا** اے فلا تجوز الاضافة اما فى الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف لان المضاف لايضاف ثانيا واما فى نون الجمع فلانه قد يضاف الى غير المميز نحو عشرے رمضان اذا اريد به اليوم العشرين من رمضان فلو اضيف الى المميز ويقال عشرى رمضان واريد به عشرين شهرا من رمضان لزم الالتباس ان المراد بعشرين رمضان اليوم العشرون اوعشرين شهرا من رمضان فلاتجوز الاضافة وان لم يلزم الالتباس فى عشرون درهما ايض حملا لصورة عدم الالتباس بصورة الالتباس طردا للباب **وعن غير مقدار** عطف علے قوله مقدار اى القسم الاول من التميز كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار وهو ما ليس بعدد ولاكيل ولا وزن ولا ذراع ولا مقياس **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس متناول لاجناس كثيرة تام بالتنوين مقتضى التميز وقوله حديدا يرفع ذلك الابهام وغير مقدار لانه لايقدر به الشئ **والخفض** اے خفض التميز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع الخفة بالحذف **فان قلت** علے هذا ينبغى ان يكون الاضافة اكثر فى المفرد المقدار ايضً للوجه المذكور **قلنا** المقادير اصل فى المبهمات فتقتضى التميز علے صورة التميز وهے النصب و غير المقادير ليست كالمقادير فى الابهام فلا تقتضى التميز علے صورة التميز وهو النصب لقصور غير المقدار عن طلب التميز لان المبهمات اى المقادير متناولة لاجناس كثيرة وغيرها متناولة لاجناس قليلة اذا قبلت الطبع والصياغة

والثانى اے القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع الابهام **عن نسبة** فان قيل التفصيل مخالف للاجمال لان المذكور فى الاجمال ان القسم الثانى يرفع الابهام عن نسبة وايضاً يلزم التناقض فينبغى ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة جملة **قلنا** القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة وعن نسبة ايضا فقال فى الاجمال عن الذات وفى التفصيل النسبة واقتصر على ذكر النسبة ولم يقل كليهما اشارة الى ان مقابلة القسم الثانى مع الاول فى النسبة فقط لان القسم الاول يرفع الابهام عن الذات المذكورة وفى القسم الثانى يرفع الابهام عن طرف وهو الذات المقدرة وعن نسبة جميعا فالمقابلة بين القسمين فى النسبة واما فى الذات فمشترك بينهما **فان قلت** المقابلة فى ذكر الذات تقدير الذات **قلت** ان الذات قد يكون فى القسم الاول ايضا مقدرا نحو ربه رجلا فلا يبقى المقابلة بينهما الا بالنسبة لاشتراكهما فى الذات **فان قيل** لما لم يكن المقابلة بين القسمين باعتبار ذكر الذات وتقديره فلم قابل المص فى صدر الكتاب المقدرة مع المذكورة حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة **قلت** انما قابل الذات المذكورة مع المقدرة لان القسم الثانى يرفع الابهام عن النسبة ولايحصل الابهام فى النسبة الا بابهام طرف النسبة وطرف المبهم فى جميع مواد القسم الثانى هو الذات المقدرة وهو شئ منسوب فى النسبة فلذا جعلها مقابلة للذات المذكورة **فى جملة** اے نسبة كلمة فى جملة **او ماضاهاها** اى شابهها مفاعلة من ضمها مهموز اللام وابدل الهمزة بالالف مشترك بين المعنيين احدهما وهو اشتياق المرءة الى الزوج والثانى المشابهة ولما كان المعنى الاول غير مناسب بالمقام فسره الشارحؒ بالثانى وشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلى ماء اى شئ منسوب الى الحوض ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة اى شئ منسوب الى الارض عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن اى حسن شئ منسوب الى زيد وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا اى افضل شئ منسوب الى زيد ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا اى طيب شئ منسوب اليه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد

م عن ذات مقدرة والمذكور فى التفصيل ان القسم الثانى يرفع الابهام

رجلا اى حسبك شئ منسوب الى زيد رجلا نحو **طاب زيد نفسا و زيد طيب ابا** اورد المثالين لان الاول مثال للنسبة الكائنة فى الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه والثانى مثال للنسبة الكائنة فى شبه الجملة والتميز فيه محتمل للمنتصب عنه ولمتعلقه **فان قيل** الظاهر من المثالين ان النفس يقع تميزا عن نسبة الجملة لا عن شبه الجملة وان ابا يقع تميزا بالعكس مع ان العكس جائز **قلنا** لا فرق فى التميز بين الجملة و شبهها فيكون هذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا و ابا وزيد طيب نفسا و ابا **و ابوة ودارا و علما** **فان قيل** الظاهر ان قوله و ابوة معطوفة على ابا لان العطف بالقريب اولى فيعلم منه ان ابوة الى آخره لا يقع تميزا عن نسبة الجملة مع انه جائز **قلنا** انه معطوف على نفسا وابا على حسب المعنى فهو مائل الى كل من المثالين غير مختص بالاخير فكان المص اورد لكل من التميز عن نسبة الجملة او شبهها خمسة امثلة والمجموع عشرة امثلة **فان قيل** ما الفائدة فى تعدد الامثلة مع ان المثال للايضاح وهو يحصل بالواحد ومع ان الاختصار فى ذكر الواحد المطلوب فى المتون **قلنا** لو اكتفى بمثال واحد لتوهم اختصاص التميز بنوع واحد مذكور فى ذلك المثال مع ان التميز على خمسة انواع عين وعرض كل واحد منهما اما اضافى او غير اضافى **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يكون التميز على اربعة اقسام عين اضافى و غير اضافى و عرض اضافى و غير اضافى فلم كرر مثال عين غير اضافى وهو نفس و دار **قلنا** التميز باعتبار المنتصب عنه على ثلثة اقسام خاص بالمنتصب عنه و خاص بمتعلقه و محتمل لهما فنفسا تميز عين لانه قائم بذاته غير اضافى لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بالمنتصب عنه بانه تعبير عنه و اطلاق عليه ومتحد ذاتا معه و ذاتا تعين عين لانه قائم بذاته غير اضافى لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عنه واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه **و ابا** تميز عين لانه قائم بذاته اضافى لان تعقله موقوف الى تعقل الابن محتمل لهما بان يكون تعبيرا المنتصب عنه او تعبيرا لمتعلقه فتكرار مثال عين غير اضافى باعتبار المنتصب عنه **و ابوة** مثال تميز عرض لانه معنى قائم بالاب اضافى لان تعقله موقوف الى تعقل البنوة خاص بالمتعلق بانه

تعبير عن متعلق المنتصب عنه لا تعبير عن عينه لانه عين والابوة عرض **وعلما** تميز عرض لانه معنى قائم بالعالم غير اضافى لان تعقله غير موقوف الى الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عن المتعلق و اطلاق عليه لا عين المنتصب عنه لانه ذات والعلم عرض والمميز والمميز متحدان فيما صدقا عليه **او فى اضافة** اے القسم الثانى اما يرفع الابهام عن نسبة كائنة فى اضافة **مثل يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما** وترك النفس لانه اظهر التميزات لاخفاء فى اتيانه وزاد على المذكور قوله **ولله دره فارسا** ولم يورد فى نسبة الجملة وشبهها للوجهين احدهما ان التميز قد يكون صفة مشتقة وثانيهما لما اورد صاحب المفصل هذا المثال مثالا لتميز المفرد الغير المقدار على ان يكون الضمير فيه مبهما متناولا للفارس و غيره كضمير ربه رجلا متناول للرجل وغيره فميز بفارس ورجل فاورد المصنف تميز النسبة فانه يصلح تميزا عنها على ان الضمير فيه الى المعين كما هو المتبادر من احوال الضمائر والابهام فى نسبة الدر اليه **فان قيل** ان الدر فى الوضع اللبن فلا يصح اضافة الى المذكر فانه للمؤنث لا للمذكر **قلنا** نعم انه اللبن فى اللغة لكنه اريد منه الخير الكثير اللازم للبن مجازا بقرينة اضافة الدر اليه فيكون المعنى لله خيره فارسا **فان قيل** الاضافة تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير لمرجع الضمير واللام تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير بالله فكيف يقوم العرض الواحد بمحلين متغائرين والعرض اذا قام بمحل لا يقوم بآخر ولا ينتقل الى الآخر **قلنا** هذا المثال يستعمل فى كثرة الخير للمرجع والتعجب منها والشئ اذ اكثر ويكون موجبا للتعجب والتحير فينسب الى الله تعالى جل جلاله لانه المظهر والمنشأ للعجائب **فان قيل** هذا المثال يستعمل فى مقام المدح للمرجع وهو يقتضى المبالغة والفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فرس بالضم اى حاذق فى امر الخيل وهو لا يقتضى الزيادة والمبالغة والمدح يفهم من الدر الذى هو بمعنى الخير الكثير **او نقول** ان الفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بكسر الفاء تقال للعلم القافية وهو علم يعرف به احوال الآدمى باطنا كالنصيب او غيره من احوال الآدمى ظاهرا كالخطوط فى اليد وغيرها فهذا المعنى يقتضى المبالغة والزيادة لكن المجرد

ههنا بمعنى المزيد بصيغة اسم الفاعل من التفرس اى متفرسا والتفعل وضع لكثرة الفعل **ثم** اے بعد تقسيم التميز الى الخمسة باعتبار الذات تقسيم التميز الى الثلاثة باعتبار المنتصب عنه وهو **انكان** اے التميز **اسما لاصفة** فان حكمها سيجئ انشاء الله تعالى جل جلاله **يصح جعله لما انتصب عنه فانقيل** هذا التقسيم فى القسم الثانى من التميز الذى من النسبة والعامل الناصب فيه هو الفعل او شبهه او المضاف الذى هو مصدر لا مطلق المضاف والمنتصب عنه عبارة عن فاعل هذه الامور وهو جامد لا يجئ منه النصب فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه عليه **قلنا** اطلاق المنتصب عنه على ذلك الفاعل مجاز لانه لما تمت هذه الامور به مع الابهام فاقتضى التميز فكان نصب التميز حاصل به **او نقول** كلمة ما بمعنى الاسم والعبارة بحذف مضاف عن الضمير فيكون التقدير لما اے للاسم الذى انتصب التميز عن عامله **او نقول** كلمة عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى جل جلاله طبقا عن طبق اى بعد طبق **فان قيل** ان نفسا اسم جامد صحيح جعله للمنتصب عنه بان يكون اطلاقا عليه ولا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل له خاصة **قلنا** المراد بصحة الجعل له بطريق الاحتمال ونفسا صحيح جعلها له بطريق القطع والتنصيص **فانقلت** ان ابوة ودارا وعلما صحيح جعلها للمنتصب عنه بان الاول و الثالث معنا فيه والثانى مسكنه مع انها لا يجوز كونها للمنتصب عنه بل خاصة بمتعلقه **قلنا** المراد بجعله للمنتصب عنه اطلاق التميز عليه والتعبير عنه بالتميز ولا يصح اطلاقها عليه والتعبير عنه بها **جاز ان يكون** التميز **له** اے تميزا له واطلاقا عليه وتعبيرا عنه تارة **ولمتعلقه** اے تميز المتعلق المنتصب عنه وتعبيرا عنه واطلاقا به ولا يلزم الالتباس على المخاطب بان هذا التميز متحد ذاتا مع المنتصب عنه او المتعلقه لان ذلك يعلم بحسب القرائن كالكلام فى احسنية احدهما والاحوال كحسن الخلق فى الناس من ايهما فالتميز ايضا لذلك الاحد **والا فهو لمتعلقه** **فانقلت** ان الفاء جزائية يقتضى الشرط سابقا والسابق كلمة الا ارتفع شرطا

لانه فعل و الاحرف استثنائی **قلت** الا فی الاصل مرکب من ان الشرطیة و لم الجحدیة وفعل الشرط محذوف بقرینة مقابلة للاول فیکون التقدیر وان لم یکن التمیز اسما صحیح الجعل لهما فهو لمتعلقه ثم حذف فعل الشرط بقرینة مقابلة للاول بقی ان لم ثم ادغم النون فی اللام بقاعدة یرملون ولم یحذف الفعل المجزوم بلم غیر صورته وابدل المیم بالالف فکان بصورة الا الاستثنائیة **فان قیل** ان الجزاء لا یترتب بالشرط لان المستثنی منه شیئان صحیح الجعل للمنتصب عنه وغیر نص فی المنتصب عنه فیکون معنی العبارة وان لم یصح جعله لما انتصب عنه وکان نصا فی المنتصب عنه فهو لمتعلقه اذا کان نصا فی المنتصب عنه فکیف یصح جعله لمتعلقه وکیف لم یصح جعله لما انتصب عنه فاجاب الشارح بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه یعنی ان المراد من المستثنی منه شیٔ واحد وهو المذکور فی المتن **فان قیل** لا یکون هذه الصورة مقابلة للاولی لان الاولی ایضاً لمتعلقه **قلنا** المقابلة فی الخصوص التمیز للمتعلقة ووجوب التمیز له نحو طاب زید ابوة و علما و دارا فان هذه الاسماء لا یصلح ان تکون تعبیر الزید بل لمتعلقه وهو معنی قائم به فی الاول وحدث قائم به فی الثانی و مسکنه و مملوکه فی الثالث فهی متحدة ذاتا لمتعلقه لا لعینه و متحدة للشیٔ المقدر المنسوب الی زید **فیطابق** التمیز **فیهما** **فان قلت** المذکور امور ثلثة التمیز الذی خاص لمنتصب عنه والتمیز الذی خاص لمتعلقه والتمیز الذی هو محتمل لها فینبغی ان یقول المص فیها لیطابق الراجع مع المرجع **قلنا** ضمیر التثنیة راجع الی قسمی التقسیم الاولی وهما ان یکون التمیز للمنتصب عنه اولمتعلقه ثم ما کان للمنتصب عنه فهو علی قسمین بطریق التصریح او الاحتمال **ما قصد** من وحدة التمیز او تثنیة او جمعیة **فان قیل** ینبغی ان یقول المص لما انتصب عنه بدل ما قصد **قلنا** موافقة التمیز فی الصورتین و عبارة ما قصد متناول لهما وعبارة لما انتصب عنه متناول لاحدهما فلذا اختار ما قصد علی ما انتصب عنه والصورتین ان الموافقة اما لعین المنتصب عنه نحو طاب الزیدان ابوین او لمعنی فیه نحو طاب زید ابوین اذا اردت ابا وجدا له ولزوم المطابقة لان

صيغة المفرد لا تصلح اطلاقها على المثنى والمجموع **الا اذا كان جنسا**
مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير فيطابق التميز فيهما
فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا لان التميز الجنسي يطلق على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد او الزيدان او الزيدون
علما **الا ان يقصد** بالتميز الجنسى فى جميع الاوقات الا وقت قصد انواعه به فيثنى
ويجمع لان الجنس اذا ذكر ويراد به انواع الجنس فيجوز تثنيته وجمعه نحو كتاب
البيوع اذا اريد بالبيع انواعه صحيح و فاسد و باطل و مكروه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد لكل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم
فان قيل الجنس مايشتمل الانواع لا محالة فينبغى ان يثنى ويجمع وان لم تقصد
الانواع به **قلنا** مجرد اشتماله بالانواع لا يستلزم تثنيته وجمعه بغير قصد المتكلم
الى امتيازاتها النوعية فان صيغة المفرد لا تفيد امتيازاتها النوعية فالجنس اذا
وجد فى ضمن الافراد النوعية يثنى ويجمع تبعية الافراد المتعددة **وان كان**
التميز صفة مشتقة كانت او مؤولة بالمشتق نحو كفى زيد رجلا اى كاملا
فى الرجولية لان كفى اذا نسب الى شخص يراد به الشخص الكامل فى جميع الاكساب
فيكون رجلا بمعنى كاملا فى الرجولية **كانت** الصفة **صفة له فان قلت** الجار و
والمجرور متعلق بصفة خبر كانت وفيه ضمير للصفة فيلزم حمل الشئ على نفسه
ويفيد ماافاد اسم كان **قلت** المحمول المقيد بقوله له مغائر للموضوع ويفيد
ما لا يفيد الموضوع **له** اے للمنتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تقتضى الموصوف
والمذكور اولى بالموصوفية من غيره نحو طاب زيد والدا كان الوالد زيد الا والده
وان كان المعنى الوالد والاب واحد **و طبقه فان قيل** الواو لعطف المدخول على
قوله له اے صفة له وهو خبر كانت فالطبق ايضا خبر وهو المصدر فيلزم حمل
صرف الوصف على الذات لان المراد من الصفة اسم صفتى لا المعنى المصدرى
قلنا الواو بمعنى مع فالطبق مفعول معه لا المعطوف فالمعنى صفة له مع طبقه او للعطف
على خبر كانت لكن المصدر مبنى للفاعل فالمعنى كانت صفة له ومطابقة له **فان**
قيل ان المطابقة من الجانبين ويستعمل فى ذلك المعنى المفاعلية والطبق مجرد

م الا الانواع مستثنى من مفهوم المستثنى الاول اى لا يطابق التميز الجنسي

لا يدل بالفعل من الجانبين **قلنا** المصدر المجرد ههنا بمعنى المزيد بمعنى المطابقة واضافته الى ضمير راجع الى المنتصب عنه اما من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف فيكون المعنى مطابق المنتصب عنه للصفة او من قبيل اضافة المصدر الى المفعول فيكون المعنى مطابقة الصفة المنتصب عنه **فان قيل** لا يوجد المطابقة فى تركيب من التراكيب لان المنتصب عنه معرفة غالبا والتميز نكرة دائما **قلنا** المراد بالمطابقة المطابقة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة المشتقة حاملة لضمير الموصوف والضمير مطابق للمرجع فى هذه الامور **واحتملت** الصفة المذكورة الحال لاستقامتها المعنى على الحالية ايضًا نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **فان قيل** ان كان استقامة المعنى على التقديرين فلم يورد الاحتمال بتقدير الحالية **قلنا** زيادة من على التميز الصفتى نحو لله دره من فارس يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال لان من والتميز متناسبان لوضع كليهما لبيان الذات والحال وضعت لبيان الهيئة والصفة وايضًا مقصود المتكلم بهذا الكلام مدح المنتصب عنه بالفروسية لا مدحه فى وقت الفروسية اذ يمدح المنتصب عنه وقت الفروسية بصفة أُخرى غير الفروسية وذلك غير مقصود فمن التميز يفهم معنى المقصود لا من الحال فاُوْرِدَتْ مثل طاب زيدن العالم فارسا فلا يعلم ان الطيب مسند الى زيد باعتبار العلم او الفروسية صيغة الاحتمال **ولا يتقدم التميز على عامله** **فان قيل** عبارة المصنف مشتمل بالتناقض لان المفهوم من قوله ولا يتقدم عدم صحة التقدم اصلا والمفهوم من قوله والاصح صحة التقدم لان نفى الاصحية لا يستلزم لنفى الصحة **قلنا** الجملة الاولى مقيدة بالشرط اى ولا يتقدم التميز اذا كان عامله اسما جامدا تاما باحد متممات الاربع بالاتفاق لانه اسم جامد خال عن الحدث ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل فى المعمول المؤخر لا المقدم وحكم الجملة الثانية فى التميز الذى عامله قوى وهو الفعل وغيره فمحل العبارتين مغاير فلا يلزم التناقض **والاصح** اى اصح المذاهب ان **لا يتقدم التميز على الفعل** **فان قيل** كما لا يتقدم التميز على الفعل كذلك لا يتقدم على اسم الفاعل واسم المفعول

قلنا المراد بالفعل هو العامل القوى صريحا او غيره فالاول الفعل والثانى هما لان التميز من الفعل و شبهه فاعل فى المعنى ولا يتقدم الفاعل الصورى على الفعل فلا يتقدم ما فى معناه فان طاب زيد نفسا فى قوة طاب نفس زيد **فانقيل** كثيرا من المواد لا يكون التميز فيها فاعلا للفعل كما يقال امتلاء الاناء ماء لان الامتلاء صفة الظرف لا ينسب الى المظروف فلا يقال امتلاء الماء الاناء وكما فى قوله تعالى فجرى الارض عيونا فعيونا تميز عن نسبة فجر الى الضمير المتكلم مع الغير ولا يكون فاعلا فلا يقال فجر عيوننا لان التفجير صفة الله تعالى لا ينسب الى العيون بل العيون مفعول به **قلنا** التميز فاعل للفعل المذكور بعينه كطاب زيد نفسا فنفسا تميز للفعل المذكور بغير التاويل فى الفعل آو فاعل للفعل بالتاويل اما بجعل اللازم
متعديا فى المثال الاول ملأ الاناء الماء او بجعل المتعدى لازما كما يقال
كما يقال فى المثال الثانى انفجرت عيون الارض **اونقول** نسبة الفعل الى الفاعل الحقيقى غير لازم اذ قد يكون نسبة الفعل الى الفاعل السببى فالماء وان لم يكن فاعلا للامتلاء حقيقة لكنه سبب للامتلاء فيكون فاعلا وعيونا وان لم يكن فاعلا للتفجير حقيقة لكنه سبب التفجير ففاعلية التميز فى هذين المثالين مجازية كما فى قولك ربح زيد تجارة فتجارة سبب الربح فيكون فاعلا فى المعنى وان كان الرابح الحقيقى هو زيد فعلى هذا الجواب لا حاجة الى تاويل اللازم بالمتعدى او المتعدى باللازم فى دفع الاعتراض المذكور آلا ان يقال ان التاويل لحصول الفاعل الحقيقى و بغير التاويل فاعل مجازى والحقيقى اولى من المجازى والقائل بعدم جواز تقدم التميز على العامل القوى يخالف **خلافا للمازنى والمبرد** فانهما يجوزان تقديم التميز لقوة العامل فيعمل فى المعمول المقدم و المؤخر على العامل القوى و هو اسم الفاعل واسم المفعول والفعل و اتفقا مع الجمهور فى عدم جواز تقديم التميز على العامل الغير القوى كالصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر و ما فيه معنى الفعل فانها ضعيف فى العمل فلا يعمل فى المعمول المقدم آما النقلى فقول الشاعر ؎ اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ÷ وما كاد نفسا بالفراق تصيب ÷ فان جملة و ما كاد الى آخره حال عن سلمى فينبغى ان يرجع ضمير كاد و تصيب راجع الى سلمى التى هى

ذوالحال لكن لما كان ضمير كاد مذكرا لا يرجع الى سلمى فيكون ضميره ضمير الشان و تفسيره بنفسا مفردٍ غير صحيح اذ تفسير ضمير الشان بالجملة لا بالمفردات فتطيب جملة مفسرة لضمير الشان وضميرها راجع الى سلمى ونفسا تميز عن نسبة تطيب الى ضمير سلمى مقدما عليه وَرد الشارح الهندى عليهما اَنّ وما كاد الجملة حال عن الحبيب وضمير كاد راجع الى الحبيب وضمير تطيب ايض راجع الى الحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير سلمى مؤخر بالفعل فلا تمسك لهما به و هذا الرد غير مرضى للشارح بوجوه الاول لعدم المطابقة بين اسم كاد و خبر كاد وهو تطيب لتذكير اسم كاد وتانيث خبره والثانى ان حالية الجملة عن الحبيب مخالف لسوق الكلام والسوق فى تعجيب سلمى لا الحبيب و هذا المعنى يحصل بالحالية عن سلمى لا الحبيب والثالث ان تطيب تانيث باعتبار نفسا التى وقعت تميزا عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب وتانيث الفعل باعتبار تانيث التميز غير معهود فرَدّ الشارح على المازنى والمبرد ان استدلالهما بناء على تقدير تانيث تطيب لِمَ لا يجوز ان يكون يطيب بصيغة المذكر وضمير كاد للحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب فيكون التقدير وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا يكون التميز مقدما بالفعل ولا بد ان يكون الدليل صريحا فى المدعى والمدعى تقديم التميز على الفعل والتقديم على تقدير تانيث تطيب و فى يطيب احتمال تذكيره فلا يتم استدلالهما به **المستثنى** مرفوع تقديرا على الابتدائية والخبر محذوف مقدما واى منهما المستثنى وهو المخرج عن شئ لغة وما يطلق عليه لفظ المستثنى اصطلاحا واللغوى اخص والاصطلاحى اعم فلا يرد عدم تناول المقسم القسم الثانى **فان قيل** تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع غير جائز لان الشرط فى التقسيم ان يكون للمقسم مفهومٌ مشترك صادق على كل قسمٍ ليس **قلنا** المفهوم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا و ههنا وجد الثانى و هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى **فان قيل** تقسيم المستثنى الى المتصل و المنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وهو المتصل وغيره و هو المنقطع لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج وهو الاوّل لا الثانى **قلنا** المستثنى وان لم يطلق على المنقطع

م للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم ۱۲

بالمعنى اللغوي وهو المخرج يطلق عليه بالمعنى الاصطلاحى وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى **فان قيل** المستثنى عبارة عن المتكلم بعد الثنايا كقولك على عشرة الا درهما كانك قلت عَلَيَّ تسعة فهذا التعريف لا يكون صادقا الا بالمخرج فالتقسيم الى المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره **قلنا** هذا التعريف باصطلاح الاصوليين وعند النحاة ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهو صادق على القسمين **فان قيل** تقسيم المستثنى الى القسمين غير صحيح لان التقسيم بعد التعريف والمص لم يعرف المستثنى فكيف يقسمه **قلنا** لما كان معلومية المستثنى بهذا التعريف اعنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى كاف لصحة التقسيم فلم عرف لكل واحد من القسمين تعريفا عليحدة ولم يكتف بذلك الوجه **قلنا** لما كان لكل واحد منهما احكام خاصة ولا يمكن اجرائهما على كل واحد منهما الا بعد تعريفهما عليحدة عليحدة عرف لكل واحد منهما بتعريف عليحدة فقال **متصل و منقطع** ان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وان كان العطف مقدما على الربط فالجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلوان مجموعهما مستثنى لا كلواحد منهما والامر ليس كذلك اذ كلواحد منهما مستثنى عليحدة **قلنا** العطف مقدم على الربط وذلك الاعتراض انما يرد لو كان التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئين بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئين والكلى كما يصدق على جميع الجزئيات كذلك يصدق و يطلق على كل جزئى جزئى منه **فالمتصل هو المخرج عن حكم شئ متعدد** جزياته واجزائه الاول نحو ما جائنى احد الا زيدا والثانى اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد وهو المستثنى منه **لفظا** اے ملفوظا كالمثال المذكور **او تقديرا** نحو ما جائنى الا زيد **فان قلت** المستثنى منه آو داخلا فيه فعلى الاول ينبغى ان لا يكون مخرجا لان الاخراج بعد الدخول وهو غير داخل قبل الاستثناء وان كان الثانى فيلزم التناقض **قلنا** المستثنى المتصل داخل فى المستثنى منه قبل الاستثناء ولا يلزم التناقض باخراجه بعد الاستثناء اذ التناقض انما يثبت لو كان حكم المجى فى المستثنى منه واقعا قبل ذكر المستثنى بل الحكم فى المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى فيكون

المعنى القوم بغير زيد جائنى لان كل كلام فى آخره قيد مخالف من اول الكلام فالحكم فيه موقوف الى آخر الكلام لئلا يلزم التناقض كما فى قولك له على عشرة دراهم الا درهما فاول الكلام يقتضى وجوب العشرة و آخره يقتضى وجوب التسعة فالحكم بوجوب العشرة موقوف الى آخر الكلام فوجب التسعة على المقر وايضا فى كلمة التوحيد حكم النفى موقوف فى إله الى ذكر الله جل جلاله فيكون للمعنى المعبود بالحق غير الله ليس بموجود **بالا** **فان قيل** هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه صدق على قوله الا الله فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه اسم مخرج عن متعدد لفظا بالا مع انه ليس بمستثنى **قلنا** المراد بالا الا غير الصفة و حرف الاستثناء هناك بمعنى غير للصفة **و اخواتها** كغير وسوى وسواء و خلا و عدا و حاشا و ليس و لا يكون و احترز به عن المخرج بحرف العطف فانه يسمى بالمعطوف لا بالمستثنى نحو جائنى القوم لا زيد و ما جائنى القوم لكن زيد جاء **و المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اى بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد لعدم دخوله فى المستثنى منه والخروج يقتضى سبق الدخول **فان قيل** لما كان غير داخل فى المستثنى منه فما الحاجة بذكره بعد الاخوات و الا **قلنا** ان ادوات الاستثناء فى المنقطع بمعنى لكن والمستثنى بعدها فى الحقيقة كلام مستقل مغائر من الاول جيئ به لدفع توهم الدخول فى المستثنى منه للملازمة بين المستثنى المنقطع و المستثنى منه فيكون المستثنى المتصل بيقين الدخول و المنقطع متوهم الدخول فلذا ذكرا بعد ادات الاستثناء ليخرج بيقين الدخول فى المتصل و متوهم الدخول فى المنقطع ثم اعلم ان فى المستثنى المتصل والمنقطع مذهبين مذهب المحققين و مذهب العامة فمذهب المحققين ان المتصل ما هو المخرج عن المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جائنى القوم الا زيدا مشيرا باللام الى القوم الذين كان زيدا فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائنى القوم الا حمارا مشيرًا باللام الى القوم الذين كانوا متلبسين بالحمار و المنقطع هو المذكور بعد الا و اخواتها غير مخرج سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الذين ليس زيد

فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائنى القوم الا حمارا مشيرا الى القوم الذين يسوا مشتملين بالحمار ومذهب العامة ان المتصل ما هو من جنس المستثنى منه داخلا كان او غير داخل خارجاً بالادوات او غير خارج بها والمنقطع ما ليس من جنس المستثنى منه داخلا او غيّر داخل خارجا بالادوات او غير خارج بها فالمعتبر فى المتصل والمنقطع خروج وعدمه عند المحققين وجنس وعدمه عند العامة والمختار عند المصنف مذهب المحققين فلذا عرفهما بالخروج وعدمه فلا يرد لم خالف المصنف عن تعريف المشهوران المتصل ما هو من جنس المستثنى منه والمنقطع عكسه لما فرغ المصنف عن تعريفهما شرع فى اخراجهما فقال **وهو منصوب** وجوبا ذكر الشارح وجوبا لمقابلة ما بعد الصور الخمسة لانه ايضاً منصوب لكنه جوازا **فان قيل** ضمير هو ان كان الى مطلق المستثنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وان كان راجعا الى احد القسمين فحكم النصب غير مختص باحدهما وان كان راجعا اليهما فلا يطابق الراجع مع المرجع ينبغى ان يقول وهما منصوبان **قلنا** ان الضمير الى المطلق وهو معلوم بالوجهين اوّلاً بهذا التعريف ما يطلق عليه لفظ المستثنى وثانيا بالتفطن من تعريفهما يعلم تعريف المطلق وهو المذكور بعد ادوات الاستثناء مخرجا او غير مخرج ولمعلومية المطلق من هذين التعريفين لم يعرف للمطلق رومًا للاختصار **اذا كان** واقعا **بعد الا** لانه ان كان بعد غير وسوى وسواء فمجرور **غير الصفة** **فان قيل** تقييد الا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا الصفتى ليس بمستثنى **قلنا** قيد به لئلا يغفل عن وقوعها صفة **فى كلام موجب** واحترز به عن وقوعه فى غير الموجب لانه ليس واجب النصب والكلام الموجب كما قال الناظم ؎ کلام موجب آن باشد که باشد ٭ ز نفی نهی استفهام خالی ۔ نحو جائنى القوم الا زيدا وانما كان منصوبا فى الموجب لان محل النصب فى المستثنى على الاستثنائية الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا ممتنع لان البدل فى حكم تكرير العامل فان كررته يلزم فساد المعنى وان لم تكرر يلزم المخالفة عن قاعدة البدل **فان قيل**

هذه القاعدة منقوضة بقولنا قرئت الا یوم کذا لان المستثنی فی هذا القول فی کلام موجب ولم ینصب علی الاستثنائیة بل علی الظرفیة **قلنا** المراد بالموجب الموجب التام وهو ما ذکر المستثنی منه فیه وههنا لم یذکر المستثنی منه فیه ولذا نصب علی الظرفیة **فان قیل** لا بد من قید موجب تام لاخراج هذا القول **قلنا** لا حاجة لاخراج هذا القول فان البحث فی نصب المستثنی بایّ وجه کان بالظرفیة او بالاستثنائیة او بالخبریة او بالمفعولیة وههنا منصوب علی الظرفیة **فان قیل** لا یصح اطلاق الاستثنائیة **قلنا** یصح اطلاق الاستثناء علیه لانه هو المخرج و یصح اطلاق الظرف علیه لانه اسم زمان مفعول فیه لقرئت **فان قیل** لا بد من قید موجب تام لیخرج عنه قولنا قُرِئَ الا یوم کذا فانه فی کلام موجب ولم ینصب بل هو مرفوع علی انه مفعول ما لم یسم فاعله **قلنا** لا حاجة لاخراج هذا القول بقید تام لانّ هذا المثال فرد من افراد المستثنی المفرغ و المفرغ خارج عن هذا القسم بقرینة المقابلة و هو بمنزلة المستثنی عن هذه القاعدة وهذا لم یقل فی کلام موجب تام ثم اعلم ان العامل فی المستثنی المنصوب لفظة الا کما قال صاحب النظم لمائة العامل واوُ یاوُ الخ وعند البصریة الفعل المتقدم بتوسط الا اذ للمستثنی نسبة الجزئیة للمنسوب الیه للفعل ولا یکون معربا باعرابه اذ هو قد جاء بعد تمام الفعل بالفاعل او المفعول فشابه المفعول فی وقوعه بعد تمام الفعل بالفاعل فیکون منصوبا **او مقدما علی المستثنی منه** فی موجب او غیر موجب لان محل النصب بالاستثناء الرفع والنصب والجر علی البدلیة والبدلیة ههنا ممتنع لان البدل لا یتقدم علی المبدل منه **او منقطعا** نحو ما فی الدار احد الا حمارا **فی الاکثر** ای فی اکثر اللغات و القبائل وهی قبائل الحجازیة او فی اکثر مذاهب النحات فانهم ذهبوا الی اللغة الحجازیة فالمنقطع منصوب عندهم سواء کان فیه خاصة البدلیة اولا اذ لا یتصور فیه بدل الکل ولا البعض ولا الاشتمال بغیر بدل الغلط وهو ایضا غیر متصور اذ مبنی بدل الغلط بالسهو والغفلة ومبنی المنقطع بالرؤیة و الفطانة و اما بنو تمیم فقد قسموا المنقطع الی القسمین اما ان یوجد فیه

خاصية البدل وهو حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه نحو ما جائني القوم الاحمارا ففي هذا القسم يجوزون الاستثناء والبدل وآما ان لايوجد فيه خاصية البدل ففي هذا القسم موافقون مع الحجازيين في وجوب نصبه كقوله تعالىٰ لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم هو المرحوم المعصوم غير داخل في العاصم اليوم فيكون منقطعا واجب النصب محلا على الاستثنائية لعدم خاصية البدل فيه لانه ان اعيد العامل وهو لفظة لا يلزم نفي المعصوم والمقصود نفي العاصم من الطوفان اذ المعصوم موجود وهو اهل الفلك وايضا لايجوز حذف المستثنى منه وهو العاصم لان خبره موجود محذوف فلو حذف اسم لا ايضا يلزم الاجحاف في الكلام **او كان بعد خلا وعدا** اي يجب النصب فيه اذا وقع بعدهما نحو جائني القوم خلا زيدا او عدا زيدا لانهما من الافعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما واعرابه النصب واطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم المستثنى منه **فان قيل** نصب المستثنى بعد عدا مستقيم لانه فعل متعد وبعد خلا غير مستقيم لانه لازم يتعدى الى المفعول بواسطة من نحو خلت الديار من الانيس فكيف يكون منصوبا بعده **قلنا** انه متعد باعتبار متضمنه لانه متضمن لمعنى جاوز وهو متعد فكذا هذا وهذا من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم يحذف حرف الجر مع بقاء اثر حرف الجر وهو التعدي في المجرورية ويوصل الفعل الى مفعوله بنفسه فيتعدى بنفسه **فان قيل** تضمنه معنى جاوز والحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة فيكون مجرورا بمن عند ذكره وعند عدم تضمنه فكيف يكون منصوبا وجوبا بعده **قلنا** النحات التزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون المستثنى بعد خلا في صورة المستثنى بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في النصب **فان قيل** لما كان المستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما فما فاعلهما **قلنا** فاعلهما ضمير مستكن فيهما ولا يكون فاعلهما اسم ظاهر ولا ضمير بارز ليشبه مستثناهما في وقوعه متصلا بهما كاتصاله بالا **فان قيل** ضميرهما اما

راجع الى المستثنى منه فى قولك جائنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية وان كان راجعا الى شئ آخر يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** انه اما راجع الى مصدر الفعل المذكور تقديره خلا مجيئهم زيدا اوالى اسم الفاعل لفعل مذكور تقديره خلا الجائى منهم زيدا او الى بعض غير معين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول الكل فلا يلزم خروجه من البعض وبقائه فى البعض تقديره خلا بعض منهم زيدا والجملة فى محل النصب حال عن القوم **فان قيل** الماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد **قلنا** قد ههنا مقدرة ولم تظهر قد ليشبهها بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى عدم ذكر قد **فى الاكثر** اى النصب بهما فى اكثر الاستعمالات وفى بعض الاستعمالات مجرور لانهما حرفا جر والمستثنى مجرور بهما وايضا المستثنى منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد **ما خلا وما عدا** لان ما فيهما مصدرية مختصة دخولها بالافعال فتعينتا للفعلية وازيل عنهما احتمال الجارية فلذا لم يقيد فى الاكثر كما قيد بقيد الاكثر فى خلا وعدا واما رواية الاخفش بجواز الجر بعدهما على ان ما زائدة فهذه الرواية اما غير ثابت عند المص آو لم يعتد بها فلم ينقل فى الاكثر نحو جائنى القوم ماخلا زيدا وما عدا زيدا فالمستثنى بعدهما مفعول به لهما واطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم ما قبلهما وفاعلهما ضمير فيهما راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم الفاعل لفعل مذكور او الى بعض غير معين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول ذلك البعض الى الكل وليس براجع الى بعض معين فيوهم ان المستثنى خارج عن ذلك المعين وبقى فى ما عداه والمقصود خروجه عن الكل ثم الجملة فى محل النصب اما حال عن القوم او ظرف لجاء **فان قيل** لا يصح الحالية لان الحال محمول على ذى الحال وههنا غير صحيح لان ما مصدرية اوّل خلا بتاويل الخلو يلزم حمل صرف الوصف على الذات ولا يصح الظرفية ايضا لان الظرف اما زمان او مكان وليسا بزمان ومكان **قلنا** ان ماخلا وماعدا بتاويل الخلو والعدو والمصدر مؤل بتاويل اسم الفاعل فيكون المعنى جائنى

القوم خاليا بمجيئهم زيدا او خاليا الجائى منهم زيدا او خاليا بعض منهم زيدا فيصح الحالية او النصب على الظرفية بتقدير مضاف لان كلمة ما مصدرية اول الفعل بتاويل المصدر وحذف الاوقات عن اول المصادر كثير شائع تقديره جائنى القوم وقت خلو مجيئهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او وقت خلو بعض منهم زيدا ثم حذف الوقت و اقيم ما خلا وما عدا مقام المضاف و نصبا كنصبه **ثم اعلم** ان خلا وعدا وما خلا وما عدا لا يتصرف فيها بالتثنية والجمعية و بنقله الى المضارع لانها قائمة مقام الا فى الاستثناء ولا يتصرف فى الا فكذا فى نائبها واذا لم يستعمل فى الاستثناء يتصرف فيها كقوله تعالى جل جلاله واذا خلوا الى شياطينهم وكذا المستثنى منصوبٌ وجوبا بعد **ليس ولا يكون** لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبرهما وخبر الافعال الناقصة من المنصوبات واسمهما ضمير راجع الى اسم الفاعل لفعل مذكور نحو سيجئ اهلك ليس الجائى منهم زيدا او الى بعض منهم نحو سيجئ اهلك لا يكون بعض منهم زيدا ولا يجوز ان يرجع الى مصدر الفعل المذكور لئلا يلزم حمل الذات على صرف الوصف وخبرهما محمول على اسمهما **فان قلت** حمل الذات على صرف الوصف غير جائز فى الموجبات و ههنا سالبة فيكون المعنى ليس المجئ زيد الصدق الحكم **قلنا** على هذا يفوت المقصود اذ المقصود خروج زيد عن حكم المجئ لا نفى المجئ عن زيد ولا نفى زيد عن المجئ **ثم اعلم** انهما يستعملان فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يستعملان فى المنقطع لان خبرهما محمول على اسمهما ولا يصح الحمل ههنا لان حمل الحمار على جائنى القوم او على بعض القوم غير جائز ولان الضمير لما كان راجعا الى المستثنى منه فتوهم الدخول فيه ولا يستعملان فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ غير مذكور وفى هذه الافعال ضمير للمستثنى منه فيلزم الاضمار قبل الذكر ولا يتصرف فيها مثل لم يكن وليست لان هذه الافعال من خلا الى ليس قائمة مقام الا ولا يتصرف فيها لانه حرف فكذا لا يتصرف فى نائبها **لما فرغ** المص عن مواضع وجوب

النصب شرع فی مواضع جواز نصبه فقال **و یجوز فیه النصب** اے ویجوز فی المستثنی النصب علی الاستثنائیة **و یختار البدل** عن المستثنی منه **فیما بعد الا** **فان قیل** ان فیه و فیما متعلق بیجوز و تعلق الظرفین المتجانسین بالمتعلق الواحد غیر جائز لاستدراك احدهما فلا یقال مررت بزید بالبریة او باللیل **قلنا** ان قوله فیه ظرف لغو متعلق بیجوز و قوله فیما ظرف مستقر متعلق بواقعا مقدر حال من ضمیر فیه **فان قیل** ضمیر واقعا راجع الی المستثنی و کلمة فیما ایضا عبارة عن المستثنی فیلزم ظرفیة الشئ لنفسه **قلنا** ان کلمة ما موصوفة عبارة عن المحل و قوله بعد بمعنی متاخر خبر لیکون المحذوف ویکون مع اسمه وخبره صفة لما فیکون المعنی حال کون المستثنی واقعا فی محل یکون متاخرا عن الا احتراز عما وقع بعد سائر الادوات اذ حکمها غیر ذلك کما مضی و سیجئ **فی کلام غیر موجب** احتراز عما اذا وقع فی موجب فحکمه ما مر وهو وجوب النصب لانا اذا ابدل فی موجب والبدل فی حکم تکریر العامل فیکون المعنی جائنی القوم الا جاء زید فیلزم فساد المعنی و یلزم اتحاد حکم المستثنی و المستثنی منه ولابد من المغائرة بینهما فی الحکم بخلاف غیر الموجب فانه یمکن ان یکرر اصل العامل بغیر النفی فیکون معنی ما جائنی القوم الا زید الا جاء فیثبت المغائرة بینهما بالنفی فی المستثنی منه والاثبات فی المستثنی **و ذکر المستثنی منه** **فان قیل** الواو فی قوله وذکر للعطف یقتضی المعطوف علیه ولیس شئ ههنا صالحا للمعطوف علیه **قلنا** ان الواو للحال من الضمیر المجرور فی فیه ایضا کما ان فیما باعتبار المتعلق وقع حالا منه فیکونان حالین متداخلین و مترادفین من المستثنی ففی قوله ذکر المستثنی منه اما بالواو علی تقدیر انه لان الجملة الاسمیة اذا وقعت حالا تکون مشتملة علی الواو والضمیر معا او علی تقدیر قد و تقدیر العائد وهو **فیه** لان الماضی المثبت اذا وقع حالا لابد من قد **فان قیل** الضمیر فی انه لا یخلوا اما راجع الی المستثنی الذی رجع الیه ضمیر قوله فیه او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لا یوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان ان حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان والجملة التی وقعت بعده

اعنى قوله ذكر المستثنى منه خبرها والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيه من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثانى وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لكن يلزم الخروج عن البحث لان البحث فى ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون بدلا لا فى كون المستثنى منه بدلا اولا **قلنا** ان الضمير راجع الى المستثنى منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى منه كذلك يطلق على المستثنى لانهما من الاسماء والمتضائفين فيصح استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج عن البحث ...... وبقيد ذكر المستثنى منه احتراز عن المفرغ اذ اعرابه باعراب المستثنى منه المحذوف ولم يذكر المصنف كونه منقطعا او مقدما على المستثنى منه لان حكمها وجوب النصب كما سبق **نحو ما فعلوه الا قليل** بالرفع على البدلية من الضمير المرفوع ببدل البعض **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الا زيدٍ بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثنائيه وما رئيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة اذ هو بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **فان قلت** بدلية القليل من واو الجمع غير صحيح بوجوه الاول ان البدل مقصود بما نسب الى المتبوع والمنسوب ههنا الى المتبوع هو عدم الفعل وهو غير مقصود بالبدل والا لزم خلاف المقصود والثانى ان البدل بتكرار العامل فان تكرار العامل لزم المحذور المذكور و الثالث ان البدل مقصود دون المبدل منه والمبدل منه فى هذا المقام مقصود بالعدم والبدل بالاثبات والرابع ههنا بدل البعض لعدم صحة باقى الاقسام وفيه لابد من ضمير الى المبدل منه كما فى ضربت زيدا راسه ولم يوجد ههنا والخامس ان النكرة اذا وقعت بدلا من المعرفة وجب نعتها ولا نعت ههنا **قلت** عن الاول ان البدل مقصود باصل النسبة ولا شك ان قليل مقصود باصل النسبة مع قطع النظر الى النفى وعن الثانى ان البدل بتكرار اصل العامل لا مع النفى فلا يلزم فساد المعنى وعن الثالث ان البدل مقصود باصل النسبة

ولیس المبدل منه مقصودا باصل النسبة وعن الرابع ان هذه القاعدة فیما اذا لم یکن البدل واقعا بعد الا واما اذا کان واقعا بعد الا فیفید البعضیة لان المتصل بعض من المستثنی منه وعن الخامس ان هذه القاعدة فی بدل الکل وههنا بدل البعض او نقول یصح ابدال النکرة من المعرفة بدون التوصیف عند البعض فلیکن الآیة محمولا علی مذهب البعض او نقول التقدیر الا اناس قلیل فالناس بدل ووصف بالقلیل کذا قیل والله اعلم بالصواب **و یعرب** المستثنی **علی حسب العوامل** معطوف علی قوله منصوب بحسب المعنی اذ معنی منصوب ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وکذا قوله ویجوز فیه النصب و یختار البدل عطف علی قوله منصوب بحسب المعنی وقوله منصوب خبر هو فکذا قوله یجوز ویعرب خبر هو **فان قیل** ان الحسب عبارة عن القدر فیکون معناه و یعرب علی قدر العوامل هو مستلزم لاجتماع العوامل علی معمول واحد **قلنا** ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء **فان قیل** اجتماع العوامل علی معمول واحد یفهم من جمعیة العوامل فی قوله علی حسب العوامل **قلنا** ان اللام فی العوامل جنسیة واللام الجنسیة اذا دخلت علی الجمع تبطل معنی الجمعیة ویراد منه فرده اذ الجنس خال عن التعدد والجمع یدل علی التعدد بینهما منافات ولا یبطل معنی الجنسیة لدفع التنافی لئلا یکون ذکر اللام لغوا وایضا کل لاحق ناسخ للسابق ولا یکون السابق ناسخا للاحق فیکون المعنی ویعرب المستثنی علی الاعراب یقتضیه العامل السابق لانه لما حذف المستثنی مقامه واعرب باعرابه و فرغ العامل السابق من عمل المستثنی منه الی عمل المستثنی ولذا یسمی هذا القسم بالمستثنی المفرغ لفراغ العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له کما یراد المشترک بالمشترک فیه بحذف الصلة فیهما فالضمیر مستتر فیهما و حذفت اللام و فی من باب الحذف والایصال **وهو** ای والحال ان المستثنی واقع **فی غیر الکلام الموجب فان قیل** قوله وهو فی غیر الموجب جملة اسمیة معطوفة علی قوله و یعرب فهذا من قبیل عطف الاسمیة علی الفعلیة وذا غیر جائز بخلاف العکس فانه جائز مع ضعف **قلنا** ان هذا الواو لیست للعطف بل للحال عن الضمیر المستکن فی یعرب **لیفید فان قیل** یتعلق لیفید بیعرب ودلیل له والدلیل مثبت للمدعی واعرابه غیر ثابت

بالافادة بل بقيامه مقام المستثنى منه **قلنا** ان قوله ليفيد غير الموجب فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على تقدير عموم المستثنى منه لانه لما حذف ولم يوجد القرينة على خصوصه يقدر المستثنى منه العام ويصح الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب **مثل ما ضربني الا زيد** اذ لو قدر احد فالحكم صحيح اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد ولا يجوز الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب نحو ضربني الا زيد اذ لو قدر احد فلا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها في ذلك الانتفاء كثير غالب واما اشتراك جميع افراد الجنس في اثبات الفعل لها ومخالفة فرد منها في ذلك الاثبات فقليل **الا ان يستقيم المعنى** استثناء من مفهوم الكلام السابق فيكون التقدير وهو واقع في غير الموجب في جميع الاوقات ويقع في الموجب طريقان الاول صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم في المستثنى منه نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح **فان قيل** تمثيل الشارح بهذا المثال ليس ملائما لما نحن فيه لان بحثنا في المفرغ وهو ما ليس فيه المستثنى منه وهو موجود فيه اى كل حيوان **قلنا** هذا النظير اورده لصحة الحكم فيه على سبيل العموم والشمول لا مثال للمفرغ والفرق بين النظير والمثال ان النظير لمجرد الايضاح وليس فرد للممثل والمثال لايضاح الممثل وفرد للممثل والثاني ان تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه العام بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا لوجود بعض المعين يصرف اليه العام **مثل قرئت الا يوم كذا** **فان قيل** ان المراد بالقرأة ارادة القرأة كما في قوله تعالىٰ اذا قرئت القرآن فاستعذ بالله من الشيطن الرجيم والارادة مستقيمه في جميع العمر فلا حاجة الى التاويل بايام الاسبوع او الشهر **قلنا** ان القرأة ههنا القرأة بالفعل لا الارادة بها فمس الحاجة الى التاويل فيكون المعنى اوقعت القرأة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا بل يريد ايام الاسبوع او الشهر او السنة **فان قيل** كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كما في ضربني الا زيد كذلك لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا فى بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فى غير الموجب ايضا ويقول هو ای المفرغ يجئ فى الموجب وغير الموجب عند استقامة المعنى **قلنا** الاعتبار للغالب والغالب فى غير الموجب استقامة المعنى وفى الموجب عدم استقامة المعنى فلوجه غلبة استقامة المعنى فى غير الموجب لم يشترط استقامة المعنى فيه وانما كان ذلك لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بذلك الافراد ومخالفة فرد منها كثير غالب و اشتراك جميع افراد الجنس فى تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها قليل نادر **فان قيل** كما يصح قرئت الا يوم كذا اذا كان المراد بكل يوم ايام الاسبوع او الشهر او السنة ينبغي ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد بكل احد جماعة مخصوصة بواسطة القرائن فلا فرق بين المثالين فى انهما جائزان مع القرينة وغير جائزين بدونها **قلنا** لا فرق بين المثالين فى القرينة المعنوية بخصوص المستثنى منه وهو تعذر اجتماع الضاربين على ضرب شخص واحد فى قولك ضربنى الا زيد وتعذر ايقاع القرأة فى جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فى جميع ايام الدنيا لكن هذه القرينة تفهم من نفس تركيب قرئت الا يوم كذا لان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فيها وكذا لا لا يريد ايام عمره بقرينة فعل ماض وهو قرئت فخرج الحال والاستقبال وخرج فى الماضى زمان الطفولية لعدم قابلية القرأة فيه فبقى من كل يوم زمان بعد البلوغ الى وقت التكلم ولهذا الزمان اجزاء الاسبوع والشهر والسنة فيصرف المستثنى منه العام الى ذلك الاجزاء المعينة لتصحيح الكلام ولم يوجد قرينة الخصوص بجماعة دون جماعة فى تركيب ضربنى الا زيد لفظا حتى يصرف المستثنى منه العام وهو كل احد الى ذلك الجماعة الخاص بل تفهم من خارجى وهو سوال السائل كما اذا قيل من ضربك من هذا القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالفرق بين المثالين بظهور القرينة لا بنفس القرينة وظهورها قرئت الا يوم كذا لانه مفهوم من تركيبه وليس ظهور القرينة فى ضربنى الا زيد لانه مفهوم من امر خارجى وهو سوال السائل **فان قيل** ضربنى الا زيد ايضا جائز عند وجود القرينة بالسوال فلم خص الاستثناء بقرئت ولم يعم الموجب عند استقامة المعنى

قلنا ان الغالب عدم وجدان القرينة الظاهرة فى الموجب غير قرئت فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا عند استقامة المعنى **لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما** اذ صورته وانكان غير موجب لكنه فى المعنى موجب اذ معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى اذ بعض صفاته مناقض لبعض آخر كالجود والبخل والعلم والجهل و القيام والقعود والنوم واليقظه فلا يجتمعان فكيف يُؤَبَّدُ وانما كان معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما اذ فى معنى زال نفى واذا دخل عليه حرف النفى افاد الثبوت على الدوام اما نفس الثبوت لان نفى زال قد نفى بحرف النفى فلو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام فانه لو افاد نفس الثبوت فلا تجئ فائدة فى نفى النفى اذ الافعال الثبوتية كثيرة غيرها مثل كان واعترض الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على الصفات التى يمكن اجتماعها فى شخص واحد ثم يستثنى من جملتها العلم او يحمل على جميع الصفات ممكن الاجتماع او غير ممكن الاجتماع مبالغة فى نفى صفة العلم كانه يحصل فيه الصفات المتناقضة لكنه البعد عن صفة العلم وعلى هذين التاويلين يندرج هذا التركيب فى صورة استقامة المعنى فلم حكم المص بعدم جواز هذا التركيب **قلنا** مراد المص بعدم الجواز بغير التاويل واما مع التاويل فيرجع جميع مواد الايجابية الى صورة استقامة المعنى فلا فائدة فى اشتراط غير الموجب كما يؤل فى ضربنى الا زيد كل من يتصور منه الضرب فيصرف كل احد اليه او يراد غلوا المجتمعين وكثرتهم على ضربك من كل احد **فان قلت** قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا فى كلام غير موجب ففيه جواز جواز النصب واختيار البدل فهذا منقوض بمثل ما جائنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به ففى هذه الامثلة المستثنى منه مذكور فى غير الموجب مع انه لا يختار فيها البدل اذ لو كان اختيار البدل فيها لكان المستثنى مجرورا فى المثال الاول ومنصوبا فى الثانى والثالث مع انه مرفوع فى الكل فاجاب المصنف بقوله **واذا تعذر البدل على اللفظ** **فان قيل**

كلمة على لا تقع صلة التعذر بل صلة الباء **قلنا** الجار والمجرور متعلقان بالحمل المحذوف اى من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** **فان قيل** الجار والمجرور لا يقع جزاء **قلنا** انهما متعلقان بيحمل المقدر اى يحمل على الموضع اى محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جائنى من احد الا زيد** فزيد بدل مرفوع محمول على محل احد وهو الرفع بالفاعلية لا مجرور محمول على لفظ احد **ومثل لا احد فيها** اے فى الدار **الا عمرو** فعمرو مرفوع بدل محمول على محل احد لا منصوب محمول على لفظ احد **ومثل ما زيد شيئا الا شيئ لا يعبأ به** اے لا يعتد به فشيئ مرفوع بدل محمول على محل شيئ لا منصوب محمول على لفظ شيئا **فان قيل** ما الفائدة فى ذكر لا يعبأ به والمقصود بالمثال ما زيد شيئا الا شيئ فقط **قلنا** ليس فى كثير من نسخ الكافية قوله لا يعبأ به فلا يرد الاعتراض على هذه النسخ ويرد على ما هو فيه فهو صفت الشيئ المستثنى ووصف به لئلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه بل يلزم استثناء الخاص من العام **فان قيل** لا حاجة له فى دفع استثناء الشيئ من نفسه الى صفته بقوله لا يعبأ به بل يمكن ان يجعل المستثنى بشيئ منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بشيئ لا يزيد عليه صفة غير اطلاق الشيئية فيكون استثناء الخاص من العام مع الاختصار **قلنا** هذه التصانيف بالنسبة الى المبتدئين وفهمهم لا يذهب الى هذه التوجيهات المغائرة بغير قرينة لفظية وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاول **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** سواء كان موجبا فى الاصل اوكان منفيا ثم صار موجبا بسبب دخول الالان من التاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل من اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد الجر لكان فى قوة قولنا جائنى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز واما تعذر البدل فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب **فان قيل** ينبغى ان يبنى بالفتح كالمتبوع لانه مبنى بالفتح لان اسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة غير مضافة بلا فاصلة مبنى بالفتحة **قلنا** ان عمرا بالنصب بدل عن محل احد لان تابع المبنى تابع للمحل

ومحله النصب لان لا عامل النصب لكنه متضمن لمن الاستغراقية والاسم المتضمن
لمعنى الحرف مبنی **او نقول ان** فتحة احد مشابهة للنصب لانه يجيئ عارضا بعد
دخول لا كما ان النصب يجيئ عارضا بالعامل فكانها نصب والاسم منصوب وبدل
المنصوب منصوب فاذا كان عمرا بدلا من اللفظ والبدل فی حكم تكرير المعلول بعامل فی المبدل
بهذا العمل فلابد من تقدير لا وكذا فی قوله ما زيد شيئا المستثنى لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه والحال **ان ما ولا لا تقدران**
لا حقيقة على مذهب من قال لم يكن البدل الا بتكرير العامل **ولا حكما** اذا اكتفى بدخول
العامل على المبدل منه واعتبرت سراية حكمه اليه فانه فی قوة **التقدير عاملتين**
حال من ضمير لا تقدران فی المستثنى المحمول على البدل **بعده** اے ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفی بالا **لانهما عملتا للنفی** اذ لا عملت لمشابهة انَّ
لفظا فی فتح الاول ومعنى لان ان لتاكيد الاثبات ولا لنفی الجنس لتاكيد النفی
فحمل النقيض بالنقيض فی العمل وكلمة ما عملت لمشابهته ليس فی النفی والدخول
على المبتدأ والخبر **وقد انتقض النفی بالا** فلما تعذر البدل على اللفظ حمل
على المحل عملا بالوجه المختار على قدر الامكان فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشیئ مرفوع محمول على محل شيئا وهو الرفع بالحرية
فان قلت لاحد فی هذا المثال لفظه وهو البناء على الفتح فلما تعذر البدل على
اللفظ بقی له محلان محل قريب وهو النصب بكلمة لا وانما كان قريبا لحصوله
بعد دخول كلمة لا فيكون قريبا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء وانما كان
بعيدا لحصول الرفع قبل دخول كلمة لا فلم اعتبروا الحمل على محل بعيد لا قريب
قلت ان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفی وقد انتقض النفی بالا
واما محله البعيد لا دخل لعمل لا فيه بل هو مرفوع بالعامل المعنوی **بخلاف**
ليس زيد شيئا الا شيئا جواب سوال ان نفی ليس منتقضة بالا مع ان المستثنى
محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المص **لانها** اے ليس **عملت للفعلية**
لا للنفی فالنفی وان انتقضت بالا لكن فعليتها باق كما قال المص **فلا اثر لنقض معنى**
النفی فی عملها لبقاء الامر العاملة هی اے ليس **لاجله** ای لاجل ذلك الامر

و هو الفعلية **فان قلت** ان النفى والفعلية كلاهما مدلولان لكلمة ليس فكيف ينتفى احد المدلولين وهو النفى ويبقى الآخر و هو الفعلية مع ان كلواحد منهما غير منفك عن الآخر **قلنا** هذا التركيب مأول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء فانتقض النفى الحاصل من ما وبقى فعلية المعبر بكلمة كان **ومن ثم** اے ومن اجل القاعدة المذكورة ان عمل ليس للفعلية و عمل ما ولا للنفى **جاز ليس زيد الا قائما** باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها **و امتنع ما زيد الا قائما** باعمال ما فى قائما لان عمل ما للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى **مخفوض فان قيل** ان الخفض هو الجر الذى بالحركة فلا يتناول الجر الذى بالحرف نحو جائنى القوم غير الزيدين **قلنا** ان المص ذكر خاصا وهو الخفض واراد العام وهو الجر فيكون المعنى والمستثنى مجرور **بعد غير و سواى** بالقصر مع الضم السين اوكسرها **و سواء** بكسر السين اوفتحها مع المد وانما كان المستثنى بعد الكلمات مجرورا لكون المستثنى بعدها مضاف اليه واعرابه الجر **و بعد حاشا فى الاكثر** لكونها حرف جر و عمله الجر وانما قال فى الاكثر لان بعض النحويين اجاز النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير راجع الى الله تعالىٰ و ما بعده مفعوله فيكون منصوبا لايقال على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الله تعالىٰ يعلم من معنى حاشا اذ معنى حاشا تبرية المستثنى و تنزيهه عن فعل سوء منسوب الى المستثنى منه اذ المستثنى منه لحاشا يكون دائما منسوبا اليه لفعل سوء والمستثنى برى عن ذلك الفعل والتبرية من الفعل السوء لايقدر عليه احد الا الله بدليل قوله تعالىٰ و ماابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربى وقوله تعالىٰ لاحول ولا قوة الا بالله والفعل والفاعل والمفعول جملة فعلية حال عن المفعول مثل ضرب القوم عمرا اذا كان ضرب عمر ظلما بغير حق حاشا زيدا اى بَرّأَهٗ الله تعالىٰ عن ضرب عمرو الذى هو الظلم والعائد فى الحال وضع المظهر موضع المضمر فى صلة حاشا وهى عن ضرب عمرو موضع عن ضربه **و اعراب غير فيه** اى فى باب الاستثناء واما فى الصفة فاعرابه باعراب موصوفه **كاعراب المستثنى بالا على التفصيل** المذكور فى المستثنى بالا لانه لما انجر به المستثنى انتقل اعرابه الى غير الذى هو الجزء الفارغ عن الاعراب كما

نقل اعراب المضاف اليه الى المضاف فى عبد الله فالرفع والنصب والجر تجرى بالعبد منقولة عن الله لانه آخر الكلمة حال العلمية والباعث بالنقل مشغولية بالجر فى حال الاضافة والاعلام المنقولة عن المركبات تبقى باعراب السابق حال التركيب فى التفصيل هكذا جائنى القوم غير زيد بالنصب لانه يوجب وما جائنى القوم غير حمار بالنصب لانه منقطع وجائنى غير زيد زيد بالنصب لتقدمه وما جائنى القوم غيرُ غيرَ زيد بالوجهين وما جائنى غيرِ زيد وما رئيت غيرَ زيد وما مررت بغيرِ زيد **وغير** اى كلمة غير فى الاصل **صفة** لصدق تعريف الصفة عليها لانها دالة على ذات مبهمة قائم معنى المغائرة بها فالاصل والاكثر فى استعمالها ان تقع صفة فى التركيب كما تقول جائنى رجل غير زيد ولما كان استعمالها فى الصفة اصل واكثر وهو يقتضى استعمالها فى المعنى الآخر ايضا فقال **حملت على الا** مصدرة تلك الجملة لكن اث استعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل ولما كان بين المحمول والمحمول عليه علاقة فقال الشارح لاشتراك كل منهما فى مغائرة ما بعدها لما قبلهما **كما حملت الا عليها** اى استعملت الا مكان غير **فى الصفة** فاستعمال غير بمعنى الا غير مشروط بالشرط واستعمال الا بمعنى غير مشروط بالشروط الثلاثة لكن شرطيتها فى غالب المواد واكثر المواد لا فى جميع المواد لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا **الا اذا كانت الا تابعة** **فان قيل** التوابع من الاسماء معربة باعراب المتبوع والاحرف لايقبل الاعراب فكيف تكون تابعة **قلنا** المراد من التابع لازمه وهو البعدية اذ تابعة بمعنى واقعة واللام بمعنى البعد كما فى قوله تعالى لدلوك الشمس اى بعد دلوك الشمس **لجمع** **فان قيل** ان الا فى جائنى القوم الا زيد وجائنى رهط الا زيد وجائنى رجلان الا زيد فالا فى هذه الامثلة بمعنى غير وليست واقعة بعد جمع **قلنا** المراد بالجمع المتعدد افراده فدخل فيه الجمع واسم الجمع والمثنى فالمعنى واقعة بعد المتعدد الذى لايتقين بدخول ما بعد الا فيه ولا بخروج ما بعد الا منه وانما اشترط وقوعها بعد متعدد لكونها بمعنى غير ليوافق حال الا صفة حال الاستثنائية فى وقوعها بعد المتعدد فالمستثنى منه متعدد فوجب ان يكون موصوف الا ايضا متعدد مذكور فلا يقدر موصوفها اذ كون الا بمعنى غير صفة خلاف الاصل فلا يذهب الذهن الى كون

موصوفها مقدرا كما يقدر موصوف غير لكونها صفة فلو قدر موصوفها يذهب الذهن الى كونها صفة والى كون الموصوف مقدرا **منكور** اى منكر تفسير غير المشهور . . . . بالمشهور صفة لجمع لان المتعدد لو كان واحدا من المعارف الخمسة فما بعد الا اما داخلا فيه يقينا فيكون متصلا و اما خارجا منه فيكون منقطعا فلا يحمل على الا بمعنى غير وان كان المتعدد واللام ان كان اللام جنسيا او إستغراقيا فيتناول ما بعد الا فيكون متصلا وان كان اللام للعهد الخارجي فاما يشار باللام الى جماعة لم يكن زيد فردا منهم فلا يتعذر المنقطع وان اشير الى جماعة بكون زيد فردا منهم فلا يتعذر المتصل **غير محصور** لَمَّا يعرف الاشياء باضدادها فقال الشارح المحصور على نوعين جنس مستغرق لافراده وهو النكرة فى حيز النفى او النكرة الواقعة بعد كل نحو ما جائنى رجل اورجال الا زيد وكل رجل جائنى الا زيد وانما يقال له المحصور لانحصار جميع الافراد فيه اوبعض من الجنس معلوم عدده نحوله عَلَىَّ عشرة اوعشرون الا درهما اوواحد وانما اشترط المتعدد غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا تكون الا بمعنى غير لان الشرط لحمل الا بمعنى غير تعذر قسمى المستثنى **فان قيل** قوله **لتعذر الاستثناء** جار مجرور يقتضى المتعلق ودليل يقتضى المدعى فما هما **قلنا** انهما مقدران كما قال الشارح وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء بالقسمين عند وجود هذه الشرائط كما ستعرف فلما تعذر الاصل وهو الاستثنائية حمل على خلاف الاصل وهوكون الا بمعنى غير لئلا يلزم الغاء الا **فان قيل** ضابطة المص لا جامعة ولا مانعة اما الاول لخروج جائنى رجال الا واحد او الا رجالا والا حمارا فان رجالا جمع منكور غير محصور ولا يتعذر فى الاولين المتصل وفى الاخير المنقطع واما الثانى لدخول جائنى مأة رجل الا زيد فان مائة رجل محصور وتعذر الاستثناء فيه لانه لا يعلم ان مائة رجل مائة مع زيد او بغير زيد ففى المتصل الدخول يقينا وفى المنقطع الخروج يقينا فلما تعذر احُمِلَ الا بمعنى غير **قلنا** ان هذه الضابطة غالبة اكثرية لا كلية يعنى تعذر الاستثناء غالبا يوجد عند وجود هذه الشرائط واما التعذر وعدم التعذر فى مواد النقض من النوادر **فان قيل**

ينبغى ان يقيد المصنف هذه الضابطة بقيد غالبا كما قيد الشارح **قلنا** ان كون الا بمعنى غير عند عدم هذه الشرائط نادرا فلم يلتفت المص الى هذه النادر ولم يقيد بقيد غالبا **نحو لوكان فيهما** فكلمة فى بمعنى اللام لئلا يلزم ظرفية السماء والارض لله تعالىٰ المنزه عن الظرف اى لوكان مالكا لهما **آلهة** والجمع محمول بمعنى المتعدد فيتناول النفى المستفاد من لو للالٰهين ايض فلا يرد ان النفى الجمع لا يستلزم التوحيد لجواز الإلهين فيهما **الا الله** اى غير الله **لفسدتا** لما كان الفساد يستعمل فى الاعراض كما يقال لفسد الصلوة والصوم والارض والسماء من الذوات فكيف يصح نسبة الفساد اليهما فلذا عبر الشارح عن الفساد بقوله لخرجتا عن الانتظام العجيبة لان الفساد لازم مع التعدد كما فى ملوك الارض فالاول فى الآية الكريمة صفة بمعنى غير والشرائط موجودة واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء بالقسمين لعدم دخول الله فى آلهة باليقين وعدم خروجه منها باليقين وشرط صحة الاستثناء المتصل الدخول باليقين وفى المنقطع الخروج باليقين وفى الآية مانع آخر عن حمل الا بمعنى الاستثناء لانه لوكان للاستثناء لصار المعنى لوكان فيهما آلهة مستثنى منها الله تعالىٰ لفسدتا فيوهم من هذا المعنى ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله فلا يثبت التوحيد **فان قيل** هذا الوهم جار فى غير ايض لان المعنى لوكان فيهما آلهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان فيهما آلهة غير مغائر من الله نعوذ بالله **قلنا** لا يجرى هذا الوهم فى هذا المعنى لان المغائرة لازم والتعدد ملزوم فلما انتفى اللازم وهو المغائرة انتفى الملزوم فالحاصل ان كلمة لو شرطية تقتضى الشرط والجزاء فقوله كان فيهما آلهة شرط وقوله لفسدتا جزائه والجزاء لازم للشرط وجودا وعدما وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فالفساد لازم مع التعدد والفساد منفى حسا فعلم منه نفى التعدد ايضًا **فان قلت** لما تعذر الاستثناء فليحمل على البدل فتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة **قلت** لا يحمل على البدل لانه غير الموجب فقط وايضا البدل لا يكون الا فى تركيب يجوز فيه الاستثناء وهذا منقوض بكلمة التوحيد ففيه تعين البدل ولا يجوز فيه الاستثناء كما قاله عصام الدين **وضعف حمل الا على غير فى غيره** اى غير الجمع المنكور غير المحصور

لصحة الاستثناء الذى هو معنى اصلى لكلمة الا ومعنى غير منه خلاف الاصل والصير الى خلاف عند تعذر الاصل والغرض من قوله وضعف رد على سيبويه فانه يُجَوِّزُ وقوع الا صفة مع صحت وضعف حمل الا على غير هذا رد على سيبويه فانه يُجَوِّزُ وقوع آلا صفة مع صحة الاستثنائية كما فى قولك ما اتانى احد الا زيد جاز ان يكون الا بمعنى غير مع انه يجوز المتصل وتمسك فى هذا الجواز بقول الشاعر ؎ كل اخ مفارقه اخوه ÷ لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه بغير الشرائط والكان استثناء يجب فيها النصب لانه فى كلام موجب وحمل المصنفؒ ذلك على الشذوذ وقال لا يصح الاستدلال بهذا الشعر لانه فيه شذوذين آخرين وصف كل والمشهور وصف المضاف اليه لكل لانه المقصود والكل غير مقصود اورد لاحاطة افراد المضاف اليه والفصل بالخبر بين الموصف والصفة ولم يتعرض الشارح الى الفصل بالجملة القسمية بين الموصوف والصفة لانه تابع للخبر لانها لتاكيد الخبر وكذلك الخلاف فى كلمة التوحيد فكلمة الا فيها بمعنى غير صفة محمول على محل إلٰهَ وهو الرفع لكن صورة الاحرف غير قابل للرفع فنقل الى المدخول هذا عند سيبويه و عند المصنف مابعد الا فيها مستثنى لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس المستغرق الشامل لما بعد إلّا لان النكرة فى حيز النفى شاملة لجميع افرادها لكن المستثنى اذا وقع فى كلام غير موجب بعد الا والمستثنى منه مذكور جاز الاستثناء واختار البدل لكنه تعذر البدل من لفظ إلٰهٍ وايضا من محله القريب اذا جعل منصوبا لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير لا اله آلا اللهؑ فيلزم نفى الإلٰه الحق وهو كفر وايضا كلمة لا لا تعمل بعد انتقاض نفيه بالا لانه يعمل للنفى وقد انتقض النفى بالّا فيحمل على محلّه البعيد وهو الرفع على الابتدائية وتعين البدل من محله البعيد فى كلمة التوحيد ولا يجوز فيها النصب على الاستثناء لانه لا يعلم انه منصوب على الاستثناء او على البدل من اللفظ او من المحل القريب وعامل لفظ إلٰه ومحله القريب كلمة لا فتعيد كلمة لا فى لفظ الله فينفى الحق نعوذ بالله فتعين الرفع على البدل من محله البعيد لَا إلٰه إلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ ط فانقيل المنفى بلا لا يخلوا آما اله الحق اوالباطل فعلى الاول يلزم استثناء الشئ من نفسه لاتحاد المصداق بين الٰه والله وعلى الثانى

لا يصح الحكم بالنفى لوجود الآلهة الباطلة الكثيرة **قلنا** انا نختار الشق الاول ولا يلزم استثناء الشئ من نفسه لان اله اعم من الله بحسب المفهوم لنكارته والله علم لذات الله تعالىٰ خاص به وانكان فى الخارج متحدين والعموم بحسب المفهوم كافٍ لصحة الاستثناء كما قال عبيدى احرار الا زيدا و عمرا و خالدا ولم يكن لهذا القائل عبد غيرها فصح الاستثناء حيث لم يعتق احد منهم ولم يكن رجوعا من الاقرار لان عبيدا اعم بحسب المفهوم لانه جمع يطلق على الثلاثة وما فوقها غير منحصر فيها وانكان منحصرا فيها فى الوجود **و اعراب سوى و سواء النصب على الظرف** فالجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو بناء فى محل النصب على انه مفعول له لقوله النصب **فان قيل** المفعول له علة والعلة من الاعراض والظرف زمان او مكان وهما من الذوات فلا يصح كون الظرف مفعولا له **قلنا** ان الظرف مؤل بالظرفية والالف واللام فيه عوض عن حذف المضاف اليه فيكون التقدير بناء على ظرفيتهما وانما نصبا على الظرفية لانهما يعبران عنهما بالمكان كقولك جاءنى القوم سوى و سواء زيد اى مكان زيد **فان قيل** فعلى هذا لا يكون من ادوات الاستثناء بل بمعنى المكان فيكون مفعولا فيه لا الاستثناء **قلنا** ليس المراد بالمكان المكان الحقيقى بل بمعنى البدل والبدل بمعنى الانعدام فيكون معنى قولك جاءنى القوم سوى زيد اى مكان زيد ومكان زيد بمعنى بدل زيد وبدل زيد بمعنى انعدام زيد اى انعدم زيد عن المجئ فيكونان لازم الظرفية **على الاصح** وهو مذهب سيبويه والبصريون لان سوى فى الاصل صفة للفظ مكان كما قال الله تعالىٰ مكان سويا اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقام المكان مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل كما تقول انت لى مكان زيد اى بدل زيد لان البدل كائن مكان المبدل منه استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افادان زيدا لم ياتك ثم جرد عن معنى البدل واستعمل لمطلق الاستثناء فسوى الظرف بحسب الاصل و غير ظرف بحسب المعنى المراد وهو الاستثناء فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى وهو المكان فيكون منصوبا على الاصل والكوفيون نظروا الى المراد وهو الاستثناء فجعلوه

كغير و مستمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فان سوى فيه وقع فاعل لم يبق فيكون مرفوعا و عند البصريين منصوب على الاصل وان وقع بمعنى الاستثناء او بمعنى الفاعل لانه يجوز اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على الحالية الاصلية كما فى تقطع بنصب البين وان وقع فاعلا لتقطع **خبر كان واخواتها** اے اشباهها فى عدم اتمام معناها بالمرفوع بغير المنصوب وهى الافعال الناقصة الباقية **هو المسند** اے الشئ المسند **بعد دخولها** اى بعد دخول كان او احد اخواتها فان قيل التعريف غير مانع عن دخول غير الخبر فيه كقائم ويضرب فى كان زيد ابوه قائم وكان زيد يضرب ابوه فانهما مسند ان بعد دخول كان وليسا بخبر كان لان الخبر هو مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى اسمائها لتخرجا لانهما ليسا بمسندين الى اسم كان بل قائم مسند الى المبتداء ويضرب مسند الى الفاعل وهذا الجواب ضعيف لان قوله بعد دخولها لاخراج المسندات الباقية فاذا اريد بالمسند المسند الى اسمائها فيخرج المسندات الباقية لانها مسندة الى اسمائها لا الى اسم كان فذكر قوله بعد دخولها مستدرك فلما كانا ضعيفين اجاب الشارح بجوابين الاول ان المراد بالدخول ورودها للعمل فى الاسم و الخبر و عمل كان فى مجموع الجملة لا فى قائم ويضرب فمجموع الجملة خبر لعمل كان فيها وخرج قائم ويضرب لعدم عمل كان فيهما و الثانى ان المراد بالاسناد الاسناد الجديد بعد دخول كان وتجديد الاسناد حاصل لمجموع الجملة واما يضرب وقائم باقيين على الاسناد السابق لان العوامل اللفظية اذا دخلت على المبتداء والخبر تزيل الامور الاربعة العامل السابق والاسناد السابق والاعراب السابق و الاسم السابق وهذه الامور الاربعة زائلة فى الجملة بعد دخول هذه الافعال و باقية فى قائم ويضرب **مثل كان زيد قائما** فان قائما خبر كان مسند الى اسم كان بعد دخول كان **وامره** اے امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتداء** فى اقسامه وهى المفرد والجملة والنكرة والمعرفة واحكامه وهى المتعدد والواحد والمثبت والمحذوف وشرائطه وهى ان خبرها اذا كانت جملة لابد فيها من

عائد وقد يحذف ولكنه **يتقدم** حال كون الخبر **معرفة** على الاسم سواء كان الخبر معرفة حقيقة اوحكما كالنكرة المخصصة ولايتقدم الخبر المعرفة على المبتدأ لان اختلاف الاعراب فى خبر كان يصلح دفع الالتباس بين الاسم والخبر و اتحاد الاعراب فى المبتداء والخبر موجب للالتباس بين المبتدأ والخبر فان قيل القاعدة منقوضة بقولهم كان الفتى هذا حيث لا يجوز تقديم الخبر فى مثل هذا التركيب **قلنا** جواز تقديم الخبر فيما اذا كان الاعراب فى الاسم والخبر او فى احدهما لفظيا واذا كان الاعراب فيهما منتفيا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم للبس **وقد يحذف عامله** اى عامل خبر كان وهو نفس كان لانه لا يجوز الحذف من هذه الافعال غير كان لان كان كثير الاستعمال فيسبق الذهن الى كونه محذوفا فالشهرة قرينة الحذف **فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها** اى فى مثل هذه الصورة واول الشارح التركيب المذكور بالصورة لا بالتركيب للمطابقة بين الراجع والمرجع وهى ان يجئ بعد ان الشرطية اسم ثم فاء ثم اسم فتناول المذكور و غيره كان راكبا فراكب وان ماشيا فماش **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول على انه خبر كان المحذوف واما رفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزائهم خير ونصبهما على ان خيرا فى الموضعين خبر لكان المحذوف فيكون التقدير انكان عملهم خيرا وكان جزائهم خيرا و رفعهما اما رفع الاول لانه اسم لكان المحذوف واما رفع الثانى فانه خبر مبتداء محذوف فالتقدير ان كان فى عملهم خير فجزائهم خير ورفع الاول و نصب الثانى اما رفع الاول لانه اسم كان اما نصب الثانى لانه خبر كان فيكون التقدير انكان فى عملهم خير فكان جزائهم خيرا و قوة الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته فيكون الاول اقوى الوجوه لان المحذوفات فيه قليلة لانها ثلثة ويكون الرابع اضعف الوجوه اذا المحذوفات فيه خمسة كان والجار والمجرور فى جانب الشرط وكان واسمه فى جانب الجزاء والثانى والثالث متوسطتان لان المحذوفات فيهما اربعة **ويجب الحذف** اى حذف عامل الخبر وهو كان فقط

فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ان كان امّا بفتح الهمزة فيكون تقديره **لان كنت** علة متقدمة **وانطلقت** معلول مؤخر وان كان إما بكسر الهمزة فيكون التركيب المذكور شرطا وجزاء فاصل امّا بفتح الهمزة لِاَنْ كُنْتَ حذفت اللام حذفا قياسيا لان حذف حرف الجر مِنْ اَنْ واَنّ قياسى ثم حذف لفظ كان اختصارا وانقلب الضمير المتصل بالمنفصل لعدم مايتصل به وزيدت بعد ان لفظه ما يوضع كان عوضا عنه وخص زيادة ما يكون وسيلة للادغام وغير ما لا يصلح للادغام وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر منصوبا على حاله فصار اما ان كنت منطلقا انطلقت واصل إمّا بكسر الهمزة ان كنت منطلقا ان طلقت فيعمل به ما عمل بالاول بغير حذف اللام فيه واقتصر المص على فتح الهمزة لانه اشهر واكثر **اسم ان اخواتها هو** الاسم **المسند اليه بعد دخولها** اى بعد دخول احدها **مثل ان زيدا قائم فان قيل** هذا التعريف غير مانع عن دخول غير الاسم فيها كابوه فى ان زيدا ابوه قائم فان ابوه مسند اليه بعد دخول ان وليس اسم ان بل جزء الجملة الواقعة خبرا قلنا المراد بالمسند اليه المسند اليه الجديد بعد دخول ان وهو زيد واما ابوه فباق على الاسناد السابق ولم يجدد كونه مسندا اليه القائم بعد دخول ان او نقول ان المراد بالدخول عمل ان واخواتها فى الاسم والخبر وعمل ان موجود فى زيد او مجموع جملة ابوه قائم لا فى ابوه فقط **المنصوب بلا التى لنفى الجنس** فقوله لا موصوفة والموصول مع الصلة المحذوفة صفة لا والتقدير التى استعملوها فى محاوراتهم وقوله لنفى الجنس باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية **فان قيل** ينقض بلا رجل قائم فان لا لنفى القيام لا لنفى ذات الرجل **قلنا** العبارة بحذف المضاف اى لنفى صفة الجنس ولم يقل هكذا لان الغالب فى خبر لا لنفى الجنس الفعل العام اى لا رجل موجود ثم توجه النفى الى الموجود و نفى وجود الرجل مستلزم لنفى ذات الرجل ولذا قال المصؒ **لنفى الجنس** واعلم ان اسم لا على ثمانية اوجه وجه الحصر ان اسمه اما مفرد او مضاف وكل واحد منهما اما نكرة او معرفة

وكل واحد منهما اما موصول او مفصول فمثال المفرد النكرة الموصولة لا احد فى

الدار ومثال المفرد النكرة المفصولة لا فى الدار رجل ولا امرءة ومثال المفرد المعرفة الموصولة لازيد فى الدار ولا عمرو ومثال المفرد المعرفة المفصولة لا فى الدار زيد ولا عمرو ومثال المضاف المعرفة الموصولة لا غلام زيد ولا عمرو ومثال المعرفة المفصولة لا فيها غلام زيد ولا عمرو ومثال المضاف النكرة المفصولة لا فيها غلام رجل ولا امرأة ومثال المضاف النكرة الموصولة لا غلام رجل ظريف فيها فالاول مبنى على الفتح والثامن منصوب والصور الستة الباقية بينهما مرفوعة مكررة لا غير ولم يقل اسم لا الا الا ان اسم كل من المنصوبات ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة بان يكون كله من المنصوبات ولا مجازا بان يكون اكثره من المنصوبات كالمستثنى بل المنصوب منه اقل من ما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا واو واما غيره من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات مجازا اعطاء للاكثر حكم الكل فان قيل ينبغى ان يقول المصنف اسم لا اذ اسم لا ما هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو المبنى بالفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه قلنا ان المبنى بالفتح ليس منصوبا محلا عند سيبويه بل هو مرفوع على الابتدائية فلا يكون كله من المنصوبات فلا بد من التعبير بالمنصوب بلا وانما لم يكن منصوبا عند سيبويه ما هو المبنى بالفتح لان انتصابه مشروط بشروط وشرط الاضافة منتفى فى المبنى على الفتح هو المسند اليه بعد دخولها وخرج مثل ابوه فى غلام رجل ابوه قائم لعدم عمل لا فيه بل عمل فى الجملة والمراد بالدخول العمل او لكونه مسند اليه سابق على دخول لا لا انه مسند اليه بعد دخول لا فان قيل المقصود تعريف اسم لا وقد حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخول لا فاشتغاله بقوله يليها الخ اشتغال بما لا يعنى قلنا مقصود المصنف تعريف المنصوب بلا لا تعريف اسم لا مطلقا وتعريف المنصوب بلا لا يحصل بذلك المذكور بغير ضم شروط ثلثة الاول قوله يليها وشرط الولى لان لا ضعيف العمل لا يعمل مع وجود الفاصل فان قيل الايلاء من الامور الاضافية ولو بعشر مراتب فينبغى ان يكون غلاما فى لا فى الدار غلام رجل ولا امرءة منصوبا بالوجود شرط النصب وهو الايلاء بمعنى البعدية مع انه مرفوع

قلنا المراد بالایلاء وقوع المسند الیه بلا فاصلة والثانی نکرة وشرطت لان لا لا یعمل فی المعارف لانها وضعت لنفی الجنس ویعمل فی الجنس ویدخل فی الجنس **مضافا او مشبها به** ای والشرط الثالث ان یکون اسم لا مضافا او مشبها به وهو الاسم الذی لا یتم معناه بغیر انضمام شئ کان من متعلقاته وانما اشترط کونه کذلک للنصب لان اسم لا اذا کان نکرة یکون متضمنا لمعنی من مفردا کان او مضافا لان اصل لا رجل فی الدار ولا غلام رجل فی الدار لا من رجل ولا من غلام رجل ثم حذف من تخفیفا مع بقاء معنی من وهو تاکید استغراق النفی لجمیع افراد الجنس والمتضمن لمعنی الحرف مبنی کخمسة عشر فبنی المفرد ونُصِبَ المضاف لان الاضافة من خواص الاسم تقوی جهة الاسمیة وتضعف اقتضاء معنی الحرف والاصل فی الاسماء الاعراب وقوله یلیها نکرة مضافا او مشبها به وهذا احوال اربعة مترادفة من ضمیر الیه وهی التی تکون احوالا متعددة من ذی الحال الواحد وسمیت بالمترادفة لان الترادف هو الرکوب خلف الآخر وما بعد الاول ایضا ثابت لذی الحال کالاول فتکون کالراکبِینَ علیه او احوال متداخلة بان الاولی حال من ضمیر الیه او من الضمیر المجرور فی دخولها او ما بقی من الضمیر المرفوع فی یلیها **مثل لا غلام رجل** مثال للمضاف مع الشرطین الاولین للنصب **ولا عشرین درهما** مثال لا مشبها بالمضاف مع الشرطین الاولین للنصب وانما یکون مشبها به لان معنی عشرین لا یتم بغیر انضمام المعدود وقوله **لک** علی النسخة المشهورة خبر للمثالین وعلی غیر المشهورة خبر للثانی وخبر الاول محذوف تقدیره لا غلام رجل ظریف **فیها** **فان کان** الفاء لتفصیل الصور السبعة الباقیة من الصورة النصب المذکورة **مفردا** **فان قیل** ضمیر کان راجعا الی المسند الیه فی قوله هو المسند الیه **فان قیل** ینقض هذه القاعدة بلا حول ولا قوة لان اسم لا فیه مفرد مع انه لیس بمبنی بل جاز فیه خمسة اوجه **قلنا** المراد بالمفرد مفرد غیر مکرر بقرینة ذکره فیما بعد مخالفا عنه والمصنف اذا ذکر قاعدة کلیة ثم ذکر بعض افراد القاعدة مخالفا عنها فیکون ذکر بعض الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلک القاعدة وایضا الخاص اذا قوبل بالعام فالمراد

بالعام ما سوى افراد الخاص فان قيل ينتقض بلا زيد فى الدار ولا عمرو وبلا فى الدار رجل ولا امرءة لان المسند اليه مفرد فيهما وليس بمبنى بل مرفوع مكرر قلنا المراد بالمفرد المفرد الذى انتفى فيه الشرط الاخير وهو الاضافة مع بقاء الشرطين الاولين وهما الولى والنكرة وفى مادة النقض انتفى الشرطين فهو اى المسند اليه مبنى على ما اى الحرف والحركة ينصب ذلك المسند اليه به اى بتلك الحرف والحركة قبل دخول لا عليه فلا يجتمع المتنافيان فى زمان واحد وهو الفتح فى المفردات نحو لا رجل فى الدار والكسر فى الجمع المؤنث بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار لا تنوين المقابلة مشابهة بتنوين التمكن فى الصورة وتنوين التمكن ممنوعة عليه فكذا المقابلة والياء فى التثنية والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمَين ولا مسلمِين لك فالمراد بالمفرد مقابل المضاف وشبهه فالتثنية والجمع داخلان فى المفرد بهذا المعنى وانما بنى اسم لا المفرد لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فى الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار والسوال اما حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليوافق حالة بناء اسم لا حالة اعرابه فان قيل اسم لا اذا كان مضافا ايضا متضمن لمعنى من اذ لا غلام رجل فى قوة لا من غلام رجل فلِمَ لم يبنى على الفتح بل هو منصوب قلنا الاضافة من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتضعف جانب الحرفية والاصل فى الاسماء الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخول لا معرفة مفردا كان او مضافا نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا غلام عمرو او مفصولا بينه وبين لا اى المسند اليه مفصولا نكرة كانت او معرفة وكل واحد منهما اما مضاف او مفرد فهذه اربع صور نحو لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا غلام عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا غلام امرأة فكلمة او لمانعة الخلو عن التعريف والفصل لا لمانعة الجمع بينهما وجب الرفع فى جميع هذه الصور الست على الابتداء اما فى المعرفة الغير المفصولة فلامتناع اثر لا لنفى الجنس فى المعرفة واما فى المفصول النكرة فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفصل واما وجوب الرفع فى المعرفة

المفصولة مُدَلَّلٌ بالدليلين **والتكرير** اى تكرير اسم لا مطلق لابعينه فلا يرد ان التكرير غير موجود فى المثال لان التكرير عبارة عن ذكر الشئ مرتين فاجاب ان المراد من التكرير تكرير نوعى لا شخصى اما التكرير فى المعرفة ليكون جبيرة عن مافات من الكثرة واما التكرير فى النكرة ليكون الجواب مطابقا للسوال كما قال السائل فى الدار رجل ام امرأة فلما كان السوال مرفوعا مكررا فأُورِدَ الجواب مرفوعا مكررا للمطابقة بين السوال والجواب واما التكرير فى المعرفة المفصولة مدلل بدليلين **فان قيل** قد تقررتم ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فينتقض هذه القاعدة بقولهم لا اباحسن فان اباحسن كنية على رضى الله عنه معرفة وليس مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف **ونحو قضية** اى هذه **قضية ولا اباحسن لها متاول** بالنكرة بالوجهين اما بتقدير المثل اى لا مثل ابى حسن لها ثم حذف مثل واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وهو النصب لان مثلا لتوغله فى الابهام لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل فذكر العلم واريد منه الوصف المشهور صاحب العلم به كانه قيل لا فيصل لها اى لا قاطع لها ويقوى هذا التاويلَ ايرادُ حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير فاذا يُأَوَّلُ العلم بالصفة فيكون نكرة بنفسه فيوقع التنوين موقعه وهو النكرة وحَذْفُ اللام دليل على التنكير واذا أُوِّلَ بتقدير المثل فيكون نكرة باعتبار الامر الخارج ونيابة المضاف اليه مقام المضاف النكرة لا باعتبار نفسه وحذف اللام ولحوق التنوين التنكير ظاهر ان العلم صار نكرة بنفسها بارادة الوصف لانه نكرة باعتبار النيابة مقام النكرة **فان قلت** قد تقررتم فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى على الفتح فينتقض بقولهم لاحول ولا قوة الا بالله فان اسم لا فى الموضعين فيه كذلك وليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة اوجه كما ستذكر فاجاب المص **وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه** وحاصل الجواب وجوب البناء على الفتح فى اسم لا غير مكرر نحو لا رجل فى الدار وفى المكرر خمسة

اوجه فَانقلت اضافة المثل الى ما بعدهٗ انكان لاميا فالمراد فى اللامية هو المضاف لا المضاف اليه فينبغى ان يجرى الوجوه الخمسة فى مثل هذا التركيب كما فى قوله تعالىٰ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج لا فى لا حول الخ وانكان الاضافة بمعنے من فالمراد فى البيانية هو المضاف اليه فينبغى ان يجرى الوجوه فى لاحول الخ لا فى الآية الكريمة مع انها تجرى فيها ايضًا قلنا ان اضافة مثل الى ما بعدهٗ لامية لكن المراد بمثل قاعدة كلية شاملة للمضاف والمضاف اليه كليهما ويكونان فردين لها فيكون التقدير و فى تركيب كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ بان يغائر لفظ كل واحد من الوجوه فلا يرد ان الحصر فى الخمسة غير مستقيم لوجود وجه سادس وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس و كونهما ملغات فاجاب الشارح ان خمسة اوجه باعتبار تغائر اللفظ واما بحسب التوجيه تزيد عليها وعكس الخامس باعتبار اللفظ داخل فى الثالث فتحهما اے الاول لاحول ولا قوة الا بالله بناء على ان لا فى الموضعين لنفى الجنس واسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل فهو مبنى على الفتح ولا قوة معطوف على لا حول من قبيل عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله فَانقيل كيف يكون الخبر المفرد خبرا لهما فينبغى ان يقال موجودان و ايضا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر قلنا ان الاسمين باعتبار المماثلة فى الافراد والتنكير بمنزلة اسم واحد فيقتضيان خبرا واحدا وكلمة لا فى الموضعين باعتبار المماثلة فى كونهما لنفى الجنس بمنزلة عامل واحد فلا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد فَانقيل فعلى هذا ينبغى ان يجوز العطف على اسم إنّ بالرفع فى المعطوف بغير ذكر الخبر مقدما فى المعطوف عليه ويقالَ إنّ زيد وعمرو ذاهبان فيكون ذاهبان خبرلهما اے للمعطوف عليه وللمعطوف لان إنّ والعامل المعنوى متحدان اثرا فى رفع الخبر فلا يلزم توارد المؤثرين المختلفين على اثر واحد وهو رفع الخبر مع انه لا يجوز كما قال المص فيما بعد

قلنا ان مماثلة لا فيما بينهما فى الموضعين كاملة ذاتا و عملا فيكونان بمنزلة عامل واحد ومماثلة ان والعامل المعنوى وانكانت موجودة فى رفع الخبر لكنها ناقصة ذاتا وعملا فلا يكونان بمنزلة عامل واحد فيلزم توارد العاملين المختلفين على معمول واحد وهو الخبر ويجوز فى لاحول ولا قوة عطف الجملة على الجملة بناء على ان الخبر المذكور وهو الا بالله خبر للثانى و للاول محذوف اے لاحول الا بالله بقرينة المذكور والوجه الثانى فتح الاول ونصب الثانى اما فتح الاول لان الاولى لا لنفى الجنس الخ واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على محله القريب اوعلى لفظه لمشابهة حركة حركة الاعراب ذاتا وانكانا مختلفين صفة من حيث الاعراب والبناء وفى هذا الوجه ايضا يجوز عطف المفرد بالمفرد وعطف الجملة على الجملة بان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر عليحدة والوجه الثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على المحل البعيد للاول وهو الرفع على الابتداء ويجوز فى هذا الوجه ايضا عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد اوعطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة والوجه الرابع رفعهما بكونهما مبتداء لان قول لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله جواب لقولهم الغير الله حولٌ وقوةٌ فلما كان السوال مرفوعا مكررا اوّرِد الجواب كذلك ولوجه الخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى على ان تكون لا لنفى الجنس فضعف رفع الاول اذا كان لا بمعنى ليس وان كان رفع الاول للالغاء م فهذا التركيب على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على ان يكون لا لنفى الجنس متعين لعطف الجملة على الجملة الا لو عطف المفرد على المفرد يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا اذ لا بمعنى ليس يقتضى الخبر منصوبا ولا بمعنى لا لنفى الجنس يقتضى الخبر مرفوعا وكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حالة واحدة محال وعلى الوجه الثانى وهوان يكون لا فى الاول لنفى الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط الالغاء

م فلا ضعف لانه يجوز ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لا لانه ينتفى بالتكرير لان شرط صحة الغاء لاعن العمل التكرير فان قيل ان علة الغاء عمل هو المعرفة والفصل لا التكرير قلنا ان شرط صحة الالغاء والفصل والتعريف شرط وجوب الالغاء فهذا الخ

وهو التكرير وفي الثاني ايضا لنفي الجنس لكن غير ملغاة عن العمل بل هو عاملة **واذا دخلت الهمزة** على لا التي لنفي الجنس **لم يتغير العمل** اى عمل لا اى تاثير لا في مدخولها اعرابا وبناء فلا يرد ان الاعراب لا يتغير ويتغير الفتحة البنائية اذ العمل يستعمل في الاعراب فاجاب انه ذكر الخاص واراد منه العام والغرض من هذه المسئلة امران الاول ان حرف الجر اذا دخل على كلمة لا يتغير تاثير لا نحو وجد وجدت زيدا هلا مال وكنت بلا مال فوهم الواهم ان الهمزة اذا دخلت على لا ايضًا يتغير العمل فاجاب بقوله واذا دخلت الخ والثاني ان معنى لا لنفي الجنس النفي واذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التمنى او العرض او الاستفهام وقد ذكر المصنفؒ في بحث المستثنى ان لا لنفي الجنس اذا انتقض نفيه بطل عمله فوهم الواهم ان يتغير تاثيره بالهمزة ايضا لتغير معنى النفي عنه فدفع بقوله فحاصل الجواب ان حرف الجر عامل اذا دخلت على كلمة لا العامل ينتقض عمل لا اذ اللاحق ينسخ عمل العامل السابق وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ عمل لا واما انتقاض النفي بالا صريح اذ الا بعد النفي وضعت لانتقاض النفي السابق واما الاستفهام والتمنى والعرض ليست كالّا لاحتمال النفي فيها باعتبار عدم القبول في الآخرين والجواب المنفي في الاول **ومعناها** اے معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس **امّا الاستفهام** كما هو المعنى الحقيقي لهمزة الاستفهام **واما العرض** مثل الا تزولَ عندى فان قيل المصنفؒ تبع في اكثر قواعد هذا الفن على مذهب سيبويه ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحال لا قبل الهمزة في عدم تغير العمل فلم خالف عنه قلنا ان المص قد ذهب ههنا الى مذهب السيرافي والجزولي فانهم قالوا ان رجل في الا رجل والا نزول والا ماء فان اسم لا في الكل باق على الفتح بعد الهمزة كما كان بالفتح قبل الهمزة وقد اعترض الاندلسي ان الا في العرض غير مركب من همزة الاستفهام ومن لا لنفي الجنس بل حرف اذا كانت لعرض يكون من دواخل الافعال مثل ان الشرطية وحرف التحضيض ويكون اسم لا منصوبا بعده على ما اضمر عامله نحو الا زيدا تكرمه واجيب عن اعتراضه الا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتخصيص فيكون بالتشديد و

وجوب النصب بعد التحضيض وامّا التمنی نحو الا ماء اشربه بمكان لا يرجى مائه فان قيل ينقض هذه القاعدة بقول الشاعر ؎ اَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ۞ يَدُلُّ عَلٰى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ ؛ . قد غيرت فيه بدخول همزة الاستفهام من البناء الى الاعراب قلنا ان الا فی هذا البيت ليست لا لنفی الجنس الداخلة عليها همزة الاستفهام لكنه حرف تحضيض براسه فان قلت ان حرف التحضيض من دواخل الافعال وجوبا فكيف دخل على الاسم قلنا ان الا فی الشعر من حروف التحضيض بمعنی هلا ترو منفی رجلا ولذلك نصب ونون وعند يونس لا لنفی الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام اتمنی والقياس الا رجل بالفتح لكنه نون لضرورة الشعر ثم اعلم ان التمنی والترجی والعرض طلب الشئ على سبيل المحبة والاخيران مختصان بالممكن والاول يستعمل فی الممكن والمستحيل كليهما نحو ليت زيدا قائم ليت الشباب يعود ونعت اسم لا المبنی افرده بالذكر ولم يكتف بالنعت الذی يذكر بعده لسائر الاسماء ذوجهة واحدة ونعت اسم لا المبنی لان نعت اسم لا المعرب تابع للفظ اسم لا فقط نحو لا غلام رجل ظريفا الاول واحترز به عن النعت الثانی وما فوقه فانه ذو وجهين كما سنعرف نحو لا غلام ظريفٌ كريمٌ فی الدار مفردًا منصوب على انه حال من ضمير مبنی هو خبر المبتداء وقدم على العامل وذی الحال ليكون القيودات فی سلك واحد واحترز به عن نحو لا رجل حسن الوجه فانه ذو وجهين يليه حال بعد حال اما متداخلة او مترادفة او صفة مفرد احترز به عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فانه ذو وجهين فان قيل لا حاجة الى ذكر قيد الاول لان كلما كان النعت يلی الى اسم لا فيكون اولا فيخرج به ما يخرج بالاول مع ان مبنی المتون بالاختصار قلت استثناء قيد الثانی عن الاول جائز واما استثناء قيد الاول عن الثانی فغير جائز كما فی تعريف الحيوان بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس مع ان ذكرهما معه ليس بمستدرك مبنی على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد فيما صدقا عليه والاتصال ولم يبنى بالضم نعت المنادی كالمنعوت لهذا الوجه لان توجه حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر حرف النداء وتوجه

حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر فيه اثرها **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه و مع وجود القيودات فيه اثرها **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه ومع وجود القيودات فيه جواز الوجهين اعرابا ولا يجوز بنائه **قلنا** ان المراد بنعت اسم لا المبنى بالفتح الاسم الذى هو مبنى بالاصالة وهو الماء الاول وباردا نعت للماء الثانى الذى هو مبنى بالفتح تبعا لا اصالة وان كان نعتا للاول فليس مما يليه فلذا لم يجز فيه البناء **ومعرب** لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء **رفعا** حملا على محله البعيد **ونصبا** حملا على اللفظ او على محله القريب منصوبان على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب او على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب او على الظرفية اى حالة رفع ونصب او على الحالية اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا **نحو لا رجل ظريف وظريفا والا** اے وان لم يكن النعت بالقيودات المذكورة **فالاعراب** اى فحكمه الاعراب رفعا ونصبا لا البناء وقد مرت الامثلة فى بيان فوائد القيود **والعطف على اللفظ والمحل جائز** **فان قيل** كلمة على اذا وقعت صلة العطف فيكون مدخولها معطوفا عليه واللفظ والمحل عبارتان عن البناء والاعراب وهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه اذ المعطوف عليه من الاسماء **قلنا** العطف نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مقدران وقوله على اللفظ متعلق بان يحمل مقدرا فيكون التقدير **والعطف** اى عطف الاسم على اسم لا المبنى بان يحمل **على اللفظ** ويجعل منصوبا وبان يحمل **على المحل** ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لانه فى المتصل والمعطوف مفصول من كلمة لا بالعاطف **وان قلت** ان العاطف حرف واحد يصلح ان يجعل فى حكم العدم **قلنا** ان العاطف لم يجعل فى حكم المتصل والعدم اذ هو مَظنّة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف بالمنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة فان المعطوف كذلك و فيه خمسة اوجه **قلنا** المراد بالمعطوف بغير تكريرا لا **فان قلت** ينقض بقوله لا غلام لك والفرس فان المعطوف غير مكرر بلا ولا يجوز فيه الا الرفع لامتناع اثر لا

لنفي الجنس فی المعرفة مثل قول الشاعر ؎ لا اب وابنا مثل مروان وابنه ٭ اذهو بالمجد ارتدی وتا زرا ۔ فانقیل لم اقتصر المصنفؒ بذكر تابع النعت والمعطوف و ترك ذكر باقی التوابع قلنا لا نص عن النحات المتقدمين فيها لكن ذكر الاندلسی ان حكمها حكم التوابع المنادی فانقلت قد تقرر تم فيما سبق ان اسم لا اذا كان مفردا نكرة بلا فصل يكون مبنيا علی الفتح فهذه القاعدة منتقضة بقولهم لا ابا له ولا غلامی له فان اسم لا فی هذين التركيبين نكرة مفردة بلا فصل وليس بمبنی بل معرب منصوب الاول بالالف والثانی بالياء فاجاب المصؒ بقوله ومثل لا ابا له ولا غلامی له جائز بالامكان الخاص فاصل الاستعمال لا ابَ له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا علی ماينصب به والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبراله وقد جاء علی سبيل القلة بالنصب فيهما وان لم يكن مضافا لكنه مشبه به كما قال المص فانقلت كما جاز مثال المذكور كذلك لا اخاله ولا فرسی له ايضً جائز قلت المراد بالمثل هو القاعدة الكلية فيكون المضاف والمضاف اليه فردين لها وهو كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التی لنفي الجنس لام الاضافة واجری علی ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فی نحو اب وحذف النون من نحو غلامی فدخل فيه مثل والمضاف اليه له تشبيها له ای لاسم لا فی هذين التركيبين فلا يرد الضمير راجع الی التركيبين فلا يطابق الراجع المرجع وتشبيها مفعول له لجائز والمصدر مبنی للمفعول فاتحد المسند اليه لجائز والتشبيه وهو التركيب المذكور فصح تقدير اللام و النصب بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف و حذف النون فيكون معربا للشبه وان كان غير مضاف فی الحقيقة وذلك التشبيه انما هو لمشاركته ای اسم لا وقت عدم اضافة لاجل اظهار للمضاف اليه له ای للمضاف فی اصل معناه المضاف فی الاختصاص فاخذ حكم المضاف ومن ثم ای لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين لتشبيه غير المضاف بالمضاف فی معنی الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها ای فی الدار لانه لا مضاف ولا مشبه به فی الاختصاص فان الاختصاص فی التركيب الاول بسبب ابوة الاسم للضمير المجرور والابوة بالنسبة الی الدار غير موجود فلا يقال

لا اباها ولا ابا فيها باثبات الالف بل يقال لا اَبَ فيها **وليس** اى اسم لا فى هذين التركيبين **بمضاف** حقيقة **لفساد المعنى** المراد بالتركيبين لان مقصود المتكلم بهما نفى جنس الاب و جنس الغلامين لمرجع الضمير بالاستقلال بغير حاجة الى تقدير الخبر ولو كان مضافا حقيقة يلزم نفى الاب المعلوم والغلامين المعلومين للضمير المجرور لان المضاف معرفة وايضا يحتاج الى تقدير الخبر لان المضاف والمضاف اليه جزء الكلام **خلافا لسيبويه** وتخصيص سيبويه بالذكر لانه رئيس النحاة والا فالخلاف ثابت للخليل وجمهور النحاة ايضا او مقصود المصؒ بيان الخلاف فى هذه المسئلة لا تعين المخالفين وقد حصل بقوله خلافا لسيبويه فان المذكورين قائلون على ان الاسم فى هذين التركيبين مضاف حقيقة واما اقحام اللام فيما بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة والفصل بالتاكيد اللفظى جائز لانه عين الاول كما فى ياتيم تيم عدى فالفصل به كلا فصل **ويحذف** اى اسم لا **كثيرا** اى حذفا كثيرا **فى مثل لا عليك** والمراد به كل تركيب دخل كلمة لا على الحرف ودخول الحرف بالحرف ممتنع فعلم ان الاسم محذوف والمراد به كل تركيب كان الخبر فيه مذكورا فلا يحذف فى قوله تعالىٰ لا عاصم اليوم من امر الله تعالىٰ الا من رحم لئلا يلزم الاجحاف فى الكلام وفى قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما بمعنى المثل فالخبر محذوف اى لا مثل زيد موجودا والاسم محذوف والكاف خبره اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** فى النفى والدخول على الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما** اى دخول ما ولا اسنادا جديدا بعد دخولهما فخرج قائم فى ما زيد ابوه قائم فانه وان كان مسندا بعد دخول ما لكنه باق على الاسناد السابق ولم يجدد بعد دخول ما وبقى الجملة خبرا لتجديد اسنادها الى زيد بعد دخول ما او المراد بالدخول العمل وعمل ما فى مجموع الجملة الرفع وقائم مرفوع على العامل المعنوى فخرج بقيد الدخول بمعنى العمل **وهى** **فان قيل** الضمير راجع الى الخبر فلا يطابق الراجع مع المرجع فى التذكير والتانيث **قلنا** الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من الخبر او تانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر **فان قلت** ان اسمية اسم

ما ولا ايضا لغة مجازية فلو اختص الخبر بالذكر قلنا العبارة بحذف المعطوف فيكون التقدير وهي اى خبرية خبر ما ولا وكذا اسمية اسم ما ولا لهما **لغة حجازية** و تخصيص الخبر بالذكر لان ظهور عملهما في الخبر واما الاسم مرفوع قبل الدخول وبعد الدخول فلا يظهر عملهما فالحاصل في عمليتهما خلاف فعند الحجازين انهما عاملان لهما دليلان عقلي ونقلي اما الاول لانهما مشابهتين بليس في النفي والدخول والمشبه به عامل فكذا المشبه وآما الثاني قوله تعالى وماهن امهاتهم بكسر التاء وما هذا بشرا بنصب بشرا فان لم يكن كلمة ما عاملة فَقُرِأَ برفعهما وآما بنو تميم فلا يعملون لهما اصلا لا في الاسم ولا في الخبر ولهما دليلان عقلي ونقلي آما الاول فلان الشرط في العامل ان يختص دخوله بنوع واحد وهما غير مختصين كما يدخلان على الاسم يدخلان على الفعل نحو ما يضرب لا يضرب واما الثاني فقول الشاعر ؎ ومهفهف كالغصن فقلت له انتسب ※ فآجاب ما قتل المحب حرام برفع حرام۔ فان كانت كلمة ما عاملة فقيل بنصب حرام لكن مذهب الحجازين اولى من مذهب بني تميم لموافقتهم التنزيل والجواب عن الدليل العقلي ان ما ولا على قسمين عاملتين فهما مختصتان بالاسماء واما الداخلتان على الافعال فهما غير عاملتين والجواب عن الدليل النقلي فان الشاعر من قبيل بني تميم مدعى لا يكون قوله حجة **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم واختص زيادتها مع ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا اولان كلمة ما قوية في العمل فلما بطل العمل بزيادة العامل القوي يبطل العمل بزيادة عامل الضعيف فآنقلت كلمة ما نافية وان ايضا نافية ودخول النفي بالنفي يفيد الاثبات وهو غير مراد في ما ان زيد قائم قلت ان ليست بنافية بل زيدت للتاكيد عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين للنفع السابق **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد القائم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اے عمل ما مع احد الامور الثلثة آما الاول فلان ما ضعيف العمل فلا يعمل مع الفصل واما الثاني فلان عملها للنفي وقد انتقض النفي بالا والثالث فلانها يعمل بالترتيب وقد فات و قد جاز يونس اعمال ما بعد انتقاض النفي بالا متمسكا بقول الشاعر ؎ وما الدهر

الا منجونًا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا :- باعمال ما فى الموضعين بعد انتقاض النفى بالا والجواب عن الجمهور ان منجونًا مفعول به للفعل المحذوف اى الا ان يشبه منجونا او مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره الا ان يدور دَوْرَانَ منجون باهله وقوله معذبا مصدر ميمى مفعول مطلق فيكون التقدير وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا كما انت الا سيرا فقط اعلم بالصواب **واذا عطف عليه** اى على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف موجب يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمر قائما لكن قاعد **فالرفع** اى فحكم المعطوف الرفع لا غير فلا يرد ان الجزاء جملة والرفع ههنا مفرد لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى - اللهم اغفر لعبد الله ولوالديه . آمين ولصاحب تصفية هذا الكتاب محمد قاسم الافغانى ثم لكنزى خصوصا غازى اباد عسى اللهم آمين ثم آمين ولابويه برحمتك يا ارحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فى بيان المجرورات

المجرورات اما بالرفع على انه مبتداء خبره قوله وهو ما اشتمل الخ او خبره محذوف اى المجرورات هذه وهو مبهم اشارة الى المذهون او الى ما بعد او بالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى هذه المجرورات او بالوقف على انه لفظا ورد للفصل بين انواع المنصوبات والمجرورات لا محل له من الاعراب فيكون داخلا فى القسم الثانى من المبنى **فان قلت** المجرورات ان كانت جمع المجرور فهى جمع المؤنث ومفرده مؤنث كمسلمات جمع مسلمة وان كانت جمع المجرورة فلا تطابق الموصوف و هو الاسم فى التذكير والتانيث **قلت** انها جمع المجرور و مفرد الجمع المونث السالم مؤنث كمسلمات جمع مسلمة وقد يكون مذكرًا اذا كان صفة لمذكر غير

عاقل كايام معدودات جمع معدود وهو صفة مذكر غير عاقل وهو اليوم فجُمِعَ بالالف والتاء **هو** **فان قيل** ضمير انكان راجعا الى المجرورات فلا يطابق الراجع المرجع فى التذكير والتانيث ولا فى الافراد والجمعية وانكان راجعا الى مفردها فيلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** انه راجع الى مفردها وهو المجرور وهو فى ضمن المجرورات ويجوز ارجاع الضمير الى المرجع الضمنى كقوله تعالىٰ اعدلوا هو اقرب التقوىٰ فان هو راجع الى العدل وهو ضمنى لانه جزء مدلول اعدلوا **فان قلت** فعلى هذا يلزم تعريف الفرد لان المجرور هو المفرد **قلنا** المجرور كما يلاحظ بالفردية كذلك يلاحظ بالجنسية فالتعريف له بلحاظ الجنسية لا بلحاظ الفردية **فان قيل** المرجع المذكور اولى بالمرجعية من الضمنى فينبغى ان يرجع الضمير الى المذكور بتاويل المذكور او برعاية الخبر **قلنا** على هذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ فى الجمع هو الافراد **فان قيل** لما كان المعرف هو المجرور فلم ذكر المجرور بصيغة الجمع **قلنا** ذكر صيغة الجمع دلالة على تعدد الانواع اى على تعدد الافراد نوعية او شخصية فيكون المعنى **هو** اے المجرور الذى هو فى ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من دلالة الجمع بالفرد **ما** اى اسم **اشتمل** من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء **فان قيل** كلمة ما عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الحرف الاخير من المعرب كالدال فى مررت بزيد لانها شئ مشتمل على علامة المضاف اليه وهو الجر وليس بمضاف اليه **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن الشئ فخرج الحرف الاخير ودخل الاسم والباعث على اخراج المشتمل الحقيقى وهو الحرف وادخال المشتمل المجازى وهو الكل اصطلاح النحاة لانهم يطلقون المرفوع والمنصوب والمجرور على الاسماء لا على الحروف **فان قيل** يصدق تعريف المجرور بالمجرور الذى اعرابه بالحرف لا يصدق على المجرور الذى اعرابه بالحركة لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل بالجزء وذلك يوجد فى الحروف لجزيتها من الاسماء ولا يوجد فى الحركات لعدم جزيتها من الاسماء **قلنا** المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة كما ان الصفة لا توجد بدون الموصوف وقائمة بالموصوف كذلك الجر حرفا كان او حركة لا يوجد بدون الاسم وقائم به **على علم المضاف اليه** **فان قيل** انكان العلم

بمعنى المصطلح فعلم الشئ محمول بالشئ والعلم ههنا عبارة عن الحرف والحركة وهما لا يحملان على المضاف اليه فلا يقال المضاف اليه حرف او حركة لانهما نقيضان وان كان بمعنى المكان المرتفع كما فى قول الله عزوجل فى البحر كالاعلام فلا يستقيم المعنى ههنا وان كان بمعنى العلامة فيلزم اخذ المعنى من معانى اللفظ المشترك بغير قرينة وهو غير جائز قلنا العلم بمعنى العلامة ههنا والقرينة عليه تعذر المعنيين الاخرين **فان قيل** لفظ زيد فى صورة بزيد موجود فى جاءنى زيد و مضاف اليه لمررت وليس بمشتمل على علم المضاف اليه فى التركيب الثانى قلنا الاعتراض انما يرد لوكان الجر علامة لذات المضاف اليه ولفظه بل هو علامة لكونه مضافًا اليه بوصف المضاف اليه وهذا الوصف فى التركيب الاول موجود فكان مجرورًا وغير موجود فى الثانى فلايكون مجرورًا وعلامة المضاف اليه امور ثلثة كسرة فى المفردات وجمع المؤنث السالم وفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم وكلواحد منها اما لفظية او تقديرية ولم يقل الشارح المحلى لان البحث فى الجر بالحرف او بالحركة والجر بالحرف غير موجود اولان التقديرى متناول للمحلى اذ ايراد منه غير الملفوظ اولان المراد ههنا بيان اعراب اسم المعرب مثال الكسرة مررت بزيد وبفتى ومثال الفتحة باحمد وموسٰى و مثال الياء بابيك وابى القوم **فان قيل** تعريف المجرور غير جامع لافراده لخروج المجرور بحرف الجر الزائد نحو كفى بالله والمجرور بالاضافة اللفظية لانهما مجروران ولم يشتملا على علم المضاف اليه لانه هو المنسوب اليه بواسطة حرف الجر لان مجرور حرف الجر الزائد منسوب اليه قبل دخول حرف الجر لا بعد الدخول والمضاف اليه بالاضافة اللفظية هو المنسوب اليه بالقيام او بالوقوع قبل الاضافة لا بعد الاضافة لانهما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالحاصل ان بين الحد والمحدود مساوات فيما صدقا عليه يعنى افراد كلواحد منهما افراد للآخر وههنا المحدود اعم من الحد فيلزم تعريف الاعم بالاخص قلنا هذا الاعتراض انما يرد لوكان المشتمل على علامة المضاف اليه هو المضاف اليه فقط بل المشتمل على علامة المضاف اليه اعم منه ومن المشبه به والمجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية مشبهان به فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم منهما فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم

منهما فى الاشتمال على الرفع والنصب فيكون بين المجرور والمضاف اليه عموم و خصوص مطلقًا فكل مضاف اليه مجرور ولايكون كل مجرور مضاف اليه فيقتضى المادتان فمادة الاجتماعية مررت بزيد ومادة الافتراق من جانب المجرور كفى بالله و**المضاف اليه كل اسم الخ** **فان قيل** لِمَ خالف المص فى تعريف المضاف اليه عن الجمهور حيث قالوا فى تعريفه المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم بواسطة حرف الجر اللفظى **قلنا** المراد ههنا من المضاف اليه هو غير المصطلح عندهم بل المصنفؒ ذهب فى تعريفه الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بواسطة حرف الجر اللفظى ايضا كما يطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بواسطة حرف الجر التقديرى الاول مررت بزيد والثانى غلام زيد لِصدق معنى اللغوى عليهما قوله **كل اسم** حقيقة او حكما **فان قيل** يخرج عن التعريف المضاف اليه فى قوله تعالىٰ يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه هو الجملة **قلنا** ان الاسم اعم من الحقيقى والحكمى وههنا الثانى فان الجملة ههنا بتاويل نفع الصادقين **نسب اليه شئ** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد **بواسطة حرف الجر لفظًا او تقديرًا** خبران لكان المحذوف مؤلان باسم المفعول لصحة الحمل والمثالان المذكوران مثالان لهما مرادًا حال من ضمير كان المحذوف **فان قيل** ذكر مرادًا بعد التقدير مستدرك اذ التقدير اسقاط من اللفظ ومرادًا فى النية فيكونان متحدين فى المعنى **قلنا** فرق بينهما اذ التقدير ومراد فى الذات والمراد ههنا مراد فى العمل فلا استدراك **فان قيل** تعريف المضاف اليه غير مانع عن دخول الغير لانه يصدق على المفعول فيه والمفعول له لان كلا منهما اسم اضيف اليه الفعل بواسطة حرف الجر المقدر والمراد من حيث العملُ هو فى الاول واللام فى الثانى وهما مرادان للعمل وهو الظرفية الاول والعليّة فى الثانى وليسا بمضاف اليهما **قلنا** ان المراد من العمل ابقاء اثر حرف الجر وهو الجر والجر موجود فى المضاف اليه لا فيهما فصح التعريف جمعًا و منعًا ثم قوله **كل اسم** جنس شامل لكل الاسماء نسب اليها شئ كالمبتداء والفاعل وغيرهما اَوْلا كالحال والتميز وغيرهما وقوله نسب اليه شئ خرج به الاسماء غير المنسوبة اليها و قوله بواسطة

حرف الجر وقوله مرادا خرج به المفعول فيه والمفعول له لان النسبة الفعل اليهما بواسطة حرف الجر لكنه غير مراد لابقاء اثر الجر فيهما فالمضاف اليه امّا ان يضاف اليه اسم بظهور حرف الجر او بتقديره مثل غلام لزيد و غلام زيد وامّا ان يضاف اليه فعل بظهور حرف الجر نحو مررت بزيد او بتقدير حرف الجر وذلك مجرد احتمال العقلى غير موجود فى الاستعمال لان الاضافة بتقدير الحرف الجر مختص بالاسم لايوجد فى الفعل ولذا قال المصنفؒ فالتقدير اے تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسمًا اذ لو كان فعلًا لابد من التلفظ به نحو مررت بزيد مجردًا تنوينه فان قيل عبارة المصنفؒ غير مؤدٍ لمراده اذ المراد بقاء الاسم المضاف واسقاط التنوين والعبارة تدل على العكس قلنا ان مجردًا بمعنى منسلخًا ونسبت الانسلاخ تكون للعوارض لا للمعروض كما يقال انسلخ شعره فالتنوين عارض للاسم فيكون المعنى منسلخًا عن الاسم تنوينه وما قام مقامه من نون التثنية والجمع ويبقى الاسم المضاف فان قيل قوله مجردًا يقتضى تلبس المضاف بالتنوين قبل الاضافة وذلك غير لازم كما يضاف غير المنصرف نحو مررت باحمدكم وحواج بيت الله فيلزم الاضافة بغير التجريد قلنا ان التجريد مقيد بالشرط فيكون المعنى مجردًا ان كان متلبسًا بالتنوين او نقول فى غير المنصرف اسقاط تنوين الفرضى والحكمى لاجلها اے لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام هى فيه والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يحذف فيلزم اجراء التنوين فى وسط الكلمة حكمًا فان قيل اے تعريف المضاف اليه لايكون جامعًا لافراده اذ خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر الى النوعين لفظية ومعنوية وقسم الشئ لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ غير القائلين بالتقدير تلاميذ المصنفؒ ولم يبين المصنف تقدير حرف الجر فيها كما بين فى المعنوى بمعنى اللام بمعنى من بمعنى فى لا فى المتن ولا فى الشرح فظنوا بعدم تقدير حرف الجر فيها وقد تكلف بعض التلاميذ بتقدير اللام فى اضافة الصفة الى المفعول لتقوية العمل لا للتعدية مثل ضارب زيد اى ضارب لزيد لانه متعد بنفسه وانما قال الشارحؒ لهذا التقدير تكلفًا لان اللام

التی کانت لتقویة العمل تکون زائدة لمجرد ربط ما قبلها بما بعدها فینبغی ان یکون لك اللام فی اللفظ فی التقدیر وتکلف فی اضافة الصفة الی الفاعل مثل حسن الوجه بتقدیر من البیانیة فان ذکر الوجه فی جائنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمیز فان فی اسناد الحسن الی زید ابهاما لایعلم ای شئ منه حسن فاذا ذکر الوجه فکان المتکلم قال من حیث الوجه فان قلت هذا فی الحقیقة تخصیص فلا یصح ان الاضافة اللفظیة لا تفید الا تخفیفا قلنا هذا التخصیص واقع قبل الاضافة فلا یکون من فوائد الاضافة **وهی** فان قیل الضمیر راجع الی مطلق الاضافة فالحصر فی القسمین باطل لوجود القسم الثالث کمررت بزید لان مررت مضاف الی زید ولیست ذلك الاضافة لفظیة ولا معنویة قلنا الضمیر راجع الی الاضافة بتقدیر حرف الجر لا مطلق الاضافة فالقسم لهما احد قسمی الاضافة لا مطلقا **معنویة ولفظیة** ووجه الحصر فیهما ان المضاف اما صفة عاملة فی المضاف الیه قبل الاضافة اولا فالاول لفظیة والثانی معنویة وسمی المعنویة بها لافادتها معنی التعریف او التخصیص فی المضاف وسمی الاضافة اللفظیة باللفظیة لِافادتها تخفیفًا فی اللفظ لا المعنی بحذف التنوین او ما قام مقامه من نونی التثنیة والجمع **فالمعنویة** الفاء للتفصیل بعد الاجمال **ان یکون المضاف صفة** فان قیل الماخوذ فی تعریف المضاف الیه نسب الیه شئ فینبغی فی التعریف ان یقال فالاضافة المعنویة نسبة شئ الی شئ بتقدیر حرف الجر مرادٍ للمعنی والعمل وایضا فالمعنویة ذات مع الوصف مبتداء وقوله ان یکون بتاویل الکون خبره فیلزم حمل صرف الوصف علی الذات مع الوصف قلنا هذا تعریف رسمی لاتحقیق فیکون هذا التعریف تعریف بالعلامة کما قال الشارح فالمعنویة علامتها ان یکون المضاف **فیها غیر صفة مضافة الی معمولها** سواء لم یکن صفة اصلا کغلام فی غلام زید او کان صفة لکن غیر مضافة الی معمولها وهو الفاعل او المفعول قبل الاضافة بل اضیف الی غیر المعمول نحو لله رب العلمین او ملك یوم الدین **وهی** ای الاضافة المعنویة علی ثلثة اضرب بالحصر الاستقرائی وحصر الشئ اذا دار بین النفی والاثبات فان کان العقل مجوز القسم آخر یسمی حصرًا استقرائیًا کحصر الکلام فی القسمین وان لم یکن العقل مجوز القسم آخر یسمی حصرًا عقلیا کحصر

الکلمة فی الاقسام الثلثة والحصر ههنا فی الثلاثة بالاستقراء لعدم وجود غیرها فی التتبع والاستقراء وان کان العقل یقتضی ان یکون الاضافة بحرف جر غیر اللام ومن وفی **اما بمعنی اللام** اوردت اما وجوبًا لتصدرها فی المعطوف وانما سمیت هذه الاضافة بالاضافة بمعنی اللام لان فیها حصول اختصاص المضاف بالمضاف الیه وهو مدلول اللام والجار باعتبار المتعلق وهو کائن خبر المبتداء وقوله **فیما عدا جنس المضاف وظرفه** متعلق بمتعلق بمعنی اللام وکلمة ما موصوفة او موصولة وعدا فعل ماض وفاعله ضمیر فیه راجع الی کلمة ما وقوله جنس المضاف وظرفه منصوب مفعول عدا **فان قیل** غلام زید المضاف والمضاف الیه کلاهما من جنس واحد لاشتراکهما فی الرجولیة مع ان هذه الاضافة لامیة **قلنا** المراد بالجنس الجنس المنطقی وهو الذی یطلق ویصدق علی المضاف وغیره فحاصل المعنی لایکون المضاف الیه امرًا کلیًا صادقًا علی المضاف وغیره ولایکون ظرفا للمضاف لان المضاف الیه لو کان کذلک لکان الاضافة فی الاول بمعنی من وفی الثانی بمعنی فی **واما بمعنی من البیانیة فی جنس المضاف** ای فی المضاف الیه الذی هو امر صادق علی المضاف وغیره ویکون المضاف ایضا امر کلی صادق علی المضاف الیه وغیره فیکون بینهما عموم وخصوص من وجه کخاتم فضة یقتضی ثلث مادة اجتماعیة کالخاتم من الفضة ومادة الافتراق من جانب الخاتم من الحدید ومادة الافتراق من جانب الفضة کالدراهم **واما بمعنی فی فی ظرفه** ای ظرف المضاف ثم اعلم ان المضاف الیه لایخلوا اما ظرف للمضاف اولا فان کان ظرفًا کصلوة اللیل وضرب الیوم یسمی بالاضافة بمعنی فی لان فی هذه الاضافة المضاف الیه ظرف للمضاف والظرفیة مدلول فی وان لم یکن المضاف الیه ظرفا للمضاف فهما لایخلوان اما ان یکون بینهما مرتبة تبائن اومرتبة المساوات اومرتبة عموم وخصوص مطلقا اومرتبة عموم وخصوص من وجه فالاول کغلام زید یسمی بالاضافة اللامیة لان فی هذه الاضافة یحصل اختصاص المضاف العام بالمضاف الیه الخاص والاختصاص مدلول اللام والثانی کلیث

اسدفهذه الاضافة ممتنعة لِافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة فَانقلت فيها فائدة وهو التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا هذه الفائدة لايكفى فى الاضافة المعنوية بغير حصول معنى التعريف او التخصيص وذلك غير موجود ههنا بل هو فائدة الاضافة اللفظية فقط وَالثالث كعلم الفقه وشهر رمضان فهذه الاضافة لايخلوا اَما ان يضاف العام الى الخاص كعلم الفقه يسمى بالاضافة اللامية لافادتها مدلول اللام وهو الاختصاص او يضاف الخاص الى العام كفقه العلم ورمضان شهر فهذه الاضافة ممتنعة لافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة وَالرابع كخاتم فضة فهذه الاضافة لاتخلوا اما ان يكون المضاف اليه اَصلا بان يكون المضاف متخذًا من المضاف اليه فيسمى هذه الاضافة بمعنى من لان المضاف اليه فيها بيان المضاف العام والبيان معنى من او يكون المضاف اصلا بان يكون المضاف اليه متخذًا من المضاف نحو فضة خاتمى خير من فضة خاتمك فيكون بمعنى اللام لافادة هذه الاضافة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فَانقيل ان الاضافة اللامية هى التى يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لم يصح جعلها لامية فعلى هذا لا يصح عند اضافة العام الى الخاص من قبيل اضافة اللامية كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لعدم صحة اظهار اللام فيها لان المعنى على تقدير الاضافة فى شجر الاراك شجر له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فردًا له وكذلك المعنى فى علم الفقه ويوم الاحد ولو اظهر اللام ويقال الاراك اى شجر كائن للاراك لفسد المعنى لان الاراك شجر بنفسه لانه شجر آخر ثابت للاراك وكذلك فى البواقى و ايضا قيل فى الاعتراض ان اضافة الكل الى رجل فى قولك كل رجل لامية ولا يقال فيه كل لرجل باظهار اللام والا يلزم فك الاضافة والكل لازم الاضافة قلنا لايلزم فى مواد الاضافة اللامية التصريح باللام بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ولهذا قال المصنفؒ بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وهذا الجواب مختاره الشارح ورَدَّ بهذا الجواب جواب بعض الشارحين ان كل لاحاطة افراد

المضاف اليه فيؤل بالافراد فيكون التقدير افرادٌ لرجل فيصح اظهار اللام لان الافراد غير لازم الاضافة ووجه الرد ان التاويل خلاف الاصل فيصار اليه عند الضرورة ولا ضرورة ههنا كما عرفت ان اظهار اللام فى اللامية غير واجب بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام **وهو** **فان قيل** الضمير راجع الى الاضافة فلا يوجد المطابقة بين الراجع والمرجع فى التذكير والتانيث **قلنا** الاضافة مؤل بكون الاضافة بمعنى فى لا المطلق بقرينة القرب **قليل** فى استعمالاتهم اذ ردها اكثر النحات الى الاضافة بمعنى اللام **فان قيل** كيف يردونها الى اللامية لتغائر مفادهما اذ مفاد اللامية اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الظرفية ظرفية المضاف اليه للمضاف **قلنا** معنى الاختصاص موجود فى الاضافة بمعنى فى لان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص وقوعى فيه لا الاختصاص الصدرى اذ هو بالضارب **فان قيل** فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين **قلنا** فرق بين الاضافة بمعنى من وبمعنى فى فان الثانى قليل وقوعها فردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام والاول كثير الوقوع فى كلامهم فالاولى جعلها نوعا عليحدة **نحو غلام زيد** مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد **وخاتم فضة** مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم **وتفيد** اى الاضافة المعنوية فالضمير فى تفيد راجع الى المعنوى لا الى قسم آخر ولا المقسم بقرينة قوله تعريفا اذ الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف **تعريفا** التنوين عوض عن حذف المضاف اليه اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة واراد الشارح تعريف المضاف لا المضاف اليه لان مكتسب التعريف هو المضاف من المضاف اليه بقرينة قول المصنف وشرطها تجريد المضاف من التعريف وان كان المكتسب المضاف اليه من المضاف فينبغى ان يقول وشرطها تجريد المضاف اليه من التعريف وانما تفيد الاضافة المعنوية التعريف فى المضاف لان نسبة شئ غير معين الى معين تفيد التعين فى المنسوب كذا قال الشارح الهندى فى دليل المتن وذلك غير مرضى للشارح فرد عليه ان ذلك غير لازم الا ترى ان نسبة . . . الفعل الى فاعل معين لا تفيد التعين فى الفعل كما قيل

ضرب زيد لايعلم ان الضرب قليل اوكثير شديدا وخفيف بل افادة الاضافة المعنوية تعريف المضاف وضعى كافادة اللام التعريف فى المدخول بالوضع فان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فانقيل ذالك الملازمة غير موجود فى بعض مواد الاضافة المعنوية كما فى قولك جائنى غلام زيد عند تعدد غلمان زيد ولم تُشِرْ الى واحد معين فالاضافة المعنوية موجودة ولم تفد التعريف وكذلك قولك ابن عمر عند تعدد ابناء عمرو عدم اشارة الى واحد معين قلنا حال الاضافة كحال اللام فانها وضعت لتعين المدخول وقد تستعمل بغير اشارة الى معين كما فى قوله ؎ ولقد امر على اللئيم يسبنى ÷ فمضيت ثم قلت لايعنينى ÷ وذلك الاستعمال خلاف الوضع فانقيل ينقض هذه القاعدة باضافة غير ومثل نحو جائنى رجل غير زيد اومثل زيد فان الاضافة المعنوية موجودة ولا تجد فيهما التعريف ولذلك وقعا صفتين للنكرة قلنا تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة بغير غير ومثل اذهما لا يعرفان لتوغلهما فى الابهام لعدم خصوصيتهما بشئ دون شئ فانقيل لانسلم انهما لا يعرفان بالاضافة الى المعرفة بل يفيد التعريف كما يقال عليك بالحركة غير السكون اوفى قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان غير قد افاد التعريف فى هذين الموضعين لوقوع فيهما صفة للمعرفة وهوالحركة والموصول قلنا عدم تعرفهما اذا لم يكن للمضاف اليه لغير ضد واحد واذا كان له ضد واحد يعرف بالاضافة وفى مادة النقض له ضد واحد لان ضد السكون هوالحركة وضد المغضوب عليهم المرحومين والمنعمين فيعرف غير لضدية المضاف اليه فيهما الموصوف غير وكذلك يعرف مثل اذا كان للمضاف اليه لمثل مثل يشتهر بمماثلة فى وصف من الاوصاف كما يقال للقاضى جائنى مثلك فيعلم منه قاض آخر **وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا** اى تخصيص المضاف **مع مضاف اليه النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت شركاء الغلام **وشرطها تجريد المضاف من التعريف** فانقيل ينتقض بقولنا الضاربا زيد والضاربو زيد والحسن الوجه فان المضاف فى هذه الامثلة غير

مجرد عن اللام قلنا ضمیر شرطها راجع الی الاضافة المعنویة والمضاف فی هذه الامثلة مضاف بالاضافة اللفظیة فان قیل تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف نحو غلام زید یعلمان اصله الغلام ثم جرد عن اللام للاضافة ولا یضاف اذا کان اصله غلام زید بدون اللام ولیس الامر کذلك قلنا التجرید بمعنی التجرد والخلو وهذا المعنی عام سواء کان المضاف متلبسا باللام ابتداءا ونقول ان التجرید مشروط بشرط وجود التعریف قبل الاضافة واذا ثم جرد للاضافة او لم یکن متلبسا باللام لم یکن المضاف معرفة قبل الاضافة جازة الاضافة وان لم یوجد التجرید فالتجرید فی المعرفة انکان باللام حذف لامه وانکان علما نکر بان یراد من العلم فردا واحدا من الجماعة التی سمیت بذلك العلم وقد یکون تنکیر العلم بارادة اشهر اوصاف المسمی بالعلم من ذکر العلم وقد یکون بالتثنیة والجمع کالزیدان والزیدون ویدل علی تنکیرهما دخول اللام علیهما ولم یذکر الشارح تنکیر العلم بهذین الطریقین لان الغالب فی تنکیر العلم هو الطریق الاول ولم یذکر الشارح المضمرات والمبهمات مع انهما یضامن المعارف لانها لا تضاف اصلا لامتناع سلب التعریف عنها لوضعها علی التعریف فان قیل تجرید المنادی المضاف لیس بشرط فی الاضافة مع انها معرفة بحرف النداء فینبغی ان لا یدخل حرف النداء والکان للتعریف لکنه لیس بمطلق بل موقوف الی القصد وانما یجب التجرید لان المعرفة لو اضیفت الی النکرة لکانت طالبة للادنی وهو التخصیص مع حصول الاعلی وهو التعریف ولو اضیفت الی المعرفة لکان تحصیل الحاصل فتضیع الاضافة بحیث لا تفید تعریفا ولا تخصیصا فان قیل ینبغی ان یضاف غیر الاکمل فی التعریف الی الاکمل فیه ویکون المضاف الغیر الاکمل مکتسبا للاکملیة من المعرفة الاکمل نحو الغلامنا فلا یلزم تحصیل الحاصل او نقول لما لم یجز الاضافة فی صورة المساوات نحمل علیها صورة اعرفیة المضاف فی امتناع الاضافة طردا للباب فان قیل قد جوزوا جعل المعرفة علما فی مثل النجم والصعق والثریا وابن عباس مع انه یلزم تحصیل الحاصل فینبغی ان یجوز اضافة المعرفة الی المعرفة ایضا قلنا فی هذه الامثلة زوال تعریف حاصل باللام او الاضافة وحصول تعریف آخر وهو التعریف بالعلمیة لان التعریف العلمی قوی من اللامی

والاضافی فلما جاء القوی ارتفع الدونی فلا یلزم تحصیل الحاصل بل یلزم تبدیل ضعیف بالاکمل واللہ اعلم بالصواب والیہ المرجع والمآب اللہم اغفر لنا من سوء الحساب آمین یا تواب **فان قیل** قد قررتم فیما سبق وجوب تجرید المضاف من التعریف فی الاضافۃ المعنویۃ فھو منقوض بقولھم الثلاثۃ الاثواب فان الاضافۃ فی ھذا الترکیب معنویۃ ولم یجرد المضاف من اللام فاجاب المصنف بقولہ **وما اجازہ الکوفیون من الثلاثۃ الاثواب** حاصل الجواب ان جواز اضافۃ العدد المعرف باللام الی المعدود المعرف باللام لیس باتفاق بل عند الکوفیین فقط عند البصریین یجرد المضاف من اللام ثم یضاف ودلیل جواز الکوفیین بغیر التجرید ان المضاف فی الاعداد ھو المضاف الیہ لان الثلاثۃ ھی اثواب لا غیر وشرط کسب المضاف التعریف من المضاف الیہ التغائر بین المضاف والمضاف الیہ وھو مفقود فلا یلزم تحصیل الحاصل لکن مذھبہم ضعیف بالوجہین الاول انہ علی ھذا یلزم ان یجوز الخاتم فضۃ بغیر التجرید لاتحادھما فی الذات و الثانی ان شرط کسب المضاف التعریف من المضاف الیہ ھو التغائر فی اللفظ وھو موجود فی الثلاثۃ الاثواب فیلزم تحصیل الحاصل وشبہہ **من العدد** المعرف باللام المضاف الی معدودہ نحو الخمسۃ الدراھم والمأۃ الدینار **ضعیف** **قیاسًا واستعمالًا** اما قیاسا فلما ذکر من تحصیل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترک اللام کما قال ؎ ذو الرمۃ ثلث الاثافی والدیار البلاقع ؛ یا منزلی سلمی سلام علیکما ؛ ھل الازمن اللاتی مضین رواجع ؛ وھل یرجع التسلیم او یکشف العمی ؛ ثلاث الاثافی والدیار البلاقع ؛۔ واما ما جاء من الحدیث اغسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسًا بالالف الدینار فمحمول علی البدل دون الاضافۃ **فان قیل** لما خالف الثلاثۃ الاثواب قیاسا واستعمالًا فینبغی ان یقول المصؒ ممتنع موضع ضعیف لانہ یدل علی الجواز مع الضعف **قلنا** الثلاثۃ الاثواب شبہ فی الصورۃ بالمأۃ الدینار التی فی الحدیث فلم یقل ممتنع رعایۃ للادب **والاضافۃ اللفظیۃ** علامتھا ان یکون المضاف **صفۃ** احتراز عما اذا لم یکن صفۃ نحو غلام زید فانہ لیس بلفظی بل معنوی مضافۃ **الی معمولھا** قبل الاضافۃ والمعمول اما فاعل الصفۃ نحو حسن الوجہ او مفعولھا

نحو ضارب زيد واحترز بالمعمول اضافة الصفة الى غير الفاعل او المفعول كاضافة الصفة الى المفعول فيه نحو كريم البلد ومضارع مصر و مالك يوم الدين فانه معنوي افاد التعريف ولذا وقع صفة للمعرفة **مثل ضارب زيدا** من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **وحسن الوجه** من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها **ولا تفيد** الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفا** لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال نظرًا الى المعنى لانها لا تفيد التعريف ولا التخصيص بل هى باقية بعد الاضافة على التنكير الذى قبل الاضافة فيكون ضارب زيد فى قوة ضارب زيدًا بالانفصال و فى تقدير الاتصال نظرا الى اللفظ لحصول التخفيف فى هذه الاضافة والتخفيف اما فى جانب المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكمًا نحو حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية او الجمع نحو ضاربا زيد ضاربو زيد و اما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه للتخفيف واستتر فى القائم لئلا يخلوا شبه الجملة عن عائد المعتمد فهذا التخفيف فى جانب المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معًا نحو زيد قائم الغلام كان اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين و فى المضاف اليه بحذف الضمير و استتاره فى الصفة **ومن ثم** اى من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **جاز تركيب برجل حسن الوجه** باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفًا جاز هذا التركيب **وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه** فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة صفة للمعرفة **فان قيل** المشار اليه بثم مجموع امور الثلاثة من انتفاء التعريف والتخصيص و وجود التخفيف والحال ان جواز الاول مبنى على انتفاء التعريف ووجود التخفيف ولادخل لانتفاء التخصيص و امتناع الثانى مبنى على انتفاء التعريف ولادخل للتخفيف فكيف يشار بثم الى مجموع الامور الثلاثة **قلنا** المشار اليه بثم مجموع الامور الثلاثة ولا يلزم منها ان لكل واحد منها دخلًا فى جواز الاول وامتناع الثانى اذ ربما ينسب الفعل

الى الكل والحال انه مصدور عن البعض كقتل بنو فلان والقتل مصدور عن بعضهم فالجواز والامتناع هنا منسوبان الى الثلاثة وصادران عن امتناع التعريف ومن جهة انها تفيد التخفيف **جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد** لحصول التخفيف بحذف النون فى المضاف **وامتنع الضارب زيد** لعدم التخفيف لان تنوين الضارب سقط بالالف واللام لا بالاضافة وسقوط النون فى الاولين بالاضافة لا باللام لان اللام لا يسقط النون بل يسقط التنوين فان قيل هذا تفريع بالاصل المذكور الصريح وهو التخفيف والاول تفريع بالاصل الضمنى غير الصريح والمذكور اولى من الضمنى فينبغى ان يقدم المصؒ الثانى بالاول قلنا اخره لكثرة لواحقه بقوله **خلافا للفراء** فانه يجوز تركيب الضارب زيد بوجوه اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة والتنوين سقط بالاضافة قبل دخول اللام فحصل التخفيف ورد عليه المصؒ فى شرحه بالكافية المسمى بامالية الكافية ان القول بتاخر اللام المتقدمة حسًا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المأة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو جائز بغير حصول التخفيف فاجاب المصنف عن دليله بقوله **وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها** فاراد الشارح الهندى شرح الكافية هذا المعنى قوله وضعف الواهب الخ ان هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة غير لائق فى الاستدلال لان هذا القول والتركيب مثل الضارب زيد فهو ممتنع فكذا هذا لعدم الفائدة فى الاضافة فرد الشارح على هذا المعنى بوجهين الاول ان نسبة الضعف الى هذا القول والشعر غير صحيح لانه قول الفصحاء وايض فى هذا المعنى شوب مصادرة على المطلوب لان قول المص على هذا المعنى يكون اثبات المدعى وامتناع الضارب زيد موقوفا على ابطال دليل الخصم وهو الفراء وابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى موقوفا على اثبات المدعى وهو امتناع الضارب زيد فقال الشارح فى معنى قول المصؒ وضعف استدلال الفراء بجواز الضارب زيد لان استدلاله بناءً على جر عبدها معطوفا على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب ولا نص على جر عبدها اذ يحتمل النصب حملا

على محل مأة او على انه مفعول معه او مجرور على انه معطوف بالمأة لكنه فرق بينه وبين الضارب زيد اذ فيه اضافة الصفة المعرف باللام بالذات بلا واسطة العطف وفى الواهب المأة الهجان وعبدها الاضافة بواسطة العطف وكثيرا ما يجوز شئ بواسطة العطف ولا يجوز بالذات الا ترى جاز رب شاة وسخلتها ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بغير العطف وانما قال الشارح شوب مصادرة على المطلوب لا عين مصادرة على المطلوب لانه ياخذ المدعى فى الدليل بل يوخذ فى ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة اذ المصادرة فى اللغة حمل بر مطلوب را گويند وفى الاصطلاح على اربعة انواع جعل المدعى عين الدليل او جزء الدليل او جعل المدعى موقوفا عليه للدليل او لجزئه وليس ههنا واحد منها وشوبها موجودة لاثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو قول اعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ومجموع البيت الواهب المأة الهجان وعبدها ؛ عوذا يزجى خلفها اطفالها ؛ اے ممدوح الواهب الخ فان قيل توصيف المأة بالهجان غير صحيح لان المأة جمع معنى والهجان مفرد كحمار وايضا المأة مؤنث والهجان مذكر قلنا الهجان جمع بمعنى بيض جمع ابيض لان كسرة الهجان ان فرضت ككسرة حمار يكون مفردا وان فرضت ككسرة رجال يكون جمعا والجمع بتاويل الجماعة فكان مونثا فان قيل اضافة العبد الى ضمير الهجان غير جائز لان اضافة العبد يكون الى مالكها وسيده والهجان مملوك لا مالك قلنا المراد بالعبد حقيقة لكن المضاف محذوف اى عبد صاحبها او مجازا اى راعيها والعلاقة بينهما ان الراعى قائم بخدمت المواشى كما ان العبد قائم بخدمت المالك اے المولى عوذ اجمع عائذ اى حديثات النتائج حال من المأة ويزجى اما بصيغة المعلوم من الافعال كقوله تعالى يزجى لكم الفلك على صيغة المعلوم المذكر بمعنى يسوق وفاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسمى فاعله فان قيل على هذا لا يعلم حال رفع الاطفال ونصبها قلنا حقيقه اعرابها وصيغة الفعل يعلم من حركة حرف الروى من القصيدة غير معلوم الى الشارح ولذا لم يجزم بتعيين الصيغة واعرابها

او جواز الفراء الضارب زيد بغير حصول التعريف لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف فى هذه الاضافة لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملاً على الوجه المختار فى حسن الوجه** فان فى الوجه فى الحسن الوجه وجوه ثلثة رفع بالفاعلية الصفة وهو ضعيف لخلوشبه الجملة عن عائد الموصوف وهو قبيح كما تقرر فى محله ونصبه وهو بناء على التشبيه بالمفعول فى وقوعه الموقع الثالث لا بالاصالة لان الصفة لازمة لا تقتضى المفعول وجره باضافة الحسن اليه وهو المختار لاشتماله على العائد للمبتداء او الموصوف وحصول التخفيف بحذف الضمير فى الوجه واستتاره فى الصفة وقلب الضمة كسرة فلما كانت هذه الاضافة جائزة مختارة ووجد فيها التخفيف فى جانب المضاف اليه حمل على هذا التركيب الضارب الرجل ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف وان كان صفة معرفا باللام لكن المضاف اليه ليس باسم جنس فقياس الضارب زيد على الضارب الرجل قياس مع الفارق واجاب المص عن حمل الفراء الضارب على الضاربك بقوله **والضاربك وكذا شبهه** وهو الضاربى والضاربه وان كان القياس فيهما عدم الجواز لعدم التخفيف فيهما لا فى جانب المضاف ولا المضاف اليه لكنه محمول على ضاربك فلما جاز الاضافة فيها بغير حصول التخفيف جاز الضارب زيد بغير حصول التخفيف فيه **فيمن قال** جواب سوال كيف يقيس الفراء الضارب زيد بالاضافة على الضاربك لعدم الاضافة فيه فان الكاف ضمير منصوب على المفعولية متصل باسم الفاعل فاجاب المص بقوله **فيمن قال** يعنى استدلاله بناء على قول من قال **انه** اے الضارب فى الضاربك **مضاف** والضمير مجرور المحل على الاضافة واما على قول من قال انه غير مضاف فلا يحتاج جوازه الى الحمل على ضاربك **حملاً** يعنى جوازه لمحموليته **على ضاربك** فان قاعدتهم اذا اتصلوا اسمى الفاعل والمفعول المجردين عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف فى هذه الاضافة لان

التنوين فی مثل ضاربك محذوف للاتصال لا للاضافة وانما التزموا الاضافة ليبقى الضمير المجرور المتصل دائما لعدم جواز انفصاله ولو كان منصوبا ولم يضف اليه اسم الفاعل قد يكون متصلا عند عدم تعذر المتصل وقد يكون منفصلا عند تعذر المتصل لوجود منفصله فلم يبق اتصاله فيلزم المخالفة عن قاعدتهم المفروضة ثم انهم لما لم يعتبروا التخفيف وجوزوا ضاربك بغير التخفيف حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافًا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا عن باب واحد لان المضاف وانكان اسم فاعل لكن المضاف اليه ليس بضمير **فان قيل** ما الدليل على ان التنوين فی ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة **قلنا** الدليل عليه انه لو سقط التنوين فی ضاربك بالاضافة لتصور اولا ضاربك بالتنوين كما يتصور ضاربٌ زيد اولا ولم يتصور ذلك فعلم ان التنوين فی ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة **فان قيل** يجوز ان يكون ضاربك فی الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك فحصل فيه التخفيف جدًّا لوجود التخفيف فی الجانبين ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافًا الى ضمير متصل وتنوينهما محذوف قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد **قلنا** لو كان كذلك لَسُمِعَ ولم يسمع وايضا التخفيف فی الاضافة اللفظية على قسمين احدهما فی جانب المضاف وهو يحصل بحذف التنوين وقائم المقام ثانيهما فی جانب المضاف اليه وهو يحصل بحذف الضمير واستتاره فی الصفة واما ابدال المنفصل بالمتصل ليس منهما **فان قيل** ينبغی ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم **قلنا** لو جاز الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق فی اشتراط التخفيف فائدة فقط

ولا يضاف موصوف الى صفة **فان قيل** ينقض بالامثلة الآتية فان فيها اضافة الموصوف الى صفة **قلنا** عدم الجواز وقت بقاء معنى التوصيفی وفی تلك الامثلة زالت معنى التوصيفی وانما لم يجز اضافة الموصوف الى الصفة لان لكل واحد من التركيب

التوصيفي والاضافي في معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر لأن الصفة محمولة على الموصوف والمضاف اليه لا يحمل بالمضاف وايضا بين الموصوف والصفة اتحاد في المصداق وبين المضاف والمضاف اليه مغايرة في الذات وايض على تقدير الاضافة يلزم اجتماع المتضادين لان الصفة تابع للموصوف في الاعراب والمضاف اليه يكون مجرورًا ابدًا فلم يبق وجوب التبعية وايضًا الموصوف اخص او مساو والمضاف اما اعم او مبائن **ولا صفة الى موصوفها** بالدلائل المذكورة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون بالدليل وهو امثلة الآتية ويرد على البصريين في القاعدة الاولى **مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوٰة الاولى وبقلة الحمقاء** فان في كلواحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوٰة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب المصـ ان مثل هذه التراكيب **متاول** فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وجانب الغربي متاول بجانب المكان الغربي و صلوٰة الاولى متاول بصلوٰة الساعة الاولى وبقلة لحمقاء متاول بالبقلة الحبة الحمقاء فان قدر تلك الموصوفات تلك الصفات في نظم الكلام تكون المضافات مضافة الى تلك الموصوفات فيدفع الاعتراض بوجهين الاول ان الصفات ليست مضافة اليها لتلك المضافات ولا صفات للمضافات وثانيهما ان تكون الموصوفات محذوفة نسيا منسيا وتكون الصفات قائمة مقام الموصوفات وتصير مضافة اليها لتلك المضافات فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الصفات ليست صفات للمضافات فان قيل هذا التاويل يجري في الامثلة كلها لكن لا يجري في جانب الغربي لا توصيف المكان بالغربي اذ ليس كل مكان غربيا قلنا المكان على قسمين كل وجزء والاول جميع الدنيا وهو ليس بغربي فلا يصح توصيفه بالغربي والثاني يجوز ان يكون موصوفا للغربي ومضافا اليه للجانب واضافة الجانب الى هذا المكان الجزء اضافة بيانية فلا يرد ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة وليست ههنا والمراد ههنا مكان الجزء فيصح التاويل ويرد على البصريين في القاعدة الثانية **مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه فاجاب المصـ عن الايراد انه **متاول** بانهم حذفوا قطيفة التي هي الموصوف في قطيفة جرد فبقي جرد بمعنى كهن متناول للقطيفة وغيرها

فلما ارادوا تخصيصه اضافوا الى نوعه الذى يتخصص به فيكون هذه الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وكذا التقرير فى اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك** المضاف اليه **كليث واسد** مثال للمرادفين فى الاعيان والجثث **وحبس ومنع** مثال للمرادفين فى المعانى والاحداث **فانقيل** المماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى النوع كاشتراك زيد وعمر فى الانسانية والعموم والخصوص من قبيل الاوصاف فكيف يصح ظرفيتهما للمماثلة **قلنا** المراد بالمماثلة المشابهة والعلاقة بينهما ان المشابهة والمماثلة قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة فيكون ذكر نوع ويراد منه نوع آخر ولا شك ان المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف والكيفية **فانقيل** المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف اللازم لاحدهما والمشهور به احدهما كاشتراك زيد مع الاسد فى وصف الشجاعة التى هى لازمة للاسد ومشهور بها الاسد ومغائرين فى الذات فكيف يصح التمثيل بليث واسد لاتحادهما فى الذات **قلنا** المراد بالمشابهة ههنا شمول الصدق وعدمه بان كلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد وهذا معنى العموم وكلما لا يصدق عليه الليث لا يصدق عليه الاسد وهذا معنى الخصوص وهذه المشابهة موجودة فى الليث والاسد **فانقيل** المتبادر بالمماثلة الترادف فينقض على الانسان والناطق فان اضافة احدهما الى الآخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين **قلنا** المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين كما فى المثالين اولا كالانسان والناطق فانهما متحدان فيما صدقا عليه ومتغائران فى المفهوم فالمتراد فان مايكون متحدا فى الصدق والمفهوم كليث واسد فكلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد ومفهومهما ايضا متحد وهو الحيوان المفترس والمتساويان مايكون متحدا فى الصدق ومتغائرا فى المفهوم كالانسان والناطق فكلما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وهذا المعنى معنى اتحاد الصدق ومفهومهما مغائر اذ مفهوم الانسان الحيوان الناطق ومفهوم الناطق ذات من له النطق **فانقيل** لما لم تجز الاضافة لا يصح اطلاق المضاف اليه على ذلك الاسم فى قوله للمضاف اليه **قلنا** المراد بالمضاف اليه فى الارادة فيكون معنى قوله ولا يضاف اسم مماثل للاسم الذى اريد كونه مضافا اليه **لعدم** الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رئيت ليث اسد فالمضاف اليه افاد ما افاد الليث

المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوا لا يقال فيه افادة التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا مفاد الاضافة المعنوى التعريف او التخصيص وهو مقصود ههنا ايضاً التخفيف بحذف المضاف اليه اكثر من التخفيف بحذف التنوين فان قيل ان القاعدة منقوضة بكل الدراهم وعين الشئ لان الكل عين الدراهم والعين هو الشئ فاجاب المصؒ بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه اے المضاف فيهما وان كان عاما قبل الاضافة لصلاحية كل للدراهم وغيرهما والعين يصلح للشئ وغيره فقد صارت خاصًا بعد الاضافة بالمضاف اليه والمماثلة الممتنعة للاضافة المماثلة قبل الاضافة كما فى ليث واسد كما قال المصؒ يختص به اے بالمضاف اليه فان قيل كلمة كل نكرة والدراهم معرفة والعين نكرة والشئ معرفة واضافة النكرة الى المعرفة تفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قول المصؒ يختص به قلنا ان الخصوص على قسمين احدهما مقابل للعموم والثانى مقابل للتعريف والمراد بقوله هو الاول فيكون معنى العبارة يصير العام خاصًا بسبب اضافة العام الى الخاص غير باق على العموم سواء افاد الاضافة التعريف او التخصيص اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فيكون الاول وان كان للذهن فيكون الثانى فان قيل اعمية العين من الشئ ظاهرة اذا كان اللام للعهد واما اذا كان للجنس او الاستغراق ففيها خفاء لان الشئ يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لا عين الشئ نفس الشئ قلنا هذا الاعتراض مسلم ان اريد بالشئ الموجود بالعين ايضً وان اريد بالشئ الموجود وبالعين الموجود والمعدوم فلا شك فى اعمية العين من الشئ فان قيل ان المصؒ فى بيان الكليات وقوله كل الدراهم وعين الشئ فى غاية القلة فيكون فى بيان الجزئيات قلنا ان المراد بكل شئ هو اضافة العام الى الخاص كما عرفت لما تقرر فيما سبق ان شرطها تجريد المضاف عن التعريف فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز ونحوه فان سعيد اضيف الى الكرز مع عدم تجريده من العلمية وايضًا قد تقررتم انه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجاب المصؒ بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ والدال بان وجد القرينة على الاول بالمدلول يراد من الاول المدلول ويراد من الثانى

الدال كالمجئ فی قول القائل جائنی سعید کرز وان المجئ یتصور من المدلول لا من الدال فیحمل الاول بالمدلول والثانی بالدال فیکون المعنی جائنی سعید کرز ای مدلول هذا اللفظ ومدلول هذا الدال وان وجد القرینة بالاول الدال والثانی بالمدلول یراد من الاول الدال ومن الثانی المدلول کقولك تلفظت بسعید کرز فالتلفظ قرینة بالاول الدال لان التلفظ یقع علی الالفاظ والدوال لا بالمدلولات فیکون المعنی تلفظت بلفظ هذا المدلول ودال هذا المدلول فان قیل ان کرزا وسعیدا مماثلان فکما یجوز سعید کرز کذلك یجوز کرز سعید بالتاویل المذکور قلنا انه غیر جائز لانه غیر مسموع لان قصدهم بالاضافة التوضیح واللقب اوضح من الاسم المحض غالبًا ولاشك ان کرز القب اذ معناه رجل قوی مشهور فی البلد بالقوة وان صار علما ههنا فیکون فیه صفة حُسن ولا یجوز هذا التاویل فی لیث واسد لان الجواز یکون بعد الوقوع فی کلامهم وهو غیر واقع وسعید کرز واقع فی کلامهم ولما کان للاسم المضاف الی یاء المتکلم احکام خاصة فی المضاف وهو الکسر وفی المضاف الیه وهی الفتح اوالسکون ولا یعلم هذا الاحکام من باقی المضاف والمضاف الیه فلذا افرد المصؒ ذکر ذالك المضاف ولم یکتف بدخوله فی باقی المضاف والمضاف الیه فقال **واذا اضیف الاسم الصحیح** فان قیل ینقض بثوبی وداری لیس من الصحیح مع ترتب الجزاء علیهما قلنا ان المراد بالصحیح هو عند النحات وهو مالیس فی آخره حرف علة **اوالملحق به** وهو ما فی آخره واو او یاء قبلها ساکن وسمی هذا الاسم بالملحق بالصحیح لان حرف العلة بعد السکون مشابه بحرف العلة بعد السکون لایثقل علیها وضع الحرکات کوعد یسر فکذا لایثقل وضع الحرکات علی حرف العلة بعد السکون یعنی وضع الحرکات علی حرف العلة غیر ثقیل فی الابتداء والسکون **الی یاء المتکلم کسر آخره** لحصول التناسب بین آخر المضاف والیاء مثل ثوبی وداری ووعدی فی الصحیح وظبیی ودلوی فی الملحق به **والیاء مفتوحة اوساکنة** السکون جاز للاخفیة والفتح اولی اذ الاصل فی کل کلمة کانت علی حرف واحد هو الحرکة لئلا یلزم الابتداء بالساکن حقیقة کالکلمة التی وقعت فی الابتداء مثل واو العطف وهمزة الاستفهام او حکمًا کما فی یاء المتکلم اذا وقعت مضافة الیها وهی ان کانت فی آخر المضاف لکنها حکمًا فی الابتداء لانها لا استقلال لها فی حکم الابتداء بها والاصل

فی المبنی بالحرکۃ الفتح للخفۃ وان لم یکن المضاف صحیحا او ملحقا بہ فان کان آخرہ ای آخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم الفًا تثبت الالف لعدم موجب الانقلاب نحو عصای ورحای ھذا فی اللغۃ الفصیحۃ وھذیل تقلبھا ای الالف حال کونھا کائنۃ لغیر التثنیۃ فالظرف باعتبار المتعلق حال من مفعول تقلبھا یاء لیحصل بالقلب یا مشاکلۃ یاء المتکلم لان مشاکلۃ الیاء الکسرۃ القبلیۃ فلما تعذر الکسرۃ التزم الیاء التی ھی اختھا وتدغم فی الیاء فیکون الانقلاب وسلیۃ للتخفیف فیقال عصی ورحی ولا تقلب ھذیل الف التثنیۃ کغلامای لالتباس المرفوع بغیرہ لان الرفع التثنیۃ بالالف والیاء علامۃ النصب والجر فلو قلبت الالف یاء لالتبس المرفوع بغیرہ بسبب القلب فان قیل ینبغی ان لا یقلب الواو یاء فی الجمع السالم المذکر مضافًا الی یاء المتکلم نحو مسلمی لانہ یلزم التباس حالۃ رفعہ بغیرہ قلنا ان القلب لعلۃ قیاسیۃ وھی اجتماع الواو والیاء ولا یترک قاعدۃ کلیۃ لالتباس فی بعض الصور کما تقول مختار بصیغۃ الفاعل ویلتبس بسبب الاعلال بصیغۃ اسم ... المفعول واما قلب الالف بالیاء فی التثنیۃ للمشاکلۃ فلیست بامر کلی فیترک المشاکلۃ للالتباس وانکان اخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم یاء ادغمت فی یاء المتکلم لاجتماع المثلین فیما ھو کالکلمۃ الواحدۃ نحو مسلمین اذا اضیف الی یاء المتکلم واسقطت النون للاضافۃ وادغمت الیاء فصار مسلمی وانکان آخرہ واو قلبت الواو یاء لاجتماع الواو والیاء والاولی ساکنۃ مثل مسلمون اذا اضیف الی یاء المتکلم قلبت واوہ بیاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبلھا لانھا لما انقلبت یاء ساکنۃ یوجب بقاء الضمۃ قبلھا تغیرھا فحرکت بالحرکۃ المناسبۃ بھا فقیل مسلمی وان کانت قبل الواو والیاء فتحۃ یبقی ما قبلھا مفتوحا کقولک فی مسلمین مسلمی وفی مصطفون مصطفَیّ لخفۃ الفتحۃ وفتحت الیاء المتکلم فی الصور الثلاث للساکنین ای للزوم التقاء الساکنین ان لم یتحرک واختیر الفتحۃ للخفۃ فان قیل قد تقرر ان کان آخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم الفا تثبت وانکان واوا تقلب وانکان یاء تدغم فینتقض بالاسماء الستۃ فان فی آخر ھذہ الاسماء الستۃ الحروف الثلاثۃ فی الاحوال الثلاث اذا اضیف الی غیر یاء المتکلم ففی الاضافۃ الی الیاء یجب ان یکون علی الاحکام المذکورۃ فی الحروف الثلاثۃ فاجاب المصؒ بقولہ واما الاسماء الستۃ التی مر البحث عنھا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم

حاصل الجواب الاسماء الستة مستثناة عن القاعدة المذكورة لحذف اعجازهن وهى الحروف الثلاثة نسيا منسيا فلها حكم الاسماء الصحيحة **فاخى وابى** فان قيل قوله فاخى وابى جزاء الشرط والجزاء يكون جملة واخى وابى مفردان قلنا اخى وابى مقولة لقول المحذوف وهو خبر لمبتداء محذوف فيكون التقدير فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا **واجاز المبرد فيهما اخىّ وابىّ** بالرد والقلب والادغام اى برد لام الكلمة وهى الواو وجعلها ياء وادغام اليا فى اليا وتمسك المبرد فى ذلك بقول الشاعر ؎ قَدْرُ اَحَلَّكِ ذا المجاز وقد اُرٰى ؛ واَبِىَّ مالك ذو المجاز بدار ۔ وحمل المبرد الاخ على الاب فى الرد والقلب والادغام وان لم يوجد الدليل المسموع فى الاخ لتقاربهما لفظا ومعنى لان الاخ والاب ولد ان من اصل الواحد وهو ابهما **واجاب المصؒ** فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء بل استعمالهم بلا رد المحذوف وايض يحتمل التشديد فى ابى من غير الرد بان الواو للقسم وابى المقسم به جمع اب اصله ابين بالجمع المذكر السالم ثم سقطت النون بالاضافة الى ياء المتكلم فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى فان قيل كيف جمع الاب بالجمع المذكر السالم ولا نه يجئ من مذكر علم عاقل والاب ليس بعلم قلنا قد جاء جملة شاذا كما فى قول الشاعر ؎ فلما تبين اصواتنا ؛ وبكين وفد يننا بالابينا ۔ اى النساء المحبوسات لما سمعن وعلمن اصواتنا وبكين وقلن لنا ابائنا فدائكم **وتقول** اے امرأة قائلة يعنى الشارح ان تقول صيغة مؤنث لا صيغة المذكر المخاطب لامتناع اضافة الحكم الى المذكر **حمى وهنى** بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى ولم يذكرهما مع اخى وابى لان حكمهما مغائر من اخى وابى لشهرة خلاف المبرد فى اخى وابى وعدم شهرة خلاف المبرد فى حمى وهنى **ويقال فى فم** حال كونه مضافا الى ياء المتكلم **فِىَّ** بالرد والقلب والادغام **فى الاكثر** اے فى اكثر موارد استعمالاته **و فمى** فى بعضها ابقاءً لِلمِيم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة **واذا قطعت** هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة **قيل اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ** بالحركات الثلاث **ولكن فتح الفاء افصح منهما** من الضم والكسر وجاء حم مثل يد حين الافراد والاضافة بلا رد المحذوف بجعله

نسيًا منسيًا كيدٍ فيقال هذا حم وحمك ورئيت حمًا وحمك ومررت بحم و حمك
فاعرب بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث ومثل حبأ بالهمزة حين الافراد
والاضافة وبالحركات الثلاث ومثل دلو بالواو حين الافراد والاضافة وبالحركات
الثلاث فى الاحوال الثلاث لكن حركاته تقديرية لوجود الالف المقصورة فى آخره
مطلقا اى جواز استعمال حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقًا غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن
مثل يدٍ مطلقا فى الافراد والاضافة بلارد الى الاصل فالحاصل ان اعراب هذه
الاسماء الخمسة بالحروف حين الاضافة كما مر فى بحث الاعراب ليس بامر واجب
بل يعرب بالحركات مطلقًا فى الافراد والاضافة واما كلمة ذو منها فمعرب بالحروف
ابدًا وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف
الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم جنس واما قول الشاعر ؎ واهنأ المعروف
مالم يبتذل فيه الوجوه ؎ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه :- بالاضافة الى الضمير
كذلك لا يضاف الى مطلق المعرفة فلو قال وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
اشمل قلنا لما كان لباقى الاسماء الستة غير ذو احكام خاصة عند اضافتها الى ياء
المتكلم وذو لا يضاف الى ياء المتكلم فلا يجرى عليه احكام خاصة فالعبارة المقصودة ههنا
ان يقول المصنف ذو ولا يضاف الى ياء المتكلم لكن حصل نفى اضافة ذو الى ياء المتكلم فى
ضمن نفى نوع ياء المتكلم وهو الضمير ولو قال ذو لا يضاف الى معرفة لحصل نفى اضافة
ذو الى ياء المتكلم فى ضمن نفى الجنس وهو المعرفة وذلك بعيد ولا يقطع ذو عن الاضافة
لان جعلها وسيلة الى توصيف اسم الجنس لا يحصل الا باضافة ذو الى اسم الجنس التوابع
خمسة ووجه الحصر فيها فان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فالاول
لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضًا مقصودًا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحروف والثانى
هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون دالا على معنى فى متبوعه اولا فالاول هو
النعت والثانى لا يخلو اما يكون مقررًا لامر المتبوع فى النسبة او الشمول اولا فالاول
هو التاكيد والثانى عطف البيان فان قيل التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجمع بالجمع
يستلزم توصيف المفرد بالمفرد اى اسم تابعة لان التوابع جمع تابعة فلا يطابق الصفة بالموصوف

قلنا ان التوابع تبع تابع لا تابعة **فان قيل** التوابع على وزن فواعل و مفرده فاعلة كضوارب جمع ضاربة لا ضارب **قلنا** ان التابع نقل عن معنى الوصفية و صار اسمًا للتوابع الخمسة وفاعل الاسمى يجمع على فواعل كاهل على كواهل **فان قيل** تعريف التوابع لايكون جامعًا لافراده لخروج ان ان وضرب ضرب لان الثانى فى المثالين تاكيد للاول وليس بمعرب باعراب سابقه لعدم الاعراب فى التابع والمتبوع **قلنا** المراد بالتوابع توابع الاسماء لامطلق التوابع بقرينة البحث فلما لم يكونا من افراد المحدود فلا باس بخروجهما عن الحد **كل ثان** **فان قيل** خرج عن التعريف التابع الثانى والثالث مثل جائنى زيد وعمرو بكر لانهما ليسا بثانيين **قلنا** المراد بالثانى المتاخر وهو متناول لكل ما بعد المتبوع **فان قيل** خرج عن التعريف التابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام اصله السلام عليكم و رحمة الله كما جاء فى الاشعار وايضًا خرج المتوسط كعمر جائنى زيد وعمرو وبكر وايضًا لما كان المراد من الثانى المتأخر فلم اطلق على المتأخر الثانى **قلنا** التابع المقدم والمتوسط والمتأخر متى لوحظ مع المتبوع يكون فى المرتبة الثانية وان كان غير ثان فى التلفظ **باعراب سابقه** فالجار والجرور باعتبار المتعلق اى متلبس صفة ثان **فان قيل** ينقض بابوه فى قولك جائنى زيد وابوه فان ابوه ثان وليس بمعرب باعراب سابقه لان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف **قلنا** المراد ان التابع معرب بجنس اعراب المتبوع بان كان اعراب كل منهما متحدًا فى جنس الرفع او النصب او الجر اما بالنوع بالحركة والحرف قد يكون موافقًا وقد يكون مغائرًا **من جهة واحدة** اى ناش اعرابهما من جهة واحدة شخصية مثل جائنى زيد ن العالم فرفعهما ناش من جهة واحدة شخصية وهى فاعلية زيد ن العالم لان المجئ المنسوب الى زيد ملحوظ مع التابع لا اليه مطلقا ثم اعلم ان كل ثان جنس شامل للتوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل لتغائر الاعراب فيها غير مفعولى ظننت واعطيت وخبر المبتداء لاتحاد الاعراب فيها وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر هو المعنوى المعبر بالتجريد للاسناد وهو يقتضى مسندًا ومسند اليه فيعمل فى المبتداء من حيث انه مسند اليه ويعمل فى الخبر من حيث انه مسند فلايكون نشأ اعرابهما من جهة واحدة شخصية وكذلك ظننت يقتضى

مظنونا ومظنونا فيه فيعمل فی المفعول الاول النصب على انه مظنون فيه ويعمل فی الثانی على انه مظنون فلا يكون نصبهما من جهة واحدة واعطيت يقتضی المعطی والمعطی له فيعمل فی الاول النصب على انه المعطى له ويعمل فی الثانی على انه المعطى فلا يكون انتصابهما من جهة واحدة شخصية وان كانا مشتركين فی المفعولية فان قيل تعريف التوابع غير جامع لافراد التوابع اذ يخرج منه التوابع فی هذه الامثلة هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفًا وجائنی موسى العاقل فان كلا من هذه التوابع توابع مع انها ليست بمعربة باعراب السابق لان السابق الذی هو المتبوع فی كلها مبنی قلنا ان الاعراب المعتبر فی هذا التعريف الی اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا ثم اللفظی اما حقيقة او حكمًا فالمتبوع فی المثال الاول مرفوع محلا فالتابع ايضا مرفوع والمتبوع فی يا زيد العاقل ولا رجل ظريفًا معرب باعراب اللفظی الحكمی لان ضمة زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما اذ هما يشبهان الاعراب فی العروض والمتبوع فی جائنی موسى العاقل معرب مرفوع تقديرًا فان قيل ان فی تعريف التوابع خللا فی جانب الحد والمحدود اما فی جانب المحدود فلانه جمع والملحوظ فی الجمع الافراد واما فی جانب الحد كلمة كل فان كلمة كل لاحاطة افراد المضاف اليه فيلزم تعريف الافراد بالافراد والحال ان التعريف للجنس بالجنس قلنا ان اللام فی المحدود للجنس واللام الجنسی اذا دخلت على الجمع بطلت معنى الجمعية ويراد منه الجنس ای التابع وكلمة كل فی الحد زائدة فالمحدود فی الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان فان قيل لما كان المحدود لفظ التابع مفردا والحد مدخول كل لا كل فلا حاجة الى ذكر التوابع بصيغة الجمع ولا حاجة الى ذكر كلمة كل فينبغی ان يقول التابع ثان معرب باعراب سابقه قلنا ذكر المصـ التوابع بصيغة الجمع اشارة الى كثرة انواع التوابع ولما ذكر كل افاد صدق المحدود على جميع افراد الحد فيكون مانعًا عن دخول الغير لان معنى المنع ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود فكان المصـؒ قال ان كل ما هو ثان باعراب سابقه فهو تابع .

فان قيل سلمنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعًا قلنا الظاهر من تقسيمه وبيانه انحصار المحدود فی التوابع الخمس لعدم ذكر غيرها ولو كان فرد من افراد التوابع غير الخمسة لذكر المصـ ذلك الفرد ايضـ فحصل للتعريف جمع ومنع فان قيل ان الجمعية

والمنعية تفهم من نفس التعريف اذ لابد فى كل التعريف ان يكون جامعًا ومانعًا فلا حاجة الى ذكر كلمة كل قلنا نعم ذلك لكنه ذكر كلمة كل ليكون الجمع والمنع كالمنصوص عليه لان كلمة كل قائمة مقام كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد هذا المفهوم فهو تابع النعت قدم النعت على سائر التوابع لانه اكثر استعمالًا فى كلامهم من التوابع الاخر واوفر تبعيته اذ هو يتبع المتبوع فى عشرة امور وباقى التوابع يتبع فى الاعراب فقط واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر تابع يدل على معنى فى متبوعه فانقيل ان الاسماء المشتقة تقع نعتا نعتًا ولا تدل على معنى فى متبوعها بل تدل على معناها حين الانفراد بغير الانضمام مع الموصوف قلنا ان الاسماء المشتقة بغير الانضمام مع الموصوف لا تسمى نعتا مثل ضارب مفردًا بل تسمى صفة فيكون معنى العبارة يدل على هيئية تركيبية مع متبوعه على معنى فى متبوعه لا بالانفراد فانقيل خرج النعت الذى فى قالب القضية الكاذبة نحو جائنى زيدن المضروب لكل شخص فان المضروب نعت لزيد ولا يدل على معنى فى متبوعه لان معناه مضروبيته وذا لا يتصور فى زيد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على فهم المعنى الكائن فى المتبوع ومضروبية زيد فهم من هذا التركيب وان لم يتصور فى الواقع مطلقًا منصوب على انه مفعول مطلق لقوله يدل باعتبار حذف الموصوف فيكون التقدير يدل على معنى فى متبوعه دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد وتركيب من التراكيب ثم اعلم ان فى كل تعريف لابد من جنس وفصل بقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه احتراز عن سائر التوابع لانها لا تدل على معنى فى متبوعاتها بل تدل على معنى ستعرف فى مفهوماتها وقوله مطلقًا احتراز عن بعض التوابع فى بعض الامثلة مثل اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وعلمه وجائنى القوم كلهم فان البدل فى المثال الاول والمعطوف فى الثانى والتاكيد الذى يدل على معنى الشمول فى القوم فالكل توابع تدل على معنى كائن فى متبوعاتها وليست نعتا للمتبوعات لان دلالتها على معنى فى المتبوعات فى هذه المواد الخاصة لا مطلقًا

ولو جردت عن هذه المواد الخاصة لا تدل على معنى فى المتبوعات كما يقال اعجبنى زيد غلامه واعجبنى زيد وغلامه وجائنى زيد نفسه واما الصفة فان هيئة التركيبية بين الموصوف والصفة تدل على معنى فى متبوعها فى كل مادة من المواد **وفائدته** اى النعت غالبا **تخصيص** فى النكرات **او توضيح** فى المعارف فالتخصيص عبارة عن قلة اسرى وفى النكرات كرجل عالم والتوضيح عبارة عن رفع الابهام الوصفى فى المعارف كزيدن الظريف ولما كان مفاد النعت هذين المعنيين غالبًا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل فى المضارع مقابلة للاولين وقال **وقد يكون لمجرد الثناء** من غير قصد تخصيص وتوضيح **نحو بسم الله الرحمٰن الرحيم** فهذان النعتان لمجرد مدح الله تعالىٰ ولا يراد منهما التخصيص اذ التخصيص يجرى فى النكرات والمنعوت والنعتان ههنا معارف ولا التوضيح اذ هو يجئ لرفع الابهام الوصفى من الموصوف الذى يحتمل الوصفين المتضادين ولا احتمال عدم الرحمة فى الله تعالىٰ **او لمجرد الذم** بغير قصد تخصيص وتوضيح **نحو اعوذ بالله من الشيطٰن الرجيم** والدليل مامر فى التسمية **او لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة** ان الوحدة تفهم من تاء نفخة فاكدت بالواحدة وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين المؤكد والكاشفة ان الاول مقررة والكاشفة موضحة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله **ولا فصل** اى ولا فرق **بين ان يكون النعت مشتقا او غيره** فى صحة وقوعه نعتا **اذا كان وضعه** اى وضع غير المشتق **لغرض المعنى** فان قيل اضافة الغرض الى المعنى غير صحيح لان غرض الشئ يكون مرتبا مؤخرا عن الشئ كالاضطجاع فى السرير غرض من اتخاذ السرير مؤخر عن اتخاذ السرير والمعنى غير مؤخر عن الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع قلنا عبارة المصنفؒ محمول بالاختصار فيكون المعنى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وحاصل الجواب ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع **عموما** منصوب على الظرفية

ای فی جمیع الاستعمالات وجمیع الازمنة **مثل تمیمی وذی مال** فان التمیمی ای الملحق بالیاء دائمًا یدل علی ان لذات ما نسبةً الی قبیلة بنی تمیم وذو مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال ولذا وجب ان یکون لهما موصوف لفظا او تقدیرا **او خصوصًا** ای بعض الاستعمالات **فان قیل** انه یلزم التناقض فی کلام المصؒ لانه یعلم من قوله مطلقًا ان النعت یدل علی معنی فی المتبوع فی جمیع المواد وان دل فی بعضها علی معنے فی المتبوع فهو ایضًا نعت وما هذا الّا تناقض قلنا لا تناقض لان قوله عمومًا فیما اذا کان النعت مشتقیا او ملحقا بالمشتق وهو الملحق بالیاء النسبتیة اوذو فانهما ملحقان بالمشتق فی اقتضاء الموصوف فلابد للمشتق والملحق من الموصوف اللفظی او التقدیری فکلما وجدت هیئیة الترکیبیة بین الموصوف اللفظی او التقدیری فکلما وجدت هیئیة الترکیبیة بین الموصوف وذلك المشتق والملحق به تدل علی معنے فی الموصوف واما خصوصًا ففی النعت الذی لایکون مشتقیا ولا ملحقا به کما فی بعض الجوامد وبعض التراکیب فان وجدت هیئیة التراکیب ذلك البعض مع المنعوت تدل علی معنے کائن فی المتبوع کما فی الامثلة الآتیة وان جردت عن ذلك الترکیب لا تدل علی معنے فی متبوعه لعدم وجود متبوعه لا لفظًا ولا تقدیرًا ولا یقدر لها الموصوف کما یقدر الموصوف للقسم الاول لعدم اصالتها فی معنی الوصفیة مثل مررت برجل ایِّ رجل فایُّ جامد اذا وقع فی مثل هذا الترکیب ای بین النکرتین المتجانستین اولٰهما موصوفة ایّ وثانیتهما مضافة الیه لِایٍّ فایٌّ فی مثل هذا الترکیب یدل علی معنی الکمال فی الرجل ای کامل فی الرجلیة فیصح ان یقع نعتًا لرجل لوجود الموصوف واذا جرد عن هذا الترکیب کما یقال ایُّ رجل عندك لایدل علی معنی فی المتبوع لعدم وجود الموصوف بل هو مبتداء والظرف خبره ولا یقدر له موصوف **ومثل مررت بهذا الرجل** فان الرجل فی هذا الترکیب وان کان وقع نعتًا لهذا فان هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل یدل علی ذات معینة باعتبار اللام وخصوصیة الذات المعینة بمنزلة معنی حاصل فی الذات المبهمة فیصح ان یقع الرجل صفة لهذا وان جرد عن هذا الترکیب کما یقال جائنی الرجل او الرجل قائم فلا یقدر له الموصوف فلا یقع نعتًا لعدم المنعوت لا لفظًا ولا

تقديرا وذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة بدل الكل وليس بصفة لانه يدل على الذات لا على الصفة وايضا تعريف اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو و

ذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت انه عطف بيان ومررت بزيد هذا المشار اليه فهذا فى هذا التركيب يدل على حصول معنى فى ذات زيد فوقع صفة لزيد وهو كونه مشارا اليه ولو جرد عن هذا الموضع ويقال هذا زيد لا يصح ان يقع نعتا و

توصف النكرة بالجملة الخبرية ههنا ثلثة مقاصد الاول ان الجملة تقع صفة ولم يلزم الافراد لمطابقة الموصوف والثانى الجملة الخبرية لا انشائية والثالث ان تلك الجملة تقع نعتا للنكرة لا للمعرفة ووجه الاول ان الغرض من النعت الدلالة على معنى فى المتبوع وهذا الغرض كما يحصل من المفردات كذلك يحصل من الجمل ووجها لمدعى الثانى ان النعت يدل على معنى كائن فى المتبوع قبل وقت التكلم والانشاء ايجاد ما لم يوجد يوجد بعد وقت التكلم لا قبل التكلم ووجه المدعى الثالث ان بين النكرة والجملة تناسب لان النكرة تفيد الفرد المبهم كذلك الجملة تفيد الحكم المبهم فان ضرب زيد تفيد مضمون المبهم وهو ضَرْبُ زيد وهو مبهم من حيث التغليظ والتخفيف والقلة والكثرة فان قيل قد يقع الانشاء نعتا للنكرة كما فى قوله جائنى رجل اِضْرِبْهُ فلم لم يتعرض للبيان قلنا لم يتعرض له لان الانشاء لا تقع نعتًا الا بتاويل بعيد اما نفس التاويل هو مقول فى حقه اضربه واما بعده فان فى هذا التاويل خروجًا عن الانشائية الى الخبرية ومن الجملة الى الافراد وهو مقول فان قلت لما كان التاويل بالمفرد فكيف يصح قول الشارح لا تقع الجملة الانشائية بالتاويل قلنا انه حاصل معنى اضربه كانها وقعت صفة وكذلك التاويل اذا وقعت الانشائية جزاء نحو قوله تعالىٰ اذا قمتم الى الصلوٰة فاغسلوا اى مقول فى حقكم اغسلوا وكذلك اذا وقعت خبرًا عن المبتدأ نحو الزانية والزانى فاجلدوا اى مقول فى حقهما اجلدوا فان قيل هذا التاويل مقول فى حقه اضربه انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله فيدل على معنى فى متبوعه وان لم يصدر هذا القول من احد قبله فلا يستقيم اذ هو لا يدل على معنى كائن فى الموصوف قلنا ليس المراد من

القول المقول بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يؤمر بضربه **ويلزم** في الجملة التي وقعت نعتاً الضمير الراجع الى تلك النكرة الموصوفة لربط الجملة بالموصوف لان الجملة مشتملة بالمسند والمسند اليه غير مقتضية للربط مع الغير والصفة مربوطة بالموصوف فاذا وقعت صفة فلابد من الضمير الى الموصوف فيحصل الربط وخص الضمير للربط ولم يجعل الرابط عاما كما في الجملة الخبرية اربعة وضع الظاهر موضع المضمر والالف واللام والتفسير كما في ضمير الشان والضمير الى المبتداء لان الصفة في الجملة ليست بركن اصلي كالخبر فلا ترتبط بالموصوف بعائد ضعيف بل بعائد قوي وهو الضمير واما الخبر فهو ركن اصلي في الكلام لانه المسند الى المبتداء فيربط بادنى عائد قويا كان او غيره مثاله جائني رجل ابوه قائم وان لم يكن الضمير كما يقال رجل الاب قائم فيكون الجملة اجنبية من الموصوف غير مبنية لحاله ولا لمتعلقه **ويوصف بحاله الموصوف** اي بصفة قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة قائمة به **وبحاله متعلقه** اے متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه **نحو مررت برجل حسن غلامه** اذ كون الرجل حسن الغلام معنى صفتي في الموصوف والمكان اعتباريا ثم اعلم ان النعت على قسمين احدهما يسمى بنعت حال الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف فالاول ما يكون النعتي قائما بعين الموصوف وعلامته ان يكون مسنداً الى ضمير الموصوف اما اي فاعل النعت ضمير راجع الى الموصوف والثاني ما يكون معنى النعتي والصفتي قائما بمتعلقه حقيقة وللموصوف اعتباريا ومجازيا وعلامته ان يكون مسندا الى الاسم الظاهر الذي يكون من متعلقاته فما ذكر في تعريف النعت تابع يدل على معنى في متبوعه اعم سواء ذلك المعنى ثابت للموصوف حقيقة وبالذات كما في القسم الاول او مجازا وبالواسطة كما في القسم الثاني **فالاول** اے النعت بحال الموصوف **يتبعه** اے الموصوف **في عشرة امور** يوجد في كل تركيب منها اربعة لا الباقي في الضدية بعضها مع بعض **في الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث** **فان قيل** ينقض بامرأة صبور وبامرأة جريح او رجل علامة فان الموصوف والصفة غير مطابق في التذكير والتانيث في هذه الامثلة **قلنا** المطابقة

بين الموصوف والصفة لازمة في الاسماء التي لا يستوي فيها المذكر والمؤنث كضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وآما فعول بمعنى الفاعل كصبور بمعنى صابرا وفعيل بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى المجروح والمقتول فيستوي فيهما المذكر والمؤنث يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح بلا فرق بين المذكر والمؤنث وآما رجل علامة فالتاء للمبالغة جار على المذكر لوجود العلم في المذكر بسبيل المبالغة من المرأة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف **يتبعه في الخمسة الاول** وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منهما في كل تركيب اثنان لا الباقي لضدية بعض مع بعض **وفي البواقي كالفعل** وهي ايضًا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه يشبه بالفعل فياخذ حكم الفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر كان مفردًا ابدًا واذا اسند الى الضمير يفرد للمفرد ويثنى للتثنية الضمير ويجمع بجمعه واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث الحقيقي مع الفصل ففيه جواز التذكير والتانيث فهذه الاحكام تجري في النعت بحال المتعلق الموصوف والامثلة كلها مذكورة في الشرح **فا تقيل** ما وجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع متبوعه في عشرة امور والثاني يتبع متبوعه في الخمسة الاول وفي الخمسة الباقية بناء على ما اسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه في القسم الاول واحد وهو المنعوت لان اسناد الشئ الى ضمير شئ كاسناد الشئ الى ذلك الشئ فالنعت يتبع متبوعه في عشرة امور وفي القسم الثاني ما جرى عليه غير من المسند اليه لان ما جرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع متبوعه في الخمسة الاول وفي الخمسة الباقية كالفعل **ومن ثم** اي من اجل كون الوصف الثاني الخمسة البواقي كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايض قاعدة غلمانه لان الغلمان جمع بتاويل الجماعة مؤنث غير حقيقي وفي المؤنث الغير الحقيقي جاز الوجهين التذكير والتانيث في الفعل وشبه الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون غلمانه** لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الاسم الظاهر فضعف لصورة تعدد الفاعل **ويجوز**

من غير حسن ولا ضعف **قعود** غلمانه وان كان قعودٌ جمعًا ايضًا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه لفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة الفعل لا يجمع على صورة جمع التكثير فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى هو ضعيف لتعدد الفاعل فيه فى الظاهر **فان قيل** تعدد الفاعل ممتنع لانه ضعيف لان الضعيف يدل على الجواز مع الضعف **قلنا** سُمِّىَ هذا التركيب ضعيفًا لتعدد الفاعل فى الصورة وليس التعدد فى الواقع لاحتمال ان تكون الواو فى يقعدون حرفًا دالا على جمعية الفاعل البعدى وليست بضمير او تكون ضميرًا فاعلًا والمظهر بدل من الضمير او المظهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم على المبتدأ فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة لا يلزم تعدد الفاعل فلا يمتنع لكنه ضعيف اذ صورته صورة تعدد الفاعل **والمضمر لا يوصف** لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجت لهما الى التوضيح واما ضمير الغائب فمحمول عليهما وقد جاز ابن كيسان توصيف المضمر الغائب بالعقلى والنقلى اما العقلى لانه ليس اعرف المعارف فله الحاجة التوضيح والنقلى قوله تعالىٰ لا اله الا هو الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل كما قاله عبد الغفور **فان قلت** ينبغى ان يورد للضمير الصفة المادحة والذامة وان لم يحتج الى الايضاح **قلنا** انهما محمولان على الوصف الموضح فى المنع طرد الباب **ولا يوصف به** لان النعت يدل على معنى وصفى فى المتبوع والضمير يدل على الذات لا على المعنى الوصفى **فان قيل** لم قال الشارح الرضى فى عذر ترك المصنفؒ حيث قال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو مع انه مذكور فلا حاجة الى الاعتراض ولا الى الجواب **قلنا** ان المصنفؒ لم يذكر قوله ولا يوصف به فى بعض النسخ فالاعتراض والجواب محمولان على بعض النسخ الذى لم يذكر فيه ولا يوصف به **والموصوف اخص او مساو** **فان قيل** ينقض بقولهم رجل عالم فى النكرتين والحيوان الناطق فى المعرفتين فان الموصوف فى المثالين اعم صدقا من الصفة لا اخص ولا مساو **قلنا** المراد بالاخص اكملية الموصوف فى التعريف فى المعرفتين والمراد بالمساوات المساوات فى التعريف لا الخصوصية والمساوات فيما صدقا عليه فعلم من هذه العبارة تفاوت المعارف فى

التعريف فيما بينهما وهى خمسة كما جمعت فى هذا النظم ؎ معارف ہم پنج ہست زان نہ بیش ونہ کم ﴿ مضاف مضمر ذو اللام مبہم ہست علم ﴾۔ فاعرفها المضمرات اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما ضمير الغائب اعرف بالوجهين اما محمول عليهما واما لانه محتاج الى لفظٍ يعبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية لكثرة المشار اليه واما كون الاسم اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول الاسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف يعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصوف كذا اللام فى التعريف واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه بمنزلة تعريف المضاف اليه لانه مكتسب منه التعريف ومن ثم اے من اجل ان الموصوف اخص اومسا **ولم يوصف ذو اللام الا بمثله** فى التعريف وهو ذو اللام الآخر او الموصول لانه مماثل لذى اللام فى التعريف نحو جائنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اے مثل المعرف باللام نحو جائنى الرجل صاحب الفرس واما فى المعارف فانها اكمل من ذى اللام فلو وقع الاكمل نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب **فان قيل** انكم قلتم ان الموصوف اكمل من الصفة فينقض بمثل جائنى زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وايض ينقض بمثل مررت بزيد هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وايض ينقض بمثل مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان تعريف الموصول ازيد عندهم من المعرف باللام فاجاب الشارح بقوله فلو وقع الاخص الاكمل فى التعريف نعتًا لغير الاكمل فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب اى عند من قال ان الموصوف اكمل من الصفة و من لم يشترط اكملية الموصوف من الصفة فلا باس ان يكون الوصف اكمل من الموصوف **فان قيل** ان القاعدة السابقة تقتضى جواز توصيف الاسم الاشارة بستة امور باسم الاشارة الآخر او بالمضاف الى اسم الاشارة الآخر فيكون الموصوف فى تلك الصورتين مساويا للصفة فى التعريف او بذى اللام او بالموصول اللذان هما انقصان من اسم الاشارة فى التعريف او بالمضاف الى احدهما فيكون الموصوف فى هذه الصور الاربعة اكمل من الصفة فى التعريف ومع هذا القياس التزم توصيف اسم الاشارة بذى

اللام او الموصول فاجاب المصؒ بقوله **وانما التزم وصف باب هذا** اے باب اسم الاشارة بذی اللام والموصول محمول علیہ مثل مررت بهذا الرجل او مررت بهذا الذی کرم ای الکریم لان الموصول مع الصلة مثل ذی اللام للابهام الواقع فی باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع المقتضی لبیان الجنس فاذا ارید رفع ذلك الابهام فلا یتصور بمثله لان المبهم لا یرفع الابهام عن المبهم الآخر والمضاف فی الصور الثلاث مکتسب للتعریف من المضاف الیہ فلو رفع ابهام اسم الاشارة بالمضاف لکان استعارة من المستعیر والسوال من المحتاج الفقیر فتعین ذو اللام لتعینه فی نفسه والموصول محمول علیہ لانه مع الصلة مثل ذی اللام فسقطت اربع صور وبقیت اثنتان **فان قیل** قد قال الشارح فی بحث التمیز لا ابهام فی اسماء الاشارة بحسب اصل الوضع فکیف قال ههنا للابهام الواقع فی باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فیکون فی هذا الکلام تناقض **قلنا** لا تناقض فانما ذکر فی بحث التمیز من انتفاء الابهام باعتبار الوضع الحقیقی فان اسم الاشارة موضوع لکل جزئی جزئی علی مذهب المتأخرین او موضوع لمفهوم کلی عند المتقدمین ولا ابهام فی ذلك الجزئی او المفهوم الکلی لانه امر واحد ودعوی الابهام ههنا فی باب اسم الاشارة باعتبار الوضع الحکمی وهو تعدد المستعمل فیہ عند المتقدمین او تعدد الموضوع له عند المتاخرین **ومن ثم** اے من اجل التزام وصف باب هذا بذی اللام لرفع الابهام ببیان الجنس **ضعف مررت بهذا الابیض** لانه لا یتبین به جنس المبهم لان الابیض لا یختص بجنس دون جنس **وحسن مررت بهذا العالم** لانه یتبین به ان المشار الیہ انسان لان العالم نوعه بل یعلم انه رجل لان العلم غالب فی الرجال ولتذکیر الموصوف والصفة **فان قیل** ان العلم موجود فی الملٰئکة والجن ایض فکیف یفهم ان المشار الیہ انسان **قلنا** ان المراد بالعالم عالم الانسان بقرینة قوله مررت لان المرور بالملٰئکة والجن لا یعلم لنا **العطف** **فان قیل** العطف مصدر وهو صرف الوصف مبتداء وتابع خبره وهو ذات مع الوصف فیلزم حمل الذات مع الوصف علی صرف الوصف وایضًا لا یصدق التعریف علی فرد من افراد المعطوف لان عمرا فی جاءنی زید وعمر معطوف لا عطف وایض عن العطف من التوابع غیر جائز لانه امر معنوی والتوابع اسماء من قبیل الالفاظ **قلنا** العطف مصدر مبنی للمفعول ای المعطوف فاندفع الثلاثة **فان قیل** ان التعریف لیس بجامع لافراده لانه خرج عنه العطف البیان لا یکون مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة المبین وایضًا لا یتوسط احد حروف العشرة بین المبین والمبین **قلنا** المراد ههنا المعطوف بالحرف بقرینة ذکر عطف البیان فیما بعد ولو کان المعطوف ههنا اعم من المعطوف بالحروف وغیره لم

يذكر عطف البيان فيما بعد **تابع مقصود** **فان قيل** ان مقصودًا صفة تابع والضمير فی مقصود راجع الى التابع مفعول القصد والقصد يقع على الاحداث والمقدورات والتابع ذات ليس من مقدورات المتكلم **قلنا** ان المقصود صفة التابع باعتبار حال متعلقه وهو النسبة فيكون التقدير قصدت نسبة التابع الى شئ اذا كان المعطوف عليه منسوبا الى ذلك الشئ او قصدت نسبة الشئ الى التابع اذا كان المعطوف عليه منسوبًا اليه لذلك الشئ بالنسبة **فان قيل** الجار والمجرور متعلق بمقصود والباء للاستعانة فيكون المعنى قصدت نسبة بالنسبة فيلزم نسبة الشئ لنفسه **قلنا** المراد بالنسبة الاولى النسبة الاصلی الصادرة الواقعی عن الفاعل والمراد بالنسبة الثانية النسبة التی وقعت فی الكلام حكاية عن النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل فتثبت المغائرة بين النسبتين **مع متبوعه** **فان قيل** ان قوله مع متبوعه متعلق بالنسبة لقربه فيكون المعنى المعطوف تابع قصد نسبة فعل او شبه الفعل اليه التی هی مع متبوعه فلا يحصل الاحتراز عن البدل **قلنا** انه متعلق بالقصد لا بالنسبة فيكون المعنى كما يكون المعطوف مقصودًا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضًا مقصودًا بها نحو جائنی زيد وعمرو فانهما مقصودان بنسبة المجئ الصادر عنهما فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن التوابع غير البدل لانها غير مقصودة وخرج البدل بقوله مع متبوعه لان المتبوع فی البدل غير مقصود **فان قيل** تعريف المعطوف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما **قلنا** ان المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع الجاری على المتبوع من غير الاستقلال بالتابع بل المعطوف مستقل لان المتكلم اخبر عن حالهما ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى **فان قيل** ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عدا المحدود والاحتراز حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله يتوسط اشتغال بما لا يعنی **قلنا** اردف بالتعريف قوله ويتوسط لزيادة التوضيح **ويتوسط بينه** اے بين التابع **وبين متبوعه احد الحروف العشرة** **وسياتی** تفصيلها فی قسم الحروف ان شاء الله تعالى **مثل قام زيد وعمرو** **فان قيل** المصنف فی صدر الاختصار فينبغی ان يقول فی تعريف المعطوف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة **قلنا** لو اكتفى بهذا القدر لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين موصوفها احد الحروف العشرة كما فی قوله جائنی زيد العالم والشاعر

والدبير فان قيل العاطف توسط بين الصفات لا بين الموصوف والصفات قلنا ان الصفة الثانية والثالثة اذا وقعتا بعد حرف العطف ففيهما لحاظين لحاظ العطف بالصفة الاولى ولحاظ بالموصوف فانهما صفتان للموصوف فباللحاظ الثانى ليستا معطوفتين وصدق عليه تعريف المعطوف لانهما تابعتين لان الصفة تابعة للموصوف ووقعتا بعد حرف العطف فتوسط حرف العطف بين الموصوف والصفة ولا يقال لهما المعطوف فان قيل كيف يلاحظ بالاسم الذى وقع بعد حرف العطف بالصفة لان توسط حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه لا بين الموصوف والصفة قلنا توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه لم يبق مانعًا لدخول هذه الصفات فى تعريف المعطوف **واذا عطف على الضمير المرفوع** احترز عن المنصوب والمجرور لجواز العطف على المنصوب بغير التاكيد بالمنفصل وفى العطف بالمجرور يعاد الجار **المتصل** بارزًا كان او مستترًا احترز عن المرفوع المنفصل لجواز العطف عليه بغير تاكيده **اكد بمنفصل** فان قيل ان قوله واذا عطف جملة شرطية وقوله اكد جزائه ووجود الجزاء مؤخر عن وجود الشرط وههنا بالعكس لان التاكيد مقدم على العطف قلنا اما الشرط وهو قوله واذا عطف متضمن لمعنى اريد فيكون التقدير واذا اريد العطف اكد بمنفصل فلا شك ان ارادة العطف مقدم على التاكيد واما الجزاء مقيد بقيد اولا فيكون التقدير كد اولا من العطف بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزاء مما يتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فلانه متصل لا يجوز انفصاله واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزاء من المسند فلو عطف الاسم عليه بلا تاكيد يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة وهو غير جائز مثل **ضربت انا وزيد** مثال لتاكيد الضمير البارز المرفوع وزيد ضرب هو وغلامه مثال لتاكيد الضمير المرفوع المستكن فان قيل المعطوف الواقع بعد التاكيد لا يخلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحظور المذكور واما معطوف على التاكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان فى الذات والمعطوف

عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكَّد والمؤكِّد متحدان فى الذات والمعطوف مغائر بالذات من المؤكِّد وهوانا قلنا ان المعطوف بعد التاكيد بالمنفصل على الضمير المرفوع المتصل ولا يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة لانه ظهر بالتاكيد نوع الاستقلال فى المتصل انه وان كان متصلًا لكنه منفصل حقيقة بدليل جواز افراده بالتاكيد من غير العامل وان كان المتصل كالجزء الحقيقى ممّا يتصل به لا يجوز افراده بالتاكيد مِن غير ما يتصل به **الا ان يقع فصل** مستثنى عن المستثنى منه المحذوف فيكون التقدير اكد بمنفصل فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز تركه بالوجهين احدهما لما طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فحسن الاختصار بترك التاكيد وثانيهما المعطوف فاعل لان المعطوف بالفاعل فاعل والاصل فى الفاعل ان يلى الفعل فلمّا بعد عن الفعل يكون ذٰلك المعطوف الاسم الظاهر ضعيفا فعطف على الضعيف وهو الضمير والفصل اعم سواء كان قبل حرف العطف او بعده الاوّل نحو ضربت اليوم وزيد والثانى كقوله تعالٰى وما اشركنا ولا آباؤنا والجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص الّذى فيه سلب الضرورة عن الجانبين فيجوز تاكيده بالمنفصل مع الفصل ايض كقوله تعالٰى فكبكبوا فيها هم والغاوون كما يجوز تركه والامران متساويان فان قيل حكم المصنفؒ على وجوب التاكيد عند عدم الفصل مخالف عن الفريقين البصريين والكوفيين لان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولٰى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل ولكن على قبح ومذهب الكوفيين انه جائز بلا قبح قلنا المراد بالوجوب المفهوم مِن قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل الوجوب الاستحسانى كما قاله جمال الدّين **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** حرفًا كان او اسمًا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد مِن اتصال الفاعِل المتصل بالفعل لان الفاعِل ان لم يكن ضميرًا متصلا جاز انفصاله لوجود المنفصل له والمجرور لا ينفصل عن جاره لعدم وجود المنفصل له فلو عطف على الضمير المجرور لكان العطف على بعض حروف

الكلمة وهو غير جائز فان قيل لاحاجة فى هذا العطف الى الاعادة بل ينبغى ان يؤكد بالمنفصل كما فى المرفوع المتصل قلنا لا يؤكد بالمجرور المنفصل لانه ليس للضمير المجرور منفصل ولا يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل لان فيه استعمال الاشرف فى موضع الارذل ولا يؤكد بالمنصوب المنفصل لان فيه توهم عدم استعمال المنصوب المنفصل لامتصليهما لما كان متحدين فى الصورة نحو بك وضربتك توهم المتوهم ان منفصليهما ايض متحدين فان قيل ينبغى ان لايعيد الخافض ويكتفى بالفصل كما فى المرفوع قلنا تاثير الفصل فى ترك التاكيد بالمنفصل ولم يوجد للمجرور منفصل فكيف يتصور له الاثر وهو الفصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد الاول مثال لاعادة الخافض الحرفى والثانى لاعادة الخافض الاسمى فان قيل لما اعيد الخافض فيلزم عطف المركب على المفرد وهو الضمير المجرور قلنا ان المعطوف هو المجرور فقط فان قيل ان عامل المعطوف عليه عامل فى المعطوف ايض فيكون ذكر الخافض الثانى مستدرك قلنا ان ايرادہ بجواز العطف لا للعاملية اذ المعطوف تابع للاول فاعرابه بعامل المتبوع فان قيل يلزم فى المعطوف توارد العاملين قلنا جر المعطوف بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبين زيد اذ بين لايضاف الا الى المتعدد ولو لم يكن الثانى زائدا فيضاف كل من البينين الى الواحد وقيل الخافض الاول مضاف اليهما معًا وَ الخافض الثانى زائد ولكن جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى قوله تعالىٰ كفى بالله ولزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم ترك الاعادة اضطرارًا واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة والاضطرار اما فى حال السعة كما فى قوله يسئلون به والارحام اما ترك الاعادة المتفق عليه بين الفريقين فى حال الضرورة كما قال الشيخ الفاضل سعد الدين شيرازى فى مدح رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم ؎ بلغ العلىٰ بكماله ؞ كشف الدجىٰ بجماله ؞ حسنت جميع خصاله ؞ صلوا عليه وآله ؞ فقوله وآله معطوف على المجرور فى قوله عليه بلا اعادة الجار وكما فى الشاعر ؎ اليوم قربت تهجونا وتشتمنا ؞ فما بك والايام من عجب ؞ والجواب عن جانب البصريين ان فى الاشعار جواز ما لا يجوز فى غيرها فلا

تقاس عليها حالة السعة لان الشعر حالة الضرورة والضرورة مستثنى من القواعد والجواب من الآية ليس التصريح فيها ان الواو للعطف بل يحتمل ان يكون للقسم ان كان قوله تعالى والارحام بالجر ويحتمل ان يكون الواو للعطف ونصب الارحام مفعولا لفعل محذوف وهو التقوا معطوف على تقوا السابق **فان قيل** ان البدل والتاكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف فينبغى ان لا يقعان عن المرفوع والمجرور بدون سبق التاكيد وبدون اعادة الخافض كالمعطوف مع انه جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو القوم جاءونى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك بغير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وايضا جاز تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك وايضا جاز الابدال منه اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار **قلنا** المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل المبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبين من متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف فانه يغاير المعطوف عليه بالذات فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل فى صورة المرفوع واعادة الجار فى صورة المجرور وانما يحصل المناسبة بالاعادة بان المعطوف منضم بالجار كما ان المعطوف عليه منضم بالجار والمعطوف فى حكم المعطوف عليه **فان قيل** ينقض بجائنى زيد وموسى وجائنى زيد وهذا فان المعطوف ليس فى حكم المعطوف عليه فى المثالين لانه المعطوف فى المثال الاول معرب لاعراب التقديرى والمعطوف عليه معرب باعراب اللفظى والمعطوف فى المثال الثانى كمبنى والمعطوف عليه معرب **قلنا** المراد باشتراك حكمهما فيما يجوز ويمتنع لا الاشتراك فى جميع الامور مثال اشتراك ما يجوز جائنى زيد وعمرو فلما ثبت وجاز المجئ للمعطوف عليه فكذلك ثبت وجاز للمعطوف فاشتركا فى الفاعلية وامتنع المفعولية **فان قيل** ينقض بقولهم جائنى انسان وبقر فان النطق يجوز للمعطوف **قلنا** المراد بما يجوز ويمتنع الذى هو من الاحوال العارضة والنطق داخل فى مفهوم الانسان فيكون من ذاتياته لا من عوارضه **فان قيل** ان القاعدة منقوضة بكون الاسم معربًا

و مبنيًا ومفردًا و مذكرًا ومؤنثا ومثنى و مجموعًا اذا لكل من الاحوال العارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى هذه الامور بل يجوز ان يعطف كل واحد منها بضده قلنا الاشتراك لازم فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله و هذه الاحوال عارضة من نفسه لا من قبله فان قيل ينقض بيا رجل والحارث فان الحال العارضة للمعطوف عليه هو البناء بالضمة حاصل مما قبله وهو حرف النداء وليس فى المعطوف البناء بالضمة بل الرفع والنصب واجب قلنا ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله بشرط ان لا يكون المقتضى لتلك الاحوال منتفيا فى المعطوف وههنا مقتضى الضمة فى المعطوف عليه مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وذلك المباشرة منتفيا فى المعطوف لفظا وتقديرًا اما انتفاء اللفظى فظاهر واما انتفاء التقديرى فلانه قدر حرف النداء فى قوله والحارث لزم اجتماع حرف النداء مع اللام فالحاصل ان الضمة اثر حرف النداء وهو منتف فى المعطوف لفظا وتقديرًا فان قيل قد تقرر ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اذا لم يكن المقتضى للاحوال منتفيا فى المعطوف واذا انتف المقتضى للاحوال فى المعطوف فلم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه كما لا يجب الضمة فى والحارث لانتفاء حرف النداء معه لا لفظا ولا تقديرًا فهذه القاعدة منتقضة بنحو رب شاة وسخلتها فان المعطوف شريك مع المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له من قبل وهى الجر والتقليل والتكثير اذ هى حاصلة من قبل وهو رب مع ان مقتضى تلك الاحوال وهو رب والتنكير فى مدخولها منتف فى المعطوف لتعرفها بالاضافة قلنا ان لا نسلم ان التنكير منتف بل هو موجود لان سخلتها مؤولة بالنكرة لقصد عدم التعيين اى سخلة لها او الضمير نكرة اى رب شاة وسخلة شاة فان قيل الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع واذا كان له مرجع فلا وجه للتنكير وههنا راجع الى الشاة قلنا الضمائر كلها نكرات اذا لم يكن لها مرجع كربه رجلا او كان مرجع له لكن لم يوجد الاختصاص بحكم وصفة نحو رب رجل اخيه فان اخيه مبدل من رجل وهو المقصود بدخول رب وهو جائز وان كان له مرجع ورب تداخل على النكرة وههنا معرفة لوجود المرجع لكنه لم يختص

يختص بحكم اوصفة وان وجد المرجع ووجد له اختصاص فالضمير معرفة فلو قلت رب رجل كريم اخيه بابدال اخيه لم يجز لان اخيه بدل من رجل موصوف بكريم فيكون الضمير معرفة فالاخ معرفة ومدخول رب يكون نكرة لامعرفة فلا يرد الاعتراض على ربه شاة وسخلتها اذ الضمير نكرة لعدم توصيف مرجعه والله اعلم بالصواب **فان قيل** قد تقررتم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لاحوال الذاتية فينتقض بمثل يا زيد وعمرو لان عمروا معطوف على زيد وهو فى حكمه فى البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا فى الاحوال العارضية **قلنا** ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لا فى الذاتية اذا لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فحينئذ المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه فى كون كل واحد منهما مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز فى** تركيب **ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولم يبين الشارح احتمال كون قوله ولا ذاهب مبتدأ مسندا به اذ هو واقع بعد حرف النفى ورافع للظاهر وهو عمرو لانه على هذا التقدير على قوة الفعلية فيلزم عطف الفعلية الاسمية وهو غير حسن **فان قيل** قد تقررتم اذا كان فى المعطوف عليه ضمير راجع الى ما قبله فلابد ان يكون فى المعطوف ايضا ضمير راجع الى ذلك الشئ فينتقض ذلك القاعدة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ضمير فاجاب المصنف بقوله **وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها** اى الفاء فى هذا التركيب **فاء السببية** جواب بالمنع اى لانسلم ان الفاء للعطف بل للسببية فلا يرد الاعتراض على تلك القاعدة او اجيب بالتسليم انه للعطف مع السببية لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى

لان الموصول اذا كان صلة جملة فعلية ووقع مبتدأ يكون متضمنا لمعنى الشرط وهو السببية فصارت الجملتان جملة واحدة فيكفي بالربط الواحد فيها او للعطف لكنه يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب اونقول ان الضمير محذوف فى متعلق بغضب فيكون التقدير الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب فالحاصل ان قوله لانها فاء السببية اربع توجيهات الاول ليست للعطف بل معناها السببية فقط والثانى ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها هو العطف فقط لكن يفهم منها سببية الاولى للثانى و الرابع ان الضمير فيه مقدر **واذا عطف** **فان قيل** الشرط يدل على وقوع العطف فاذا وقع العطف فكيف يترتب عليه الجزاء بقوله لم يجز **قلنا** ان قوله عطف يسند الى مصدره فيكون التقدير واذا عطف العطف والفعل اذا اسند الى مصدره يكون الفعل متضمنا لمعنى اوقع فيكون التقدير واذا اوقع العطف والايقاع صفة المتكلم قبل الوقوع فيكون المعنى واذا اوقع المتكلم ذلك العطف اى احدث ذلك العطف ولم يثبت بل يثبت بعده **على وجود عاملين** **فان قيل** كلمة على اذا وقعت صلة للعطف فيكون مدخولها معطوفا عليه فلا يطابق المثال الممثل لان فى المثال عطف الاسمين على المعمولين لا على العاملين فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة الاول بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض الخ والثالث بقوله واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف بل صلة لبناء المحذوف فالمتعلق والمتعلق مفعولا له لعطف **فان قيل** العطف يقتضى المعطوف والمعطوف عليه ولم يوجد ههنا **قلنا** ان كليهما ههنا محذوفان فيكون التقدير واذا عطف بناءً على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد وتشريح الجواب الثانى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى وهو الامالة وكلمة على بمعنى نحو فيكون معنى العبارة واذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما ولاشك ان فى المثال الاسمين وهما الحجرة وعمر جعلا معمولين للعاملين السابقين وتشريح الثالث ان العبارة على حذف المضاف فيكون المعنى واذا عطف الاسمين على معمولى عاملين وفى المثال هكذا فطابق المثال مع الممثل وانما قال المص على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز بالاتفاق نحو قوله تعالىٰ هو الذى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء ولم يقل على اكثر من اثنين فانه غير جائز بالاتفاق نحو ثبت زيد فى الدار ضاربا اباه وعمر البيت غلامه **مختلفين** **فان قيل** ينبغى ان لا يجوز تركيب ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد لانهما مختلفين لفظا ومعنى اما لفظا اذ التلفظ

بالاول اول وبالثانی ثان واما معنی فلان الاول مؤکد والثانی موکد قلنا المراد بالمختلفین غیر متحدین فی الذات بان لایکون الثانی عین الاول وههنا الثانی عین الاول فهما متحدان فی الذات ومختلفان فی الصفة ای المؤکد والمؤکد والمراد بالمختلفین المختلفان فی الذات فان قیل یفهم من قوله واذا عطف جواز العطف فهو مناقض لقوله لم یجز قلنا جواز العطف فی الصورة الواحدة بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقیقة والصورة الواحدة ما قدم المعمول المجرور علی المرفوع والمنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه فهذه الصورة جائزة بحسب الظاهر والسمع کما وقع فی قولهم ما کل سوداء تمرة وبیضاء شحمة وکما وقع فی قول الشاعر اکل امرأ تحسبین امرأ ؛ ونار توقد باللیل نارا ؛۔ فهذه الصورة وان کان بحسب الظاهر جائز لوجود السمع لکنه لم یجز عند الجمهور بحسب الحقیقة لان حرف الواحد العاطف لم یقوان یقوم مقام عاملین مختلفین **خلافا للفراء** عنهم فان الجمهور لایجوزون هذا العطف فی الصور الثالث بالدلیل المذکور والفراء یجوز ذلک العطف فی کلها اما فی الصورة المذکور لوجود السمع فیها واما الصورتین الاخریین فمحمولتین علیها والجواب عن جانب الجمهور ان الشرط فی المحمول والمقیس ان یکون المحمول علیه والمقیس علیه بالقیاس والقاعدة وجواز الصورة الاولی بالسمع بغیر القیاس وکل شئ اذا جاز بالسمع من غیر القیاس یکون منحصرا علی مورده ومورده الصورة الاولی وبقیت الصورتان الاخریان علی اصل القیاس هو عدم الجواز **الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو** فان قیل ان المتبادر ان الاستثناء من قوله خلافا للفراء لانه قریب فیفهم منه ان الفراء لا یجوز هذا العطف فی هذه الصورة والامر لیس کذلک بل هو یجوز مطلقا فی هذه الصورة وغیرها قلنا هذه الاستثناء من عدم الجواز عند الجمهور ومن خلاف الفراء ایض فیکون حاصل معنی الاستثناء الاول ان عدم جواز هذا العطف عند الجمهور فی الصورتین والجواز فی هذه الصورة وحاصل معنی الاستثناء الثانی خلاف الفراء عنهم فی الصورتین والاتفاق معهم فی هذه الصورة فی الجواز ولما کان الاستثناء منهما قدم الخلاف علی الاستثناء ولو اخر الخلاف وقدم الاستثناء لوهم الواهم ان خلاف الفراء عن صورة الجواز ولیس کذلک والمراد بمثل فی الدار زید والحجرة عمرو کل ترکیب عطف فیه الاسمان علی معمولین عاملین مختلفین ذاتا عملا والمعمول المجرور مقدم علی المعمول المرفوع او المنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه کلیهما فهذا الصورة جائزة عند الجمهور بحسب الظاهر لوجود السمع فیها ولم یجز بحسب القیاس لان حرف العطف

الواحد لايقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويوصل اثرالعاملين الى المعطوفين وعند الفراء هذه الصورة جائزة لوجود السمع والصورتان الاخريان قياس عليهما مثالهما زيد فى الدار وعمرالحجرة وان زيدًا فى الدار وعمر والحجرة فهما غيرجائزتين عند الجمهور جائزة عند الفراء خلافا لسيبويه فانه لا يجوزهذا العطف لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر فى جميع الصور اما فى صورة السمع فيحمل على حذف الجار وابقاء المجرور على الجر وهذا جائز كما جاء فى بعض القرأة فى قوله تعالىٰ تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة. بجر الآخرة فالتقدير عرض الآخرة **التاكيد** اى المؤكد فسر به لانه نقل عن المعنى المصدرية جعل اسمًا لشان معرب الخ او باق على المصدرية لكن فسر باسم الفاعل لصحة الحمل له ولتطبيق المثال مع المثل او لصحة عده من التوابع **تابع يقرر امرالمتبوع** فقوله يقرر متضمن لمعنى يجعل فيكون المعنى يجعل امرالمتبوع اى اى حال المتبوع وشانه مقررًا ثابتا عند السامع كان متوهما قبل التاكيد عند السامع ويكون ثابتا مقررًا عنده بعدم التاكيد **فى النسبة او الشمول** فالنسبة مصدر مبنى للمفعول اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه **فان قيل** المراد بالامر شان المتبوع وحاله وكونه منسوبًا او منسوبا اليه ايضًا شانه وحاله فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة فى بمعنى من البنائية فيكون المعنى يقرر ويحقق امرالمتبوع من كونه منسوبا او منسوبا اليه فى التركيب اللذان غير متحققين عند السامع فيثبت التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذا التركيب هو المتبوع لا غير ثم اعلم ان التاكيد اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ الاول نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع بالمتكلم المجاز اما فى المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعًا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضًا تكرير اللفظ الاول حتى لايبقى شك السامع فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبة الفعل الى متعلقات ذلك الشئ كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ ايضًا تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اے ضرب هولاهن يقوم مقامه او تكريره معنى ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اے شمول المتبوع جميع افراده دفعًا لظن السامع بالمتكلم تجوز الا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع اخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم فهذا هو الغرض من الفاظ التاكيد فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله يقرر امر المتبوع خرج غير عطف البيان لانه ليس بموضع لهذا المعنى وخرج عطف البيان بقوله فى النسبة او فى الشمول فانه يقرر امرالمتبوع ويوضحه لكن لا

فى النسبة والشمول **وهو لفظى** سمى به لحصوله من تكرير اللفظ الاول **ومعنوى** سمى به لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظى تكرير اللفظ الاوّل** اى مكرر اللفظ الاول اوّل التكرير بالمكرر لصحة الحمل ولتطبيق المثال مع الممثل لان زيدًا فى جائنى زيد زيد مكرر لا تكرير **فان قيل** التكرير شنيع **قلنا** التكرار شنيع اذا كان بلا فائدة والاعادة ههنا لفوائد مذكورة **فان قيل** التعريف غير جامع لافراده لان انت تاكيد فى قولك ضربت انت ولم يكرر لفظ الاول وهو التاء فى ضربت **قلنا** اعادة اللفظ الاول اما حقيقة **نحو جائنى زيد زيد** او حكمًا نحو ضربت انت فان انت فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول اذا لضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلًا لان المتصل اذا كان متصلًا فلا يجوز انفصاله من العامل **و يجرى فان قيل** ضمير يجرى اما راجع الى التكرير مطلقا فيوافق بقوله **فى الالفاظ كلها** لكن يلزم الخروج عن البحث اذ البحث فى التاكيد اللفظى الاصطلاحى الذى هو من توابع الاسماء لا فى مطلق الالفاظ اسماءً كانت او افعالًا او حروفًا مفردات او مركبات واما راجع الى لتكرير الذى هو يسمى بالتاكيد اللفظى الاصطلاحى فيوافق البحث لكن يابى عن هذا الارجاع قوله فى الالفاظ كلها لانه يقتضى جريان التكرير فى الالفاظ كلها اسماءً نحو زيد زيد او افعالا نحو ضرب ضرب او حرفًا نحو إنّ إنّ او جملا نحو زيد قائم او مركبات تقيدية كالمضاف والمضاف اليه او الموصوف والصفة او غير تقيدية كالمركبات التعدادية والمزاجية فان التكرير اللفظى يجرى فى كليهما **قلنا** ضمير يجرى راجع الى مطلق التكرير والبحث عن المطلق باعتبار بعض الافراد وهو التاكيد الاصطلاحى **او نقول** ضمير يجرى راجع الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى المبحوث عنه والمراد بالالفاظ الاسماء **فان قيل** لما كان المراد من الالفاظ الاسماء لِمَ اكدت بقوله كلها **قلنا** المقصود فى هذا العموم عدم اختصاص التاكيد اللفظى بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى مختص ببعض الاسماء وفى الجوابين خدشة اَمّا فى الاول خلاف المتبادر لان المتبادر ارجاع الضمير الى التاكيد الاصطلاحى وَاَمّا فى الثانى ارادة الخاص مع وجود قرينة العام **والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة** اے معدودة محدودة مسموعة لا يتجاوز عنها **وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل حسن وسبن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اے تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى رَوِىَ وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة المغرز **فان قيل** لما كان هذه الالفاظ منقولة عن المعنى الاصلى الى المعنى التاكيدى فلابد حينئذ من المناسبة بين المعنى المنقول والمنقول عنه **قلنا** يمكن استنباط مناسبات خفية بين المعانى الاصلية و

معناها التاكيدى بالتامل الصادق **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان** **فان قيل** انهما ليسا بشاملين لجميع الالفاظ والمعانى فكيف يفهم منهما العموم **قلنا** لقوله يعان معنيان المشهور وهو العموم وغير المشهور وهو الوقوع والمراد ههنا غير المشهور اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **فان قيل** يلزم الالتباس فاجاب **باختلاف صيغتهما** افرادا وتثنية وجمعا واختلافا **ضميرها** العائد الى المتبوع المؤكد **تقول نفسه** فى المذكر الواحد **ونفسها** فى المؤنث الواحدة **انفسهما** بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وهذا الاستعمال موافق للقياس واما استعمال الاول فلانهم يكرهون اجتماع التثنيتين اللتين فيهما اتصال لفظا ومعنى اما اتصال اللفظى بان تكون التثنية الاولى مضافة الى التثنية الثانية واما اتصال المعنوى بان تكون التثنية الاولى جزءا من الثانية فيعبرون عن التثنية الاولى بالجمع كما فى قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما اصله يداهما عبر الله تعالى عن التثنية الاولى بالايدى وكما فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اصله قلبا كما لان للاثنين قلبين لا القلوب لكن لما كره اجتماع التثنيتين عبر الله تعالى عن الاولى بالجمع ولم يعبر عن الاولى بالمفرد لدفع التثنيتين للمناسبة بين التثنية الاولى بالمفرد كما فى قوله تعالى لعن الذين كفروا على لسان داؤد وعيسى ابن مريم **وانفسهم** فى جمع المذكر العاقل **وانفسهن** فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر **والثانى** **فان قيل** الثانى هو العين وحكمه مذكور فكونه للمثنى مخالفا عن المذكور وتناقض فى الحكم **قلنا** المراد بالثانى لفظ كل وهو وان كان ثالثا لكن لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا **للمثنى كلاهما** للمذكر **وكلتاهما** للمؤنث **والباقى** بعد الثلثة المذكورة **لغير المثنى** مفردا كان او جمعا **باختلاف الضمير** العائد الى المتبوع المؤكد **فى كله** نحو قرئت الكتاب كله **وكلها** نحو قرئت الصحيفة كلها **وكلهم** نحو اشتريت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلقت النساء كلهن **وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى** وهى اكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة **تقول اجمع** فى المذكر الواحد **وجمعاء** فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة **واجمعون** فى جمع المذكر **وجمع** فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع **ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء** مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه **فان قيل** لا بد ان يذكر فى المتن الا ذو اجزاء وافراد لانه يؤكد بهما ذو افراد ايضا كما يقال جائنى الانسان كله واجمع **قلنا** لا حاجة الى ذكر ذو افراد لان الكلى ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع حاصله ان الكلى اذا اخذ

افراده مجتمعة من حيث انها مجتمعة فيكون ذوالافراد بهذه الحيثية كلا وكلواحد من الافراد اجزائه فيكون قوله ذواجزاء مشتملا لذى اجزاء وافراد كليهما ويجب ان تكون ذالك الافراد **بحيث يصح افتراقها حسا** كاجزاء القوم **او حكما** كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة دفع وهم التبعيض مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ فى حق الاشتراء وان لم يتجزأ فى حق المجئ فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول **بخلاف جاء زيد كله** لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولاحكما فى حق المجئ **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل** بارزا كان ومستكنا **بالنفس والعين** اے اذا اريد تاكيده بهما **اكد** ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين **مثل ضربت انت نفسك** فنفسك تاكيد التاكيد الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفس الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى صورة استكان الضمير اجريت عليها صورة ابراز الضمير طردا للباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التاكيد لوقوع الالتباس عند عدم التاكيد **واكتع واخواته** يعنى ابتع وابصع **اتباع لاجمع فان قيل** اكتع واخواته مبتداء واتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المبتدأ يكون من قبيل الالفاظ والاتباع مصدر معناه حدث فيكون من قبيل المعانى **قلنا** ان الاتباع بفتح الهمزة جمع تابع فلا يلزم حمل صرف الوصف على الذات **فان قيل** اجمع ايضا تابع تاكيد لما قبل فيكون هذه الكلمات تابع تابع فيكون كالمصغر للمصغر وذلك غير جائز **قلنا** المراد بالاتباع ان هذه الكلمات لاتستعمل بدون اجمع لا المعنى الاصطلاحى بل هى تابعة لمؤكد اجمع بواسطة اجمع لكون اجمع ادل بمعنى الجمعية منها المقصودة منها فلما كانت اتباعا فيحصل لها خاصية التابع **فلا يتقدم** اكتع واخويه **عليه** اے على اجمع اذ التابع لايتقدم على المتبوع **وذكرها** اى اكتع وابتع وابصع **دون** ذكر اجمع **ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التابع بغير المتبوع **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع فان قيل** ان اخوك فى قوله جائنى زيد اخوك بدل وليس بمقصود

اذ القصد يقع على المعانى والاحداث **قلنا** مقصود صفة تابع بحال متعلقه وهو الحدث من مقدرات المتكلم فيكون المعنى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دونه** اے دون المتبوع **فان قيل** ان التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه لان المقصود فى جائنى زيد بل عمرو التابع لا المتبوع مع انه ليس ببدل **قلنا** المتبوع فى توالى البدل غير مقصود ابتداء بل ذكر المتبوع طوطئة وتمهيد الى ذكر التابع و المعطوف عليه ببل غير مقصود انتهاء ومقصود ابتداء **فان قيل** المتبادر بما نسب الى المتبوع ما نسب الى المتبوع بطريق الاسناد فخرج من التعريف ضربت زيدًا اخاك لان ما نسب الى المتبوع بطريق الوقوع ههنا مع انه من افراد البدل **قلنا** ما نسب الى المتبوع مسندًا نحو جائنى زيد اخوك او غير مسند نحو ضربت زيد اخوك فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع احتراز عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المتبوع فيها مقصود بالنسبة وقوله دونه احتراز عن المعطوف بالحرف لان المتبوع والتابع كليهما مقصودان فى النسبة ولما قال الشارح ابتداء خرج المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له عرض عنه وقصد المعطوف فالمتبوع مقصود ابتداء والتابع مقصود انتهاء **فان قيل** تعريف البدل غير متناول لافراده اذ خرج عنه البدل الواقع بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل وليس بمقصود بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع نفى القيام والمنسوب الى التابع ثبوت القيام **قلنا** البدل مقصود باصل المنسوب وهو قام منسوب فى الظاهر اولا الى المتبوع وثانيا الى التابع فى القصد لكان مخالفا بالصفة وهو النفى فى الاول والاثبات فى الثانى فالحاصل ان كلمة ما فى قوله ما نسب الى المتبوع عبارة عن فعل وشبه فعل ففى التركيب المذكور الفعل هو قام منسوب الى احد وزيد كليهما وغيّر كلمة ما والا وصفهما وليسا بمنسوبين **فان قيل** لما كانت النسبة الاولى نفيا فكيف تكون طوطية للنسبة الثانية المثبتة وما هذا الا طوطية النقيض الى النقيض **قلنا** الغرض من الطوطية ايقاظ الغافل هو يحصل بالنقيض ايضا **وهو** اى البدل انواع اربعة قدر الشارح الاجمال ليشتمل العبارة على الاجمال والتفصيل ويشير الى ان العطف مقدم على الربط ويشير ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئى وتقسيم الجنس الى الانواع لا من قبيل تقسيم الكل الى الجزء فلا يرد الاعتراضات **بدل الكل** اى بدل هو كل المبدل منه **و بدل البعض** اے بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية اذ خاصة الاضافة البيانية ان يحمل المضاف اليه على المضاف وههنا كذلك **و بدل الاشتمال** اے بدل مسبب اى ذكر مسبب وسبب ذكره اشتمال احد المبدلين بالآخر والسبب مؤثر فى المسبب ولا شك ان ذلك الاشتمال مؤثر فى ذكر البدل لان الاشتمال لا بد له من المشتمل المشتمل

فاذا ذكر احدهما ذكر الآخر مثال اشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه ومثال اشتمال المبدل منه على البدل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه **وبدل الغلط** اے بدل سبب ذكره غلط المتكلم بذكر المبدل منه فالاضافة فی الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة **فالاول** اى بدل الكل **مدلوله مدلول الاول** **فان قيل** المراد بالمدلول هو المعنى الموضوع له فينبغى ان لا يكون اخوك فی جائنی زيد اخوك بدل الكل لتغائر مفهوميهما لان معنى زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص ومعنى اخوك اخ المخاطب **قلنا** المراد باتحاد المدلول اتحاد المصداق بان يكونا متحدين ذاتا مع تغائرهما لفظا فدخل فيه جائنی زيد اخوك لاتحاد مصداقهما وان اختلفا مفهوما وخرج جائنی زيد زيد لعدم تغائر اللفظی وان اتحد اذاتا ومفهوما واما اتحاد المفهوم غير لازم اذ هو قد يكون كما فی زيد ضربته اياه وقد لا يكون كما فی جائنی زيد اخوك ثم اياه فی زيد ضربته اياه اما بدل نظرا الى تغائر اللفظ واما تاكيد نظرا الى اتحاد المفهوم والمفهوم والمصداق **فان قيل** ينبغی ان يكون التوابع خمسة والبدل ثلثة وبدل الكل داخل فی عطف البيان او يكون التوابع اربعة والبدل اربعة وعطف البيان داخل فی بدل الكل **قلنا** لم يفعل المصنف هكذا لوجود الفرق بينهما اذ المقصود فی البدل التابع لا المتبوع وفی عطف البيان المقصود المتبوع لا التابع فلما لم يدخل احدهما فی الآخر مفهوما لم يدخل احدهما فی الآخر لفظا ذكرا **والثانی** اے بدل البعض **جزئه** اے جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث** اے بدل الاشتمال **بينه وبين الاول** اى المبدل منه **ملابسة** علاقة بحيث توجب نسبة الفعل الى المتبوع النسبة الى الملابس والتابع اجمالا ولايكون النسبة الى المتبوع تاما بل لابد فی تصحيحها من اعتبار غير المتبوع نحو اعجبنی زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته اذ التعجب يحصل من الصفات لا من الذوات وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فی سلب زيد ثوبه لان نسبة سلب الى زيد توجب نسبة الى الثوب اجمالا ولا يكون نسبة سلب الى زيد تاما بل لابد فی تصحيح النسبة الى زيد من اعتبار غير زيد لان سلب الذوات غير معهود **فان قيل** فی تعريف بدل الاشتمال صور بدل الغلط نحو ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان زيدا والحمار والغلام ملابسة علاقة المالكية والمملوكية من غير احدهما جزء من الآخر وليست هذه الصور من صور بدل الاشتمال لانها من صور بدل الغلط **قلنا** المراد بالملابسة الملابسة المذكورة لا مطلق الملابسة لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم فی صحتها اعتبار غير زيد لانه يقع مضروبا فيكون من صور بدل الغلط لا من صور بدل الاشتمال **بغيرهما** **فان قيل** الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة ملابسة و

الضمير المجرور الى بدل الكل والبعض فيكون التقدير تكون تلك المناسبة من غير كون البدل كل المبدل منه او جزأ المبدل فخرج منه بدل الاشتمال فى مثل نظرت الى القمر فلكه لان الملابسة بين القمر والفلك من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك **قلنا** المنفى الكلية والجزئية بان يكون البدل كل المبدل منه او جزئه فدخل ما فيه المبدل منه جزء والبدل كل **فان قيل** كيف يكون هذا المثال من صور بدل الاشتمال لان النظر الى القمر تام يكون بغير الفلك كما نظر الى ضوء القمر فى الارض قلنا هذا المثال يستعمل فى ايام اختفاء القمر فالنظر اليه غير تام بدون الفلك **فان قيل** لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل هو كوكب ليلى مركوز فى السماء الاول **قلنا** هذا مناقشة فى المثال وهو ممتنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفى فيه مجرد الفرض والاعتبار ويمكن ان يورد لمثال البدل جزء والمبدل منه كلا مثل رئيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهو ثلثون اذ الدرجة عبارة عن موضع طلوع الشمس ولاشك ان فى جانب المشرق ستة بروج وكذا فى جانب المغرب ستة بروج وفى كل برج ثلثون درجة اى سوراخا ومطلعا للشمس والاسد اسم لبرج واحد **فان قيل** لم لم يجعل المصنف رح هذا القسم من البدل لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة من العجم لا من العرب **والرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد انت اليه** **فان قيل** ان تقصد بتاويل القصد خبر مبتدأ ولا يصح الحمل لان المبتداء وهو البدل من قبيل الالفاظ والقصد من قبيل المعانى **قلنا** ليس قوله ان تقصد خبر المبتدأ بل خبر المبتداء محذوف وهو يكون وهو متعلق الجار المحذوف من أنْ فيكون التقدير والرابع يكون بان تقصد اليه وانْ فى قول الشارح ان يكون سهو من الناسخ وزاد قوله انت اشارة الى ان تقصد بصيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت من غير اعتبار ملابسة بينهما **بعد ان غلطت بغيره** اى بغير البدل وهو المبدل منه **ويكونان** اى البدل والمبدل منه **معرفتين** نحو ضرب زيدًا اخوك **ونكرتين** نحو جائنى رجل غلام لك **ومختلفين** نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد **واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت** اى نعت البدل النكرة **واجب** لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة **مثل بالناصية ناصية كاذبة** **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله مررت بزيد حمار فانه جائز **قلنا** هذه القاعدة فى بدل الكل وهذا القول من صور بدل الغلط **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله جل جلاله انك بالواد المقدس طوى فان طوى نكرة بدل الكل من الواد المقدس ولم يوصف البدل **قلنا** يفهم ههنا من البدل ما لم يفهم من الواد المقدس لان معنى طوى التقديس مرتين فيكون

التكرير كالجابر ويكونان **ظاهرين** نحو جائني زيد اخوك و **مضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ويجوز ان يكون الثاني تاكيدًا للاول و **مختلفين** نحو اخوك ضربته زيدًا او اخوك ضربت زيدًا اياه **ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا** لان مدلول البدل والمبدل منه متحد والظاهر من الغوائب فلو ابدل الظاهر الغائب من ضمير المتكلم او المخاطب فلا يتحد مدلولاهما وايضًا ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي ضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع جنس شامل لجميع التوابع **غير صفة** احترز عن النعت **يوضح متبوعه** احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ثم اعلم ان بعض النحاة يشترطون في عطف البيان ان يكون اوضح من المتبوع لانه لايضاح المتبوع والايضاح يحصل بالاوضح ويقولون عطف البيان اسم اشهر من اسمي مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فعمر اوضح من ابي حفص وعند بعض النحاة لا يلزم ان يكون عطف البيان اوضح من المتبوع بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني ويقال عمر ابو حفص **مثل اقسم بالله ابو حفص عمر** فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالىٰ عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني راكب على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبًا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ويمشي خلف بعيره شعر ولم يذكر الشارح في قصة قسم عمر رضي مع انه واقع في الشعر وواقع في المتن حفظا للادب اقسم بالله ابو حفص عمر ؛ ما مسها من نقب ولا دبر ؛ اغفرله اللهم ان كان فجر ۔ اے كاذبا في قسمه وعمر رضى مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال الاعرابي اغفرله اللهم ان كان فقال صدق صدق صيغة امر مقصود بالنداء اى يا الله صدق صدق الاعرابي في سوال غفرانه لي فاني فجرت بمنع السوال عنه بمضمون قوله تعالىٰ واما السائل فلا تنهر والمعنى صدق الاعرابي في قوله اني على ناقة دبراء حتى النقيا فاخذ يده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفا فحمله على بعيره وزوده وكساه وانما قال الاعرابي ان كان

فجر بان الشرطية الدالة على التشكيك مع انه فجر على القسم خلاف الواقع ادبًا او ظنًّا منه انه قسم على يقينه ان الاعرابی کاذب فی قوله فلا اثم بقسمه او نقول ان کلمة ان مخففة من المثقلة ليست شرطية فتکون من قبيل قوله تعالىٰ ان کان وعد ربنا لمفعولا فان قيل يلزم فی خبر ان المخففة من المثقلة اللام قلنا لزوم اللام فی خبر ان المخففة اذا لم يكن ماضيا وان کان ماضيا لا تدخل اللام کما فی قوله تعالىٰ انا اعطينك الکوثر فان قيل لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل کما فی قوله جاءنی زيد اخوك يحتمل كلاهما فاجاب وفصله اى فرقه اشار ان المراد بالفصل الفرق لا مقابل الجنس من البدل لفظا من حيث الاحکام اللفظية اى الفرق بين البدل وعطف البيان باعتبار المعنى واقع فی جميع المواد بان التابع مقصود فی بدل الكل لا المتبوع وفی عطف البيان المتبوع لا التابع واما الفرق اللفظی بينهما ثابت فی بعض المواد لا فی جميع المواد والتراکيب وهذا البعض واقع فی مثل قول الشاعر ؎ انا ابن التارك البکری بشر۔ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبکری جاز هذا الترکيب لان عطف البيان لا يكون فی حكم تکرير العامل فلا يكون التارك بشر وان جعل بدلا من البکری لم يجز لان البدل فی حكم تکرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر فيكون من قبيل الضارب زيد وهو غير جائز لعدم حصول فائدة التخفيف لا فی جانب المضاف ولا المضاف اليه وآخر البيت ؎ عليه الطير ترقبه وقوعا۔ وعليه الطير ثانی مفعولی التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البکری الذی هو مفعول التارك وقوله ترقبه حال من الطير ان کان فاعلا للظرف وهو عليه لان الظرف يقتضی المتعلق وهو مجتمعا فالطير فاعل مجتمعا وشبه الجملة حال من البکری وان کان الطير مبتدأ فترقبه حال من الضمير المستكن فی عليه الراجع الى المبتدأ ووقوعا جمع واقع کنصور جمع ناصر حال من فاعل ترقبه فحاصل المعنى واقعه حوله مترقبة منتظرة الى انزهاق روحه لان الانسان مادام به رمقه فالطير لا تقربه والمراد بمثل انا ابن التارك البکری بشر کل ما کان عطف بيان للمعرف باللام الذی اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما اعم من هذا الباب ای کل ما خالف حكمه اذا کان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد زيدًا بالتنوين مرفوعا ومنصوبا حملا على اللفظ والمحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم بغير تنوين اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانی افيد يعنی کل ما خالف جنس عام ان اريد به المخالفة فی الصحة اذا کان عطف بيان وعدم الصحة اذا کان بدلا يكون نوعا فيسمی اشتراك النوعی وان اريد به نفس المخالفة سواء کان بالاعراب او بالصحة وعدم الصحة يكون جنسا ويسمی

قد فرغت من تصفية هذا الكتاب يوم الاحد سابع
سن هجری ١٤١١ الساعی —— اشتراك الجنسی ——
عشرين مضت من محرم الحرام

مولده غازی آباد تمت بالخير جلد اول من خادمة الكافيه محمد قاسم افغانستانی

ما شاء الله لا قوة الا بالله ط

الحمد لله والمنة على ان الكتاب المستطاب الموسوم بہ

خادمة الكافیہ

جلد ثانی ۲

فی بحث المبنی

من تصنیف احقر العباد المسمّٰی بہ

مولوی حاجی عبد المنان

المعروف بہ لاخار بابا عفی عنہ سکنہ لاخار علاقہ جنکی خیل تحصیل فتحپور
ریاست سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

المبنی اعلم ان الاصل فی الاسماء الاعراب والاصل فی الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانی المعتورة وهی تقتضی العلامات لئلا یلتبس البعض بالبعض وهی لیس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف فانهما لیسا محلا للمعانی المعتورة فلا یحتاجان الی الاعراب وایضا الفعل ثقیل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفیف من الاعراب لان السلوك علی طریقة واحدة اسهل من السلوك علی طرائق مختلفة بخلاف الاسم فان ما هو موضوع له غیر متعدد فیکون خفیفا فالاعراب علیه لا یفید الثقل بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب علیه یفید الثقل علی الثقل **فان قیل** الثقل انما یعتبر علی اللسان والاسم والفعل سواء فی التلفظ اللسانی بل الفعل ثقیل من جهة تعدد الموضوع له علی الذهن وهو غیر مراد فی الثقل **قلنا** الثقل بالذهن مستلزم للثقل علی اللسان لان الذهن اذا وقع فی التشویش وقع التردد فی اللسان **ثم** المبنی المطلق عبارة عما کان حرکاته وسکناته من غیر العامل وهو علی قسمین احدهما مبنی الاصل والآخر مبنی الاسم فالاول عبارة عن الماضی والامر لحاضر والحرف والثانی عبارة عن الامرین احدهما ما ناسب مبنی الاصل باحد المناسبات الست والثانی ان یقع الاسم غیر مرکب مع الغیر ترکیبا یتحقق به العامل کالاسماء المعدودة **ثم** حکم مبنی الاصل ان لا یتحقق الاعراب فیه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا **فان قیل** الماضی قد یقع موضع الخبر مثل ضرب فی زید ضرب موضع زید ضارب فیکون له ایضا محل من الاعراب یعنی تحقق العامل فیه **قلنا** لا نسلم انه واقع موضع ضارب بل الجملة وقعت موقع ضارب والمراد عدم وقوع الفعل الماضی فقط وانما اعرب المضارع لانه واقع موقع اسم الفاعل مثل زید یضرب فی موقع زید ضارب

لان الاصل فی الخبر الافراد **فان قيل** فعلى هذا ينبغی ان يعرب الماضی ايضا وقع موقع اسم الفاعل مثل زيد ضرب فی موضع زيد ضارب **قلنا** ان المضارع مشابه باسم الفاعل من جهة اخرى وهو مثلية مع اسم الفاعل فی عدد الحروف والحركات والسكنات والماضی ليس كذلك فلما شابه المضارع باسم الفاعل مشابهة كاملة ثبت له عين الاعراب والماضی مشابه به مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابها للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختير الفتحه لانه اخف الحركات **فان قيل** فعلى هذا ينبغی ان يعرب الامر الحاضر لمشابهته مع اسم الفاعل فی الحركات والسكنات **قلنا** لا اعتبار لهمزة الوصل لسقوطها فی الدرج فلما لم يكن مشابها به لا تاما ولا ناقصا فلا يثبت له الا اعراب ولا البناء على الحركة بل صار مبنيا على السكون كما هو الاصل **المبنی** ای الاسم المبنی ففی تقدير الاسم اشارة الى ان المبنی صفة الاسم لا اللفظ لان المعتبر فی التعريفات هو الجنس القريب وهو الاسم واللفظ هو الجنس البعيد واشارة الى دفع ان التعريف لايكون جامعا لافراده لخروج الحرف والامر والماضی عن تعريف المبنی لانها غير مناسبة لمبنی الاصل لان الشیٔ لايناسب نفسه حاصل الدفع ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان هذا التعريف المبنی بل التعريف للاسم المبنی فهی غير داخلة فی المحدود فلا باس بخروجها عن الحد **فان قيل** تعريف الاسم المبنی بالمبنی الاصل غير جائز لانه غير معلوم ايضا فيلزم تعريف المجهول بالمجهول **قلنا** هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ماهية المبنی المطلق وهو ما كان حركاته وسكناته من غير العامل ولكن لا يعرف ماهية الاسم المبنی ولذا لم يتعرض الى ماهية المبنی المطلق **ما** ای اسم **ناسب** **فان قيل** تعريف المبنی لايكون مانعا عن دخول الغير لصدقه على المضارع لانه لفظ او شیٔ مناسب لمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه مع انه ليس بمبنی **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشیٔ بل هی عبارة عن الاسم **مبنی الاصل** ای المبنی الذی هو الاصل فی البناء وهی الامور الثلاثة على الاتفاق والجملة من حيث هی عند صاحب المفصل **فان قيل** ان المبنی مقابل للمعرب وكل قيد يوخذ فی احد المتقابلين نفيا ذكر فی الآخر اثباتا فينبغی ان يقول المصنف ما شابه مبنی الاصل **قلنا** المراد بالمشابهة المنفية فی تعريف المعرب هی هذه المناسبة لانه لو بقيت على حقيقتها لا

يصدق تعريف المبنى على الاسماء المبنية التى وجه بنائها غير المشابهة كالاسماء المتضمنة لمعنى همزة الاستفهام او معنى حرف الشرط اوالواقعة موقع مبنى الاصل كنزال وغير ذلك ويدخل فى تعريف المعرب فلايكون تعريف المعرب مانعا ولاتعريف المبنى جامعا **فانقلت** ان المراد بالمناسبة اما المطلقة او المؤثرة فى البناء اوالقوية فانكان الاول فينبغى ان يكون كل فرد من المعرب مبنيًا لانه مناسب لمبنى الاصل فى التلفظ والتكلم وانكان الثانى فيلزم اخذ المحدود فى الحد وان كان الثالث فهو مجهول **قلنا** المراد بالمناسبة المناسبة القوية وهى ليست بمجهولة لان المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى بحث المبنيات يكون نصا فيما ذكر صاحب المفصل وهى احد الامور الستة وهى قد تحصل بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل تحقيقا لا وهما كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل بمشابهة الاسم لمبنى الاصل كالمبهمات فانها مشابهة لمبنى الاصل وهو الحرف فى الاحتياج وقد تحصل بوقوع الاسم موقع مبنى الاصل كنزال واقع موقع اِنْزِلْ وقد تحصل بمشاكلة الاسم المبنى للاسم الذى وقع موقع مبنى الاصل كفجار مشاكل عدلا ووزنا لنزال الذى وقع موقع اِنْزِلْ وقد تحصل بوقوع الاسم موقع الاسم الذى شابه مبنى الاصل كالمنادى المفرد الواقع موقع كاف الضمير الذى شابه صورةً لكاف حرف الخطاب فى ذلك وقد تحصل باضافة الاسم الى مبنى الاصل بلا واسطة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم اوبالواسطة مثل عذاب يومئذ **اووقع** ذلك الاسم المبنى **غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق معه عامله **اعلم** ان الاسم اما مضموم مع الغير اولا فالثانى مبنى كالاسماء المعدودة والاول اما مشابه لمبنى الاصل اولا فالاول مبنى كجاء هؤلآء والثانى اما تحقق معه عامله اولا فالثانى مبنى كغلام زيد والاول معرب كجاء زيد **فانقيل** تعريف المبنى غير مانع عن دخول الغير لدخول المعرب فيه هو زيد فى نحو قام زيد فانه ليس بمركب لانه جزئه لايدل على جزء معناه مع انه ليس مبنيا **قلنا** المراد بالمركب المنفى فى هذا المقام المركب اللغوى اے المضموم مع الغير بقرينة ان الاسم لايكون مركبا اصطلاحا وزيد فى مقام زيد وان لم يكن مركبا اصطلاحا لكنه مركب لغة والمركب اللغوى يراد منه احد المضمومين لامجموع المضمومين وعلامته ان يتصدى

بكلمة مع مثل زيد فى جائنى زيد مركب من الكلمتين **فان قيل** ان التعريف غير جامع لا فراده اذ خرج منه غلام فى غلام زيد اذ هو مركب مع المضاف اليه مع انه مبنى **قلنا** المراد بالمركب المنفى الذى يتحقق معه عامله سواء لا يكون مركبا اصلا كزيد وعمرو ومركبا لكن لا يتحقق معه عامله نحو غلام فى غلام زيد **فان قيل** كلمة او لاحد الامرين فلا يصدق التعريف على هذا فانه اجتمع فيه هذان الامران اى المناسبة وعدم التركيب **قلت** كلمة او ههنا لمنع الخلو لا للجمع ولا للانفصال الحقيقى **فان قيل** كلمة او مشتركة بين المعانى الثلاثة ففى اخذ بعضها ترجيح بلا مرجح وهو باطل **قلنا** الترجيح ههنا بالقرينة وهى ان المبنى مقابل للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المناسبة فالمبنى ما انتفى فيه هذان الامران نحو هذا او التركيب نحو زيد او عدم المناسبة نحو جائنى هؤلاء **فان قيل** التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلو عن نكتة فما النكتة فى اختلاف الترتيب فى ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا التقدم ما مفهومه وجودى لشرفه **والقابه ضم وفتح وكسر** للحركات الثلاث **ووقف** للسكون عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس وانما قال ههنا القابه وقال فى المعرب انواعه لان الاعراب يدل على انواع المعانى فلما كان مدلولاتها انواعا سمى دوالها ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله **فان قيل** اضافة الالقاب الى ضمير المبنى غير جائز لان لقب المبنى مضموم ومفتوح ومكسور لا الضم الخ وايضا لقب الشئ محمول عليه كما يقال السعيد كرز ولا يصح حمل هذه الاسماء على المبنى لانها اسماء حركات المبنى **قلنا** هذه الاضافة لادنى ملابسة لان هذه الاسماء القاب لحركات المبنى فيكون من قبيل اضافة القاب المشتمل الى المشتمل **فان قيل** اطلاق الالقاب على هذه الاسماء غير جائز لان لقب الشئ مختص بذلك الشئ وهذه الاسماء كما يطلق على الحركات البنائية كذلك يطلق على الحركات الاعرابية كما قال المصنف بالضمة رفعا الخ وفيه نظر لان الشاهد يخالف المدعى لان فى المدعى الضم الخ بلا تاء وفى الشاهد ضمة الخ مع تاء وهى مشتركة **واجيب** ان الضم والضمة مراد فان عند البصريين فيكون الشاهد بالمرادف شاهد بعينه **قلنا** عن اصل الاعتراض اللقب يستعمل على الوجهين بالوجه الخاص وهو ما يكون الخصوص فيه من جانبى الاسم والمسمى وبالوجه العام وهو ما يكون فيه الخصوص

من جانب المسمى لا من جانب الاسم ولا شك ان المسمى وهي الحركات في آخر الاسم لا يعبر عنها الا بهذه الاسماء لان هذه الاسماء لا تطلق الا بهذه الحركات **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على البناء المبني **ان لا يختلف آخره** حين البناء **لاختلاف العوامل** اذ قد يختلف لا لاختلاف العوامل مثل من الرجل من أُمرء من زيد **فان قيل** اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المبني غير جائز لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ وعدم الاختلاف غير صادر من المبني بل هو صادر من البناء في المبني **قلنا** الاضافة لادنى ملابسة وهو ان عدم الاختلاف وان لم يكن صادرا عنه لكنه مرتب واقع عليه **فان قيل** لا نسلم ذلك لان ترتب الاحكام على العلة وعلة عدم الاختلاف هو البناء لا المبني بل هو محل الحكم **قلنا** اضافة الحكم الى ضمير المبني من قبيل اضافة اثر الحال الى المحل **فان قيل** هذا الحكم غير شامل للقسم الثاني من المبني لانه يختلف بدخول العوامل **قلنا** عدم الاختلاف حين البناء يعني قبل العوامل واذا جاء العامل لا يبقى مبنيا او **نقول** هذا الحكم للقسم الاول لا للثاني **وهي** اي المبني وتانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لانه محل الفائدة في الكلام ولانه داخل والمرجع خارج ورعاية الداخل اولى من رعاية الخارج **المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات** **فان قيل** عد كل الكنايات من المبنيات غير صحيح لان فلانا وفلانة من الكنايات وليسا بمبنيين **قلنا** انه من باب تغليب الاكثر على الاقل فعد الكل منه مجازا ولم يقل بعض الكنايات كما هو الاطلاق الحقيقي وهو الاولى من الاطلاق المجازي **قلنا** يجوز للمصنفين الاتيان بالامر غير الاولى في بعض المواضع وان لم يوجد المانع من من جانب الاولى لانهم لو اتوا في جميع المواضع بالامر الاولى لتوهم الوجوب **واسماء الافعال والاصوات** بالرفع معطوف على اسماء الافعال لا على الافعال رد على الهندي حيث قال يجوز فيه الرفع والجر ووجه الرد انه لو كان مجرورا معطوفا على الافعال يكون التقدير اسماء الاصوات فيلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانه قال فيما بعد الاصوات لا اسماء الاصوات وانما لم يقل فيما بعد الاسماء الاصوات لعدم صحة اطلاق

الاسماء عليها لعدم الوضع فيها **فان قيل** لما لم يكن فيها وضع فكيف ذكرت فى بحث الاسماء المبنية **قلنا** انها ملحقة بالاسماء المبنية لجريها مجرى الاسماء المبنية فى البناء او التكلم وان لم تكن اسماء فى الحقيقة لعدم الوضع فيها **فان قيل** ينبغى ان يقول الشارح بالرفع فى الموصولات لانه قال فيما بعض الموصولات لا اسماء الموصولات **قلنا** انه وان لم يصدر الموصولات والمركبات والكنايات بالاسماء لكن صح اطلاق الاسماء عليها فلا باس بان تكون مجرورة مضافة اليها الاسماء **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية فلابد من التقييد بالبعض ولم يقيد الموصولات واسماء الاشارة بالبعض مع ان ذان ذين تان تين اللذان اللذين اللتان اللتين معربة عند البعض لعدم اعتبار المصنف اختلاف البعض فى اعرابها لان اختلافها ليس لاجل العوامل بل تلك الاسماء موضوعة لتثنية المرفوع بالالف ولتثنية المنصوب بالياء فالوضع وافق حالة الاعراب ولم يقل بعض الموصولات مع ان ایّ واية معربتان بالاتفاق لان اعرابهما فى بعض الاحوال اے عند عدم حذف صدر الصلة ولا اعتبار لبعض الاحوال **فان قيل** حصر المبنى فيما ذكر غير مستقيم لان المنادى المفرد المعرفة واسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل ومن وما الشرطيتان والاستفهاميتان والموصوفتان كلها مبنيات وليست بداخلة فى شئ مما ذكر **قلت** هذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية فالمظروف منحصر والظرف غير منحصر لان الظرف يقتضى غير المظروف ايضا **واعلم** ان الاصل فى الاسماء الاعراب لانها محل لورود المعانى المعتورة عليها فلابد من الاعراب ليكون علامة للمعانى واذا كانت مبنية تكون فارة عن الاصل فلابد فيها من علة البناء ثم اذا كانت مبنية فالاصل فى البناء السكون لاجل الخفة فاذا كانت مبنية على الحركة فتكون فارة عن الاصل فلابد من علتين اخريين احديهما لاختيار الحركة دون السكون والثانى لتعين الحركة دون الباقيتين **المضمر** وخالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان المنظور فى الاجمال هو الجمعية للدلالة على الانواع وفى التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس وهو يحصل بصيغة المفرد وقدم المضمر على باقى المبنيات لعدم الاختلاف

في بناء افراده كما كان الاختلاف في بعض افراد باقي المبنيات وسمي المضمر ضميرا لانه الاستتار والاستكان والضمير ايضا يستتر ويستكن اولانه مشتق من الضمور وهو قلة اللحم والضمير ايضا قليل الحروف بالنسبة الى الظاهر غالبا **وبُنِيَ** لان الغائب محتاج الى المرجع[1] وهو اللفظ والمتكلم والمخاطب الى تقدم المكني عنه الدال وهو اللفظ لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار في مقام الظواهر **ما وضع** اي اسم وضع وعبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج اللام العهد الخارجي وكاف كذلك لانهما موضوعان للمخاطب لكنهما ليسا باسمين بل هما حرفان **لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه وخرج بقيد الحيثية زيد اذا تكلم مسماه فانه وان كان موضوعا لذلك المسمى المتكلم لكنه ليس بمقيد بوقت التكلم لانه موضوع له سواء كان المسمى غائبا او مخاطبا او متكلما وخرج بقيد الحكاية عن نفسه او غيره **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فبقيد الحيثية خرج زيد اذا خوطب مسماه فانه وانكان موضوعا لذلك المسمى المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيدا بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيدا بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بطريق توجه الخطاب اليه لان توجه الخطاب يكون بالضمائر والمخاطب ظاهرا **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بقيد تقدم ذكر المرجع الاسماء الظاهرة لانها موضوعة للغائب لكن تقدم ذكر الغائب ليس شرطا فيه **لفظا او معنى او حكما** فالتقدم اللفظي ما يكون مرجع الضمير ملفوظا وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكما كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل على المفعول والتقدم المعنوي ما لا يكون المرجع ملفوظا لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من اللفظ كالعدل يفهم من لفظ اعدلوا في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وانما يفهم العدل من اعدلوا

---

[1] الحروف قوله المرجع لعل المراد بالمرجع الدال عليه لا المدلول معنى الضمير والاحتياج اليه لا يوجب البناء وان اراد تم الاطلاع على تمام هذا البحث فعليكم المتاب الى حل المشكلات ١٢ - ١٢ - ١٣ - ١٣ - ١٢

عبد الحليم الكوهستاني

لانه جزء من مفهوم اعدلوا ا ويفهم من سياق الكلام مثل قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فضمير ابويه راجع الى الميت المفهوم من سياق الآية لان السوق فى الميراث ولابد للميراث من الميت والتقدم الحكمى ما لايكون المرجع مقدما لا لفظا ولا معنى بل يكون له حكم تقدم الذكر كما فى ضمير الشان والقصة فانه أُتى بهما مبهما ليحصل تعظيم الشان والقصة بذكرهما كرتين كرة مبهما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا فيكون كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم فى الذهن ولم يصرح به لفقد الابهام اولا ثم التفسير ثانيا **وهو** اے الضمير باعتبار ما قبله على قسمين **متصل ومنفصل** هذا تقسيم الضمير بالنظر الى ما قبله والاول تقسيم باعتبار ذاته فلا يرد انه لِمَ لَمْ يكتف فى تقسيم الضمير بالتقسيم الاول وقسم الى المتصل والمنفصل **فالمنفصل** قدم المتصل فى الاجمال لانه الاصل لوضع الضمائر للايجاز والاختصار وقدم المنفصل فى التفصيل لان مفهومه وجودى والوجودى اشرف من العدمى فهو اولى بالتقديم **المستقل بنفسه** غير محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى هو العامل بل يكون كالاسم الظاهر **والمتصل غير المستقل بنفسه** بل هو محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى وهو العامل **فانقيل** تعريف الضمير المتصل بغير المستقل غير صحيح لان عدم الاستقلال من صفات الحروف **قلنا** غير المستقل على نوعين غير مستقل فى التلفظ و مستقل فى المعنى والحرف غير مستقل فى المعنى **وهو** اى الضمير باعتبار الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع ومنصوب ومجرور** لانه قائم مقام الظاهر وهو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فكذا هذا لكن الاعراب فى الاول لفظى اوتقديرى اومحلى وفى الثانى محلى فقط **فالاولان** اے كل واحد من المرفوع والمنصوب قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال كما ستعرف لما سمى الاول والثانى وبالاولان مجازا سمى الثالث بالثالث حقيقة ولم يسمى بالثانى كما فى بحث التاكيد لان الحقيقة اولى من المجاز فقال **والثالث** وهو الضمير المجرور **المتصل فقط** لعدم وجدان المانع من الاتصال الذى هو الاصل لان المجرور لاينفصل عن العامل الجار **فذلك** اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل ووجه الحصر ان الضمير اما مرفوع او منصوب او مجرور وكل واحد منها اما متصل او منفصل فيكون على ستة اقسام لكن سقط من بين الانواع الستة مجرور منفصل لعدم وجوده فى كلام العرب لان المجرور لاينفصل عن

الجار فبقى خمسة انواع ثم القياس يقتضى ان يكون لكل واحد من الانواع الخمسة ثمانية عشر لفظا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فيكون لمجموع الانواع الخمسة تسعون لفظا لكن وضع فى المتكلم لفظان موضع ستة الفاظ بان اشترك المذكر والمؤنث فى صيغة الواحد المتكلم مع الغير والحال يعلم بالمشاهدة واشترك بين المذكر والمؤنث فى تثنية الغائب والمخاطب فبقى اثنا عشر لفظا وطرح ستة الفاظ فلما كان اثنا عشر لفظا من نوع واحد فيكون لمجموع الانواع الخمسة ستون لفظا قائمة مقام تسعين لفظا اے معنے النوع الاول وهو المرفوع المتصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدء بالضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل الماضى المعلوم ضمير ضربت ينتهى اولها الى ضمير جمع المونث الغائب الملحق بالفعل الماضى المعلوم كضربن او الملحق بالفعل الماضى المجهول كضربن وانما بدء من المتكلم لانه اعرف المعارف اخر الغائب لانه دون الكل وانما سمى هذا النوع مرفوعا لانه ضمائر الفاعل الحقيقى او الحكمى ومتصلا لاتصاله بالعامل الثانى وهو المرفوع المنفصل المشتمل على اثنى عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم وهو انا ينتهى الى ضمير جمع المؤنث وهو هن وسمى هذا النوع مرفوعا لوقوعه موقع الاسماء المرفوعة ومنفصلا لعدم اتصاله بالعامل والثالث وهو المنصوب المتصل على قسمين متصل بالفعل مشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل المعلوم نحو ضربنى وينتهى الى ضمير جمع المؤنث الملحق بالفعل الماضى المعلوم نحو ضربهن وسمى هذا النوع بالمنصوب لانها ضمائر المفعول ومتصلا لاتصاله بالعامل والثانى متصل بالحرف نحو اننى الى انهن منصوب لانه اسم ان متصل لاتصاله بالعامل والرابع وهو المنصوب المنفصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم نحو اياى وينتهى الى ضمير جمع المؤنث الغائب نحو اياهن وسمى هذا النوع منصوبا لانه يقع موقع الاسماء المنصوبة ومنفصلا لانفصاله عن العامل والنوع الخامس وهو المجرور المتصل على قسمين متصل بالمضاف والحرف يبتدأ من الضمير الواحد المتكلم نحو غلامى ولى وينتهى الى ضمير جمع المؤنث الغائب نحو غلامهن ولهن وسمى هذا النوع مجرور الدخول العامل الجار عليها وهو المضاف والحرف الجر ومتصلا لاتصاله بالعامل واعلم ان فى اياى اختلافات كثيرة والمختار وهو مذهب سيبويه ان الضمير هو ايا واللواحق فى آخره لدلالته على احوال

المرجع من المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **فالمرفوع** لا المجرور والمنصوب المتصلان **المتصل** لا المرفوع المنفصل **يستتر خاصة** لان الضمير المرفوع المنفصل كالجزء من الفعل فجوزوا فيه الاستتار الذى هو الاخصر والاكتفاء بلفظ الفعل لكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى صيغتين **فى الفعل الماضى للغائب** الواحد المذكر والواحد المؤنث **الغائبة** ان لم يكونا مسندين الى الظاهر **وفى خمسة صيغ المضارع** الكائن **للمتكلم مطلقا** واحدا وفوقه مذكرا كان او مؤنثا والواحد **المخاطب** المذكر والواحد المذكر **الغائب والغائبة** الواحد المؤنث اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر ولم يوخذ هذا القيد فى المتكلم والمخاطب لعدم جواز اسنادهما الى الظاهر لان فعل المتكلم والمخاطب لا يسند الى الظاهر لان الظواهر كلها غوائب **وفى الصفة مطلقا** سواء كان اسم فاعل او مفعول وافعل التفضيل او الصفة المشبهة وسواء مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا ومونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر **فان قيل** الاستتار فى حالة التثنية والجمع غير مسلم بل الالف والواو ضميران بارزان فى تثنية الصفات وجمعها كما كان الضميرين فى تثنية الافعال وجمعها **قلنا** لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لان الضمائر لا تختلف فعلم ان الضمير فيهما مستكن **فان قيل** ان الضمائر تختلف الا ترى الى هو فانه يصير بعد دخول العامل هاءً نحو انه ضربه وكاف ضربتك صار تاء فى نحو ضربت فى المجهول **قلنا** عدم التغير عند عدم تغير العامل **فان قيل** قد تغير العامل نحو جائنى الضاربين ورئيت الضاربين ومررت بالضاربين **قلنا** فى الامثلة المذكورة تغير عامل عامل الضمير واما عامل الضمير وهو صفة باق على حاله لاسناده الى الضمير فالضمير ايضا باق على حاله وهو الرفع بالفاعلية سواء كانت الصفة مرفوعة او منصوبة او مجرورة۔ **فان قيل** هذا مخالف عما سبق ان المبنى لا يختلف آخره **قلنا** المراد بعدم الاختلاف عدم اختلاف الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل كما فى المثالين المذكورين ولما كان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز المنفصل كما قال المص **ولا يسوغ المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا **فان قيل** نسبة السوغ الى الضمير المنفصل غير جائز لان السوغ شراب درگلو رفتن وهذا المعنى يوجد فى الانسان **قلنا** انه جاء بمعنى الجواز ايض **الا لتعذر المتصل** **فان قيل** يلزم استثناء

الدليل من المدعى ومن الفعل وذلك جائز قلنا ان المستثنى منه محذوف وهولاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لان وضع الضمائر للاختصار والايجاز فمتى امكن الاتصال **لا يجوز الانفصال وذلك** اے تعذر المتصل يحصل باحد الامور الستة **اما بالتقديم** اے بتقديم الضمير على عامله اذ الاتصال يجئ بآخر العامل لا بالاول **واما بالفصل** الواقع بين العامل والضمير **لغرض** لايحصل الابذلك الفصل لانه ان ترك الفصل يفوت الغرض وان اوردت الفصل فالفصل ينافى الاتصال **اوبالحذف** اے بحذف عامل الضمير لعدم وجود مايتصل به **اوبكون العامل** اے عامل الضمير **معنويا** لان الاتصال اللفظى بالمعنوى محال **اوبكون عامله حرفا والضمير** المعمول له **مرفوع** لان اتصال المرفوع بالحرف خلاف لغتهم لان فيه اتصال القوى بالضعيف وهو باطل واحترز بالمرفوع من المنصوب فانه جائز نحو انك وانني **او** اے الضمير **مسندا اليه** اے الى ذلك الضمير **صفة جرت على غير من هى له** اے على غير الموصوف لان عند الاتصال يلزم الالتباس فى بعض الصور مثل زيد عمر ضاربه هو وبعد الانفصال لايلزم الالتباس لان المنفصل خلاف الاصل فيدل على المرجع خلاف الاصل وهو البعيد ولما وقع الالتباس فى بعض الصور فيحمل عليه صورة عدم الالتباس طردا للباب كما فى مثال المتن **فان قيل** كلمة من لذوى العقول فيعلم انه لا ينفصل فى غير ذوى العقول فينتقض بقوله غنم انا حالبه اے ضاربه هو **قلنا** هذا من باب الاقتصار على الاشرف لا من باب الاحتراز عن الارذل -

مثل اياك ضربت مثال لتقدم الضمير على عامله وكان فى الاصل ضربتك فلما قدم المفعول لاجل الحصر صار منفصلا **وما ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض وهو التخصيص وكان فى الاصل ضربتك فلما قصد المتكلم تخصيص ضربه بالمخاطب وذا لايحصل الا بادوات الحصر وهى ما والّا فاورد النفى فى الاول وادخل الابين العامل وضمير المتكلم فصار منفصلا **واياك والشر** مثال لحذف العامل وكان فى الاصل اتق نفسك والشر فلما حذف اتق والنفس لم يوجد ما يتصل به فصار منفصلا **وانا زيد** مثال كون العامل معنويا فلا يقال تُ زيد **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا لانه اسم ما **وهند زيد**

ضاربته هی مثال الضمیر الذی اسند الیه صفة جرت علی غیر الموصوف لانها صفة هند لقیام معنی الضرب بها وجرت علی زید لانها خبره ولایلزم المطابقة بین المبتدأ والخبر وان کان مشتقا لانه غیر حامل لضمیر المبتدأ **فان قیل** المثال لایطابق الممثل لانه انما یصح لو کان هی فاعلا للصفة واذا کان تاکیدا للمستکن فلا یصح المثال بل هو داخل فی صورة الفصل لغرض التاکید لان الفصل لغرض علی نوعین الاول ان یکون بین العامل والضمیر فاصلة کالمثال المذکور والثانی ان یکون ایراد الضمیر المنفصل لغرض سواء کان لغرض التاکید نحو ضربتُ انا وزید او البدل او العطف نحو قوله تعالی نرزقکم و ایاهم و لقیتهم ایاهم والمراد ههنا هو الاول **وان قلت** فی الجواب یکفی فی المثال احتمال وهذا المثال کما یحتمل التاکید کذلك یحتمل الفاعلیة ایضا فلیکن هذا المثال بلحاظ الفاعلیة **قلت** هی فی المثال تاکید لازم لا فاعل بدلیل قولهم نحن الزیدون ضاربوهم نحن فنحن الثانی تاکید للمستکن فی ضابوهم لا فاعل للصفة والا لایجوز جمعیتها لان الفعل والصفة اذا اسند الی الظاهر یکونان مفردین ابدا **أجیب** عن اصل الاعتراض ان عمدة الفن هو الزمخشری و روی عنه افراد الصفة ای ضاربهم نحن فیکون فاعلا واختار بالتمثیل صورة عدم الالتباس لیثبت حکم الانفصال فی صورة الالتباس بالطریق الاولی ولما فرغ من بیان اتصال الضمیر الواحد وانفصاله شرع فی بیان الاتصال والانفصال فی ضمیرین فقال **واذا اجتمع ضمیران ولیس احدهما مرفوعا** لانه لو کان مرفوعا وجب اتصال الثانی نحو اکرمتك لان الفصل بالمرفوع کلا فصل لانه کالجزء من الفعل لفظا و معنی **فان کان احدهما اعرف وقدمته** علی غیر الاعرف **فلك الخیار فی اتصال الضمیر الثانی** وانفصاله **نحو اعطیتکه واعطیتك ایاه** اما الاول فنظرا الی اللفظ لان الفصل بالضمیر المتصل کلا فصل وان کان منصوبا واما الثانی فنظرا الی المعنی لانه فضلة فیعتبر بها الفصل **و ضربیك وضربی ایاك** الاول بالنظر الی الاتصال اللفظی فالفصل بالمتصل کلا فصل والثانی بالنظر الی المعنی لانه المجرور

وهو فضلة فيعتبر به الفصل **والآء** وان لم يكن احدهما اعرف ا ويكون اعرف لكن ما قدمته على غير الاعراف **فهو منفصل** اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فى تقديم احد المثلين على الآخر بلا عذر الانفصال واما على تقدير الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى بلا عذر الانفصال **نحو اعطيته اياه واعطيته اياك والمختار فى خبر باب كان الانفصال** نحو زيد قائم وكنت اياه لان خبر باب كان فى الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميرًا وجب الانفصال لكون عامله معنويا وبعد دخول كان صار شبيها بالمفعول فى وقوعه بعد المرفوع المتصل و ضمير المنصوب بعد الضمير المرفوع واجب الاتصال ففى الشبيه وان لم يكن واجب الاتصال لكنه جائز لكن المختار فيه الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة **والاكثر** فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كما تقول **لولا انت الى اخرها** لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ اذا كان ضميرا يكون واجب الانفصال وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع المتصل بعد عسى لان ما بعد عسى فاعل له والضمير المرفوع الفاعل واجب الاتصال كما تقول **عسيت الى اخرها** ولم يقل بغاية واحدة كما قال فيما بعد لتغائر الضميرين فى الاتصال والانفصال فى الاول واتحد الغاية فى ما بعد لاتحادهما فى الاتصال و غَيَّرَ الاسلوب فى الابتداء من المخاطب وخالف الفريقين اشارة الى ان السلوك بطريقتهما ليس بامر ضرورى وجاء فى بعض اللغات **لولاك وعساك الى اخرهما** بالاتصال لكن فى المتصل خلافا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع فى موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض مثل ما انا كانت وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال البعض كما ان للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة وكذلك للولا خاصية جارية الضمائر عند اتصال الضمائر بها يعنى مجرور والكاف ضمير مجرور واقع موقعه واما عسيك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لقربهما فى معنى الرجاء فالاخفش تصرف فى الضمير فى الموضعين وسيبويه فى العامل ولما كان من الضمائر ياء المتكلم وكان لالحاقها فى اخر الفعل خاصة دون ما سويها من الضمائر اشار المص الى تلك

الخاصة بقوله **ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى** ليتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم فاضافة النون الى الوقاية اضافة السبب الى المسبب **وفى المضارع** حال كونه عريا **عن نون الاعراب** ليتقى اخر المضارع عن الكسرة المختصة بالاسم وهو اخت الجر واما كسرة تضربين فقى الوسط لان الياء ضمير الفاعل فهى كالجزء واما كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق عارضة لا اعتبار لها **فان قيل** ان كسرة ما قبل ياء المتكلم ايضا عارضة لعارض الياء فينبغى ان لا يدخل نون الوقاية **قلنا** العروض على نوعين الاول من جهة الممتنع وهو التقاء الساكنين والثانى من جهة الامر الملائم وهو اقتضاء الياء كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما فى لم يكن الذين والثانى غير معتبر كما فى الماضى **وانت مع النون الاعرابية فيه** الكائنة فى سبع صيغ ايضا **ومع لدن وان واخوتها مخير** بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج واما ترك النون فى ليت وان لم يكن فيه اجتماع النونات فهو محمول على الاخوات **ويختار** لحوق نون الوقاية **فى ليت** لعدم مانع فى ذاتها والحمل على الاخوات خلاف الاصل **وفى من وعن وقد وقط** للمحافظة على السكون الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف **وعكسها لعل** لثقل التضعيف وكثرة الحروف اعلم ان ترك النونات كما كان مختارا فى لعل كذلك فى كان ولكن لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك فى لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد الخ وكذا قال الله تعالىٰ فى ليت يا ليتنى مت قبل هذا او يا ليتنى لم اوت كتابيه وقال فى لعل لعلى اعمل صالحا **ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها فان قيل** التوسط وقوع الشئ فى البين فذكر بين بعده مستدرك **قلنا** ذكر بين بعد التوسط مبنى على تجريد التوسط من معنى البين ومستعمل فى الوقوع او بين تاكيد لمعنى التوسط والتاكيد لدفع الوهم وهو ثابت لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل **فان قيل** اطلاق المبتدأ والخبر عليهما قبل العوامل اللفظية حقيقة وبعد دخولها مجاز باعتبار ما كان فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قلنا** هذا الجمع بطريق عموم المجاز بان يراد من المبتدأ المسند اليه ومن الخبر المسند **او نقول** ان الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع اذا لم يوجد القرينة على الحقيقة والمجاز ههنا

ان لم يجتمع فيه النونات

القرينة على الحقيقة قوله قبل العوامل **اونقول** ان المصنف ؒ مالكى المذهب والجمع بينهما جائز عنده **صيغة مرفوع** ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف فى ضميريته واختير الفصل بما هو فى صورة الضمير ليبعد عن كونه صفة لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به واختير صورة المرفوع لتناسب اصل الطرفين **منفصل** لعدم اتصاله بالعامل **مطابق للمبتدأ** لانه عبارة عنه والمطابقة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة **ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا** فيما يصلح لهما نحو زيد هو القائم وادخل فيما لا يصلح لهما كما فى صورة اختلاف الاعراب مثل ان زيدا هو القائم او كون المبتدأ او الخبر ضميرا مثل كنت انت الرقيب حملا على صورة الالتباس **وشرطه** اى شرط الفصل **ان يكون الخبر معرفة** لان الاحتياج الى الفصل فى المعرفة **او افعل من كذا** لان اسم التفضيل المستعمل بمن معرفة حكما لامتناع دخول اللام عليه كما فى المعرفة واما اسم التفضيل المستعمل باللام والاضافة فداخل فى المعرفة ولم يذكر تعريف المبتدأ مع انه ايضا شرط لانه يعلم من الخبر لان الخبر اذا كان معرفة فلا بد من تعريف المبتدأ ولا يجوز تنكيره واذا اجتمع فى الكلام معرفة ونكرة فيجب الحكم بابتدائية المعرفة وبخبرية النكرة ولم يدخل بين النكرتين مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وان كان القياس يقتضى ذلك لدفع الالتباس قلنا ان الشرط فى القياس ان يكون الاصل المقيس عليه معقولا موافق الاصل واذا كان غير معقول مخالف الاصل فيكون مقتصرا على المورد وههنا كذلك لان الاصل ان لا يقع بينهما فصل **مثل كان زيدا وهو افضل من عمرو** واقتصر على مثال اسم التفضيل بعد دخول العوامل ولم يذكر مثال الخبر المعرفة قبل العوامل وبعد العوامل ولا مثال الخبر افعل من قبل العوامل لاستغنائهما من المثال لكثرتهما **اونقول** اختار المص مثالا لا يلزم الالتباس فيه ليثبت ايراد الفصل فى صورة الالتباس بالطريق الاولى **ولا موضع له من الاعراب عند الخليل** لانه حرف ولا محل من الاعراب للحرف **وبعض العرب يجعله مبتدأ** يستعمل بحيث يحكم النحاة عليه مبتدأ بان يرفع ما بعد الضمير مع اقتضاء العامل السابق النصب **وما بعده خبره** الواو للحالية فالموصول مع الصلة الظرفية مبتدأ وقوله خبره خبر الموصول والجملة حال من المفعول الاول من يجعل او عاطفة فالموصول مع الصلة معطوف على المفعول الاول وخبره

منصوب معطوف على المفعول الثانى **و يتقدم قبل الجملة** فان قيل ان ذكر قبل مع ذكر يتقدم مستدرك لاتحاد معناهما قلنا يتقدم مجرد عن معنى التقدم مستعمل بمعنى يقع قبل الجملة او نقول لفظ قبل لتاكيد التقدم و انما احتيج الى التاكيد لان تقدم الضمير على المرجع غير معهود فاحتاج الى التاكيد او نقول معنى يتقدم يقع متقدما على المرجع وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وبعدها او قبل المفرد اوبعده فقال قبل الجملة **ضمير غائب يسمى ضمير الشان** اذا كان الضمير مذكرا و تذكيره فيما اذا كان العمدة فى الجملة مذكرا وكان فى الجملة بيان المذكر **والقصة** اذا كان الضمير مؤنثا وتانيث الضمير فيما اذا كان فى الجملة بيان المؤنث او العمدة فيها المؤنث و انما سمى الاول ضمير الشان و الثانى قصة رعاية للاسم و المسمى لا ان الضمير راجع الى الشان والقصة كما قال الفاضل الهندى **يفسر بالجملة بعده** فان قيل ان الشئ اذا ذكر مرة اظهارا يذكر ثانيا اضمارا فينبغى ان يقول يفسر بها قلنا هذه القاعدة فيما اذا كانا واحدين وههنا ليس كذلك لان المراد بالاولى جنس الجملة و بالثانية نوعها فيكون تخصيصا بعد التعميم وهى الجملة الخبرية لان التفسير لايكون الا بالخبرية ولما قال الشارح الهندى ان قوله ويسمى ضمير الشان والقصة صفة الضمير الغائب فرد الشارح عليه انه جملة معترضة وقع بين الموصوف وهو قوله ضمير غائب وبين صفة وهو قوله يفسر بالجملة بعده ووجه الرد انه لوكان صفة لدخلت فى القاعدة وليس كذلك اذ الحكم المتقدم وهو قوله و يتقدم قبل الجملة ثابت سواء وقعت ...... هذا التسمية اولا و ايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لانه لخروج ما عدى ضمير الشان وهو يخرج بقوله ويسمى ضمير الشان فلا حاجة الى قوله، يفسر الخ فان قيل لم يدخل قوله يفسر فى القاعدة انتقضت بقوله الشان هو زيد قائم فانه ضمير غائب مقدم بالجملة المفسرة له وليس بضمير الشان قلنا هذا اخرج برجوعه الى الشان لان الضمير الشان مالايكون له مرجع واعلم ان لإيراد ضمير الشان شروطا اربعة الاول انه لايدخل فى كل كلام الا ما كان الحكم فيه معظما فلا يقال هو زيد قائم اذا لم يكن قيام زيد حكما معظما و انما شرط هذا الشرط لانه لما كان الحكم فيها عظيما فلابد من ايراده

ليدل على تعظيم الحكم بذكره مرتين اولا ابهاما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره
اولا تفسيرا والثانى انه متقدم على الجملة لانه لتعظيم المحكوم والحكم فى الجملة لا فى المفرد
والثالث انه ضمير غائب لان المتكلم والمخاطب لا يكونان مبهمين والرابع انه يفسر
بالجملة لابهامه **ويكون** الضمير الشان والقصة **متصلا و منفصلا** والمتصل على قسمين
بارزا و مستترا على حسب العوامل اى على اقتضاء العوامل فالعامل ان كان
معنويا فمنفصل وان كان لفظيا فاما صالح للاستتار فيستتر اولا يصلح للاستتار تبارز
مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل **وكان زيد قائم** مثال للمستتر لان العامل
صالح له **وانه زيد قائم** مثال الابراز **وحذفه** عن اللفظ مع بقائه فى النية **منصوبا**
لا مرفوعا لانه فاعل **ضعيف** جائز مع الضعف اما الجواز فلانه على صورة الفضلات و
اما الضعف فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل **فان قلت** ان الدليل عليه هو الخبر و
الخبر يقتضى المبتدأ **قلنا** ان الخبر كلام مستقل لا يقتضى ان يربط بغيره مثال حذف
ضمير الشان كما فى قول الشاعر ان من يدخل كنيسة يوما ÷ يلق فيها جاذرا وظبياء. وذلك
الحذف فى جميع الاوقات **الا مع ان اذا خففت** اى وقت مقارنة ضمير الشان مع ان
المفتوحة المخففة **فانه لازم** لا جائز مثل وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العلمين
لان إن بعد التخفيف يوجد عاملا فى الملفوظ مثل وان كلا لما ليوفينهم وان بعد التخفيف
لم يوجد عاملا فى الملفوظ فيلزم مزية الفرع على الاصل لان ان اقوى فى الشبه مع الفعل
فى فتح الاول فقدروا عملها فى المحذوف لئلا تزيد المكسورة على المفتوحة فى العمل **فان قيل**
فعلى هذا ايضا يلزم مزية المكسورة على المفتوحة لان الاول عامل فى الملفوظ والثانى عامل
فى المقدر والعمل فى المقدر اسهل من العمل فى الملفوظ **قلنا** المفتوحة عامل فى المقدر دواما
ولزوما والمكسورة عامل فى الملفوظ احيانا جوازا والعمل فى المقدر دواما اولى من العمل فى الملفوظ
احيانا **اسماء الاشارة** **فان قيل** ان التعريف غير جامع ولا مانع اما الاول فلخروج اسم الاشارة
لانه من افراد المحدود وليس داخلا فى الحد لانه غير موضوع لمعنى مشار اليه واما الثانى فلدخول
لفظ المشار اليه لانه موضوع للمشار اليه مع انه ليس من المحدود قلنا المراد باسماء الاشارة المعدودة
فى المبنيات فلا باس بخروجه لانه من المعربات **فان قيل** تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه تعريف
[illegible]
بنفسه وايضا يلزم الدور اما الاول لان معرفة المحدود موقوفة الى معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها

المشار اليه وهو مشتق من الاشارة ومعنى المبادى مراعى فى المشتقات فيكون تعريف الاشارة بالاشارة واما الثانى فلان معرفة اسم الاشارة موقوفة الى المشار اليه لكونه مأخوذا فى تعريفه ومعرفة المشار اليه موقوفة الى معرفة الاشارة لان تعيين المشتقات وخفائها باعتبار تعيين المبادى وخفائها **قلنا** الاسم الاشارة فى جانب المحدود مغائر من الاشارة فى المشار اليه لان الاول نقل عن معنى مصدرى وصار اسما للكلمات المعينة فى الاصطلاح والثانى هو المصدر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه ولا يلزم الدور ايضا **ما وضع** **فان قيل** ان اريد من كلمة ما الاسم صح ارجاع ضمير وضع اليه لكن لا يصح الحمل على اسماء الاشارة لانه حمل الواحد على الجمع وان اريد الاسماء صح الحمل ولكن لا يصح ارجاع الضمير الواحد الى المتعدد **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسماء و افراد ضمير وضع باعتبار لفظ ما او مؤل بتأويل كل واحد منهما او **نقول** كلمة ما عبارة عن جنس الاسم لان حال الاضافة مثل حال اللام يعنى به اضافة الحسية **لمشار اليه** لمعنى مشار اليه هو المدلول الخارجى لا لفظ المشار اليه اشارة حسية لا ذهنية حقيقة كما هو الظاهر او حكما كما فى قوله تعالىٰ ذلكم الله ربكم فالله ان لم يكن محسوسا حقيقة لكنه محسوس حكما لظهور كمال قدرته ففى كل تعريف لابد من الجنس و الفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لمعنى مشار اليه فصل خرج به سائر الاسماء غير الضمائر الغائبة والموصولات فانها موضوعة لمعانى اشير اليها بها فخرج بقوله اشارة حسية لانها موضوعة لتلك المعانى اشارة ذهنية ووجه بنائها مشابهتها بالحروف فى الاحتياج **وهى ذا للمذكر** **فان قيل** الجار والمجرور اذا وقع فى الكلام لابد له من الاعراب فما الاعراب فيه **قلنا** الاعراب فيه النصب بناء على الحالية من ذا **فان قيل** ذا لا فاعل ولا مفعول بل هو جزء من الخبر والحال ما يبين هيئتهما **قلنا** ذا مفعول ما لم يسم فاعله لفعل معنوى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذا الى اسماء الاشارة حال كونها كائنا للمذكر **ولمثناه ذان وذين** اے ينسب ذان وذين الى اسماء الاشارة حال كونهما كائنين لمثناه **فان قيل** فعلى هذا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى **قلنا** قدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع وهو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظرف **وللمؤنث تا وذى** وقدمتا على سائر لغات المؤنث للاختلاف فى اصالتهما اما اصالة تا فلانه لم يشتق منها الاوتان واما اصالة ذى فهى فى مقابلة ذا للمذكر **وتى وته وذه وتهى وذهى** فيكون المعنى وتنسب الى اسماء الاشارة

هذه اللغات حال كونها كائنة للمؤنث **ولمثناه تان وتين** اے ينسب تان وتين حال كونهما كائنتين لمثناه وقدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع او هو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنفؒ بخلاف الظرف والاختلاف فى تثنية المذكر وللمؤنث ليس للعامل والاعراب بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور فالوضع وافق حالة الاعراب عند الجمهور وليس بمعرفة كما قيل لوجود علة بناء فيها **وجمعهما اولآء** اى ينسب الى اسماء الاشارة اولاء حال كونه كائنا لجمعهما قدم حال للوجهين المذكورين **مدا وقصرا** اى حال كونه ممدودا او مقصورا والفرق بين أولا اذا كان مقصورا من اسماء الاشارة وبين الموصولات ان الاول يكون منكرا ابدا والثانى معرفا ابدا **ويلحقها** اے يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها **فان قيل** اللحوق عبارة من ذكر الشئ فى الآخر وحرف التنبيه انما يكون فى الاول لا فى الآخر **قلنا** المراد باللحوق هو الدخول من قبيل الذكر الخاص وارادة العام ولم يقل يدخل لان هذا الدخول على سبيل اللحوق والعروض يعلم من لفظ يلحق لا قتضائه الملحق به المقدم على اللاحق ولا يعلم من لفظ يدخل لانه اعم سواء زائد او غيره **حرف التنبيه** للتنبيه على المشار اليه قبل ذكر لفظ المشار اليه وانما احتاج الى التنبيه لئلا يلغوا عن الاشارة الحسية عند غفلت السامع **ويتصل بها حرف الخطاب** وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وليس هذا الكاف ضمير الامتناع وقوع الظاهر موقعه **فان قيل** عدم وقوع الظاهر موقع الشئ لا يقتضى حرفيته الا ترا ان الظاهر لا يقع موقع ضمير افعل ولا تفعل مع ان الضمير من الاسماء **قلنا** عدم وقوع المظهر يقتضى الحرفية اذا لم يكن علامة اخرى على الاسمية وههنا وجدت القرينة الاخرى وهو الاسناد اليه **وهى خمسة** والقياس يقتضى الستة الا ان تشترك تثنية المذكر والمؤنث **فى خمسة** انواع اسم الاشارة لا افرادها لانها زيدت على الخمسة **فيكون** الحاصل من ضرب خمس فى خمس **خمسة وعشرين وهى** المجموع المشتمل على خمسة صور لمفرد مذكر الذى الحق به حرف الخطاب يبتدأ من الواحد المذكر وينتهى الى جمع المؤنث المخاطب فيقال **ذاك الى ذاكن** يعنى اذا اشرت الى الواحد المذكر وخاطبت مع الواحد المذكر

فقلت ذالك الى آخره وعلى هذا المعنى المذكور قياس **ذلك الى ذلكن وكذا البواقى** من المؤنث مفردا كان او تثنية وكذا جمعها **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط** وانما كان كذلك لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وكثرتها على كثرتها وتوسطها كذلك واخر التوسط وانكان القياس يقتضى تقدمه لان تحقق التوسط لا يجئ الا بعد تحقق الطرفين وانما قال ويقال ولم ينقل هذا الحكم عن نفسه كما نقل سائر الاحكام عن نفسه لان المصنف لما رأى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخريين لم يتخذ هذا الفرق مذهبه واحاله الى غيره فقال ويقال **وتلك وتانك وذانك مشددتين مثل ذلك واولالك** فى افادة البعد وفى تشديدهما اختلاف عند المبرد وغيره فعند المبرد التشديد بدل عن اللام فى الواحد لان اصلهما تانلك وذانلك فاجتمع القريبان فى المخرج قلبت اللام نونا وادغم النون فى النون ولا يقال هذا مخالف عن قاعدة الادغام لانها قلب الاولى الى الثانية وههنا قد عكس لانا نقول هذه المخالفة لنكتة وهى بقاء النون الدالة على التثنية ولم يدخل اللام قبل النون ولم يوافق قاعدة الادغام لئلا يلزم دخول اللام المفيدة للبعد قبل تمام كلمة الاشارة واما عند غير المبرد فالتشديد بدل عن الف محذوفة فى الواحد لان الف ذانك الف تثنية والف الواحد محذوفة عند التقاء الساكنين وعوض عنه النون وادغمت فى النون هذا المذهب اولى لوجود التشديد فى هذان مع الهاء واللام لا تدخل فى الاخر اذا دخلت الهاء فى الاول **واما ثمّ وهنا وهنا وهنّا فللمكان** ولم يعد هذه الاسماء فى تعداد اسماء الاشارة مع انها ايضا منها لانها اشير بها الى المكان خاصة وسائر اسماء الاشارة اعم من ان يكون المشار اليه بتلك مكانا او غيره **خاصة** لا يستعمل فى غيره الا مجازا حين يستعار المكان لتعبير الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق كما يستعار الزمان لتعبير المكان كما فى قول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضع الاحرام **الموصول** وخالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان هذا المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والملحوظ فى الجمع الافراد وذكر فى الاجمال صيغة الجمع لدلالته على كثرة الافراد **فان قيل** ان التعريف لم يصدق على لفظ الموصول لانه يتم بدون الصلة والعائد مع انه من الحدود **قلنا** المراد بالموصول المعدود من المبنيات وهى الكلمات التى

تذكر فيما بعد ولفظ الموصول ليس منها **فان قيل** معرفة المحدود موقوفة على معرفة جميع اجزاء الحد وبعض اجزاء الحد الصلة وهى مصدر الموصول فثبت الصلة فى جانب المحدود فيلزم تعريف الصلة بالصلة وذلك غير جائز **قلنا** الموصول وانكان مشتقا من الصلة لكن نقل عن الوصفية وصار اسماء للكلمات التى ستذكر فى الاصطلاح والعرف فليس فيه الصلة لانه اسم لا اسم المفعول والصلة ايض نقلت عن معنى المصدرية وصار اسما للجملة التى تذكر بعد الموصول فلا يلزم التعريف الشئ بنفسه فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لا يتم جزء فصل خرج به كل الاسماء سوى اذ واذا وحيث لعدم اتمامها بدون الجملة المضاف اليها وخرج بقوله وعائد لانها تتم بتلك الجملة بلا عائد **فان قيل** ان كان قوله جزءً منصوبا على المصدرية فالفعل غير مشتمل عليه وانكان منصوباً على التميز من نسبة الفعل يكون المعنى لا يتم جزئه فيفهم منه انه تام بنفسه لكن جزئه غير تام وذلك غير مقصود اذ المقصود عدم اتمام الموصول لا عدم اتمام جزئه وان كان على الحالية فيفهم منه انتفاء الجزؤ بقاء اتمام على ان النفى اذا دخل على الكلام المقيد فيتوجه النفى الى القيد ويبقى الكلام مثبتا وذلك غير جائز اذ لما كان الموصول والصلة جزء تاما من الكلام يكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء الجزء وان لم يكن تاما لكنه ناقص **قلنا** انه منصوب على التميز انكان يتم من الافعال التامة لكن الجزء مؤل بالجزئية وبعد التاويل يراد منه نفسه لا جزئه فيكون المعنى لا يتم جزئية من الكلام او على الخبر انكان يتم من افعال الناقصة فيكون متضمنا لمعنى صار فيكون المعنى لا يصير جزء تاما الا بصلة وعائد ولما حمل الشارح الرضى الجزء التام على ركن الكلام يعنى لا يقع الموصول مسندا او مسندا اليه فى الكلام بدون الصلة فرد الشارح عليه ان المراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءً اوليا الى انضمام امر اخر عمدة كان او فضلة والجزء الاولى ما ينحل اليه المركب اولا ووجه الرد ان الموصول كما لا يقع جزء عمدة من الكلام كذلك لا يقع جزء فضلة من الكلام بدون الصلة الا بصلة وعائد **فان قيل** ان المراد من الصلة اما لغوية او اصطلاحية فالاول حقيقة مهجورة تشبه المجاز فى استدعاء القرينة فما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوى والثانى مجاز متعارف يشبه الحقيقة فى عدم استدعاء القرينة وانكان الثانى فاما يؤخذ الموصول فى تعريفها بان الصلة جملة مذكورة بعد الموصول او لا يؤخذ

بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة **قلنا** المراد بالصلة معناها اللغوي وهو الجملة المذكورة بعد شئ لا يتم ذلك الشئ بدون هذه الجملة فيتناول جملة التي وقعت بعد الموصول او اذ واذا او حيث لان كلا منها لا يتم الا بتلك الجملة فخرج بقوله وعائد لانها لا تحتاج الى العائد والقرينة على ارادة المعنى اللغوي ذكر عائد لانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر العائد مستدركا اذ الصلة الاصطلاحية مشتملة على العائد **او نقول** ان المراد بها معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور لانه يمكن تعريف الصلة تعريفا لا يؤخذ فيه الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه **فان قيل** فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ في مفهومها الاصطلاحي **قلنا** انه تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن اذ واذا وحيث ولما كان الصلة بحسب المفهوم اعم من ان يكون جملة خبرية او انشائية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره والواقع ان يكون خبرية لا غير والعائد ضمير لا غير ثم الضمير اعم من ان يكون للموصول او غيره والواقع ان يكون له فبين تلك الامور بقوله **وصلته** اي الموصول الصريح **جملة خبرية** اما نفس الجملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ماعداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة تجب ان تكون موضحة لها **والعائد ضمير له** لانه اظهر العوائد **وصلة الالف واللام** الموصولية **اسم فاعل او مفعول** لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية فيكون صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي المعطوف عليه مع المعطوفات **الذي** للمفرد المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** للتثنية المذكر **واللتان** لتثنية المونث بالالف والياء والاولى لجمعهما **والذين** لجمع المذكر **واللائي واللاء واللاي** بكسر الياء او بالسكون **فان قيل** يلزم التقاء الساكنين على غير حده **قلنا** ههنا جرى الوصل مجرى الوقف والتقاء الساكنين جائز عند الوقف لان امتداد الصوت قائم مقام الحركة فلذلك جاز في

مجرى الوقف **واللاتى واللواتى** لجمع المؤنث **وما** بمعنى الذى بغير ذوى العقول غالبا **ومن** بمعنى الذى لذوى العقول غالبا ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والمفرد والجموع والمثنى **واىّ** بمعنى الذى **واية** بمعنى التى **وذو الطائية** اے ذو المنسوبة الى قبيلة طى لاختصاص مجيئها موصولة على لغتهم والفرق بين ذو من الاسماء الستة وذو من الموصولات ان الاول مضاف الى اسم الجنس ابدا ومعرب والثانى بمعنى الذى فى المذكر والتى فى المؤنث و بعدها تكون جملة صلة لها كما فى قول الشاعر ؎ فان الماء ماء ابى وجدى ÷ وبيرى ذو حفرت وذو طويت ، اى التى حفرتها والتى طويتها فالعائد محذوف **وذا** من اسماء الاشارة اذا وقع بعد ما الكائنة **للاستفهام** وكذا كل من الاسماء الاشارة اذا وقع بعد ما ماعند الكوفيين نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى عم **والمجموع الالف و اللام** بمعنى الذى والتى واللذان واللتان والذين واللتين باعتبار اختلاف الصفة التى هى **صلتها والعائد المفعول** الراجع الى الموصول واحترز به عن نحو سمع الله لمن حمده لان العائد وان كان مفعولا لكن لا يرجع الى الموصول فلا يجوز حذفه **يجوز حذفه** لانه فضلة عند عدم المانع ومن الموانع اجتماع ضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره لانه لو حذف احدهما يلزم حذف ضمير مراد بلا دليل لان الموصول دليل على ضمير واحد فى الصلة وهى موجود ومن الموانع كون العائد المفعول منفصلا بعد الا نحو جائنى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول على المنفصل **واعلم** ان النحاة قد وضعوا بابا يسمى بباب الاخبار بالذى ومن والمقصود من وضعه تمرين المتعلم فى مسائل هذا الفن ليعلم انه من اىّ اسم يصلح الاخبار ومن اى اسم لا يصلح كما لا يصلح الاخبار بالذى فى الحال والتميز فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال **واذا اخبرت** بان اردت الاخبار عن جزء جملة **بالذى** باستعانة كلمة الذى فيكون الذى آلة للاخبار لا انه مخبر به لانه فى المثال وقع مخبر عنه لا مخبر به **صدرتها** اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة الثانية **وجعلت موضع المخبر عنه** بالذى والمراد بالموضع الذى كان له فى الجملة الاولى **ضميرا لها واخرته** حال كونه **خبرا عنه** عن الذى لما فرغ المص عن بيان قاعدة الاخبار على وجه كلى اراد ان يبينها على وجه جزئى فى مثال جزئى فقال

فاذا اخبرت عن زيد الكائن من جملة ضربت زيدا قلت بعد التصدير ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخره خبرا **الذى ضربته زيد وكذلك الالف و اللام** فى صحة الاخبار بهما **فى الجملة الفعلية خاصة** لا الاسمية وانما اختص الاخبار بالالف واللام الجملة الفعلية **ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها** لان صلتها لا تكون الا احدهما **فان قيل** ينبغى ان يخبر بها عن الجملة الاسمية لوجود اسم الفاعل او المفعول فيها كما قلت زيد ضارب وزيد مضروب **قلنا** لا يمكن الاخبار عن زيد باللام فى هذه الجملة لانه ان اخبر عنه فالضمير لا يخلو اما ان يتقدم على اسم الفاعل او يتأخر ففى الاول يلزم دخول اللام على الضمير وفى الثانى لا يكون وضع الضمير موضع المخبر عنه ولا بد ان يكون فعل الفعلية متصرفا فلا يخبر باللام ان كان غير متصرف اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه نحو نعم الرجل ولا بد ان لا يكون ذلك الفعل مصدرا بحرف الاستقبال اذ بعد اشتقاق اسم الفاعل منه يمتنع دخول حرف الاستقبال عليه فيفوت معنى الاستقبال **فان تعذر امر منها** من الامور الثلاثة هى تصدير الموصول ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخر المخبر عنه خبرا **تعذر الاخبار** لان الاخبار مشروط بالشرائط الثلاثة والمعلق بالشرط يوجد بوجود الشرط و ينعدم بانعدامه **ومن ثم** اى لاجل ان تعذر امر من الامور الثلاثة يستلزم تعذر الاخبار **امتنع الاخبار فى ضمير الشان** لفوات الشرطين فيه امتناع تصدير الذى وتاخير الضمير لان ضمير الشان مقدم على الجملة وجوبا **والموصوف** بدون الصفة **و الصفة** بدون الموصوف فلا يقال فى ضربت زيدا العاقل الذى ضربته العاقل زيد ولا الذى ضربت زيدا اياه عاقل لفوات شرط الثانى فيه وهو وضع الضمير موضع المخبر عنه لان ذلك الوضع يستلزم كون الضمير موصوفا فى الصورة الاولى وصفة فى الثانى والضمير لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار من مجموعهما نحو الذى ضربته زيد العاقل **والمصدر العامل** بدون المعمول فلا يقال فى عجبت من دقِّ القصار الثوب الذى عجبت منه الثوب دق القصار لانه لا يصلح وضع الضمير فى موضع المخبر عنه لانه يستلزم كون الضمير عاملا فى الثوب والضمير معمول لا عامل ويجوز من المصدر والمعمول معا فيقال الذى عجبت منه دق القصار الثوب وايض يجوز من مصدر غير عامل فيقال فى عجبت من ضربك الذى عجبت منه ضربك **والحال** لامتناع وضع الضمير موقعها لعدم جواز وقوع

المعرفة موضع النكرة **والضمير المستحق لغيرها** اے واجب الرجوع لغير كلمة
الذى لفوات الشرط الاول والثالث فيه وهو تصدير الذى لانه يستلزم عود
الضمير الى الموصول فبقى الغير بلا عائد وان رجع الى الغير فبقى الموصول بلا عائد فلا يقال
فى زيد ضربته هو **والاسم المشتمل عليه** اے على المستحق لغيرها نحو زيد ضربت
غلامه فلا يقال فيه الذى زيد ضربته غلامه لوجه مذكور **فان قيل** ينبغى ان يجوز
ذلك الاخبار فى الموضعين لوجود الضميرين فيرجع احدهما الى الموصول والاخر الى
غيره **قلنا** ان كلا من الموصول والغير يقتضى ارجاع الضمير الاول الى نفسه لان الموصول
يقتضى العائد فى موضع المخبر عنه وهو الاول والغير وهو المبتدأ يقتضى العائد
فى الجملة الخبرية وهو قوله ضربته واما قوله **هو** او **غلامه** خارج عن الجملة الخبرية
والصلة **وما الاسمية** لاالحرفية لان الحرفية ثلثة اقسام نافية كافة مصدرية
موصولة نحو عرفت ما اشتريته **واستفهامية** نحو ما عندك **وشرطية**
نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو قول
الشاعر ربما تكره النفوس من الامر ؛ له فرجة كحل العقال **وتامة** بمعنى شئ
منكر عند ابى على لان ما فى نعما تمييز عن نسبة نعم الى الضمير المبهم والتمييز نكرة ابدا و
معرف عند سيبويه لان ما فى نعما فاعل نعم هو خال عن الضمير وفاعل فعل المدح
لا يكون الا معرفة فيكون التقدير على المذهب الاول نعم شيئا وعلى الثانى نعم الشئ
وصفة وهى ما يلحق بالنكرة لزيادة الابهام فيها فيسد منها طرق التخصيص ويشمل
لكل الافراد على سبيل الاستغراق نحو **مثلا ما** اى اىّ مثال واعط كتابا ما اى اىّ كتاب
ومن كذلك موصولة مثل اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك و
شرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة بمفرد نحو قول الشاعر كفى بنا فضلا على
من غيرنا ؛ حب النبى محمد ايانا ۔ اى على شخص غيرنا او بجملة نحو من جائك قد اكرمته
الا فى التامة والصفة فان من لا يجئ تامة ولا صفة **واىّ واية كمن** فى ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة **فان قيل** تشبيه اى بمن غير صحيح لان
اىّ تقع صفة اتفاقا نحو مررت برجل اىّ رجل بمعنى كامل فى الرجولية وكلمة
من لا تقع صفة اتفاقا **قلنا** اى فى هذا التركيب استفهامية فى الاصل لان

مضافة اليها لاى نكرة اى فى مثل هذا التركيب صفة بمعنى عظيم

معنی مررت برجل ای رجل عظیم والعظمة منشاء السوال لانه لا یعرفه کل احد لعظمة شانه
والسوال یدل علی کونه استفهامیة ثم نقلت من الاستفهام الی الصفة **وهی** ای کل من ای و
ایة **معربة** بالاتفاق **وحدها** غیر مشارك لها فی الاعراب سائر الموصولات الا علی
اختلاف فی تثنیتها وذو عند بنی طی لان ای لازم الاضافة الی المفرد والاضافة الی
المفرد من خواص الاسم فیلحق الاسم بحالة الاصل فیه وهو الاعراب **الا اذا کان موصولة**
حذف صدر صلتها کقوله تعالی لننزعن من کل شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا ای
هو اشد لتاکد مشابهتها الحرف فی الاحتیاج اولا الی نفس الصلة ثم الی صدر الصلة و
بنیت علی الضم تشبیها لهما بالغایات فی حذف بعض الموضع ولم یستحسن الموصوفة البنائیة
کالموصولة لان الموصوفة البنائیة لا تجیٔ الا فی المنادی المعرفة وقد ذکرت فی بحث المنادی
فلاحاجة الی ذکره ثانیا **وفی قولهم ماذا صنعت وجهان** والغرض من هذه المسئلة
ان ذا بعد ما الاستفهامیة لا یلزم ان یکون موصولة فقط بل قد یکون للاستفهام
بدون معنی الموصول والمراد به کل ترکیب وقع فیه ذا بعد ما الاستفهامیة دون بعدهما
فعل غیر مشتغل عنه بضمیره لانه لو کان مشتغلا بالضمیر لدخل فی قاعدة الرفع وجوبا
احدهما ما الذی فیکون ذا من الموصولات فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعکس علی
اختلاف المذهبین فیکون السوال جملة اسمیة **وح جوابه** وهو الاکرام **رفع** ای
مرفوع علی انه خبر مبتدأ محذوف لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل واحد منهما
جملة اسمیة **والاخر ای شیٔ** بمعنی ان ما ذا بکمالها بمعنی ای شیٔ او ما بمعنی ای شیٔ وذا
زائدة فیکون السوال جملة فعلیة لکون ما ذا مفعولا مقدما **وح جوابه** وهو الاکرام
نصب ای منصوب لیکون الجواب مطابقا للسوال فیکون کل منهما جملة فعلیة فیکون التقدیر
فی الاول الذی صنعته الاکرام وفی الثانی صنعت الاکرام **اسماء الافعال** لما کان
الاصل فی الاسماء الاعراب لکن لما انتقل اسماء الافعال الی معنی الماضی او الامر لم یبق لها
محل من الاعراب ککاف کذلك فانه فی الاصل له اعراب لکونه اسماء فلما انتقل الی معنی الحرفیة
لم یبق له محل من الاعراب فیعبر عن اسم الفعل وفاعله بالجملة الفعلیة **ما** ای اسم **کان بمعنی**
الامر او الماضی فانقیل کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسوال
والجواب مذکوران **فانقیل** کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الاسماء الافعال مع انهما

ليسا بمعنى الامر او الماضي بل بمعنى المضارع وهو اتفجر و اتوجع **قلنا** المراد بذلك المضارع الماضي وهو تفجرت و توجعت **فانقيل** لما كان المراد من ذلك المضارع الماضي فما الباعث في التعبير عن الماضي بالمضارع **قلنا** عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء والانسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي **فانقيل** لما كان اللفظ والمعنى كلاهما بمعنى المضارع فمن اين يعلم ان المراد منه الماضي **قلنا** لما كان استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كثيرا فعلم انهما بمعنى الماضي كيلا يخالف عن الاستعمال الكثير مثل رويد زيدا اى امهله **وهيهات ذلك** بمعنى الماضي اى بَعُدَ وقدم ما هو بمعنى الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر **فانقيل** لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر او الماضي لم سمي باسماء الافعال لا بالافعال **قلنا** انها اسماء للافعال مثل رويد اسم للفظ امهل وهيهات اسم للفظ بعد لكن هذا الجواب مخدوش لان العربيّ القح كثيرا ما يطلق على لفظ رويدا و لم يرد منه لفظ امهل بل يريد منه معنى امهل فعلم انه موضوع لمعنى امهل لا للفظ امهل و تسميتها باسماء الافعال لا بعين الافعال لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا تتصرف فيها كتصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتانيث **وفعال** اى الموزون بفعال فلا يرد ان المثال لا يطابق الممثل الكائن **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثي** المجرد **قياس** فاسماء الافعال على قسمين سماعي وهو ما لا يكون موزونا بفعال وقياسي وهو ما كان موزونا به **كنزال بمعنى انزل و فعال مصدرا معرفة كفجار** بمعنى الفجور منصوب على الحالية من ضمير مبنى قدم بناء على قاعدة فى قولهم هذا بسرًا اطيب منه رطبا **وصفة للمؤنث مثل يا فساق** بمعنى يا فاسقة **مبنى** كل واحد منها **لمشابهته له عدلا وزنة** اما الوزن فظاهر و اما العدل فلان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي كذلك فساق معدول عن فاسقة و فجار معدول عن الفجرة **فانقيل** لا نسلم ان اسماء الافعال معدول عن الفاظ الفعل لان العدل لتغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية فينبغي ان يقول المص لمشابهته له مبالغة وزنة لان المبالغة موجودة فى جميع اسماء الافعال **قلنا** عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو فى العدل اللفظي فقط والمراد ههنا هو العدل اللفظي والمعنوي جميعا او نقول ان المراد بالعدل هو

الاشتقاق و به يخرج المشتق عن حقيقة المشتق منه **او نقول** لا نسلم ان العدل لا يخرج
كضرب من الضرب ١٢
المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلث ومثلث خرجا بالعدل عن ثلثة ثلثة من التركيب الى الافراد **فان قيل** كيف يثبت العدل ولا دليل لهم بالعدل **قلنا** الدليل ما لعدل الاشتراك المعنوى بين الفاظ الفعل وفعال والاشتراك فى المعنى بين الشيئين لايكون الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة فى احدهما وهو المبالغة فتعين العدل **و فعال علما للاعيان** لعين من الاعيان فلا يرد ان المثال لا يطابق الممثل لانه علم للاعيان والمثال قطام ليس بعلم للاعيان بل تعين واحد واحترز بقوله علما عن فعال صفة نحو يا فساق و احترز بقوله للاعيان عن نحو فجار فانه علم للاحداث فان حكمهما **ذكر مؤنثا** قيد واقعى لا احترازى لان فعال العلمى لايكون الا مؤنثا **كقطام وغلاب** علمين للمؤنثين **مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته** له بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة **و معرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى آخره راء نحو حضار** فالحاصل انهم يقسمون فعال العلمى الى قسمين ذوات الراء وغير ذلك ذوات الراء ففى الاول يوافقون مع الحجازين فى البناء لان الراء حرف ثقيل كالمكرر فى المخرج فاختاروا فيها البناء للخفة لان السلوك بطريق واحد اسهل من السلوك بطرق مختلفة و فى الثانى يخالفون عن الحجازين فيعربونها لفوات كمال المشابهة بفعال الامرى لعدم تصور المبالغة فيها لان المبالغة لا يتصور فى اعلام الاعيان والمراد ببنى تميم اكثرهم لان اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل **الاصوات** اعلم ان الاصوات على خمسة اقسام وجه انحصار الاصوات لا يخلوا اما منقولة عن الصوتية الى المصدرية نحو واهًا للتعجب اَو عن الصوتية الى المصدرية وعن المصدر الى اسم الفعل نحو صَهٖ مهٖ نقل صهٖ من الصوتية الى معنى السكوت ومنه الى اُسْكُتْ و نقل مَهٖ من الصوتية الى معنى المنع ومنه الى اِمنع واَما غير منقولة فهو على ثلثة اقسام الاَول ما يعرض للانسان عند عروض المعنى كقول المتندم والمتعجب وَىْ وَحُ والثانى ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكايات من صوت الغير والثالث ما يُصَوِّت به الانسان البهائم او الغير ولم يذكر المصؒ الا القسمين الاخيرين لان المراد غير منقولة اَما القسم الاَول من المنقول

فداخل فی المصادر والثانی فی اسماء الافعال فلا حاجة الی ذکرهما ثانیا ولم یذکر القسم الاول من غیر المنقول لانه لما کان هذان القسمان الاخران ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بغیر الانسان کان ذلک القسم الاول ملحقا بالاسماء المبنیة بطریق الاولی لعدم تعلقه بالغیر وبنیت الاصوات لانتفاء الترکیب فیها واذا رکب مع العامل کما اذا قلت قال زید غاق مبنی ایضًا علی سبیل الحکایت **کل لفظ** ولم یقل اسم لعدم الوضع فیها وانما ذکر فی بحث الاسماء المبنیة مع انها لیست باسماء لجریها مجری الاسماء المبنیة فی البناء او اللسان **حکی به صوت** کما حکی الانسان بذلک اللفظ عن صوت الغراب وقال **غاق** او **صوّت به البهائم** فالاول **کغاق والثانی کنخ** لاناخة البعیر **المرکبات** **فان قیل** ان التعریف غیر جامع لافراده لخروج الترکیب الاسنادی والاضافی والتوصیفی لوجود النسبة فیها وایضًا خرج لفظ المرکب لانه لیس بمرکب من کلمتین **قلنا** المراد من المرکبات المعدودة من المبنیات فلا باس بخروجها لان المعرفة اذا اعیدت معرفةً فالثانیة عین الاولی **کل اسم** وانما صرح بالاسم ههنا ولم یکتف بقرینة مباحث الاسم کما اکتفی فی نظائرها لان فی اسمیتها شبهة لکونها مرکبات والاسم قسم من الکلمة **من کلمتین** **فان قیل** کلمة من للتبعیض لانها داخلة علی المتعدد فیکون المعنی کل اسم مرکب من بعض الکلمتین فلا یصح اطلاق المرکب علیه بعض الکلمتین کلمة واحدة وهی لیست بمرکبة **قلنا** الجار باعتبار المتعلق وهو حاصل صفة الاسم والمجرور المضاف الی الکلمتین محذوف فیکون التقدیر کل اسم حاصل من ترکیب کلمتین وجعلهما کلمة واحدة فلا یکون للتبعیض لعدم دخولها علی المتعدد و الکلمتین اعم من ان یکون حقیقة او حکما مثل سیبویه لان الجزء الثانی کلمة حکما لاجرائها مجری الاسماء المبنیة او اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین **لیس بینهما نسبة** اصلا لا بعد العلمیة ولا قبل العلمیه تخرج بهذا القید المرکبات المشتملة بالنسبة قبل العلمیة مثل الترکیب الاضافی والاسنادی والتوصیفی **فان قیل** خروج الاسنادی مناقض لما سبق محمول علی انه داخل فی جنس المبنی علی الحکایت و خروجها ههنا من نوع المبنی المرکب فبنائها لیس لاجل الترکیب بل لاجل الحکایت **فان قیل** قد تقرر فیما سبق ان الترکیب سبب لمنع الصرف وقد تقرر ههنا ان الترکیب موجب للبناء فلابد من الفرق بین الترکیبین **قلنا** ان الترکیب علی نوعین نوع بین

اجزائه نسبة والثانی ما لا یکون بین اجزائه نسبة فالاول لایوجب منع الصرف ولا البناء والثانی لا یخلوا اما ان یتضمن الجزء الثانی منه لحرف العطف اولا فالاول یوجب البناء فی الجزئین خمسة عشر وان لم یکن متضمنا لحروف العطف فلا یخلوا اما ان یکون مبنیا قبل الترکیب اولا فالاول مبنی کسیبویه والثانی موجب للبناء فی الجزء الاول وموجب لمنع الصرف فی الجزء الثانی وهو المسمی بالترکیب الامتزاجی کبعلبک **فان قیل** یخرج بقوله لیس بینهما نسبة خمسة عشر عن الحد لوجود نسبة العطف بینهما قبل العلمیة **قلنا** المراد بالنسبة نسبة ما سوی العطف لکن هذا الجواب مخدوش لان النسبة نکرة وقعت فی حیز النفی تفید العموم والشمول فیکون التخصیص فیها مع وجود قرینة العموم اصعب من ظاهر الهیئة الترکیبیة کما تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة لعبد الله النسبة الاضافیة لجر الله وکما تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة لتابط شرا النسبة التعلیقیة لوجود النصب فی شرا ولا تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة النسبة اصلا فی خمسة عشر **فان تضمن الجزء الثانی حرفا** حرف العطف اوغیره **بنیا** لوقوع الجزء الاول فی الوسط والوسط لیس محلا من الاعراب والثانی لتضمنه الحرف **لخمسة عشر وحادی عشر واخواتها** وانما اورد مثالین لیعلم ان البناء ثابت فی هذا المرکب سواء کان احد اجزائه العدد الزائد علی العشرة او صیغة اسم الفاعل المشتقة منه **فان قیل** ان المثال الاول قد تضمن معنی حرف العطف لان معناه مجموع الجزئین الثانی غیر متضمن لان معناه واحد من احد عشر واقع فی المرتبة الواقعة بعد العشرة لا مجموع الواحد والعشرة **قلنا** تضمن الحرف العطف اعم من ان یکون الثانی متضمنا بنفسه اوباعتبار الماخوذ عنه والمراد ههنا الثانی لا الاول **الا اثنی عشر** فبنی الثانی فیه لتضمنه حرف العطف ویعرب الاول لشبهه بالمضاف فی سقوط النون وانما سقط النون لاجل اتصال الترکیب والنون مؤذن للانفصال کما سقط الواو والنون للانفصال **والا اعرب اعراب الثانی** مع منع صرف الثانی ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا احتراز عن سیبویه **کبعلبک** فتعدده من قبیل المبنیات باعتبار الجزء الاول **وبنی الاول** لتوسطه والتوسط لیس محلا للاعراب علی الفتح للخفة **علی الافصح** واحترز به عن غیر الافصح وهو لغتان اخریان لان فیه ثلث لغات احدها المذکور وهی الفصیحة الکثیرة ولهذا قال

فيها على الاصح والثانية اعراب الجزئين معًا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى

الكنايات جمع كناية وهو فى اللغة والاصطلاح تعبير عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة على ذلك الشى كقولك فلان وتريد به زيد لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين **فان قيل** عد الكنايات من المبنيات غير صحيح لانها جمع كناية وهى معنى مصدرى والمبنيات من اقسام الالفاظ وايضا الكنايات مبتدأ وقوله كم الى آخره خبره . . فيلزم حمل الذات على صرف الوصف **قلنا** المراد بها فى بحث المبنى مايكنى به لا المعنى المصدرى والمعبر به من قبيل الالفاظ والذوات **فان قيل** ان اريد بها كل الكنايات فيدخل فيها فلان مع انه معرب **قلنا** المراد بها بعضها لا كلها **فان قيل** المراد بالبعض لا يخلوا اما بعض مطلق او بعض معين فان كان الاول فيدخل فيه فلان وان كان الثانى فهو غير جائز لعدم قرينة على ذلك البعض المعين **قلنا** المراد به الثانى والقرينة عليه اصطلاحهم لانهم اذا ذكروا الكنايات فى بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور فى المتن وهو الاربعة **فان قيل** لم لم يذكر المصؒ تعريف الكنايات بل ذكر افرادها **قلنا** لما كان المراد بها بعض الكنايات وليس لذلك البعض تعريف بخصوصه بغير دخول المعرب فيه كما قال الشارح فلم يمكن تعريف البعض ولا معرفته بالمفهوم الكلى الا بتصريح بالافراد وتعريف مطلق الكنايات غير مقصود فاعرض عن تعريف مطلق الكنايات وتعرض لافراد ذلك البعض وهى اربعة فقال **كم** وبنى لوضعه وضع الحرف وهو الثنائى او الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام والخبرية محمولة عليها **وكذا للعدد** وبنى لانه مركب من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة و اُمحى منها معنى التركيبى وصار بمعنى كم وبقى ذا اسم الاشارة على اصل بنائه **وكيت وذيت للحديث** كناية عن الحديث والجملة وانما بُنيا لان كل واحد منهما كلمة وقعت موقع الجملة وهى اذا لم تقع موقع المفرد لا تستحق اعرابا ولا بناءً فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فرجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب وانما قال لا تستحق اعرابا ولا بناءً لان استحقاق الاعراب ۱۲ فرع التركيب . . . . والجملة من حيث هى لا تركيب لها مع العامل ولا غيره اما استحقاق البناء فرع المناسبة بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع المبنى الاصل مناسبةً معتبرة فى البناء

وايضًا ان المستحق لهما هى الكلمة والجملة ليست كلمة **فانقيل** من الكنايات المبنية كاين فلم لم يذكره المص **قلنا** ان مرتبته منحط فى البناء عن اخواتها فلذا لم يذكره المص ووجه الانحطاط انه مركب من كاف التشبيه واى الموصولة المعربة لكنه انمحى عنها معناها الافرادى وصار كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فهو المعرب باعتبار الاصل ومبنى فى الحال واما كذا مبنى فى الحال وفى الاصل **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** **فانقيل** اضافة التميز الى كم غير صحيح لانه نقيض الابهام ولا ابهام فى كم لا فى الصورة وهو الكاف والميم ولا فى المعنى لانه للعدد **قلنا** هذا الاضافة لادنا ملابسة لانه للجنس المسئول عنه بكم **منصوب** لانه تميز واعرابه نصبٌ **مفرد** لانها للعدد مطلقا فاعطى لها تميز العدد الاوسط لان فى اعطاء تميز احد الطرفين يلزم الترجيح بلا مرجح **وكم الخبرية مميزها مجرور** بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخرى اما الافراد لانها كناية عن العدد الكثير ومميزه كذلك واما الجمعية فلان العدد على قسمين صريح وكناية وفى الصريح وجد كثرة العدد صراحة وليس فى العدد الكنائى تصريح بكثرة العدد فجعل جمعية تميزها نائبة مناب ما فات من صراحة الكثرة **وتدخل من فيهما** اے فى تميز كم الاستفهامية والخبرية لان من موافقة فى الجر مع التميز المضاف اليه كم وايضا قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اٰتينا هم من اٰية بينة دليل على جواز دخول من فيهما لان كم فى هذه الاٰية يحتمل الاستفهامية والخبرية **ولهما** استفهامية كانت او خبرية **صدر الكلام** اما الاستفهامية فلتضمن معنى الاستفهام وله صدر الكلام واما الخبرية فلانه يدل على انشاء التكثير وهو ايضًا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر **وكلاهما** ولم يقل كلتاهما لانه مؤل بتاويل هذين النوعين اى كل واحد منهما **يقع مرفوعا** تارة **و منصوبا** تارة **و مجرورا** تارة **فكل ما** اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية **يكون بعده فعل** او شبهه لفظا او تقديرا **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلقه **كان منصوبا معمولا على حسبه** ولما رجع الشارح الرضى ضمير حسبه الى اقتضاء الفعل فرد عليه الشارح ورجع الضمير الى عمل هذا الفعل ووجه الرد انه على تقدير رجوع الضمير الى الاقتضاء ينتقض بقوله كم يوم مررت فان كم ههنا منصوب

على الظرفية لا على اقتضاء الفعل لان الفعل يقتضي معمولات كثيرة ولا يعين بالتميز وكيف يكون منصوبا على نصب جميع المنصوبات لاقتضائه الى توارد الحركات المختلفة صفة لان الاقتضاء لا يعين بالتميز واما اذا رجع الى العمل وهو ايضًا يصلح لامور كثيرة لكن العمل يتعين بالتميز فان التميز ان كان صالحا للظرفية فنصب كم على الظرفية وان كان صالحا للمفعولية او المصدرية فكم منصوب كك لان كم مع التميز وقع في موضع الظرف او المفعول او المصدر لكن التميز مشغول باعراب التميز فنقل اعراب المصدرية او المفعولية او الظرفية الى جزء فارغ وهو كم فالحاصل ان الفعل وان كان مقتضيا لمنصوبات كثيرة لكن تعين كم من احد المنصوبات باعتبار التميز واما اقتضاء الفعل لا يعين بالتميز مثال كم المنصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وكم رجلا ضربت مثال كم المنصوب على المفعولية وكم ضربة ضربت على المصدرية هذا امثلة للفعل اللفظي واما مثال الفعل التقديري نحو كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار اي كم رجلا ضربت ضربته وان لم تجعله من قبيل الاضمار فيكون داخلا في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلا اشتريت او غلام كم رجلا ضربت **فمجرور** لوجود عامل الجر فيه انما جاز تقديم حرف الجر او المضاف على كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان هذا التقديم للضرورة لان تاخير الجار من المجرور غير جائز لضعفه عن العمل مع الفصل او نقول الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر فعلى الاول يفوت الصدر ضرورة وعلى الجواب الثاني لا يفوت الصدر اصلا **والا** اي ان لم يكن بعده فعل لفظا ولا تقديرا ولا شبهه كك ولا قبله حرف جر ولا مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية **فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا** نحو كم رجلا اخوتك في الاستفهامية وكم رجل اتى في الخبرية فكم مرفوع على الابتدائية عند سيبويه والخبرية عند غيره **وخبرا ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم اولا منصوب على الظرفية باعتبار الاعمال الكائن المتعلق فيه فيكون التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع ثانيا باعتبار نيابته مقام المتعلق المحذوف ولا يصلح الرفع على الابتدائية لكونه مجردا

عن العوامل اللفظية لا يخلوا عنها وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام اى باقى الاسماء الاستفهام من كم فلا يلزم تشبيه شئ لنفسه لان كم ايضا من اسماء الاستفهام والشرط فان قلت لا يجئ هذه الوجوه الاربعة فى اسم من هذه الاسماء الا فى ايّ فكيف يصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قلنا ان المراد ان مجموع هذه الوجوه يجرى فى جميع هذه الاسماء لا ان الكل يوجد فى كل واحد من الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط باعتبار ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهى ستة مَن ومَا وايّ واين وانّى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايّان وهذه الاسماء التسعة بحسب جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الحصر ان هذه الاسماء اما ظرف او غير ظرف فان كان ظرف فلا يخلوا اما متضمن لمعنى الاستفهام او الشرط فالاول خمسة اسماء وهو اين وانّى ومتى و كيف و ايان فيجرى فيها الوجوه الثلثة الجر نحو من اين انت والنصب على الظرفية مثل اين جلست والرفع على الخبرية نحو اين زيد ولا يحتمل الرفع على الابتداء لان الرفع بالابتداء مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف والظرف لا يقع مبتدأ اذ لابد له من متعلق عامل فيه وهو الفعل او شبهه والفعل لا يقع مبتدأ اذ المبتدأ هو المسند اليه والفعل لا يقع مسند اليه بل هو مسند ابدا وان كان المتعلق شبه الفعل فلا بد ان يكون موصوفا بصفة القسم الثانى من المبتدأ وان كان متضمنا لمعنى الشرط فيجرى فيه الوجهان الجر نحو آتيك فى اذا طلعت الشمس والنصب نحو آتيك اذا طلعت ولا يجرى فى هذا القسم الرفع لا على الابتدائية ولا على الخبرية اما الاول لانه ظرف وهو غير صالح للابتدائية واما الثانى لانه لو كان مرفوعا على الخبرية فيقتضى المبتدأ وما بعده فعل لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة اولا فالاول نحو ايّ و يجرى فيه الوجوه الاربعة الجر نحو بايهم مررت والنصب نحو ايهم لقيت والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده ظرفا نحو ايهم فى الدار والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده غير ظرف نحو ايهم اخوك

والثانی نحو مَن ومَا فیجری فیهما الوجوه الثلثة سواء کانا متضمنین لمعنی الشرط او الاستفهام آلجر نحو غلام من ضربتَ وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمررامر روبما تمررامرر وبما مررتَ والنصب علی المفعولیة نحو من ضربت وما اشتریت ومن تضرب اضرب وما تشترا اشتر وآلرفع علی الابتدائیة نحو من ابوك وما دنیك ومن ضربته ضربته وما تشتره اشتره ولا تحتمل الرفع علی الخبریة لان الرفع علی الخبریة مختص بالظرف وهذه القسم لیس بظرف فَاِنقیل ان مَن ومَا وقعا خبرین عند الجمهور فکیف لا تحتمل الرفع علی الخبریة قلنا المنوع فیهما الرفع علی الخبریة مایحصل بالظرفیة لا مطلق الرفع علی الخبریة و فی مثل کم عمة لك یا جریر وخالة والمراد بالمثال کل ترکیب یحتمل فیه کم الاستفهامیة والخبریة وذکر الممیز وحذف ثلثة اوجه وههنا نسختان احدهما مذکورة فی المتن وهی المشهورة و ثانیهما غیر مذکورة لعدم شهرته و فی تمیز کم عمة الخ فعلی الاول یحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فی نفس کم لا فی تمیز کم احدها رفعه علی الابتداء استفهامیة کانت او خبریة وهذه الوجه بناءً علی ان تمیزه مذکور منصوبا کان او مجرورا وقوله وخالة منصوب او مجرور معطوف علی عمة وقوله فدعاء صفة لهما وقوله قد حلبت عَلَیّ عشاری جملة فعلیة خبر للمبتدأ و ثانیها نصب کم علی الظرفیة استفهامیة کانت اوخبریة وهذا الوجه بناء علی ان تمیزه ظرف محذوف وهو مرة منصوبا کان او مجرورا فکم ظرف لحلبت قدم لانه یقتضی التصدیر وقوله عمة مرفوع علی الابتداء والجملة الفعلیة خبرها وثالثها نصب کم علی المصدریة استفهامیة کانت او خبریة وهذا الوجه بناءً علی ان تمیزه مصدر محذوف منصوبا کان او مجرورا فکم مفعول مطلق لِحلبت قدم لاقتضاء الصدارة وقوله عمة مرفوع علی الابتداء والجملة الفعلیة خبرها و یحتمل ان تعتبر هذا الاوجه الثلثة فی تمیز کم لا فی نفس کم احدها الرفع بالابتداء واطلاق التمیز علیها باعتبار بعض الوجوه و هذا الوجه بناءً علی ان تمیز کم استفهامیة کانت او خبریة محذوف ظرفًا کان او مصدرا من متعلقات حلبت والجملة الفعلیة خبر للمبتدأ و ثانیها النصب علی التمیز علی تقدیر کونها استفهامیة وثالثها الجر علی تقدیر کونها خبریة والاحتمال

الاول اولى من الثانى لان البحث فى وجوه اعراب كم والثانى ماءٌ على جواز حذف
التميز وهو غير مذكور ههنا فكان الأليقُ تاخير هذه المسئلة عن قوله وقد يحذف
فى مثل كم مالك ليكون من متفرعات الحذف واما النسخة الاخيرة فصريح فى الوجه
الاخير فقط لوجود تصريح لفظ التميز فيها وتمام البيت فدعاء قد حلبت على
عشارى وقوله فدعاء صفة عمة وخالةٍ مرفوع ان كانتا مرفوعتين ومنصوب
او مجرور بالفتح ان كانتا منصوبتين او مجرورتين ومعناه منقلبةُ الكف او القدم
فان قيل مقصود الشاعر القبح والذم وهما لا يحصلان بفدعاء لانه يحتمل ان يكون
ذلك الانقلاب لكثرة العبادة فلا يدل على الهجوِ **قلنا** ان المراد انهما لكثرة الخدمت
صارت كذلك **او نقول** ان الشاعر ينسبهما الى سوء الخلقة يعنى انهما منقلبة الكف
او القدم خلقةً فكانتا ضعيفتين ومع ضعف الاعضاء ولما خدمتانى فعلم انهما
احوج الناس وافقر الناس **فان قيل** ان كلمة على لا تقع صلة لحلبت لفساد المعنى
لان المعنى انهما باعثتان على الحلب لنا وهو خلاف المقصود وايضا ان الحلب متعدى
بنفسه فلا حاجت الى التعدية بعلى **قلنا** انه متضمن لمعنى ثقلت وهو لازمى يتعدى
بعلى يعنى انهما خدمتانى وكنتُ كارهًا لخدمتهما لاجل قباحتهما لا لاجل شرافتهما
فان قيل ان القبح يحصل بمطلق الخدمت فلم اختار خدمت المواشى على الاناسى
وهو الحلب **قلنا** ان خدمت المواشى ابلغ فى الذم من خدمت الاناسى والعشار جمع
عشراء وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة اشهر واختار للذم حلب العشار مع انه يحصل
لحلب غيرها لان فى حلبها زيادة مشقة وتكلف لا فى غيرها واختار للذم خدمتها اشارة
الى رذالة طرفيهما ابيه وامه **فان قيل** مقصود الشاعر الذم وهو يحصل بتقدير كم
الخبرية لا الاستفهامية لانه غير عالم بخدمتهما فكيف يصح جعل كم استفهامية وخبرية
كليهما **قلنا** انه عالم بعدد العمات والخالات فى الخدمت فالخبرية تكون
واقعيا وتحقيقيا والاستفهامية تكون على سبيل التهكم والمسخرة والاستهزاء
فكانه ذهل عن كميات عدد عماته وخالاته فسئل عنهما **وقد يحذف
تميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم مالك
وكم ضربت** فى اى كل موضع قامت قرينة دالة على التميز المحذوف

وههنا كذلك لانه اذا سئل بعد العلم بنفس المال عن كمية مالك او اخبر عن كثرة مالك فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرة الدراهم او الدنانير لا غير لان المال اذا ذكر فی عرفهم مطلقا يراد منه الدراهم والدنانير وايضا الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال والاخبار غالبا يكون فی الاموال الباطنة لا غير لانه يعلم بالمشاهدة فلاحاجت الی السوال او الاخبار فيكون التقدير كم درهما او دينارا مالك فی الاستفهام وكم درهم او دينار مالی فی الخبر واما القرينة فی الثانی فلانه اذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرة الضرب فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الی مرات ضربك اوالی ضرباتك لانه لما ثبت العلم السائل بنفس الضرب علم ان السوال ليس من نفس الضرب بل من شئ آخر وهو مرات ضربك او ضرباتك او المضروب فيكون التقدير فی الاول كم مرةً مرةٍ ضربتُ و فی الثانی كم ضربةً ضربةٍ ضربتُ **فان قيل** لا فرق بين المعنيين لان المرات موجودة فی الضربات وكذا العكس فلاحاجت الی حذف الاثنين **قلنا** ان المرات للعدد والضربات بكسر الضاد للنوع وان جعلتها علی وزن فَعْلة بفتح الضاد للعدد فالمقصود فی المرات هو الزمان اولا فيكون المرة عبارة عن الزمان الذی فيه الحدث والمقصود فی ضربة هو الحدث اولا فيكون معناه الحدث فی الزمان و يحتمل ان يكون التميز المحذوف فی المثال الثانی رجلا رجل تقديره كم رجلا رجل ضربتُ وانما ذكر الشارح الثانی بصيغة يحتمل لان التميز فيه ليس من جنس الملفوظ وفی الاول من جنسه **الظروف فان قيل** يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانها مصدرة فی الاجمال بالبعض **قلنا** اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية فلاحاجت الی ذكر البعض مع اللام العهد **فان قيل** عد مذ و منذ من الظروف غير صحيح لان الظرف ما وقع فيه الحدث ومذ ومنذ مبتدأ كما يصرح عليه **قلنا** المراد بالظروف اسماء الزمان والمكان سواء اعتبر ظرفيتهما اولا **فان قيل** لا يصح عد كيف من الظروف لانه اسم الصفة والحال لا اسم الزمان والمكان **قلنا** الظروف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكيف ظرف حكما لانه يحتاج الی المتعلق كالحقيقی اولانه يؤل بالجار والمجرور اشبه بالظروف آ **ونقول** ذكره كذا فعال غير الامر فی بحث اسماء الافعال وآما ذكر غير و مثل وحسب فمن قبيل ذكر

الشئ فی باب ما یناسبه واعلم ان الظروف جائز البناء کقبل وبعد لا یخلوا اما ان یذکر المضاف الیه اولا فان ذکر المضاف الیه فتعرب وان حذف المضاف الیه فحذفه لا یخلوا اما ان یکون من اللفظ والنیة معا او من اللفظ فقط دون النیة فالاول معربة کسائر الاسماء المفردة والثانی لا یخلوا اما ان یکون مع العوض او بدون العوض فالاول معربة والثانی مبنیة منها ای من تلک الظروف ما ای ظرف فسر بالمفرد یصح حمله علی منها قطع عن الاضافة بان یحذف المضاف الیه من اللفظ دون النیة فان کان محذوفا منهما اعرب مع التنوین نحو رب بعدٍ کان خیرا من قبلٍ۔ وسمیت الظروف المقطوعة عن الاضافة غایات لانها صارت غایة الکلام بعد حذف المضاف الیه و بُنِیَتْ لتضمنها معنی حرف الاضافة وشبهها بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیه و اختیر الضم لانه حرکة قویة فیکون جبیرة عن تغیر کثیر وهو حذف المضاف الیه کقبل و بعد وغیرهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل فوق و تحت وغیرهما وبنیت هذه الظروف وان لم یعوض التنوین واعربت ان عوض عنها التنوین کما قال الشاعر ؎ فساغ لی الشراب وکنت قبلا ؛ اکاد اغص بالماء الفرات و اجری مجراه ای مجری الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضم لشبهه بالغایات لشدة ابهام غیر کما ثبت فیها ولا یجوز حذف المضاف الیه الا بعد لا ولیس لکثرة استعمال غیر بعدها والکثرة مقتضٍ للتخفیف وحسب ای وکذلک اجری مجری الظروف المقطوعة حسب لشبهها بغیر فی کثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها ای من الظروف المبنیة حیث للمکان ولا یضاف الا الی الجملة اسمیة کانت او فعلیة فی الاکثر ای اکثر الاستعمالات وقد جاء مضافا الی المفرد نحو قول الشاعر ؎ اما تری حیث سهیل طالعا ؛ نجم یضئ کالشهاب ساطعا ۔ وانما بنیت بالضم کالغایات لانه غالب الاضافة الی الجملة والمضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی مضمون الجملة وهو غیر مذکور فالاضافة کلا اضافة فشابهت الغایات فی قطع الاضافة فبنیت مثلها بالضم واما حین الاضافة الی المفرد فمعرب عند البعض لزوال علة البناء و مبنی عند بعضهم لان الاضافة

الى المفرد شاذ فلا اعتبار لها وقال الاخفش قد تستعمل للزمان كما فى قول الشاعر وللفتى عقل يعيش به حيث تحرك ساقيه ؛ اى زمانا يكون حيا وانما يكون ههنا حيث زمانا لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذا** زمانية كانت او مكانية لعدم تقييد المص باحدهما ووجه بنائها ما ذكر فى حيث **وهى** اذا كانت زمانية **للمستقبل** اى للزمان المستقبل وان كان داخلة على الماضى لان الاصل فى استعمالها ان يستعمل لزمان من ازمنة المستقبل مختص بوقوع الحدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم ولما لم يوجد هذا المعنى غالبا فى كلام العباد ووجد هذا المعنى فى كلام علام الغيوب لانه عالم بالامور الآتية كثر استعمال اذا فى كلام علام الغيوب وقل فى كلام العباد نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس كوّرت **وفيها معنى الشرط** وهو ترتب مضمون جملة جزئية على مضمون جملة شرطية او سببية الاولى للثانية فيكون متضمنة لمعنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها **ولذلك** اى يوجد معنى الشرط فيها **اختير بعدها الفعل** لمناسبة الفعل الشرط **وجُوّز الاسم ايضا** لعدم تأصّلها فى الشرط مثل انْ ولو **وقد تكون للمفاجات** وهو ملاقات الشئ بالشئ بلا شعور احدهما بالآخر **فيلزم المبتدأ بعدها** فرقا بين اذا المفاجاتية والشرطية فان قيل لما لزم بعدها المبتدأ ينبغى ان يرفع الاسم بعدها لزوما لا مختارا مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها الغلبة فان اللزوم قد جاء بمعنى الغلبة واعلم ان فى اذا مذاهب اربعة اولها اذا ظرف مكان خبر عن السبع فيكون المعنى خرجت فمكان خروجى السبع وهو ضعيف لان العرب قد يصرح بالخبر فى هذا المثال نحو خرجت فاذا السبع بالباب فلا معنى لهذا القول وان كان الباب بدلا عن المكان فهو تكلف لفظا ومعنى اما لفظا فلان البدل ههنا بحرف الجر وهو غير موجود فى المبدل منه واما معنى فلانه لا يسبق الذهن الى البدلية وثانيها ان اذا ظرف زمان وهو مذهب الزجاج فيكون المعنى خرجت ففى وقت خروجى السبع وهو ضعيف ايضا لان ظرف زمان لا يقع خبرا عن الجثث والاعيان وعلى هذين المذهبين العامل فيها المعنوى وهو استقر او مستقر متعلق اذا والثالث وهو مذهب الاصح كما صرح به صاحب اللباب انها ظرف زمان للخبر المحذوف والعامل فيها

ذلك المحذوف وعلى هذه المذاهب الثلاثة اذا مقطوعة عن الاضافة والرابع وهو مذهب الزمخشرى وابن الحاجب انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده اعنى الجملة المحذوفة الخبر **فان قيل** ان كلمة اذا لما كانت مضافة الى ما بعده لا يعمل فيها الخبر المحذوف لانه خبر المضاف اليه و لا يعمل فى المضاف ولا خرجت لوجود الفاصل وهو الفاء فبقى بلا عامل **قلت** العامل فيها معنى المفاجات التى تفهم من اذا فيكون التقدير خرجت ففاجئت زمان وقوف السبع **فان قيل** على هذا يكون اذا مفعول فاجئت فتخرج من الظرفية فلا يصح عدها من الظروف **قلنا** انها غير لازم الظرفية وعدها من الظروف باعتبار الاغلب **او نقول** انه اسم زمان لانه يقع ظرفا ابدا فى تراكيبهم **او نقول** انه مفعول فيه بتقدير فى والمفعول به محذوف وتقديره فاجأت فى زمان وقوف السبع اياه وعلى المذاهب كلها الفاء للعطف **فان قيل** فعلى هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية على الثلاثة الاول وهو غير مختار او عطف معمول معنى الفعل على الفعلية على المذهب الرابع وهو غير جائز **قلنا** انها للعطف من جهة المعنى لا من جهة اللفظ او الفاء للسببية فلا ورود **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ الكائنة للماضى** وبنى لما مر فى حيث ولكون وضعها وضع الحرف ثنائيا ويجئ للمستقبل قليل كما فى قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ولذا لم يذكره المص **ويقع بعدها الجملتان** اى الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى للاختصاص بالفعلية و يجئ للمفاجات قليلا ولذا لم يذكر المص **ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا** حال كونهما للاستفهام والشرط منصوبان على الحالية من الضمير فى الظرف وحملهما على الضمير مبالغة لرسوخهما فى معنى الاستفهام والشرط **ومتى للزمان فيهما** اى فى الاستفهام والشرط **وايان للزمان استفهاما** والفرق بين ايان ومتى ان الاول مختص بالامرين احدهما ان يكون ذلك الامر عظيما وثانيهما ان يكون مستقبلا بخلاف متى فانه اعم منهما **وكيف** الكائنة **للحال** اى حال شئ وصفة شئ فالمراد بالحال صفة لا زمان الحال **فان قيل** على هذا عده من الظروف غير جائز لان الظرف اما مكان او زمان وكيف لحال الشئ او صفة الشئ **قلنا** عده على مذهب الاخفش **او نقول** انه جار مجرى الظروف لانه مؤل بتاويل الجار والمجرور كما ان الظرف مؤل بالجار والمجرور نحو صمت يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة **او نقول** انه محتاج الى المتعلق كالظروف فلذا عده من

الظروف **ومنها مذ ومنذ** بنيا لموافقتهما لمذ ومنذ حرفين اولان كل واحد منهما متضمن لمعنى حرف الاضافة لان مذ يوم الجمعة بتاويل الاضافة اى اوّل مدة زمان الفعل السابق يوم الجمعة والفرق بين منذ ومذ حرفين واسمين ثابت فى اللفظ والمعنى امّا فى اللفظ فلان ما بعد الاسمين مرفوع وما بعد الحرفين مجرور وامّا فى المعنى فلانهما اذا كانا اسمين يكونان بمعنى اوّل المدة وجميع المدة وهما معنيين اسمين واذا كانا حرفين يكونان بمعنى منَ فى الماضى وهو ابتداء الشئ الخاص عن الشئ الخاص كابتداء المسافرة من السنة الماضية فى قولك سافرت من البلد من سنة كذا ويكونان بمعنى فى الحاضر والحال وهو ظرفية الشئ الخاص للشئ الخاص كظرفية زمان الحاضر لعدم الرؤية فى قولك ما رئيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وكل من الابتداء الخاص والظرفية الخاص معنى حرفى ويكونان تارة **بمعنى اوّل المدة** اى اوّل مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رئيته مذ يوم الجمعة اى اوّل مدة زمان عدم رؤيتى اياه يوم الجمعة اذا كانا صالحين جوابا لمتى **فيليهما** اى يقع بعدهما بلا فاصل **المفرد** اى الاسم المفرد حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما كالمثنى والمجموع الواقعين بعدهما نحو ما رئيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما فاليومان وان لم يكونا مفردين حقيقة لكنه مفردات حكما لانهما اذا لم يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اوّل المدة عبارة عن امر واحد لا عن شيئين او اشياء **المعرفة** حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما نحو ما رئيته مذ يوم لقيتنى فيه فاليوم وان كان نكرة لكنه حصل فيه التعين المقصود من التعريف اذ المقصود التعين لا التعريف الحقيقى والتعين حاصل بيوم وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اوّل مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة ويكونان تارة **بمعنى جميع المدة** اى جميع مدة زمان الفعل اذا كانا صالحين جوابا لكم **فيليهما المقصود** اى الزمان الذى قصد بيانه حال ذلك الزمان متلبسا **بالعدد** اى بعدده المستغرق جميع اجزائه **فان قيل** المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع الى الزمان والقصد لا يقع الا على مقدور المتكلم والزمان ليس بمقدوره **قلنا** المقصود خال الضمير بل هو نعت بحال متعلق الموصوف وهو بيانه وهو مقدور للتكلم **فان قيل** قوله بالعدد ظرف لغو متعلق بالمقصود فيكون المعنى يليهما اسم الزمان المقصود بالعدد والحال ان الاسم لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من الثلاثة

اللتى وقعت بعدهما وكذا الاثنين مثل يومان اذا وقعا بعدهما لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من اليومان فينبغى ان يقول المص به العدد موضع قوله بالعدد **قلنا** هذه الاعتراض انما يرد لو كان بالعدد ظرفا لغوا بل هو ظرف مستقر متعلق بمتلبسا حال من الضمير فى المقصود **وقد يقع** يعنى ان الكثير الواقع بعدهما الامران المذكوران ووقوع هذه الثلاثة خلاف الاصل لحاجته الى التقدير **المصدر** مثل ما خرجت من ذهابك **او الفعل** مثل ما خرجت مذ ذهبت **او انّ** مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت **فيقدر** بعدهما **زمان مضاف** الى احد هذه الاشياء ليصلح حمل ما بعدهما عليهما **وهو** اى كل واحد منهما **مبتدأ** لانهما وان كانا نكرتين صورة لكنهما كانا معرفتين معنى لوجود الاضافة فى معناهما **وخبره ما بعده خلافا للزجاج** فان عنده العكس لان ما بعده معرفة صورة والجواب عنه وقوع المعرفة بعدهما غير لازم فيلزم كون المبتداء نكرة والخبر معرفة فى مثل قولك مذ يومان **فان قيل** لما وقع مبتداء فلا يصح عدهما من الظروف المبنية **قلنا** المراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان او المكان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم **ومنها** اى من الظروف المبنية **لدى ولدن وقد جاء لدِن ولُدن ولد ولُد ولد** ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محمولة عليه وكلها بمعنى عند و الفرق بينهما انها تستعمل فى ما هو حاضر نحو المال لدى زيد ولا يستعمل فيما هو غائب عنه وعند يستعمل فى كليهما وحكمها ان يكون مدخولها مجرورا باضافتها اليه ويجوز النصب بلدن لا بسائر اللغات لغدوة خاصة لا بكرة وسحرة لوجوهٍ ثلثةٍ الاوّل السمع والثانى ان نونها مشابهة لتنوين رطل زيتا والثالث ان غدوة اكثر استعمالا من البكرة والسحرة فيكون للدن عاملا وان كان الظروف معمولا لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال لبعض الاخرى فيكون للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة كما كان للولا خاصة جارية الضمير عند اتصال الضمائر المجرورة نحو لولاك **ومنها قَطّ قُطُّ قُطْ قِطْ قطْ** فهذه خمس لغات كلها **للماضى المنفى فان قيل** ان موصوف الماضى لا يخلوا اما زمان او فعل فان كان الثانى فيكون قط من اسماء الافعال ولا قائل به واحد وان كان الاول فلا يصح توصيفه بالمنفى لان الزمان الماضى موجود لا منفى **قلنا** ان موصوفه فعل لكن

النفي الخ

الظرف متعلق بيستعمل لا بيوضع فيكون تقديره كلها يستعمل لاجل ظرفية الفعل الماضي اوموصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع لكن المنفي نعت للزمان باعتبار المتعلق فيكون التقدير كلها موضوعة للزمان الماضي المنفي وقوع حدث فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محمولة عليه **ومنها عوض** بفتح العين وضم الضاد هذا اشهر اللغات **للمستقبل المنفي** اي يستعمل لاجل ظرفية الفعل المستقبل او موضوع للزمان المستقبل المنفي وقوع حدث فيه يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض العائضين اي دهر الداهرين فهو مبني ان كان مقطوعا عن الاضافة نحو لا اراه عوض كالغايات ومعرب عند الاضافة كالمثال المذكور مثل الغايات وسمي الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يجيئ في عوضه جزء آخر لما فرغ المصؒ عن بيان الظروف التي وجب بنائها شرع في بيان الظروف التي جاز بنائها فقال **والظروف** اي الظروف المعربة كيوم وشهر وسنة **المضافة** جوازا **الى الجملة** بلا واسطة اذ مثل يوم ينفع الصادقين صدقهم او بواسطة اذ نحو من عذاب يومئذ بفتح الميم **يجوز بنائها** لاكتساب الظروف البناء من الجملة التي اضيفت اليها ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب واكتساب البناء من المضاف اليه غير لازم وانما قيد الظروف بالمعرب وقيد الاضافة بالجواز لان الظروف المبنية واجب الاضافة الى الجملة مثل اذ واذا حيث يجب بنائها لانه لما وجبت الاضافة وجب البناء واذا جازت الاضافة جاز البناء **وكذلك** اي كالظروف المذكورة في جواز الاعراب والبناء **مثل وغير** مذكورين **مع ما وان** مشددة كانت او مخففة نحو قيامي مثل ما قام زيد او غيرُ ما قام زيد او قيامي مثل انك تقوم او غير انك تقوم او قيامي مثل ان تقوم او غير ان تقوم وانما جاز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وجاز بنائهما لمشابهتهما اذ واذا وحيث في لزوم الاضافة لكن اضافتها الى الجملة واضافتهما الى المفرد فتكون المشابهة بعيدة اذ في المشبه به الاضافة الى الجملة وفي المشبه الى المفرد اذ المشبه من الاسماء الصريحة ولا يجوز اضافة الاسماء الصريحة الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير الى الجملة **ليزداد** مشابهتهما مع الظروف فدخلوا مثل وغير على الجملة المصدرة بحرف المصدر فيكون المضاف اليه فيهما جملة صورة

ومفردا تاويلا عملا بالحقيقة والشبه جميعا **المعرفة والنكرة** خبر بحذف المضاف فين لمبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا باب بيان المعرفة والنكرة لما كان الاسم نوعين معرب و مبني وكلاهما يعمان من الاسم والفعل والمعرفة والنكرة ايضا نوعان من الاسم فوهم الواهم انهما ايضا يعمان من الاسم والفعل والحال انهما مختصان بالاسم فقال الشارح من اقسام الاسم **المعرفة ما** اسم فسر من كلمة ما بالاسم لا بالشئ ولا باللفظ و لا بالكلمة لان المعتبر في التعريفات هو الجنس القريب والجنس القريب للمعرفة هو الاسم لا غير و ايضا احتراز عن الفعل مثل ضرب لانه موضوع لمعنى معين و هو الحدث الخاص اي الضرب لكنه غير داخل في الجنس فلا حاجة الى اخراجه بقيد آخر **وضع** بوضع جزئي او كلي **واعلم** ان الوضع على قسمين خاص و عام الاول ما يكون تعلقه بامر واحد[1] سواء كان الموضوع له شخصيا كما في الاعلام الشخصية او امرا كليا كما في الاسماء الاجناس او الاعلام الجنسية كالاسد واسامة الموضوع عين المفهوم كلي و هو الحيوان المفترس فالوضع فيهما خاص لتعلقه بامر واحد و هو المفهوم الكلي والموضوع[2] له عام و هو ذلك المفهوم الكلي لصدقه على افراد كثيرة و الثاني ما يكون تعلقه بامر متعددة سواء كان الموضوع له امرا جزئيا كما في المضمرات و اسماء الاشارة والموصولات او امرا كليا كما في المشتقات فيكون عمومية الوضع و خصوصية الوضع باعتبار تعلقه بامر واحد او امور متعددة وعموم الموضوع له و خصوصه باعتبار كونه ملحوظا بعمومه و خصوصه فعلم من هذا اقسام اربعة الوضع العام والموضوع له عام و الوضع الخاص والموضوع له خاص و الوضع الخاص والموضوع له عام **لشيء** متلبس **بعينه** اي بذاته المعينة المعلومة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فلا يتم التعريف بعلم المتكلم وحده بدون علم المخاطب لان المتكلم عالم بالنكرات كلها فقوله ما وضع جنس شامل للمعرفة والنكرة و قوله لشيء بعينه احتراز عن النكرة **وهي** اي المعرفة ستة انواع **المضمرات** اي الاول المضمرات وقدمها على سائر

---

[1] قوله بامر واحد الخ المراد بالامر الواحد ما يمكن انضباطه بدون مرآتية المفهوم الكلي ۱۲ عبد الحليم عفي عنه ۱۲ [2] قوله والموضوع العام الخ لا يقال الوضع الخاص والموضوع له العام تمتنع كما هو المقرر عندهم لان المراد الاستاذ ههنا بالموضوع له العام لا يكون المعنى الاصطلاحي اعني الكثير بما هو الكثير بل المراد ههنا بالعام الكلي المقابل للخاص بمعنى الفرد ۱۲ عبد الحليم عفي عنه ۱۲ [3] قوله المراد بالعموم الكثير بما هو الكثير كما في ۱۲۔

المعارف لانه اشار فی ترتیب ذکرها الی ترتیبها الرتبی فی التعریف فیکون المضمرات اعرف المعارف فالوضع فیها عام لتعلقه بامور متعددة وایضا بعموم آلة الموضوع والموضوع له **والاعلام** ای والثانی من المعارف الاعلام شخصیة ای کلیة کانت او جنسیة فالاول ما یکون الموضوع والموضوع له ملحوظان بخصوصه والثانی ما یکون الموضوع له ملحوظا بعمومه ای بالمعنی المذکور فالاول الوضع الخاص والموضوع له الخاص والثانی الوضع الخاص والموضوع له عام ای الکلی والفرق بین اسم الجنس وعلم الجنس ان الاول ما وضع بازاء مفهوم کلی بلا معهودیة بین المتکلم والمخاطب کما ان لفظ اسد موضوع بازاء الحیوان المفترس مع الاخبار الواضع للمخاطب بوضعه وایضا الاول یجری علیه احکام النکرة والثانی یجری علیه احکام المعرفة ولهذا لا یدخل اللام علی اسامة ویکون غیر منصرف للتانیث والعلمیة **والمبهمات** ای الثالث من المعارف المبهمات وهی اسماء الاشارة والموصولات وسمیت مبهمات لان الاول من غیر اشارة مبهم والثانی من غیر صلة مبهم وهذا القسم من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص **وما عرف باللام او بالنداء** ای والرابع والخامس من المعارف المعرف باللام العهدیة والجنسیة والاستغراقیة فیکون الموضوع له فی الاول واحدا حقیقیا وفی الآخرین واحدا حکما لان المجموع من حیث المجموع کشیئ واحد ولم یقل المصاحب دخله اللام لئلا یدخل فیه مدخول اللام الذهنیة والزائدة ولم یقل ما عرف باللام والمیم لان مدخول المیم لیس قسما آخر من المعارف اذ المیم بدل اللام فی لغة الحمیری واما المعرف بالنداء نحو یا رجل عند قصد التعین ولا یصیر معرفة عند عدم القصد نحو یا رجلا لغیر معین **والسادس** ای النوع السادس من المعارف **المضاف الی احدها** ای احد الامور الخمسة المذکورة **فان قیل** المنادی واحد من الامور الخمسة المذکورة ولا یصلح اضافة الاسم الیه لوجود الفاصل بحرف النداء بین المضاف والمضاف الیه **قلت** المراد باحدها ما یصلح کونه مضافا الیه والمنادی لا یصلح له والمضاف الی احدها اعم من ان یکون بالذات نحو غلام زید او بالواسطة نحو غلام ابیك فلا یخرج الثانی من المعرفة **فان قیل** هذا منقوض بغیر ومثل زید فان غیر زید ومثل زید لا یختص بالذات دون ذات فلذا وقعا صفتین للنکرة **قلنا** انهما وشبههما

مستثنى مِن هذه القاعدة **معنى** منصوب مفعول مطلقا باعتبار المضاف اى اضافة معنى احتراز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لاتفيد التعريف وخص العلم بالتعريف لان تعريف بعض المعارف مذكور فيما سبق والبعض مستغن عن التعريف فقال **العلم** بالاقسام الثلاثة **ما وضع لشئ بعينه** شخصا اوجنسا **فان قيل** التعريف ليس بجامع لافراده لخروج الاعلام الغالبة عنه لان التعين فيها بحسب غلبة الاستعمال فے فرد من افراد جنسه لابوضع واضع **قلنا** الاعلام الغالبة داخلة فى التعريف لان استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضعين والاعلام الغالبة هى التى لها معان كثيرة اولا بحسب الوضع لكن لايستعمل الا فى فرد منها نحو النجم والصعق والسريا وابن عباس **غير متناول غيره** منصوب على الحالية عن ضمير وضع ولايجوز جره على انه صفة لشئ لوجهين الاول ان التناول صفة اللفظ لا المعنى والثانى خروج اعلام الجنسية لان معناها متناول لكثير فيكون المعنى حال كون ذلك الاسم غير متناول غير ذلك الشئ **بوضع واحد** الجار والمجرور فى محل النصب مفعول مطلق باعتبار المتعلق فيكون التقدير تناولا بوضع واحد وقيد بهذا لئلا يخرج الاعلام المشتركة لان تناولها غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد لما فرغ مِن بيان مراتب تعريف الانواع بترتيب ذكرها شرع فى بيان مراتب تعريف اصنافها الا المضاف وبيان تعريف اصناف المضاف معلوم مِن المضاف اليه فان تعريف المضاف مساوٍ بتعريف المضاف اليه فقال و **اعرف المعارف** **فان قيل** ان اعرف صيغة اسم التفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ مِن اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان وراء الجدار مع الغير وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم **قلنا** ان المراد بالاعرف اقل اللبس لا عديم اللبس عند المخاطب **المضمر المتكلم** لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم** المضمر **المخاطب** فانه دون المتكلم لانه يشتبه عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالاول اقل اللبس والثانى قليل اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره المصؒ لانه علم مِن اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اى لا بذاته المعينة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فقوله ما وضع لشئ جنس وقوله لا بعينه احتراز عن **اسماء العدد** **فان قيل** بعضها مبنى وبعضها معرب فالمبنى منها داخل فى المبنيات والمعرب داخل فى المعربات

فلاحاجة الى ذكرها ثانيا **قلنا** ان لها احكاما خاصة سوى الاعراب والبناء كالتذكير عند التانيث والتانيث عند التذكير فافرادها بالذكر لبيان احكام خاصة واخذ اسم الفاعل من الجوامد مختص بها واضافة المركب الى المركب مختص بها **وهى ما وضع** اى اسماء العدد الفاظ فسر من كلمة ما بالالفاظ بصيغة الجمع لا بالمفرد ليصح الحمل بالمبتداء وفسر بالالفاظ لا بالاسماء يشتمل الكل لان بعضها اسماء وهى الآحاد والف ومائة والمركبات بغير العاطف وبعضها ليس باسماء كالمركبات مع العاطف لان العاطف دليل الانفصال واطلاق الاسماء عليها لان اصولها اسماء والمركبات بغير العاطف ايضا اسماء لعدم دلالته على جزء المعنى المقصود وعدم وجود دليل الانفصال كما فى المركبات مع العطف **لكمية آحاد الاشياء** اى الفاظ وضعت لمعلومية مقدار آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فقوله ما وضع جنس شامل للاعداد وغيرها وقوله لكمية احتراز عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد المعين نحو زيد وعمر فانه يدل على واحد معين او على عدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد وقوله آحاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع والخمس وباضافة الاحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد فى نفسها من غير نسبة الآحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفر فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى الجنس ويذكران يتبع اسم عدد له تميز نحو عشرة رجال وبضع وتعميم الاحاد من الافراد والاجتماع دخل فى تعريف اسماء العدد الواحد والاثنان لانهما وان لم يدلا على الاحاد مجتمعة بل يدلان على احد واحدين لكنهما يدلان على الآحاد منفردة والدلالة على الاحاد مجتمعة مايكون بدفعة واحدة كثلاثة مثلا فى جواب كم رجلا عندك والدلالة على الاحاد منفردة مايكون بدفعات وذلك يحصل بتكرار السوال كالواحد فى جواب كم رجلا درهما دينارا عندك او بتكرير الجواب نحو كم رجلا عندك فيقال فى الجواب واحد واحد واحد فالاشياء عبارة عن المعدودات والآحاد عبارة عن واحد واحد من تلك المعدودات والكمية عبارة عن المرتبة التى تقع فى جواب كم اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات او اكثر من واحد بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات اسماء العدد **فان قيل** العدد ما يقع نصف مجموع الحاشيتين فخرج الواحد لعدم وجود الحاشية الدونيه وان وجد الحاشية الفوقية **قلنا** هذا تعريف اهل الحساب واما عند النحات فالعدد ما يقع فى جواب كم والواحد كذلك

فانْ قيل ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه رجلا و رجلان وذراع و ذراعان ومن ومنان لانها تدل على الوحدة و الاثنينية وليست من اسماء الاعداد قلنا ان الموضوع له الاسماء الاعداد نفس الكمية بدون لحاظ الجنسية ومن هذه الامثلة تفهم الوحدة و الاثنية مع الجنسية **اصولها** اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالحاق التاء او باسقاطها او بالتثنية او بالجمع او بالتركيب اضافيا كان او امتزاجيا **اثنتا عشرة كلمة** يبتداء من **واحد** و غيره وينتهى **الى عشرة ومأة والف تقول** فى الاعداد **واحد اثنان** فى المذكر واعلم ان هذه الاعداد مقرؤة بالوقف محكية على ما هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب و يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد و ترك الالف فى واحد ومنصوبة محلا على انها مفعول تقول و مقولة القول جملة اذا لم يرد بالمقولة لفظها واذا اريد بها لفظها لا يشترط ان يكون جملة كما فى قوله تعالىٰ و لا تقل لهما افٍّ وانما ذكرها بسبيل التعداد لان الاعراب لادخل له فى بيان استعمالها بل يكفى ذكر الادنىٰ و هو ذكر العدد بغير الاعراب **واحدة وثنتان و اثنتان** فى المؤنث قياسا بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث و **تقول ثلثة الى عشرة** بالتاء للمذكرلان المعدود جمع والجمع بتاويل الجماعة مفرد مؤنث فانث العدد ليطابق العدد المعدود و **ثلث الى عشرة** باسقاط التاء للمعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المعدود المذكر و بين عدد المعدود المؤنث ولم يعكس لكون المذكر المقتضى للتانيث اسبق فاعطى التانيث للمذكر السابق فبقى التذكير للمؤنث فرقا بينه وبينها و اذا جاوزت عشرا **فتقول احد عشر اثنى عشر** فى المذكر **احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة** فى المؤنث بتذكير الجزئين فى المذكر اما الجزء الاول فلان فى الواحد والاثنين قياسا سواء كان فى المفردات او المركبات و اما تذكير الجزء الثانى فمحمول على الباقى من المركبات وبتانيث الجزءين فى المونث اما فى الاول فلبقائه على اصل القياس واما فى الثانى فلحمله على الجزء الثانى من المركبات الباقية فى التانيث و **تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر** و **تقول ثلث عشرة الى تسع عشرة** بتانيث الجزء الاول و تذكير الجزء الثانى فى المذكر و فى المؤنث بعكس المذكر اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات نوع المفردات و فيها خلاف القياس ففى المركبات مثل ذلك واما تذكير الجزء الثانى فى المذكر لئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة

الواحدة مِن جنس واحد واما في احدى عشرة فليسا مِن جنس واحد واما في ثنتان فالتاء ليست متمحضة للتانيث بل هو بدل مِن اللام المحذوفة واما في اثنتان فمحمول على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلان التذكير في الجزء الاول للفرق بين المذكر والمؤنث و قد حصل بتذكير الجزء الاول فلا مانع مِن تانيث الجزء الثاني مع ان فيه موافقة العدد مع المعدود **وتميم تكسر الشين** عند التركيب **في المؤنث** من لفظ عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيين يسكنونها لان السكون اخف مِن الفتحة و مذهب التميم ضعيف لان في مذهبهم عدول مِن الفتحة الاخف الى الكسرة الاثقل و **تقول عشرون واخواتها** وهي العقود السبعة الباقية **فيهما** اي في المذكر والمؤنث مِن غير فرق بينهما لان التاء اما تورد قبل الواو او بعدها ففي الاوّل يجري علامة التانيث في الوسط واما الثاني يجري علامة تانيث كلمة على كلمة اخرى حقيقة وايضا لو اورد التاء يلزم اجتماع علامة التذكير وهو الواو والياء والنون والتانيث **وتقول** فيما زاد على كل عقد مِن تلك العقود **احد وعشرون** في المذكر **احدى وعشرون** في المؤنث بالقياس فيهما في الجزء الاول وبلا فرق في الثاني **فان قيل** لم ذكر احد واحدى مع العشرون ولم يدخلهما تحت قاعدة العطف بل خصهما بما سويهما **قلنا** لما غيّر الواحد والواحدة في التركيب والعطف الى احد واحدى لم يكن العطف فيهما على لفظ ما تقدم خص قاعدة العطف بما سويهما ولم يدخلهما تحت قاعدة العطف **ثم بالعطف** اي تقول بعد التركيب احد مع عشرين بعطف تلك العقود على الزائد على العقود **بلفظ ما تقدم** اي حال كون الزائد كائنا بلفظ عدد تقدم في الآحاد مِن غير تغير وخص عطف العقود على الزائد ولم يعكس اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ كما في احد عشر **الى تسعة وتسعين** في المذكر وتسع وتسعين في المؤنث **وتقول** فيما زاد على تسعه وتسعين اجاوزت من عدد المتوسط **مائة والف** في الواحد **ومائتان والفان** في تثنية **فيهما** اي في المذكر والمؤنث بلا فرق بينهما لان المائة موضوعة بالتاء فلو زيدت التاء يلزم اجتماع التائين وهو مستكره والالف محمول عليها لاشتراكهما في كثرة العدد **ثم** تقول فيما زاد على المائة والالف وتثنيتهما **بالعطف** اي يعطف الزائد عليهما او بعطفهما على الزائد وانما جاز الاستعمالان لان العدد الكثير ثقيل مِن حيث المعنى فجوز فيه الاستعمالان للخفة يختار المتكلم ايهما شاء ولم

يقيد باحد الاستعمالين **على صورة ما تقدم** من اسماء العدد من غير تغير و تبديل فی الواحد والواحدة ايضًا وانما لم يتغير الى احد واحدى كما فی المركبات لان العدد الكثير ثقيل من وجه نظرا الى المعنى فخفف بالاستعمالين وخفيف من وجه نظرا الى قلة الوقوع فلم يتغير الواحد والواحدة الى احد واحدى **وفی ثمانی عشرة** للمؤنث اختلافات واقوال اربعة احدها **فتح الياء** وهو الاصل لبناء صدور الاعداد المركبة بالفتح كثلاثة عشر والثانی اسكانها كما قال المصؒ **وجاز اسكانها** لتثاقل المركب بالتركيب والثالث حذف الياء مع فتح النون كما قال المصؒ **وشذ حذفها بفتح النون** لانه حذف بلا دليل وهو الكسرة والرابع كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى من الوجوه لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر والوجه الاول اصل والثانی والرابع لا اصل ولا شاذ والثالث شاذ والاختلاف فيه لكونه ناقصا يائيا ولما فرغ المصؒ عن بيان اسماء العدد شرع فی بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز لها دونها فقال **ومميز الثلاثة الى العشرة** وكذا الثلاث الى العشر **مخفوض** ای مجرور **ومجموع لفظا او معنى** اما الجر لانه لما كثر استعمال العدد الاقل والكثرة تقتضی التخفيف فخففوا بالاضافة لاجل حذف التنوين والقائم مقامها واما كونه مجموعا يطابق المعدود والعدد **الا فی ثلاثمائة الى تسعمائة** استثناء من مجموع فيكون المعنى مجموع فی جميع الاوقات الا فی وقت كون تميزها لفظ مائة **وكان قياسها ان يجمع على مئين او مأت** لان للمأة جمعين احدهما فی صورة جمع المذكر السالم والثانی بصورة جمع المؤنث السالم فالاول متروك لانه لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم نحو ثلاثة مسلمين لانه يلزم اجتماع علامة التذكير والتانيث على تقدير تانيث العدد ويلزم المخالفة عن قاعدة العدد على تقدير تذكير العدد والثانی متروك ايضًا لان المأت ان كانت تميز الثلاثة مثلا فالمأته عدد ايضًا يقتضی التميز ووقوع التميز بعدها مستكره عندهم لان التميز تعود بالوقوع بعد عدد كان فی صورة جمع المؤنث السالم ولما تعذر الجمعان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر **ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين** لما فرغ من بيان تميز عدد الاقل شرع فی بيان تميز عدد الاوسط فقال **ومميز الخ منصوب مفرد** اما النصب فی العقود لتعذر

الاضافة اى اضافة العقود اذ لا يستقيم ابقاء النون اى نون عشرون واخواتها معها اذ
هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع اما النصب فيما
سوى العقود لتعذر الاضافة وايضا لئلا تصير الكلمات الثلاثة كلمة واحدة لان
المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر الافراد لتكون الفضلة قليل الحروف ولما فرغ من بيان تميز عدد
الاوسط شرع فى بيان تميز عدد الاكثر فقال **ومميز مائة والف** ومميز **تثنيتهما**
وجمعه اى جمع الالف ولم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان جمع المائة مرفوض فى
الاعداد **مخفوض مفرد** اما الجر فلانه لما كان من الاصول كالآحاد فناسب
ان يكون تميزهما مطابقا للاحاد فى الجر واما الافراد لان العدد الكثير ثقيل من
حيث المعنى لدلالته على الافراد الكثيرة والقليل خفيف من حيث المعنى لدلالته على
الافراد القليلة فاختير فى تميز الاول الافراد وفى الثانى الجمعية رعاية للتعادل لما
فرغ المصؒ عن بيان عدد ذى جهة واحدة فى التذكير والتانيث لكون تميزه ذا جهة
واحدة شرع فى بيان عدد ذى وجهين لكون تميزه ذا جهتين فقال **واذا كان**
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن
المؤنث كما اذا قلت ثلثة الشخص او ثلث الشخص مررن للنساء من الشخص **او**
بالعكس كما كان المعدود مذكرا واللفظ المعبر به عنه مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت
بها عن المذكر اذا قلت ثلثة انفس او ثلث انفس مررن للذكور **فوجهان** اى ففى
العدد وجهان التذكير والتانيث ففى الاول التذكير باعتبار المعنى والتانيث باعتبار
اللفظ وفى الثانى العكس لكن اعتبار اللفظ اكثر لان اللفظ وظيفة النحو **ولا يميز واحد**
و لا واحدة **ولا اثنان** ولا اثنتان وثنتان **فان قيل** فات المطابقة بين المدعى و
الدليل لان المدعى وهو قوله ولا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز و
الدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين
قلنا لا يميز متضمن لمعنى لا يورد فيكون المعنى لا يورد الواحد ولا الاثنان مع التميز
بل يذكر ما يصلح التميز ويطرحون العدد **استغناء بلفظ التميز فان قيل** فى
عبارة المصؒ تناقض اذ المفهوم من قوله ولا يميز نفى التميز ومن قوله استغناء بلفظ التميز

وجود التميز **قلنا** المراد بالتميز صالح التميز على تقدير ذكر التميز معهما وهو المفرد فی الواحد والمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح للتميز كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع والواحد فى الاثنين **عنهما** اى عن الواحد اذا كان التميز مفرد اوعن الاثنين اذا كان مثنے **مثل رجل ورجلان** فان من صيغة رجل يفهم الوحدة والجنسية ومن صيغة رجلان ايضًا الاثنية والجنسية فلاحاجت الى ذكر الواحد والاثنين عليحدة **فان قيل** تميز الواحد مغن عن ذكر الواحد لكن لا نسلم ان تميز الاثنين مغن عن الاثنين نعم لو كان التميز مثنى لم لايجوز ان يكون مفردا نحو اثنا رجل **قلنا** لم يجئ تميز المثنى الا مثنے لانه لما التزموا الجمعية فى تميز الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو الاقرب الى الجمعية وهو الاثنينية **واعلم** ان فى توضيح دليل المص توجيهين الاول باعتبار المعنى والثانى باعتبار اللفظ وبيان الاول ان المراد بالتميز صالح التميز الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية فاستغنے صالح التميز عن ذكر العدد **وبيان الثانى** ان المراد بالتميز جوهر حروفه القابلة للحوق علامة الافراد وهى التنوين وقابلة للحوق علامة التثنية وهى الالف والنون فاما ان يذكر العدد معه اويلحق به العلامة فاختاروا العلامة للاختصار والخفة ولا شك ان رجل ورجلان اخف من واحد رجل واثنان رجل واستغنوا عن ذكر العدد عليحدة بخلاف ما فوق الاثنين لان التميز جمع يطلق الثلاثة وما فوقها فلابد من ذكر العدد المعين وذلك الاستغناء انما يكون **لافادت** لفظ التميز **النص المقصود** اى التصريح على العدد **بالعدد** اى بذكر اسم العدد فلاحاجت الى ذكر العدد ثانيا واعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد يستعمل بمعنين احدهما معنى التصير والثانى معنى الحال والاول ما يجعل ويصير عددا انقص من العدد الذى اشتق اسم الفاعل منه بواحد زيد بمرتبة واحدة وعلامته ان يبتدأ من الاثنين لا من الواحد لانه لاعدد تحت الواحد حتى يكون الواحد مصيره واحدا وايضًا يضاف الى الاقل لا الى المساوى ولا الى الاعلى لان معناه الجعل والتصير وهذا الاثر يظهر فى الاقل والمساوى والاكثر حاصل بنفسه فلا اثر لجعله ونصيره فيه وايضًا لايجئ من ما فوق العشرة لان اسم الفاعل لايجئ منه كما اذا قلت ثالث اثنين اى مصير الاثنين ثلثة بانضام ذلك المصير

مع الاثنين والثانی يدل علی الواحد الذی وقع فی مرتبة واقعة بعد العدد علی العدد الذی اشتق منه ذلك الاسم الفاعل وعلامته ان يبتدأ من الواحد ايض لانه يدل علی المرتبة والمرتبة للواحد ايض ويضاف الی المساوی وما فوقه لا الی الادنی لئلا يلزم الكذب ويتجاوز عن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بما دونها كما قال المصؒ **وتقول فی المفرد** ای فی الواحد **من المتعدد باعتبار تصييره** المصدر مضاف الی الفاعل ومفعولان محذوفان فيكون التقدير بسبب اعتبار تصيير ذلك الواحد عددا انقص منه المشتق منه بمرتبة ازيد عليه بمرتبة **الثانی** فی المذكر **والثانية** فی المونث مقولة القول **الی العاشر والعاشرة لا غير** ای لا تقول غير ذلك فلا يجری فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها لانه اشتق من الفعل والفعل يجیئ من الآحاد لا من المركبات واما اسم الفاعل بمعنی الحال فليس معنے الحدث بل صورته صورة اسم الفاعل كالحائط تدل علی وقوع موصوفه فی مرتبة فلا باس بان يشتق ويبنی من الجوامد وهو احد عشر وما فوقه ولذا عبر عن ثالث اثنين باسم الفاعل المصير وعن ثالث ثلثة باحدها لا باسم الفاعل لعدم اشتماله علی المعنے الحدثی **وتقول فی المفرد باعتبار حاله** ای مرتبة من المتعدد **الاوّل والثانی** فی المذكر **والاولیٰ والثانية** فی المونث اذا وقع فی المرتبة الاولیٰ والثانية ولم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان علی المرتبة بل يدلان علی ذات وابدلا بالاوّل والاولیٰ لانهما يدلان علی المرتبة وهكذا الخ وهكذا تقول **الی العاشر والعاشرة والحادی عشر والحادية عشرة والثانی عشر والثانية عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم** ان اسم الفاعل من اسماء العدد سواء كان بمعنے التصيير او الحال بحكم سائر اسماء الفاعلين فی التذكير والتانيث فيقال مذكر للمذكر والمؤنث للمونث وانما ذكر والجزئين لانه اسم واحد فلا معنی للتانيث فيه **ومن ثم** ای من اجل اختلاف اعتبار التصيير والحال اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما اختلف القول **قيل فی الاوّل ثالث اثنين** بالاضافة الی المساوی والفوق ای **احدها** لاكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة **وتقول فی** اضافة ما زاد علی العشرة **حادی عشر احد عشر** بالاضافة المركب الاول الی المركب الثانی ومعناه واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء **علی الاعتبار الثانی خاصة** لان اعتبار الاول

لا تجاوز العشرة **وان شئت قلت** فی اداء هذا المعنی **جادی احد عشر الی تاسع تسعة عشر** بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاوّل بقرینة ذکره فی الثانی **فیعرب** الجزء **الاوّل** من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب البناء ویبنی الجزءان الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب **المذکر والمؤنث** قدم المذکر فی الاجمال لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث وجودی **المؤنث ما فیه** ای اسم کان فیه **علامة التانیث** عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی دفع توهم ان حصر علامة المؤنث فی التاء والالف غیر مستقیم لوجود علامة اخری وهو الفرج فاجاب الشارح ان المراد علامة اسم المؤنث هو الالف والتاء والفرج علامة الذات وایضا المذکر والمؤنث قسمان من الاسم والمعتبر فی تعریف القسم المقسم وهو الجنس القریب **لفظا** ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة کامرأة وناقة وغرفة او حکما کعقرب اذ الحرف الرابع فی المؤنثات السماعیة فی حکم تاء التانیث ولهذا لا تظهر التاء فی تصغیر المؤنثات السماعیة لئلا یلزم اجتماع النائب والمنوب **او تقدیرا** ای مقدرة غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار وقدم ونعل **والمذکر ما بخلافه** ای اسم متلبس بمخالفته بان لا یکون فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا **وعلامته** ای علامة التانیث التاء وهی ما تبدل بالهاء حالة الوقف وعلامتها ان یکون مدورة لا مطولة وتکون متمحضة للتانیث وایضا مفتوحة ما قبلها فخرجت تاء اخت وبنت ومسلمات **والالف** حال کونها **مقصورة** کسلمی فی الاسم وحبلی فی الصفة **او ممدودة** کصحراء فی الاسم وحمراء فی الصفة **فان قیل** هذا منقوض بالعصی والرحی وارطی وقبعثری فان فی آخرها الف مقصورة ولیست بمؤنثات وکذا منقوض بکساء ورداء وعلباء فان فی آخرها الف ممدودة ولیست بمؤنثات **قلنا** انه لیس مطلق المقصورة علامة التانیث بل ما تکون زائدة لغیر الالحاق وغیر تکثیر الابنیة فخرج عصی ورحی لان الفهما لیست بزائدة بل هی منقلبة عن لام الکلمة وخرجت الف ارطی لان الفه للالحاق بجبلی وخرجت الف قبعثری لانها لتکثیر الخماسی وایضا لیس مطلق الممدودة علامة التانیث بل ما تکون بعدها همزة زائدة لغیر الالحاق فخرجت الف کساء ورداء لان الهمزة فیهما منقلبة عن واو فی الاوّل ویاء فی الثانی وهما لام الکلمة وخرجت الف علباء لان الهمزة فیها للالحاق

بقرطاس و اختلفوا فی علامة التانیث فی المدود والصحیح وهو مذهب سیبویه والجمهور انها الهمزة لان صحراء وحمراء فی الاصل صحرا حمرا بالف مقصورة زیدت قبلها الف لامتداد الصوت فالتقی الساکنان قلبت الثانیة التی للتانیث همزة **وهو** ای الاسم المؤنث **حقیقی و لفظی فالحقیقی ما** ای اسم **بازائه** ای فی مقابلة مدلوله **ذکر من جنس الحیوان کامرءة** فی مقابلة رجل **وناقة** فی مقابلة جمل ولم یقل ان المؤنث الحقیقی ما له فرج لکراهیة التلفظ به اولان الخنثی مذکر بان غلب علامات التذکیر مع انه صاحب فرج **و اللفظی** متلبس **بخلافه** ای بمخالفة المؤنث الحقیقی بان لا یکون فی مقابلته ذکر من الحیوان بل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا او حکما فالاول **کظلمة** والثانی **عین** فان علامة التانیث فیها مقدرة بدلیل التصغیر علی عُیَیْنَة ولم یورد مثال الثالث کعقرب لقلة وقوعه **واذا اسند الفعل** ای العامل المتصرف بلا فصل کما هو الاصل فدخل شبه الفعل فیها لان حکمه ایضاً کذلک وخرج الفعل الغیر المتصرف لان حکمه کذلک وخرج الفعل الغیر المتصرف لان حکمه جواز الوجهین وخرج المؤنث الحقیقی المفعول فانه ایضا جائز الوجهین والتقیید بقوله بلا فصل وهو الظاهر لان الاصل فی الفاعل الایلاء الی العامل المسند **الیه** ای المؤنث مطلقا حقیقیا کان او لفظیا مظهرا کان او مضمرا **فالتاء** ای فذلک الفعل متلبس بالتاء وجوبا اشعارا بتانیث الفاعل من اول الامر واعلم ان فی ضمیر الیه مذهبین مذهب الشارح الهندی و مذهب الشارح الجامی فمذهب الشارح الهندی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث لانه ان رجع الی المؤنث مطلقا یلزم التناقض بین قوله فبالتاء وجوبا وبین قوله بالخیار ومذهب الشارح الجامی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث مطلقا لان البحث فی مطلق المؤنث والتعریف لمطلق المؤنث وایضا یکون عبارة المصؒ علی هذا التقدیر مشتملة علی التفصیل بعد الاجمال ولا یلزم التناقض لان قوله وانت فی ظاهر الخ بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة لان المصؒ اذا ذکر القاعدة الکلیة ثم ذکر بعض الافراد مخالفة لها فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة ایضا الخ وایضا الخاص اذ ذکر مقابلا للعام فیکون المراد بهذا العام ما سوی افراد الخاص ومذهب الاول مردود لانه مخالف للسوق **وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار فی التذکیر و التانیث ان شئت قلت طلع**

الشمس وان شئت قلت طلعت الشمس واحترز بالظاهر عن اسناد الفعل الى ضمير غير الحقيقي لانه بالتاء وجوبا لعدم المشعر بالتأنيث لفظا فلا بد من تانيث المسند ليشعر بتانيث الضمير اما الاول فتانيثه غير قوي فلا يجب ان يكون مسنده بالتاء وجوبا لوجود المشعر بالتانيث في اللفظ وهو الفاعل المؤنث ايضا فان قيل ينبغي ان يستثنى المصؒ صورة الفصل بالخيار ليستوي في احكام جميع اقسام المؤنث قلنا لا يحتاج الى تقييد عبارة المصؒ بذلك اذ الحمل على المعاني المتبادر واجب فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله جائتني اليوم زيد اذا سمي به مؤنثا فانه يجب تانيثه مع الفصل قلنا هذا الخيار فيما لم يكن المؤنث الحقيقي منقولا عن الاسم الذي غلب استعماله في المذكر و ان كان منقولا عنه فيجب تانيث الفعل لئلا يشتبه الحال على المخاطب **وحكم ظاهر الجمع** اے حكم الفعل في التذكير والتانيث حين اسناده الى ظاهر الجمع احترازعن اسناده الى ضمير الجمع فانه فيه اما الحاق التاء به اوضمير الجمع **غير جمع المذكر السالم** لانه لو كان سالما لم يجز تانيث الفعل لانه اشرف الجموع فلا يجوز تاويله بالمؤنث وهو الجماعة واما قوله آمنت به بنوا اسرائيل فللتغير الكثير في بنو عومل في الفعل المسند اليه معاملة جمع التكثير وهي تانيث الفعل **مطلقا** اي جمعا سالما مؤنثا او جمعا تكثيرا **حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي** في جواز التذكير والتانيث **وضمير** جمع الذكور **العاقلين** من جموع التكثير غير جمع **المذكر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت** اے ضمير مستكن في الفعل المقرون بالتاء بناء على التاويل **وفعلوا** اے ضمير فعلوا وهو الواو لانها موضوعة لجمع الذكور العقلاء **والنساء** اے ضمير الذي اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المؤنث سالما كان او تكثيرا **والايام** اے الضمير الذي اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المذكور الغير العقلاء **فعلت** اے ضمير فعلت وهو المستكن المقرون بالتاء على التاويل **وفعلن** اے ضمير فعلن وهو النون اما في جمع المونث لان النون موضوعة لجمع المؤنث واما في جمع المذكر الغير العاقل فلانه محمول على جمع المؤنث من قبيل حمل عديم العقل على ناقص العقل او النون موضوعة لجمع المذكر الغير العاقل وجمع المؤنث العقلاء محمول عليه من قبيل حمل ناقص العقل على عديم العقل **المثنى ما لحق آخره** اے اسم لحق آخر مفرده من حيث انه آخر مفرد المثنى فالمراد من المثنى وقع معرفا بمعنى الاصطلاحي

والمراد من المثنی الذی وقع فی التعریف بمعنی اللغوی وهو دوکردن فیکون ایراد هذا المعنیین بطریقة الاستخدام **فان قیل** یصدق التعریف علی المفرد لانه اسم یلحق فی آخره الالف او الیاء والنون للتشبیه ولم یکن مثنی **قلنا** العبارة علی حذف المضاف ای آخر مفرده فخرج المفرد اذ الالحاق به لا بمفرده لعدم وجود مفرده والمثنی اسم لحق بآخر مفرده الالف الخ **او نقول** المثنی اسم لحق آخره الف او یاء ونون مع لواحقه ای اسمیته مع لواحقه واسمیة المفرد بدون اللواحق ولم یذکر المصؒ احد هذین القیدین لظهور المراد ان المثنی عبارة عن مجموع اللاحق والملحوق به فلا حاجت الی هذین التکلیفین **او نقول** ان الحق بمعنی یکون ای المثنی ما یکون آخره الف الخ **الف** حالة الرفع **او یاء مفتوح ما قبلها** حالتی النصب والجر للفرق بین المثنی والجمع ولم یعکس لکثرة التثنیة وخفة الفتحة **ونون عوضا** عن الحرکة او التنوین اما نفس العوض فلان الاسم العاری عن البناء لا یجوز خلوه عن الحرکة او التنوین وکان فی آخره الف لا یقبل الحرکة ولا التنوین فعوض النون عند البعض عن الحرکة دون التنوین لانه یثبت مع اللام وان کان عوضا عن التنوین لم یثبت مع اللام وعند البعض عوض عن التنوین لانه یسقط عند الاضافة وان کان عوضا عن الحرکة لم یسقط وعند البعض عوض عنهما لان التثنیة فرع الواحد والحرکة والتنوین کلاهما ثابتان فی الواحد فیثبتان فی التثنیة **فان قلت** العوضیة فی الالف مسلم لانه لا یقبلهما وفی الیاء غیر مسلم لانه یقبلهما **قلنا** الیاء فی التثنیة حرف اعرابی وهو ساکن ابدا **مکسورة** لئلا یلزم توالی فتحات اربعة فی صورة الرفع فتح ما قبل الالف والالف بمنزلة الفتحتین وفتح النون لیدل **فان قیل** ضمیر یدل راجع الی الالف والیاء والنون فلا یطابق الراجع مع المرجع **قلنا** الضمیر راجع الی الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق **فان قیل** لما کان الضمیر راجعا الی الملحوق وهو مشتمل بالنون ایضا وهو عوض عن الحرکة او التنوین الممنوعین فی التثنیة هو غیر دال علی ان معه مثله من جنسه بل علامة التثنیة هو الالف والیاء **اجیب** عنه بجوابین الاول منعی بانه لا نسلم ان الضمیر الی الملحوق المشتمل بالنون بل الضمیر الی الملحوق المشتمل بالالف والیاء لان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع کما فی قوله تعالیٰ وبعولتهن احق بردهن

فالضمير الى المطلقات وهى اعم من ان تكون بائنة اورجعية والراجع خاص بالمطلقات الرجعية **او اجيب** ان الضمير راجع الى اللحوق المشتمل بالنون لكن لا نسلم عدم دلالة النون على ان معه الخ اذ كون النون عوضا عن الامرين ليس بمانع عن الدلالة بذلك اذ الشئ الواحد قد يصلح لامور كثيرة كما ان الالف فى التثنية علامتها وايضا علامة الرفع **او اجيب** تسليما ان اللحوق مشتمل بالنون وهو غير دال على ذلك لكنه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح نسبة الدلالة الى الامور لان للاكثر حكم الكل **على انه معه** اى مع مفرده **مثله** فى العدد حال كون ذلك المثل **من جنسه** باعتبار دخول ذلك المثل تحت المفهوم الكلى الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما **فان قيل** ذكر الجنس بعد المثل مستدرك لاتحاد معناهما **قلنا** ان المراد بالمثل المثل فى العدد وبالجنس دخول المثل تحت المفهوم الكلى هو الموضوع له لذلك المفرد سواء كانا متفقين فى الذات كرجلين او مختلفين فى الذات كابيضين لبقر وجراد اذ هما داخلين تحت مفهوم واحد وهو ذات من له البياض فلا يثنى الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن اذا اريد بهما الطهر والحيض لعدم دخولهما تحت المفهوم المشترك بينهما ولو اريد بالمثل المثل فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه **قلنا** الظاهر من المثل المثل فى الكمية وحمل الكلام على الظاهر واجب خصوصا فى التعريفات فلذا ذكر الجنس **فان قيل** التعريف قد تم بما سبق فما الحاجت الى قوله ليدل **قلنا** فى ذكره فائدتان الاول الدلالة على انه معه مثله والثانى انه لا يثنى الاسم باعتبارين مختلفين وهو مفهوم من قوله من جنسه **فان قيل** عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين منقوض بالابوين للاب والام فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين غير داخل تحت مفهوم واحد لان مفهوم الاب الوالد المذكر ومفهوم الام الوالدة المؤنث وكذا القمرين غير داخل تحت المفهوم المشترك بل مفهوم القمر كوكب ليلى ومفهوم الشمس كوكب نهارى۔ **قلنا** هذا التثنية من باب التغليب ومعنى التغليب ان يجعل اللام مسماة باسم الاب مجاز القوة التناسب بينهما لكونهما والدين للولد ثم يأول الاب بمسمى بالاب يحصل المفهوم المشترك بينهما الذى هو الشرط فى التثنية فيكونان متجانسين فى المفهوم لا مختلفين فيه اذ معناهما مسميان بالاب وهما فردان لهذا المفهوم وكذا حال القمرين

فانقيل ينبغى ان يجرى هذا التاويل فى القرآن بالطريق الاولى لان القرء موضوع للطهر والحيض حقيقة لامجازا والاب موضوع للام مجازا فلما صح التاويل فى الاب يصح فى القرء بالطريق الاولى فلا يكون التثنية باعتبار معنيين مختلفين **قلنا** لاشك فى صحة التثنية ٭ فى القرآن بعد التأويل اذ الحكم بعدم جواز التثنية ٭ ٢ بمجرد اشتراك اللفظى بدون الاتفاق فى المعنى وبعد التاويل يحصل الاتفاق المعنوى وكذا يجوز التثنية فى الاعلام المشتركة بعد التاويل عند الجمهور حقيقة كزيد مثلا علما للكثير ثم يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع . او مجازيا كعمر اذا صار علما لابى بكر ثم يأول بالمسمى بعمر فيثنى ويجمع وعند البعض يجوز التثنية فى الاعلام بدون هذا التاويل لكون الاعلام اكثر استعمالا فالمطلوب فيها الخفة والاختصار بالتثنية واما اسماء الاجناس فقد اتفق فى جواز تثنيتها بعد التاويل ولا يجوز قبل التاويل ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير عند الحاق علامة التثنية فاراد المصؒ بيان هذا التغير ومواضع التغير فقال **فالمقصور** اى الاسم المقصور وهو ما كان فى آخره الف مفردة لازمة فبالافراد احترازعن مقرونة بالهمزة كحمراء وباللزوم عن الف زيدا فى حال النصب وقفا فانه لا يسمى زيد . بمثل هذا الالف مقصورا اذ لا يثبت فى حال الوصل وسمى المقصور مقصورا لانه ضد الممدود والمقصور مشتق من القصر وهو الحبس وهو ايضا محبوس عن الحركات **ان كان الفه منقلبة عن واو** حقيقة كعصوان اوحكما بانكان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى **وهو ثلاثى** اى ذلك الاسم المقصور ثلاثى لا زائد به **قلبت الفه واوا** اعتبار للاصل الحقيقى اوالحكمى وخفة الثلاثى وانكان غير الثلاثى لايرد لمكان الثقل **والا** اى وان لم يكن منقلبة عن واو بل تكون منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى اوحكما بانكان مجهول الاصل اوعديم الاصل وقد اميل فيه كمتيان فى متى اوكان على اربعة احرف سواء كانت الالف اصلية كالاعلى او زائدة كحبلى **فبالياء** اى فالفه منقلبة بالياء عند التثنية اعتبارا للاصل الحقيقى او الحكمى وتخفيفا فيما زاد على الثلاثة **والاسم الممدود انكانت همزته اصلية** اى همزته لام الكلمة **تثبت** فى الاشهر لاصالتها كقراء لجيد القرأة **وان كانت للتانيث** **فانقيل** همزة التانيث غير موجودة فى كلام العرب **قلنا** اطلاق التانيث بالهمزة باعتبار انها منقلبة عن الف التانيث لحمراء اصلها

حمرا بالف التانیث زیدت قبلها اخری لمد الصوت فصار بالالفین اولهما لمد الصوت وثانیتهما للتانیث فقلبت الثانیة همزة لالتقاء الساکنین **قلبت واوا** لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف مستکره وقوعه بین الالفین مع انها غیر اصلیة ولم یبدل بالیاء لان الواو اقرب الی الهمزة من الیاء لثقلهما **والا** ای وان لم تکن الهمزة اصلیة ولا للتانیث بل تکون للالحاق کهمزة علباء لالحاق قرطاس او منقلبة عن واو اویاء اصلیة ککساء ورداء **فالوجهان** ای الوجهان المذکوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة لان الهمزة فی الصورة الاولی منقلبة عن واو اویاء ملحقة بالاصل وفی الصورة الاخری منقلبة عن واو اویاء اصلیة فشابهتا همزة قراء فثبت فی الصورتین کما ثبت فی قراء

وثانیهما قلب الهمزة واوا لان عین الهمزة فی الصورتین لیست باصلیة فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا **وتحذف نونه** ای نون التثنیة **للاضافة** اذ النون والتنوین توجبان تمام الکلمة وانقطاعها عما بعدها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف الیه فبینهما تناف والمتنافیان لا یجتمعان **وحذفت تاء التانیث** حذفا غیر قیاس **فی خصیان والیان** ویجوز اثباتها ایضا علی القیاس کما فی ضاربتان وشجرتان ووجه الحذف ان کل واحدة من الخصیتین والالیتین شدیدة الاتصال بالاخری بحیث لایمکن الانتفاع باحدهما بدون الآخر فصارتا بمنزلة الاسم المفرد وتاء التانیث لا تقع فی حشو المفرد **فان قیل** التغیر اذا وقع فی عبارة العمدة لا یخلوا عن نکتة فما الوجه انه اورد الفعل المضارع فی حذف النون والماضی فی حذف التاء **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة اتی فی بیانه بالفعل المضارع للاستمرار لان الاغلب فی المضارع الاستمرار الابقرینة واما حذف التاء فلیس بقیاس وقاعدة بل وقع فی مادة مخصوصة علی خلاف القیاس فاتی فیه بالفعل الماضی لان الاغلب فیه الانقطاع عن الاستقبال دون الاستمرار **المجموع** ای اسم واطلاق الاسم علی المجموع مع ان جزء لفظه یدل علی جزء معناه باعتبار شدة الاتصال والامتزاج بین الملحق والملحوق به وعبر عن کلمة ما بالاسم احترازا عن لام الاستغراق فانها ایضا دال علی آحاد مقصودة لکن لیست باسم ودل دلالة مطابقة احترز

عن تثنية اسم الجمع والجمع كطائفتين ورجالين فانهما وان دلتا على آحاد لكن هذه الدلالة تضمنية لا مطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين تشتمل على الآحاد **على آحاد** اى على جملة آحاد احترز به عن الكل الافرادي نحو كل نفس ذائقة الموت او كل نار حارقة فانه يدل على الآحاد لا جملة بدفعة واحدة بل يدل على الآحاد بدفعات كثيرة **مقصودة** اى يتعلق قصد المتكلم بتلك الآحاد فى ضمن ذلك الاسم احتراز عن الكل المجموعى نحو كل نمل يا كل الاسد وكل رجل يطيق رفع هذا الحجر فانه يدل على جملة الآحاد لكن ليس فى ضمن ذلك الاسم بل فى ضمن المضاف اليه لانه لاحاطة افراد المضاف اليه **بحروف مفردة** ظرف لغو متعلق بقوله دل او مقصودة او كليهما بطريق التنازع ولم يقل بمفرده لان المتبادر منه الهيئة مع المادة وهيئة المفرد وصيغته لا يبقى حال الجمع والمفرد اعم من ان يكون تحقيقا كرجل الرجال او تقديرا كنسوة لنساء ولم يفرض المفرد لتمر وركب وهو تمرة وراكب لانهما ليسا من اوزان جموع القلة ولا من اوزان جموع الكثرة ولانهما يصغران بنفسهما فيقال تميرو ركيب ولو كانا جمعين يردان الى المفرد **فان قيل** اخذ المفرد فى تعريف الجمع مستلزم للدور لان الجمع ماخوذ فى تعريف المفرد بان يقول المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع **قلنا** المفرد ملحوظ بتعريفين الاول كما قيل والثانى المفرد هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد وههنا ملحوظ بلحاظ المفهوم الثانى فلا يلزم الدور فيكون المعنى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد **بتغير ما** الجار والمجرور ظرف مستقر منصوب محلا على الحالية من الحروف متعلق بمتلبسة اى حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة لا بحسب المادة والا لخرج كثير من الجموع وهذا التغير اما بزيادة كرجال ومسلمين ومسلمات او بنقصان ككتب فى كتاب اوحمر فى حمار او باختلاف فى الحركات كأُسْدٍ أَسَدٍ او اختلاف فى الحركات مع السكنات كنُذُر فى نَذِر حقيقة كالمذكور او حكما كالفلك وقوله ما دل على آحاد جنس شامل للمجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل واسماء الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض اسماء العدد كثلاثة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد لعدم المفرد لهما واما اسماء الاجناس فخرجت بقوله مقصودة ان اريد بها نفس الجنس لا الافراد وخرجت بقوله

بحروف مفردة ان فصل بها الافراد استعمالا لعدم وجود المفرد لها واعلم ان كلواحد من اسماء الاجناس واسماء الجموع علے قسمين قسم له مفرد من لفظه كتمر وتمرة ونخل و نخله وكلم وكلمة فى اسماء الاجناس وجامل وجمل وباقر وبقر وركب وراكب فى اسماء الجموع وقسم لايكون له مفرد من لفظه نحو ابل وغنم ومفرد الاول بعير فى اسماء الاجناس⁂ واسماء الجموع ليس بجمع اتفاقا لان الجمع لابد له من مفرده ولا مفرد له و اما القسم الاول فهو محل الخلاف كما بين المص بقوله علے الاصح والاشتباه بالجمع لوجود المفرد له فخص المصؒ التفريع بالاسم الجنس والاسم الجمع اللذان لهما مفرد من لفظه ليظهر محل الخلاف والاشتباه فقال **فنحو تمر** المراد به كل اسم جنس كان الفارق بينه وفرده التاء **وركب** والمراد به الاسم الجمع الذى كان له مفرد من لفظه **ليس بجمع على الاصح** لانه لو كان جمعا فلا يخلوا اما ان يكون جمع قلة او كثرة فالاول غير مسلم لانه على اوزان مخصوصة وهما ليسا بتلك الاوزان والثانى لانهما يصغران بنفسهما والجمع لا يصغر بنفسه بل يرد الى المفرد فيصغر المفرد احترازا عن اجتماع الفرعيتين وايضا حروف الجمع لا تسع غالبا فى صيغة التصغير وهى فعيل والفرق بين الجنس واسم الجنس و الجمع واسم الجمع ان الجنس ما يقع علے القليل والكثير كالتمر واسم الجنس مايقع ويطلق على الواحد لا بالكثير وبالكثير بسبيل البدلية لا دفعة واحدة كالرجل والجمع ما يطلق علے الكثير دفعة واحدة وله مفرد من لفظه كالرجل لجماعة الرجال واسم الجمع ما يطلق علے الكثير ولكن ليس له مفرد من لفظه **فانقيل** تعريف الجنس واسم الجنس منقوض بالكلم لانه جنس او اسم جنس ولا يقع علے الواحد والاثنين **قلنا** عدم اطلاقه على الواحد والاثنين استعمالا لا وضعا **او نقول** انه اسم جمع وانما قال علے الاصح وهو قول سيبويه لان مذهب الاخفش ان كل اسم الجمع له مفرد من لفظه جمع وقال الفراء اسم الجنس كذلك ايضا جمع **ونحو فلك** والمراد به كل جمع متحد مع المفرد فى الصورة **جمع** هذا التفريع علے عمومية المفرد والتغير لان المفرد للجمع تحقيقا او تقديرا او التغير اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا فضمة فلك اذا فرضت كضمة قفل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أُسُدٍ يكون جمعا **وهو** اى المجموع علے نوعين **صحيح ومكسر فالجمع الصحيح** يكون لمذكر تارة ويكون المؤنث

⁂ ومفرد الثانى شاة فى اسماء الجموع فالقسم الثانى من اسماء الاجناس

تارة **فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره** اے آخر مفرده **واو مضموم ما قبلها** فی حالة الرفع **او ياء مكسور ما قبلها** فی حالتی النصب والجر **ونون** عوض عن الحركة او التنوين **مفتوحة** لانه لو كسر النون يلزم ثقل الكسرة مع ثقل الواو والضمة **ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق **على ان معه** اے مع المفرد **اكثر منه** اے من المفرد ولم يقل من جنسه اكتفاء بما سبق **فان قيل** ان اكثر اسم التفضيل واسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فی المفعل عليه ولا كثرة فی الواحد **قلنا** ثبوت اصل الفعل اما ان يكون تحقيقا او تقديرا مثل فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار **فان كان آخره** اے آخر المفرد **ياء** ملفوظة كالقاضی او مقدرة كقاض **قبلها كسرة حذفت** الياء عند الحاق علامة الجمع الياء والواو لالتقاء الساكنين **مثل قاضون** حالة الرفع وقاضين حالتی النصب والجر **وان كان آخره** اے آخر المفرد الذی اريد جمعه **مقصورا** اے الفا مقصورة **حذفت الالف** لالتقاء الساكنين **وبقی** بعد الحذف **ما** اے حرف كان **قبلها** اے قبل الالف علی ما كان عليه **مفتوحا** لتدل الفتحة علی الالف المحذوفة مثل **مصطفون** حالة الرفع ومصطفين حالتی النصب والجر **وشرطه** ای شرط صحة الجمع المذكر السالم **ان كان** ذلك الاسم المفرد اريد جمعيته بهذا الجمع اسما محضا من غير معنی الوصفية فيه **فمذكر علم يعقل** من حيث المعنی **فان قيل** قوله فمذكر لا يخلو اما ان يكون خبرا عن قوله وشرطه ففيه محظورات الاول ان قوله فمذكر علم خبر والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الشرط هو التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم والثانی ان هذا الخبر جملة لانه شبيه بالجزاء فلابد فيه من عائد وهو غير موجود والثالث ان دخول الفاء فی خبر المبتدأ الذی لم يتضمن معنی الشرط غير جائز والرابع ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر غير جائز عند الجمهور الا عند الضرورة واما ان يكون جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر للمبتدأ بتقدير الضمير الراجع الی المبتدأ فی جانب الجزاء اے فهو مذكر ففيه محظوران

الاول ان الشرط هو التذكير لا نفس المذكر والثاني انه يلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتداء وهو غير جائز **قلنا** باختيار الشق الاول والجواب عن الاول ان في عبارة المصؒ مسامحة ذكر المشتق وارادة المبدأ اي كبير والعلمية وعن الثاني ان الخبر مفرد بتاويل الكون فيكون التقدير فكونه مذكرا علما وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان وعن الرابع ان الشارح ذهب في ذلك الى مذهب الهندي وعنده يجوز الغاء الشرط بين المبتداء والخبر وايجاب باختيار الشق الثاني والجواب عن الاول بانه مؤول كونه مذكرا علما والجواب عن الثاني ان حذف الضمير المرفوع جائز كما قال الرضي في بحث كلم المجازات انه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ وانما اشترط كونه مذكرا علما يعقل لان هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد نحو اعوج للفرس فلا يجمع بهذا الجمع **فان قيل** هذا القاعدة منتقضة بطلحة فانه مذكر علم للصحابي يعقل مسماه ولم يجمع بهذا الجمع وايضا منتقضة بورقا وسلمى فانهما يجمعان بالواو والنون اسمي رجلين مع انهما غير مذكر **قلنا** المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج نحو طلحة لانه بالتاء ودخل ورقا وسلمى اسمي رجلين لان العلامة القوية للتانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع الالف جمعية الاسم بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمسخ علامة التانيث في الصورة والمقصورة قد يحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها واي وشرط الاسم الذي اريد جمعته بالجمع الصحيح المذكر **ان كان صفة** من الصفات من غير معنى العلمية فيه كاسم الفاعل واسم المفعول **فمذكر يعقل** اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا والشرط الثاني **ان لا يكون** ذلك الاسم الذي كان صفة واريد جمعيته بالجمع المذكر السالم **افعل فعلاء** **فان قيل** ان اريد من افعل وزنه فيكون المعنى لا يجمع وزن افعل بهذا الجمع فموزونه ايضا لا يجمع بهذا الجمع مثل احمر واسود وابيض وان اريد موزونه فيكون المعنى لا يجمع اسم موزون بافعل فلا يصح اضافة افعل الى

فعلاء لان كلما... ذكر الوزن واريد به الموزون فيكون ذلك الوزن علما لذلك الموزون و العلم لايضاف **قلنا** المراد بافعل موزونه وافعل وان كان علما للموزون لكنه صار نكرة بارادة الوصف المشهور اى لايجمع مذكر **فان قيل** كثير من المذكرين يجمع بهذا الجمع نحو ضارب ومضروب وشديد وندمان **قلنا** ليس المراد نفى المذكر مطلقا بل المراد نفى المذكر الذى هو غير مستوٍ فى صيغة الصفة مع المؤنث بل يكون صيغة المذكر مغائرة من المؤنث بدون التاء كما فى افعل التفضيل وافعل الصفة مؤنثهما مغائر من افعل بالصيغة واما الامثلة المذكورة فمذكرها ومؤنثها مستويان مشتركان فى الصيغة ليسا مغائرين فيها بل الفارق بينهما هو التاء فقط ولذا تجمع بالجمع المذكر السالم **فان قيل** ان المذكر غير المستوى مع المؤنث فى صيغة الصفة الا افعل التفضيلى و الا افعل الصفتى كلاهما مع ان افعل التفضيل يجمع بهذا الجمع نحو انصر انصرون **قلنا** ليس المراد من عدم الاستواء عدم الاستواء مطلقا بل المراد منه عدم الاستواء الخاص بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء واسم التفضيل المذكر وان كان على صيغة افعل لكن مؤنثه على صيغة فعلى لا فعلاء **مثل احمر حمراء** فلا يقال احمرون للفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل لانه يجمع بهذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى الافعل التفضيلى كامل من الافعل الصفتى لانه يدل على الصفة مع الزيادة فاعطى له اشرف الجموع و الشرط الثالث ان لايكون ذلك الاسم **فعلان فعلى** اى مذكرا غير مستوٍ فى ذلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على وزن فعلان والمؤنث على وزن فعلى مثل **سكران سكرى** فلا يقال سكرانون للفرق بين فعلان فعلى وفعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اصل من الفرق بالالف اذ الالف المقصورة توجد فى آخر الاسم ولم يكن مؤنثا مثل فتى ورحى وعصى فاعطى اشرف الجموع للاسم الاشرف والشرط الرابع ان لايكون ذلك الاسم المذكور مذكرا **مستويا فيه** اى فى هذا الوصف **مع المؤنث مثل جريح و صبور** فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع بسويان فيه مثل جرحى وصُبُر والشرط الخامس ان لايكون الاسم

المذكور متلبسا **بتاء التانيث مثل علامة** فلا يقال علامتون لئلا يجتمع علامة التذكير والتانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس **وتحذف نونه** اى نون الجمع **بالاضافة** لما مر فى التثنية **فان قلت** ان سنين وارضين اسمان جامدان قد فقد الشروط كلها فيهما وجمع بالواو والنون فاجاب المصنفؒ **وقد شذ نحو سنين** جمع سنة **وارضين** جمع ارض لعدم وجود الشرائط فيهما **فان قيل** الحكم بالشذوذ مخالف عن صاحب اللباب فانه قال كل اسم فى آخره تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو والنون سواء وجد الشروط المذكورة فيه اولا نحو سنة فح لايدخل سنة فى الشذوذ بقى ارضين فيه **قلنا** ان المصؒ عمل بقول الجمهور وهم لا ينظرون الى هذه القاعدة بل يعتبرون فى هذه الجمعية السماع **الجمع المؤنث** الصحيح **ما لحق** اى جمع لحق **اخره** اى اخر مفرده حيث انه مفرد الجمع المؤنث **الف وتاء و شرطه** اى شرط جمع الصحيح المؤنث **ان كان مفرده صفة وله مذكر** اى لذلك المفرد مذكر **فان يكون مذكره** اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو **والواو والنون** لئلا يلزم مزاية الفرع على الاصل **وان لم يكن له** اى المفرده **مذكر** جمع بالواو والنون **فان لايكون** اى فشرط صحة جمعيته ان لايكون **مجردا** عن تاء التانيث **كحائض** لان المتلبس بالتاء يعنى حائضة جمعت بالالف والتاء فلو جمعت مجردة التاء ايضا بهذا الجمع لزم الالتباس لان معنى المجرد عن التاء هى القابلة للحيض بان تكون بالغة والمتلبس بالتاء هى الحائضة بالفعل **والا** اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما **جمع** بهذا الجمع **مطلقا** واعترض الشيخ الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد بل لا بد من قيد السمع لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس و نحوهما مما كان تانيثها غير حقيقى لا يجئ هذا الجمع فيها بل هذا الجمع مسموع فيها كالسموات والكائنات والكائسات لان تانيثها غير حقيقى ولا ظاهر العلامة فيكون خفيا فلا بد فى تانيثها من شاهد السمع **قلنا** اطلاق المص من اعتبار الشروط لا من السمع فيكون المعنى جمع جمعا مطلقا من غير اعتبار الشروط مثل طلحات زينبات هندات وانما لم يحتج الى الشروط لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **جمع التكسير ما تغير** اى جمع تغير بناء واحده

من حيث نفسه و اموره الداخلية فيه فان قيل التعريف غير مانع لدخول جمع السلامة فيه لانه تغير بناء واحده بلحوق الحروف الزائدة به قلنا المراد بالتغير التغير فی نفس المفرد وذاته والتغير فی جمع السالم باعتبار الامور الزائدة عليه فان قيل هذا التعريف غير مانع لدخول جمع السالم فيه بمصطفون لتغير بناء الواحد فيه بحذف اللام قلنا المراد بالمتغير المتغير فی المفرد لحصول الجمعية والتغير بعد الخ بعد حصول الجمعية بقاعدة صرفية فان قيل لما كان التغير فی تعريف جمع التكسير من حيث نفسه واموره الداخلة فيه فالتغير فی تعريف مطلق الجمع ايضا من حيث ذاته الخ فحينئذ لا يبقنا ول تعريف مطلق الجمع نحو مسلمون ومسلمات قلنا المراد بالتغير المذكور فی تعريف مطلق الجمع اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث اموره الخارجة الزائدة عليها بقرينة ما الابهامية المفيدة للعموم فی قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا **كرجال و افراس** او اعتباريا كفلك **جمع القلة** يعنی الجمع علی قسمين كثرة وقلة فالجمع القلة ما يطلق علی ثلاثة وعشرة وما بينهما وله اوزان اربعة فی جمع التكثير اولها **افعل** فان قيل يخرج عنه افلس جمع فلس لانه جمع قلة وليس افعل قلنا ان المراد بافعل جمع علی وزن افعل فيكون المراد منه الموزون فان قيل خرج عنه افعل لانه ايضا جمع قلنا جمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبت الجمعية فيما يوزن به فثبت فی الوزن بالطريق الاولی وثانيها **افعال** ای جمع يكون علی وزن افعال كالفراس جمع فرس وثالثها **افعلة** ای جمع علی وزن افعلة كارغفة جمع رغيف ورابعها **فعلة** ای جمع يكون علی وزن فعلة كغلمة جمع غلام كما قال الناظم جمع قلة را چهار هست ابنيه ❊ افعل افعال فعلت افعلة ❊ با تو گويم هر يكی را امثلة ❊ افلس افراس غلمت ارغفته **والجمع الصحيح** مذكرا كان او مؤنثا فان قيل هذا مخالف لما قال الرضی انهما لمطلق الجمع من غير نظر الی القلة والكثرة فيصلحان لهما قلنا ما قال المص محمول علی حال تنكير الجمعين وما قال الرضی محمول علی تعريف جمعی السلامة والسند هو الاستعمال **وما عدا ذلك** المذكور من الاوزان الاربعة فی التكسير والجمع الصحيح **جمع كثرة** وهو ما يطلق علی ما فوق العشرة الی ما لا نهاية له فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی ثلثة قروء لانه جمع كثرة مستعملة فی القلة قلنا قد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء

مع وجود اقتراء **لما فرغ** المصنّف عن تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ معنى الحدث شرع في تقسيم آخر للاسم الذي فيه لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة و المشتملة بالحدث متصلة ببحث الفعل وقدم المصدر بسائر الاسماء المشتملة على الحدث لكونه مظنة الاصالة لوجود الاختلاف فيه فانه عند البصريين اصل في الاشتقاق و الباقي فرع بالاتفاق **واعلم** ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزءًا الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل بطريق الحدوث واسم المفعول من يقع عليه الفعل والصفة المشبهه من يقوم به الفعل بطريق الثبوت واسم التفضيل من يقوم به الفعل بطريق الزيادة واسم الزمان والمكان ما يقع فيه الفعل واسم الآلة ما يوجد به الفعل **المصدر اسم الحدث فان قيل** ان المتبادر من الحدث الصادر من الغير لان للحدث لا بد من المحدث فالتعريف غير جامع لافراده نحو الطول والقصر فانهما مصدران مع انهما ليسا بصادرين عن الغير وطريق السوال هكذا ان للحدث معنيين احدهما ان الحدث بمعنى الحدوث المقابل للثبوت والآخر ان الحدث عبارة عن المعنى قائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق التعريف على الطول والقصر لانهما ليسا بحادثين بل ثابتين للصاحب بطريق الدوام **قلنا** المراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول و القصر **الجاري على الفعل فان قيل** ان جريان الشيء على الغير عبارة عن كون الآخير خبر للاوّل او صفة له او حالا له او صلة له والفعل لا يصح ان يكون مبتداء او موصوفا او ذا حال او موصولًا للمصدر فلا يصدق هذا التعريف على فرد من افراد المصدر **قلنا** المراد بجريانه على الفعل وقوعه تاكيدا للفعل او بيان لنوعه وعدده **فان قيل** القادرية بمعنى القدرت والعالمية بمعنى العلم وويلا وويحا بمعنى الهلاك فان كل واحد منها يدل على الحدث وليس بمصدر **قلنا** المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل والفعل مشتق منه فخرج الاولان بقيد الجاري لانهما لا يقعان تاكيدا

اللفعل بل التاكيد هو القدرة والعلم وخرج الاخيران بقيد الاشتقاق لان الفعل لم يشتق منهما وان كان الاخيران يقعان مفعولا مطلقا لان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من وجه فالمادة الاجتماعية ضربت ضربا ومادة الافتراق من جانب المصدر الضرب واقع على زيد ومادة الافتراق من جانب المفعول المطلق ويحا وويلا فكلما لم يشتق منه الفعل ويدل على الحدث فهو اسم مصدر لا مصدر **وهو** اى المصدر **من الثلاثی المجرد سماع** اى سماعی ويرتقی الى اثنين وثلاثين وزنا **ومن غيره** وهو الثلاثی المزيد فيه والرباعی المجرد والمزيد فيه **قياس** اى قياسی داخل تحت قاعدة كلية مثلا كل فعل كان ماضيه على وزن افعل فمصدره على وزن افعال وهكذا ما سواه **ويعمل** المصدر **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا او غيره** حالا كان او استقبالا وانما لم يشترط فی عمله الحال او الاستقبال كاسم الفاعل لان عمله لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة وهذه المناسبة قوية بنفسه فلم يحتج الى تقويتها بشرط آخر فلم يشترط فيه الزمان **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** لانه ان كان مفعولا مطلقا يجئ حكمه **ولا يتقدم معموله** اى معمول المصدر **عليه** لان المصدر حين العمل فی قوة ان مع الفعل وان موصول حرفی وما بعده صلة والصلة لا يتقدم على الموصول فمعموله لا يتقدم بالطريق الاولى وانما كان ان موصولا حرفيا لان كما ان الموصول الاسمی مع الصلة جزء من الكلام كذلك ان مع مدخوله بتاويل المفرد جزء من الكلام **ولا يضمر فيه** لانه لو اضمر فی المفرد لَاُضْمِرَ فی المثنی والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل نحو ضربانان وهو مستكرهٌ اى لو فرض استتار الفاعل فلا بد من العلامة بان يدل على ان المستتر الفاعل مثنی او مجموع ان اُتی بالعلامتين بان يقال للذات ضربانان عمر ان يلزم اجتماع التثنيتين وان حذفت احدهما يلزم الالتباس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او تثنية الفاعل **فان قيل** يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنی والمجموع لا يثنی ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات والزيدان فی الدار ويعلم حال الضمير من المرجع فلا لبس ولا استثقال **واجاب**

عنه الشارح الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى منوبهما اعنى الامر والماضى منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فان قيل** هذا الجواب انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين فى المستتر بنفسهما بل باعتبار المتعلق واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقال جمال الدين الاخصر ان يقال فى وجه عدم الاضمار فى المصدر ان حذف الفاعل عن المصدر جائز فلو استتر فيه فلا يعلم ان الفاعل مستتر فيه او محذوف لكن يرد عليه ان القول بالحذف مبنى على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف كما فى الفعل **قلنا** الالتباس بين الحذف والاستتار بحسب الصورة لان الحذف فيه جائز لعدم النسبة فيه **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بضربى زيدا حاصل فان الياء قد اضمر المتكلم فى هذا المصدر فينبغى ان يذكر قيد الاستتار بان قال ولا يضمر فيه بطريق الاستتار ليخرج هذا المثال لان الضمير فيه بارز **قلنا** لا حاجة الى هذا القيد لانه قال ولا يضمر فيه مع كلمة فى والاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه لان الضمير اذا كان بارزا لا يقال يضمر فيه بل يقال يضمر فقط **ولا يلزم ذكر الفاعل** اى ذكر فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهوم المصدر لان مفهومه هو الحدث الساذج فلا يتوقف مفهوم المصدر على الفاعل بخلاف الفعل والصفات فلا يجوز حذف فاعلها لان النسبة ماخوذة فى مفهوميهما الى الفاعل فان حذف الفاعل يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه **ويجوز اضافته الى الفاعل** وان كان اعماله مُنَوَّنًا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة كما ان الفعل يدل على حدث غير معلوم مثال الاضافة كما فى قوله تعالى ولولا دفع الله الناس **وقد يضاف** المصدر **الى المفعول** ولم يقل ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول كما هو المختصر لتفاوت الاضافة اليهما لان الاضافة الى الفاعل كثيرة والى المفعول قليلة والمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او فيه او له **واعماله** اى اعمال المصدر **باللام** متلبسا بلام التعريف **قليل** نقلا عقلا اما عقلا لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع الفعل حكما ولا تدخل اللام على ان مع الفعل مثلا لا يقال الان ضَرَبَ لدخوله

على الاسم الصريح وجوبا ينبغي ان لا تدخل على المصدر المؤول بان مع الفعل وجاز اللام فيه على القلة فرقا بين شئ صريح وبين المؤول به اما نقلا فقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء لان الجهر مصدر معرف باللام عامل فى السوء بواسطة حرف الجر وهو الباء ولم يجئ المصدر المعرف باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح **فان كان** اى المصدر **مفعولا مطلقا فان قيل** كيف يصح مقابلة هذا بما بعده من قوله وان كان بدلا مع ان المصدر فى كلا الصورتين مفعول مطلق **قلنا** ان المراد من هذا المصدر مفعول مطلق صرفا من غير اعتبار بداله من الفعل ومن الثانى مفعول مطلق مع البدلية **فالعمل للفعل** ولا يجوز اعمال المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ولانه لا يصلح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يوكد بالمصدر التاويلى بل بالمصدر الصريحى والمفعول المطلق الفرق على قسمين ما يكون فعله مذكورا او محذوفا بالحذف غير لازم **وان كان** المصدر **مفعولا مطلقا** واقعا بدلا **منه** اى من الفعل وهو ما حذف فعله لزوما نحو سقياله **فوجهان** اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة؛ والمراد من الوجهان عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان **فان قيل** لم فصل المصنف بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر مع ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخرها عنهما **قلنا** بانه ذكر عقيب القسم الاول لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء وهذا باطل لان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول الا ترى ان قوله ولا يتقدم معموله مختص بالقسم الاول واما فى القسم الثانى فيجوز التقديم لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل حين كونه بدلا **اسم الفاعل ما** اى اسم **اشتق من فعل** اى من حدث **فان قيل** يلزم القول على مذهب الكوفيين انه مشتق من الفعل وهو مذهب مرجوح **قلنا** المراد بالفعل المعنى اللغوى لا الاصطلاحى فلا يكون المتن بناء على مذهب الكوفيين **فان قيل** الحدث عبارة عن معنى قائم بالغير فيكون معنى لا لفظا والاشتقاق يجرى فى الالفاظ **قلنا** ان المراد من الحدث هو المصدر

لانهم اثبتوا صفات الدال للمدلول **فان قيل** لم لا يجوز ان يراد من الحدث هو المصدر الذى هو جزء الفعل الاصطلاحى فيشمل مذهب البصريين والكوفيين جميعا **قلنا** صفات الدال يجرى على المدلول اذا كان المدلول مطابقيا لا تضمنيا فذكر الحدث وارادة المصدر من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابقى للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمه ذكر المدلول وهو الحدث واريد منه دال تضمنى وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول تضمينا **فان قيل** ان قوله لمن صلة اشتق فصدق التعريف على اسم التفضيل لانه ايضا اشتق لمن قام **قلنا** انه صلة لمتضمنه وهو موضوعا حال من ضمير اشتق فيكون قوله من قام به الموضوع له ثم المتبادر من الموضوع له الموضوع له التام فخرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به لكن من قام به ليس الموضوع له التام بل الموضوع له من قام به مع الزيادة فيكون التقدير موضوعا ذلك الاسم **لمن قام به** اى بذات ما قام به **الفعل** **فان قيل** يخرج عنه صاهل فى قوله فرس صاهل او مفترس فى قوله حيوان مفترس لان من يستعمل فى ذوى العقول **قلنا** المراد بكلمة من هو الاعم من ذوى العقول وغيره ولم يذكر كلمة ما مع ان ما جهل امره يذكر بلفظ ما تغليبا لذوى العقول على غيره **بمعنى الحدوث** لا بمعنى الثبوت **فان قيل** ان للحدث معنيين احدها التجدد المقابل للثبوت والثانى المعنى القائم بالغير كالعرض فبالنظر الى المعنى الثانى صدق التعريف على الصفة المشبهة لانها موضوعة لذات ما قام بها الفعل بمعنى الحدوث اى العروض وهو الحدث **قلنا** ان المراد من الحدوث هو المعنى الاول لان قيام الفعل باسم الفاعل بطريق التجدد والتحدث وقيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت والدوام والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو خلقى قائم به بطريق الدوام **فان قيل** يخرج عنه بعض اسماء الفاعلين لانه لا يدل على الحدوث مثل دائم وخالد وثابة وصفات الله تعالىٰ ايض نحو خالق ورازق **قلنا** الاول يدل على حدث الخلود والدوام والثانى ان الدوام فى صفات الله تعالىٰ ليس بمفهوم من الصيغة بل باعتبار الموصوف القديم ثم فى كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وبقى المشبهة لانها وقوله

لمن قام به فصل خرج منه اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والآلة وقوله بمعنى الحدوث فصل آخر خرج به الصفة المشبهة لان قيام الفعل فيها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واما اخراج اسم التفضيل فقد اختلف فيه فقال المص في شرحه انه خرج بقوله لمن قام به لان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع فيكون التقدير ما وضع لمن قام به وحده وقال اكثر الشارحين ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث لان قوله لمن قام به متناول له ووجه الرد عليهم ان حمل التعريفات على المعنى المتبادر ان من قام به تمام الموضوع له وفي اسم التفضيل ليس ذلك تمام الموضوع له وايضا اسم التفضيل على قسمين بمعنى الحدوث كالضرب وبمعنى الثبوت كاحسن يخرج بقوله بمعنى الحدوث الثاني لا الاول فان قيل لما كان من قام به مع المبالغة والزيادة قلنا لا بأس بخروجها لانها ليست باسم الفاعل بدليل جعل المص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ لايكون عين الشئ وايضا حصر المصؒ صيغ اسم الفاعل على وزن فاعل في ثلاثي مجرد وعلى وزن المضارع من غيره مع ميم مضمومة وصيغ المبالغة مخالفة عنها وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على وزن فاعل و من غيره وهو على ثلاثة اقسام ثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ومزيد فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا و مع كسرة ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر نحو مدخل ومستغفر الاول مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المضمومة والثاني مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة فان قيل المناسب ان يقول في موضع مستغفر متضارب ليكون مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا قلنا لم يذكر متضارب لان المضارع الذي كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره تمام الموضوع له لاسم الفاعل فالتعريف ليس بجامع لافراده لخروج صيغ المبالغة منه لان معناها من قام به مع قيد عمل اسم الفاعل في التسهيل بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغر لفوات المشابهة اللفظيةؐ بالفعل وايض ان الفعل لايصغر وانما لم يعمل موصوف لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لايقع موصوفا فلا يقال زيد ضارب شديد

عمروا **ويعمل** اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله المشتق منه لازما يعمل عمل الرفع فقط وان كان فعل المشتق منه متعديا الى مفعول واحد يعمل الرفع فى الفاعل ولنصب فى مفعول واحد وقس على هذا فوقه وكذا يعمل فى سائر معمولاته **بشرط معنى الحال او الاستقبال** الجار والمجرور منصوب المحل على الحالية باعتبار المتعلق عن ضمير يعمل اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط **فان قيل** ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من وبين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى بمعنى المقصود **قلنا** ان الشرط بمعنى شئ فيصح حمل احدهما على الأخر **فان قيل** مطلق الشئ ليس موقوفا عليه لعمل اسم الفاعل فلا يصح وضع الشئ موضع الشرط **قلنا** المراد بالشئ الذى يشترط عمله به لا مطلق الشئ فيكون موقوفا عليه والاضافتان بيانيتان فلا يرد ان المضاف والمضاف اليه متغايران والشرط ليس الا معنى والمعنى ليس الا الحال و الاستقبال وانما اشترط العمله احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يكون مخالفا عنه فى الزمان **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا بمعنى الماضى لانه اخبار عن الواقع بعد مضى الف سنة عليه وعمل فى ذراعيه النصب على المفعولية **قلنا** المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا اوحكاية وههنا الحال حكاية وهو ان يفرض ذلك الزمان الماضى كانه موجود الان لا يقال ينبغى ان يصح عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى اذ حكاية الحال تجرى فى الكل **قلنا** اعتبار حكاية الحال انما يكون فى الضرورة والضرورة انما يتحقق بعد العمل والعمل قد تحقق فى الآية الكريمة **و بشرط الاعتماد** اے اعتماد اسم الفاعل **على صاحب** **فان قيل** اضافة الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير صحيح لانه يستعمل فى ذى الروح **قلنا** المراد به المتصف به **فان قيل** المتصف به هو الموصوف فلا يصح اعتماده على غير الموصوف **قلنا** المراد منه اعم من الموصوف والمبتدأ وغيره من المعتمدات **فان قيل** المتصف به حقيقة فى الموصوف ومجاز فى غيره فيلزم الجمع بين حقيقة والمجاز **قلنا** هذا الجمع بطريق عموم المجاز اى ما قام به وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على عمله لمشابهته الفعل وبهذا الاعتماد يقوى جهة الفعل فيه بحيث يشتمل اسم الفاعل على ما لا بد له منه وهو هذه الاشياء كما ان الفعل يشتمل

على ما لا بد له منه وهو الفاعل **فان قيل** ان اسم الفاعل ايضا مسند الى الفاعل ولا بد له منه فينبغى ان يكفى لعمله هذه المشابهة بالفعل فى الاسناد الى الفاعل فلا حاجة الى الاعتماد بهذه الاشياء **قلنا** ان اسم الفاعل ضعيف فى العمل فلا يقوى بما لا بد له منه وهو الفاعل المؤخر وهو لا يتقدم عليه فلا بد لعمله من معتمد مقدم و مالا بد له منه مقدما وهو احد هذه الامور الاربعة و انما كان هذه الاشياء مالا بد له لاسم الفاعل لانه ان كان خبرا فلا بد له من المبتدأ و ان كان صفة فلا بد له من الموصوف وقس على هذا ما بقى فشابه الفعل فى الاشتمال فى نفس ما لا بد منه وان كان مالا بد منه لاحدهما غير ما لا بد منه للآخر **او اعتماده على الهمزة** الاستفهامية و غيرها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية و نحوها من حروف النفى لان الاستفهام او النفى بالفعل اولى لانها يقتضى الحكم غالبا و هو يكون فى الجملة فازداد بهما شبهه بالفعل **فان كان** اسم الفاعل المتعدى و انما قيد بالمتعدى لان اسم فاعل اللازمى يعمل عمل الرفع فى الفاعل وان كان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد فيه من قوة العامل **للماضى** اے للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر المفعول مع اسم الفاعل وهو لا يعمل لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة الى امس بان يسقط التنوين و يجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فاذا كان ماضيا فيكونان بلا ربط **وجبت الاضافة** اے وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى** مفعول مطلق لقوله الاضافة بتقدير المضاف اى اضافة معنى اما نفس الاضافة لانه لما تعذر نصبه لفوات الشرط فلو لم يضف الى المفعول فلا يحصل الربط بينهما فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان فلما اضيف حصل الربط بطريق الجر فيه و اما معنى لفوات شرط الاضافة

اللفظيه وهو كون الصفة مضافا الى معمولها مثال الماضى بالاستقلال زيد ضارب عمر امس الحمد لله فاطر السموات والارض ومثال الماضى فى ضمن الاستمرار الحمد لله رب العلمين **خلافا للكسائى** فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز نصبه على المفعولية وجره على الاضافة اللفظية لانه مضاف الى معموله عنده وتمسك فى ذلك بقوله تعالىٰ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وعند الجمهور محمول على حكاية الحال **فان كان له معمول آخر** غير المفعول المضاف اليه بان كان الاسم الفاعل متعديا الى المفعولين او فوقهما **فبفعل مقدر** اے فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل **نحو زيد معطى عمرو درهما** امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فان المتكلم لما قال زيد معطى عمرو فكان السائل قال ما اعطاه فقال المتكلم درهما لا مجرور باسم الفاعل لان المضاف لا يضاف ثانيا **فان دخلت اللام** الموصولة على الفاعل **استوى الجميع** اے جميع الازمنة لعمله ماضيا كان او غيره لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل **وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب** بمعنى كثير الضرب **وعليم** بمعنى كثير العلم **وحذر** بمعنى كثير الحذر **مثله** واعلم ان فى صيغ المبالغة اختلافا فعند البعض خارج عن حد اسم الفاعل وعند البعض داخل فيه فعند قول من هو قائل بخروجها عنه يكون كلمة من فى قوله منه ابتدائية وهى ما يكون مدخولها امرا كليا وينتزع منه الجزئيات ولا شك ان مدخولها ههنا اسم فاعل ينتزع عنه صيغ المبالغة بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى فيكون معنى عبارة المتن على هذه المذهب هكذا **وما** اے صيغ **وضع منه** اے من اسم الفاعل بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرے بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل المشتق منه **مثله** اے مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط الزمان والاعتماد فعلى هذا المعنى لا يلزم تشبه الشئ لنفسه وعند من هو قائل بدخولها فيه فيكون كلمة من فى قوله منه بيان لكلمة ما فى قوله وما وضع فيكون معنى المتن **وما** اے اسم الفاعل كان **للمبالغة مثله** اے مثل اسم الفاعل لغير المبالغة

فيكون تشبه احد القسمين بالآخر **فاًن قيل** ان صيغ المبالغة لاتخلوا اما ان يكون داخلة فى اسم الفاعل اولا فاًن كان الاول فلا يصح تشبه صيغ المبالغة باسم الفاعل لانه تشبه شئ بنفسه وان كان الثانى فلا يصح بيان كلمة ما من البيانية لان المبين والمبين فى الحقيقة شئ واحد **قلنا** انها خارجة عنه وكلمة من ابتدائية لا بيانية كما مر او نقول انها داخلة فيه ولايلزم تشبه شئ لنفسه لان اسم الفاعل على قسمين احدهما للمبالغة والآخر لغير المبالغة فشبه المص اسم الفاعل للمبالغة لاسم الفاعل الذى كان لغير المبالغة فى اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الامور الستة **فاًن قلت** إن اسم الفاعل يعمل لجهة المشابهة بالفعل المضارع فى عدد الحروف والسكنات وقد فات هذه المشابهة فى بعض صيغ المبالغة **قلنا** ان معنى المبالغة فى صيغها يقوم مقام ما فات من المشابهة اللفظية **فاًن قلت** لما لم يكن الزيادة مانعا من العمل فى صيغ المبالغة ينبغى ان لايكون الزيادة فى اسم التفضيل مانعا من العمل فى الفاعل الظاهر والمفعول **قلنا** لان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل فيكون كالفعل المكرر كما فى باب التفعيل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير سواء كان الفعل بنفسه قليلا اوكثيرا **والمثنى** من اسم الفاعل ومن المبالغة **والمجموع** منهما صحيحا كان اومكسرا **مثله** اے مثل اسم الفاعل المفرد فى العمل والشرط لعدم عروض خلل الى صيغة المفرد من حيث الذات بالحاق علامتى التثنية والجمع الصحيح واما التكسير فمحمول عليه **ويجوز حذف النون** اے نون المثنى والمجموع **مع العمل** فى معموله بالنصب على المفعولية وقيد بالنصب لانه اذا كان مجرورا بالاضافة فحذف النون واجب **ومع التعريف تخفيفا** لطول الصلة بها وهذا الحذف مشروط بشرطين وهو نصب المعمول وتعريف العامل كقوله تعالىٰ المقيمى الصلوٰة على قرأة نصب الصلوٰة فان فقد النصب فيكون مجرورا فيجب حذف النون للاضافة وان فقد التعريف فلا يحذف النون الا على ضعف مثل ولذ ائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب على قرأة غير معتبرة **اسم المفعول هو ما اشتق من فعل** اے حدث موضوعا **لمن وقع عليه** اى لذات ما وقع الفعل عليه فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وقوله لمن وقع عليه فصل آخر خرج به ما سوى المحدود

وایض اسم التفضیل الذی لتفضیل المفعول لان من وقع علیہ تمام الموضوع له لاسم المفعول والموضوع له لاسم التفضیل من وقع علیہ الفعل مع الزیادة وصیغته من الثلاثی المجرد علی زنة مفعول ومن غیره ای من غیر الثلاثی المجرد علی صیغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول فان قیل ان الکثرة فی المفعول لا فی اسم المفعول وکلامنا فیه قلنا ان کثرة المفاعیل یستلزم کثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول کما یکون للمفعول به کذلک یکون لسائر المفاعیل وان کان للمفعول به حقیقة وللغیر مجازا وایض انما فتح لموافقة المضارع المجهول کمستخرج ومدخل بفتح الراء والخاء وامره ای حاله وشانه فی العمل ای عمل النصب والاشتراط ای اشتراط احد الزمانین والاعتماد علی احد الامور الستة لعمله کامر اسم الفاعل واذا کان معرفا باللام الموصولة یعمل ایض وان کان بمعنی الماضی وعمله الرفع فی المفعول ما لم یسم فاعله ولو کان متعدیا الی المفعولین فالاول یقوم مقام الفاعل والثانی یبقی علی نصبه نحو زید معطی غلامه درهما الآن او غدا والمعطی غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل لانها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث مثله ما ای اسم اشتق من فعل لازم ابتداء او اشتقاقا لمن قام به ای لما قام به علی معنی الثبوت وضعا فقوله ما جنس شامل للمحدود وغیره وقوله اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لازم خرج به علی معنی الثبوت خرج به اسم الفاعل اللازم نحو قائم وذاهب لانه قام الفعل بهما علی معنی الحدوث لا بمعنی الثبوت واذا کان اللازم اعم من ان یکون عند الابتداء او الاشتقاق دخل فی التعریف رحیم لانه مشتق من رَحِمَ بکسر العین بعد نقله الی رَحُمَ بضم العین ولان المشتق من رَحِمَ بکسر العین بعد نقله الی رَحُمَ بضم العین ولان المشتق من رَحِمَ بکسر العین اسم الفاعل وهو الراحم الذی یدل علی الحدوث والتجدد لا علی الرحم علی الدوام فلما ارید الرحم علی الدوام نقل من هذا الباب الی رَحُمَ بضم العین لان هذا الباب موضوع للطبائع

ای اسم الفاعل

والعادات الغیر المنفکة فلا یقال رحیم الا لمن صار الرحم طبیعة له لا بان قد یوجد وقد لا یوجد ولما کان

المراد من الثبوت ان يكون بحسب الوضع خرج ضارب وطالق لانهما فی اصل الوضع للحدوث لانه يقال للمرأة كانت فی النكاح ثم طلقت فعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال **وصيغتها** ای صيغة الصفة المشبهة فان قيل ينبغی ان يقول المص صيغها بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد لان صيغة صفة المشبهة جنس ولها انواع وافراد اما الانواع فهی اوزانها مثل فعل وفعيل وفعل وغير ذلك واما الافراد فهی الموزونات مثل صعب وشديد وغير ذلك الخ قلنا جاز ايراد صيغة المفرد مع اختلاف انواعها لان الصيغة اسم جنس تطلق على الكثير والقليل **مخالفة لصيغة اسم الفاعل** فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا **على حسب السماع** ای كانت على قدر السماع لا تجاوز من مواضع السمع وانما قال على قدر السماع لانه ليس لها وزن مخصوص حتی يجئ عليه دائما كاسم الفاعل يجئ على وزن فاعل دائما او على صيغة المضارع قال صاحب الغاية الجار والمجرور مرفوع المحل خبر بعد خبر للمبتدأ فرد الشارح عليه ان تخصيصه بالخبرية غير مستقيم لانه كما يصلح الخبر كذلك يصلح ان يكون منصوبا على الحالية من المستكن فی مخالفة باعتبار المتعلق كما مر تقديره او صفة المصدر المحذوف ای مخالفة كائنة على قدر ما يسمع فان قيل كما ان صيغها مخالفة عن صيغة الفاعل كذلك مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خص المخالفة عن صيغة الفاعل قلنا خص بيان المخالفة باسم الفاعل لزيادة اختصاصها به فی معنى القيام ولكون عملها لمشابهتها اياه فی التذكير والتانيث والتثنية والجمع فيكون مشابهتها به فی شيئين لا يقال انها بعمل لمشابهة الفعل كما قال المص وتعمل عمل فعلها مطلقا قلنا لا نسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ الفعل بمعنى الحدوث وفيها معنى الثبوت بل عملها لمشابهة اسم الفاعل فی الامور المذكورة وكل واحد منهما يدل على معنى القيام ومعنى قوله وتعمل عمل فعلها ان عملها مقتصر فی الفاعل كفعله لا يعمل فی المفعول لعدم وجوده **كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا** فان قيل ان اطلاق الصفة من الاعتماد غير جائز لانه شرط لعملها كما هو الشرط لعمله قلنا هذا الاطلاق بالنسبة الى الزمان فيكون المعنى مطلقا من غير اشتراط زمان الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فكيف يشترط فيها الحال والاستقبال واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها بالاشياء الخمسة غير اللام الموصولة فانها لا تدخل عليها اتفاقا لانها تدخل على ما يدل بالحدوث

من الصفة والصفة المشبهة تدل بالثبوت لا بالحدوث **وتقسيم مسائلها فان قيل**
اضافة التقسيم الى المسائل غير جائز لان التقسيم عبارة عن انضمام القيودات المباينة
المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليحدة وههنا قد انضم القيودات
الى الصفة المشبهة لا الى المسائل فى المسائل بنفسها قيودات **قلنا** التقسيم متضمن لمعنى
الجعل فيكون المعنى وجعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة
لانه يسئال عن حكمه بانه داخل فى الممتنع او القبيح او المختلف او الاحسن او الحسن
ان تكون الصفة متلبسة **باللام او مجردة** عنها وعلى كل التقديرين **معمولها**
اما مضاف او متلبس **باللام او مجرد عنهما** اى عن اللام او الاضافة **فهذه**
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة **والمعمول** اى معمول الصفة
المشبهة **فى كل واحد منها** اى من هذه الاقسام الستة **مرفوع تارة ومنصوب**
تارة **ومجرور تارة** فعلى هذا صارت اقسام مسائلها **ثمانية عشر قسما** حاصلة من
ضرب الاقسام الثلاثة الاعرابية فى الاقسام الستة الحاصلة من قبل **فالرفع فى**
المعمول **على الفاعلية** اى على فاعلية المعمول للصفة **والنصب على التشبيه**
اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول فى** المعمول **المعرفة وعلى التميز فى** المعمول
النكرة والجر فى المعمول **على الاضافة** اى اضافة الصفة الى المعمول فكلمة على
فى المواضع الاربعة للتعليل كما فى قوله تعالى لتكبروا الله على ما هديكم اى لاجل هدايتكم
وتفصيلها فان قيل وتفصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره والخبر محمول على المبتدأ
والحمل ههنا غير صحيح لعدم الاتحاد لان التفصيل نسبة بين المفصِّل والمفصَّل **وقوله**
حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة غير جائز لان الطرف من الذوات
والنسبة من الاعراض **قلنا** ان التفصيل بمعنى مفصّل مبنى للفاعل او مبنى للمفعول فيكون
المعنى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية لان المذكورة على وجهه الكلية و
ههنا على وجه الجزئية **فان قيل** خبرية حسن وجهه ثلثة لقوله وتفصيلها لا يصح
من وجه آخر وهو ان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من عائد ولا عائد ههنا الى المبتداء
فاجاب بقوله قولنا يعنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله
حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الا جملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة

وهو لا يقتضی العائد **فان قيل** ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو ليس الا مصدر فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التاويل بالمفصل **قلنا** المراد من القول المقول ههنا ليصح تفسيره **حسن وجهه ثلثة** بتنوين الصفة ورفع المعمول ونصبه او بحذف التنوين وجر الوجه للاضافة قوله بتنوين الصفة الخ **جواب عن سوال** وهو ان شريف غلامه ايضا مفصل لهذا الاقسام فلم لم يتعرض المصؒ اليه وايض ان المصنف فی بيان الكليات فينبغی ان يذكره مثالا كليا لا الجزئی اجاب بقوله بتنوين الصفة يعنی المراد بحسن وجهه كل صفة كانت منونا ومعموله مضافا فح صار كليا لا جزئيا **فان قيل** ان قوله ثلاثة خبر لقوله حسن وجهه ابتدائيته غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة **قلنا** انه مؤل بالتركيب فانه مفرد وقوله ثلثة فی حسن وجهه **ثلثة** ای ثلثة امثلة من الامثلة الثمانية عشر **وكذلك حسن الوجه** ای فی مثل التركيب المذكور هذا التركيب فی اشتماله بوجوه الثلاثة المذكورة الاعرابية **وحسن وجه** ايض بالوجوه الثلاثة فيكون المجموع فی الصفة المجردة عن اللام تسع صور **الحسن وجهه** بادخال اللام على الصفة بوجود الثلاثة الاعرابية فی المعمول وترك العاطف اشعارا بانه شروع فی قسم آخر من الصفة لان السابق مجرد عن اللام وهذا مع اللام **الحسن الوجه** بالوجوه الثلاثة الاعرابية **الحسن وجه** ايض بهذه الوجوه فيكون المجموع فی الصفة المتلبسة باللام تسع صور وقدم الصفة باللام فی الاجمال على الصفة المجردة عن اللام وعكس الترتيب فی التفصيل لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا فيه مختلف فيه وباقی الاقسام صحيح واما اقسام الذات اللام فقسمان فيها ممتنعان كما قال المصنفؒ **اثنان منها ممتنعان** احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى المعمول المضاف الى الضمير **مثل الحسن وجهه** بجر الوجه على اضافة الصفة لان المقصود من الاضافة اللفظية تخفيف فی جانب المضاف بحذف التنوين والتنوين ههنا حذفت باللام وفی جانب المضاف اليه بحذف الضمير الراجع الى الموصوف من فاعل الصفة وهو موجود ههنا او بحذفهما معا ولم يوجد ههنا وثانيهما كون

الصفة باللام مضافة الى المعمول المجرد عن اللام **مثل الحسن وجه** لان هذه الصورة تشبه عكس المعهود فى الاضافة المعنوية لان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة و ههنا اضافة المعرفة الى النكرة و هى لا تجوز فى المعنوية فكذا فى اللفظية لانها فرع المعنوية فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعنى فى اضافة المعرفة الى المعرفة فى اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل و هو اضافة معنوية مثل الحسن الوجه فلو خولف فى هذا الحكم ايضا اى باضافة المعرفة الى النكرة كانت مخالفها من كل وجه **فان قيل** فى مثل الحسن الوجه ايضاً مخالفة عن الاصل مع انه محسوب من الاحسن **قلنا** الحسن الوجه محمول على القائم الغلام لعلاقة ان فى كل منهما المضاف و المضاف اليه معرفة فى كل تركيبين و لم يحمل الحسن وجه لعدم تعريف المضاف اليه **فان قلت** ان فى القائم الغلام ايضا اضافة المعرفة فينبغى ان لا يجوز هذا التركيب ايض **قلت** ان الالف و اللام فى القائم موصولى والموصولى لا يفيد التعريف فلذا صح القائم الغلام **فان قلت** لما كان الالف واللام موصولى فيكونان بمعنى الذى و القائم بمعنى قام صلة و الموصول مع الصلة معرفة فيلزم ايضا اضافة المعرفة فينبغى ان لا يجوز ايض **قلت** اضافة القائم الى الغلام قبل تقرر الصلة فلهذا يجوز القائم الغلام **واختلف** فى صورة واحدة و هى الصفة المجردة عن اللام مضافة الى المعمول المضاف الى الضمير **مثل حسن وجهه** فسيبويه و البصريون يجوزنها على قبح فى الشعر و لا يجوزنها فى السعة و الكوفيون يجوزنها بلا قبح فى السعة و وجه الاستقباح ان مقام الاضافة يقتضى كمال التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه فاستقبح الاقتصار على اهون التخفيفين مع امكان اعظم التخفيفين و وجه عدم الاستقباح عن الكوفيين ان التخفيف موجود و ان كان غير كامل و البواقى من الاقسام الثمانية عشر و هى خمسة عشر قسما فهذه على ثلثة اقسام احسن و حسن و قبيح كما صرح به المصنف بقوله **ما كان فيه ضمير واحد منها** اى من تلك البواقى فالضمير الواحد اما فى جانب الصفة او فى جانب المعمول فالذى فى جانب الصفة هو على سبعة اقسام الصفة المعرفة باللام و المعمول ايضًا معرف باللام منصوبا كان او مجرورًا نحو

الحسن الوجه او الصفة المجردة عن اللام و المعمول معرف باللام منصوبا كان المعمول او مجرورا نحو حسن الوجهِ او الصفة المعرفة باللام و المعمول نكرة منصوبة نحو الحسن وجها او كلاهما نكرتين و المعمول منصوب او مجرور نحو حسن وجها او حسن وجهٍ والذى فى جانب المعمول فهو على قسمين الصفة المعرفة باللام او المجردة عنها والمعمول فى كليهما مضاف الى الضمير و مرفوع نحو الحسن وجهه وحسن وجهه بالرفع فيهما فيكون المجموع المشتمل على الضمير الواحد تسعة **احسن** لان الضمير فى هذه التسعة بقدر الحاجة من غير زيادة و لا نقصان **وما كان فيه ضميران** اى القسم الذى كان فيه ضميران احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول فهو على قسمين الصفة المجردة عن اللام او المتلبسة بها والمعمول منصوب مضاف الى الضمير نحو حسن وجهَه والحسن وجهَه بالنصب **فيهما حسن** اما الحسن فلاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد بقدر الحاجة **وما لا ضمير فيه منها** فهو على اربعة اقسام الصفة المعرفة باللام والمعمول معرف باللام او مجرد عنها نحو الحسن الوجه والحسن وجه او الصفة المجردة عن اللام والمعمول معرف او مجرد نحو حسن الوجه وحسن وجه برفع المعمول فى الكل **قبيح** لعدم الربط بالموصوف لفظا فيكون المجموع الثمانية عشر قسما و باعتبار صفة الامتناع والاختلاف والاحسنية و الحسنية و القبح خمسة اقسام **كما قال الناظم** ۔ حسن دو ۲ باشد واحسن نہ ۹ وقبیح چہار ۴ دو ۲ ممتنع یک ۱ مختلف بشمار ۔ ولما كان وجود الضمير ظاهرا فى جانب المعمول لكونه بارزا و غير ظاهر فى جانب الصفة لكونه مستترا فيها احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجود الضمير وعدمه فقال **ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها** اى فى الصفة لان معمولها حين رفعه فاعل لها استتر الضمير فيها يلزم تعدد الفاعل فلما كان المعمول فاعلا **فهى كالفعل** فكما ان الفعل لا يثنى و لا يجمع كذلك الصفة لا تثنى و لا تجمع بتثنية معمولها وجمعه **والا** اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل صار مجرورا او منصوبا **ففيها ضمير الموصوف** يكون فاعلا لها **فتؤنث** الصفة بتانيث الموصوف **وتثنى** الصفة بتثنية الموصوف **وتجمع** الصفة بجمعية الموصوف لانها كالفعل والفعل اذا اسند الى الضمير فيطابق الضمير مع المرجع فى هذه الامور فى الفعل فكذا فى شبه الفعل مثل

زيد حسن وهند حسنة والزيدان حسنان والهندان حسنتان والزيدون الحسنون والهندات الحسنات وجها او وجه **واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى المنصوب مثل الصفة المشبهة في ذلك** اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما مثل زيد ن القائم ابوه اباه ابيه وزيدن القائم الاب والاب والاب وزيد ن القائم اب وابا واب وزيدن المضروب اب وابا واب وهكذا الصور التسع في الصفة النكرة وانما قال غير المتعديين احتراز عن المتعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما بهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول في مثل ضارب ابوه فلو قلنا اباه ابيه لم يعلم ان الاب فاعل نصب على التميز او المجرور بالاضافة والمفعول محذوف او الاب مفعول والمستكن فاعل وايضا يلزم الالتباس في اسم المفعول مثل زيد معطى غلامه فلو قلنا غلامه بالنصب او الجر لم يعلم انه مفعول ما لم يسم فاعله منصوب على التميز او مجرور بالاضافة والمفعول الثاني محذوف او منصوب على انه المفعول الثاني والمستكن في معطى مفعول ما لم يسم فاعله **اسم التفضيل ما اشتق من فعل** اى حدث **لموصوف** اى موضوعا لموصوف قام به الفعل او وقع عليه الفعل فيشتمل التعريف لقسمى اسم التفضيل المبني للفاعل والمبني للمفعول **بزيادة على غيره** فهو اما ظرف لغو متعلق بموصوف والتنوين في زيادة عوض عن المضاف اليه وهو الفعل فيكون المعنى موضوعا لذات متصفة بزيادة الفعل على غير الموصوف في اصل ذلك الفعل فيكون الموصوف والغير مشتركين في اصل الفعل او ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للموصوف فيكون المعنى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لموصوف يخرج اسم الظرف لان الموصوف عبارة عن ذات مبهمة مثلا ضارب ذات من له الضرب فلا يعلم انه من اى نوع ولا ابهام في نوع اسم الظرف بل هو معلوم وهو المكان والابهام في الافراد واجزاء المكان لا في نوعه وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لعدم دلالتها على الزيادة بالغير كما في صيغ المبالغة وهو اى اسم التفضيل

فانؐ **قيل** حمل افعل على اسم التفضيل غير صحيح اذ أفعُل اخص من اسم التفضيل فيلزم حمل الاخص على الاعم وايضًا خرج انصر واضرب لانهما اسما التفضيل وليسا بافعل **قلنا** المراد من افعل هو من حيث الصيغة والهيئة لا من حيث المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها كما توجد فى افعل كذلك توجد فى اضر وغيره فلا يلزم حمل الاخص على الاعم **افعل للمذكر وفعلى للمؤنث** وان كان بحسب الاصل فيدخل فيهٖ خير وشر لانهما فى الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان يبنى** اسم التفضيل **من** حدث **ثلاثى** لا رباعى **مجرد** لا مزيد فيه **ليمكن** بناء افعل وفعلى منه لان هذه الصيغة لا تسع فيها حروف غير الثلاثى وان سقط بعضها لا يعلم ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ايضًا **ليس بلون ولا عيب** جملة صفة للثلاثى فانؐ **قيل** القاعدة منقوضة باجهل وَابلد من العيوب وجاءِ اسم التفضيل منه **قلنا** المراد بالعيوب هى الظاهرة وهذا من العيوب الباطنة فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون احمق من الحمق بلا شذوذ لانه من العيوب الباطنة ايضًا مع انهم حكموا بشذوذه **فاجاب** الشارح الهندى ان المراد من الحمق ما يبدأ اثر الحماقة فى الظاهر كما ظهر فى هبنقة فكان كالعيوب الظاهرة والاسم التفضيل لا يجئ من العيوب الظاهرة فلذا حكموا بشذوذه لكنه هذا الجواب ضعيف لانه يقتضى ان الحمق على قسمين مَا يبدأُ آثاره فى الظاهر ومَا لا يبدأُ آثاره فى الظاهر فيكون الاول من العيوب الظاهرة فان اتى منه اسم التفضيل فهو شاذ والثانى من العيوب الباطنة فيجئ منه بلا شذوذ وذو لم يقل بهذا الفرق احد وايضًا يعلم من هذا الجواب ان الجهل والبلادة اذا بلغ علاما تهما الى الظهور فينبغى منهما اسم التفضيل بالشذوذ وذو لم يقل به احد فالحق فى الجواب ان الفرق بين اجهل وابلد وبين احمق ان الاولين يستعملان فيمن لا يظهر اثر بلادته وجهله والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقته فى الظاهر **لان منهما اشتق افعل لغيره** اى لغير اسم التفضيل اى للصفة فقط بدون الزيادة فلو اشتق اسم التفضيل منهما فلا يعلم من احمر ان المراد به صاحب الحمرة ان كان صفة

او زائد الحمرة على الغير ان كان اسم التفضيل **فانْ قيل** ينبغي ان يبنى اسم التفضيل منهما اولًا ولم يبنى افعل للصفة منهما فرقا بينهما **قلنا** افعل للصفة يدل على ثبوت مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والدال بالصفة مقدم بالطبع على الدال بالصفة مع الزيادة فيبنى افعل صفة مقدما على افعل تفضيلا موافقة للوضع مع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان افضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اى فان قصد اداء المعنى التفضيلي فى غير الثلاثي المجرد او فى الثلاثي الذى بمعنى اللون او العيب بان يراد الدلالة على ان لاحد زيادة فى اللون او العيب على الغير او فى غير الثلاثي على الغير **توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا** مثال لغير الثلاثي **وبياضا** مثال اللون **وعمى** مثال للعيب والحاصل ان قصد بناء اسم التفضيل من الثلاثي المجرد الذى فى معناه الشدة او الزيادة او القوة او الكثرة مثل اشد او ازيد او اقوى او اكثر ويذكر مصدر الفعل الذى لا يمكن بناء اسم التفضيل منه منصوبا على التميز والتميز عن نسبة اشد الى الضمير يكون فاعلا فيكون التقدير هو اشد استخراجه من الغير **وقياسه** اى قياس اسم التفضيل الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** لا للمفعول فلانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وهو الفاعل **وقد جاء للمفعول** على خلاف القياس فى مواضع قليلة **نحو اعذر** بمعنى المعذور **والوم** بمعنى الملوم **واشغل** بمعنى المشغول **واشهر** بمعنى المشهور **واعرف** بمعنى المعروف **ويستعمل** اسم التفضيل **على احد ثلثة اوجه اما مضاف** نحو زيد افضل الناس **او بمن** نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل وانما يستعمل باحد هذه الوجوه لان وضعه لتفضيل الشئ على الغير فلا بد من ذكر الغير وهو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر حقيقة واما مع اللام فهو فى حكم المذكور الظاهرى لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكورٍ قبل لفظا او حكما **فلا يجوز** الجمع بين اثنين منها **نحو زيد الافضل من عمرو** لان الغرض من الامور الثلاثة معلومية

المفضل عليه **قلنا** علم من احدها فذكر الآخر يكون لغوا و اما قول **الشاعر** و لست بالاكثر منهم حصى ٭ و انما العزة للتكاثر **فاجاب** عنه الشارح الهندي ان كلمة من ليست تفضيلة بل للتبعيض فيكون المعنى ليست من بينهم بالاكثر حصى اے ادخل من على المتعدى هو بين لانها للتبعيض وقال الشارح ان اللام زائدة فلا جمع بينهما و قال بعضهم ان كلمة من بمعنى فی **ولا يجوز** خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض و هو معلومية المفضل عليه **نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه** مثل الله اكبر فالمحذوف فيه هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او المحذوف فيه من مع المجرور اى اكبر من كل شئ **فاذا اضيف** اسم التفضيل **فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة** اى احدهما زيادة موصوف اسم التفضيل المقصودة باسم التفضيل **على من اضيف اليه** اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه و هذه الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على الغير فالاولى فيه ذكر المفضل عليه **فيشترط** فی استعمال اسم التفضيل **بهذا المعنى ان يكون** موصوفه بعضا **منهم** داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فی هذا المفهوم العام **فان قيل** ظهر من قول الشارح الواقع لتفسير قول الماتن هو على من اضيف اليه و هو اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل فی ضمن بعضهم وهو ما على المفضل وهو موصوف اسم التفضيل والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه اى ان لم يكن باعتبار تحقق من اضيف اليه وهو المضاف اليه فی ضمن البعض يلزم تفضيل الشئ على نفسه علم دخول الموصوف فی المضاف اليه وظهر من قول الماتن فيشترط ان يكون بعضا منهم علم دخول الموصوف فی المضاف اليه فلا يكون بين الكلامين الا التناقض **قلنا** موصوف اسم التفضيل داخل فی المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ العام وخارج عنه بحسب الارادة فلا يلزم التناقض اما الدخول فلان المقصود من هذا الاستعمال تفضيل الموصوف على مشاركيه فی هذا المفهوم العام و اما الخروج بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشئ بنفسه **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض من الناس و داخل فی مفهوم الناس

وخارج عن الناس بحسب الارادة فلا يجوز بهذا المعنى قولك **يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم** اے لخروج يوسف عن الاخوة **باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة** غير مقيدة بالمضاف اليه بل يكون بالمضاف اليه غيره ايضا فان قيل لما كان المراد منه زيادة مطلقة فلم اضيف الى المضاف اليه الخاص مع ان المضاف اليه هو المفضل عليه و ما الفائدة فى هذه الاضافة فاجاب المصؒ **و يضاف اسم التفضيل الى المضاف اليه للتوضيح** اے لتوضيح اسم التفضيل وتخفيفه كما يضاف باقى الصفات للتخصيص والتوضيح نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا يشترط فى هذا الاستعمال كون الموصوف داخلا فى المضاف اليه وبعض المضاف اليه **فيجوز** بهذا المعنى اضافة اسم التفضيل الى احد الامور الثلثة اما الى جماعة الموصوف داخل فيها نحو ذلك نبينا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم افضل قريش اى افضل كل الناس وفى اضافته الى القريش فائدة معلومية النسب انه من القريش واما يضاف الى جماعة الموصوف غير داخل فيها كقولك **يوسف احسن اخوته** واما يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد فالاضافة لمعلومية المسكن **ويجوز فى النوع الاول** من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى قصد به الزيادة على المضاف اليه فقط **الافراد** اى افراد اسم التفضيل وتذكير اسم التفضيل وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا لان هذا القسم مشابه فى ذكر المفضل عليه مع اسم التفضيل المستعمل بمن وهو مفرد مذكر لا غير فكذا هذا **والمطابقة** اے مطابقة اسم التفضيل فى هذه الامور **لمن هو** اے اسم التفضيل صفة له لان هذا النوع مشابه فى التعريف لاسم التفضيل المستعمل باللام وهو مطابق لموصوفه فكذا هذا واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف هو الذى قصد به زيادة مطلقة **والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة** اے مطابقة اسم التفضيل مع الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لابد ان تكون مطابقة لموصوفها فى هذه الامور لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه كمن التفضيلية لفظا كما فى افعل من او معنى كما فى اسم التفضيل المضاف من النوع الاول فى ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل **الذى يستعمل بمن مفرد**

من ذكر لا غير اى لا غير المذكر لان ايراد علامة التثنية والجمع والتانيث اما قبل كلمة من او بعدها فان كان بعدها يلزم اجراء علامة كلمة فى كلمة اخرى حقيقة وان كان قبلها فيلزم اجراء العلامة المختصة بالآخر فى وسط الكلمة حكما وانما كان قبل كلمة من وسطا حكما لان كلمة من فارقة بين افعل التفضيل وبين افعل للصفة فافعل تفضيلا لا يكون الا بكلمة من فتكون كالجزء من اسم التفضيل **ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر** فان قيل المراد بنفى العمل لا يخلوا اما نفى مطلق العمل سواء كان عمل النصب او الرفع او نفى عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب فى الظرف والحال والتميز وعلى الثانى الحكم صحيح لكنه تقييد مطلق بلا قرينة وهو غير جائز قلنا المراد بالعمل المنفى الرفع على الفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل فى المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفى فى المستثنى منه ايضًا عمل الرفع ليثبت المجانست بين المستثنى والمستثنى منه وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى القوة العامل واعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع فعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز اما عمل النصب على المفعولية غير واقع فى كلامهم فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فاعلم اسم التفضيل وقد عمل فى مَنْ النصب على المفعولية قلنا ان من مفعول به لفعل محذوف تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحال والتميز فواقع بلا شرط اما فى الظرف والحال فلانه كان لعملهما ادنى رائحة الفعل وهو ايضا مشتمل على الحدث مثل زيد احسن منك اليوم راكبا واما فى التميز فلانه ينصبه اسم خال عن معنى الفعل كرطل زيتا مع ان فيه معنى الفعل مثل زيد افضل منك ابا واما عمل الرفع فهو على قسمين عمل الرفع فى المظهر وعمل الرفع فى المضمر فالثانى واقع بلا شرط لان العمل فى المضمر العمل فى المقدر والعمل فيه اسهل فلا يكون محتاجا الى قوة العامل واما عمل الرفع فى المظهر فممنوع بدون الشرط لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة يعمل عمله فان قيل ينبغى ان يعمل

اسم التفضيل الرفع بالفاعلية لمشابهته باسم الفاعل كالصفة المشبهة قلنا ان الكامل والقوى فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو غير مشابه باسم الفاعل لايثنى ولا يجمع للزومه مفردا منكرا ابدا فان قيل ان النوع الثانى من اسم التفضيل المضاف والمعرف باللام يشابه باسم الفاعل لانهما يثنى ويجمع فينبغى ان يعملا لمشابهته قلنا ان هما محمولان على افعل من يضعفهما منه وانما كان اسم التفضيل بمن اصلا من سائر الاقسام لذكر المفضل عليه فيه بخلاف المضاف فانه يحتمل المعنيين المذكورين فلا يقوى فيه جهة المطابقة واما المعرف باللام فظاهر وجائز بشروط اما الشرط الاول فهوان يكون اسم التفضيل* معتمدا على ذلك الصاحب و فى المعنى صفة لمسبب ليحصل له لمظهر من متعلقاته حتى يعمل فيه كما اشار المصؒ الى ذلك بقوله الا اذا كان الخ والشرط الثانى ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات و متغائرين لاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلة التى هو مقتض للمغائرة بين المفضل والمفضل عليه فى الذات كما اشار اليه بقوله مفضل الخ والثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا بحرف النفى ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفى و يبقى اصل الفعل كما اشار اليه المصؒ بقوله منفيا **الا اذا كان** اسم التفضيل **صفة فى اللفظ لشئ** معتمدا عليه بان يكون نعتا او خبرا او حالا له **وهو فى المعنى صفة لمسبب** مشترك بين ذلك الشئ وغيره **مفضل** ذلك المسبب **باعتبار الاول** اى باعتبار تقيده بالشئ الاول **على نفسه** اى نفس ذلك المسبب **باعتبار غيره** اى باعتبار تقييده بغير ذلك الشئ الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا و بالثانى مفضلا عليه **منفيا** منصوب على انه خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا **مثل ما رئيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد** فاحسن فى اللفظ صفة لرجل نعت بحال متعلق الموصوف و فى المعنى صفة للكحل حيث اسند اليه و هو مسبب مشترك بين عين الرجل و بين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد هذا باعتبار التركيب و بالعكس باعتبار القصد وانما كان اسم التفضيل بوجود هذه الشروط بمعنى

* فى اللفظ صفة لشئ وانما اشترط ذلك ليحصل له صاحب ويكون اسم التفضيل

الفعل لان ذا ے احسن فی هذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد الآخر بهذا الشرائط بمعنے فعل وانما کان بمعنی فعل باعتبار وجهین الاول ان النفی اذا توجه الی اسم التفضیل یتوجه الی الزیادة وبقے اصل حسن کحل عین رجل مقیسا الی زید اما بالمساوات او بالدونیة والقیاس بالمساوات لایناسب مقام المدح فیکون المعنی حسن کحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون المعنی حسن کحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون احسن مع النفی عرفا لان النفی الزیادة لا یلائم المدح ثم توجه النفی الی المساوات لان النفی الدونیة لایناسب المقام فیکون المعنی ما رئیت رجلا حسن فی عینه الکحل کحسنه فی عین زید **فان قیل** لو کان الزیادة التفضیلیة بالنفی مقتضیة لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر فینبغی ان یجوز عمل اسم التفضیل فی المظهر فی قولك ما رئیت رجلا افضل ابوه من زید مع انه غیر جائز **قلنا** فرق بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه فی المثال المذکور فی المتن متحدان بالذات فبعد من الاصل اذ الاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل والمفضل علیه مختلفین فی الذات ففی صورة الاتحاد کما فی مثال المتن ضعف المعنی التفضیلی لبعد وقوعه عن الاصل فلما زال بالنفی زال بالکلیة ولم یبق له قوة عود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر واما فی مثال النقض فالمفضل والمفضل علیه فیه مختلفان فی الذات فبقی علے الاصل فلا ضعف فی معناه التفضیلی فیکون له قوة عود عود حکمه بعد الزوال بالنفی وهو عدم جواز عمله فی المظهر **واعلم** ان سیبویه جعل قوله لانهم لو رفعوا دلیلا لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر وجعل هذا القول مؤیدا بالدلیل وهو قوله لانه بمعنے حسن لا عین الدلیل رد علیه ووجه الرد انه کما یجری فی النفے کذلك یجری فی المثبت فلا حاجة الی اشتراط النفی مع انه سیبویه ایضا شرط النفی مثل رئیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید **مع انهم لو رفعوا احسن** بالخبریة والکحل علے الابتدائیة **لفصلوا بین احسن وبین معموله** **فان قیل** المعمول مشتق من العمل وهو الاثر فالمعمول هو المؤثر وهو الاعراب والفصل بین احسن واعرابه غیر ممکن

ابتداءً لعدم الاضافة ١٢

قلنا المراد بالمعمول المعمول فيه والفصل بينه وبين احسن ممكن وهومنه **فان قيل** ان المعمول فيه لِاَحْسن على تقدير كون الكحل مبتدأ واحسن خبره هو الضمير المستكن فى احسن والفصل بين احسن والمستكن فيه غير ممكن ايضًا **قلنا** ان المعمول فيه لِاَحْسن على قسمين احدهما المعمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الزيادة والثانى معمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والمراد ههنا الثانى دون الاول وهو بهذا الاعتبار قوله منه فى عين زيد والفصل بينهما ممكن وانما كان منه فى عين زيد معموله باعتبار معنى الفعلية لان اسم التفضيل بالاعتبار الاول يعمل فى المفضل لان اسم التفضيل يفيد الفضل فى المفضل فيعمل فى لفظه يعنى من حيث الزيادة وبالاعتبار الثانى يعمل فى المفضل عليه ولايعمل فيه باعتبار الزيادة لان الزيادة موجود فى المفضل دون المفضل عليه **باجنبى وهو الكحل فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره المقدم عليه ولايلزم الفصل بالاجنبى لان المبتدأ ايضا من معمولات الخبر عند البعض **قلنا** كون الخبر عاملا فى المبتدأ ليس مذهب الجمهور بل مذهب بعض وهو غير راجح **او نقول** معمول احسن على قسمين احدهما انه معمول لاسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والثانى معمول له باعتبار كون الخبر عاملا فى المبتدأ وكل معمول ليس معمولا له من الحيثية الاولى فهو اجنبى لمعموله كان من حيثية الاول ولا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية **فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره والمبتدأ ليس اجنبيا من الخبر لاشتراكهما فى العامل المعنوى فلا يلزم الفصل بالاجنبى **قلنا** كون المبتدأ والخبر معمولين لعامل واحد لا يخرجه عن هذه الاجنبية ولا يثبت القرابة باشتراكهما فى العامل المعنوى لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه وهو غير عامل فيه على مذهب التحقيق وان كان عاملا عند البعض فليس بالحيثية المذكورة بخلاف ما اذا كان الكحل مرفوعا بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من الحيثية المذكورة بانه فيه معنى الفعلية **فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مرفوعا بالابتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله منه فى عين زيد لو قدم منه فى عين زيد على الكحل **قلنا** لو قدم وقيل ما رئيت رجلا احسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل وان لم يلزم الفصل لكن

يلزم فيه تعقيد ركيك والتعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه والركيك ما ليس له لطافة يعنی سُست وبے مزہ ولزوم التعقيد بوجوه ثلثة الاول الاضمار قبل الذكر والثانی لما قلنا ما رأيت رجلا احسن فی عينه فينتظر السامع الى انه اى شئ احسن فيه اى فی عينه ۱۲ فينبغی ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة لا بعد قوله منه فی عين زيد والثالث انه على هذا التقدير يلزم تقديم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على المعنى فان قيل ينبغی ان يقال ما رئيت رجلا احسن من الكحل فی عينه هو فی عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر فی هذا التركيب لكن لا يخلوا عن تعقيد للزوم تقديم المفضل عليه على المفضل وايضا لا يكونان من قبيل العبارة المشهورة المسموعة من العرب بل مصنوعين فلا يجب علينا تصحيحهما ولما قرر مسئلة الكحل وبَيَّنَ شرائطها وما عبر به عنها على وجه مطابق للمقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر بعبارة مختصرة منه والدليل على اثبات هذه العبارة ما ذهب اليه سيبويه بقول الشاعر فيما سيأتی واشار الى المختصر بقوله **ولك ان تقول ما رئيت رجلا احسن فی عينه الكحل من عين زيد** فهذه العبارة مختصرة عن الاولى بقدر ضمير منه وكلمة فی وهذا توجيه المصؒ فی بيان الاختصار ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود لان المفضل والمفضل عليه لابد ان يكونا من جنس واحد فهذا اخصر من المتن لان فيه اسقاط امور ثلثة وهذا توجيه من الشارح فی بيان الاختصار ولم يتعرض المصؒ الى هذا التوجيه لكثرة المحذوفات فلم يسبق الذهن او نقول انه لم يوجد فی كلام العرب كذلك فان قيل على كلا التوجيهين يرد الاعتراض اما على المتن فلان المقصود تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد والمعلوم من المتن تفضيل الكحل على عين زيد وفی توجيه الشارح يعلم تفضيل الكحل على زيد فلا يحصل الاتحاد الذاتی بين المفضل والمفضل عليه وهو شرط لهذا العمل فاجاب الشارح الرضی انه على حذف المضاف اى ما رئيت رجلا احسن فی عينه الكحل من كحل عين زيد واجاب الشارح انه على كل توجيه بقى المعنى بعد الاختصار على ما قبل هذا الاختصار على ما قبل هذا الاختصار لان العبارة بحذف المضاف

اذ لوکان کذلك لا یکون من قبیل تفضیل الشئ بنفسه بل یتعد الکحل فانقلت منت ملی اسم التفضیل ذکر العین التی کان الکحل فیها مفضلا علیه قلت ما رئیت کعین زید احسن فیها الکحل هذا الوجه ایضاً فی بیان الاخصریة فیکون فی المثال المذکور عبارات ثلثة الاول طویل والثانی قصیر والثالث اقصر کان اصل هذه العبارة ما رئیت عینا احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما ذکر عین زید مقدما علیه علے سبیل التشبیه استغنی عن ذکره ثانیا واعترض الشارح الرضی انه لما قدم عین زید علے وجه التشبیه فیفهم منه المماثلة وکیف یکون مثل الشئ فی الوصف زائدا علیه فی ذلك الوصف فی حالة واحدة فاجاب الشارح عنه ان المماثلة فی اصل التکحل والزیادة فی الحسن فتقدیره ما رئیت عینا مماثلة لعین زید فی اصل التکحل احسن فیها الکحل من عین زید او نقول ان احسن باعتبار حذف الجار والمجرور وجه المماثلة والتشبیه فلا یدل علی الزیادة فکان تقدیره ما رئیت عینا کعین زید فی کونها احسن فیها الکحل منه فی غیرها فان قیل لا ضرورة فی اعمال اسم التفضیل فی هذه العبارة اذ یمکن ان یکون احسن مرفوعا علے الخبریة والکحل علے الابتدائیة ولا یلزم الفصل بین العامل والمعمول لعدم المعمول ههنا وهو منه فی عین زید قلنا هذه العبارة مختصرة من الاولی ففی المطولة یلزم الفصل حقیقة وفی المختصرة حکما لانها فرعها وللفرع حکم الاصل او نقول ان من التفضلی مع المجرور مقدر فیها ایضًا مثل ولا اری فقوله مثل منصوب علے انه صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر قلت ما رئیت کعین زید قولا یماثل قول الشاعر فان قیل ان ابتداء البیت من قوله مررت علے وادی السباع فعدول المصؒ الی وسط البیت یکون للنکتة فما هی قلنا انما ترك صدر البیت لیکون مبدیا بما هو مبنیٰ المماثلة وهو ولا اری فی مقابلة ما رئیت فان قیل لم ترك المصؒ موصوف احسن وهو عینا فی المثال المذکور مع ان المماثلة الکاملة بین المثال المذکور والبیت فی ذکر الموصوف اذ موصوف احسن فی مقابلة قوله وادیا وهو مذکور فی الشعر قلنا انما ترك موصوف احسن لانه کان فی مقام بیان الاختصار فی المثال المذکور ففی هذا الشعر ایضاً تجری العبارات الثلاثة اما الطویلة ولا اری وادیا اقل به رکب منهم فی وادی السباع واما الاقصر ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل به رکب ولما قسم المصؒ الکلمة الی اقسامها الثلاثة علے وجه یعلم من دلیل الحصر حد کل واحد

منها ولم يكتف المصؒ فی الاسم بالتعريف الحاصل فی ضمن وجه الحصر بل صدر مباحث الاسم بالتعريف الصريح فلما وصلة النوبة الى مباحث القسم الثانی وهو الفعل سلك بتلك الطريقة وصدر مباحث الفعل بتعريف صريح فقال **الفعل ما** اے كلمة **دل على معنى فی نفسه** اے على معنى كائن فی نفسه ای فی نفس ما دل يعنے الكلمة **فان قيل** ان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه جملة ضرب زيد لانه شئ او لفظ دل على معنے فی نفسه مقترن الخ ولم يكن فعلا بل هو جملة وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لتذكير ضمير دل وفی نفسه **قلنا** كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير بناء على لفظ ما وفی تقدير كائن اشارة الى ان قوله فی نفسه ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لمعنى ورد على بعض الشارحين حيث قالوا انه ظرف لغو متعلق بقوله دل ووجه الرد ان صلة الدلالة تكون كلمة على او الباء لا كلمة فی وان كانت فی بمعنے على او الباء يلزم المجاز وهو خلاف الاصل والتقدير وان كان خلاف الاصل بالنسبة الى الذكر لكنه شائع كثير وفی جره رد على بعض الشارحين الآخرين حيث قالوا انه ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذی الحال وهو دل والاصل هو اطلاق الدلالة لا تقييدها ليشمل الجنس الاسم والفعل والحرف **فان قيل** كما ان الحال قيد كذلك الصفة قيد فلم اختار تقييد الصفة على تقييد الحال **قلنا** ان الحال قيد للعامل فلا يوجد الجنس والصفة قيد للموصوف فلا يلزم المحظور المذكور **فان قيل** ان الضمير المجرور فی نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وهو امور ثلثة الفعل وكلمة ما والمعنى فان كان راجعا الى الفعل يلزم اخذ المحدود فی الحد وايضًا يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لانه رجع الضمير الى المعنے وايضًا يلزم المخالفة من النهج السابق لان الضمير فی وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضًا يلزم ظرفية الفعل للمعنى والظرف اما زمان او مكان والفعل ليس بواحد منهما وايضًا لا يصح تعريف الحرف لان الضمير لما رجع فی تعريف الفعل الى المحدود ففے تعريف الحرف الى الحرف فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى حاصل فی غير الحرف والحرف لا تدل على معناه بدون الضميمة فكيف تدل على معنى كائن فی غيره وان كان راجعا الى كلمة ما فلا يطابق الراجع مع المرجع وايضًا يلزم المخالفة

عن صاحب المفصل وايضاً يلزم ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان والكلمة لا زمان ولا مكان وايضاً لا يصح تعريف الحرف لانه يكون المعنى الحرف كلمة تدل على معنى كائن فى غيرها والكلمة الحرفية لا تدل على معنى ها فكيف تدل على معنى فى غيرها وان كان راجعاً الى المعنى يلزم المخالفة عن النهج السابق لان الضمير فى نفسها فى وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية المعنى للمعنى وظرفية الشئ لنفسه غير جائز وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان كينونة المعنى فى غير المعنى محال **قلنا** الضمير فى نفسه راجع الى الكلمة ما التى هى عبارة عن الكلمة وتذكير ضمير بناء على تذكير المعبر به وهو لفظ ما بغير اعتبار المعبر عنه وهو الكلمة ولا يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لاتحاد مفاد الارجاعين لان مرجع كينونة المعنى فى نفس الكلمة كما هو المفهوم من عبارة الكافية ومرجع كينونة المعنى فى نفس المعنى كما هو المفهوم من عبارة الكافية الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية **واما الجواب** عن الظرفية ان الكلمة وان لم تكن ظرفاً حقيقة لكنها ظرف تشبيهاً كما ان الظرف مشتمل على المظروف وغير محتاج الى شئ آخر كذلك الكلمة الفعلية مشتملة على معناها غير محتاجة فى الدلالة على معناها الى انضمام شئ آخر وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من معنى كائن فى نفسه الاستقلال فيكون المراد من معنى كائن فى غيرها عدم الاستقلال **او نقول** الضمير راجع الى المعنى والموافقة بالنهج السابق ليست بامر ضرورى **والجواب** عن الظرفية ان كلمة فى نقلت عن الظرفية للمعنى الى الظرفية للنظر والاعتبار فيكون المعنى يدل على معنى باعتباره فى نفسه ان يكون المعنى معتبراً بذاته ومنظور اليه بذاته لا ان يكون ملحوظاً فى احوال غيره كالمعنى الحرفى وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من هذا المعنى هو المعنى المعتبر فكان المراد من المعنى فى تعريف الحرف غير المعتبر وغير المستقل منهما اما فى الاول فلموافقة وجه الحصر اما فى الثانى فلتذكيره وقربه **فان قيل** لما كان الضمير فى عبارة الكافية محتملاً للارجاعين فلم يجزم المصؒ فى الايضاح شرح المفصل بارجاع الضمير الى المعنى **قلنا** عبارة المفصل ظاهر فى ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقية عبارة المفصل بما يدل على كينونة المعنى فى نفس الكلمة اى ليس تعريف الاسم ولا تعريف الفعل مسبوقاً بوجه الحصر اذ

ليس فى المفصل وجه الحصر حتى يوافق صاحب المفصل التعريف بوجه الحصر فى ارجاع الضمير الى الكلمة كما هو فى الكافية **فانٓ قيل** المعنى الماخوذ فى تعريف الفعل لايخلوا امّا معنى مطابقى او تضمنى او التزامى او المراد به مطلق المعنى من هذه الثلاثة فان كانٓ الاول فلا يصح توصيفه بالاستقلال المفهوم من قوله كائن فى نفسه لان معناه المطابقى غير مستقل لانه مركب من المستقل وهو الحدث والزمان وغير المستقل وهى النسبة اذ هى محتاجة الى تصور الطرفين وهما المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابعة للاخص الارذل وانٓ كان الثانى فلا يخلوا اما النسبة فيلزم المحظور المذكور وانٓ كان الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه ليس فى مفهوم الفعل زمانين حتى يقترن احدهما بالآخر فى مفهومه وايضاً يقترن الزمان بالزمان وان كان الحدث فيلزم الترجيح بلا مرجح وانكان الثالث فهو معنى التزامى وهو مهجور فى التعريفات وانٓ كان المراد مطلق المعنى فلايوجد المطلق الا فى ضمن المقيد فيرد على المطلق ما يرد على المقيد **قلنا** المراد بالمعنى هو المعنى المطلق اذ فى اخذ احد المعانى الثلاثة ايراد كما عرفت ولكن هذا المعنى المطلق متحقق فى ضمن التضمنى وهو الحدث وهو معنى يصح توصيفه بالاستقلال والاقتران لانه يفهم من لفظ الفعل بدون انضمام كلمة اخرى معه واذا فهم هذا الحدث من لفظ الفعل يفهم من ذلك الفعل الزمان مقارنا له لان كلاهما مدلولان للفظ الفعل وانه لول يفهم من داله وما قلت ان الوارد بالمقيد وارد على المطلق لان المطلق لا وجود له الا فى ضمن المقيد **قلنا** بحثنا فى الارادة لا فى الوجود وارادة المطلق ممكن بدون المقيد كما يراد ويتصور مفهوم العام بدون لحاظ الخاص ولا يتحقق ذلك المطلق فى ضمن النسبة لعدم صحة توصيفه بالاستقلال ولا فى ضمن الزمان لعدم صحة توصيفه بالاقتران

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم لا فى الوجود عن لفظ الدال عليه **فانٓ قيل** تعريف الفعل غير جامع لافراده لخروج الافعال المنسلخة عن الزمان منه لانها غير مقترنة بها وغير مانع عن دخول الغير لدخول اسماء الافعال فيه لانها غير مقترنة باحدها **قلنا** ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع اى الوضع الاول فخرج اسماء الافعال لانها غير مقترنة بحسب الوضع الاول لان بعضها منقول

عن المصادر و بعضها منقول عن الظروف و بعضها منقول عن الجار والمجرور و ليس شئ منها مقترن باحد الازمنة الثلاثة ودخل الافعال المنسلخة عن الزمان لانها مقترنة بحسب الوضع الاول كما يدل تسميتها بالافعال المنسلخة عن الزمان اذ الانسلاخ بعد التلبس **فان قيل** ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة لانها يوجد فى احدها **قلنا** المراد بالاقتران اقتران معنى الحدث فى فهم ذلك الحدث عن لفظ الفعل باحدها المصادر مقترنة بها فى الوجود لا فى الفهم لان الزمان ليس جزء من مفهوم المصادر اذ مفهوم المصدر هو الحدث فقط لا الزمان **فان قيل** يصدق التعريف على اسم الفاعل فى قولنا زيد ضارب عمرا الآن او امس او غدا لاقتران معنى الحدث فيه باحد الازمنة الثلاثة **قلنا** المراد بالاقتران باحدها فى الفهم عن ذلك اللفظ الدال بالحدث ومعنى الحدث المفهوم من لفظ الضارب غير مقترن باحدها لعدم جزئية الزمان للضارب بل هو مفهوم من امر خارج وهو الآن او امس او غدا **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لخروج المضارع منه لانه مقترن بالزمانين الحال والاستقبال **قلنا** احد الازمنة اعم صريحا او ضمنا المضارع مقترن باحد ضمنى لوجود الواحد فى ضمن الاثنين **او نقول** انه مقترن بحسب كل وضع بواحد والاشتراك عارض له بتعدد الوضع **ومن خواصه** اى الفعل **دخول قد** لانها تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وكل من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل ودخول **السين وسوف** لان الاولى تدل على الاستقبال القريب والثانية على البعيد والاستقبال قريبا كان او بعيدا لا يوجد الا فى الفعل ودخول **الجوازم** لانها اما وضعت لنفى الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر والنهى الفعل كلا النهى او التعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل **ولحوق تاء التانيث** مرفوع معطوف على الدخول لا مجرور معطوف على مدخول الدخول ولا يلزم استدراك اللحوق لان الدخول متناول له والاختصار فى ترك اللحوق بان عطف تاء التانيث بقد والدخول متناول له لانه ذكر الشئ فى الاول واللحوق فى الآخر لانه محمول ههنا على المعنى المتبادر وهو ذكر الشئ فى الاول فوقع الحاجة الى ذكر اللحوق وانما اختص هذا اللحوق بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له

فاعل والفاعل للفعل **فان قيل** ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فلا تختص بالفعل **قلنا** ان الصفات مستغلية عن الحاق التاء الساكنة **التاء** والمتحركة بالصفات **ساكنةً** منصوب على الحاق عن تاء التانيث احترز بها عن المتحركة لانها مختصة بالاسم ولم يعكس لان الفعل ثقيل والاسم خفيف فاعطى الساكنة الخفيفة للفعل الثقيل والمتحركة الثقيلة للاسم الخفيف رعاية للتعادل ولحوق **نحو تاء فعلت** **فان قيل** ان كان فعلت متكلما تخرج تاء المخاطب المذكر والمؤنث ولحوقهما ايضًا من خواص الفعل **قلنا** المراد بالتاء هى المقرونة بالفعل الماضى اعم من ان يكون متكلما او مخاطبا والمراد بنحو تاء اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان اتصال الضمائر لا يكون الا بما له فاعل والفاعل يكون للفعل وفروعه لكن حط الفرع عن اصله يمنع احد نوعى الضمير وهو البارز احترازا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وذلك الحط وان حصل بمنع المستكن من الفرع ايضًا لكنه خص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضى مادل** اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **فان قيل** ان كلمة ما عبارة عن الشئ واللفظ او الكلمة فالتعريف غير مانع لدخول امس فيه لانه كلمة تدل على زمان قبل زمانك مع انه ليس بماض بل هو ظرف **قلنا** كلمة ما عبارة عن الفعل فخرج امس **فان قيل** ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم لانه يدل على زمان آه مع انه ليس بماض وغير جامع لافراده لخروج ان ضربت فانه ماض ولم يدل على زمان آه بل يدل على الاستقبال **قلنا** المراد بالدلالت بحسب اصل الوضع فخرج الاول لانه لا يدل بحسب الوضع على زمان آه بل يدل بحسب الوضع على الاستقبال والحال والدلالت بالزمان الماضى بعارض دخول لم ودخل الثانى لانه يدل بحسب اصل الوضع على الزمان الماضى وان بحو من له الاستقبال بعارض دخول حرف الشرط والقرينة عليه التبادر لان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بالوضع **على زمان قبل زمانك** **فان قيل** نقض القاعدة بنحو ضرب زيد فى الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان زمان المخاطب من وقت التولد الى وقت الموت وضرب زيد ليس قبل التولد **قلنا** المراد من القبلية القبلية من زمان حاضر فيه المخاطب

ولا شك ان ضرب زيد فى الامس قبل زمان الحاضر **فان قيل** لما كان المراد بالزمان المضاف الى ضمير المخاطب الزمان الحاضر وهو عبارة عن اليوم والليل لان كل واحد منهما حاضر الى الناس الى وقت الغروب فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج ضرب فى ضرب زيد والحال ان الضرب صدر منه فى وقت الضحى واخبر عنه شخص فى وقت العصر او الغروب بقوله ضرب لانه ليس قبل اليوم وايضا لا يصح اضافة الزمان الى ضمير المخاطب لانه ليس له زمان **قلنا** المراد بالزمان الحاضر هو الذى انت فيه وهو جزء اليوم والليل لا كلهما فالاضافة لادنى مناسبة وهو ظرفية الزمان للمخاطب **فان قيل** ان قبل ظرف زمان باعتبار المتعلق وهو ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات اے من الامور الواقعة فى الزمان وتسكن فى الزمان والزمان لا تسكن فى الزمان لان الظرف مغائر عن المظروف وايضا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وظرفية الزمان للزمان **قلنا** قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به ههنا هو نفس التقدم لا الزمان التقدم بتجرده عنه كما اشار الشارح اليه بقوله قبلية **فان قيل** على تقدير تجرده عن الزمان ايضا يلزم ظرفية الزمان للزمان لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك، اذا وجد فى زمان قبل زمانك **قلنا** القبلية على قسمين ذاتية[1] وزمانية وما ذكرتم انما شرط فى الزمانية والمراد ههنا الذاتية كما اشار اليه الشارح بقوله ذاتية فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان **مبنى على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى على الفتح لفظا او تقديرا نحو ضرب ورمى اما البناء على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة فى الاعراب اعتبر السكون فى البناء لضرورة التقابل فلم شابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مع الضمير المرفوع مبنى على السكون نحو ضربن الى ضربنا لدفع توالى اربع حركات

---

[1] التقدم الذاتى ما لا يكون بين المتقدم والمتأخر زمان واسط وحكمه ان يجتمع ويتصل المتأخر مع المتقدم كتقدم زمان آدم عليه السلام على زماننا والتقدم الزمانى بخلافه كتقدم آدم علينا ۱۲ منهاج الدين. الراقم انوار الحق ۱۱

متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل لفظا ومعنى لشدة احتياج الفعل الى الفاعل واعلم ان الماضى لا يخلو اما مع الضمير او بدون الضمير فانكان بدون الضمير فهو مبنى على الفتح نحو ضرب وضربتْ وانكان مع الضمير فالضمير لا يخلو اما ساكن او متحرك فانكان متحركا فهو مبنى على السكون لدفع توالى اربع حركات نحو ضربن الى ضربنا وانكان ساكنا فلا يخلو اما واو او الف فانكان واوا فهو مبنى على الضم لمناسبة الواو وانكان الفا فهو مبنى على الفتح لمناسبة الالف **ومع غير الواو** فانه يضم معها لمناسبة الواو لفظا او تقديرا كضربوا ورموا **المضارع** اى فعل **اشبه الاسم** عبر عن كلمة ما بالفعل احترازا عن نحو يزيد ويشكرون صدق عليه التعريف لكنه ليس بفعل حال كون ذلك الفعل متلبسا **باحد حروف نايت** اوائله فقوله باحد حروف نايت احتراز عن نحو ضرب فانه وانكان فعلا مشتركا بين المسير والفعل المشهور والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايت وقوله فى اوائله احتراز عن ضربت وضربن وضربا ويسر فان حروف المضارع وانكانت موجودة فيها لكن ليست فى اوائل الافعال وهذه المشابهة . . . . انما يكون **لوقوعه** اى لوقوع المضارع **مشتركا** بين زمانى الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين **وتخصيصه** اى وهذه المشابهة لتخصيص الفعل المضارع بواحد من زمانى الحال والاستقبال **بالسين وسوف** وبالحال فى دخول اللام الابتدائى كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن **فان قيل** لم لم يعرف المضارع بما عرفه القوم ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه فى اوله احد الزوائد الاربع **قلنا** اختار هذا التعريف لانه يعلم منه وجه تسمية المضارع بالمضارع ويعلم منه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لان المضارع فى اللغة مشتق من المضارعة وهى المشابهة ولا شك انه مشابهة للاسم كما عرفت والمضارعة مشتقة من ضرع ولا شك ان كلا الشبيهين اى المضارع والاسم ارتفعا من ضرع واحد وهو وجه الشبه فيكونان اخوين رضاعا **فالهمزة للمتكلم مفردا** مذكرا كان او مؤنثا **والنون له** اى للمتكلم اذا كان **مع غيره** واختص الهمزة بالمتكلم الواحد والنون للمتكلم مع الغير لان تحتهما انا ونحن مضمران فصار جزء الاخير من الضمير المنفصل علامة حرف المضارعة **والتاء للمخاطب** مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وللمؤنث** الواحد **والمؤنثين غيبة** اى حال كون ذلك المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة **والياء للغائب غيرهما**

اى غير الواحد المؤنث والمؤنثين **فان قيل** غيرهما اما بدل من الغائب او صفة وكلاهما غير صحيح اما البدل فلانه اذا كان نكرة من المعرفة وجب توصيفه ولم يوصف غير واما الصفة فللزوم المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف والحال ان الغائب معرفة وغير نكرة **قلنا** انه مجرور على انه بدل من الغائب وغير وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه فى قوة النكرة الموصوفة فى التقييد **او نقول** انه منصوب على انه حال من الغائب والحالية اولى لموافقة السابق لما فرغ من بيان ذوات حروف نايت شرع فى صفاتها فقال **وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى فان قيل** ان المراد بالرباعى لا يخلوا اما ان يراد به الرباعى المجرد او المطلق من المجرد والمزيد فيه فان كان الاول يبطل الحكم الثانى وهو **مفتوحة فيما سواه** لان الافعال والتفعيل والمفاعلة ما سوى الرباعى المجرد و حروف المضارعة ليست مفتوحة فيها وان كان الثانى فيبطل الحكمين اما الثانى فلان الافعال والتفعيل والمفاعلة ليست من الرباعى لا مجرد او لا مزيد امع ان حرف المضارعة ليس مفتوحا فيها واما الاول فينتقض بالرباعى المزيد فيه مثل يتدحرج فانه رباعى المزيد فيه مع ان حرف المضارعة فيه ليس مضموما **قلنا** الرباعى صفة للماضى فمعنى قول المص وحروف المضارعة مضمومة فى المضارع الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيد حرج او غير اصلية كالابواب الثلاثة ومفتوحة فى المضارع الذى ليس ماضية على اربعة احرف سواء كان ثلاثيا مجردا او مزيدا فيه غير الابواب الثلاثة او رباعيا مزيدا فيه **ولا يعرب من الفعل غيره** اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وهى قابلية ورود المعانى المعتورة كما فى الاسم او المشابهة التامة بالاسم كما فى الفعل المضارع **اذا لم يتصل به نون تاكيد** ثقيلة او خفيفة **ولا نون جمع المؤنث فان قيل** ان اذا ظرف لقوله لا يعرب غيره فيعلم منه اعراب فعل غير المضارع وقت اتصال النونين والحال ان غير المضارع لا يصير معربا اصلا اتصل به النونان اولا **قلنا** ان المدعى مركب من جزئين سلبى وايجابى والاول صريح والثانى مقصود بالبحث لان البحث فى بيان احوال المضارع والاول غير مقصود بل هو تابع فى البحث للثانى فالظرف متعلق بالجزء الثبوتى المقصود غير الصريح فيكون المعنى ولا يعرب غير المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا اما مع

نون التاكيد فلانه لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبل
النون يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل على النون لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة وآما مع نون جمع المؤنث فلان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما
قبلها ساكنا لمشابهة نون جمع المؤنث فى المضارع نون جمع المؤنث فى الماضى وما قبل
النون فى الماضى ساكن لدفع توالى اربع حركات فما قبل النون فى المضارع ايضًا يصير
ساكنا حملا عليه **و اعرابه رفع و نصب** وهما مشتركان فى الاسم والمضارع
وجزم مختص بالمضارع كالجر مختص بالاسم **فا لمضارع الصحيح** ا لنحوى منه
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان اومؤنثا **و
الجمع** المذكر والمؤنث غائبا كان اومخاطبا **والمخاطب المؤنث** فهذه اربعة صيغ
بالضمة حال الرفع **و الفتحة** حال النصب **لفظا** اى حال كونهما لفظتين **و
السكون** فى حال الجزم **مثل يضرب و لن يضرب و لم يضرب** والمضارع
المتصل به ذلك الضمير بارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع لان نون جمع المؤنث
غائبا كان اومخاطبا ليس باعراب ونضربان فى ثلثة مواضع فبقى خمسة مواضع **يعرب
بالنون** فى حال الرفع وانما اعرب المضارع فى وقت اتصال الضمير البارز المرفوع لان
علة الاعراب وهى المشابهة باقية بعد الاتصال واعرب بالنون لا بالحركة لان آخر
المضارع بعد اتصال الضمير صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب وايضًا بعد لحوق
الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فان كسرة
ما قبل الياء غير لازمة فَقُدِّرَ فيه الاعراب ولا يمكن الاعراب بزيادة حرف العلة بعد
الضمير لانه يلزم اجتماع حرفى العلة فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته بالواو فى الغنة
وتكسر بعد الالف وتفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **وحذفها** اى النون
فى حال الجزم والنصب **فان قيل** حذفها بعد الجازم مستقيم لانه فى المفردات يسقط
الحركة ففى غير المفردات تسقط النون لكن بعد الناصب غير مستقيم لانه لم يسقط فى المفردات
شيئا **قلنا** الجزم فى الافعال كالجر فى الاسماء فى الاختصاص والنصب فى تثنية الاسماء و
جمعها تابع للجر فى تثنية الافعال وجمعها تابع للجزم وفى الجزم سقط النون فسقط فى
النصب **والمضارع المعتل بالواو والياء يعرب بالضمة تقديرا** فى حال الرفع

هذه النسخة صحيحت من كتاب قديم اخذت فى بلدة مردان من گزاره مولوى صاحب ۱۲

لان الضمة ثقيلة على الواو والياء **والفتحة لفظا** في حال النصب لخفة الفتحة **والحذف** اے حذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة نحو يغزو يرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز ولم يرم **والمضارع المعتل** الآخر **بالالف** يعرب **بالضمة والفتحة تقديرا** لان الالف لا تقبل الحركة نحو يرضى ولن يرضى **والحذف** اے حذف الالف حال الجزم نحو لم يرض لما فرغ المصؒ من بيان المواضع المختلفة لاعراب المضارع شرع في بيان عوامله فقال **ويرتفع** المضارع **اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد** واعلم ان في العامل الرافع للمضارع مذهبين مذهب الكوفيين وهو التجرد عن العوامل اللفظية ومذهب البصريين انه يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور مثل زيد يضرب ومررت برجل يضرب ورئيت رجلا يضرب اى ضارب وضاربا وضارب وكل شئ وقع موقع الغير فله حكم الغير لكنه اعطى للمضارع اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اعراب الفاعل والفاعل مقدم على سائر معمولات الفعل واقوى معمولاته ومذهب الكوفيين اولى ولذلك اورد المصؒ في المتن لانه خال عن الاعتراضات ويرد على مذهب البصريين ان المضارع مرفوع في كل المواضع ولا يصح وقوع الاسم موقع ذلك المضارع كما وقع المضارع في الصلة نحو الذى يضرب فلا يقال الذى ضارب او وقع بعد السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم ولا يقال سقائم وسوف قائم اووقع المضارع خبر كاد نحو كاد زيد يقوم ولا يقال كاد زيد قائم وكذلك يقال يقوم الزيدان ولا يقال قائم الزيدان **اجيب** نحو الذى يضرب و يقوم الزيدان ان المضارع وقع موقع الاسم لانه يجوز ان يقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مقدم على المبتدأ وكذا قائمان الزيدان على ان قائمان خبر مقدم على المبتدأ **فان قيل** كيف يقع الاسم المثنى موقع الفعل الواحد لان اعرابه بالحركة واعراب الاسم بالحرف مع انه ينبغي ان يكون اعرابهما من جهة واحدة حتى يقوم احدهما مقام الآخر **قلنا** جاز وقوع الفعل موقع الاسم وان كان اعرابهما مخالفا في النوع لكنه متفق في الجنس وهو الرفع والاتحاد في الجنس كاف لصحة وقوع احدهما موقع الآخر واجيب عن نحو سيقوم وسوف يقوم ان المضارع مع السين واقع موقع الاسم لا المضارع

وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة واما سوف فى حكم السين واجيب عن نحو كاد زيد يقوم ان يكون الاصل فى خبر كاد ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل فى كاد استعمالا فكان المضارع فى خبرها واقع فى موضع يصلح الاسم باعتبار الاصل كذا قاله صاحب الغايات **وينتصب المضارع بان** ملفوظة **ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى** نحو سرت حتى ادخل البلد **وبعد لام كى** نحو سرت لادخلها **وبعد لام الجحود** وهى اللام الجارة الزائدة الداخلة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جارة تدخل على الاسم ولما دخلت على الفعل لابد لتقدير اَنْ لِيَجْعَلَ الفعل مؤلا بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه **وبعد الفاء** نحو زُرْنى فاكرمك **وبعد الواو** العاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن **وبعد او** نحو لَاَلْزمنك او تعطيَنِى حقى فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء ولا يجوز عطف الخبرية على الانشائية فلابد من تقدير ان يجعل الخبرية مؤلا بتاويل المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد المؤل على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى قوله زُرْنى فاكرمك لتكن منك زيارة فاكرام منى اياك لَمّا فرغ المصؒ من بيان النواصب اجمالا شرع فى بيانها تفصيلا فقال **فان** التى ينتصب بها المضارع **مثل اريد ان تحسن الىّ** مثال النصب بالفتحة **ومثل ان تصوموا خير لكم** مثال النصب بحذف النون فان قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى علم ان سيكون وقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا فَاَنْ غير ناصبة للمضارع فيهما فاجاب المص بقوله **وكلمة ان التى تقع بعد العلم هى ان المخففة من ان المثقلة** فلان اَن المخففة للتحقيق فتناسب العلم **وليست** ان الواقعة بعد العلم **هذه** اى ان الناصبة للمضارع لان اَن الناصبة المصدرية للطمع والرجاء فلا تناسب العلم يدل على التحقيق اى على تحقيق المدخول باليقين والطمع والرجاء ليسا لتحقيق المدخول باليقين **نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان** جعلها مصدرية ومخففة من المثقلة لان الظن باعتبار دلالته على غلبة وقوع الفعل يلائمه ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن فيه يلائم ان المصدرية **ولن مثل لن ابرح ومعناها نفى المستقبل** بالنفى التاكيدى لا التابيدى لانه لو

كانت للتابيد يلزم التناقض فى قوله تعالىٰ فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى لان لن يقتضى التابيد و عدم الانتهاء وحتى تقتضى الانتهاء **واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ما قبلها** بان لا يكون مابعدها متمما لما قبلها و ذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون مابعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك و الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تاتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لا ضربنك لان مدخول اذن لو كان متمما لما قبلها باحد هذه الوجوه لا ينتصب باذن لان اذن لضعف عملها لا تقدر ان تعمل فى المضارع الذى يكون متمما لما قبلها لانه سابق عليها حكما **واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا** لكونها جوابا للكلام الاول وجزاء له وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال اما الجواب لانه عدة والعدة لا يوجد الا فى الاستقبال واما الجزاء ايفاء بالعدة فلا يوجد الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين او كلاهما وجب الرفع **مثل قولك** فى جواب من قال اسلمت فقلت **اذن تدخل الجنة** مثل بمثال مختص بالاستقبال **فان قيل** تمثيل اذن لا يكون على طريقة الاخوات وهى انها مبتدأ و مثل خبره وخبر اذن جملة شرطية وهى قوله اذا لم يعتمد معطوف عليه وكان الفعل معطوفه وكلاهما خبر اذن و مثل خارج عن هذه الجملة **قلنا** اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد مع المعطوف ظرف للانتصاب الملحوظ مع اذن و اشير الى ذلك بقول الشارح التى ينتصب بها المضارع وليس خبر اذن فيكون تمثيل اذن مثل تمثيل اخواتها فى ان كلا منهما مبتدأ و لفظ مثل خبره ولما كان الانتصاب ملحوظا مع اذن و مشروطا بشرطين فاورد المصنفؒ هذين الشرطين فيما بين المبتدأ والخبر **واذا وقعت اذن بعد الواو و الفاء العاطفتين لما بعدهما على ما قبلهما** الذى يكون متمما لما قبله فيكون مدخول اذن ايضًا متمما بالتبعية لما قبله **فالوجهان** جائزان النصب منه على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة فكان مفيدا مستقبلا من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبله والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف نحو ان تزرنى ازرك و اذن احسن اليك **وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة و معناها السببية**

اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة **فان قيل** السبب المسبب مثلا زمان لا ينفك احدهما عن الآخر والاسلام قد يسلب عن المرء العياذ بالله وايضا الاسلام فى الدنيا ودخول الجنة فى العقبى فلا يكونان متلازمين **قلنا** السببية بحيث يمكن ان يؤدى حصول جملة متقدمة الى حصول مضمون جملة بعد كى او الجواب ان الاسلام سبب عادى لله تعالى لادخال المؤمنين فى الجنة كذا فهم من شرح الشرح والله اعلم بالصواب **وحتى** التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن وهو مشروط بشرطين الاول اذا كان المضارع **مستقبلا بالنظر الى ما قبلها** وانكان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا او مستقبلا والثانى ان يكون **بمعنى كى** اے حال كون حتى بمعنى كى السببية **اوالى** لانتهاء الغاية وانما شرط الاستقبال ليتحقق معنى ان لانها علم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا يجيئان الا فى المستقبل وانما شرط ان يكون حتى بمعنى كى اوالى ليتأكد الاستقبال لان السبب وانتهاء الغاية لا يكونان الا بعد السبب والابتداء وكون حتى بمعنى كى اوالى يعلم من قصد المتكلم لان المتكلم لو قصد سببية ما قبلها لما بعدها يكون بمعنى كى وان قصد انتهاء السير بدخول البلد تكون بمعنى الى واعلم ان مدخول حتى يكون مضارعا مشتركا بين الحال والاستقبال فان اريد منه الاستقبال فالاستقبال لا يخلو اما بالنظر الى ماقبلها والى زمان التكلم معًا **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** مثال لحتى مختصة بمعنى كى واستقبال المضارع بالنظر الى الاسلام والى زمان التكلم لانهما فى الدنيا ودخول الجنة فى العقبى واما بالنظر الى ما قبلها فقط واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون المضارع ماضيا كما كان الاخبار بعد الدخول او حالا كما كان الاخبار وقت الدخول او مستقبلا كما وجد مانع من الدخول فى وقت التكلم وكان قاصد الدخول بعد زوال المانع **مثل وكنت سرت حتى ادخل البلد** مثال لحتى محتملة لمعنى كى اوالى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم محتملة للماضى والحال والاستقبال وكرر مثال استقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم معا بقوله **واسير حتى تغيب الشمس** لانه مثال لحتى مختصة بمعنى الى ففى الاول مختصة بمعنى كى وفى الثانى محتمل وفى الثالث مختص بمعنى الى وان اريد منه الحال كما بينه المص بقوله **فان اردت بالفعل**

الذی دخله حتی **الحال** ای زمان الحال **تحقیقا او حکایة** فالحال الحقیقی مایکون زمان
التکلم بعینه والحال الحکائی مایکون مدخول حتی ماضیا فی وقت التکلم لکن ارید به
الحکایة عن الحال الماضی فی وقت التکلم مثل قولك کنت سرت امس حتی ادخل البلد
فکانك فرضت فی الامس السیر ودخولك فی البلد فی زمان واحد ثم هیئات هذه
متعلق بجمیع هذه العبارة المذکورة الی کانت ۱۲
العبارة ثم مرفوعه لکونها حالا ثم نقلت وحکیت عن هذه العبارة مرفوعة فی
وقت الحکایة کما کانت **کانت** حتی عند ارادة معنی الحال **حرف ابتداء** ای یبتدأ
بها کلام مستانف ولا تکون حتی جارة **ولا عاطفة** لان الجارة لاختصاصها بالاسم
لا تدخل علی الفعل الا بتقدیر ان وقد امتنع تقدیر ان ههنا لانه علم الاستقبال
وههنا ارید الحال واذا لم تکن جارة لا تکون عاطفة ایضا لان الجارة لثلاثة
معان لانتهاء الفعل بالجزء القوی او الضعیف او بالملاقی بالجزء الاخیر والعاطفة
ے الصباح ۱۲ ای حتی آخر اللیل ۱۲
تستعمل فی المعنیین الاولین فلا یقال نمت البارحة حتی الصباح بالنصب وانتفاء
العام یستلزم انتفاء الخاص والفرق بین حتی الجارة والعاطفة والابتدائیة ثابت
فی اللفظ والمعنی اما الاول فظاهر من اعراب مدخوله واما معنی فبان سببیة ما
قبلها لما بعدها ضروریة فی حتی الابتدائیة دون الجارة والعاطفة وفی العاطفة یشترط ان
یکون ما بعدها جزءا قویا او ضعیفا ولیس ذلك شرطا فی حتی الجارة والابتدائیة
فیرفع ما بعد حتی لعدم الناصب والجازم **و تجب السببیة** ای سببیة
ما قبلها لما بعدها یحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی لانها اذا
کانت جارة تعلق بما قبلها فعند فوات التعلق اللفظی وجب ان یکون سببا ومسببا
لحصول تعلق المعنوی **مثل مرض فلان حتی لایرجونه** مثال للمضارع
الذی ارید منه الحال تحقیقا فانه قصد به نفی الرجاء فی زمان التکلم **فان قیل** الشرط
لتقدیر ان هو الاستقبالیة بالنظر الی ما قبلها وهو موجود فیه لان زمان عدم الرجاء
مستقبل بالنظر الی المرض وان کان حالا بالنظر الی وقت التکلم فینبغی ان یکون
منصوبا لا مرفوعا **قلنا** معنی الاستقبالیة ان یفرض المتکلم مدخول حتی مترقب
الحصول وقت حصول ما قبلها وغیر جامع لما قبلها کدخول الجنة والبلد وغیبة
الشمس فی الامثلة المذکورة غیر جامع مع الاسلام والسیر بل هی مترقبة وقت حصولهما

فيكون مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واما زمان عدم الرجاء فهو مجامع لزمان شدة المرض غير مترقب فيكون مدخول حتى حالا فلا يصح تقديران فيكون مرفوعا والله اعلم بالصواب **ومن ثم** اى من اجل ان حتى عند ارادة الحال من مدخولها حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها **امتنع الرفع** فى مدخولها نظرا الى انتفاء الامر الاول فى قولك **كان سيرى حتى ادخلها** فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا المثال لانها لما كانت حرف ابتداء فيكون مدخولها جملة مستانفة وانقطع عما قبلها فبقى الناقصة بلاخبر فيفسد المعنى **وامتنع الرفع** نظرا الى انتفاء الامر الثانى فى قولك **اسرت حتى تدخلها** لانه لما كان مستانفا مقطوعا بوقوع السير وما قبلها مشكك الوقوع فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال **وجاز فى** وقت حصول كان **التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها** فان معناه ثبت سيرى لان كان التامة لايقتضى خبرا فلا يلزم المحظور المذكور **فانقلت** الاستفهام موجود فى قولك ايهم سار حتى يدخلها بالرفع فاجاب المصؒ **وجاز ايهم سار حتى يدخلها** بالرفع وانما جاز هذا التركيب لان السير فى هذا المقام محقق والشك فى تعين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فانقيل قوله وايهم سار معطوف على قوله كان سيرى فيكون المعنى وجاز فى التامة ايهم سار فلا يصح تقييده بقوله فى التامة لعدم وجود كان فيه قلنا ان قوله وايهم سار بتقدير جاز من قبيل عطف الجملة الفعلية على الفعلية **او نقول** انه قوله فى التامة متاخرة فى بعض النسخ لان التقدير هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة فيكون وايهم سار معطوفا على كان سرى ولا يلزم تقييد المعطوف بالتامة لان قيودات المتأخرة عن المعطوف عليه غير مرادة فى المعطوف **ولام كى** التى ينصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ وانما تقدر ان بعدها لانها جارة تدخل على الاسم الصريحى او التاويلى والتاويل لايكون الا بتقدير ان مثل **اسلمت لادخل الجنة** وسميت هذه اللام بلام كى لتضمنها معناها وهو سببية الاولى للثانية **ولام الجحود** التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير انْ وسميت بلام الجحود لان الجحود ماخوذ من الجحد وهو النفى وهذا اللام اذا دخلت على خبر كان المنفى صار تاكيدا للنفى هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل

وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا ايضًا جارة فيقدر بعدها اَنْ **فان قيل** اذا قدر بعدها ان يصير الفعل بتاويل المصدر فلا يصح حمله على اسم كان **قلنا** انه بتقدير المضاف فى جانب الاسم فيكون التقدير وما كان صفة الله تعذيبهم او من جانب الخبر فيكون التقدير وما كان الله ذا تعذيبهم او المصدر مؤول باسم الفاعل فيكون التقدير وما كان الله معذبهم **الفاء** التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير اَنْ مشروط **بشرطين احدهما السببية** اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول من الرفع الى نصب الذى هو الاصل فى الافعال المنتصبة بعد فاء السببية ليدل الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام للتنصيص على السببية التى غير اصل فى معناها اذ الاصل فى معناها هو التعقيب مع الوصل فيدل تغير اللفظ من الرفع الى النصب على تغير المعنى وهو العطف الى السببية فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها **والثانى ان يكون قبلها** قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقديم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **امر** نحو زرنى فاكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك **او نهى** نحو لا تشتمنى فاضربك ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز **او استفهام** نحو هل عندكم ماء فاشربه **او نفى** نحو ما تاتينا فتحدثنا وايضا التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا **او تمن** نحو ليت لى مالا فانفقه او وقع ذلك التمنى على صيغة الترجى نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموت فاطلعَ بالنصب **او عرض** نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا **فان قيل** قدر اَنْ ونصب المضارع فى قول الشاعر ؎ ساترك منزلى لِبَنِیْ تميم ÷ واَلحق بالحجاز فاستريحا ۔ وليس فيه تقديم احد الامور الستة **قلنا** هذا محمول على ضرورة الشعر **والواو** التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير اَنْ فتقدير ان بعدها مشروط **بشرطين** احدهما **الجمعية** **فان قيل** ان الواو للجمع فتقييدها بالجمعية باطل ولغو **قلنا** المراد بالجمعية المصاحبة لما قبلها بما بعدها من قبيل ذكر العام وارادة الخاص وثانيهما ان يكون **قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك** **فان قيل** وقوع المثل قبل الواو باطل

لان المثل امر معنوی ووقوع الشئ قبل الشئ من خواص الالفاظ **قلنا** المراد بالمثل المماثل ونسبة الوقوع اليه صحيح ثم المماثل صفة لابد له من الموصوف والمماثل له فالموصوف هو كلمة ما و المماثل له احد الامور الستة الواقع قبل الفاء فيكون التقدير ان يكون واقعا قبلها ما هو مماثل لاحد الامور الستة الواقعة قبل الفاء و امثلتها بعينها امثلة الفاء بابدال الفاء بالواو و نحو زرنی و اكرمك الخ واو التی ينصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ و تقدير اَنْ بعدها مشروط بشرطين بمعنى الی اَنْ او الا اَنْ **فان قيل** يفهم من العبارة ان او مركب من كلمة الی و اَنْ او الا و اَنْ فاِنْ قُدِّرَ بعد او اَنْ يلزم من تقدير اَنْ تكرار اَنْ وهو شنيع **قلنا** كلمة او بمعنى الا او الی الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا اَنْ ايض داخلة فی مفهومها فلا يلزم تكرار اَنْ مثل لالزمنك او تعطينی حقی فسيبويه يقدر بالا بتقدير مضاف فيكون التقدير لالزمنك فی جميع الاوقات الا وقت ان تعطينی حقی وغيره يقدرها بالی فما بعدها بتاويل المصدر مجرور بها و التی بمعنى الی فيكون التقدير لالزمنك الی اعطائك حقی و العاطفة مرفوع معطوف على اول المعدودات المفصلة الناصبة بتقدير ان اعنی قوله حتی اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنی الی ان فيكون المعنی الحروف العاطفة التی ينتصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ مشروط بشرط وهو اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا او مجرور معطوف على حتی فی قوله وبان مقدرة بعد حتی فيكون المعنی وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة **فان قيل** ان المراد بالحروف العاطفة هو المطلق سواء كانت مذكورة او لا كثر فح صار فيما بين كلامی المص تناقض من حيث الاشتراط لانه يفهم من الكلام الاول ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدما عليها ويفهم من هذا الكلام ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء كون المعطوف عليه اسما صريحا لا غير وهكذا الاعتراض فی الواو وحتی واو **قلنا** المراد من الحروف العاطفة اعم مما ذكر وغيره كثر لكن المراد من الحروف العاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشروط المذكورة موجودة فيها فح لابد لانتصاب المضارع

بعدها بتقدیر اَنْ ان یکون المعطوف علیه اسما صریحا کالشتم فی قوله اعجبنی ضربك زیدا او تشتم فالشتم عطف علی الاسم الصریح وهو الضرب **فان قلت** ان قوله والعاطفة اما مجرور معطوف علی حتی فی قوله وبان مقدرة بعد حتی او مرفوع معطوف علی اول المعدودات الناصبة بتقدیر ان وهو قوله وحتی اذا کان مستقبلا او علی آخرها وهو قوله واو بشرط معنی الی اَنْ فالجر باطل للبعد بین المعطوف والمعطوف علیه بحسب اللفظ وایض لا بد ان یذکرها[له] مرتین مرة فی الاجمال ومرة فی التفصیل کما ذکر الواو والفاء وحتی واو کرتین کرة فی الاجمال وکرة فی التفصیل لانه لما عطف علی الاجمال یکون قوله والعاطفة اجمالا فلا بد الخ والرفع باطل ایض لان المراد بالحروف العاطفة لا یخلو اما ان یکون اعم مما ذکر فیما قبلها وغیره او مختص بما ذکر فعلی الاول یلزم فی التفصیل ذکر ما لم یکن فی الاجمال لانه لما عطف علی التفصیل یکون تفصیلا فلا بد من ذکره اولا فی الاجمال کما هو داب الفصحاء وعلی الثانی یلزم تخصیص الحکم بالمذکور ولیس هذا الحکم مخصوصا بما ذکر لان انتصاب المضارع بتقدیر ان یجئ بعد ثم ایضا **قلت** جاز الرفع والجر فی قوله والعاطفة لکن المختار الجر وان **قلت** یلزم البعد بین المعطوف والمعطوف علیه **قلت** انه وان کان اَبعَدَ من حیث اللفظ لکنه اقرب من حیث المعنی لعدم ورود الاعتراض الذی ورد علی تقدیر الرفع وان **قلت** لا بد من ذکرها مرتین **قلت** الحروف العاطفة فی حق تقدیر ان علی قسمین احدهما ما یکون البعض ممتازا عن البعض فی الشرط کالعاطفة الاربعة المذکورة وبعضها مشترك فی الشرط مثل هذه الحروف العاطفة لانها مشترکة مع المذکورة فی کون المعطوف علیه اسما صریحا ففی الاول لا بد من ذکرها مرتین مرة فی الاجمال ومرة فی التفصیل لبیان الشرائط واما الثانی فیکفی فیه ذکره مرة واحدة فی بیان الشرائط **ویجوز اظهار ان مع لام کی** لما فرغ المصـ عن بیان مواضع تقدیر اَنْ شرع فی بیان المواضع التی یجوز فیها اظهار اَنْ والمواضع التی یجب فیها الاظهار فما بقی مواضع الامتناع کما تعرض الشارح لبیان وجه الامتناع فیها ولام کی هی التی لسببیة ما قبلها لما بعدها وکذا اللام الملحوقة باللام کی وهی اللام الزائدة بعد فعل الارادة او الامر لتاکیدهما نحو یرید الله لیذهب عنکم وامرت لا

[له] قوله ان یذکرها مرتین الخ ای ذکر افرادها وهی ثم وغیرة کما ذکر حتی الخ لا لفظ العاطفة لان تفصیل العاطفة واجبا لها باعتبار افرادها لا باعتبارها ای لفظها لانه لو ارید من لفظ العاطفة الحروف المذکورة (ای فی المتن) فقط صارت تفصیلا مع انها لم تذکر

عدل **ومع الحروف العاطفة** نحو اعجبنی قیامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على الاسم الصريح فجاز ان يظهر معها ان المصدرية التى تقلب الفعل الى الاسم الصريح واما لام الجحود فلا يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب استعمال حتى بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما حتى بمعنى الى فهو محمول عليه واما الواو والفاء واو اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية ولانها فتكون مثل عوامل النصب فلا يظهر الناصب بعدها لئلا يكون بمنزلة توارد العاملين على معمول واحد **ويجب اظهار اَنْ مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب بها **فى صورة دخول اللام** التى بمعنى كى **عليها** اى على اَنْ لاستكراه اللامين المتواليين نحو قوله تعالى لئلا يعلم **فان قيل** حصر تقدير ان بتلك المواضع المذكورة باطل لانها تقدر بغير هذه المواضع مثل قول الشاعر: تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ؛ ستعرف قدره ان انفتح فاه **قلنا** تقدير اَنْ فى المواضع المذكورة مع العمل ولهذا اذكرو بغير هذه المواضع تقدر ان بدون العمل لانه بدون النيابة وفى المواضع المذكورة مع النيابة وهى الاشياء الستة **فان قيل** هذا منقوض بقول الشاعر: اَلَآ اَيُّهٰذَا اللّٰائِمِی احضر الوغی ؛ وان اشهد اللذات هل انت مخلد۔ بنصب احضر بتقدير اَنْ مع العمل بدون المواضع المذكورة **قلنا** انه شاذ لا يقاس عليه غيره **وينجزم** المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا** المستعملة **فى** معنى **النهى** احترازا عن لا فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازات** اى كلمات الشرط والجزاء اسماء كانت او حروفا والمجزوم بها فعلان **وهى ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واى وانى واما** انجزام المضارع **مع كيفما واذا فشاذ** اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ اى على اى حال وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ومن المتعذرات استواء قرأة القاريين فى جميع الاحوال والكيفيات فالحاصل ان هذه الاسماء تكون جازمة اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط وهو سببية الشرط للجزاء وههنا لا تكون قرأة المخاطب سببا لقرأة المتكلم على جميع الكيفيات والاحوال واما اذا فلان اسماء الشرط وانما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر الخ للامر المقطوع فبينهما منافات فلا يتضمن اذا المعنى ان فلا يجزم **وبان مقدرة** اى وينجزم المضارع بان مقدرة **فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه** اى

نفی المضارع او نفی الماضی **ولما مثلها** ای مثل لم فی هذا القلب والنفی **وتختص لما بالاستغراق** ای باستغراق ازمنة الماضی من وقت الانتفاء الی وقت التکلم بلما ولا یجیئ الاستغراق فی لم فمعنی ندم فلان ولم ینفعه الندم انتفاء نفع الندامة عقیب الندم غیر مستمر الی وقت التکلم ومعنی ندم فلان ولما ینفعه الندم انتفاء نفع الندامة من عقیب وقت الندم مستمر الی وقت التکلم بها **وجواز حذف الفعل** ای تختص لما بجواز بحذف الفعل المنفی بها عند وجود القرینة نحو شارفت المدینة ولما ای لما ادخلها وایضاً تختص بعدم دخول ادوات الشرط علیها لکون لما کثیر الحروف فیکون کالفاصل القوی من العامل وهو حرف الشرط ومعموله وهو المضارع فلا یعمل لضعفه فی العمل وایضاً تختص بنفی الفعل الترقب الحصول غالبا ولم تستعمل عاما **ولام الامر هی اللام المطلوب بها الفعل فان قیل** ان حصر الجوازم فیما ذکر غیر صحیح لان لام الدعاء نحو یغفر الله لنا ولام الالتماس من الجوازم ولم یدخلا فی لام الامر لان الامر عبارة عن طلب الفعل علی سبیل الاستعلاء کامر السید بعبده ولام الدعاء هی التی یطلب بها الفعل علی سبیل الخضوع ولام الالتماس یکون علی سبیل التساوی **قلنا** هذان اللامان داخلان فی لام الامر والفرق المذکور غیر معتبر عند النحاة لان الامر عندهم طلب الفعل مطلقا **او نقول** ان المراد بلام الامر صورة اللام فصورة الکل صورة لام الامر **وهی مکسورة ابدا** فرقا بین لام الامر والابتداء وتشبیها للام الجارة فی حصول العمل المختص باحد النوعین وفتحها لغة وقد تسکن بعد الواو والفاء وثم نحو وَلْتَاْتِ طَائِفَةٌ اخری لم یصلوا فلیصلوا ثم لیقضوا تفثهم لان من الزوائد حصلت کلمة علی وزن فعل وکل کلمة علی وزن فعل بکسر العین یجوز فیها سکون الاوسط نحو فخذ واما ثم فمحمول علیهما **ولا النهی هی لا المطلوب بها الترک** ای الفعل معلوما کان او مجهولا مخاطبا او غائبا او متکلما **وکلم المجازات** المذکورة من قبل **تدخل علی الفعلین لسببیة الاول ومسببیة الثانی فان قیل** ان سببیة الاولی للثانیة انما یحصل بجعل المتکلم واعتبار المتکلم بین الاولی والثانیة فکیف یصح نسبة تلک السببیة الی کلم المجازات **قلنا** ان الجعل والاعتبار فعل المتکلم الا ان المتکلم جعل کلم المجازات دالة علی السببیة فکانها حصلت بجعلها **فان قیل** لا نسلم ان المتکلم اعتبر

السببية بين الجملتين ولا كلم المجازات والة عليها كما في قولك ان تشتمنى فاكرمك لان الاول ليس سببا للاكرام بل الاول سبب للاهانة قلنا ان السبب على نوعين واقعي وجعلي اي فرضي والمراد ههنا الثاني ولا شك ان المتكلم فرض الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا لضد الاهانة هو الاكرام اظهار المكارم اخلاقه **فان قيل** سببية الاول للثاني غير مستقيم في مثل قولك ان تكرمنے الآن فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى وان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم قلنا تقدر الجزاء على علة الجزاء فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد اديت حقي لاني قد اكرمتك امس وان تعذبهم فلا تظلم بشئ لانهم عبادك وان تغفر لهم فانك حقيق به لانك انت العزيز الحكيم **ويسميان** اي هذان الفعلان **اولهما شرطا** لانه شرط لتحقق الثاني ووجوده **وثانيهما جزاء** لانه يبتني على الاول كابتناء الجزاء على فعل التعدي من الجاني **فان كانا** اي الشرط والجزاء **مضارعين او الاول** فقط مضارعا **فالجزم** واجب لدخول الجازم مع صلاحية المحل وهو المضارع **وان كان الثاني مضارعا فالوجهان** اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف تعلق المضارع لحيلولة الماضي وايضا يلزم الفصل بغير المعمول **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى** بيان للماضي او قد فالماضي اللفظي نحو ان خرجت خرجت والمعنوي المضارع المنفي بلم نحو ان خرجت لم اخرج ومثال قد حال كونها ملفوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال قد حال كونها معنوية مقدرة نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت **لم يجز الفاء** في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط في الجزاء الماضي لقلب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء وانما قال بغير قد لانه لو كان مع قد فيكون ماضيا محققا وهو الذي كان التكلم والاخبار به بعد الواقعة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فلا تاثير لحرف الشرط فيه بالنقل من الماضي الى الاستقبال فيجب دخول الفاء فيه **وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا** احترازا عن المضارع المنفي بلم فانه داخل في الماضي واحترازا عن المنفي بلن حيث وجب فيه دخول الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه بالنقل الى الاستقبال لتخصيصه بالاستقبال بلن **فالوجهان** اي

ففيه الوجهان اَلْاتيَانُ بالفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فى المضارع تاثيرا قويا وهو النقل من الماضى الى الاستقبال فيأُتى بالفاء الرابط واثرت من وجه وهو التغير من معنى الاشتراك الى التخصيص بالاستقبال فيترك الفاء مثال الترك كما فى قوله تعالىٰ وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومثال الاتيان وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ منه **والا** اى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين **فالفاء** لان الجزاء اذا لم يكن ماضيا او مضارعا مذكورين فلا يخلوا امّا ماض بقد لفظا او تقديرا والماضى المثبت بقد ما فيه الاخبار بعد الواقع وهو الماضى المحقق فان كان قد لفظا فظاهر والا فهى المقدرة وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى المحقق بالنقل من الماضى الى معنى الاستقبال فيحتاج الى رابطة الفاء وامّا جملة اسمية اَو امر اَو نهى اَو دعاء اَو استفهام اَو مضارع غير مذكور اَو التمنى او العرض وفى المواضع كلها لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء امّا الاسمية فلا تقترن باحد الازمنة الثلاثة وامّا غيرها من المذكورات فيختص بالاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تاثير لحرف الشرط فيها **ونجئ اذا** للمفاجات على قلة **مع الجملة الاسمية** وقعت جزاء **موضع الفاء** لان معناها قريب من۞ وانما اختص وقوع اذا موضع الفاء مع الجملة الاسمية لان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت المفاجية بالاسمية فرقا بينهما مثل قوله تعالىٰ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون موضع فهم يقنطون **وان** التى يجزم المضارع بها حال كونها **مقدرة** وتقديرها مشروط بشرطين الاول ان يكون بعد احد الامور الخمسة وَالثانى ان يكون المضارع الواضع الواقع بعد هذه الامور صالحا للسببيه وما تقدم من المضارع سببا لذلك المضارع كما بينه المص بقوله **بعد الامر** انما كانت مقدرة اذا وقعت **بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض** اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم **وقصد السببية** اى سببية ما تقدم للمضارع وانما اختص تقدير اَنْ بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب يتعلق بمطلوب يترتب عليه فَائِدَة وهو الاكرام يكون ذلك المطلوب وهو الزيادة سببا لها وهى مسببة له والدالِ بالسببية والمسببية لا تكون الادوات الشرط ولما لم يكن فى اللفظ تكون مقدرة

۞ معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ۞

نحو زرني اكرمك **نحو اسلم تدخل الجنة** فالمضارع الواقع بعد الامر مجزوم بان مقدرة مع فعل الشرط المجانس للاخر المذكور فيكون التقدير اسلم ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت **وامتنع لا تكفر تدخل النار** عند الجمهور **خلافا للكسائي** اما دليل الجمهور لان التقدير ان **لا تكفر** تدخل النار وعدم الكفر ليس سببا لدخول النار فيكون ممتنعا واما دليل الكسائي فان التقدير بحسب العرف ان تكفر تدخل النار والكفر سبب لدخول النار **فان قيل** كثيرا ما وقع المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني وقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون وقول الشاعر **وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار۔** **قلنا** الجزم فيما اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد وجب الرفع اما بالصفة كما في المثال الاول او بالحال كما في الثاني او بالاستيناف كما في الثالث **الامر** هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ مثال الامر ويرد على هذه النسخة ان هذا التعريف لا يكون لعين الامر بل لمثال الامر والمقصود التعريف لعين الامر ايضا ولا يصح حمل صيغة على مثال الامر لان المثال يكون امرا جزئيا وقوله صيغة يطلب الخ مفهوم كلي لا جزئي فلا يصح الحمل **قلنا** ان المراد بالمثال الصيغة لانهم يقولون فصل في امثلة الماضي والمضارع ويريدون بها صيغهما **فان قيل** لما كان المراد بالمثال الصيغة فينبغي ان يقول المص الامر لئلا يرد الاعتراض المذكور **قلنا** لم يقل الامر لان الامر كما يطلق على هذا النوع من الفعل كذلك يطلق على المصدر من باب امر يأمر فاراد النص بالمقصود من اول الامر ان المراد به صيغة الامر لا لفظ الامر **فان قيل** الامر مطلق من قيد اللام وقوله صيغة يطلب الى آخره خاص لان مفهومه خاص وهو امر الحاضر فيكون هذا تعريف العام بالخاص وهو غير جائز **قلنا** الامر اذا ذكر مطلقا عن قيد اللام فيكون مخصوصا بالامر بالصيغة في اصطلاح النحويين والاصوليين ولا يريدون منه الامر باللام **صيغة يطلب بها الفعل** هذا جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا وقوله **من الفاعل**

احترازعن المجهول فان فيه طلبا عن المفعول لاعن الفاعل **المخاطب** احترازعن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازعن قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وعن صه ورويد **وحكم آخره** اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين البناء على السكون لعدم وجود علة الاعراب فيه لان علة الاعراب اما محلية الاسم للمعانى المقتضية والامر ليس محلا لها واما المشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى وتلك المشابهة بسبب حرف المضارعة وقد حذفت حرف المضارعة فى الامر وفى الصورة **حكم المضارع المجزوم** فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لان الامر مشابه بالمضارع المجزوم بلام الامر فى معنى الطلب فاعطى له حكمه وعند الكوفيين ان الامر معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده** اى بعد حرف المضارعة **ساكن** لانه لو كان متحركا بعده اسكن آخره وجعل ما بقى امرا نحو عِدْ **وليس المضارع برباعى فانٓ قيل** ان المراد بالرباعى لا يخلو اما مع حرف المضارعة او بدونها فان كان الاول يخرج جميع المضارعات من الثلاثى المجرد لانها رباعية مع حرف المضارعة مع انها زيدت فيها همزة وصل وان كان الثانى يدخل فيه مضارع باب الافعال لانه ليس برباعى بدون حرف المضارعة و لا يزاد فيه همزة وصل بل يُرَدُّ فيه همزة قطع قلنا ان المراد من الرباعى ما يكون الماضى على اربعة احرف وانما هو باب الافعال لا غير **زدت همزة وصل** لدفع الابتداء بالساكن ولم يتحرك الساكن لئلا يلتبس بالماضى المعلوم او المجهول فى بعض الابواب والباقى محمول عليه طرد الباب حال كون تلك الهمزة **مضمومة ان كان بعده** اى بعد الساكن **ضمة** لانه لو فتحت لالتبس الامر بالمضارع المتكلم وان كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة **ومكسورة فيما سواه** اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة لانه لو ضم فى مكسور العين التبس الامر بالماضى المجهول من باب الافعال ولو فتح التبس بامر باب الافعال ولو ضم فى مفتوح العين لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم من باب الافعال **مثل اقتل** مثال لما بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال لما بعد الساكن كسرة **واعلم** مثال لما بعد الساكن فتحة **وان كان رُباعيا فمفتوحة** لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل **مقطوعة** للاصالة **فعل**

ما لم يسمى فاعله **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما يراد بها المفعول فلا يصح اضافة الفعل اليه لان الفعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول وايضًا لا يصح اضافة الفاعل الى ضمير راجع الى الموصول لان الفاعل للفعل لا للمفعول واما ان يراد بها الفعل فيصح اضافة الفعل الى الموصول لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا بد بين المضاف والمضاف اليه من المغائرة **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن المفعول واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول وان لم يصدر عنه واما اضافة الفاعل اليه فايضًا لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول او العبارة بحذف المضاف اى فاعل فعله الذى وقع على المفعول **او نقول** ان كلمة ما عبارة عن الفعل والمغائرة بين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة اللامية وهذه الاضافة بيانيه **فان قلت** لابد فى البيانية من عموم وخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولم يوجد ههنا وايضا لابد ان يكون المضاف اليه اصلا للمضاف والمضاف متخذ عنه ولم يوجد هذين الشرطين **قلنا** هذا اضافة العام الى الخاص وفى اضافة العام الى الخاص مذهبان مذهب العلامة التفتازانى ومذهب غيره فمذهب العلامة انها بيانية ولا يشترط فيها هذان الشرطان وعلى مذهب غيره انها لامية ان لم يوجد هذان الشرطان كعلم الفقه وبيانية ان وجد فيه الشرطان كخاتم فضة **وهو اى فعل حذف فاعله** واقيم المفعول مقامه ولم يذكر المصنف هذا القيد اكتفاء بما سبق **فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره** **فان قيل** الجزاء غير مرتب بالشرط لان ضمير كان راجع الى الفعل المجهول وهو لا يكون الا بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فلا حاجة الى قوله ضم اوله وكسر ما قبل آخره **قلنا** ان ضمير كان راجع الى الفعل المعلوم والجزاء محذوف وقوله ضم اوله بيان الجزاء المحذوف فيكون التقدير فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغة الفعل المعلوم دفعا للالتباس بين المعلوم والمجهول وقوله ضم بيان التغير بحذف حرف المصدر مع الجار يعنى بان ضم الخ وانما اختير هذا النوع من التغير للامتياز من المعلوم لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لابد له من وزن غريب لتدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى واللفظ . . . . الغريب على قسمين الاول ثقيل والثانى اثقل فالثقيل ما فيه الخروج من الضمة الى الكسرة والاثقل ما فيه الخروج من الكسرة الى الضمة فلما حصل المقصود بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وهذا التغير فى الماضى المجرد ثلاثيا كان او رباعيا او ثلاثيا مزيدا بالحرف وان كان مزيدا بالحرفين او اكثر فاما فى اوله

همزة وصل او تاء فانكان فی اوله همزة ضم الهمزة والثالث وانكان فی اوله تاء ضم التاء مع الثانی كما اشار اليه بقوله **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو اُنْطُلِقَ لئلا يلتبس فی الدرج بامر ذلك الباب **ويضم الثانی مع التاء** فی الماضی المجهول من التفعّل والتفاعل والتفعلل لانه لو اكتفی بضم التاء لالتبس الماضی المجهول من هذه الابواب بالمضارع المعلوم من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة مثل تُعُلِّمَ وَتُضُورِبَ وَتُدُحْرِجَ **خوفا للبس** مفعول له لقوله ويضم الخ **ومعتل العين** فان قيل ان طُوِیَ وَرُوِیَ معتل العين ولايجوز فيهما الاعلال والاوجه الثلاثة كما جاز فی قيل قلنا المراد بالمعتل العين ما يكون عينه معتلا وهذان من اللفيف فلو اعل عينهما يعل فی مضارعهما وهو يَرْوِیُ ويطوِی فيلزم اجتماع الاعلالين لكن ...... هذا الجواب مخدوش لانه ينتقض بنحو عور وصيد فانهما معتل العين فقط ولم يعل فيهما فالحق فی الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالمعتل العين ما يكون عينه منقلبة الفا فی المعلوم فخرجت هذه الصيغ الاربع لعدم اعلال عينها فی المعلوم وانما لم يقيد المص بقيد ولابعينه منقلبة الفا فی المعلوم لان المص ذكر لفظ المعتل والمعتل ما يقع فيه الاعلال والاعلال غير واقع فی كل واحد منها وانما لم يقع طوی وروی لئلا يجتمع الاعلالان فی مضارعهما ولم يعل فی عُوِرَ وصُيِدَ لعدم الاعلال فی معلومهما ولم يعل فی معلومهما لان العين فی حكم السكون لان الاصل فی الالوان والعيوب هو المزيد فيكون الاصل فيه اِعْوَرَّ وانما خص ذكر الماضی المجهول من الاجوف مع انه داخل فی مطلق الماضی المجهول المذكور لزيادة غموض واختلاف فيه اما الغموض لان فی اعلاله نقلا وابدالا ليس فی غيره واما الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه وذكر المضارع المجهول من الاجوف وان لم يكن فيه زيادة غموض واختلاف بتبعية الماضی المجهول **الافصح فيه قيل وبيع** بالنقل والقلب فی الاول والنقل فقط فی الثانی **وجاء الاشمام** فيه ايض وهو فصيح والاشمام ميلان كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة الواقعة بعدها نحو الواو اذ هی تابعة لحركة ما قبلها والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فی الفاء الضم والدليل للافصح موافقة قواعد الاعلال **وجاء الواو** علی ضعف ای قُوْلَ وبُوْعَ باسكان العين فيهما وابدال الياء بالواو

فی الثانی وانما ضعف لان فیه النقل من الخفیف الی الثقیل **ومثله** اے مثل باب الماضی المجهول من الاجوف من الثلاثی المجرد **باب** الماضی المجهول من الاجوف من باب الافتعال والانفعال **نحو اختیر و انقید** فی مجی اللغات الثلاثة فیه لوجود علة جریان هذه الوجوه وهی کسرة حرف العلة مع ضمة ما قبلها **دون استخیر و اقیم** لعدم وجود الضمة فیما قبل حرف العلة وان وجد الکسرة فی الحرف العلة بل یجری فیه لغة واحدة وهو النقل والقلب فی الثانی **وانکان** الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة نحو یضرب ویکرم ویستخرج ویتدحرج **وفتح ما قبل آخره** لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة **و معتل العین** المبنی للمفعول وذکره بتبعیة الماضی المجهول لعدم الغموض والاختلاف فیه **تنقلب العین فیه الفا** یاء ا کانت اوواوا نحو یقال ویباع ویستخار ویقام ویختار وینقاد لتحرك حرف العلة حقیقة کما فی یختار وینقاد او حکما کما فی الاربعة الاول لانها متحرکة قبل النقل وان صار ساکنا بعد النقل فسکونه عارضی فی حکم التحرك وانفتاح ما قبلها **المتعدی وغیر المتعدی** خبر مبتدأ محذوف اے هذا بیان الفعل المتعدی والتعدیة فی اللغة التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من الفاعل الی المفعول به واما التجاوز الی غیر المفعول به لا یسمی متعدیا فی الاصطلاح **فالمتعدی** من الفعل **ما یتوقف فهمه علی متعلق** فانقیل هذا التعریف غیر مانع لدخول الفعل اللازم فیه لتعلقه بالفاعل ای لتوقف فهمه علی متعلق وهو الفاعل قلنا ان المتعلق فی اصطلاحهم امر غیر الفاعل ویتوقف فهم الفعل به فخرج اللازم من الحد لان فهمه موقوف الی الفاعل وهو لا یسمی متعلقا فی اصطلاحهم فانقیل دخل فی التعریف الفعل اللازم لانه موقوف کالمتعدی الی الزمان والمکان والغایة والحال وهی امور غیر الفاعل قلنا توقف الفعل الی هذه الاشیاء فی الوجود لا فی الفهم والمراد بالمتعلق الذی یتوقف فهم الفعل به وذلك لیس الا المفعول به **کضرب** فان فهم الضرب کما یتوقف بالضارب کذلك یتوقف بالمضروب **وغیر المتعدی** متلبس **بخلافه** بان لا یکون فهمه موقوفا علی المفعول به **کقعد** فانه تعلق بکل واحد من الزمان والمکان وغیر ذلك لکن فهمه بدون هذه الاشیاء جائز **والفعل المتعدی یکون متعدیا الی واحد کضرب والی اثنین** ثانیهما غیر الاول **کاعطی**

والی اثنین ثانیهما عین الاول فی الذات نحو علم والی مفاعیل ثلثة کاعلم واری وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث حال کونها مشتملة علی معنی الاعلام وهذه الافعال المتعدیة الی ثلثة مفاعیل مفعولها الاول کمفعول باب اعطیت فی جواز حذف الثانی والثالث وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانی والثالث کما یجوز حذف احد مفعولی اعطیت بدون الآخر نحو اعلمت زیدا عمرا منطلقا والثانی والثالث من مفعولها کمفعولی علمت فی وجوب ذکر احدهما عند الآخر وجواز ترکهما معا افعال القلوب خصها بالذکر بعد دخولها فی مطلق الفعل لبیان احکام خاصة فیها لا توجد فی غیرها واشارة الی ان الفعل اما یصدر من الاعضاء او یصدر من القلب فالاول یسمی فعل العلاج والجوارح والثانی بفعل غیر الجوارح وغیر العلاج وفعل القلب لانه یصدر من القلب وتسمی افعال الشك والیقین ایض من قبیل اضافة الدال الی المدلول لانها بعضها للشك وبعضها للیقین فان قیل ان التسمیة بالشك غیر جائز لان الشك عبارة عن تساوی الطرفین ولیس بفعل من هذه الافعال بمعنی الشك المقتضی للتساوی قلنا ان المراد بالشك الظن من قبیل ذکر قسم من العلم وارادة قسم آخر منه لان الیقین والظن والوهم من اقسام العلم او نقول ان المراد بالشك عدم الجزم فیتناول الظن والوهم فیکون من قبیل اطلاق الخاص وارادة العام وهی ظننت وحسبت وخلت للظن وزعمت مشترك بین الظن والیقین الاول نحو زعمت الشیطان شکورا والثانی نحو زعمت الله غفورا وعلمت ورئیت ووجدت للعلم تدخل هذه الافعال علی الجملة الاسمیة لبیان ما هی ای لبیان العلم والظن اللذان هی ای الجملة ناشیة عنه ای من ذلك العلم والظن فتنصب هذه الافعال الجزئین ای جزئی الجملة الاسمیة المسند والمسند الیه علی انهما مفعولا لان لها ومن خصائصها جمع خصیصة وهی ما یختص بالشئ ولا یوجد فی غیره انه اذا ذکر احدهما ذکر الآخر ولا یجوز الاقتصار علی احد المفعولین لان مفعولی افعال القلوب بمنزلة مفعول واحد لان مفعولها فی الحقیقة مضمونهما فلو حذف احدهما کان کحذف بعض اجزاء الکلمة مع بقاء البعض فان قلت هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون بما آتاهم الله من فضله

هو خيرا لهم فالموصول مع الصلة فاعل لا يحسبن والمفعول الاول و بخلهم محذوف و الثانى قوله خيرا لهم و قد يحذف الثانى كما فى قول الشاعر ۔ لا تخلنا على غراتك انا ؛ طالما قد وشى بنا الاعداء :۔ ففاعل لا تخل ضمير المخاطب و نا مفعوله الاول و جاز عين مفعوله الثانى محذوف فيكون التقدير لا تخلنا جاز عين على غراتك انا **قلنا** ان الحذف غير جائز عند عدم القرينة و القرينة ههنا موجود اما فى الاول مقالية و هو قوله يبخلون اما فى الثانى حالية او اجيب ان مفعول لا يحسبن هو الضمير المرفوع وقع موقع المنصوب كما فى قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم والضمير راجع الى البخل لكن وضع الضمير موضع الاسم الظاهر **بخلاف باب اعطيت** فانه يجوز فيه الاقتصار على المعطے و حذف المعطى له ليدل على عموم المعطى له او على العكس فيدل على عموم المعطے و يجوز حذفهما ايضاً ليدل على عمومهما ولا يجوز حذف المفعولين فى باب علمت بدون القرينة و يجوز مع القرينة نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا **ومنها** اے بعض خصائص افعال القلوب **جواز الالغاء** اے ابطال عملها اللفظى والمعنوى ولا يجوز الغاء غير هذه الافعال لفساد المعنى على تقدير الالغاء فى غيرها اما الجواز فيها لصحة المعنى فيها على تقدير الالغاء نحو زيد ظننت مقيم بمنزلة زيد مقيم فى ظنى واما عدم الجواز فى غيرها لفساد المعنى فلا يقال زيد اعطيت درهم لانه لا يصح زيد درهم فى اعطائى فيصح ظرفية هذه الافعال للمفعولين ولا يجوز ظرفية غير هذه الافعال للمفعولين **اذا توسطت** بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت** نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء على التقديرين **لاستقلال الجزئين** الصالحين لكونهما مبتدأ و خبرا **كلاما تاما** على تقدير الغاء او مفعولين لها على تقدير الاعمال فالحاصل ان الالغاء جائز لضعف عملها بالتوسط والتاخر **فان قيل** هذه من الافعال و قد جاز تقديم المفعول على الفعل لقوة الفعل فى العمل **قلنا** ان افعال القلوب ضعيفة فى العمل لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج و هذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى **فان قيل** كما يلغى هذه الافعال عن العمل على تقدير

التوسط و التاخرکذ لك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل و مرفوعه او توسطت بين اسم الفاعل ومعموله او توسطت بين معمولى إنّ او بين سوف ومصحوبها اوبين المعطوف والمعطوف عليه نحو ضرب احسب زيد ولست بمكرم احسب زيد اوان زيدا احسب قائم وسوف احسب يقوم زيد و جائنى زيد احسب وعمر فلم خص الالغاء على تقدير التوسط والتاخر **قلنا** المراد بالالغاء على سبيل الجواز و الالغاء فى هذه المواضع واجب **فان قيل** لم خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه واجبا كان اوجائزا ايض من خواصها كما رئيت فى الامثلة **قلنا** تخصيصه بالذكر لكثرة وقوعه وشيوعه لا للحصر **منها** اے من خصائص افعال القلوب **انها تعلق** والتعليق وجوب ابطال عملها لفظا لا معنى بسبب وقوعها **قبل** معنى **الاستفهام** بلا واسطة اومع الواسطة **و قبل النفى** الداخل على معمولها **و قبل اللام** الابتداء الداخلة على معمولها **مثل علمت ازيد عندك ام عمر و علمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق** وانما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة منطلق وانما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فا قضت بقاء صورة الجملة لتدخل على الجملة ولو غيرت الجملة بنصب الجزئين فتدخل هذه الاشياء بين العامل والمعمول فتفوت صدارتها و هذه الافعال توجب تغير الجملة بنصب جزئى الجملة فوجب التوفيق بالاعتبارين احدهما لفظا و الآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ببقاء مقتضى ها وهو بقاء الجملة على حالها وصورتها ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ببقاء المفعولية اذلا تصير لغوا لهما كما فى الالغاء والتعليق ماخوذ من قولهم امرءة معلقة اے مفقودة الزوج لامع الزوج ومعنى التعليق فيها انها لاعاملة نظرا الى اللفظ ولاغير عاملة نظرا الى المعنى بل معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان عند انتصاب الجزئين والفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب وايض ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى **و منها انها يجوز ان يكون فاعلها و مفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد** وانما قال متصلين احترازا عما اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعها

بهذه الافعال نحو ایاك ظلمت **مثل علمتنی منطلقاً** ولا یجوز اجتماع الضمیرین المتصلین الراجعین فی غیرهذه الافعال فلایقال ..... ضَرَبْتُنِیْ لان الاصل فی الفاعل ان یکون مغائراللمفعول فی الذات لان الفاعل مؤثروالمفعول متأثر و المؤثر غیرالمؤثرفاذا اتحدا ذاتاً فلابد فیهما من المغایرة بقدرالامکان بزیادة النفس فیقال ضربتُ نفسی فان النفس لما کان مضافا الی الضمیروالغالب المغائرة بین المضاف والمضاف الیه فکان النفس غیرالضمیرا والمغائرة حاصل بین الفاعل والمفعول لان النفس ظاهر والفاعل ضمیر واما افعال القلوب فمفعولها مضمون الجملة لا کلواحد من الجزئین ومضمون الجملة غیرالفاعل فیکون التقدیر علمت انطلاقی فلا یکون الفاعل والمفعول متحدین فی الذات **فان قیل** لا نسلم ان یکون الفاعل والمفعول ضمیران راجعان الی المتکلم مع انهما لیسا من افعال القلوب **قلنا** انهما محمولان علی وجدتنی من باب حمل النقیض علی النقیض لانهما نقیضا وجدتنی **فان قیل** قد اجتمع ضمیران متصلان راجعان الی شئ واحد فی قول الشاعر ے ولقد ارانی للرماح دریة ÷ من عن یمینی تارۃ وامامی ۱۔ وکذلك فی قوله تعالی انی ارانی اعصرخمرا فلایکون ذلك من خواص افعال القلوب **قلنا** ان الرؤیة البصریة والحلمیة محمولة علی الرویة القلبیة والاول الرؤیة البصریة والثانی الحلمیة **ولبعضها** اے ولبعض افعال القلوب وهوماعدا حسبت وخلت وزعمت **معنی آخر** **فان قلت** تخصیص البعض بالمعنی الآخر باطل لان لکلواحد معنی آخر فان خلت قد یکون بمعنی صرت ذاخال وحسبت بمعنی صرت ذاحسب وزعمت بمعنی کفلت **قلنا** المراد بمعنی آخرلیس مطلقا بل المعنی الذی هوقریب الی المعنی الاول بحیث یتوهم منه ان هذا الفعل بهذا المعنی ایضًا متعد الی المفعولین والافعال المذکورة بالمعانی المذکورة لیست بمتوهمة لتعدیتها الی المفعولین "والی واحد" **یتعدی به** اے بذلك المعنی الآخر **الی مفعول واحد** لا اثنین **فظننت بمعنی اتهمت** مشتق من الظنة وهی التهمة والتهمة قریب الی المعنی الاول لان الوهم نوع من العلم مثل قوله تعالی وما هوعلی الغیب بظنین اے بمتهم ان کان بالظاء وان کان بالضاد فمعناه ببخیل **وعلمت بمعنی عرفت** مثل علمت زیدا اے عرفت شخصه والمعرفة

العلم بنفس الشئ من غير الحكم عليه فانه قريب الى العلم لانه العلم بنفس الشئ مع الحكم عليه **ورئيت** بمعنى ابصرت و معنى ابصرت قريب الى المعنے الاول لانه العلم بالحاسة والاول العلم بالقلب كما جاء فی قوله تعالیٰ فانظر ماذا تری بمعنے اے شئ الذی تری او بمعنی ای شئ تری متعد الی مفعول واحد **ووجدت** بمعنے **اصبت** كما تقول وجدت الضالة ای اصبت الضالة بمعنے علمت الضالة بالحاسة **الافعال الناقصة** سميت بالافعال الناقصة للنقصان فی معانيها لانها لا تتم بمرفوعها بدون المنصوب لان مرفوعها فی الحقيقة مضمون الجملة فمعنی كان زيد قائما كان قيام زيد بخلاف باقی الافعال لانها تتم بمرفوعها بغير انضمام المنصوب لان مرفوعها هو المسند اليه لان المسند اليه مركب من المرفوع و المنصوب كما فی الافعال الناقصة **ما وضع** افعال وضعت **لتقرير الفاعل على الصفة** **فان قيل** اللام اذا وقعت صلة الوضع فيكون مدخولها موضوع لها والافعال الناقصه مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فی الكل والانتقال فی صار والدوام والاستمرار فی ما زال وما برح وما انفك و فتئ فكيف وضعت هذه الافعال لتقرير الفاعل علے صفة فقط **قلنا** ان تقرير الفاعل علے صفة هو العمدة فيما وضعت لها لا انه تمام الموضوع له لتلك الافعال فوجه العمدية انه موجود فی الكل وانه مقصود بالاخبار **فان قلت** ان التعريف لا يكون مانعا لدخول الافعال التامة فيه لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة **قلنا** ان الصفة مقيدة بقيد زائد فيكون التقدير هكذا علے صفة غير مصدره والصفة فی الافعال التامة عين مصدرها كما قاله الشارح الرضی **واجاب الشارح** عنه بثلاثة اجوبة الاول انها وضعت لتقرير الفاعل علے صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج الافعال التامة عن الحد لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانی ان الافعال الناقصة وضعت لجزيات ذلك التقرير الكلی فصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة علے وجه الانتقال اليه فی الزمان الماضی ولاشك ان كل جزئ تمام الموضوع له بالنسبة الی ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها لان الصفة داخلة فيها وحاصل الثالث ان اللام فی قوله لتقرير

الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها ووجه الرد على الشارح الرضی ان التعريف قد يصح بدون قيد زائد وهو قول الشارح الرضی على صفة غير مصدره **وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس** **فان قيل** لم خالف المص عن سيبويه لانه غير قائل لحصرها فی المذكورات لانه قال الافعال الناقصة كان وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الافعال التی هی غير مستغنية عن الخبر فالظاهر من هذه العبارة عدم الحصر فی المذكورات ولهذا قد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقال تتم التسعة بهذا عشرة اے تصير التسعة بانضمام هذا الشئ عشرة تامة **قلنا** ان ما ذكره المص للاشتهار لا للحصر وقد جاء لفظ جائت فی قول الخوارج **من جائت حاجتك** ناقصة بان تكون ما نافية و جائت بمعنے كانت واسمها ضمير راجع الی الغيرارة بكسر الغين عبارة عن الغفلة او الی اسم مؤنث آخر لتانيث الفعل مقدم تقدما معنويا وحاجتك خبرها والمعنى ماجائت غفلتنا حاجتك ای لم تجدنا غافلين كما تريدنا فغفلتنا ليست على قدر تحتاج اليه فلا يحصل مقصودك على هذه القدر من الغفلة منا هی مغلوبيتنا او كلمة ما استفهامية مبتدأ و جائت بمعنے صارت الضمير فيها راجع الی المبتدأ و تانيث الضمير باعتبار الخبر كما فی قوله من كانت أمك و معناه اية حاجة صارت حاجتك وايضا جاء لفظ قعد ناقصة فی قولهم ارهف شفرته **حتى قعدت** اے صارت الشفرة **كانها حربة** ای رمح قصير و اختلف الفراء وَالْاَنْدُلُسِیْ بان جاء وقعد ناقصة فی هذين التركيبين فقط عند الاندلسی وفی غيرهما ايضا عند الفراء **تدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها** كما ان معنا صار الانتقال و الاثر المترتب على الانتقال كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية صار الاسم منتقلا والخبر منتقلا اليه فترفع الجزء الاول

لكونه فاعلا **وتنصب الجزء الثانی** لشبهه بالمفعول فی توقف الفعل عليه **مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا** اے كائنا فی الزمان الماضی **دائما** من غير دلالة على عدم سابق و انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا لعدم وجود القرينة عليهما **او منقطعا** نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة ان الانقطاع محتاج الى القرينة **فان قيل** ان توصيف الثبوت بالماضی والدوام اجتماع المتنافيين فی مدلول كان وذالا يجوز **قلنا** ان مدلول كان ثبوت خبرها لاسمها والدوام ناش من امر آخر وهو عدم كونه دالا على انتفاء ثبوت الخبر لاسمها لا سابقة من الاخبار ولا لاحقا من الاخبار **وبمعنى صار** **فان قيل** ان قوله بمعنى صار باعتبار المتعلق معطوف على قوله ناقصة فتكون كان بمعنى صار مقابلا للناقصة ولا يكون ناقصة والامر ليس كذلك **قلنا** الجار والمجرور معطوف على قوله لثبوت فالجاران متعلقان بمتعلق واحد وهو كائنة فهو عطف احد القسمين على الآخر لا على المقسم كما جاء كان بمعنى صار فی قول الشاعر بتيهاء قفر والمطی كانها ؛ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ؛ اى صارت فراخا بيوضها ولا يكون كان بمعناه لان بيوضها لم يكن فراخا فی الماضی بل انتقلت الى الفراخ **ويكون فيها ضمير الشان** **فان قيل** يفهم من اعادة تكون انها معطوفة على تكون السابق فيكون مقابلا للناقصة دون الناقصة **قلنا** انها معطوفة على قوله لثبوت من قبيل عطف المضارع على اسم الفاعل المقدر فيكون المعنى وكان تكون وقد يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت ؛ والآخر مثن بالذی كنت اصنع **وتكون تامة** **فان قيل** لما كان المعطوفان السابقان معطوفين على قوله لثبوت خبرها فهو ايضا معطوف عليه فيكون تحت ناقصة فلزم اجتماع النقيضين **قلنا** انه معطوف على قوله تكون ناقصة والتامة ماتتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب **بمعنى ثبت** نحو كن فيكون اى اثبت فثبت **وتكون زائدة** وهی مالا يخل سقوطه بالمعنى الاصلی كقوله تعالى كيف نكلم من كان فی المهد صبيا اے من هو فی المهد حال كونه صبيا وليس المعنى على المضی لان المعنى انه صبی الآن لا انه صبی فی الماضی بل هو زائدة لتحسين

اللفظ فانقيل بحثنا فی اللغة فی الناقصة لا یذکرهما لانهما لیس من الناقصة قلنا ذکرهما استیفاء لجمیع استعمالاتها **وصار للانتقال** اما من ذات الی ذات نحو صار الطین خزفا فانتقل من ذات اللبن الی ذات الخزفونة او من صفة الی صفة نحو صار زید عالما ای انتقل من صفة الجهل الی صفة العلم وقد تکون تامة بمعنے الانتقال من مکان الی مکان او من ذات الی ذات والقرینة علے هذا الاستعمال تعدیته بالی **واصبح وامسی واضحی لاقتران مضمون الجملة باوقاتها** فانقیل اختصاص هذه الافعال الثلاثة بهذا المعنی غیر مستقیم لان هذا المعنی موجود فی غیر هذه الافعال ایضا مثل ضرب زید لاقتران مضمون ضرب زید بالزمان الماضی قلنا المراد باوقاتها التی هی مدلول علیها لموادها لا الاوقات التی هی المدلول علیها لصورها فان الاوقات الاُولَ هی الصبح والمسا والضحی فالافعال التامة لا تدل علیها واما الثانیة فمشترکة بینها وبین غیرها وهو الزمان الماضی نحو اصبح زید قائما یدل علے اقتران مضمون الجملة وهو قیام زید بالصباح **وبمعنی صار** للانتقال ای وتکون هذه الثلاثة بمعنے صار للانتقال نحو اصبح زید غنیا ای انتقل من الفقر الی الغناء ولیس المعنی انه صار غنیا فی الصباح وتکون هذه الثلاثة تامة بمعنے الدخول فی الصباح او المسا او الضحی **وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتیهما** اللذان هما مدلولان لمادتهما لا لصورهما فمعنا ظل زید سائرا حصل سیر زید فی النهار ومعنا بات زید نائما حصل نوم زید فی جمیع لیله **وبمعنی صار** للانتقال من حال الی حال نحو ظل زید غنیا فانقیل لم لم یذکر المص ظل وبات تامتین مع انهما یجئ تامتین ایضا قلنا ان مجیئهما تامتین فی غایة القلة فکان کالعدم فلذا لم یذکرهما وانما یتصل بالثلاثة الاول مع انهما مشترکان معها فی الاحکام الثلاثة وهو الاقتران وبمعنے صار والتامیة لان مجیئهما تامتین نادر فیهما وغیر نادر فی الثلاثة الاول واما آض وعاد وغدا وراح ناقصة اذا کانت بمعنی صار وتامة فی مثل قولك آض وعاد من سفره ای رجع وغدا اذا کان بمعنی المشی وقت الغدات وراح اذا کان بمعنے المشی فی وقت الرواح وهو ما بعد الزوال فانقیل لم ذکر المص هذه الافعال فی مقام الاجمال ولم یذکر فی مقام التفصیل قلنا انها غیر ناقصة من وجه فلم یذکرا لمص فی التفصیل وناقصة من وجه

لانها من ملحقات الناقصة فذكر فى الاجمال **وما زال وما برح وما انفك لاستمرار خبر لفاعلها** سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات ولذا لم يذكر المص اسمها قسما على حدة فى المرفوعات واما خبرها قسما على حدة من المنصوبات ليس بداخل فى المفعول به ولا فى غيره من المنصوبات **فان قيل** كيف يكون خبرها ثابتا لفاعلها على الاستمرار لعدم وجود الفاعل فى جميع الازمان وفى بعض الازمان وان وجد لكنه غير قابل للخبر كما فى حال الطفولية فاجاب المصؒ بقوله **مذ قَبِلَه** ظرف للاستمرار اى استمرار الخبر للفاعل من وقت قابلية الفاعل للخبر لادائما افاد هذه الافعال الدلالة ثبوت الخبر على الاستمرار لان فى معانيها نفيا فلما دخل النفى عليها فَنَفَى النفى ونفى النفى ثبوت على الدوام آما نفس الثبوت لانه لو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وارتفاع النقيضين باطل كاجتماع النقيضين وآما الثبوت علے الدوام ليحصل الفائدة فى نفى النفى لان نفس الثبوت كان فى الافعال الثبوتية ايض **فان قيل** ان المقصود بيان الافعال الناقصة وكلمة ما فى زال وغيره ليست منها فاجاب المص **ويلزمها** اے الافعال الاربعة **النفى** **فان قيل** انه منقوض بزال زيد عن مكان وفك عمر عن زيد **قلنا** لزوم النفى حين ارادة استمرار الثبوت لا مطلقا والنفى آما لفظا فكما فى الامثلة المذكورة وآما تقديرا فكما فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه الغرض من وضعها الاستمرار وذلك لا يحصل الا بنفى النفى **وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** لان كلمة ما فى ما دام مصدرية فاوّل دام بتاويل الدوام واضاف الدوام الى الجملة المدخولة والاضافة غير صحيحة لان الاسماء الصريحة لا تضاف الى الجملة فاوّل الجملة بمضمون الجملة فيكون التقدير فى اجلس ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد ثم تقدر مدة قبل الدوام وتكون ذلك المدة ظرف زمان لاجلس لان تقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع واذا قدر الزمان قبله فيكون مع اسمه وخبره فضلة فلابد هناك من ايراد كلام آخر شامل على المسند والمسند اليه كما اشار المص الى هذا بقوله **ومن ثم** اى من اجل انه توقيت شئ بمدة ثبوت خبرها لفاعلها **احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه** مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة غير مستقل بالافادة **وليس لنفى** . . . . .

مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال كما هو مذهب الجمهور **وقيل**

و هو سيبويه لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك قد يتقيد بزمان الحال وتارة بزمان المستقبل اوّل نحو ليس زيد قائما الآن والثانی نحو ليس خلق الله تعالیٰ مثله والثالث نحو قوله تعالیٰ الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها نحو كان قائما زيد اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع وذلك جائز فيما عامله قوى وهو الفعل ولا يجوز ذلك التصرف فی المعمولين بالتقديم والتاخير فی الحروف المشبهة بالفعل و فی خبر ما ولا لضعفها فی العمل فان قيل ان اريد بجواز التقديم الامكان الخاص المقتضی لسلب الضرورة من الجانبين فجانب تقديم الخبر منقوض بقوله كم كان مالك فان كم فی هذا التركيب خبر واجب .... التقديم على الاسم لاقتضاءه صدارة الكلام وجانب عدم تقديم الخبر على الاسم لاقتضاءه صدارة الكلام وجانب عدم تقديم الخبر على الاسم منقوض بقوله صار عدوی صديقی فان صديقی فی هذا التركيب خبر واجب التاخير لا واجب التقديم لان الاسم والخبر اذا كان الاعراب فيهما منتفيا لفظا فتاخير الخبر لازم وان اريد بجواز التقديم الامكان العام المقيد ههنا بجانب الوجود فيسلب الوجوب عن جانب عدم التقديم فينتقض بقوله صار عدوی صديقی فان عدم التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الامكان الخاص عند عدم وجود مقتضی التقديم والتاخير وفی المثال الاول وجد مقتضی التقديم وهو الاستفهام وفی الثانی وجد مقتضی التاخير وهو الالتباس فان قيل لما كان قيد مقتضی التقديم والتاخير مرادا فينبغی ان المصـ بهذا القيد وقال الجواز وقت عدم وجود مقتضی التصدر فان عند وجود مقتضی التصدر التقديم لازم ووقت عدم المانع فان عند وجود المانع التاخير لازم قلنا تقييد عبارة المصـ بالقيد الاول ظاهر لان العوارض مستثنات بالاستثناء العقلی وايضا تقييد العبارة بالقيد الثانی ظاهر لان الموانع مستثنات وهی فی تقديمها ای تقديم اخبارها عليها ای على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو احد عشر فعلا من كان الى راح لانها افعال قوية ويجوز تقديم المعمول المنصوب على المرفوع فيها لقوتها فی العمل وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما فی اوله ما ای كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما فی النافية فلانها المقتضی التصدر فلو قدم الخبر يفوت التصدر واما فی المصدرية فلان معمول مصدر

او يقدم على المصد ر **خلافا** مفعول مطلق لفعل محذوف اى ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا **لابن كيسان** فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور لانه متاخر عن زمانهم ومخالفة المتاخر عن المتقدم متصور والعكس غير متصور ولذا اورد مصدر باب المفاعلة التى تقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والآخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وذلك الخلاف منه **فى غير ما دام** ودليل ابن كيسان ان النفى اذا دخلت على ذلك الفعل الذى فى معناه النفى يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فانقيل ينبغى ان يذكر ههنا صيغة اسم الفاعل من باب التفاعل بان يقول وقسم متخالف فيه لان الاختلاف هنا من الجانبين والتفاعل موضوع للاشتراك فى الفعل من الجانبين صريحا قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل **افعال المقاربة ما** اى فعل **وضع لدنو الخبر** اى للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل **رجاءً او حصولا او اخذا فيه** اى دنو رجاء اودنو حصول اودنو اخذ فنصبها على المصدرية لقوله لدنو الخبر لان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل فالدنو مشتمل على دنو رجاء الخ والاول ما يكون للمتكلم طمع فى حصول الخبر للفاعل من غير جزم والثانى مايكون للمتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر والثالث مايكون للمتكلم بقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر ولثالث مايكون للمتكلم جزم فى حصول الخبر مع الشروع فيه **فالاول** وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى** وخبره لايكون الافعلا مضارعا مع اَنْ اما كونه مضارعا لان معنا عسى مقاربة بشخص الى فعل فى الاستقبالية ولا يتحقق ذلك المعنى الافى المضارع واما كونه مع اَنْ للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود فى عسى **وهو غير متصرف** لايجيئ منه مضارع ولا مجهول ولا امر ولا نهى لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف غير متصرف لان التصرف فى الفعل انما يكون باعتبار الفاعل والزمان والحروف عارية عنهما ثم فى عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده صريح ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية المفيدة للاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال والثانى ان يذكر بعده اسم صريح ثم فعل مضارع مصدر بان

فعلى الاستعمال الاول الافعل كان عسى من الافعال الناقصة بمعنى قارب وعلى الاستعمال الثانى كان عسى من الافعال التامة بمعنى قرب **تقول** على الاستعمال الاول **عسى زيد ان يخرج** فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسمه ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات **قلنا** هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما فى جانب الاسم اى عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج **وقيل** المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صحة الحمل على الاسم* ولا فى الخبر والمشابهة بالمفعول باعتبار معناه الاصلى الوضعى انه فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى ثم نقل الى انشاء طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى فيها وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو قبل النقل كالفعل المتعدى وبعد النقل كاللازم فالمضارع مع انْ وان لم يبق فى صورة الانشاء على المفعولية فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فعلى هذا يكون تامة وعند الكوفيين ان الفعل فى محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال لان فيه تفصيل بعد الاجمال وهو اوقع فى النفس وعلى هذا عسى ايض يكون تامة وهذا اولى عند شارح الرضى لخلوه عن تكليف تقدير المضاف كما فى قول البصريين وكون المضارع مع ان مشبه بالمفعول كما فى قول البعض **وتقول** على الاستعمال الثانى **عسى ان يخرج زيد** بان يذكر اسم عسى اسما تاويليا ففى هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامة ذلك الاسم التاويلى مقام المرفوع والمنصوب يكون عسى ناقصة وان اقتصر على المرفوع وهو الاسم التاويلى بدون قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة والاحتمال الثانى ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير الى زيد فيخرج مع الضمير فى محل النصب خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان عمل الثانى كان اسم عسى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد وخبره ان يخرج زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج مع الضمير الراجع الى زيد المتأخر فى محل النصب خبرا له مقدما عليه وتكون عسى على هذين الاحتمالين ناقصة ايض **وقد تحذف ان عن المضارع فى الاستعمال الاول** اما فى الثانى فلا يحذف لانه فاعل عسى والفعل لايكون فاعلا الا مع ان وانما تحذف

* وانما تقدير المضاف لتخلف لسبب ظهوره فى اللفظ الا فى جانب الاسم

اَنْ لان عسی مشابه بکاد وخبرہ فعل مضارع بدون ان فکذا خبر عسی قد یکون بدون ان کما فی قول الشاعر: ــــه عسی الهم الذی امسیت فیه ؛ یکون ورائه فرج قریب ؛ و الثانی ما وضع لدنو الخبر دنو حصول کاد تقول کاد زید یجئ وله استعمال واحد وهو ان یکون فاعله اسم محض وخبرہ فعل مضارع بدون اَنْ لانه یدل علی قرب حصول الخبر المضارع فی الحال بالجزم والیقین وکلمة ان تدل علی استقبالیة المضارع وطمع المضارع وبین الحال والجزم وبین الاستقبالیة والطمع منافات وقد تدخل ان علی خبر کاد لانه مشابه بعسی وخبر عسی مع اَنْ فخبر کاد ایضا مع ان کما فی قول الشاعر ــــه رسم عفی من بعد ما قد انمحی ؛ قد کاد من طول البلی ان یمصحا ؛ ولما کان کل منهما مشابها للاٰخر اعطی لکل منهما حکم الاٰخر واذا دخل النفی علی کاد فهو کالافعال کباقی الافعال فی افادة نفی مضمونها علی القول الاصح ماضیا کان او مستقبلا وانما ذکر هذا الحکم فی کاد دون عسی لان فی نفیه اختلافا واَمّا فی نفی عسی فلا اختلاف فیه بل نفیه کسائر الافعال وقیل نفیه یکون للاثبات مطلقا ماضیا او مستقبلا اَمّا فی الماضی فلان النفی فی الماضی لو لم یکن للاثبات بل یحصل به النفی یلزم التناقض فی قوله تعالیٰ وما کادوا یفعلون لانه یدل علی انتفاء فعل الذبح وقوله تعالیٰ فذبحوها یدل علی فعل الذبح وبین الترک والفعل منافات واما فی المضارع بوجوه ثلثة بدلیل تخطیة الشعراء قول ذی الرمة وهو قوله لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح وبیان التخطیة ان مقصود ذی الرمة عدم زوال رسیس الهوی وقوله لم یکد الخ یدل علی زوال رئیس الهوی لان النفی فی یکاد للاثبات وبدلیل تسلیم ذی الرمة تخطیتهم وبدلیل تغیر ذی الرمة قوله لم یکد بلم اجد ولو لم یکن فی المضارع للاثبات فلم اخطأوہ ولم یسلم تخطیتهم ولم یغیر قوله لم یکد بلم اجد والجواب عن جانب الاصح فی الماضی ان قوله وما کادوا یفعلون یدل علی انتفاء فعل الذبح فی وقت قبل المشیة وقوله فذبحوها یدل علی اثبات فعل الذبح فی وقت آخر وهو بعد المشیة والاستثناء بقولهم وانا ان شاء الله والانتفاء فی وقت والثبوت فی وقت آخر لا یعد تناقضا لان شرط التناقض اتحاد زمان المتناقضین وَفی المضارع لتخطیة بعض الفصحاء مُخْطِئٌ ذا الرمة فی الاعتراض علیه وذا الرمة فی تغیرہ لم یکد بلم اجد و

قال انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فالمقصود فى الآية الكريمة نفى رويته لا الاثبات **قيل يكون** النفى الداخل على كاد **فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال** اى سائر الافعال فى افادة حرف النفى نفى مضمون الجملة **تمسكا** فى الدعوى الاولى **بقوله تعالى وما كادوا يفعلون** فى الدعوى الثانية **بقول ذا الرمة شعر۔ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ؛ رسيس الهوى من حب مية يبرح** فالمراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح فيكون كالافعال فى حصول النفى لكن مدعى القائل الثالث مركب من كلا الجزئين الاثبات فى الماضى والنفى فى المضارع فالثانى مسلم والاول غير مسلم لان المقصود فى الآية الكريمة نفى فعل الذبح ولا يلزم التناقض اذ نفى الشئ فى وقت لا يستلزم نفى ذلك الشئ فى وقت آخر كما عرفت فمدعى القائل الثالث احسن من مدعى القائل الثانى لان مدعى الثانى باطل بكلا الجزئين ومدعى الثالث باطل باحد الجزئين **والثالث** وهو ما وضع لدنو ثبوت الخبر للفاعل ودنو شروع فيه **طفق** بمعنى اخذ وشرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة اى شرعا **بالخصف وكرب** نحو كربت الشمس تغرب اذا دنت للغروب **وجعل** بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهى** اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال **مثل كاد** فى كون خبرها المضارع بغير اَنْ لان معناها هو القرب الشروعى و اَنْ تدل على الطمع المنافى للجزم د الشروع **واوشك** بمعنى اسرع وضعا ثم استعمل بمعنى قرب **وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال** فتارة يستعمل استعمال عسى فى كون خبرها فعلا مضارعا مع اَنْ وتارة تستعمل استعمال كاد فى كون خبرها فعلا مضارعا بغير اَنْ نحو اوشك زيد ان يجئ او يجئ **فان قيل** اوشك لا يخلو اما من القسم الثالث فلا يصح استعماله بان اولا يكون من القسم الثالث فلم ذكر فى القسم الثالث **فاجاب** فى بعض الشروح انه ليس من القسم الثالث اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها مع اَنْ ولا من الاول اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها بدون اَنْ بل هى مشتركة بين مقاربة الخروج رجاء وحصولا ولذا ذكر بعد الفراغ من القسم الثالث لان المتعدد بعد الواحد ولذلك استعملت بان وغيرها **واجاب الشارح** انها من افراد القسم

الثالث ولذا ذكر فی القسم الثالث وعطفه علی طفق ووجه الرد انه لم یستعمل او شك بمعنی رجاء وحصول واما استعمالها بان المنافی للقسم الثالث فلانه بتقدیر حرف الجر ای او شك زید فی ان یخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** نقلا واما اصلا فانه وضع للاخبار وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی اكثر النسخ فعلا التعجب اما افراد الفعل فبالنظر الی ان التعریف للجنس والجمعیة بالنظر الی كثرة افراده وتثنیة الفعل بالنظر الی نوعی صیغتی التعجب **فان قیل** نسخة الافراد مستقیم ونسخة التثنیة والجمعیة غیر مستقیم لان التعریف للجنس وبالجنس والملحوظ فیهما هو الافراد **قلنا** علی كل تقدیر التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع لا للافراد والنوعین **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لانه دخل فیه لله دره فارسا لانه لانشاء التعجب اذا تعجبت من خیر شخص فقلت لله دره ای خیره وایضا دخل فیه واهاله اذا تعجبت من طیب شئ قلت واهاله **قلنا** كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ وهما لیسا من الافعال لان الاول اسم والثانی صوت **فان قلت** قاتله الله من شاعر فعل التعجب اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك لیس من افعال التعجب ولا شل عشرة یقال ذلك لمن اجاد الرمی والطعن والخیاطة والكتابة فی وقت التعجب ولا یقال له فعل التعجب مع انه فعل **قلنا** هذه الافعال لیست موضوعة للتعجب بل استعملت للتعجب بعد الوضع للدعاء ای لا یبوسة له فی الاصابع العشرة وگویا ساخته كند زید را از جهت شاعری ویا غالب ساخته كند زید را از جهت شاعری **او نقول** ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذكر من مواد النقض یستعمل فی الدعاء ایضا **وله** ای لفعل التعجب بناء علی انه المقصود لان الاصل ان كلما ورد علیه التعریف ورد علیه التقسیم او لما وضع لانشاء التعجب علی انه القریب مع اتحاد المعرف والمعرف **صیغتان** احدیهما صیغة الفعل الذی تضمنه تركیب **ما افعله** واخری هما صیغة الفعل الذی تضمنه تركیب **افعل به** **فان قیل** ان قوله صیغتان مبین وقوله ما افعله وافعل به عطف بیان له والمبین والمبین متحدان بالذات وههنا لیس كذلك لان الصیغتان عبارة عن فعل التعجب وما افعله لیس بفعل اذ هو مركب من الكلمات الثلاث والفعل لا یكون الا مفردا **قلنا** افعل التعجب الذی هو ضمن هذین التركیبین وهو اَفْعَلَ

وافعِلْ **فان قيل** لما كان افعل وافعل من صيغتي فعل التعجب ينبغي يكون اكرم هى اكرم زيدا عمرًا واكرم فى اكرم زيدًا من افعال التعجب لانها ايضا على افعل وافعل ۔ ۔ ۔ **قلنا** ان افعل وافعل من صيغتي التعجب بشرط ان يكون فى هذين التركيبين بزيادة كلمة ما مع المفعول فى الاول وبزيادة الجار والمجرور الثانى **وهما غير متصرفين** لانهما لما نقلا الى معنى التعجب جريا مجرى الامثال ولا يتصرف فى الامثال فكذا فيهما فلا يجيء منهما مضارع ومجهول تاء واتيت ولذا صح العين فى ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام فى اشدد به **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لمشابهتهما اسم التفضيل فى ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد فان المقصود فى قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن على وجه الكمال وكذا المقصود من قوله زيد افضل الناس اكماله فى الفضل فيكون فيهما المبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل جاء للفاعل **فان قيل** هذه القاعدة منتقضة بمثل ما اشهى الطعام وما امقت الكذب فلان الاول التعجب فى حسن لطعم الطعام والثانى فى مبغوضية الكذب **قلنا** هذا شاذ لا اعتبار له **ويتوصل فى الفعل الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه كالغير الثلاثى او الثلاثى الذى فيه اللون والعيب **بمثل ما اشد استخراجه او اشدد باستخراجه** فيبنى فعلا التعجب من الثلاثى الذى فيه الشدة والقوة والكثرة والزيادة ويذكر مصدر الفعل الممتنع البناء مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فان قيل** هذا المقام يقتضى بيان احكام خاصة بهما وعدم التصرف بتقديم وتاخير ليس من خواصهما اذ لا يجوز تقديم الفاعل والتميز على الفعل ولا يجوز تاخير الفعل عنهما فى جميع الافعال **قلنا** المراد بالتقديم التقديم الجائز فيما عداهما كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل والمراد بالتاخير التاخير الجائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما لا يتصرف فيهما لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال وانما جريا مجرى الامثال لان كلواحد قد خرج عن موضعه الاصلى الى المثال كتأبط شرا او الى التعجب كما احسن زيدا الان الموضع الاصلى للمثال المثل والموضع الاصلى لفعل التعجب هو الاخبار ثم نقل الى انشاء التعجب فلا يقال ما زيدا احسن ولا يزيدا احسين **فان قيل** عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس فينبغي ان يكتفي بذكر احدهما **قلنا** ان ذكر التاخير للتاكيد لا للتاسيس كقوله تعالیٰ لا يستاخرون ساعة ولايستقدمون **أو نقول** ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عن الآخر بالقصد فكانه اعتبر القصد اوقد يكون القصد الى تقديم المعمول ويكون تاخير الفعل بتعاغير قصد وقد يكون القصد الى تاخير الفعل ويكون تقديم المعمول بتعا قصدا **ولا فصل** اى لايتصرف بهما بوقوع فصل بين العامل والمعمول لاجرائهما مجرى الامثال فلا يقال ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد **وجاز المازنی الفصل بالظرف** لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وأما الفصل بين ما والفعل فيجيء كثيرا عند الاكثرين بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال **وما ابتداء فان قيل** ان ما مبتدأ وابتدأ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولايص الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لايجوز **قلنا** ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اى مبتداء او على تقدير المضاف اى ذوابتداء او على حذف ياء النسبة اى ابتدائية **نكرة** بمعنى شئ لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفى سببه **عند سيبويه وما بعدها الخبر فان قيل** ان ما نكرة بمعنى شئ لا يصلح الابتدائية **قلنا** انه من باب شر اهرذا ناب يعنى تخصيص بالوصف المقدر فيكون التقدير عند سيبويه باعتبار اصل التركيب شئ خفى سبب للحسن اَحْسَنَ زيد او المعنى شئ من الاشياء لا اَعْرِفُهٗ جعل زيدا احسنا لان الهمزة للجعل والتصيير ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فيكون المعنى بالفارسية چه عجب حسن زيد ہست فجاز استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلم الله بالفارسية چه عجب قدرت وعلم الله ہست **وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف** فيكون المعنى على اصل التركيب عنده الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وبعدها خبرها والجملة الاسمية سوال جوابه محذوف فيكون المعنى اىّ شئ احسن زيدا فجوابه شئ عظيم اى هو شئ عظيم وهذا المذهب قوى من حيث المعنى كان المتكلم جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام

معنى التعجب اذ نشا كل منها من الجهل نحو وما ادراك ما يوم الدين ولم يلتفت المص الى مذهب الفراء لانه لا يكون احسن حينئذ فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام كذا قال عصام الدين **واعلم** هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى كما فى عبد الله **واعلم** ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر على قول نحو نعما هى او لم يَرْوِ مع كونه مبتداء واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل من انشاء الاستفهام الى انشاء التعجب وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل فى التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية واما اصل احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر من فعل زيد يعنى صار زيد ذا فعل على ان الهمزة للصيرورة كأَلْحَمَ بمعنى صار ذا لحم **وبه** اى مجروره **فاعل عند سيبويه** فيكون احسن خاليا عن الضمير لئلا يلزم تعدد الفاعل والباء زائدة لازمة كما فى كفى بالله الا اذا كان المتعجب منه ان مع الصلة نحو احسن ان يقول اى بان يقول **فلا ضمير** عند سيبويه **فى افعل** لان الفاعل واحد **وبه** اى مجروره **مفعول عند الاخفش** لاحسن والهمزة للصيرورة فيكون المعنى صر ذا حسن **والباء للتعدية** بمعنى الخاص فيكون المعنى صر زيد ذا حسن **او الباء زائدة** على ان الهمزة للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** هو فاعله فيكون المعنى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنًا اى وصفه بالحسن **افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح وذم فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لان فعل بضم العين ملحق بنعم وبئس فى سائر الاحكام مثل حُسن الخلق وغير ذلك فهو من افعال المدح فى عرفهم والحال انه لم يوضع لانشاء مدح بل استعمل فى المدح **قلنا** المراد بافعال المدح الذى هو المشهور بهذا اللقب عندهم وملحقات نعم وان كانت من افعال المدح لكنها غير مشهورة بهذا اللقب قوله لانشاء مدح بان تنشئ المدح بقولك نعم الرجل زيد لا ان تخبر بالمدح فى احد الازمنة كما فى قوله مدحته وذممته لانه اخبار عن المدح والذم حصلا فى زمان سابق فلا يكونان

لانشاء مدح اوذم فلا يكونان من افعال المدح والذم **فمنها نعم وبئس فان قيل** عدهما من الافعال غير جائز لانها اما ماض او مضارع اوامر وهي على اوزان مشهورة وهما ليسا على اوزان مشهورة **قلنا** انهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين واذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا يجوز فيه اربع لغات نَعِمَ على الاصل نَعْمَ باسكان العين لثقل الكسرة على الحرف الحلقى نِعَمَ بنقل كسر العين الى الفاء ليدل على انه مكسور العين نِعِمِ اتباعا للعين فانه يورث الخفة باعتبار تماثل الحركتين لكن الاكثر فى فعل المدح والذم كسر الفاء واسكان العين **وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام** للعهد الذهنى وانما يكون معرفا باللام الذهنى ليس فى الملفوظ مقصودا لان المقصود منهما مدح اوذم للفرد المذهون فلابد ان يكون ذلك الفرد المذهون فى اللفظ معرفا باللام الذهنى فيكون اولا لغير معين ويصير معينا بذكر المخصوص بعده فيوجد فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافا الى المعرف بها** سواء كان بغير واسطة او بواسطة او بواسطتين فصاعدا **او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية وانما يكون الضمير مميزا لابهام الضمير لعدم المرجع وانما يكون نكرة لان التميز واجب التنكير وانما يكون منصوبة لان اعراب التميز هو النصب **ومميزا بما مثل فنعما هي** فكلمة ما منصوب المحل على التميز بمعنى شئ لانه تميز واجب التنكير لا بمعنى الشئ المعرفة عند الاكثرين **فان قيل** كلمة ما مساوية للمضمر فى الابهام فلا يميزه لان التميز لبيان الجنس **اجيب** بمعنى المساوات لان المراد بما شئ عظيم لكن هذا الجواب ضعيف لان تفسيرهم بمطلق الشئ يابى عنه والحقُّ فى الجواب ان الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التميز ومذهب الفراء وابو على بمعنى الذى فاعل لنعم والصلة محذوفة بجميع اجزائها اى فنعم الذى فعله هى اى الابتداء بالصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام واختار المص المذهب الاول لان مذهب الفراء ضعيف لقلة وقوع الذى مصرحا فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها ومذهب سيبويه ضعيف لعدم مجى ما التامة بمعنى المعرفة فى غير هذا الموضع فيكون قليلا **وبعد ذلك**

الفاعل **المخصوص** بالمدح والذم والبعدية بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل **فان قيل** كيف يتقدم المخصوص والحال ان نعم وبئس للانشاء وهو يقتضي التصدر **قلنا** ان الانشاء يقتضي التصدر في الجملة التي هو فيها وانما يكون البعدية غالبا لان المخصوص للتعين بعد الابهام فينبغي ان يكون بعده **وهو** اي المخصوص **مبتداء وما قبله** اي الجملة التي وقعت قبل المخصوص غالبا **خبره** فيكون جملة واحدة اسمية وانما قال غالبا بجواز استعمال الآخر وهو ما بين المص بقوله **او خبر مبتداء محذوف** وهو فعلى هذا الاستعمال يكون التركيب جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية **مثل نعم الرجل زيد** فزيد اما مرفوع على الابتداء او على الخبر والمبتداء محذوف على تقدير السوال فكانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد **شرطه** اي شرط صحة وقوع المخصوص مخصوصا **مطابقة الفاعل** اي مطابقة المخصوص الفاعل او مطابقة الفاعل المخصوص **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل لان المخصوص في المثال معرفة والفاعل نكرة **قلنا** ان المراد بالمطابقة المطابقة في الجنس الانسانية وهو موجود فيهما **فان قيل** ينتقض بنعم الاسد زيدا لعدم الاتحاد في الجنس **قلنا** الاتحاد في الجنس اما حقيقة كما في المثال المذكور او تاويلا وههنا تاويلا فان الاسد مؤل بالرجل الشجاع وهو متحد مع زيد في الجنس وذلك المطابقة بينهما في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى **فان قيل** هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا فان المخصوص وهو الذين كذبوا جمع والفاعل مفرد وهو المثل فاجاب المص بقوله **وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه** مما لا يطابق الفاعل المخصوص **متاول** بالوجهين اما بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة القوم وحذف المخصوص فيكون التقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم والقرينة على حذف المخصوص الآية المتقدمة وهي قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة **وقد يحذف المخصوص اذا علم** بالقرينة **مثل** قوله تعالى **نعم العبد** اي ايوب والقرينة على حذف ايوب ان الآية الكريمة وقعت في قصة ايوب على نبينا وعليه السلام **و** قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن والقرينة

غليه نسبة الفعل السابق الى ضمير المتكلم مع الغير فى قوله تعالىٰ والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس** فى افادة الذم والشرائط والاحكام **ومنها حب فى حبذا** والمعنى ان حبذا مركب من حب المتعدى كما يقال حبّه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بضم العين لانه قد تقرر انه اذا جعل المتعدى من النعوت حُوِّل الى فُعُلَ كما فى رحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها **ومن ذا فاعله** اى فاعل حب **ذا** وانما خص ذا لما فى اسماء الاشارة من الابهام المقصود فى هذا الباب و المشار اليه علم بذكر الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه فى الخارج **ولا يتغير** حبذا او فاعل حب او ذا عن الافراد والتذكيرُ وان كان المخصوص **مثنى** او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى امثال التى لا تغير فيها فى نقلها عن المواضع الاصلية لان حب فى الاصل فعل ماض معلوم نقل عنه الى انشاء المدح **وبعده المخصوص واعرابه** اى مخصوص حبذا **كاعراب مخصوص نعم** على الوجهين المذكورين **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اى مخصوص حبذا **او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه** فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا والعامل فى التميز والحال هو حب فى حبذا وذوالحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص يجيئ بعد تمام المدح والركوب من تمام المدح **واعلم** ان كان المخصوص مبتداء فنعم الرجل جملة فعلية خبر مقدم والعائد الى المبتداء الالف واللام وفى حبذا العائد هو اسم الاشارة بمنزلة لام التعريف فى التعريف والاشارة۔

تمت بحث الفعل والله اعلم بالصواب

الحرف ما اى كلمة **دل على معنى** حاصل **فى غيره** اى متعقل منصور بالنسبة الى ذلك الغير ولا يكون مستقلا بالمفهومية من تلك الكلمة الحرفية بدون ضم ذلك الغير الدال على متعلق مخصوص ويكون تلك الدلالة على معنى فى غيره فقط **فان قلت** كلمة ما لاتخلوا اما عبارة عن الكلمة او عن الحرف او عن الشئ فانكان الاول فلا يطابق الراجع فى دل مع المرجع

وان كان الثانی يلزم اخذ المحدود فی الحد وان كان الثالث فالتعريف غير مانع لدخول القرطاس الذی كتب فيه من والی فانه يدل باعتبار المكتوب فيه ای من والی علی معنی فی غيره مع انه ليس بحرف **قلت** ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لان المعتبر فی تعريف النوع مَقْسِمُه ومقسم الحرف الكلمة واما تذكير الضمير باعتبار لفظ ما وفی تقدير حاصل اشارة الی فی غيره ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للمعنی وليس بلغو من متعلقات دل لئلا يلزم المجاز **فان قيل** ان بين كلامی المص تناقض لان المفهوم من قوله دل علی معنی ان هذا المعنی انما هو معنی لتلك الكلمة الحرفية لان القاعدة اذا نسب المعنی الی الكلمة بواسطة علی تفيد مدلولية المعنی لذلك الغير **قلنا** ان المراد بحصول المعنی فی غيره انه لا تستقل الا بتعقل ذلك الغير وتصوره وضم غيره **فان قيل** ان التعريف غير مانع لدخول اسماء المتضائفة فيه كالابوة والبنوة فان معنی الابوة لا يتصور الا بعد تصور معنی الابن مع انها لا تسمی حرفا **قلنا** ان المراد بالتعقل عدم الاستقلال بالمفهومية والاسماء المتضائفة تكون مستقلة **فان قيل** تعريف الحرف غير مانع لدخول الفعل فيه فانه يدل باعتبار معناه المطابقی علی معنی فی غيره وان دل باعتبار معناه التضمنی علی معنی فی نفسه وكذا الاسماء المتضمنة لمعنی الشرط والاستفهام تدل علی معنی غيره باعتبار معناها المطابقی وان دلت باعتبار معناها التضمنی علی معنی فی نفسه **قلنا** قيد فقط مراد فی تعريف الحرف يعنی الحرف ما دل علی معنی فی غيره فقط والفعل وتلك الاسماء وان دلت علی معنی فی غيرها كذلك تدل علی معنی فی **نفسها** **ومن ثم** ای ومن اجل ان الحرف يدل علی معنی فی غيره **احتاج فی جزئيته للكلام** ركنا كان او غيره الاول نحو زيد فی الدار والثانی نحو سرت من البصرة الی الكوفة **الی اسم** يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة **او فعل** كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع للافضاء بالفعل** لما فرغ المص عن تعريف الحرف شرع فی اقسامه وهو علی نوعين عامل وغير عامل فالعامل علی نوعين عامل فی الاسم وعامل فی الفعل فعامل الاسم سبعة انواع حروف الجر وحروف المشبهة

بالفعل وما ولا المشبهتان بليس ولا لنفي الجنس وحروف النداء والا استثنائية والواو بمعنى مع
ولم يذكرهنا ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس والواو بمعنى مع والا لذكرها فيما سبق
واما عامل الفعل فنوعان جازمة وناصبة ولم يذكر المص ههنا لذكرها في بحث الفعل وقدم
المص حروف الجارة على سائر الحروف لانها كثيرة والعزة للتكاثر وعرف المص لبعضها كالحروف
الجارة والتنوين ولم يعرف باقي الحروف لان للحروف الجارة مفهوما مشتركا بين جميعها
وكذا للتنوين بين جميع اقسامها بخلاف باقي الحروف لانه ليس لبعضها مفهوم اصلا
كالحروف المشبهة والعاطفة ولبعضها ليس مفهوم اصطلاحا بل مفهومه المعنى اللغوي
مثل حروف الردع والتحضيض **فان قيل** ليس فرد من افراد حروف الجارة موضوعا
لوصول **قلنا** الافضاء بمعنى الوصول لكن لما عدى بالباء صار معناه الايصال و
حرف الجر الى الفعل ومعنى الافضاء الوصول
المراد **بايصال الفعل الى الاسم** تعلق معنى الفعل بالاسم كتعلق المرور بزيد في
مررت بزيد وعلامة الايصال واثره تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور
مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا اجاز العطف على المجرور بالنصب
في قوله تعالى وارجلكم **او معناه** وهو كل شئ استنبط منه الفعل كاسم الفاعل
نحو انا مار بزيد او المفعول نحو انا ممرور بزيد او الصفة المشبهة نحو زيد شريف
بالعلم والمصدر نحو وانا على ذهاب به لقادرون والظرف والجار والمجرور نحو
زيد عندك لاكرامك او في دارك لاكرامك فاللام في الاكرامك معمل للظرف
والجار والمجرور للاكرام اللذان سدا مسدا مستقرا او استقر او يا حرف النداء
القائم مقام أَدْعُو وأُنَادِيْ نحو يا لزيد او ها التنبيه واسم الاشارة **الى ما**
يليه سواء كان اسما صريحا كالامثلة المذكورة او تاويلا نحو وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف بحروف الاضافة لانها
تضيف الفعل او معناه الى الاسم وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى الاسم او لان اثرها الجر في الاسم **وهي من والى وحتى وفي**
والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتائه وبائه وعن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فهي باعتبار الذات
على ثلثة اقسام احدها مختص بالحرفية وهي العشرة الاول وثانيها مشترك بين

الحرفية والاسمية وهي الخمسة التي بعد العشرة وثالثها مشترك بين الحرفية والفعلية وهي الثلاثة الاخيرة لما فرغ المص من بيان اجمال هذه الحروف شرع في بيان تفصيلها فقال **فمن تجئ للابتداء** اى لابتداء الغاية **فان قيل** اضافة الابتداء الى الغاية غير جائز لان الابتداء عبارة عن اول الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ فهما في طرفي النقيض **قلنا** المراد بالغاية المسافة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل **او** المراد بالغاية الفعل وسمى الفعل بالغاية لان الغاية الغرض والمقصود والفعل ايض غرض الفاعل ومقصوده **او نقول** ان من لابتداء اى هي الامور التي لها غاية فلا تستعمل في الامور الابدية كذاته وصفاته تعالى ومن الابتدائية التي تجعل مدخولها مبتدأ منه مكانيا او زمانيا للفعل السابق الاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو صمت من يوم الجمعة الى الاثنين وعلامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدة معنى الى في مقابلتها الاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطن الرجيم لان اعوذ بمعنى افر والباء بمعنى الى فيكون التقدير افر من الشيطن الرجيم الى الله **والتبيين** اى تجئ للتبيين هي ما تكون مدخولها بيانا لامر مبهم سابق وعلامته صحة وضع الموصول مقامها نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذي هو الوثن **والتبعيض** وهو ما يجعل بعض مدخوله مفعولا لفعل نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وعلامته ان يصح وضع بعض مقامه ومدخولها امور متعدد **وزائدة** مرفوع معطوف على قوله للابتداء لا مجرور معطوف على الابتداء لصحة خبريته بخلاف الاولين وهي ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصلي للكلام وزيادتها لا تكون الا في الكلام الغير الموجب عند البصريين **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايض مستدلين بقوله تعالى جل جلاله يغفر لكم من ذنوبكم لانه لو لم يكن زائدة في الآية يلزم التناقض في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقولهم قد كان من مطر **فاجاب** المص عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه** المتوهم فيه زيادة من في الموجب **متاول** بكونها للتبعيض كما في الآية الكريمة

او للتبيين كما فى من مطر اى يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد كان اى وجد شئ من مطر ولا يلزم التناقض لان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وارد فى حق امة نوح على نبينا وعليه السلام وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد فى حق امة نبينا صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة نبينا وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح على نبينا عليه السلام فلا يلزم التناقض لان شرط التناقض اتحاد مكان المتناقضين او المراد بالجميع ما فيه حق الله تعالى لا للعباد والمراد بالبعض ايض ما فيه حق الله تعالى لا للعباد **والى للانتهاء** اى تجئ لانتهاء الغاية **فان قيل** فعلى هذا يلزم اضافة الشئ الى نفسه والجواب ما مر وهى ما تجعل مدخولها منتهيا اليه مكانيا كان او زمانيا للفعل السابق الاول كما فى قوله سرت من البصرة الى الكوفة والثانى كما فى قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وعلامتها ان تذكر فى مقابلة من الابتدائية **وبمعنى مع قليلا** نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مضموما مع اموالكم **وحتى كذلك** فى كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** ولم يكتف بالتشبيه فى كونها بمعنى مع كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقعة بينهما فى القلة والكثرة **وتختص** اى حتى **بالاسم الظاهر** فلا يقال حتى كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها لان حتى مشتركة بين الجارة والعاطفة فلما لم يعلم حالها فلم يعلم حال الضمير الذى هو مدخولها **خلافا للمبرد** فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما فى قول الشاعر ؎ فلا والله لايبقى اناس ؛ فتى حتاك يا ابن ابى زياد ۔ **قلنا** انه محمول على الشذوذ **وفى للظرفية** وهى ما تجعل مدخولها ظرفا حقيقيا او مجازيا للشئ الاول نحو الماء فى الكوز والثانى النجاة فى الصدق والفرق بالحسنة **وبمعنى على قليلا** كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل لان المعنى على الاستعلاء لا بالظرفية **والباء للالصاق** وهى ما تجعل الشئ الآخر ملصقا بمدخولها اما بطريق المخالطة نحو به داء او المجاورة نحو مررت بزيد فالاول يسمى بالالصاق الحقيقى والثانى بالمجازى اى لصوق مرورى بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** وهى ما تجعل مدخولها معاونا للفاعل فى صدور الفعل فى

تدخل على الآلات فلذا سمی بالآلات والاستعانة والمصاحبة وهی ما تجعل مدخولها مصاحبا للمفعول فی وقوع الفعل علیهما نحو اشتریت الفرس بسرجه **فان قیل** ذکر المصاحبة بعد الالصاق مستدرك لاتحاد معناهما **قلنا** لا نسلم الاتحاد بل المصاحبة اعم من الالصاق فکل الصاق مصاحبة لا العکس والمقابلة وهی ما تجعل مدخولها مقابلا عوضا ثمنا لشئ آخر ولذا سمی بالباء العوضی والتعدیة **فان قیل** تخصیص التعدیة بالباء غیر مستقیم لان کل حرف جر موضوع لافضاء الفعل الی ما یلیه وهذا معنی التعدیة **قلنا** التعدیة علی قسمین التعدیة بمعنی العام والتعدیة بمعنی الخاص فالاول افضاء الفعل وشبهه الی الاسم وهذا موجود فی جمیع حروف الجارة والثانی ما تجعل الفعل اللازم متضمنا لمعنی الجعل والتصییر بعد ادخال الباء علی اصل الفاعل ویورد للفعل الفاعل الآخر ویوضع المتضمن موضع المتضمن بالباء وفی بعض التراکیب لا فی الجمیع نحو ذهب الله بنورهم او احسن بزید اصله ذهب نورهم فلما دخل الباء علی النور وذکر الفاعل له لفظ الله صار معناه صیر الله نورهم ذاهبا والظرفیة نحو جلست بالمسجد لان بعض الحروف الجارة یجئ بمعنی البعض وزائدة فی الخبر فی الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زید بقائم والنفی بلیس وبما نحو لیس زید براکب وما زید براکب قیاسا وفی غیره ای غیر الخبر الواقع فی الاستفهام والنفی سماعا سواء لم یکن خبرا اصلا فهو علی قسمین مرفوع نحو بحسبك زید وکفی بالله شهیدا او منصوب نحو القی بیده او کان خبرا لکن لا فی الاستفهام والنفی نحو حسبك بزید واللام للاختصاص وهی ما تجعل الشئ الآخر مختصا بمدخولها سواء کان ذلك الاختصاص بملکیة نحو المال لزید او بغیر ملکیة نحو الجل للفرس والعاقبة وهی ما تدل علی حصول مجرورها لفاعل الفعل المتعلق بعد وجود صدور الفعل عن الفاعل نحو لزم الشر للشقاوة والتعلیل وهی ما تجعل مدخولها علة لشئ آخر سواء کان العلیة ذهنا مقدما علی ذلك الشئ فی التصور ومؤخرا فی الوجود ویکون العلة مرتبا علی ذلك الشئ نحو ضربته للتادیب او خارجا مقدما علی ذلك الشئ فی الوجود باعثا علی ذلك الشئ نحو خرجت لمخافتك وبمعنی عن مقارنا مع القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر ای قلت عنه لان اللام اذا وقعت صلة القول فیکون

مدخولها مخاطبا و مقولا له لذلك القائل فينبغى ان يقال قلت لزيد انك لم تفعل الشر موضع انه لم يفعل **وزائدة** وهى مالا يختل بسقوطها المعنى الاصلى نحو ردف لكم اے ردفكم بعض الذى تستعجلون لانه متعد بدون اللام بل زاد لتاكيد الردف **وبمعنى الواو فى القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام اى اذا كان الجواب امرا عظيما لا فى الامور الحقيرة لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشان لا فى حقير الشان فلا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اے لانشاء التقليل و لذا وجب له **صدر الكلام مختصة بنكرة** لعدم احتياجها الى المعرفة لان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فانها معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل على القبيلتين **موصوفة** لتحقق مدلول رب وهو التقليل لان الشئ اذا وصف يصير اخص واقل من ذلك الشئ اذا لم يوصف وايضا الغرض من وضعها تقليل نوع من جنس وهذا المعنى لا يتحقق الا بكون مدخولها نكرة موصوفة فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله واشتراط كون النكرة موصوفة انما هو **على المذهب الاصح** وهو مذهب ابى على والمبرد وابن سراج وقيل لا يجب ذلك والقائل هو الفراء والاخفش والمختار عند المصنف الوجوب **فان قيل** لما كان رب فى معنى التقليل اصلا يكون فى معنى التكثير مجازا لعدم القائل بالاشتراك فيلزم ان لا يحتاج فى معنى التقليل الى القرينة وفى معنى التكثير يحتاج الى القرينة والامر بالعكس **قلنا** استعمالها فى معنى التكثير شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها فى معنى التقليل ليس بشائع فيحتاج الى القرينة فالاول مجاز متعارف مشابه بالحقيقة فى عدم استدعاء القرينة والثانى حقيقة مهجورة مشابه بالمجاز فى استدعاء القرينة **وفعلها** الذے تعلق رب به فعل **ماض** لفظا او معنى قبل لحوق ما الكافة فلا يرد ربما يود الذين لانها لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به ولا يتصور ذلك التقليل المحقق الا فى الماضى اللفظى نحو رب رجل كريم لقيته او المعنوى نحو رب رجل كريم لم افارقه **محذوف غالبا** لان الكلام الذى فيه رب جواب الكلام الآخر ظاهرا او مقدرا مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول فى الجواب

رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه **وقد تدخل رب على مضمر مبهم** لامرجع له فيكون نكرة حكما فلا يرد ان مدخوله نكرة والضمير معرفة **مميز** لرفع الابهام **بنكرة** لان التميز واجب التنكير **منصوبة** على التميز **فان قيل** مدخولها نكرة موصوفة والضمير لايكون نكرة ولا يوصف **قلنا** تنكيره حكما لعدم المرجع وتفسيره بالنكرة قائم مقام التوصيف **والضمير مفرد** وان كان المميز مثنى او مجموعا **مذكر** وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرءة او امرأتين او نساء وانما كان مفردا لان الاصل في مدخولها ان يكون مبهما والضمير المفرد المذكر الغير المطابق للتميز اشد ابهاما من الغير فيكون اولى مع الامن من اللبس بالتميز والضمير راجع الى المعهود في الذهن والمعهود في الذهن مفرد مذكر **خلافا للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث** لان التميز كالمرجع له والمطابقة بين الراجع والمرجع شرط **والجواب** عن جانب المص ان تثنية التميز وجمعه وتذكيره وتانيثه معنى عن تثنية الضمير وجمعه وتذكيره وتانيثه **وتلحقها** اى رب **ما الكافة** المانعة عن العمل **فتدخل** بعد لحوق ما **على الجمل** نحو ربما يود الذين كفروا لانها لما كانت مكفوفة عن العمل لايجب ان يكون مدخولها شيئا صالحا لعملها وهو الاسم **فان قيل** ينتقض هذا بقول الشاعر ؎ ربما ضربة بسيف صيقل فان رب دخلت على كلمة ما وليست بمكفوفة عن العمل ولا داخلة على الجملة بل دخلت على الاسم المفرد المجرور بها **قلنا** ان ما ليست بكافة بل هي زائدة ولهذا دخلت على الاسم وجرت له **وواوها** اى واو رب في حكمها ولم يقل وواوها في حكمها بل زاد قوله تدخل الخ مع انه اخصر لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على ضمير مبهم **تدخل على نكرة موصوفة** كما في قول الشاعر ؎ وبلدة ليس لها انيس ÷ الا اليعافير والا العيس **فان قيل** ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذا الواو للعطف فكيف يصح القول بالجارية **قلنا** ان المص في هذا الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض بان كون هذا الواو للعطف ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلابد له من تقدير المعطوف كما في ذلك الشعر سرت وقطعت

بلدة وبلدة ليس لها انيس والتقدير خلاف الاصل والجواب عن سيبويه ان هذا التقدير شائع كثير لا يعد خلاف الاصل ولا تعسفا وهو الخروج من السبيل **وواو القسم** استعمالها مشروط بشروط ثلثة الاول ما اشار اليه المص بقوله **انما تكون عند حذف الفعل** اى فعل القسم فلا تكون فعل القسم معه فلا يقال اقسمت والله لوجوه الاول ان الواو مشهورة فى حروف القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم والثانى انها فرع الباء فيختص استعمالها بحذف الفعل وعم الاصل وهى الباء من حذف الفعل وذكره حطا لدرجة الفرع عن الاصل والثالث انها اكثر استعمالا من اصله وهى الباء وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف بحذف الفعل والشرط الثانى ما اشار المص اليه بقوله **لغير السوال** خبر بعد خبر لتكون فلا تستعمل فى الانشاء فلا يقال فى جوابها والله اخبرنى لانها فرع الباء فيعم الباء من الجواب الانشاء والاخبار وتختص الواو بالاخبار حطا لدرجة الفرع عن الاصل والشرط الثالث ما قاله المص **مختصة بالظاهر** سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن وذلك الاختصاص لان الواو فرع الباء فتعم الباء من الظاهر والضمير وخص الواو باحد القسمين حطا لدرجة الفرع عن الاصل وخص الظاهر لاصالة وانكان الانحطاط يحصل باختصاص الواو بالضمير ايضًا **والتاء مثلها** اے مثل الواو فى اشتراط استعمال التاء بحذف الفعل وكونها لغير السوال والفرق بين الواو والتاء انها **مختصة باسم الله** من الاسماء الظاهرة حطا لرتبة التاء عن اصلها وهو الواو ولان الواو اعم باسم الله وباسم الصفة نحو ورب الكعبة فخصت التاء باسم الله لانه اصل فى باب القسم **والباء اعم منهما** اى من الواو والتاء **فى الجميع** اے فى جميع ما ذكر من الامور المختصة بها فان قيل لما كان الباء اعم منهما فى الجميع فواحد من الجميع اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعميت الباء بان يكون مختصا بالظاهر وكان فى غير الظاهر ايضًا فكانه قيل الباء مختصة بالظاهر وغير مختص به وقس عليه الباقى من حذف الفعل وكونها لغير السوال بان يكون الباء مختصة بحذف الفعل ولغير السوال وغير مختصة بهما وَمَا هٰذَا اِلَّا تناقض قلنا المراد بالجميع هو جميع الامور المذكورة ففيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والآخر جميع الامور المذكورة

بملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثانی والاعتراض انما یرد علی الثانی فقط **ویتلقی القسم** **فان قیل** یتلقی من الملاقات وهذا المعنی غیر مراد **قلنا** ان یتلقی ههنا بمعنی یجاب **فان قیل** ینقض بقوله باللّٰه اخبرنی القسم ولم یتلق باللام **قلنا** المراد بالقسم القسم لغیر السوال وهو قسم السوال **باللام وان وحروف النفی** **فان قیل** ان من حروف النفی ولم یصدر جواب القسم به **قلنا** المراد بها ما ولا فقط فاللام فی الموجبة الاسمیة او الفعلیة نحو واللّٰه لزید قائم وواللّٰه لافعلن کذا وان فی الاسمیة نحو ان زید القائم وما ولا فی المنفیة اسمیة کانت او فعلیة نحو واللّٰه ما زید بقائم ولا یقوم زید **فان قلت** ینقض بقوله تعالیٰ تاللّٰه تفتؤ تذکر یوسف لانه قسم لغیر السوال مع انه لم یصدر جوابه باحد الحروف الثلاثة **قلنا** ان تقدیر جواب القسم بها اعم من ان یکون حروف النفی لفظا او تقدیرا وههنا حرف النفی مقدر یعنی تاللّٰه لا تفتؤ تذکر یوسف واما قسم السوال فلا یتلقی الا بما فیه معنی الطلب نحو باللّٰه اخبرنی **واعلم** ان الاصل فی حروف القسم الباء لان تعلق فعل القسم بالمقسم به الصاق والباء اصل فی الالصاق ثم الوا ولانها لا نها للجمعیة مستلزم للالصاق ثم التاء لقربها فی المخرج الی الواو لانها حرف تؤدی فی راس اللسان عند اصول الاسنان **وقد یحذف جوابه اذا اعترض** ای توسط القسم بین اجزاء الجملة الدالة علی جواب القسم وتکون من جنس جملة الجواب **او تقدمه** ای تقدم القسم **ما یدل علیه** ای جوابه الاول نحو زید واللّٰه قائم والثانی زید قائم واللّٰه لاستغناء الدال علی الجواب عن الجواب ولم یسم الدال بالجواب وان کان الدال مودیا لمعنی الجواب لان الجواب لا یقدم علی القسم لا کل ولا بعض ولذا لم یصدر بحروف جواب القسم **وعن المجاوزة** وهی ما تجعل الشئ الآخر مجاوزا عن مدخولها ومجاوزة ذلک الشئ اما تحصل بزواله عن المدخول ووصوله الی الغیر نحو رمیت السهم عن القوس الی الصید واما تحصل بوصول ذلک الشئ بدون الزوال عن المدخول نحو اخذت عنه العلم واما تحصل بزوال ذلک الشئ بدون الوصول الی الغیر نحو ادیت عنه الدین فان الدین

فائدہ حروف جواب

زال عن المديون ولم يصل الى المديون ولا الى دائنه لان الدين وصف شرعى ثابت بالذمة غير قابل للنقل بل يقضى بمثله **وعلى للاستعلاء** وهى ما تجعل الشئ الآخر عاليا على مدخولها بالاستعلاء الحقيقى نحو زيد على السطح او المجازى نحو عليه دين كان المديون يحمل ثقل الدين على عنقه **وقد تكونان اسمين** ويعلم اسميتها **بدخول من** عليهما نحو قول الشاعر ۔ ولقد ارانى للرماح دريئة ٭ من عن يمينى تارة وامامى ۱۔ ای جانب يمنى ومن عليه ای من فوقه **والكاف للتشبيه** وهى ما تجعل الشئ الآخر مشبها بالمدخول والمدخول مشبها به لذلك الشئ الآخر والمشبه به يجب ان يكون اقوى فى وجه التشبيه من المشبه به نحو زيد كالاسد لان الغرض من التشبيه كون الناقص بواسطة اللحوق بكامل كاملا **فان قيل** ينقض هذا بقوله اللّٰهم صل على محمد وعلى اٰل محمد كما الخ ففيه شبه صلوٰة نبينا بصلوٰة ابراهيمؑ ومن المعلوم ان صلوٰة نبينا فوق من صلوٰة ابراهيمؑ **قلنا** عه هذا التشبيه ليس من قبيل الحاق الناقص بالكامل بل من قبيل الحاق ما لا يعرف بما يعرف وقد ظهر صلوٰة ابراهيمؑ على على نبينا عليهما السلام بسبب وقوعها فى زمان سابق على نبينا، وايضا قد يكون التشبيه لمجرد وجود وجه التشبيه فى الشيئين لا فى المقدار كما فى قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح و النبيين فالتشبيه فى اصل الوحى لا فى المقدار **وقد تكون الكاف اسما** بمعنى المثل كقول الشاعر ۔ هن نساءٌ بيضٌ كنعاج جم ٭ يضحكن عن كالبرد المنهم ۱۔ ای يرفعن شفواتهن عن الاسنان مثل البرد المنهم ای الذائب للطافة **وزائدة نحو ليس كمثله شئ** لان المقصود نفى المثل لا نفى مثل المثل لانه يستلزم وجود المثل له تعالىٰ فلا يثبت التوحيد وانما نسب الزيادة الى الكاف لا الى المثل مع انه ثان ونسبة الزيادة تكون الى الثانى لانها حرف ونسبة الزيادة الى الحرف اولى من نسبة الزيادة الى الاسم **وتختص الكاف بالظاهر** عند الجمهور فلا تدخل على الضمير لئلا يجتمع الكافان فى المخاطب نحو قولك لرجل فلان كك فطرد المنع فى الكل واما دخولها على المضمر المرفوع فى ما انا كانت قليل ولا يدخل على المجرور كيلا يتكرر النقش خلافا للمبردؒ فانه اجاز دخول الكاف مطلقا فى السعة والضرورة وفى الظاهر والضمير المرفوع والمنصوب والمجرور نظرا

عه اعلم ان الغرض من التشبيه اما اثبات امكان وجه الشبه فى المشبه واما بيان الحال واما بيان المقدار واما الحاق الناقص بالكامل فالمعتبر فى الثلاثة الاول هو الشهرة فقط دون الاكملية وفى الرابع كما اعتبرت الشهرة كذلك الاكملية ۱۲ عبد الحليم الكوهستانى عفى عنه ۱۲

الی ما جاء فی بعض الاشعار والجمهور یحکمون بها بالشذوذ **ومذ** مبنی بالسکون **ومنذ** مبنی بالضم **للزمان** الماضی او الحاضر **فان قیل** اذا وضعا للزمان فیکونان من الاسماء الظروف فکیف یحکم بحرفیتهما فاجاب المص بقوله **للابتداء و الظرفیة** یعنی قوله للابتداء و الظرفیة بدل اشتمال عن قوله للزمان فالمقصود فی الکلام هو الابتداء وهو معنی حرفی وضع له لفظ فی فلما کان مدلولاهما معنیین حرفیین فلذا حکم بحرفیتهما انهما للابتداء بمعنی من الابتداء **فی الزمان الماضی** ای اذا ارید بمدخولها الزمان الماضی **و الظرفیة** ای بمعنی فی للظرفیة **فی الزمان الحاضر** ای اذا ارید بمدخولها الزمان الحاضر فالحاصل ان مدخولهما لا یکون الا زمانا فذلك الزمان لا یخلوا اما ماض او حال فان کان ماضیا فمعناهما من الابتدائیه فیجعلان الزمان الماضی الذی هو مدخولهما مبدأ زمان الفعل السابق مثبتا کان او منفیا نحو سافرت من البلد مذ سنة و ما رئیت فلانا مذ سنة اذا کانت السنة ماضیا فالمعنی مبدأ مسافرت او عدم رویتی ایاه کان هذه السنة الماضیة و امتد ذلك الزمان الی وقت التکلم ولا یکون مدخولهما جمیع مدة الفعل السابق ولا وسطه ولا آخره وان کان فمعناهما فی للظرفیة فیجعلان الزمان الحال الذی هو مدخولهما ظرفا للفعل السابق مثبتا کان کان نحو سافرت مذ شهرنا او منفیا **نحو ما رئیته مذ شهرنا ومنذ یومنا** فالمعنی جمیع مدة مسافرتی او عدم رویتی ایاه هذا الشهر الحاضر او الیوم الحاضر عندنا ولم یکونا ماضیین لانهما لم ینقضیا الآن ولم یبتدا لتنفعل زمان الی ما وراء مدخولهما **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون مذ ومنذ فی هذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی **قلنا** هذا الشهر والیوم حاضران عندنا ولم یکونا ماضیین لانهما لم ینقضیا الآن ولم یدخل فیه زمان آخر فکیف یصح اعتبار ماضیتهما اذ الشرط فی کونهما للابتداء فی الزمان الماضی ان یکون کل مدخولهما ماضیا ویحتمل ان یکون الاول مثالا للابتداء بتقدیر المضاف ای ما رئیت مذ دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء **فان قیل** کیف یکون هذان المثالان مثالا للظرفیة لان الظرفیة انما یکون فی الحاضر وجمیع اجزاء الشهر والیوم لیس بحاضر عند المتکلم بل بعضها قد مضی **قلنا** الحضور اعم من ان یکون حقیقیا او اعتبارا بالجمیع اجزاء الشهر والیوم وان لم تکن حاضرة عند المتکلم حقیقة

وضع له لفظ من والظرفیة وهی معنی حرفی ؛

لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مشى بعضها **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فان كان ما بعدها منصوبا فهى افعال فذكرت فى باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهى حروف جارة فذكرت هنا **الحروف المشبهة بالفعل** اخرت عن الجارة وان كان الاصل مقتضيا لتقدمها على الجارة لان المرفوع مقدم على المنصوب و لمنصوب على المجرور لاصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف عنها لان عملها للمشابهة بالغير وعملها بنفسها لا لمشابهة غيرها و وجه مشابهتها بالفعل لفظا و معنى اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثية و الرباعية والخماسية كالفعل ولبنائها على الفتح مثله و آما معنى فلان معانيها لازمة لمعانى الافعال لان معانيها جزئية ومعانى الافعال كلية والكلى[1] ملزوم للجزى لان معنى انّ وانّ حققت الخ فلا يرد ان معانى هذه الحروف جزئية و معانى الافعال كلية فكيف تكون معانى الحروف معانى الافعال **فانَ قيل** ان هذه الحروف ستة فينبغى ان يورد صيغة جمع القلة اى الأحرف المشبهة بالفعل والحروف جمع كثرة يطلق على العشرة و ما فوقها **قلنا** لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة جمع الكثرة طردا للباب ولم يختاروا تغير الاسلوب مع جواز استعمال كل من صيغتى القلة و الكثرة موضع الاخرى نحو ثلثة قروء مع وجود اقراء **او نقول** ان هذه الستة اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة **وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام** وجوبا لتدل من اول الامر على انه اىّ قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام كالكلام المشتمل على التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى **سوى ان** المفتوحة **فهى بعكسها فانَ قيل** الضمير المجرور فى عكسها راجع الى الحروف الستة وبعضها ان فتكون ان عكس ان فيلزم تعكيس الشئ عن نفسه **قلنا** العبارة محمولة على حذف المضاف اى بعكس باقيها **فانَ قيل** ذكر قوله بعكسها بعد الاستثناء وهو

---

[1] لعل مراد الاستاذ ان معانى لتلك الحروف لازمة لمعانى الافعال التى تستفاد من فحوى الكلام المستند لتلك الحروف مثلا ان زيد قائم يستفاد منه حققت قيام زيد او حقق قيام زيد وحينئذ لا غبار فى اللزوم فلا يرد ان الكلى لا يكون ملزوما للجزئى بل الامر بالعكس ١٢ عبد الحليم

قوله سوی ان مستدرک لاتحاد مفادهما وهو انها لا تقتضی الصدارة قلنا مفاد کل منهما مغایر عن الآخر لان معنی الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة فیفهم من هذا المعنی جواز وقوعها فی الصدور وعدم وقوعها فی الصدر معنی فاسد کما ستعرف فضم الیه قوله بعکسها لان معناه انها مقتض لعدم الصدارة فالاول عام والثانی خاص فلا یلزم الاستدراک ثم اعلم ان للعکس طریقین احدهما ان باقی الحروف تقتضی صدر الکلام وان لا تقتضی صدر الکلام وثانیهما ان الباقی یقتضی صدر الکلام وان تقتضی عدم الصدارة فحمل الشارح العکس علی المعنی الاخیر لا علی الاول کما حمل صاحب المتوسط علی المعنی الاول لان المعنی الاول مستفاد من الاستثناء فلو حمل العکس علیه ایض یکون العبارة محمولا بالتاکید والتاسیس اولی من التاکید وایض لو حمل العکس علی المعنی الاول فیحمل علی المعنی الفاسد لان هذا المعنی یقتضی جواز دخولها فی صدر الکلام وهو فاسد لان أنّ تقتضی عدم التصدیر لانها مع اسمها وخبرها فی تاویل المفرد فلا بد لها من التعلق بشیٔ آخر لاتمام الکلام فلو وقعت فی الصدر اُلتبست بانّ المکسورة فی اللفظ والکتابة **وتلحقها ما الکافة فتلغی** عن العمل لوجود الفاصلة **علی الافصح** ای علی افصح اللغات نحو انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما فی قوله الشاعر ـ الا لیتما هذا الحمام لنا الی حمامتنا ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه ما **تدخل** حین دخول ما الکافة **علی الافعال** لانها لما خرجت عن العمل بسبب لحوق ما لکافة فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل **فان المکسورة لا تغیر معنی الجملة** الی الافراد بل یحصل زیادة التاکید بدخولها علیها **وان المفتوحة مع جملتها** وسمی اسمها وخبرها جملة وإن اُوّل بالمفرد باعتبار ما کان قبلها دخولها علیه **فی حکم المفرد ومن ثم** ای لاجل الفرق بین إنّ وأنّ **وجب الکسر** ای کسر الهمزة **فی موضع یقتضی الجمل ووجب الفتح فی موضع یقتضی المفرد فکسرت** ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة لان التکلم بالمفردات باطل فلو فتحت یلزم التکلم بالمفرد **وکسرت** ایض **بعد القول** ای المشتق منه نحو قال زید ان عمرا قائم لان مقول القول لا یکون الا جملة **وکسرت** ایض بعد الاسم **الموصول** لان صلة الموصول لا تکون الا جملة نحو جاءنی الذی

ان اباه قائم **وفتحت** ان حال كونها مع جملتها **فاعلة** لوجوب كون الفاعل مفردا نحو بلغني ان زيدا عالم **و** حال كونها مع جملتها **مفعولة** لوجوب كون المفعول مفردا نحو كرهت ان زيدا شاعر **ومبتداء** لوجوب كون المبتداء مفردا نحو عندي انك فاضل **ومضافا اليها** لوجوب كون المضاف اليه مفردا نحو اعجبني اشتهار انك عالم **فان قيل** ينقض بما بعد لولا امتناعية او تخفيفية لان بعدهما موضع الجملة لانهما من دواخل الجملة فيجب ان يكون مكسورا مع انها واجب الفتح فاجاب المص بقوله **وقالوا لولا انك** بفتح الهمزة بعد لولا امتناعية **لانه** ما بعد لولا الامتناعية **مبتداء** وافراد المبتداء واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت واما بعد لولا التخفيفية معمول للفعل الواجب دخولها عليه فاعلا كان او مفعولا مثال الاول لولا انك ضربتني صدر منك فقوله انك ضربتني بتاويل المفرد اي ضربك اياي فاعل للفعل المحذوف المدخول به لولا التحضيضية وهو صدر وصدر منك مفسر له ومثال الثاني لولا اني معاد لك زعمت فقوله اني معادٍ لك بتاويل معاداتي لك او بتاويل معادَلَتيَ اياك مفعول زعمت المحذوف المدخول به لولا التخفيفية وقوله زعمت مفسر له وكذا قالوا **لو انك** بفتح الهمزة **لانه** اي ما بعد لو **فاعل** لفعل محذوف والفاعل واجب افراده نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك **فان جاز في** موضع **التقديران** تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير المفرد والكسر على تقدير جعل الاسم والخبر جملة **مثل من يكرمني فاني اكرمه** والمراد به كل تركيب يكون فيه ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط ففي مثل هذا التركيب تقديران ان فرض المتكلم ما بعد الفاء جزاء تام الاجزاء غير محتاج الى الشئ الآخر من المسند والمسند اليه فيكون موضع الجملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء اي اكرامي ثابت له او فجزائه اني اكرمه فيكون موضع المفرد فيجوز الفتح ومثال الآخر لجواز التقديرين ما وقع بعد اذا المفاجات كما في قول الشاعر كنت أُرَى زيدا كما قيل سيدا **اذا انه عبد القفا واللهازم** فان فرض المتكلم ان مع اسمها وخبرها جملة تامة الاجزاء واقعة بعد اذا المفاجات فيكون موضع الجملة لان بعد

اذا يكون جملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان مع اسمها وخبرها مبتداء محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة **وشبهه** فى جواز التقديرين ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت كلمة ما موصولة او موصوفة فيكون مقولا فيكون الاول ايضا مقولا فيكون المعنى اول مقولاتى فلابد ان يكون الخبر ايضا من جنس المقولات ليصح الحمل فيكون ان مع اسمها وخبرها واقعا فى موضع الجملة لان مقول القول جملة فوجب الكسر وان جعلت ما مصدرية فيؤل اقول بتاويل الاقوال فيكون الاول ايضا من الاقوال لان اول شئ يكون من جنس ذلك الشئ فلابد ان يكون الخبر وهو ان مع اسمها وخبرها معنى مصدريا ليصح الحمل فيكون موضع المفرد فجاز الفتح **ولذلك** اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى الافراد بل مفادها التاكيد فقط **جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما بالرفع** لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة فهى فى حكم العدم فيكون اسمها المنصوب فى محل الرفع فاعتبروا فى اسمها **دون المفتوحة** لانها تغير معنى الجملة فلم تكن فى حكم العدم فلم يعتبروا فى اسمها الرفع المحلى ثم ان المكسورة لفظا ظاهر واما حكما فما وقعت بعد العلم فهو مفتوحة لفظا مكسورة حكما ولو لم تكن مكسورة حكما فالمفعول الثانى من باب علمت مسند الى الاول اسنادا تاما فيلزم ان لا يكون هذا الاسناد اسنادا تاما اذ هو يأول بالمفرد **ويشترط** فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع **مضى الخبر** اى ذكر خبرها قبل المعطوف **لفظا** مثل ان زيدا قائم وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قائم فيعلم من افراد قائم تقدير قائم اخر قبل المعطوف وانما شرط لهذا العطف تقدم الخبر بالمعطوف لانه لو لم يتقدم الخبر لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فيعلم من تثنية الخبر عدم تقدم الخبر على المعطوف فمن حيث هو خبر عن الاول فعامله ان ومن حيث هو خبر عن الثانى فيكون عامله معنوى فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وهو غير جائز **خلافا للكوفيين** فانهم لا يشترطوا مضى الخبر لصحة هذا العطف لان ان عندهم لا تعمل فى الخبر بل هو مرفوع على العامل المعنوى قبل دخول ان وبعدها فلا يلزم التوارد لان ان عامل ضعيف لا يعمل الا فى القريب والجواب عن البصريين

انها صارت قویة بمشابهة الفعل لفظا و معنے فعمل فی القریب والبعید **ولا اثر لکونه** ای اسم ان **مبنیا** فی جواز العطف علی محل اسم ان قبل مضے الخبر عند الجمهور لان المحذور المذکور مشترك بین کون الاسم مبنیا و بین کونه معربا فلا یقال انك و زید ذاهبان کما لا یقال ان زیدا و عمرو ذاهبان **خلافا للمبرد والکسائی** فانهما یجوزان **فی مثل انك و زید ذاهبان** العطف علی محل اسم ان بلا مضے الخبر لانه لما لم یظهر عمل ان فی اسمها بواسطة بنائه فلا یعمل فی الخبر ایضا لان عملها فی الخبر بعد اعتبار عملها فی الاسم لانها متلازمان فلا یلزم التوارد المذکور **قلنا** ان العمل اعم من ان یکون لفظا او محلا و ههنا وجد الثانی و ان سلم ان العمل مختص باللفظی فعدم الظهور فی الاسم لمانع البناء ولا مانع فی الخبر **ولکن فی جواز العطف** علی محل اسمه **کذلك** لانه لا یغیر معنے الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ینافی معنے الجملة فکان کالعدم فیجوز اعتبار محل اسمه و عطف شئ علیه بالرفع و اما العطف بالرفع علی محل اسم باقی الحروف المشبهة بالفعل لا یجوز لعدم بقاء المعنی الاصلی فیها فلا یعتبر محل اسمها لان لیت ولعل تخرجان الکلام من الخبریة الی الانشائیة و اما کان یغیر معنی الجملة لان کون زید عین الاسد ینافی کونها مشبها بالاسد **وایضا لذلك** ای لاجل ان المکسورة لا تغیر معنی الجملة والمفتوحة تغیره **دخلت اللام** التی وضعت لتاکید معنے الجملة **مع المکسورة** التی هی ایضا لتاکید الجملة **دونها** ای دون المفتوحة لکونها بمعنی المفرد فلا یجتمع معها ما هو لتاکید معنے الجملة **علی الخبر** نحو ان زیدا لقائم او دخلت **علی الاسم اذا فصل بین الاسم و بین ان** نحو ان فی الدار لزیدا او دخلت **علی ما وقع بینهما** ای بین الاسم والخبر نحو ان زیدا لطعامك آکل **واعلم** ان ههنا صور اربع لانه اما وقع فصل بین ان و اسمها او لا فان لم یقع فصل فیدخل اللام علی الخبر وان وقع فصل فالفصل اما خبرها مثل ان فی الدار لزیدا او معمول خبرها مثل ان فی الدار لزیدا قائم وان کان الفصل خبرا او معمولها فیدخل اللام علی الاسم و ان وقع فصل بین اسم ان وخبرها بمعمول خبر نحو ان زیدا لطعامك آکل فیدخل اللام علی المعمول المقدم وخص دخول اللام بهذه الصور لان فیما عداها وهو ما

تدخل اللام على اسمها بدون الفصل بينها و بينه يلزم توالی حرفی التاكيد و الابتداء و هو مستكرة عندهم واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على غير العامل **و دخول اللام فی لكن** عن اسمها او خبرها او على ما بينهما **ضعيف** لان لكن و ان لم يتغير معنى الجملة لكنه غير موافق اللام فی معناها التاكيدی مثل ان **فان قيل** هذا ينقض بقول الشاعر ه مجاورا سعدا ای باسعار سعيد؛ و لكننی من حبها لعميد **قلنا** هذا ضعيف لا يقاس عليه غيره **وتخفف ان المكسورة** لثقل التشديد و كثرة الاستعمال **فيلزمها اللام** بشروط الاول اذا كان الخبر مثبتا لا منفيا لان اللام موضوعة لتاكيد الامر المثبت لا المنفی و الثانی ان لا يكون الخبر ماضيا مجردا عن قد لان اللام توكد ما هو موجود فی الزمان الحال و الخبر الماضی ليس كك و الثالث ان لا يكون جملة شرطية لانها متردد الوجود و اللام انما يوكد ما هو محقق الوجود و الرابع ان لا يكون الخبر جواب القسم المصدر باللام لئلا يلزم توالی اللامين الا مع الفصل بين اللامين بما المزيدة نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم فلا يرد ان قاعدة لزوم اللام بعد التخفيف منتقضة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر وانا اعطيناك الكوثر **و يجوز الغاؤها** عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل و هو الفتح و الثلاثية و يجوز اعمالها على الاصل واللام لازم على تقدير الاعمال و الاهمال اما فی الالغاء فللفرق بين المخففة و النافية و اما فی الاعمال فلطرد الباب او لتقدير الاعراب فی بعض الاسماء او البناء بعض الاسماء وعند سيبويه و سائر النحاة لا يلزم اللام حين العمل للفرق بالعمل **و يجوز دخولها** بعد التخفيف **على فعل من افعال المبتدا** ای من افعال دواخل المبتداء و الخبر لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات دخولها عليهما اشترط ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتداء والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان نحو قوله تعالى و ان كانت لكبيرة و ان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين فی التعميم**

ای فی التعمیم الدخول بان جوزوا دخولها علی فعل غیره واخلهما متمسکین بقول الشاعر ؎ تالله ربك ان قتلت لسلما ؛ وجبت علیك عقوبة المتعمد ۔ والجواب عن البصریین انه شاذ لایقاس علیه غیره **وتخفف المفتوحة فتعمل** عند التخفیف علی سبیل الوجوب **فی ضمیر شان مقدر** لان مشابهة المفتوحة بالفعل اکثر من المکسورة لفتح الاول کالفعل والمکسورة وجدت بعد التخفیف عاملة فی الملفوظ و غیر عاملة فی الملفوظ نحو وان کلا لما لیوفینهم وان کلٌ لما جمیع لدینا محضرون والمفتوحة لم توجد عاملة فی الملفوظ اصلا فیلزم منه ترجیح الاضعف علی الاقوی فقدروا عملها فی ضمیر شان مقدر دفعا لترجیح الاضعف بالاقوی **فان قیل** المکسورة عاملة فی الملفوظ والمفتوحة فی المقدر والعمل فی المقدر اسهل من العمل فی الملفوظ فلایحصل بهذا دفع ترجیح الاضعف بالاقوی **فان قیل** ان المفتوحة عاملة فی المقدر دواما والمکسورة عامله فی الملفوظ احیانا ودوام العمل فی المقدر اولی من العمل فی الملفوظ احیانا **فتدخل علی الجمل مطلقا** سواء کانت اسمیة او فعلیة والفعل اعم من دواخل المبتداء والخبر اولا **فان قیل** اطلاق الجمل غیر سدید لان الانشائیة لاتقع خبرا عن ان **قلنا** اللام فی الجمل عهدیة والمعهود بها الجمل التی هی صالحة لتفسیر ضمیر الشان وهی الخبریة **وشذ اعمالها فی غیره** اے فی غیر ضمیر الشان ضمیرا کان او ظاهرا فی السعة واما فی الضرورة فجاء عاملا فی المضمر کما فی قول الشاعر ؎ فلو انك فی یوم الرخاء سألتنی ؛ فراقك لم ابخل وانت صدیق **و یلزمها** حال کونها مقرونة **مع الفعل السین** نحو علم ان سیکون منکم مرضی **او سوف** نحو قول الشاعر ؎ واعلم فعلم المرء ینفعه ؛ ان سوف یاتی کل ما قدر **او قد** نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وانما لزم هذه الامور الثلاثة مع المخففة للفرق بین المخففة وان المصدریة الناصبة لان السین وسوف لا تجتمعان مع المصدریة لانهما للاستقبال وان المصدریة ایضا للاستقبال فیلزم استدراك احدهما وایضاً قد لا تجتمع مع المصدریة لان قد للتحقیق والمصدریة للطمع وبینهما تناف ولیس التنافی بین معانی هذه الحروف وان المخففة وایضا لم یعکس لیکون هذه الحروف بعوض من النون المحذوفة او حرف

النبى ثم افلا يرون ان لا يرجع اليهم **فانقيل** حرف النفى كما يجمع مع المخففة كما فى المثال المذكور كذلك يجمع مع المصدرية مثل لئلا يعلم اهل الكتاب فلا يحصل الفرق بينهما بزيادته **قلنا** زيادة حرف النفى ليس لاجل الفرق بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة والفرق بين المخففة والمصدرية اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما الاول فلان الفعل المنفى بها ان كان منصوبا فى المصدرية والا فى المخففة واما الثانى فان عنى به الاستقبال فى المصدرية والا فى المخففة **فانقيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان فى هذين المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة **قلنا** لزوم زيادة هذه الامور مع الفعل المتصرف وهذان الفعلان غير متصرفة فاللام فى قوله مع الفعل عهدية **وكان للتشبيه** اے لتشبيه شئ بغيره نحو كانّ زيدا اسد **فانقيل** هذا منقوض بما اذا كان خبره مشتقا نحو كان زيدا قائم فالخبر ليس مشابها به للاسم لان الخبر محمول على الاسم ومتحد فى الذات مع الاسم والمشبه والمشبه به مغائران فى الذات فانكان مشابها به يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قلنا** ان المشبه به ههنا محذوف والخبر المشتق صفة له كان تقديره كان زيدا رجل قائم اى شبهت زيدا به **وتخفف فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح** لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو الفتحة وتعمل على غير الافصح كقول الشاعر ؎ ونحرٍ مشرقِ اللّونِ ؛ كانْ ثديٰاه حقانٌ على الاول وعلى الثانى وكان ثديه حقان وتعمل عند عدم عملها لفظا فى ضمير شان مقدر كما فى المخففة اى غير العاملة وقد يكون غير مقدر لعدم الداعى الى التقدير وهو جواز العمل فى الظاهر وان المخففة لا يعمل فى الظاهر **ولكن للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع التوهم الناشى من كلام سابق على لكن فاذا قلت جائنى زيد فكان المتوهم توهم ان عمرا ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعتَ ذلك بقولك لكن عمرا لم يجئ **تتوسط بين كلامين متغائرين** اثباتا ونفيا معنى مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تغائرا معنويا والضرورى هو المعنوى واللفظى قد يجئ كما فى المثال المذكور اولم يوجد نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب **وتخفف لكن فتلغى** لكن عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر فاشبهت لكن المشبهة بلكن العاطفة لفظا فى الصورة ومعنى فى انهما للاستدراك فاجريت مجرى العاطفة فى عدم العمل **فان قيل** ينبغى ان يجرى إنْ و اَنْ بعد التخفيف على إنِ النافية وان التفسيرة فى عدم العمل **قلنا** انهما وانكانا مشبهين بإنِ النافية وأنِ التفسيرية لفظا لكن غير مشبهين معنى فلم يكونا غير عاملين مثلهما **ويجوز معها** مشددة او مخففة **الواو** وهذا الواو وأما لعطف الجملة على الجملة كما فى قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين بالرفع كما فى بعض القرأة وأما اعتراضية و هذا مختار عند شارح الرضى لان المقصود دفع التوهم وهو يحصل بما بعد الواو لان ما بعد الواو مجموع بما قبل الواو كما هو معنى الواو **وليت للتمنى فتدخل على الممكن و المستحيل** الاول ليت زيدا قائم والثانى ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين لانه للتمنى فكان المتكلم قال اتمنى زيدا قائما فكان ليت بمعنى الفعل المتعدى الى المفعولين لانه بمعنى فعل القلب واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان كما فى قول الشاعر ؎ يا ليت ايام الصباء رواجعا ؂ اوكنت فى الوادى العقيق رواتعا :۔ فعند الفراء معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا وعند الكسائى ليت ايام الصباء كانت رواجعا وعند المحققين منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف اى ليت ايام الصباء كائنة لنا حال كونها راجعة **ولعل للترجى** وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود محبوبا كان او مكروها الاول لعلكم تفلحون والثانى لعل الساعة قريب **وشذ الجر بها** كما فى اللغة العقيلية كما جاء فى قول السرافى لعل ابى المغوار منك قريب :۔ والجواب عنه ان الجر فيه على سبيل الحكاية عما وقع مجرورا فى موضع آخر او اجيب ان يكون هذا الرجل مشهورا بابى المغوار بالياء : فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء **الحروف العاطفة** وانما سميت عاطفة لان العطف فى اللغة هو الامالة وهذه الحروف ايض تميل المعطوف الى حكم المعطوف عليه فى الاعراب **وهى الواو والفاء وثم وحتى واو وامّا وام ولا وبل ولكن** وهذه اتفاقية بدون بل لان ما بعدها ان كان مفردا فيكون بدل الغلط لا معطوفا

عند البعض وَعِنْدَ البعض اَیْ المفسرة منها وعند الاکثرین ان ما بعدها عطف بیان لما قبلها **فالاربعة الاول للجمع** والمراد بالجمع ان یشترك المعطوف والمعطوف علیه فی الحکم سواء کان بترتیب کما فی غیر الواو او بغیر ترتیب کما فی الواو ولایکون لاحد الشئین کاَوْ واِمّا ولیس المراد ان یجتمع المعطوف والمعطوف علیه فی الفعل فی زمان واحد ومکان واحد کما هو معنی المصاحبة فیکون معنی جائنی زید وعمرو او فعمرو او ثم عمرو حصل المجی من کلیهما لا من احدهما ثم اشار الی معنی مخصوص باحدها بعد بیان معنی عام لها فقال **فالواو للجمع مطلقا** ثم بین معنی الاطلاق بقوله **لا ترتیب فیها** ای لا یفهم منه الترتیب لا انه ینافی الترتیب فی نفس الامر بین المعطوف والمعطوف علیه **والفاء للترتیب** یعنی لتعلق الحکم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف علیه بغیر المهلة **وحتی مثلها** لکن المهلة فی حتی اقل من المهلة فی ثم فحتی متوسطة بین الفاء التی لا مهلة فیها وبین ثم المفیدة للمهلة **ومعطوفها جزء** لانها موضوعة لعطف الجزء علی الکل وذلك الجزء اما قوی او ضعیف **من متبوعه** ویعطف بحتی جزء قوی من المعطوف علیه لیفید ذلك العطف **قوة** فی المعطوف **او ضعفا** فی المعطوف ای لیدل العطف بحتی علی قوة وضعف فی المعطوف حتی یتمیز الجزء بالقوة والضعف عن الکل فصار کاَنّ هذا الجزء غیر الکل بسببهما فصلح ذلك المعطوف لان یجعل ذلك المعطوف غایة وانتهاء للفعل المتعلق بالکل ودل انتهاء الفعل الی ذلك الجزء القوی والضعیف علی شمول الفعل جمیع اجزاء الکل فالحاصل ان الغرض من العطف بحتی شمول الفعل الی المعطوف الذی کان جزء قویا او ضعیفا من المعطوف علیه بعد دخوله فی شمول الفعل الی المعطوف علیه العام ففی اعادة المعطوف یحصل تکرار الشمول والباعث علی ذلك التکریر دفع توهم عدم الشمول للجزء القوی من المعطوف علیه کما فی قولك مات الناس حتی الانبیاء فان الموت امر مکروه لا یتناول بحسب الفعل الی الجزء القوی من الناس وهم الانبیاء فدفع ذلك التوهم بذکر الجزء القوی صریحا او الباعث علی ذلك التکریر دفع توهم عدم الشمول للجزء الضعیف من المعطوف علیه کما فی قولك قدم الحاج حتی المشاة فان القدوم بحسب العقل لا یتناول المشاة فدفع ذلك التوهم بذکر الجزء الضعیف فلما کان الغرض من العطف

بمعنی شمول المذکور و الشمول لا یحصل الا بالتکریر و العطفِ والعطفُ یقتضی التغائر بین المعطوف و المعطوف علیه و الجزء لیس مغائرا عن الکل لانه من افراده فیشترط فیه القوة و الضعف حتی یمتاز بهما من المعطوف علیه فصلح للغیریة والعطف و انتهاء للفعل فیشبه حتی العاطفةُ حتی الجارة فی معنی الانتهائیة فیجری الفرع و هو العاطفة علی معنی الاصل وهو الجارة فی معنی الانتهائیة والله اعلم بالصواب **فان قیل** لما کان الغرض من هذا العطف شمول الفعل و انتهائه بالجزء الاقوی والاضعف وذلك الشمول یحصل بالملاقی للجزء الاخیر ایضًا کما یقال نمت البارحة حتی صباح فانه یفید شمول النوم لجمیع اجزاء اللیل فلا وجه لتخصیص کون المعطوف جزء قویا او ضعیفا للدلالة بالشمول بل ینبغی ان یقول و معطوفها جزء قوی او ضعیف او ملاق بالجزء الاخیر فاجاب الشارح الهندی ان الجزء اعم من ان یکون حقیقةً او حکما فیشمل المجاور ایضا لکن هذا الجواب ضعیف لانه یعلم منه جواز دخول حتی العاطفة علی الملاقی و المجاور والجزء الاخیر ولیس الامر کذلك فالاولی فی الجواب ان یقال ان الشمول المذکور یحصل بالملاقی ایضًا لکن العاطفة فرع الجارة لکثرة استعمالها والجارة تدخل علی الجزء الاخیر و الملاقی کلیهما فلو دخلت العاطفة علیهما لم یبق للاصل مزیة علی الفرع **فان قیل** ان المزیة یحصل باختصاص العاطفة بالملاقی للجزء الآخیر ایضًا فلم اختص بالجزء الاخیر لا بالملاقی **قلنا** اختص الفرع باظهر المعنیین وهو کون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء فی تعلق الحکم اعرف فی العقل واکثر فی الوجود من اتحاد المتجاورین **واو و اما و ام** کل من هذه الحروف الثلاثة **لاحد الامرین** ای کائنة للدلالة علی ثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کون ذلك الاحد **مبهما** غیر معین عند المتکلم **فان قیل** ینقض القاعدة بقوله تعالی ولا تطع منهم آثما او کفورا فان کلمة او ههنا لکل من الامرین فان المفهوم منه عدم اطاعة الآثم و الکافر و لیس المعنی عدم اطاعة الکافر او الاثم فیفهم من هذا المعنی اطاعة

احدهما وذلك خلاف المقصود قلنا ان او ههنا لاحد الامرين على ما هو الاصل اما العموم وهو عدم اطاعتهما مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة آو وآم وآعلم ان ام على اربعة اقسام متصلة وهو الذى يكون ما بعدها مربوطا بما قبلها كقوله تعالىٰ سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثانى منقطع وهو بخلافه كقوله تعالىٰ ام هل تستوى الظلمات والنور هل تستوى الاعمى والبصير والثالث زائدة كقوله تعالىٰ افلا تبصرون ام انا خير والرابع للتعريف نحو ليس من امبر امصيام فى امسفر فام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام غير مستعملة بدون الهمزة وسميت بام المتصلة لان ما بعدها متصل بما قبلها اى ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع جزء واحد من الكلام بخلاف ام المنقطعة و يسمّى ام المنفصلة ايض فان ما بعدها منفصل عما قبلها فكل واحد منهما كلام مستقل يليها اے يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وهما المعطوف والمعطوف عليه لاستوائهما فى الاعراب وتعلق الحكم والمستوى الآخر يلى الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اىّ والمفردات بعدهما بتاويل المفرد المضاف اليه لاىّ نحو ازيد عندك ام عمرا اى ايهما عندك ثبوت احدهما اے المستويين عند المتكلم ظرف مقدم بقوله لطلب التعيين من المخاطب لانها مع الهمزة بمعنى اىّ واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير الاستفهام جزء واحد و لذلك سميت بام المتصلة ومن ثم اے ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة ثبوت احدهما لطلب التعين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وان ولى ام ولكن الآخر لم يلى الهمزة وقال سيبويه هذا حسن وفصيح وازيدا ارأيت ام عمرا احسن وافصح فان قيل فى عبارة المصؒ ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص فى النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما فى المتن وفى غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز والجواب عن المصؒ عن حكم الضعف ان المراد بالضعف هو الاضافى بالنسبة الى الافصح

لا انه ضعيف فى نفس الامر **والجواب** عن حكم عدم الجواز ان المراد بالجواز فى قوله لم يجز هو الجواز الذى فى ضمن الوجوب فكان المعنى ومن ثم لم يجب ارئيت زيدا الخ فعلم منه انه جائز فصيح قول سيبويه انه فصيح حسن لان الجواز لاينافى الفصاحة **ومن ثم** اى من اجل ماذكر بعينه **كان جوابها بالتعين** بتعين احد الامرين لان السوال عنه **دون نعم اولا** لانها لا يفيد ان التعين بخلاف آو وآما مع الهمزة مثل اجائك زيد او عمر او اجائك اما زيد واما عمر فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعين جائك اولا **فان قيل** لا ينحصر الجواب بالتعين لانه قد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما **قلنا** هذا الحصر اضافى بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه **فان قيل** اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امر واحدا **قلنا** ان المشار اليه بثم الثانى مغائر من المشار اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثانى قوله لطلب التعين والمشار اليه بثم الاول قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة لكن هذا الجواب صعيف لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلالا **فالحق** فى الجواب ان المشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد وهو قوله يليها الى قوله لطلب التعين لكن ذلك الامر لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فَرَّعَ عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر فحكم عدم جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول وهو قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة وحكم جوابهما بالتعين متفرع على الشرط الثانى وهو ثبوت احدهما عند المتكلم لطلب التعين على طريق اللف والنشر مرتبين **فان قيل** كان الجواب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها بالتعين على قوله لم يجز وفرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول وليس كذلك **قلنا** لو اكتفى المص بثم الواحد لوهم الواهم ان لكل من الشرطين دخلا فى كل من التفريعين والامر ليس كذلك اذ عدم جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول لا بالثانى وتعين الجواب متفرع على الثانى لا بالاول فلما كرر ثم فدفع هذا الوهم **وام المنقطعة كبل فى الاضراب**

عن الكلام خبريا او انشائيا **والهمزة** اى ومثل الهمزة للشك فى الثانى الاول **مثل قولك انها لابل ام شاء** اى القطيعة التى اراها لابل فلما علمت بالخطاء اعرضت عن الاخبار الاول وشككت انها شاء او شئ آخر والثانى ازيد عندك ام عمرو **واما قبل قبل المعطوف عليه لازمة مع اما** يعنى يصدر المعطوف عليه باما ان كان المعطوف مصدرا باما ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك **جائزة مع او** فان قيل عد اما عن الحروف العاطفة غير جائز لان العاطفة تدخل على المعطوف وهى تدخل على المعطوف عليه وايض يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايض للعطف يلزم ايرادة عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا فالجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام وعن الثانى ان للواو فائدة غير فائدة اما لان الواو لعطف اما باما واما لعطف ما بعدها على المعطوف عليه فلا لغو **ولا وبل ولكن لاحدهما معينا** اى نسبة الحكم للمعطوف عليه او للمعطوف معينا فلا لثبوت الفعل للمعطوف عليه نحو جائنى زيد لا عمرو وبل ان كان بعد الاثبات فيصرف الحكم المثبت للمعطوف عليه الى المعطوف فيكون عكس لا وانكان بعد النفى ففيه خلاف فذهب البعض ان بل تثبت ذلك الحكم المنفى للمعطوف فمعنى ما جائنى زيد بل عمرو ما جائنى عمرو على الاول وجائنى عمرو على الثانى **ولكن لازمة للنفى** فانكان لعطف المفرد على المفرد فتكون لايجاب ما نفى عن الاول بعكس لا نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وانكان لعطف الجملة بالجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائنى زيد لكن عمرًا لم يجئ وما جائنى زيد لكن عمرو قد جاء

حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل لدفع غفلت السامع عن سمع الكلام المتكلم ولذا سميت بحروف التنبيه وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة لدفع غفلت المخاطب عن الاشارة التى

لا یتعین معانیها الا بها لان معانیها اما جزئیات بالوضع العام و اما معنے العام بشرط الاستعمال فی الجزئیات و علی کلا التقدیرین ما یدل علی تعین المراد بها الاشارة الحسیة مثال الاول اَلَا زید قائم و الثانی نحو هذا **حروف النداء** فی اللغة بمعنے آواز دادن مصدر نادی و فی اصطلاح طلب الاقبال بحرف نائب لادعوا **و قیل** انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدها کاسماء الافعال ورده المص بان صیغ بعضها لیس صیغ الاسم و ایض لیس لها فاعل لا غائب و لا متکلم و لا مخاطب اما الاول لعدم التقدم المرجع و اما الثانی لامتناع استتاره فی اسماء الافعال و اما الثالث لان المخاطب المتأخر مدعو لا داع **و یا اعمها** فی الاستعمال لانها تستعمل لنداء القریب و المتوسط و البعید **و ایا و هیا للبعید** لان البعید محتاج الی امتداد الصوت و هو یحصل بکثرت الحروف **و اَیْ و الهمزة للقریب فان قیل** لا نسلم ان ای للقریب بل هی للمتوسط و ایض لم لم یذکر المص المتوسط **قلنا** ان المراد بالقریب ما عدا البعید فیدخل فیه المتوسط فان القریب علی قسمین متصف باصل القرب بدون الزیادة و متصف بزیادة القرب فللاول اَیْ و للثانی الهمزة **حروف الایجاب** سمیت بهذا الاسم لان فی جمیعها معنی الایجاب ای التحقیق **نَعَمْ وَ بَلٰی و اِیْ و اَجَلْ و جَیْرَ و اِنَّ فنعم مقررة** محققة **لما سبقها** ای لمضمون الکلام السابق علی نعم سواء کان ایجابیا او سلبیا او استفهاما او خبرا فنعم فی جواب اقام زید بمعنی قام زید و فی جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید لانه یحقق الکلام السابق نفیا کان او اثباتا و لذا لو قیل فی جواب الست بربکم قالوا نعم فی موضع قالوا بلٰی کان کفرا فان معناه لست ربنا نعوذ باللّٰه منه و بلٰی فی جواب الم یقم زید بمعنی قام زید لانه ینتقض النفی عن الکلام السابق فمعنی بلٰی فی جواب الست بربکم انت ربنا **و بلٰی مختصة بایجاب النفی** یعنی تنتقض النفی المتقدم و تجعله اثباتا سواء کان ذلک النفی مجردا عن الاستفهام نحو بلی فی جواب ما قام زید بمعنی قد قام زید او مقرونا بالاستفهام نحو قوله تعالٰی الست بربکم قالوا بلٰی بمعنی انت ربنا **و ای للاثبات بعد الاستفهام** ای غلبت استعمالها فی الکلام الاستفهامی فلا یرد ای و اللّٰه فی جواب قام زید **و یلزمها القسم** غیر مستعملة بدون القسم لکن لم یذکر فعل القسم معها

فلا يقال اقسمت اى والله ..... والقسم به الله او الرب او العمرى تقول اى والله إِىْ وربى إِى ولعمرى **واجل وجَيْر وانّ تصديق للمخبر** اى الاخبار كقولك اجل او جير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او الم يات وقد يجئ ان لتصديق الدعائى ويجئ بعد الاستفهام لكن لم يذكرهما المص للقلة مثال الاول كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة مع راكبها ومثال الثانى ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوّحبهن ان اللقاء * اى نعم اللقاء شفاء للمحب **حروف الزيادة** وسميت بها لانها قد تقع زائدة فى الكلام **فانْ قيل** ينبغى ان لا تقع فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء لان الزائدة ما لا يكون له فائدة **قلنا** معنى الزيادة ان لا يختل بسقوطها معنى الاصلى للكلام لا انه لا فائدة لها اصلا لان لها فوائد فى كلام العرب لفظا ومعنى اما المعنوية تاكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما اللفظية تزيين اللفظ او بزيادتها يحصل فصاحة اللفظ او كونه بسببها مهياء لاستقامة وزن الشعر او السجع ولا تخلوا عن احد الفائدتين والا بعد عبثا وذلك لا يجئ فى كلام الله ولا فى كلام الفصحاء **إنْ وأنْ** مخففين **وما ولا ومن والباء واللام فان** تزاد **مع النافية** كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رئيت زيدا وكقول الشاعر ؎ ما ان مدحت محمدًا بمقالتى * لكن مدحت مقالتى بمحمدٍ **وقلّت** زيادة ان **مع ما المصدرية** نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى و قلت زيادتها ايض **مع لما** نحو لما ان قام زيد وان تزاد مع مما كثير نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت الخ قمت و **قلّت** زيادتها **مع الكاف** نحو قول الشاعر ؎ ويوما توافينا بوجه مقسم * كاِن ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير جر ظبية ونصبها على تقدير اعمال كان المخففة ورفعها على تقدير الغائها او اعمالها فى ضمير الشان المحذوف **وما تزاد مع اذا** نحو اذا ما تخرج اخرج **ومع متى** نحو متى ما تذهب اذهب **ومع اى** نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **ومع اين** نحو اين ما تجلس اجلس **ومع انْ** نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما **شرطا** اى ادوات شرط و

مع **بعض حروف الجر** نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيأتهم اغرقو وعما قليل و زيد صديقي كما ان عمرا اخي **و قلت** زيادة ما **مع المضاف** نحو غضبت من غير ما جرم و ايما الاجلين قضيت او كلمة ما نكرة فى كل المذكورات والمجرورات بعدها بدل منها **و لا** تزاد **مع الواو** العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءني زيد و لا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم و لا الضالين **وتزاد بعد ان المصدرية** نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد **و قلت** زيادة لا **قبل اقسم** نحو لا اقسم بيوم القيامة والسرّ فى زيادتها التنبيه على جلاء القضيه بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم **و شذت** زيادتها **مع المضاف** كقول الشاعر فى بير لاحور سرى و ما شعر: بافكه حتى اذا الصبح جشر **ومن والباء واللام** تقدم ذكرها فلاحاج الى تكرارها **حرفا التفسير** اى فهى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى رجل اى زيد والجملة كما يقال قطع رزقه اى مات **و ان فان مختصة بما فى معنى القول** اى بفعل متقرر فى معنى القول غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول و لا بعد ما ليس فى معنى القول فهى تفسير مفعولا مقدار الفعل غير صريح القول و بمعنى القول نحو و ناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ ان يا ابراهيم و قوله تعالى الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله او تقع تفسير للمفعول الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه **حروف المصدر ما وان و ان فالاولان للفعلية** فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها و يعجبنى ان خرجت اى خروجك وهذا الاختصاص بالفعلية عند سيبويه وعند الغير يجوز غير الفعلية نحو بَقَوُا فى الدنيا ما الدنيا باقية **و ان للاسمية** الا اذا كفت بما يجوز بعدها الجملتين فان تجعلها فى تاويل المفرد و هو مصدر الخبر المضاف الى الاسم ان كان الخبر مشتقا او ما فى معنى المصدر دالا على الحدث نحو ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف التحضيض هلّا والّا ولولا ولوما ولها صدر الكلام** للدلالة على احد انواع الكلام من اول الامر

بان الكلام تحضيضية و قطعا لوهم السامع على خلاف ما تقرر المتكلم من اول الامر **و يلزمها الفعل لفظا** نحو هلا ضربت او تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته او تضربه لان التحضيض لا يتصور الا في الافعال **فان قيل** هذه الحروف تدخل على المضارع و الماضي والتحضيض انما يستقيم في المضارع لا في الماضي لانه قد فات **قلنا** ان هذه الحروف في المضارع التحضيض و في الماضي للوم المخاطب على ترك ما فات ويمكن تداركه في المستقبل فهي في المضارع و في الماضي التحضيض على تدارك الفعل مثل ما فات في الماضي في المستقبل **حرف التوقع قد** ويسمى بالتقريب ايض وسميت بهما لمجيئها لهما **اعلم** ان قد اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنے التحقيق ثم يضم الى التحقيق التقريب و التوقع في الماضي فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ركوب الامير و قد يضم الى التحقيق التقليل في المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق و قد يكون للتحقيق مجردا عن معنے التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء في الماضي للتقريب من الحال **و هي في المضارع** المجرد عن الناصب و الجازم وحرف التنفيس **للتقليل** فالتقليل يضم مع التحقيق ويجوز الفصل بينهما و بين الفعل بالقسم نحو قد والله حسنت و يجوز حذف فعلها ايض نحو قول الشاعر ۔ اَفِدَ التَّرَحُّلُ غير ان ركابنا ۔ لما تزل برحالنا و كان قد زالت **حرفا الاستفهام الهمزة و هل لهما صدر الكلام** دلالة على احد انواع الكلام وتدخلان على الاسمية والفعلية **تقول ازيد قائم و اقام زيد وكذلك هل** تدخل عليهما لكن الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها اسم او فعل و هل لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد قام لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء بمعنى قد في الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وكان قد من لوازم الافعال فان رئيت فعلا في خبرها فلا تدخل على اسم مع وجود الفعل ولذا قال المصـ **الهمزة اعم تصرفا** فمواضع استعمال الهمزة اكثر من مواضع استعمال هل **تقول ازيدا ضربت** ولا يقال

هل زيدا ضربت و تقول **أتضرب زيدا وهو اخوك** بادخال الهمزة على الفعل لاثبات ذلك الفعل على وجه الانكار فالاستفهام الانكاري يجري في الهمزة لا في هل فلا يقال هل تضرب زيدا او هو اخوك وهو على قسمين إمّا لِلّوْمِ بمعنى لا ينبغي واما للتكذيب بمعنى لا يكون او لم يكن وذلك الفرق ثابت لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك لان المتكلم عالم بنفس الضرب فالسوال من الرضى فلا ينبغي لك ضرب اخك فيكون الاستفهام فيه انكاريا بمعنى اللوم من الضرب و هل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها والفرق الآخران تقول **أزيد عندك ام عمرو** بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يقال هل زيد عندك ام عمرو لان المتكلم لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الاصل فيه اولى من غير الاصل وهي هل وهل تقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في ام المنقطعة غير متعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال آخر نحو هل زيد عندك ام عمرو بتقدير بل اعندك عمرو والفرق الآخران تقول **أثم اذا ما وقع وأفمن كان أومن كان** بادخال الهمزة على الحرف العاطفة يعني اذا اجتمع حرف العاطف والهمزة قدم الهمزة على حرف العاطف لان الهمزة اصل في الاستفهام تقتضي كمال التصدر فان اخرت عنه يكون مربوطا بما قبلها لان العاطف لربط ما بعده بما قبله فيفوت كمال تصدرها بخلاف هل فانها ليس اصلا في الاستفهام فلا تقتضي كمال التصدر فلا بأس ان تكون مربوطة بما قبلها واخرت عن حرف العاطف **حروف الشرط** والشرط في اللغة الزام الشئ بالشئ ثم نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون المعنى الحروف الشرط حروف الدالة على التعليق **ان ولو واما ولها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضي** فتكون ان للاستقبال فيهما **ولو عكسه** فتكون لو للماضي فيهما **فان قيل** ينقض بقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم **قلنا** هذا قليل فلذا لم يذكر المص **فان قيل** عدّ لو من حروف الشرط غير جائز لان معنى الشرط تعليق الشئ بالشئ والمشهور ان لو لانتفاء الشئ الثاني لاجل انتفاء الاول كما في قولك لو

جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لاجل انتفاء المجئ فكيف يصح عدها
من حروف الشرط **قلنا** ان لو موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر في الماضي وكلما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا في الماضي
فيلزم لاجل انتفاء المفروض في الماضي انتفاء المعلق به ايض فيلزم انتفاءهما معا
كما في المثال المذكور فيكون لو باعتبار اصل الوضع للتعليق ويكون المعنى المشهور من
لوازم معناه **فان قيل** ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
فيستدل به على انتفاء الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كما في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وتدل على ان الفساد منتف فيلزم من انتفاء الفساد انتفاء التعدد فتوهم
المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها من حروف الشرط الموضوعة
للتعليق **قلنا** هذا معنى مجازي لها يقصد اليه في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء
اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لا ان هذا معنى حقيقي لها **فان قيل**
ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدها من
حروف الشرط **قلنا** ان لو ههنا ايض موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار
لازم لها لانه لما استلزمت الاهانة الاكرام استلزم الاكرام بالاكرام بالطريق
الاولى فيكون مستمرا في الحالتين **وتلزمان الفعل لفظا** كما في الامثلة المذكورة
او تقديرا نحو قوله وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون فاحد و
انتم مرفوعان فاعلان لفعلين محذوفين والفعلان المذكوران مفسران لهما
فان قيل كيف يكون انتم فاعلا لتملكون بل الفاعل هو ضمير الجمع وانتم تاكيد له
قلنا ان انتم في الاصل ضمير في الفعل فلما حذف الفعل صار ذلك الضمير البارز
ضميرا منفصلا لعدم ما يتصل به **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون انتم تاكيدا لا
فاعلا **قلنا** حذف الفعل والفاعل معا ابعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم**
اي من اجل لزوم الفعل بعدهما **قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح**
لانه اي ان مع معموليه **فاعل** للفعل المقدر والصالح للفاعلية ان بالفتح لا بالكسر
وقيل انطلقت بالفعل في خبرها **موضع منطلق** لان الاصل في الخبر الافراد

لیکون الفعل المذکور موضع اسم الفاعل **کالعوض** من الفعل المحذوف فیقال لو انك انطلقت لا انك منطلق وانما قال کالعوض ولم یقل العوض لان ان تدل علی معنے التحقیق والثبوت فتدل علی معنے ثبت المقدر فهو عوض عنه من حیث المعنی والفعل الواقع خبرا عنه عوض عن المحذوف فی اللفظ فیکون کل واحد منهما کالعوض لا عین العوض ووقوع الفعل موضع الخبر اذا کان الخبر مشتقا یمکن اشتقاق الفعل من مصدره **وان کان جامدا جاز** وقوع ذلك الجامد خبرا **لتعذره** ای وقوع الفعل فی موضع الخبر مثل قوله تعالی ولو ان ما فی الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الکلام** ای فے اول زمان التکلم بالکلام اشارة الی ان اول منصوبا علی الظرفیة **فان قیل** النصب علی الظرفیة غیر جائز لان الظرف اما زمان او مکان ولفظ الاول لیس بواحد منهما وایض تقدیر فے الاول غیر جائز لانه یکون فی زمان او مکان مبهمین والاول لیس بواحد منهما **قلنا** المراد بالاول هو الزمان الاول فیکون المعنی واذا تقدم القسم فے اول زمان التکلم بالکلام احترز به عن توسط القسم بتقدیم غیر الشرط فانه یجئ حکمه واحترازا عن تقدیم الشرط علی القسم فانه یجئ حکمه ایضً **علی الشرط لزمه الماضی** ای لزم القسم ان یکون فعل الشرط الواقع بعده ماضیا **لفظا او معنی** لئلا یعمل فیه ادوات الشرط **فیطابق** الشرط الجواب فی عدم العمل لفظا فیهما **وکان الجواب للقسم لفظا** لان التقدیم من اسباب الترجیح لا للقسم والشرط جمیعا لئلا یلزم کون الجواب مجزوما وغیر مجزوم وهو محال واما فی المعنی فهو جواب للقسم کون الیمین واقعا علیه وللشرط ایض لکونه مشروطا بالشرط **مثل والله ان اتیتنی** مثال للماضی اللفظی **او ان لم تاتنی** مثال للماضی المعنوی **لاکرمنك وان توسط** القسم بین اجزاء الکلام **بتقدیم الشرط** علیه **او غیره** ای تقدیم غیر الشرط **جاز ان یعتبر** القسم ویلغی الشرط **وان یلغی** القسم ویعتبر الشرط ویحتمل ان یرجع ضمیر یعتبر ویلغی الی الشرط فیکون المعنے جاز ان یعتبر الشرط ویلغی القسم وان یلغی الشرط ویعتبر القسم وانما جاز الوجهان لان القسم واجب الرعایت اذا وقع فی الصدر فاذا فات الصدارت

فاستوى الامران اى الشرط والقسم **كقولك انا والله ان تاتنى آتك** هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم فبالنظر الى المعنى الاول وهو رجوع ضميران يعتبروان يلغى الى القسم فالنشر فى التقديم والجواز كليهما على غير ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط وهو ارجاع ضميرهما الى الشرط فالنشر فى التقديم على غير ترتيب اللف وفى الجواز على ترتيبه **وان آتيتنى والله لآتيتك** فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فبالنظر الى المعنى الاول النشر باعتبار التقديم والجواز كليهما على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثانى فالنشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف وباعتبار جواز الغاء الشرط على غير ترتيب اللف **فان قيل** لما كان ضميرا ان يعتبروان يلغى محتملا للارجاعين فلم ذكر الشارح الارجاع الاول على سبيل الجزم والثانى على سبيل الاحتمال بذكر صيغه يحتمل **قلنا** لو حمل على المعنى الثانى يقع فى كل من المثالين اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار التقديم واعتبار الجواز لان النشر على المعنى الثانى فى المثال الاول باعتبار التقديم على غير الترتيب وباعتبار الجواز على ... الترتيب وفى المثال الثانى باعتبار التقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين الاعتبارين لو حمل على المعنى الثانى بخلاف الحمل على المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين والمثال الثانى نشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار القسم **فالحاصل** ان للمعنى الاول رجحانا على الثانى لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع وفى المعنى الثانى على وجه التفريق **فان قيل** لما اختير حمل عبارة المص على المعنى الاول ينبغى ان يتقدم المثال الثانى على الاول ليحصل مطابقة النشر بترتيب اللف **قلنا** مقصود المص اتصال المثال وقربه بالممثل اے بعض الممثل له وهو وان يلغى القسم فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى بلا فصل باعتبار انه مثال لالغاء القسم وتقديم غير الشرط واما فصل المثال الثانى عن الممثل وهو اعتبار القسم بالمثال الاول للضرورة

متعلق بالفصل ۱۲

واما تقديم المثال الثانی علی الاول وان حصل فيہ الترتيب لکن لا يحصل الاتصال بين المثال والمثل **وتقدير القسم كاللفظ** **فانقيل** التقدير صفة واللفظ ذات مع الوصف لانہ عبارة عما يتلفظ به الانسان فيلزم تشبيه الصفة بالذات مع الوصف وهو باطل قلنا اللفظ ههنا محمول علی المعنی المصدری کما اشار الشارح اليه بقوله كالتلفظ بہ فيكون تشبيه الصفة بالصفة **اونقول** التقدير واللفظ مصدران مبنيان للمفعول صفتان لموصوف وهو القسم واضافة التقدير اليه من قبيل اضافة الصفة الی الموصوف فيكون المعنی القسم المقدر كملفوظيه ان وقع فی صدر الكلام فلزم فی الشرط الذی بعده المضی وكان الجواب للقسم **نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون** فاللام موطية للقسم ای واللّٰه لئن الخ فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم غير مجزوم وان كان جزاء الشرط فالجزم بحذف النون اولی به **وكذلك قوله تعالی وان اطعتموهم انكم لمشركون** فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم ولو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكونہ جملة اسمية والاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء **واما للتفصيل** ای لتفصيل ما اجمله فی الذكر او فی الذهن الاول نحو قولك جائنی اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثانی ما يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد ويعلم المخاطب بمجیٔ اخوتك وقد يجیٔ للاستيناف من غير سبق الاجمال كاما الواقعة فی اوائل الكتب واذا كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها اذ المفصل يكون مكررا وقد يكتفی بذكر قسم واحد اذا كان المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين علی الآخر كقوله تعالی فاما الذين فی قلوبهم زيغ فضده المقدر واما الذين ليس فی قلوبهم زيغ والدليل علی شرطية اما لزوم الفاء فی جوابها وسببية الاول للثانی **والتزم حذف فعلها** وهو الشرط لكثرة استعمالها فی الكلام ولكونها للتفصيل المقتضی للتكرار ولكونہ فعلا عاما علی طريقة واحدة فی جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **وعوض بينها وبين فائها** والاضافة لادنی ملابسة وهی كون الفاء واقعة فی جزاء اما **جزء مما فی حيزها** وذلك الجزء الذی

هو ملزوم فی قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذی هو الملزوم ويحصل الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شئ فی الدنيا فاذا اقمنا زيدا مقامه افاد ذلك وذلك الجزاء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اے تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء علی الفاء وعدم تجويزه كما هو مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا لحصول الفوائد المذكورة به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة فی قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائی واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالی حرف الشرط مع حرف الجزاء **وقيل** والقائل هو المبرد **هو** اے ما وقع بين اما والفاء **معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا** غير مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه هذا اذا كان المتوسط منصوبا **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلقا** فيكون التقدير علی المذهب الاول مهما يكن شئ من الاشياء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لدفع توالی ادوات الشرط والجزاء وعلی المذهب الثانی تقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمولٌ لفعل الشرط المحذوف فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا **وقيل** والقائل هو المازنی **ان كان المتوسط جائز التقديم** علی الفاء بان لم يكن المانع غير الفاء **فمن قبيل القسم الاول** فيكون المتوسط جزء الجزاء مقدما علی الفاء والا بان لم يكن جائز التقديم بان ضم مع الفاء مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فی حيزها لا يعمل قبلها **فمن قبيل القسم الثانی** فيكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل يجعل لاما قوة رفع حكم امتناع التقديم عن الاول دون الثانی واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فرفع زيد علی المذهب الاول بالابتداء كما كان قبل التوسط وعلی الثانی بالفاعلية لفعل الشرط المحذوف تقديره مهما يكن زيد فمنطلق ای فهو منطلق فان قيل كما يصح تقدير يكن من شئ كذلك يصح علی تقدير الرفع

بمهما يذكر زيد بصيغة المجهول فيكون زيد مفعول ما لم يسمى فاعله وتقديرها على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المعلوم المخاطب فيكون اليوم مفعول به لتذكر كما فى الكتب فما وجه تخصيص بكن شئ **قلنا** تقدير يذكر حالة الرفع وتذكر حالة النصب غير ظاهر لان الذكر لا يستلزم الانطلاق وايض الذكر فعل خاص والافعال الخاصة كثيرة غير الذكر ايضًا **حرف الردع كلا** والردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول ردعا لك ليس الامر كذلك **وقد جاء كلا بمعنى حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة نحو قوله تعالىٰ كلا ان الانسان ليطغى و اذا كان بمعنى حقا يكون اسما مبنيا لمشابهة كلا الحرفية لفظا **فان قيل** لما كان كلا اسما فلم عد من الحروف **قلنا** اذا كان اسما يحكم النحات ايض بحرفيته لان المقصود منه تحقيق مضمون الجملة فلا تخرج عن الحرفية بذلك مثل ان **تاء تانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل الماضى** لتكون من قبل ذكر المسند اليه علامة **لتانيث المسند اليه** ولم يقل لتانيث الفاعل لان تانيث الفعل واجب لتانيث مفعول ما لم يسمى فاعله فذكرا لمسند اليه ليشمل له وانما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب والفعل البناء فجعلت سكون التاء الملحقة بالفعل علامة ببنائه وتحركة التاء الملحقة بالاسم علامة باعرابه **فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى** اذا ليس الخيار فى الضمير والمؤنث الحقيقى بل وجب التانيث فيهما **فمخير** **فان قلت** الجزاء لا يكون الا جملة و مخير مفرد **قلت** انه خبر لمبتدأ محذوف اى فانت مخير او هو اى الحاق تاء التانيت مخير **فان قلت** مخير لا يخلوا اما صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول فان كان الاول فيصح خبريته عن انت لا عن هو لانه راجع الى الالحاق والالحاق ليس بمخير بل المخير هو المتكلم وان كان الثانى فلا يصح خبريته عن كليهما لان المتكلم هو المخير بصيغة اسم الفاعل لا المخير بصيغة اسم المفعول والالحاق مخير فيه لا مخير **قلنا** انه خبر عن انت فيكون المعنى انت مخير بين الحاق التاء و تركه او خبر عن هو بحذف فيه من قبيل الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم يحذف حرف الجر ويبقى

اثر تعديته للفعل على ما كان قبل الحذف **فانقلت** قد ذكرت هذه المسئلة فيما تقدم فذكرها ههنا تكرار وهو شنيع **قلت** ذكرها فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وذكرها ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث **فانقلت** لما جاز الحاق التاء بالفعل علامة لتانيث المسند اليه فينبغي ان يجوز الحاق علامة التثنية و الجمعين بالفعل علامة عليها فاجاب المص **واما الحاق علامة التثنية والجمعين** يعنى جمع المذكر والمؤنث نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا وسماعيا فلا بد من الحاق التاء للدلالة على تانيثه واما علامتها ظاهرة فى الاسم غالبا غايت الظهور فلا حاجت الى علامة التثنية والجمع فى الفعل **فان قيل** ينبغى ان يقول المص ممتنع موضع ضعيف لان الضعيف يدل على جواز الالحاق وهو ممنوع اذ على تقدير اللحوق يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة وايضًا يلزم تعدد الفاعل واما فى صورة التنازع فالفائدة الاختصار وفى نعم رجلا وربه رجلا تفسير بعد الابهام **قلنا** لا نسلم ان العلامة الملحقة بالفعل لتثنية المسند اليه وجمعه ضمائر بل هى حروف اتى به للدلالة على احوال الفاعل كتاء التانيث فى الماضى واعترض الشارح الرضى على المص ان حكم الضعف بالالحاق المذكور غير جائز لجواز ان يكون هذه الحروف ضمائر والظاهر بدل منها والفائدة فى هذا البدل المبالغة فى الاسناد كما فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر مقدما على المبتداء لجهة كون الخبر مُهِمًّا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة ولا تعدد الفاعل **والجواب** عن جانب المص ان جواز الالحاق لهذين الاحتمالين المذكورين وضعفه لانه يفيد توهم تعدد الفاعل فى الظاهر وان لم يكن فى الواقع **التنوين** مصدر نونته بمعنى ادخلت النون على اللفظ ثم سمى به نفس التنوين اشعارا لحدوثه وعروضه لان فى المصدر معنى الحدوث و فى الاصطلاح **نون ساكنة** والمراد بالسكون الوضعى فلا يخرج عن الحد تنوين عادا ن الاولى لان حركتها عارضية **تتبع حركة الآخر** اللام عوض عن المضاف اى آخر الكلمة فقوله نون ساكنة جنس شامل لنون من ولدن ولم

يكن وغير ذلك وقوله تتبع حركة الآخر فصل خرج به تلك النونات فان هذه عين اواخر الكلمة لا توابع حركات اواخر الكلمات وانما قال تتبع حركة الآخر لا الآخر لان التابع للآخر ما يكون ملحقا بالآخر بلا فصل وههنا الحركة فاصلة بين التنوين والآخر **فانقلت** آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة **قلنا** المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل التنوين الترنم فى الفعل **لا لتاكيد الفعل** خرج به نون التاكيد الخفيفة **فانقيل** هذا التعريف لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر **قلنا** المراد بتبعيتها تطفلها لها فى الوجود كتطفل العارض للمعروض فانعدم التنوين لوانعدم الحركة وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى لانه لا ينعدم لوانعدم اللام **وهو للتمكن** وهو مايدل على امكنية الاسم وهو كون الاسم غير مشابه للفعل فى الوجهين المعتبرين فى منع الصرف ولهذا لايتصور معناه فى غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو يدل على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما وبغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما خصصنا مثال تنوين التنكير بالنكرة المبنية لان المعرب انكان منصرفا فتنوينه ليس للتنكير بل للتمكن لان غير المنصرف اذا دخل عليه التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم التعين سواء بقى سبب نحو رب احمد اولا نحو ابراهيم فليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد التنوين بخلاف سيبويه فانه كان اے لفظ ۱۲ مبنيا فاذا نكر يدخل فيه التنوين التنكير و اعترض الشارح الرضى ينبغى ان يمثل برب احمد وابراهيم لانه يجوز ان يكون تنوينهما بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما كما يدل على التنكير والتمكن تنوين رجل واذا جعلت علما تمحض للتمكن **قلنا** ان تنكير رجل يفهم من مادة لفظه فلا حاجة الى الحاق التنوين التنكيرية الفارقة بين المعرفة والنكرة بخلاف صه فانه مشترك فالتنوين فيه للتنكير فالحاصل ان التنكير والتمكن قسمان لمقسم واحد

و بين قسمی مقسم واحد لابد من التبائن فلا يجتمعان فی لفظ واحد **والعوض** وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لمناسبة التنوين المضاف اليه فی تعاقب كل منهما علی آخر الكلمة كيومئذ فاليوم مضاف الی اذواذ الی الجملة فلما حذفت للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبيرة للنقصان بالحذف ولولم يجبر يبقی الكلمة ناقصة **والمقابلة** وهی ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فی الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فزيد التنوين فی آخره لتقابله وليس تنوينه للتمكن ولا للتنكير ولا للعوض ولا للترنم اما الاول فلانه لو كان للتمكن لزال بعلمية مسلمات لامرءة لوجود العلتين العلمية و التانيث و اما الثانی فلوجوده فيما كان علما كعرفات و اما الثالث فلعدم اضافته الی شیء و اما الرابع فلوجوده فی غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين كونه للمقابلة لانها معنی مناسب لحمل التنوين عليه **والترنم** وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء ای غزل خواندن لانه حرف يسهل ترديد الصوت فی الخيشوم و ذلك الترديد من اسباب حسن الغناء ثم التنوين الترنم اما يلحق بالقافية المطلقة وهی ما كان رويها متحركا مستتبعًا (ے رہا گردن) باشباع حركة واحدا من الالف اوالواو او الياء و سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ثم عوض عن الحروف الاطلاق التنوين لمناسبة بينهما فی التغنی كما فی قول الشاعر ؎ اقلی اللوم عاذل والعتابن ÷ وقولی ان اصبت لقد اصابن ÷ فروی هذا البيت الباء حصل باشباعها الالف فعوض عن الالف عند التغنی التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهی ما كان رويها حرفا ساكنا وسميت مقيدة لتقييد الصوت بها و عدم امتدادها لعدم الحركة حتی يحصل باشباعها الحروف الاطلاق ويمتد الصوت بها كقول الشاعر ؎ و قاتم الاعماق خاوی المخترقن ÷ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ؎ فروی القافية القاف الساكنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ثم الحق بها النون للتغني فآنقيل عد تنوين المقابلة والترنم لم يصح من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لانهما لم يوضعا لمعنى لانهما موضوعان لغرض الترنم والمقابلة لا ان معناهما الترنم والمقابلة كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قلنا عدهما من الكلمة باعتبار باقي الاقسام او عدهما منها تساهل وتسامح وتنزيل الغرض من الشئ منزلة معنى الشئ ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جائني زيد ابن عمر لكثرة استعال ابن بين علمين اولهما موصوفا وثانيهما مضاف اليه فيقتضي التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن ... واحترز بالعلم الموصوف غير العلم نحو جائني الرجل ابن زيد وبالاضافة الى علم آخرا حترز عن الاضافة الى غير العلم نحو جائني زيد ابن الرجل لقلة الاستعمال ويعلم من قيد موصوفا انه لا يحذف التنوين اذا كان الابن خبرا عن العلم نحو زيد ابن عمرو وكذلك حكم الابنة في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف لئلا يلتبس ببنت بمثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد تسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون مشددة مفتوحة والحركة لالتقاء الساكنين وتعين الفتح لثقل النون وخفة الفتح والفتح في جميع الاوقات الا اذا قارن مع الالف كما اشار اليه بقوله مع غير الالف اے غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف او التشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا وانما اختصت هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال المستقبل لان النون لا تؤكد الا مطلوبا والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا

ولا خبرا مستقبلا **وقلت** ای لنون التاکید **فی النفی** لخلوه عن معنی الطلب وانما جاز قلیلا تشبیها له بالنھی فلا یقال زید مایقومنّ الا قلیلا **ولزمت النون المؤکدة فی مثبت القسم** والعبارة بحذف الموصوف ای فی جوابه المثبت لان القسم محل التاکید فکرهوا ان یؤکد والفعل بامر منفصل عن الفعل وهو القسم من غیر التاکید بامر متصل به وهو النون مع صلاحیة الفعل للنون وفی قوله لزمت اشارة الی ان لحوق النون فی ما عدا جواب القسم المثبت غیر لازم بل جائز **وکثرت فی مثل اما تفعلن** ای حرف الشرط المؤکد بما فانه لما اکد والحرف قصدا تاکید الفعل ایضا لئلا ینقص المقصود من غیره **وما قبلها** ای النون ثقیلة او خفیفة **مع ضمیر المذکرین** وهو الواو **مضموم** لیدل ضمة ما قبلها علی الواو المحذوفة لالتقاء الساکنین لان الشرط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة علی مذهب والنون کلمة اخری او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة علی مذهب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین **ومع ضمیر المخاطبة** وهو الیاء **مکسور** لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین علی مذهب من یشترط لالتقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة او لثقل الیاء بعد الکسرة وقبل النون المشددة علی مذهب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حده کون الساکنین فی کلمة واحدة **وما قبلها فیما عدا ذلک** المذکور وهو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا والمؤنث الغائبة کان او مخاطبا والمؤنث الغائبة والمتکلم واحد او مع غیره **مفتوح** طلبا للخفة **فان قیل** ما عدی المذکور یشمل التثنیة والجمع مع ان ما قبل النون فیهما لیس مفتوحا بل قبل النون فیهما الف **قلنا** ان المصنف لما ذکر قاعدة کلیة ثم ذکر بعدها بعض افرادها مخالفة عن تلک القاعدة تکون تلک الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلک القاعدة کما اشار المصنف الی ذلک بقوله **وتقول فی التثنیة والجمع المونث اضربان واضربنان باثبات الالف فی التثنیة**

لئلا يلتبس بالواحد وبزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع نونات متواليات **ولا تدخلهما الخفيفة** للزوم التقاء الساكنين على غير حدہ لعدم كون الثانی مدغما خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حدہ كما فی الوقف لان امتداد الصوت فی الوقف قائم مقام الحركة فلا يلزم التقاء الساكنين وليس بمرضی عند الاكثرين لان كمال الفصاحة فی تبين الحروف و تحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه واما حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم لما فرغ المص من بيان الحاق النون بالفعل الصحيح بقوله وما قبلها الىٰ آخره يعنی ماقبل النون مفتوح فی المفردات سوی المخاطبة ومضموم مع ضمير جمع الذكور ومكسور مع الضمير المخاطبة واثبات الالف فی التثنية و زيادة الالف فی جمع المؤنث شرع فی بيان الحاق النونين بالمعتل فقال **وهما** ای النون الثقيلة والخفيفة حال كونهما كائنين **فی غيرهما** ای غير التثنية والجمع فان حكمهما ما ذكر صحيحا كان الفعل او معتلا حال كون الغير مقارنا **مع الضمير البارز** وهو واو جمع المذكر و ياء المخاطب **كالمنفصل** ای كالكلمة المنفصلة فيحذف الضمير معهما ان كان الضمير مديتًا أُغْزُنَّ وارمُنَّ بحذف الواو كما يحذف الواو فی الكلمة المنفصلة فی نحو اغزوا الكفار و ارموا الغرض وكذا أُغْزِن و اِرْمِنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فی الكلمة المنفصلة فی نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا أُغْزِن وارْمِنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فی الكلمة المنفصلة نحو اُغْزِی الجيش وارمی الغرض وان كان الضمير غير مدية فتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخْشَوُن كما تضم مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسر مع المنفصلة نحو اخشين اِخشَيِ الرجل **فان لم يكن** الضمير البارز بل هو مستتر كما فی المفردات سوی المخاطب **فكالمتصل** فالنون كالكلمة المتصلة فی رد اللامات و فتحها نحو اغزونْ ارمين واخشين، كما ترد فی التثنية نحو اغزوا **فان قلت** ان قوام التشبيه على الامور الاربعة وهی المشبه والمشبه به وآلة التشبيه ووجه التشبيه فالثلاثة الاول موجود والرابع غير موجود فلا يصح قوام التشبيه **قلت** وجه التشبيه بينهما امران احدهما ان نون التاكيد مشابهة بالف التثنية فی اللحوق بآخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ به

بغير حركة ما قبلها وثانيهما فی اقتضاء فتح ما قبلها فان كلا منهما يقتضی فتح ما قبله وفيه آنه ههنا قسم ثالث لا يعلم حاله وهو ان لا يكون نون التاكيد مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد **قلت** ان قوله فكا المتصل شامل له ايضـ فان المراد به نفی الضمير البارز سواء وجد الضمير المستتر او لم يوجد او نقول ان مراد المصـ بيان احوال النون لحقت بالمخاطب لانه الاصل فی الطلب لا غيره **فان قيل** ان كونه كالمتصل على الاطلاق غير جائز لان المتصل شامل للواو والياء ايضـ مع ان آخر الفعل غير ثابت معهما **قلنا** ان المراد بالكلمة المتصلة الالف غير ممكن فی الواحد المذكر كما هو الظاهر **ومن ثم** ای ومن اجل ان لحوق النون مع غير الضمير كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل **قيل هل ترينّ** مثال الحاق النون بغير البارز الذی ردت وتحركت لامه بالفتح كما ردت وتفتح اللام مع الكلمة المتصلة وهی الالف نحو تريان **وهل ترونّ** باسقاط نون الجمع الاعرابی وان لم يوجد الجازم لان النون علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضی البناء هذا مثال الحاق النون بالضمير البارز فضم الواو كما ضم فی الكلمة المنفصلة نحو لم تروا القوم لعدم الضمة فيما قبل لانه يقتضی حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين **وهل ترينّ** مثال الحاق النون بالضمير البارز وكسر الياء لاجل النون كما يكسر مع الكلمة المنفصلة نحو لم تری الناس **واغزونّ** **فان قيل** هذا معطوف على ترين لانه قريب فلزم دخول الاستفهام على الامر والاستفهام لا يدخل على الامر **قلنا** انه معطوف على هل ترين لا على ترين فيكون المعنى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فی اغزوا **واغزُنّ** بحذف الواو لوجود الضمة فيما قبل كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا القوم **واغزِنّ** فی اغزی بحذف الياء لوجود الكسرة فيما قبل كما تحذف فی المنفصلة كاغزی القوم **فان قيل** لم لم يراع المصـ الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز مفردة مقدمة وامثلة الضمير المستتر منفردة متاخرة بل اورد على سبيل وقع الاختلاط

فی الامثلة قلنا انه راعی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف و هو
الابتداء بالواحد المذکر ثم بالجمع المذکر ثم بالواحد المونث بعد اسقاط مثال
المثنی وجمع المونث والنون المخففة یحذف للساکن ای لاجل التقاء
الساکنین کقول الشاعر ـه لکل هَمٍّ مِنَ الْهُمُوْمِ سِعَةٌ ؞ وَالْمُسَی وَالصُّبْحُ لَابَقَاءَ
مَعَه ؞ وَیَأْکُلُ الْمَالَ غیرُ مَنْ جمعه ؞ لَا تُهِیْنَ الْفَقِیْرَ عَلَّکَ اَنْ ؞ تَرْکَعَ یَوْمًا
وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه :- اصله لاتهینین حذف الخفیفة لالتقائه مع اللام
و ابقیت فتحة ما قبلها بقرینة ابقاء الیاء لانه ان لم یکن الخفیفة المحذوفة
فیقال بکسر النون بغیر الیاء وانما لم یحرکوا الخفیفة مثل التنوین فرقا بینهما
ولم یعکس بان حذف التنوین وحرک الخفیفة حطا لمرتبة الخفیفة الفرع
عن مرتبة التنوین الاصل لانه من دواخل الاصل وهو الاسم والخفیفة
من دواخل الفرع وهو الفعل وَ تحذف ایض المخففة فی حال الوقف
علی الملحوق الخففة اذا ضم اوکسر ما قبلها کما یحذف التنوین لذلک
فیرد ما حذف لاجل المخففة فتقول فی اُغْزُنْ و اُغْزِنْ بعد حذف
النون بالوقف اغزوا و اغزی ولا یرد ما حذف لاجل التنوین ان حذف
التنوین بالوقف کقوله تعالی فاقض ما انت قاض ط ولا یقال بعد حذف
التنوین بالوقف ما انت قاضی لان التنوین لازم فی الوصل والمخففة لیست
بلازمة فجعل اللازم مزیة بابقاء اثره علی مالیس بلازم والمخففة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا فی حال الوقف کما تقول فی اضربن اضربا لمشابهة
المخففة بالتنوین والتنوین تقلب الفا حال الوقف اذا انفتح ما قبلها
نحو علیمًا ط و تحذف اذا ضم اوکسر ما قبلها نحو اصبت خیرا و
اصابنی خیر و اختم لی بخیر ط

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابْ ط